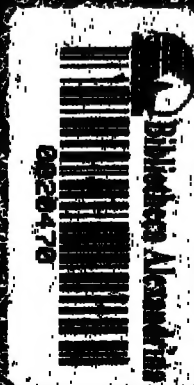


# الملك والظلال

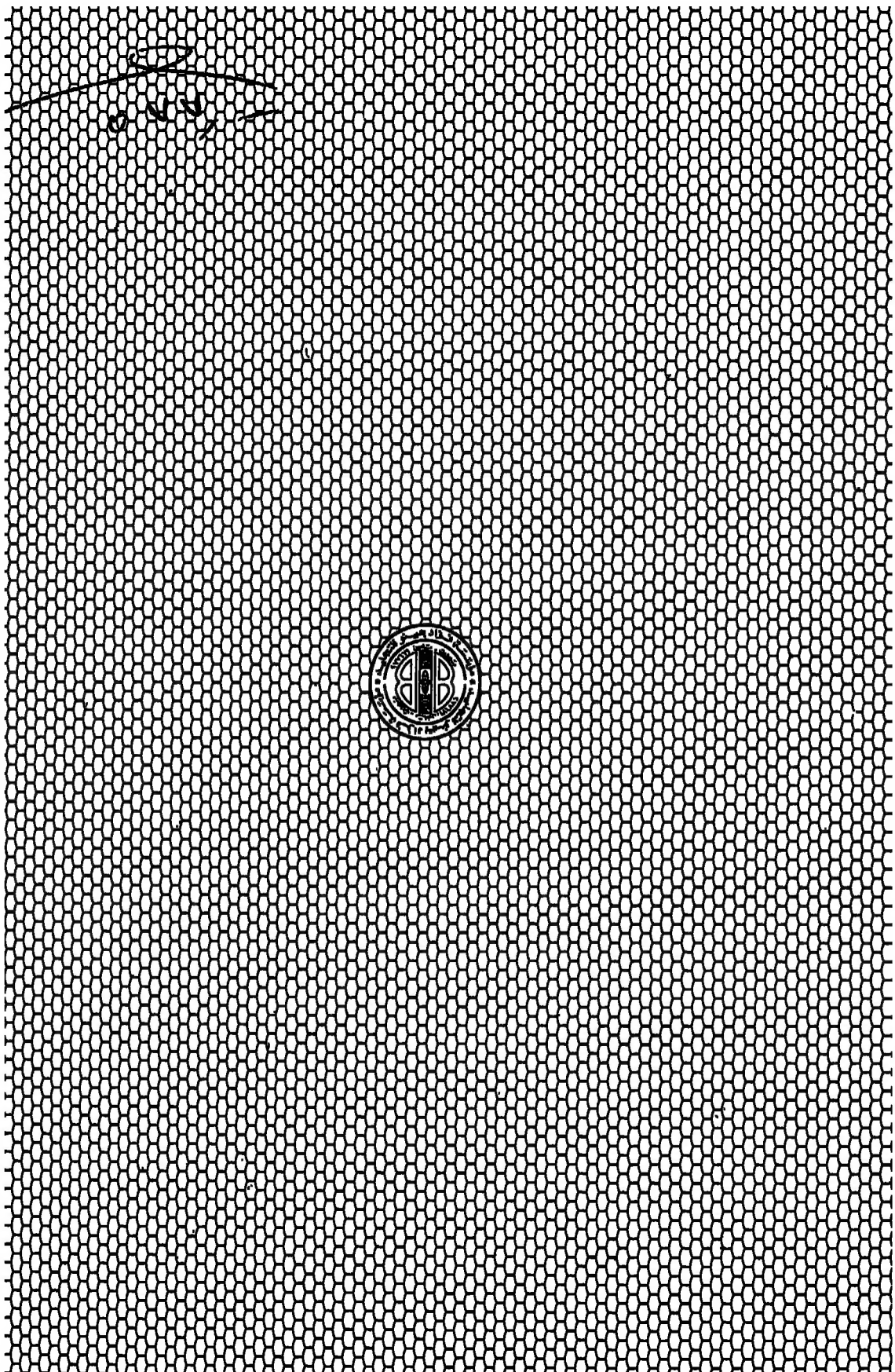
في  
احكام العترة الطاهرة

تأليف  
الشيخ محمد الشيرازي  
مفتي دار الحديث  
بمكة المكرمة

دار الحديث  
بمكة











المدينة العامة مكتبة الاسكندرية
رقم التصنيف : _____
رقم التسجيل : ٢١٠٧

الجلد الثاني  
الطبعة الأولى  
١٩٦٧  
إحكام الطباعة



# الجدائع والبصائر

في احكام العترة الطاهرة

تأليف

الفقيه المحدث الشيخ يوسف الجزائري

السنو ١١٨٦ هـ

حَقَّقَهُ وَتَلَقَّى عَلَيْهِ مُحَمَّدُ تَيْفِي الْأَيْرَوَانِي

الجزء الأول

دار الأضواء

بدمشق • لبنان

الطبعة الثانية مصححة  
جميع الحقوق محفوظة  
١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م

دار الأضواء

بيروت - الغبيير - شارع عبد الله المساح - بناية الترميم  
ص.ب. ٢٥١٠ - بريقيا، الغبيير - حسيك

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كلمة الناشر للطبعة الأولى

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله الطيبين الطاهرين .  
وبعد فإن دار الكتب الاسلامية - في النجف الاشرف . التي وقفت نفسها  
على خدمة العترة الطاهرة آل البيت عليهم السلام ، واحياء شريعتهم بطبع آثارهم واحكامهم  
ونشرها بين الناس . بأسلوب يحقق بلاءً العصر الحاضر ويساير النهج الطباعي الحديث -  
تضيف اليوم - الى جملة ما جدت طباعته من الكتب المعتمدة في الفقه  
والاصول والحديث والتفسير والاخلاق - كتاب ( الحقائق الناضرة في احكام العترة  
الطاهرة ) مؤلفه العالم البارع الفقيه المحدث الشيخ يوسف البحراني ( قدس سره ) وهو  
من الكتب الفقهية القيمة التي لها مكانتها السامية لدى الفقهاء ، ويحتاج اليها العالم الفقيه  
في مقام مراجعته وبحوثه لفهم الأحكام واستنباطها ، بعد ان عزت نسخه على كثرتها  
وعلى الرغم من اغلاطها .

وقد طلبنا - من حضرة العلامة الكبير سماحة الحجة الشيخ محمد تقي الايرواني  
ادام الله ظله - القيام بتحقيقه والتعليق عليه وتخريج احاديثه على كتاب ( وسائل الشيعة  
الى تحصيل مسائل الشريعة ) الذي يعتبر المرجع الوحيد للفقهاء في معرفة الاحاديث



الواردة في الاحكام الشرعية ، كما طلبنا من سماحته الاشراف على طبعه وتصحيحه ، فاجابنا الى ذلك على ما هو عليه من كثرة الاعمال . اهتماماً منه بهذا المشروع الديني الجليل ، وتقديرآ لجهودنا في هذا السبيل ، وقد بذل غاية جهده في التحقيق والتعليق والمقابلة على عدة نسخ خطية ومطبوعة ، فخرج الجزء الأول منه - وهو يشمل على المقدمات وأحكام المياه - على أحسن تنظيم وادقة ، خالياً من الاغلاط إلا ما زاغ عنه البصر . ومنه تعالى نستمد المعونة والتوفيق لاجراء سائر الاجزاء .

وفي الختام اتقدم الى سماحته بوافر الشكر والامتنان . سائلاً المولى ان يمدّه بالعون والتوفيق ، والى حضرة البعثة المحقق سماحة الحجة السيد عبدالرزاق المقرم دامت بركاته جزيل الشكر على ما قدمه من خدمات علمية ، وما ساهم فيه من مراجعة بعض المصادر وضبطها ، كما واني لا انسى تقديم الشكر لفضيلة الاستاذ الاسدي المحترم مدير مطبعة ( النجف ) على ما بذله من جهود في سبيل اتقان طباعة هذا الكتاب . والحمد لله أولاً وآخراً ، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله الاطهار .

١٣٧٧/٦/١٠

الحاج الشيخ علي الاخوندي  
صاحب دار الكتب الاسلامية  
في النجف الاشرف

حياة

شيخنا

# العالم البارع الفقيه المحدث الشيخ يوسف المحراني

قدس سره

المتوفى سنة ١١٨٦

بقلم

السيد عبد العزيز الطباطبائي

{ ب }

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على محمد سيد المرسلين وآله الطاهرين

تمهيد

حضت علينا اجيال وقرون منذ عصر التابعين وعهد الصادقين ( عليهم السلام ) الى يومنا هذا وتاريخنا العلمي حافل بابطال عز نظيرهم في جهادهم الديني واداء رسالتهم الى المجتمع ، فقد نبغ مناعلاء فطاحل وافذاذ محققون واعلام جهابذة مشاركون في العلوم .

والأجيال على ذلك متسلسلة والقرون متتابعة ، وفي كل خلف عدول من امة محمد ( صلى الله عليه وآله وسلم ) ينفون عن دينه تأويل المبطلين وتحريف الغالين وانتحال الجاهلين (١) فلو قرأت تأريخهم ( قدس الله ارواحهم ) لوجدتهم في كل عصر وجيل قد أدوا رسالتهم ، ونهضوا بأعباء واجبههم الديني ، وخدموا العلم والدين والانسانية بكتبهم ومؤلفاتهم ، واقلامهم واقدامهم ، وبيانهم وبنانهم ، وجهادهم المتواصل وجهودهم الجبارة ، ونضالهم ونصالهم ، وجميع ما آتاهم الله من حول وطول ، ولذلك سطعت آثارهم في سماء المجد والشرف وافق الرفعة والعظمة ، كالتنجوم الزاهرة والكواكب النيرة والشهب الذابغة . فجزاهم الله عن نبيه وعن دينه وعن امته خيراً .

---

(١) ايماز الى الاحاديث التي وردت في هذا المعنى : منها - ما رواه الكشي بإسناده عن أبي عداقه ( عليه السلام ) عن رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) قال : . . . يحمل هذا الدين في كل قرن عدول ينفون عنه تأويل المبطلين .. ، ورواه العلامة المجلسي ( قدس سره ) في بحاره ج ٢ ص ٩٢ من طبعة سنة ١٣٧٦ .

## (ج)

وان آثارهم لتتفاوت فيما بينها في الخلود والقبول . اذ الحظوظ تتفاوت في شتى النواحي ، والانصباء تختلف في مختلف المراحل والشؤون ، فترى من بين تلك الكتب والمؤلفات كتباً حظيت بالنصيب الاوفر والكيل الاوفى من القبول ، فتلقنتها الاوساط العلمية بكل ولع وشغف ، ورجالات العلم والدين بكل اكبار واعجاب ، وتداولتها اندية العلم درساً وتديساً وتدقيقاً وتحقيقاً ، وتناولتها ايدي العلماء نقداً ودفاعاً وشرحاً ونحشية . فكان المولى ( جل شأنه ) قد طبعها بطابع القبول ووسمها بسمه الخلود ، فلا تعرف الدثور والبلى ولا الدرس والعفاء ، بل تزداد نصارة وجلالا وبهاءً بمرور الدهور .

وان في الطليعة من تلك الكتب كتابنا هذا المثل للطبع ( الحدائق الناضرة في احكام العترة الطاهرة ) لمؤلفه الفقيه المحقق والمحدث المتتبع ، الشيخ يوسف البحراني الدرازي ، فقد طبقت شهرته الآفاق ، وملأ دويه الارحاء ، ودوى رجعه في الخافقين ، وراح صدها يرن في الاجتماع ويصك المسامع ويأخذ بمجامع القلوب . وناهيك به شهرة ان صار معروفاً لمؤلفه الشير . فلم يكذ شيخنا المحدث البحراني يعرف ويعرف ولا يذكر ويميز إلا بقولهم عنه « صاحب الحدائق » .

اما الكتاب فسيوافيك بحث ضاف عنه فيما نمقده ( حول كتاب الحدائق ) .

واما مؤلفه فاليك شيئاً من ترجمته :

### نسبه ومولده :

هو الفقيه العظيم والمحدث الكبير الشيخ يوسف نجل العلامة الكبير الحجة العلم الاوحد الشيخ احمد بن ابراهيم بن احمد بن صالح بن احمد بن عصفور بن احمد بن عبدالحسين بن عطية بن شية الدرازي البحراني .

كان مولده بقرية ( ماحوز ) حيث كان قد هاجر شيخنا الاوحد الشيخ أحمد

## ﴿ د ﴾

(والد المؤلف) من موطنه (دراز) إليها لينهي دراسته العالية علي شيخه المحقق الكبير الشيخ سليمان الماحوزي ، وكان قد حمل معه عياله ، فالتقى رحله مستوطناً هناك عاكفاً علي الأخذ والتحصيل من شيخه الموماً اليه ، وفي مدة استقامته ولد له شيخنا المؤلف عام ١١٠٧ .

### مبني

نشأته - دراسته - تخرجه :

وحيث كان اول ذكر ولد لآبيه ، اختص به جده لآبيه التاجر الصالح الكريم الحاج ابراهيم (وكان تاجراً له سفن وعمال يمتن غوص اللؤلؤ، ويتعاطى تجارته واصداره) فشب ودرج في حجر جده البار ، ونشأ وترعرع تحت كلاءته ، فاحضر له معلماً في البيت يعلمه القراءة والكتابة حتى اتقنها ، فقام والده بتدريسه وتربيته بكل عطف وحنان ، وتصدى لتدريسه وتعليمه ، وتولى ذلك بنفسه محافظاً عليه بوليته عنايته وتوجيهه ، فطلق يلقي عليه الدروس الآلية ، ويعلمه العربية . وبفيض عليه العلوم الادبية وغير الادبية ، حتى اكملها ومهر فيها ، وحاز مكانته السامية في فنون الادب وتضلعه التام في علوم البلاغة . وسوف نستوفي البحث عنه فيما نعلقه حول (أدبه) .

واستمر على ذلك يقرأ على والده ويستقي من منهله العذب ونميره الصافي الى ان خسرته الامة عامة وخسرته هو خاصة (تعمده الله برحمته) .

وان حياة شيخنا المؤلف (قدس سره) ملؤها البلايا والفتن والزوايا والمحن . فبكأنه قدر عليه من أول يومه ان يكون غرضاً للآفات والنكبات ، ففوق اليه الدهر نبال المصائب وسهام النوائب منذ نعومة اظفاره وايما جل وارتحل الى ان وافاه الاجل وهو في خلال ذلك كله مكب على دراسته مجد في اشتغاله مهم بتأليفه .



فما إن مضت من عمره خمس سنين إلا وابتدأت الفتن والاضطرابات والحوادث الداخلية في بلاده (البحرين) ف وقعت الحروب القبلية بين القبيلتين (الهولة) و(العتوب) وطفوا في البلاد فأكثروا فيها الفساد ، واستمرت هي وتبعاتها سنين .

ولما تنتهى هذه المشكلة ، ولم يكد ينجو منها أهل البحرين إلا ودهموا بأعظم منها وأشد وأخزى ، ألا وهي هجمات الخوارج على البحرين كرهة بعد أخرى ، حتى إذا كانت السنة الثالثة حاصروها واحتلوها عنوة ، فكانت وقعة عظيمة وداهية دهماء ، لما وقع من عظيم القتل والسلب والنهب وسفك الدماء وتلف الاموال . حتى اضطر وجاء البلد وزعماءها الى الجلاء عن اوطانهم فارين بعيالهم منجيين انفسهم ، ومنهم : والد المؤلف ، فقد هاجر بعائلته الى القطيف وخلف أكبر ولده ( المؤلف ) في ذلك المأزق الحرج والموقف الرهيب ، عساه يتحفظ على ما تبقى من بقايا النهب . وعساه يسترجع بعضاً مما نهب من أثاث ومتاع ، ولا سيما الكتب التي أخذت سلباً . وذهبت نهبا ، خلفه ليستنقذ الذاهب وليتحفظ على الباقي ويبحث بذلك الى والده شيئا فشيئا .

وبعد سنين قضاهما كما مر ، لحق اباه بالقطيف فجدد به العهد . وكان والده قد سُمّ المقام بالقطيف ومل المكث هناك ، لكثرة العيال وقلة ذات يده . وكان قد اقلقته أنباء نواب بلاده واخبار حوادثها السيئة فاشغلت فكره وازعجته إما ازجاج حتى بلغه ان سرية جاءت من ايران لاستخلاص البحرين وانقاذها من ايدي الخوارج فتربص يترقب عواقب الامور ، حتى جاء النبأ بان الخوارج قد غلبوا الجيش الايراني وقتلوا الجند جميعاً واحرقوا البلاد ، وكان مما احرقوه داراً مشيدة وبيتاً معموراً لوالد المؤلف ، فاتصل به نبأ احراق الدار فاغتم لذلك غماً شديداً اثر على صحته ، فرض من ذلك وطال به المرض شهرين الى ان وافاه اجله ، واختاره الله الى دار رحمته الواسعة ضحوة اليوم الثاني والعشرين من شهر صفر سنة ١١٣١ .

## ﴿ و ﴾

وكان أكبر ولده وولي الأمر بعده شيخنا المؤلف ، وله إذ ذاك من العمر أربع وعشرون سنة ، فتكفل بمائلة والده على كثرتهم ، وناء بأعباء ذلك الحل الباهض . وبقي بالقطيف سنتين يقرأ فيها على العلامة الكبير الشيخ حسين الماحوزي ، الى أن أخذت البحرين من الخوارج صلحاً بعد دفع مبلغ خطير ، فقفل شيخنا المؤلف الى البحرين : ولبت بها بضع سنين ينهي دراسته على شيخه الحجتين الشيخ احمد ابن عبدالله والشيخ عبدالله بن علي البلاديين البحرانيين .

وشاء الله له ان يحج البيت ، وبعد رجوعه عرج على القطيف ومكث بها لقراءة الحديث على شيخه العلامة الماحوزي المتقدم ، الى ان زوده بالاجازة في الرواية عنه ، فرجع الى البحرين وقد ضاق به الحال ، لما ارتكبه من الديون ، وكثرة العيال وقلة اليسار ولحصول الاضطرابات والمشاغبات الداخلية في البحرين ، فغادرها الى ايران بعد مقتل الشاه سلطان حسين الصفوي .

### الى ايران

وبعد احتلال الافاعة بلاد ايران وقتل الشاه سلطان حسين آخر ملوك الصفوية وذهاب ملكهم ، تفاقت الاضطرابات في البحرين وعمها الفوضى واستمرت الثورات الداخلية . حتى الجأت شيخنا المترجم له الى مغادرة بلاده والجلء عن وطنه ، فغادرها الى ايران ، وحل برهة في كرمان . ثم ارتحل الى شيراز واستقر مقيماً بها على عهد حاكها ( محمد تقي خان ) فعرف لشيخنا المترجم له علمه وفضله وتقاه فقر به وعظمه ، ولقي الشيخ منه حفاوة بالغة واعظاماً وتبجيلاً ، فلبث بها غير يسير مدرساً واماماً ، ناهضاً بأعباء الوظائف الشرعية . حيث لقت اليه الزعامة الروحية مقاليدها ، وتفرغ للمطالعة والتأليف ، والبحث والتدريس ، والاجابة على الاسئلة الدينية ، فالف جملة من الكتب وعدة من الرسائل ، على فراغ البال ورفاهية الحال ورغد في العيش ،

## ﴿ ز ﴾

وما إن أمهاته الدهر حتى عصفت بتلك البلاد عواصف الأيام التي لا تنيم ولا تنام ،  
ففرقت شملها ، وبددت أهلها ، ونهبت أموالها . وهتكت نساءها . ولعب الزمان  
بأحوالها ، فغادرها المترجم له إلى بعض القرى . واستوطن قرية ( فسا ) وحاكمها آنذاك  
الزعيم ( محمد علي ) فاجل الشيخ وعظمه ، فصرف أوقاته كلها فيما تنوق إليه نفسه ،  
وما هي أميته من حياته ، وهي المطالعة والتصنيف والتدريس ، فصنف كتباً ورسائل  
وابتداً هناك بتصنيف ( الهدائق الناضرة ) واستمر فيه إلى باب الاغسال ، حتى ثار  
طاغية شيراز ( نعيم دان خان ) الثائر بها من ذي قبل في أخريات عام ١١٦٣ ، فنزل  
بتلك البلاد أيضاً من حوادث الاقدار ما أوجب تشتت أهلها إلى الاقطار ، وتفرق جمعها  
إلى الصحارى والبرار ، فقتل حاكمها ( محمد علي ) وهجم حتى على دار المترجم له وهو  
مريض ، ونهبت أمواله وأكثر كتبه ومؤلفاته القيمة التي هي اعز عليه من نفسه وثمرات  
حياته الثمينة . وفيها يقول من قصيدة تأتي :

واعظم حسرة اضنت فؤادي      تفرق ما بملكي من كتاب

ففر منها مريضاً بمائلته صفر اليد يوجب الجبال والقفار . حتى استقر بناحية  
( اصطهبانات ) ولبث بها مدة يقاسي مرارات الآفات ويكابد أنواع النكبات ، كما لم يزل  
على ذلك طيلة حياته في بلاده واعترا به ، لم تشذ عن بلدته أي بلدة لجأ إليها من ( شيراز )  
فقريه ( فسا ) فناحية ( اصطهبانات ) فلم يستطع الفرار منها ولم يمكنه التباعد عنها ، فما  
فر من بلية إلا ومني بأعظم منها ، وما نخلص من رزية إلا ودعته أدهى منها ، فقضى  
حياته تتعاوره البلايا وتتعاقب الفتن وتحوطه المصائب وتدور عليه دوائرها ، ولهذا لم يكد  
يوجد لشيخنا المترجم له قصيدة إلا ويذكر فيها ما عاناه من كوارث ، ويعدد ما قاساه  
من نكبات : منها - قصيدة بعثها من اصطهبانات إلى أخوته يشكو اليهم حاله ويصف لهم  
ما حل به من ملات استهلها بقوله :

## (ح)

الا من مبلغ عصر الشباب	وشباننا به كانوا صحباني
وهي قصيدة طويلة مثبتة في كشكوله ج ٢ ص ٢٣٧ نتخب منها ما يلي :	
وقد اصبحت في دهر كنود	به الغارات تشعل بالتهاب
وقد خلت المساكن من ذويها	فراراً في الوهاد وفي الهضاب
مصائب قد غدت منها دواماً	دموع العين تجري بانسكاب
علني نارها ففسدت منها	طريداً في الصحارى والشعاب
واعظم حسرة اضنت فؤادي	تفرق ما بملكي من كتاب
لقد ضاقت علي الارض طراً	وسد علي منها كل باب
طوتي النائبات وكنت ناراً	على علم بها طي الكتاب

واجلي ظاهرة من حياة هذا الشيخ المجاهد - تلفت الانظار وتزيد الباحث  
 اعجاباً به واكباراً له - هو دؤوبه في العمل بكل حول وطول وقوة ، والسعي في مهمته بكل  
 بهجة ونشاط ، مما بلغت به الحال في تلك الظروف القاسية والمواقف الحرجة . فتراه  
 في خلالها كلها مكباً على مطالعته . جاداً في تأليفه ، دائباً في عمله ، سائرراً في نهجه ،  
 مستمراً في خطته ، ماضياً في مشروعه ، فانياً في مبدئه ، فسبحان خالق تلك النفس  
 الجبارة التي لا تعرف السأم ولا الملل ، ولا يعيقها شيء ، ولا يحول دون ما ترومه اي  
 مانع ، فقد أنتج من بين تلك الظروف وهاتيك الادوار كتباً قيمة ناهزت الاربعين  
 وانتشرت له من بين السلب والنهب آثاراً ثمينة وما أثر خالدة ( وسوف يوافيك عدها )  
 وشعت من بين تلك الادوار المظلمة والمصور الحالك اشعاعات فضائله وفواضله ،  
 فانارت للقوم سبيل هدام ومبجع رشدم .

والى هذه الظاهرة لوح العلامة الجابلي في ( الروضة البية ) حيث قال : « فلنظر  
 المشتغلون الى ما وقع علي هذا الشيخ من البلايا والمحن ومع ذلك كيف اشتغل وصنف  
 تصنيفات فائقة ... »

## (ط)

### في كربلاء

ومنذ حل اضطهبات عزم على مغادرة بلاد ايران ، وصمم على المقام بالعراق حيث الاعتبار المقدسة ، ومنبتق أنوار العلم والفضيلة ، فاخذ في تمهيد مقدمات سفره ، فغادر بلاد ايران ويمم العراق ، فالتقى رحله في كربلاء المشرفة ، موطنه الاخير ومستقره الابدى وانا لم نقف على تاريخ هبوطه كربلاء إلا ان الذي يظهر من تاريخ بعض تأليفه انه حل بها قبل عام ١١٦٩ .

وقد حل شيخنا المؤلف بالحائر المقدس حين كانت تلك البلدة القدسية من اكبر معاهد العلم للشيعة ، وكانت تضاهي النجف الاشرف بمعاهدها الدينية واعلامها الافذاذ ، حل بها على عهد زعيمها الاوحد الاستاذ الاكبر معلم البشر شيخنا الوحيد البهبهاني ( قدس سره ) مجدد المذهب في القرن الثالث عشر . فكانت كربلاء على عهد هذا الزعيم العظيم في الغارب والسنام من المجد والعظمة ، فقد بلغت ذرى عرها الشاخص ، وتسامى شرفها الباذخ ، حيث كانت آنذاك مفعمة بالاوضاع والفرر من صيارفة العلم ونقاد الفضيلة ، طافحة باعلام الامه ورجال الدين ، محتشدة بكبار المجتهدين وافذاذ المحققين ، ممن انعقدت عليهم تيجان العلم . ورفت عليهم ألوية الفضيلة ، وخفقت عليهم بنود الجلال .

ولقد كان لشيخنا المؤلف حينذاك صيت شاخص دوى في العالم ذكره ، فلأت الارجاء شهرته الطائلة ، لما ذاع وشاع بين الملاء الديني من آثاره القيمة وما أثره الخالدة واسفاره الثمينة ، فعرفته الاوساط العلمية واقرانه من اعلام عصره بعلمه الغزير ، وأدبه الجلم ، وتصلعه في العلوم ، وتبحره في الفقه والحديث ، وانما يعرف الفضل ذووه . ولذلك لما هبط كربلاء رحب بقدمه اعلامها . وسر به فطاحلها ، فتوسط اندية العلم وحلقات التدريس ، وانضوى اليه غير يسير من اولئك الافذاذ يرتشفون من بحر



## ﴿ ي ﴾

علمه المتدفق . كاربعة من المهديين الخمسة - وهم من اشهر مشاهير تلامذة الاستاذ الاكبر - والعلمين المحجّتين صاحبي الرياض والقوانين . وغيرهم من كبار المجتهدين ممن تخرجوا عليه ، ويأتي سرد اسمائهم باجمعهم في ( تلامذته ) .

وازداد اوائلك النياقد خبراً بفزارة علمه وفضله ، ومكانته الرموقة في الفقه والحديث . بعد ان وقفوا عليه من كشب . ودارت بينه وبين الاستاذ الاكبر المحقق الوحيد ( نور الله ضريحهما ) مناظرات كثيرة طويلة في الابحاث العلمية العميقة ، ربما استوعب بعضها الليل كله . وقد تعرض لسرد تلك المناظرات القيمة سيدنا الحجة ابو محمد السيد حسن الصدر في كتاب ( بنية الوعاة ) .

فلم يفتأ منذ حل بها زعيماً روحياً يزهبه دست الزعامة والتدريس ، واماماً في مسجده الخاص ( الموجود الآن ) ، وهو بباب الصحن السلطاني قبال مسجد زميله الوحيد . وقد جدد بناؤه في العام الماضي ) .

ولم يبرح طيلة مقامه بها - وربما بلغت العشرين سنة - مصدراً للفتيا : ينوء باعباء الوظائف الشرعية والزعامة الروحية ، تتقاطر عليه الاسئلة تترى من شتى النواحي النائية ومختلف البلاد الشاسعة ، فيجيب عنها بالفتوى المحضة تارة ومشفوعة بالادلة المبسوطة اخرى ( حسب رغبة سائلها ) ومدرساً يسق الجواهر الكثيرة والجموع الغفيرة من غير علمه وبحر فضله وافضاله ، فاكب على التدريس والتأليف والتصنيف ، كما كان ذلك دأبه اينما تزامت به يد الأقدار ومعا بلغت به الحال .

وفي خلال مقامه بها زار النجف الاشرف ولم نعلم مدة لبثه بها إلا ان الظاهر انه الف كتابه الدرر النجفية في النجف الاشرف خلال مكثه بها .

### مباحث في الدراسة وشيوعه في الرواية

نحو ولو استطرادنا بعض القول عن تخرج شيخنا المؤلف طي نشأته ، غير ان

## ﴿ ك ﴾

الأجدر به عقد بحث يخصه . فانه (قدس سره) لم يشبع مهمته العلمية اعلام بيته وجابذة بلاده . فقد كان العلم بغيته . والفقه منيته . والحديث طلبته ، والحكمة ضالته يلتقطها حيث يجدها . ويتطلبها من مظانها ، فكانت له في سبيل أخذ العلم وكسب الفضيلة تجولات ورحلات الى امهات المعاهد العلمية في ايران والعراق . وقد اجتمع - لا محالة - بامة كبيرة من صيارفة العلم والفضيلة . وجابذة الفقه والحديث من بقايا اعلام ذلك العصر الذهبي عصر الدولة الصفوية ، وهي اعظم حكومة اسلامية خدمت العلم وايدت رجالات الدين . وعاضدت الملاء العلمي .

كما وان شيخنا المؤلف قد حج البيت ، وزار مشاهد أئمة الهدى ( صلوات الله وسلامه عليهم ) واتيحت له عدة رحلات الى النجف الاشرف مرتكز لواء العلم والدين وعاصمة الفقه والحديث ، ومنتدى الفضيلة والأدب ، ومحتشد الفطاحل والمحققين ، فالتقى بعلمائها ، وتلقى من اعلامها ، بل لم يكن ليقنع بمن اجتمع به من العلماء ، فكان يستدر ضروع العلم بالمكاتبة ، كما كانت له مراسلات في المعضلات العلمية مع شيخه المحدث الجليلاني ، يوجد بعضها في كشكوله ، وذلك قبل زيارته له واجتماعه به ، فانتهج كله ذلك فيه تعمقا في التفكير ، ونضجا في الرأي ، وغزارة في العلم وتبحرا في الفقه . وتضلعا في الحديث .

واما الذين عدم هو من مشايخه ونص عليهم في اللؤلؤة فهم اربعة ، وهم :

١ - والده العلامة الحجة العلم الاوحد الشيخ احمد ، يأتي ايماز الى ترجمته في ( اسرة المؤلف ) .

٢ - العلامة الفذ الشيخ احمد بن عبدالله بن الحسن بن جمال البلادي البحراني المتوفى سنة ١١٣٧ .

٣ - المحقق الحجة الشيخ حسين ابن الشيخ محمد جعفر الماحوزي المتوفى

## ﴿ ل ﴾

عام ١١٧١ ، وهو عمدة مشايخه وشيوخه في الفقه والحديث .

٤ — الشيخ عبدالله بن علي بن احمد البلادي البحراني المتوفى في شيراز

سنة ١١٤٨ .

كما ان لشيخنا المؤلف في الاجازة والرواية ايضاً شيوخ اربعة يروي عنهم .  
طرقهم السكينة المذكورة في اللؤلؤة اجازة وقراءة وسماعاً ، وهم : شيخاه الاخيران .

٣ — السيد عبدالله ابن السيد علوي البلادي البحراني ، ومن طريقه يروي

المؤلف عن والده الشيخ احمد .

٤ — المحدث الكبير المولى محمد رفيع بن فرج الشير بالمولى رفيما الجيلاني ،

وهو أعلى اسانيد . لانه يروي عن العلامة المجلسي .

### توضيح

اشرنا فيما سبق الى ان شيخنا المؤلف ما حل بلدة يقيم بها إلا واثال عليه لفيف من افاضلها المشتغلين وطلاب العلم والفضيلة ، فتعقد له حلقات التدريس ، يستقون من نعيم علمه ويرتوون من عباب فضله ، الا انه من المؤسف جداً ان التاريخ اهل الجميع ممن تخرجوا عليه في بلاد ايران ولا سيما معهدنا الديني ( شيراز ) كما انه قصر في ضبط الكثير من اولئك الجموع الغفيرة الذين تخرجوا عليه في مفره الاخير ( كربلاء ) وقد لبث بها زعيماً مدرساً طيلة عشرين سنة . يوم كانت تعج بالالوف من العلماء والمشتغلين . فلم نفق منهم — على كثرتهم — الا على افذاذ ، وهم :

١ — الرجالي الشير ابو علي الحائري محمد بن اسماعيل . مؤلف منتهى المقال .

٢ — المحقق القمي ميرزا ابو القاسم صاحب القوانين .

٣ — السيد احمد العطار البغدادي المتوفى سنة ١٢١٥ .

٤ — السيد احمد الطالقاني النجفي المتوفى سنة ١٢٠٨ .

## ﴿ ٢ ﴾

- ٥ — الشيخ أحمد الحائري .
- ٦ — الشيخ أحمد بن محمد ابن اخي المؤلف تأتي ترجمته في ( امرة المؤلف ) .
- ٧ — الامير السيد عبد الباقي بن مير محمد حسين الخواتون ابادي سبط العلامة المجلسي .
- ٨ — الشيخ حسن ابن المولى محمد علي السبزواري الحائري .
- ٩ — الشيخ حسين بن محمد ابن اخي المؤلف ومنتم ( الحدائق ) تأتي ترجمته في ( امرة المؤلف ) .
- ١٠ — السيد شمس الدين المرعشي الحسيني النسابة المتوفى سنة ١٢٠٠ وهو جد سيدنا الحجة النسابة السيد شهاب الدين المرعشي .
- ١١ — الشيخ علي بن علي التستري .
- ١٢ — الشيخ علي بن رجب علي .
- ١٣ — الشيخ محمد علي الشير د ( ابن السلطان ) .
- ١٤ — الامير السيد علي الحائري صاحب الرياض .
- ١٥ — الشيخ محمد بن علي التستري الحائري .
- ١٦ — الحاج معصوم .
- ١٧ — آية الله السيد مهدي بحر العلوم المتوفى سنة ١٢١٢ .
- ١٨ — المحقق التراقي المولى محمد مهدي الكاشاني مؤلف ( مستند الشيعة ) .
- ١٩ — آية الله السيد ميرزا مهدي الشهرستاني .
- ٢٠ — السيد ميرزا مهدي بن هداية الله الاصفهاني الخراساني الشهيد سنة ١٢١٦
- استاذ بحر العلوم في الفلسفة ، وهو الذي لقبه . ( بحر العلوم ) .
- ٢١ — الحاج ميرزا يوسف الطباطبائي المرعشي القاضي التبريزي المتوفى ١٢٤٢

## { ن }

### الراوي عنه

غير خفي على من له إلمام بطرق الروايات ومشيخة الاجازات : ان شيخنا المؤلف من عقود جنتها . فقد انتهت اليه سلاسل الاجازات وحلقات الروايات ، وقد اثبتنا شيخنا الحجة العلامة النوري في ( خاتمة مستدركه ) وتلميذاه الشيخان العلان الرازيان شيخنا الحجة ميرزا محمد العسكري مؤلف (المستدرك على البحار) المتوفى في ٢٨ ج ١ سنة ١٣٧١ في الاجزاء الثمانية من المستدرك على اجازات البحار ، وشيخنا المحقق البجاعة الشيخ اقا يزرك صاحب الذريعة دام ظله في ( اجازات القرون الثلاثة ) و ( الاسناد المصنف الى آل المصطفى ) .

واليك اسماء من وقفت عليه ممن اجاز لهم شيخنا المؤلف ، فروينا بطرقنا اليهم عنه وهم :

- ١ - الشيخ احمد ابن الشيخ حسن بن علي بن خلف الدمشقاني .
- ٢ - الشيخ احمد بن محمد ، ابن اخي المؤلف .
- ٣ - السيد الامير عبد الباقي الحسيني الخواتون آباهدي الاصفهاني سبط العلامة المجلسي وشيخ اجازة بحر العلوم .
- ٤ - الشيخ حسين ابن الشيخ محمد ، ابن اخي المؤلف واحد المجازين بلؤلؤة البحرين لقرني العينين .
- ٥ - الشيخ خلف ابن الشيخ عبد علي ، ابن اخي المؤلف والثاني من المجازين باللؤلؤة ، تأتي له ترجمة في ( اسرة المؤلف ) .
- ٦ - الشيخ زين العابدين ابن المولى محمد كاظم . كتب له اجازة على كتاب التهذيب تاريخها ١١٦٨ .
- ٧ - الشيخ سليمان بن معتوق العاملي .



## { م }

- ٨ — السيد شمس الدين النسابة الحسيني التبريزي المتوفى ١٢٠٠ .
- ٩ — السيد عبد العزيز بن احمد الموسوي النجفي ، تاريخ اجازته ١١٦٧
- ١٠ — السيد عبدالله بن السيد علوي الموسوي الغريفي البحراني الشهير بـ ( عتيق الحسين ) عليه السلام القاطن في بهمان ، ويروي عنه بالاجازة المبدجة ، تاريخ الاجازة عام ١١٥٣ ، وقد تقدم ذكره في شيوخ المؤلف ، وصورة الاجازة عند العلامة السيد شهاب الدين الرعشي .
- ١١ — الشيخ علي بن حسين بن فلاح البحراني .
- ١٢ — الشيخ علي بن محمد بن علي بن عبد النبي بن محمد ابن الشيخ سليمان المقامي البحراني .
- ١٣ — الامير السيد علي الحائري صاحب الرياض ابن اخت الوحيد البهبائي .
- ١٤ — علي بن موسى البحراني .
- ١٥ — الشيخ محمد علي الشهير بـ ( ابن السلطان ) .
- ١٦ — الشيخ محمد بن الحسن البحراني .
- ١٧ — الحاج معصوم .
- ١٨ — المولى محمد مهدي الفتوي ، من شيوخ اجازة بحر العلوم .
- ١٩ — المولى محمد مهدي التراقي صاحب (المستند) و(جامع السعادات) وغيرها .
- ٢٠ — آية الله السيد مهدي بحر العلوم الطباطبائي المتوفى ١٢١٢ ، يوجد نص الاجازة ذيل فوائده الرجالية .
- ٢١ — آية الله السيد ميرزا مهدي الشهرستاني .
- ٢٢ — السيد ميرزا مهدي الرضوي الخراساني الشهيد سنة ١٢١٦ ، كما نص عليه في اجازته للسيد دلدار علي الهندي .

## (ع)

٢٣ — الشيخ موسى بن علي البحراني .

٢٤ — الشيخ ناصر بن محمد الجارودي الخطي البحراني .

### مجلد الثناء وعمل القدر

وهؤلاء اصحاب المعاجم وارباب التراجم مصنفين على اكبار المؤلف والثناء عليه من عاصره الى اليوم ، واليك نصوص جملة منهم ، فمنهم :

- ١ — تلميذه ابو علي الحائري مؤلف منتهى المقال المشهور بـ ( رجال ابي علي ) قال في ترجمة المؤلف : عالم فاضل متبحر ماهر متبع محدث ورع عابد صدوق دين ، من اجلة مشايخنا وفاضل علمائنا المتبحرين . وبين ما مر كلام العلامة المامقاني في تقييده .
- ٢ — وقال تلميذه الامير عبد الباقي سبط العلامة المجلسي في منتخب لؤلؤة البحرين : كان فاضلاً عالماً محققاً نحريراً مستجعماً للعلوم العقلية والنقلية .

٣ — وقال المحقق الكبير الشيخ اسد الله التستري في مقابسه : العالم العامل المحقق الكامل ، المحدث الفقيه ، المتكلم الوجيه ، خلاصة الافاضل الكرام ، وعمدة الامائل العظام . الحاوي من الورع والتقوى اقصاها ، ومن الزهد والعبادة اسناها ، ومن الفضل والسعادة اعلامها ، ومن المكرم والمزايا اغلامها ، الرضي الزكي التقي النقي ، المشتهر فضله في اقطار الامصار واكناف البراري ، المؤيد بمواطف الطاف الباري .

٤ — وقال المحقق الخوانساري صاحب الروضات : العالم الرباني والعامل الانساني شيخنا الافقه الأوحد الأحوط الأضبط ، صاحب الحدائق الناضرة ، والدرر النجفية ، ولؤلؤة البحرين ، وغير ذلك من التصانيف الفاخرة الباهرة التي تلذ بمطالعتها النفس ، وتقر بملاحظتها العين ، لم يعمد مثله من بين علماء هذه الفرقة الناجية في التخلق باكثر المكرم الزاهية ، من سلامة الجنبه ، واستقامة الدربة ، وجودة السليقة

## ﴿خُذ﴾

ومتانة الطريقة ، ورعاية الاخلاص في العلم والعمل ، والتحلي بصفات طبقاتنا الاولى ،  
وللتخلي عن رذائل طبع الخلف الطالبين للناسب والحوال .

٥ — وقال العلامة المحدث ميرزا محمد النيسابوري الانسترابادي في رجاله :  
كان فقيهاً محدثاً ورعاً .

٦ — وقال مؤلف نجوم السماء في تراجم العلماء ما معر به : صاحب الحدائق  
من العلماء المتأخرين ، والكل المحدثين ، والفقهاء المتبحرين ، واعاظم اصحاب  
الدين ، وارباب الانصاف والاعتدال بين طريقتي الاصوليين والاخباريين .

٧ — وقال العلامة المولى شفيع الجابلي في اجازته الكبيرة المسماة :- (الروضة البية .  
في الاجازات الشيعية ) : اما الشيخ المحدث المحقق الشيخ يوسف (قدس سره) صاحب  
الحدائق فهو من اجلاء هذه الطائفة ، كثير العلم ، حسن التصانيف ، نقي الكلام  
بصير بالأخبار المروية عن الأئمة المعصومين ( صلوات الله عليهم اجمعين ) يظهر كمال  
تقبحه وتبحره في الآثار المروية بالنظر الى كتبه سيما الحدائق الناضرة ، فانها حقيق ان  
تكتب بالنور على صفحات وجنات الحور . وكل من تأخر عنه استفاد من الحدائق  
الناصرة (جزاء الله عن الاسلام واهله افضل جزاء المحسنين ) وكل ثقة ورعاً عابداً  
زاهداً ... وبالجمل هذا الشيخ من فحول العلماء الاجلة ، فلينظر الى ما وقع على هذا  
الشيخ من البلايا والمحن ، ومع ذلك كيف اشغل نفسه وصنف تصنيفات فائقة ؟

٨ — وقال العلامة الكبير المحدث النورى في خاتمة مستدركه في عد مشايخ  
بحر العلوم : سابعهم العالم العامل المحدث الكامل الفقيه الرباني ...

٩ — وقال العلامة المولى حبيب الله الكاشاني ، في كتبه لباب الالقب :  
صاحب الحدائق الناضرة وكان عالماً فاضلاً محدثاً متبعه اخبارياً .

١٠ — وقال في الدرر البية : كان فاضلاً محققاً مدققاً ، لم يكن له في عصره

## ﴿ ص ﴾

ثاني ، لقد صنف فاكتر ، واشتهرت مصنفاته وكتبه .

وقال العلامة الشيخ علي البحراني مؤلف انوار البدرين في تراجم علماء الاجساء والقطيف والبحرين : العالم العامل الجليل ، الفاضل الكامل النبيل ، عديم النظير والمثيل ، العلامة النصف الرباني الشيخ ، الاجل الشيخ يوسف .. صاحب الحدائق الناضرة وغيره من المصنفات الفاخرة ، شيخ مشايخ العراق والبحرين ، العربي من كل وصة وشين :

وقال : هذا الشيخ العلام من اكابر علماء الاديان والاسلام ، ومن اكبر اعظم ارباب النقض والايرام ، وقد ذكره كل من تأخر عنه واثنوا عليه الثناء الجليل طاماً وعملاً وتقوى ونبلاً ... وبالجملة فهذا الشيخ من اعظم العلماء الاعلام وأكابر اساطين علماء الاسلام .

١١ - وقال خاتمة المحدثين العلامة القمي في الفوائد الرضوية ما معر به : هو الشيخ العالم العابد العامل ، والمحدث الورع الكامل ، الفاضل المتبحر الجليل ، المتبع الماهر النبيل ، مرجع الفقهاء الاعلام ، وفقه اهل البيت عليهم السلام ، عالم رباني ، وفقه بحراني ، صاحب التصانيف الرائقة النافعة الجامعة التي احسنها الحدائق الناضرة في احكام العترة الطاهرة ، وهو كتاب جليل في الغاية كثير النفع .

وقال ايضا في (هدية الاحباب) : عالم فاضل محدث ورع كامل ، مرجع الفقهاء الاعلام فقيه اهل البيت عليهم السلام .

١٢ - وقال شيخنا الحجة المحقق الفذ العلامة الاميني متع الله الامة ببقائه في شهاد الفضيلة : فقيه الطائفة ومحدثها الكبير الشيخ يوسف بن احمد ، وكتابه (الحدائق) الدائر السائر بين الفقهاء ينم عن غزارة علم مؤلفه وتضلعه في العلوم وتبحره في الفقه والحديث ، كما يشف كتابه (لؤلؤة البحرين) عن سعة اطلاعه على احوال الرجال وطرق ايجازات المشايخ ...

## ﴿ق﴾

١٣ — وقال العلامة الحلياني في ربحانة الادب في المعروفين بالسكنى والقب :  
عالم رباني ، فقيه جليل . محدث نبيل ، محقق مدقق ، علامة متبحر ، عابد زاهد  
متدين ، متخلق بمكارم الاخلاق . حاز غاية الشهرة في العلم والعمل وجودة السليقة .  
١٤ — وقال العلامة ابن يوسف ، في فهرست مكتبة سبسالار ج ١ ص ٣٩٩ :  
هو من كبار العلماء والفقهاء والمحدثين .

١٥ — وقال مترجه في مقدمة الحقائق المطبوعة في ايران ( تبريز ) سنة ١٣١٥ :  
ومن صرف لخدمة هذا العلم ( الفقه ) ايامه ، واشتغل بتحقيقه شهره واعوامه ، وكان  
ممن قدح في زند الفضل فاوري ، وجمع من نكات العلم فاوعى ، الشيخ الجليل والخبير النبيل  
فريد عصره ووحيد دهره ، الجامع بين رتبتي الرواية والدراية ، والرافع من الروية الفضائل  
ارفع راية ، المحقق الفاضل المدقق ، ومحدث الزمان وراوي الاوان ، المستخرج من تيار  
انواع العلوم غوالي اللثالي ، الشيخ يوسف ... فانه رحمه الله ممن حاز في هذه الاصر  
الاواخر قصبات السبق في مضمار التحقيق ، واستنزل عصم المشكلات من معاقها فاخذ  
منها المسك الفتق ، وغاص بحار الاخبار فاستخرج ما يزري بالؤلؤ الثمين ، ولا غرو  
في ذلك فانه من بحرين .

### تأليفه

- ١ — اجوبة الشيخ احمد ابن الشيخ حسن الدمستاني البحراني .
- ٢ — اجوبة الشيخ احمد بن يوسف بن علي بن مظفر السيوري البحراني .
- ٣ — اجوبة المسائل البهبائية ، الواردة من بهبان ، سأل عنها السيد عبد الله  
ابن السيد علوي البحراني القاطن ببلدة بهبان ، توجد عند الحجة السيد شهاب الدين  
المرعشي النجفي بقم .
- ٤ — اجوبة المسائل الخشتية ، سأل عنها الشيخ ابراهيم الخشتي .

## ﴿ ر ﴾

٥ — اجوبة المسائل الشاخونية ، سأله عنها السيد عبدالله ابن السيد حسين الشاخوري .

٦ — اجوبة المسائل الشيرازية .

٧ — اجوبة المسائل الكازرونية ، وردت من كازرون من الشيخ ابراهيم ابن الشيخ عبدالنبي البحراني .

٨ — اجوبة الشيخ محمد بن علي بن حيدر القطيني ، ولعلها متحدة مع التي تلوها .

٩ — اجوبة المسائل النعمية ، سأله عنها الشيخ محمد بن علي بن حيدر النعمي (١) .

١٠ — آذربعون حديثاً . في مناقب امير المؤمنين ( عليه السلام ) استخرجها من كتب العامة . قال شيخنا العلامة الرازي في الذريعة ج ١ ص ٤٣١ : « يقرب من الف بيت ، اول احاديثه مستخرج من شرح المقامات المطرزي ، يوجد في مكتبة سردار كايي » .

١١ — اعلام القاصدين الى مناهج اصول الدين ، خرج منه الباب الاول في التوحيد .

١٢ — الانوار الحيرية ، والأقمار البدرية ، في جواب المسائل الاحمدية تقرب من مائة مسألة ، نسبة الى لطيف وهو الحائر الحسيني على مشرفه السلام . ( اجلوة كبيرة مبسولة ) تأتي باسمها (لؤلؤة البحرين) .

(١) هذه المؤلفات التسعة اوردتها شيخنا الحجة العلامة الرازي دام ظله في الجزء الثاني من موسوعته ( القيمة الذريعة الى تصانيف الشيعة في حرف الالف بعنوان ( الاسئلة ... ) وفي الخامس في حرف الجيم بعنوان (جوابات المسائل . . ) ونحن ذكرنا هاهنا في حرف الالف بعنوان اجوبة المسائل ... تبعاً لما عبر به مؤلفها في لؤلؤته .

## ﴿ فـ ش ﴾

( أنيس المسافر وجليس الحاضر ) او بالعكس او جليس المسافر وانيس الخاطر  
او بالعكس ، يأتي بعنوان (الكشكول).

١٣ — تدارك المدارك ، فيما هو غافل عنه وتارك ، وهو حاشية على كتاب  
( مدارك الاحكام ) للفقيه العاملي السيد محمد سبط الشهيد الثاني ، خرج منه كتاب  
الطهارة والصلاة ، وعاقه عن اتمامه اشتغاله بكتابه الكبير المهم ( الحقائق ) وادرج بقية  
مناقشاته مع صاحب المدارك هناك .

( جليس الحاضر وانيس المسافر ، او جليس المسافر وانيس الحاضر ) وبتمهيد  
الحاضر بالخطر فيهما ، تقدمت الاشارة اليه ويأتي باسم ( الكشكول ) .  
١٤ — حاشية على كتابه تدارك المدارك .

١٥ — حاشية على شرح الشمسية في المنطق .

١٦ — حاشية على الوافي ، لشيخ العلوم العقلية والنقلية ، المحدث المحقق  
الفيض الكاشاني ، وهي تعليقة على كتاب الصوم منه فحسب .

١٧ — حاشية على كتابه لؤلؤة البحرين .

١٨ — حواش وتعليق على كتابه الدرر النجفية . طبعت بهامش الأصل .

١٩ — حواش على كتاب ( الحقائق ) طبعت بهامش الأصل .

٢٠ — الحقائق الناضرة في احكام العترة الطاهرة ، وهو كتابنا هذا المائل

للطبع ، وقد طبع لأول مرة قبل ستين سنة استوعب طبعه اربع سنين ، بوشر بطبعه  
في ( تبريز ) من سنة ١٣١٥ الى ١٣١٨ في ستة مجلدات وربما كان بعض دوراته في خمسة  
مجلدات ، وهو من كتاب الطهارة الى كتاب الظهار ، ثم تمه تليذه وابن اخيه الشيخ  
حسين ، وسوف نستوفي البحث عن الكتاب فيما نعقده فيما بعد ( حول كتاب الحقائق ) .

٢١ — الخطب : خطب الجمعات والاعياد ، يوجد عند الحجة السيد

شهاب الدين المرعشي .

## ﴿ ت ﴾

- ٢٢ — الدرر النجفية من الملتقطات اليوسفية . قال عنه المؤلف في ( اللؤلؤة ) :  
فهو كتاب لم يعمل مثله في فنه (١) مشتمل على تحقيقات رائعة ، وبحاث فائقة «  
وقال الحائري في منتهى المقال : « وهو كتاب جيد جداً مشتمل على علوم ومسائل ،  
وفوائد ورسائل ، جامع لتحقيقات شريفة وتدقيقات لطيفة » .
- وقال شيخنا العلامة الرازي في الذريعة ج ٨ ص ١٤٠ : « فيها مسائل معضلة  
ورسائل ذات دقائق لطيفة » وهي سبعون درة ، ربما يظهر منها انه ألفها حين مقامه  
في النجف الاشرف ، فرغ من تأييدها في العشرين من ذي القعدة سنة ١١٧٧ وطلعت  
سنة ١٣٠٧ ، ومقدمات ( الحدائق ) الاثنتي عشرة مبثوثة في درره بتغيير يسير .
- ٢٣ — رسالة في تحقيق معنى الاسلام والايمان ، وان الايمان عبارة عن  
الاقرار باللسان والاعتقاد بالجنان والعمل بالاركان .
- ٢٤ — رسالة في حكم المعصير القمري والزبيبي .
- ٢٥ — رسالة في تقليد الميت ابتداءً وبقاءً ، وفي ذيلها مقالة في اشتراط  
الصيغة وعدمه في العقود .
- ٢٦ — رسالة في ولاية الموصى اليه بالتزويج وعدمها ، كتبها عام ١١٧٦ ، كتب  
اليها بهذه الرسائل الثلاث - فيما كتبه اليها - العلامة الحجة السيد شهاب الدين المرعشي  
(١) ايراد بذلك استخراج القواعد الاصولية من الاحاديث وتطبيقها عليها ، وجمع  
ما ورد عنهم ( صلوات الله وسلامه عليهم ) من التنف المتفرقة في القواعد الاصولية ، وقد  
سبقه الى ذلك المحدثان المتعاصران صاحباً الوسائل والبحار ، لجمعها الاول في ( الفصول المهمة  
في اصول الآئمة ) والثاني في أوائل موسوعته الكبرى لاحاديث الشيعة ( بحار الانوار )  
كما ألف بعده المحدث الكبير السيد عبد الله شبر كتاباً في ذلك سماه ( الاصول الاصلية ) وهو لم يزل  
مخطوطاً عند حفيده الحجة السيد علي شبر ، ونبتهل الى الموت سجل شأنه ان يقيض له من يزفه  
الى الطبع في القريب العاجل .



## (ث)

النجفي دام ظله : وذكر انها موجودة في مكتبته بخط احد تلامذة المؤلف .

٢٧ - سلاسل الحديد في تقييد ابن أبي الحديد والرد عليه في شرحه  
لنهج البلاغة ، وقدم له مقدمة شافية في الامامة تصلح ان تكون كتابا مستقلا ، خرج  
منه جزآن .

٢٨ - الشهاب الثاقب في بيان معنى الناصب وما يترتب عليه من المطالب

٢٩ - الرسالة الصلواتية متنا وشرحا ، فرغ منها في كربلاء عام ١١٧٠ .

٣٠ - الرسالة الصلواتية المنتخبة منها ، كتبها في النجف الاشرف عام ١١٧٥ .

٣١ - رسالة صلواتية اخرى وجيزة : ولعلها المتن للصلواتية الاولى .

٣٢ - الصوارم القاصمة لظهور الجامعين بين ولد فاطمة ، حرم فيها الجمع

بين فاطميتين ، فرغ منها عام ١١٦٩ ، ولم يشاركه فيه غير شيخنا الحر ( قدس سره )  
وقد تفرد هو بحكم بالبطلان وعدم وقوع العقد ، وللاستاذ الاكبر الوحيد البهبائي  
( قدس سره ) رسائل متعددة في الرد عليه : مختصرة ومطولة وكذا لولده رسالة مبسطة  
جيدة في الرد عليه ، ولبعض المشايخ الازكياء ايضا رسالة وجيزة في الرد عليه ، وهذه  
الرسائل الاربعة للمؤلف بخط أحد تلامذته توجد عند سيدنا الحجة السيد شهاب الدين  
المرعشي النجفي دام ظله ، وفي آخر الرسالة الاخيرة تقرير وجز من العلامة الكبير  
الشيخ محمد مهدي الفتوى العاملي ، واليك نصه :

بسم الله الرحمن الرحيم ان ما كتبه شيخنا العلامة متعه الله بالصحة والسلامة ،  
هو التحقيق الذي هو بالقبول حقيق ، والعمل على ما استند اليه وعول عليه ، سيما  
على طريقتنا المثلى وسنتنا الفضلى من العمل على مضمون الاخبار وان لم يقل به احد  
من الفقهاء الاخير ، وكتبه الاقل محمد المهدي الفتوى .

٣٣ - عقد الجواهر النورانية في اجوبة المسائل البحرانية ، سألها عنها

الشيخ علي بن الحسن البلادي .

## ﴿ خ ﴾

٣٤ — قاطعة القال والقيل في انفعال الماء القليل ، تعرض فيها للنقاش العلمي مع امام المعقول والمنقول المحقق المحدث الفيض الكاشاني ( قدس سره ) .

٣٥ — الكشكول ، اسمه جليس الحاضر وانيس المسافر كما في اللؤلؤة . او انيس المسافر وجليس الخاطر كما هو المطبوع على الكشكول وفي جزئه الاول والثاني وقد وقعت تصحيفات في اسمه كما مر الايماء اليه . لكنه اشتهر بكشكول الشيخ يوسف ، وقد طبع في بمبي عام ١٢٩١ .

٣٦ — كشف القناع عن صريح الدليل في الرد على من قال في الرضاع بعموم التنزيل ، ناقش فيه ادلة سلطان المحققين المولى العماد ( مير داماد ) في القول بعموم المنزلة ، الفه في شيراز سنة ١١٤٩ ، توجد منه نسخة في مدرسة البادكوبي في كربلاء .

٣٧ — الكنوز المودعة في ائمام الصلاة في الحرم الاربعة .

٣٨ — لؤلؤة البحرين في الاجازة لقرن العنين ، وهي اجازة كبيرة مبسطة كتبها لابني اخويه : الشيخ حسين ابن الشيخ محمد ، والشيخ خلف ابن الشيخ عبدعلي . تشتمل على تراجم اكثر علمائنا من عصره الى عصر الصدوقين ، يعرف منها تتبعه في الرجال واجامته بالتراجم . وعلى اللؤلؤة حواش ثلاث :

١ - حواش وتطبيقات للمؤلف نفسه كما مر ذكرها .

٢ - حاشية عليها للميرزا محمد التكايني مؤلف قصص العلماء .

٣ - حاشية عليها للميرزا محمد بن عبد النبي بن عبدالصانع النيشابوري الهندي الاخباري المقتول سنة ١٢٣٢ .

ولخصها وانتخب منها تلميذ المؤلف الامير عبدالباقي سبط العلامة المجلسي .

٣٩ — الثالئ الزواهر في تمة عقد الزواهر ، في اجوبة مسائل لذلك السائل ، وهي اثنتان وعشرون مسألة ، فرغ منها في جمادى الثانية عام ١١٧٣ في كربلاء .

## ﴿ ذ ﴾

- ٤٠ — الرسالة المحمدية في احكام الميراث الابدية ، كتبها لشيخ محمد ابن الشيخ احمد البحراني ، توجد نسخة من هذه الرسالة والتي قبلها بالمكتبة الجعفرية العامة في المدرسة الهندية في كربلاء .
- ٤١ — المسائل ، أحال الى كتابه هذا في المقدمة الثانية من حدائقه راجع ج ١ ص ٢٤
- ٤٢ — معراج النبي في شرح من لا يحضره الفقيه .
- ٤٣ — مناسك الحج ، موجودة عند الشيخ محمد صالح البحراني .
- ٤٤ — ميزان الترجيح في افضلية القول فيما عد الاولين بالتسبيح ، توجد عند الحجة السيد شهاب الدين المرعشي النجفي .
- ٤٥ — النفحات المملوكية في الرد على الصوفية .

## حول كتاب الحدائق

قدمنا بعض القول حول الكتاب في ( التمهيد ) وأرجأنا انهاء القول الى هذا المقام . ولكن الكتاب بنفسه وبشهرته الطائلة وصيته الطائر غني عن ان نحوم حوله فضلا عن الاسباب في الاطراء ، أضف الى ذلك ما يؤثر عن أعلام الامة وفقهائها من عقود ذهبية وجلل عسجدية وكلم خالدة في الثناء عليه . وسيوافيك شذور من كلماتهم ، فهو كتاب جامع ، بسوط لم يعمل مثله في باب في كتب الاصحاب قبله ، وقد عمله مؤلفه لكي يغني رواد الفقه عن سبر غيره من كتب الفقه والحديث والاستدلال (١) ولا بدع ، فانه اول مجموعة فقهية ومدونة كبرى في الفرائض والسنن تحوي جل الفروع ان لم يكن كلها . وتضم في طيها الاقوال والآراء واصول الدلائل ، وحوث بين دفتيها جميع ما ورد من الاحاديث عن الصادع الكريم وأئمة العترة الطاهرة - صلوات الله وسلامه عليه وعليهم - في الاحكام الشرعية ، وقد انبرى لسكلمات الفقهاء وما فهموه

---

(١) من كلام المؤلف يأتي تمامه بلفظه .

## ﴿ ض ﴾

من الروايات فافتوا بمؤدى اجتهادهم ونتيجة انظارهم ومحصل استنباطهم ، وافق الشهرة القائمة والاجماع بقسميه أوخالف . ثم ضم الى كل رأي ادلته وأضاف الى كل قول مستنده وما يؤيده ويدعاه ، ثم حاول نقاشها بما يمكن أن يورد عليها من نقود ومؤاخذات ، فان تم عنده دليل ورأى الشبهة مزيفة ردها وابطلها ، واحكم الدليل واثبته واختار ما أدى اليه اجتهاده ، كأنه يمسك الحقائق بيده او ينظر الى الغيب من وراء ستر رقيق ، وبذلك اعجب من تأخر عنه من جابذة الفقه وصيارفة الفن ومهرته ما وجدوه في طيه من علم غزير ، وفصل كثار ، وفقاهة ودراية ، وتضلع في فنون الحديث ، وتبحر في الفقه ، وتتبع في الآراء والاطلاع على الفتاوى ، وحيلة بالادلة واستقصاء فيها : وخبرة بمصادق الاجماع وموارد الشهرة ، ومقدرة على البحث وقوة في البرهنة ، وثبت في الحكم ، وتعمق في التفكير ، ونضج في الرأي ، وما هنالك من دقة وثبت وتحقيق ، فان قال فقول فصل . وان احتج ببرهنة صادقة ، وان صدع فبالحق الصراح ، وان جنح فالى الحقيقة الراهنة ، فهو حين يفيض الحجج فكالسيل المنحدر من شاهق ، واذا حل مشكلة فكان الاشكال لم يطرقها ، واذا دحض شبهة فهي كالريشة في مهب الريح ، كل ذلك ببيان سهل وكلام منسجم ، وقول جزل معتضد بالمنطق ، فاصبح الكتاب بذلك كله شرعة الوارد ، ونجمة الرائد ، وبلغة الطالب ، ومنية الراغب وطلبة الفقيه ، وغاية المحدث ، وضالة المجتهد المحقق ، فخلد الكتاب لمؤلفه - على صنعة الدهر وغرة الزمن وسجل الخلود - ذكراً لا يبلى وعظمة لا يخلقها مر الجليدين وكان بذلك في الطليعة من ناشري الوبة الفقه ، وعاقدي بنوده ، ومنظمي صفوفه ، وقائدي كتابه ، وسائقي مقابله ، وجامعي شوارده ، كما تقدمت جعل الشاه عليه ، فمن الحري أن نوقف الباحث على نزر يسير مما جاء حول الكتاب .

الثناء عليه

١ - قال المؤلف في اللؤلؤة : وكتابنا هذا - بحمد الله سبحانه - لم يعمل

## ﴿ خلا ﴾

مثله في كتب الاصحاب . ولم يسبق اليه سابق في هذا الباب ، لاشتماله على جميع النصوص المتعلقة بكل مسألة . وجميع الاقوال ، وجملة الفروع التي ترتبط بكل مسألة ، الا ما راغ عنه البصر وحاد عنه النظر . الى ان قال رحمه الله : وبالجملة ، فان قصدنا فيه الى ان الناظر فيه لا يحتاج الى مراجعة غيره من الأخبار ولا كتب الاستدلال ، ولهذا صار كتاباً كبيراً واسعاً كالبحر الزاخر بالؤلؤ الفاخر .

٢ — وقال تلميذ المؤلف الرجالي الكبير ابو علي الحائري في ( منتهى المقال ) : هو كتاب جليل لم يعمل مثله جداً . جمع فيه الاقوال والاخبار الواردة عن الائمة الاطهار .  
٣ — وقال المحقق التستري في المقابس : وله تصانيف كثيرة كأنها الخرائد وتآليف غزيرة ابهى من القلائد : منها — وهو اشهرها — كتاب الحقائق .

٤ — وقال المحقق الخوانساري في الروضات : صاحب الحقائق الناضرة ، والدرر النجفية ، ولؤلؤة البحرين ، وغير ذلك من التصانيف الفاخرة الباهرة ، التي تلذ بمطالعتها النفس ، وتقر بملاحظتها العين .

٥ — وقال مؤلف الدرر البهية : لقد صنف فاكثر ، واشتهرت مصنفاته وكتبه لاسيما ( الحقائق ) فانه كتاب لم يكن له نظير . ولا ينبغي مثله خير .

٦ — وقال مؤلف الروضة البهية : صاحب الحقائق ، فهو من اجلاء هذه الطائفة ، كثير العلم ، حسن التصانيف ، نقي الكلام ، بصير بالاخبار المروية عن الائمة المعصومين ( صلوات وسلامه عليهم اجمعين ) يظهر كمال تتبعه وتبحره في الآثار المروية بالنظر الى كتبه ، سيما ( الحقائق الناضرة ) فانها حقيق ان تكتب بالنور على صفحات وجنات الخور ، وكل من تأخر عنه استفاد من الحقائق الناضرة .

٧ — وقال شيخنا العلامة النوري : وله تصانيف رائقة نافعة جامعة . احسنها الحقائق الناضرة ، ثم الدرر النجفية .

## ﴿ غ ﴾

٨ - وقال خاتمة المحبدين الشيخ عباس القمي في الفوائد الرضوية : صاحب التصانيف الرائقة النافعة الجامعة التي احسنها الحدائق الناضرة في احكام العترة الطاهرة ، وهو كتاب جليل في الغاية كثير النفع .

٩ - وقال مؤلف انوار البدرين : صاحب الحدائق الناضرة وغيره من المصنفات الفاخرة .

١٠ - وقال شيخنا الحجة المحقق الاكبر العلامة الاميني - متعنا الله ببقائه - في شهادته الفضيلة : وكتابه (الحدائق) الدائر السائر بين الفقهاء ينم عن غزارة علم ، مؤلفه وتضلعه في العلوم وتبحره في الفقه والحديث .

١١ - وقال العلامة الجليل ابن يوسف الشيرازي في فهرست مكتبة سهسالار : كتاب الحدائق من خيرة الكتب الفقهية للشيعه ، يجمع بين دفتيه جميع الفتاوى الفقهية وادلتها من الآيات والاخبار ، ولهذا حظى بالقبول من اعلام الامة وفقهائها باجمعهم على اختلاف اذواقهم .

١٢ - وقال مترجمه في مقدمة الطبعة الاولى من الحدائق : ومن جملة ما افرضه في قالب التصنيف والفه في غاية الاحكام والترصيف ، هو كتاب الحدائق الناضرة في احكام العترة الطاهرة ، وهو لمعري كتاب حوى ما لم يحويه كتاب ، ومؤلف جمع ما لم يجر في خطاب ، فصل المسائل فتفضل ، وطول الدلائل فتطول ، فكم فيها من ازهار نكت تزي على زهر الروض المطلول ، وانوار ابحاث ينجل عندها نور الربيع وانانى بالوجه المصقول ، وشواخ معضلات كانت تزل عنها ظفر الطائر فارتقى ذراها بإيراد حبيبها ، وبحار مشكلات كانت تقذف بالبوصى والماهر فشق بسفن التدقيق لجبها .  
فهو كتاب جامع للادلة والاقوال ، حاو للفروع الكثيرة ، حسن الترتيب ، يشتمل على ابحاث لطيفة ومسائل شريفة .

## { ٧ }

وأما جل الثناء عليه في غضون الكتب الفقهية فكثيرة يعسر استقصاؤها ،  
يعثر عليها المتصفح فيها ، فإن الكتب الفقهية مشحونة بالنقل من كلماته ، ومملوءة  
بآرائه وحججه ، فقد اضحى الكتاب منذ أن أفرغ في قالب التأليف شرعة لوراد  
الفقه ونجمة لرواده ، أكب عليه الفقهاء ، وتداولته الاوساط العلمية والدينية بكل إكبار  
واعجاب ولا تكاد تجد فقيهاً إلا يأخذ منه ولا كتاباً فقيهاً إلا وينقل عنه ، حتى ان  
بعضهم كان مغرمًا به بحيث كان ينقل منه نصف الصفحة والاكثر بنص عباراته في كتابه (١)  
ولشدة اعتدالهم بالكتاب وكثرة مزاوتهم له نرى لهم على الكتاب قيوداً وتعاليق ،  
وكتبوا عليه شروحاً وحواشي . واليك جملة مما عثرنا عليه من التعاليق والحواشي منها :  
١ — حاشية للمؤلف نفسه ، وهي تعاليق كثيرة طبعت بهاءش الاصل  
في الطبعة الاولى وفي ذيله في هذه الطبعة ، وهي التي يرمز اليها بكامة ( منه ) .

٢ — حاشية لتلميذ المؤلف الفقيه الشهير السيد علي الطباطبائي الحائري مؤلف  
( الرياض ) المتوفى ١٢٣١ والمدفون مع المؤلف ومع خاله الوحيد البهبهاني في الرواق .

٣ — حاشية للسيد ميرزا ابراهيم الفسائي الشيرازي حفيد العلامة الجليل السيد  
علي خان الكبير ، توجد نسخة منها في ( مكتبة كاشف الغطاء ) .

٤ — حاشية للسيد ابراهيم بن محمد الموسوي الدزفولي الكرمانشاهي الحائري  
المتوفى قبل عام ١٣٠٠ ، توجد نسخة منها عند شيخنا العلم الحجة العلامة الرازي دام ظله .

٥ — حاشية للعلامة الفاضل المعاصر ابن يوسف الحدائق الشيرازي  
من احفاد المؤلف .

٦ — حاشية لشيخنا العلامة المحقق الحجة الشيخ محمد تقي الايرواني دام بقاؤه

(١) وهو السيد اسد الله الاصفهاني نجل الوعيم العظيم حجة الاسلام الشفي الاصفهاني  
راجع ترجمته في الكرام البررة ج ١ ص ١٢٦ .

## ﴿ اب ﴾

وقد تصدى للتعليق على الكتاب بعد تجميعه وتصحيحه ، واتعب نفسه في تخريج احاديثه ، ومراجعة رجالها واسنادها وتصحيحها على مصادرهما ، وتفضل باخراج الكتاب على اجل صورة واحسن هية ، وهي التعاليق غير المروزة في هذه الطبعة . كما ان هنالك أفذاذ لم يرفهم مواضع من الكتاب . فكتبوا عليه شروحا وتناولوه بالنقاش الفني ، وحاولوا معه الحجاج العلمي بكل أدب في التعبير وحرية في الرأي والتفكير ، نذكر منهم :

- ١ - المحدث المحقق السيد محسن الاعرجي السكاظمي المتوفى سنة ١٢٢٧ ، شرح مقدمتين من مقدمات (الحقائق) الاثنتي عشرة ، وربما ناقشه في شيء من المسائل
- ٢ - العلامة الفاضل آقا محمود بن آقا محمد علي السكرمانشاهي المتوفى عام ١٢٦٩ حفيد المحقق الوحيد البهبهاني ، شرح مقدمات الحقائق وسماه ( الجنة الواقية ) .
- ٣ - الرد على مقدمات الحقائق ، لبعض الاعلام عنوانه ( قال - أقول ) فيه عدة سؤالات تنتهي الى ثلاثة وعشرين سؤالاً .

### تتميم الحقائق

ومن المأسوف عليه جداً أن القضاء المحتوم لم يمهله حتى يبلغ اقصى آماله ، ويتمم كتابه ( الحقائق ) ، وحالت المنية دون هذه الامنية ، فاخترمه الاجل ولما يكتب الفقه دورة كاملة . وبقيت براء ناقصة ، بلغ في تأليفه - على الرغم من دؤوبه وكثرة جهوده في ذلك وعظيم اهتمامه به - الى كتاب الظهار . غير ان ابن اخيه وتلميذه الاجل شيخنا الفاضل المدقق الشيخ حسين كتب بعد عمه ( كتاب عيون الحقائق الناضرة في تميم الحقائق الناضرة ) وربما تحذف كلمة ( العيون ) طبعت في النجف الاشرف عام ١٣٥٤ ، وهذا المطبوع يحتوي على تسعة من كتب الفقه ، وهي : الظهار : الايلاء ، اللعان ، العتق ، الاقرار . الجعالة ، الأيمان ، النذر ، السكنايات . وبعضهم سعى الكتاب ( الحقائق الفاخرة ) ، ولعله اسم الجزء الثاني منه الى آخر الفقه . نسأله تعالى



## ﴿ج د﴾

التوفيق. لطبع التتميم واتمام هذه الطبعة به ان شاء الله . وتأتى ترجمة مؤلفه وسرد بعض تأليفه في ( اسرة المؤلف ) .

### الربيع

من سهر تأليف شيخنا المؤلف ولاحظ آثاره العلمية ، وقف على مكانته الادبية السامية . وبهره ما يراه من بلاغة البيان ، وانسجام الكلام ، وجزالة القول ، وجودة السرد ، وحسن الاسلوب ، وعلم أن مؤلفها اليد الطولى في العلوم الادبية ، وسعة الباع في فنون البلاغة . وهذه الناحية هي إحدى محاسن كتبه وميزات مؤلفاته ولا سيما كتابه ( الحداثات ) .

والمؤلف كتاب كبير في خطب الجمعات والاعياد يضم بين دفتيه خطاباً بليغة وواعظاً حسنة ، تدل القارئ على مدى تضلعه في الأدب وفنونه ، وله رسائل بليغة ومساجلات أدبية ، توجد عشرة منها في الجزء الثاني من كشكوله ، ونحن الآن نسوق للتدليل على سمو كعبه في الأدب صدر الرسالة الثالثة والرابعة وتقتصر في النموذج عليه ، قال : « ما الروض الا نيق المتفتحة فيه أزهار العرار والشقيق ، ولا السلاف العتيق المقتول بمخنوم أريج الرحيق ، بأزهر ولا أحلى ، ولا ألد ولا أشهى ، من تسليمات تتفجر من خلالها عيون الاخلاص ، ونحيات يتضوع من نشرها أريج الاختصاص ... الخ » .

وقال في الاخرى : « أبهى ما نشرته أيدي الاقلام في طي الصحف والرسائل ، وأولى ما نطقت به الانس فتضوع في ارجاء اوقات الفضائل ، عرائس تسليمات تتأرجح الأرجاء بشذاها ، وتتألق آفاق السماء بسناها ، وخرائد دعوات تعجز الاوهام عن نظمها في سمط التحرير ، وتقصير الافهام عن وصفها في كليات الحصر والتقرير ، وصوافي أثنية تزرى بلطافة النسيم ، وتنسي حلوة التسليم ... » .

## ﴿ ٥٠ ﴾

ولم يكن أدبه مقصوراً على النثر فحسب ، بل ربما جاشت عواطفه فغظم وأجاد في نظمه ، وربما تفجرت زفرات قلبه ونفثت صدره ، فصاغها قريضاً بعثها إلى إخوته وأحبته ، بيد أنه لم يحفظ له من الشعر إلا ما أثبتته هو في كشكوله ، منه - قصيدتان بعثها إلى إخوته يشكو اليهم ما ألم به من حوادث وكوارث ، بعث أحدهما حين سافروا إلى الهند عام ١١٤١ ، وبعث الأخرى إلى مكة حين رجوع أخيه العلامة الشيخ محمد من الهند .

ومنه - تخميسه لقصيدة طويلة بعثها إليه أحد أخوانه الاخلاء ، مثبتة هي والتخميس في الكشكول ج ٢ ص ٣٣٨ .

ومنه - قصيدة يمدح بها أمير المؤمنين حين يم المراق لزيارته ( صلوات الله وسلامه عليه ) عام ١١٥٦ .

### وفاته ومرفونه

توفي رحمه الله بعد الظهر من يوم السبت رابع ربيع الأول عام ١١٨٦ (١) عن عمر ناهز الثمانين ، كرسه في خدمة العلم والدين ، وضحاها في تدوين الفقه وتبويبه ورد فروجه على اصوله ، وقضاه : في جمع شتات احاديث أئمة بيت الوحي ( صلوات الله وسلامه عليهم ) وبثها في الملأ الديني ، قدس الله روحه ونور ضجعه وجزاه عن نبيه وعن أئمة خيرآ .

لبي - رحمه الله - نداء ربه بعد زعامة دينية القيت إليه مقاليدها زهاء عشرين سنة، فما إن صوت الناعي بفقده إلا وتهاقت أهل كربلاء من كل صوب وحذب على تشييع جثمانه الطاهر ، جثمان انهكته العبادة وريضة الزهد وتقوى الله (٢) وابلاه دؤوب الأيام وسهر (١) وقيل في عام وفاته اقوال شاذة وهي : ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، والاصح الاشهر ما أثبتناه ثم الاقرب بعده إلى الصحة ٨٧ ، وعليه ينطبق ما قيل من شعر في تأريخ وفاته .

(٢) لم تعرض لوصف تقوله العظيم استغناءً عما قدسنا من كلمات اهلام الامة =

## ﴿ ز ح ﴾

الليالي في فقه أئمة آل الرسول (صلوات الله وسلامه عليه وعليهم) فكان يومذاك يوماً مشهوداً ، شيعه أهل مصره على بكرة أبيهم (١) بمختلف الطبقات ، وفي طلبعتهم الهيئة العلمية والطبقة الروحية ، يقدمهم زعيمهم الاوحد الاستاذ الاكبر المحقق الوحيد البهبائي (قدس سره) وتولى تفسيره تلميذاه التقيان : الحاج جصوم والشيخ محمد علي ابن السلطان ، وصلى عليه الاستاذ الوحيد بوصية منه (قدس سره) ودفن بالحائر الشريف بالرواق الحسيني الاظهر عند درجتي الشهداء ، ودفن في جواره المحقق الوحيد المتوفى ١٢٠٨ ، وتلميذها ابن اخت الوحيد سيدنا الطباطبائي (صاحب الرياض) المتوفى ١٢٣١ (قدس الله اسرارهم) وعلى مشوى هؤلاء الاعلام صندوق خشبي .

واقامت له الفوائح في حكر بلاء المشرفة وسائر البلاد الشيعية ، وفي عاصمتها النجف الاشرف ، واول من اقام له الفانحة بها تلميذه الاكبر سيدنا الاجل آية الله بحر العلوم .

### رثاؤه

رثاه جمع من شعراء ذلك العصر ، تقتصر على قصيدة الشاعر الاديب السيد محمد آل السيد رزين ، فقد رثاه بفانحة وارخ وفاته قائلاً :

يا قبر يوسف كيف اوعيت الحلى	وكنت في جنبك من لا يكنف
قامت عليه نوائح من كتبه	تشكو الظليمة بعده وتأسف
ك (حدايق) العلم التي من زهرها	كانت أنامل ذي البصائر تقطف
وعلا الفلول (صوارماً) قد اصيلت	قصه بها زحر الاغادي تقصف

— حول إثناء عليه ووصف ما كان عليه من زهد وورع وتقى .

(٢١) بالغ في وصف ذلك التشيع العظيم من حضره ورآه بام عينه ، وهو تلميذه الرجل الكبير ابو هلى الخائري في منتهى المقال .

## ﴿ ط ي ﴾

وتفصمت حلق (السلاسل) بعده	في قيدها كان المعاند يوسف
وانحل عقد (لثالي*) الدرر التي	كانت به عنق الافاضل تتحف
تسقى ترابك بعد صوب دموعنا	من صيب الغفران سحب وكف
وجزيت يوسف من بقية احمد	أجراً لك الجنات منه تزلف
وحلت من فردوسها بمقامة	يزهو عليها العبرى ورفرف
مذغت عن عين الانام فكلنا	يعقوب حزن غاب عنه يوسف
فقضيت واحد ذا الزمان فارخوا	(قرحت قلب الذين بعدك يوسف)

وفي انوار البدرين ان بعض الادباء الشعراء ارخ وفاته بقوله :  
( بكاء يوسف تأويل الاحاديث )

وقال العلامة البروجردي في نخبة المقال :

ويوسف بن احمد البحراني	شيخ جليل قدوة الاعيان
له حقائق قد استوفى الخبر	وبعد (عد) قبضه (لنا ظهر)

١١٨٦

٧٤

### اسرة المؤلف (آل عصفور)

ان اسرة شيخنا (المؤلف) اسرة علمية جليلة نبغ فيها رجال كثيرون، يعدون من اعلام الطائفة وأعيان الامة ، خدموا الحق والعلم والمذهب والدين ، توجد تراجمهم مبثوثة في معاجم التراجم ، والذي احصى الكثير منهم وترجم لهم هو الشيخ علي في المجلد الأول من (انوار البدرين) والشيخ مهزوق الشويكي في (الدرر البهية) والسيد ابن ابي شبانه في (التكلمة) وشيخنا البهانة المحقق العلم الحجة الاميني دام بقاءه في (شهداء الفضيلة) ص ٣٠٧ الى ٣١٨ ، وشيخنا البهانة الحجة العلامة الرازي في (الظليلة) وحيث ضاق بنا نطلق البحث وليس بوسعنا التوسع في ترجمة كل منهم - وهم اكثر من اربعين -

## ﴿ كل ﴾

ولا يسعنا الغرض عنهم بالمرّة ، نقتصر ، على عدم وسرد اسمائهم والايماء الى ملخص تراجمهم ، فمنهم :

١ — والد ( المؤلف ) العلامة الحجة الشيخ احمد بن ابراهيم الدرازي البحراني قال العلامة الحائري في منتهى المقال : « وكان من اجلاء تلامذة شيخنا الشيخ سليمان الماحوزي ، وكان عالماً فاضلاً محققاً مدققاً مجتهداً صرفاً » وقال تلميذه الشيخ عبدالله ابن صالح السماهيجي « وهذا الشيخ ماهر في اكثر العلوم العقلية والرياضية ، وهو فقيه محدث مجتهد ، له شأن كبير في بلادنا واعتبار عظيم » ولد عام ١٠٨٤ ، وتعلم الآليات من الشيخ احمد بن ابراهيم المقاني . ثم قرأ على الشيخ محمد بن يوسف البحراني ثم تخرج على العلامة المحقق الشيخ سليمان الماحوزي الشهير وكان من اجل تلامذته كما مر . وقال في الدرر البهية : « كان فاضلاً محققاً مجتهداً صرفاً لا يمل من بحث ، وقد صنف فاكهراً » له كتب ورسائل عديدة ، منها :

١ - رسالة في بيان حياة الاموات بعد الموت - ٢ - رسالة في الجوهر والعرض  
٣ - رسالة في الجزء الذي لا يتجزأ - ٤ - رسالة في الاوزان - ٥ - الرسالة الاستثنائية في الاقرار - ٦ - رسالة في ثبوت الولاية على البكر البالغة الرشيدة - ٧ - رسالة في القرعة - ٨ - رسالة في التقية - ٩ - رسالة في شرح عبارة اللعة في مبحث الزوال - ١٠ - رسالة في مهر الزوجة عند موت الزوج قبل الدخول - ١١ - رسالة في هدم الطلقة او الطلقتين بتحليل المحلل وعدمه ، الى آخر ما هو معدود في الأصول وغيرها يقرب من ثلاثين مؤلفاً . زار النجف الاشرف عام ١١٢٥ والتقى بعلمائها . يروي بالاجازة عن شيخه الشيخ سليمان الماحوزي تأريخها ١١١٩ .

توفي رحمه الله في القطيف ضحوة اليوم الثاني والعشرين من صفر ١١٣١ .

ترجم له سيدنا الامين في اعيان الشيعة ج ٨ ص ٣٦٠ ، ويشترك مع ولده

( المؤلف ) في جميع مصادر الترجمة .

## ﴿ م ن ﴾

ولشيخنا المؤلف ولسان به أحدهما :

٢ - الشيخ حسن ، عالم فاضل . بل ذكره بعضهم في عداد تلامذة والده ، وجاء ذكره في ( باب القلب ) وترجم له سيدنا الامين في أعيان الشيعة ، وشيخنا الرازي في اعلامها ، فقال في الكواكب المنتثرة : « رأيت بخطه حاشية المدارك تأليف الوحيد ، ومما كتب عليه : كتبه بنفسه لنفسه ، جعل الله يؤمه خيراً من أمسه ، وقرأه على مصنفه الاستاذ . وهو صريح في أنه من تلامذة الوحيد ، ولعله تلمذ على والده ايضاً ، وكانه توفي عام ١١٩٧ هـ وثانيهما :

٣ - الشيخ محمد . قال المؤلف في السكشول : « كتاب كتبه لابني محمد » . ترجم له الشويكي في الدرر البهية قال : « عالم فاضل محقق فقيه . اسمه الشيخ محمد وكان للشيخ محمد ابنان فاضلان عالمان قد اجتمعت بهما في حدود السنة الرابعة عشرة بعد المائتين والالف : أحدهما - الشيخ موسى ، والآخر - الشيخ عبد علي ، مسكنهما مع والدهما في العجم في ( فسا ) » .

ولشيخنا المؤلف خمسة اخوة : الشيخ عبدالله : والشيخ عبد النبي ، والشيخ علي والشيخ عبد علي ، والشيخ محمد . اما الثلاثة الاول فلم يعقبوا ، واما اخوه الرابع :

٤ - الشيخ عبد علي ، فهو شريك المؤلف في الدراسة والقراءة والرواية عن المشايخ ، قال في الدرر البهية : « شيخنا الاعظم الاعلم البهي الشيخ عبد علي ، كان عالماً فاضلاً محققاً مدققاً » وهو من افاضل تلمذة الشيخ محمد المقاني البحراني . له مؤلفات منها : كتاب احياء علوم الدين في الفقه . ولد عام ١١١٦ هـ وتوفي في كربلاء في رجب ١١٧٧ هـ واعقب ولدين : أحدهما - الشيخ احمد ، وترجم له اصحاب التراجم وأثنوا عليه . والثاني :

٥ - الشيخ خلف ابن اخي المؤلف وتلميذه المتخرج عليه والراوي عنه وأحد قرني المينين المجازين بـ ( لؤلؤة البحرين ) ترجم له الشويكي في ( الدرر البهية ) وقال عنه :

## ﴿س ع﴾

« العالم الفاضل المحقق المدقق غائص بحار الاخبار . سكن القطيف ثم الدورق ثم المحمرة وتوفي بالبصرة عام ١٢٠٨ ودفن بالنجف الاشرف . وقال شيخنا العلامة الرازي في ( السكرام البررة ) : له مجموعة رسائل كانت عند شيخنا العلامة النوري ، تلل على غزارة علمه وفضله . وترجم له شيخنا الحجة الاميني في شهاد الفضيلة فقال : « انه من اعيان علماء الطائفة . وفضلائها المحققين . له حواش كثيرة على المجلد الرابع من بحار شيخنا المجلسي » . وللشيخ خلف هذا اولاد ثلاثة : الشيخ يوسف والشيخ احمد والشيخ محمد ، وتوفي الاخير عام ١٢٠٧ واعقب ولده الشيخ حسن . ترجم لهم في ( الدرر البهية ) ووصفهم بالعلم والفضل : وقال « عاصرناهم واستفدنا منهم » .  
وأما اخو المؤلف الخامس وهو :

٦ — الشيخ محمد . عالم فاضل . ولد سنة ١١١٢ ، ونشأ بالبحرين وتخرج بها ، يروي عن الشيخ حسين الماحوزي ، ويروي عنه ولداه : الشيخ احمد والشيخ حسين وله مرثا في الامام السبط الشهيد ، وله كتاب ( مرآة الأخبار في احكام الاسفار ) ولشيخنا المؤلف قصيدة يمدحه بها . وللشيخ محمد هذا ابناء اربعة : الشيخ عبدالله ، توفي سنة ١٢٠٨ . والثاني :

٧ — ابن اخي المؤلف الشيخ علي ، وكان متكلماً فاضلاً شاعراً ماهراً . واعقب الشيخ علي نجله العالم الفاضل الشيخ محمد ، تولى امامة الجمعة والجماعة والقضاء في ( الشاخورة ) له مؤلفات : منها - كتاب في الاصول الخمسة ورسالة في وجوب الجمعة .  
والثالث من ابناء الشيخ محمد :

٨ — ابن اخي المؤلف الشيخ احمد : قال في الدرر : « عالم فاضل فقيه محقق مدقق » وقال شيخنا العلامة الحجة الرازي : « انه من كبار علماء عصره » ، وكان مفتي البلاد وقاضيا . يروي عنه الشيخ احمد الاحساني وهو يروي عن ابيه وعن شيخه

## (ف ص)

وعليه : شيخنا ( المؤلف ) والشيخ عبد علي . وله مؤلفات وقصائد ، وذكره العلامة الكلباسي في مبحث حجية الأخبار من (إشارات) وترجم له سيدنا الصدر في ( التكملة ) والشيخ احمد هذا خلف واحد وهو :

٩ - الشيخ محمد ، قال في الدرر: « كان عالماً عاملاً متكلماً ماهراً خطيباً مفوهاً ، له كتب » وخلف ابن عمه الذي مر ذكره في امامة الشاخورة وزعامتها وقضاها .  
والرابع من انجال الشيخ محمد :

١٠ - الشيخ حسين ابن اخي المؤلف ، وتلميذه المتخرج عليه والراوي عنه والثاني من قرني العيين المجازين بالاجازة الكبيرة المبسوطة ( لؤلؤة البحرين ) ومتمم كتاب شيخه وعمه ( الحدائق الناضرة ) ترجم له تلميذه الشوبكي في الدرر البهية فقال : « هذا الشيخ أجل من أن يذكر ، وفضله وشرفه اعظم من أن يشهر ، قد انتهت اليه رئاسة الامامية حيث لم تسمع الاذان ولم تبصر الاعيان مماثلاً له في عصره . قد بلغ النهاية وجاز الغاية ، كان محققاً مدققاً مصنفاً ماهراً ورعاً زاهداً اديباً . وقال في انوار البدين : « كان من العلماء الربانيين ، والفضلاء المتبعين ، والحفاظ الماهرين ، وأجلة متأخري المتأخرين واساطين المذهب والدين ، بل عده بعض العلماء الكبار من المجددين للمذهب على رأس الالف والمائتين كان يضرب به المثل في قوة الحافظة . ملازماً للتدريس والتصنيف والمطالعة والتأليف ، وبألجلة فهو من اكابر علماء عصره وأساطين فضلاء دهره علماً وعملًا وتقوى ونبلاً ، ونادي بمجته مملوء من العلماء الكبار » .

ترجم له شيخ اعلام الشيعة في الكرام البررة ج ١ من ص ٤٢٧ الى ٤٢٩ فقال دام ظله : « كان من كبار علماء عصره ومشاهيرهم ، زعيم الفرقة ، وشيخها المتقدم ، وعلامتها الجليل ، وكان من المصنفين الكثيرين المتبحرين في الفقه والاصول والحديث وغيرها » .

ولد عام ١١٤٧هـ ، ونخرج على عمه شيخنا المؤلف فكان قره عينه ، وكتب له اجازتين :



## ﴿ ق ر ﴾

صغيرة وكيرة مبسطة وهي ( لؤلؤة البحرين في الاجازة لقرنى العنين ) واوصى اليه بكتبه ، ولذلك تصدى لتتيم ( الحدائق ) وسماه ( عيون الحقائق الناضرة في تنعيم الحدائق الناضرة ) وقد طبع في النجف الاشرف عام ١٣٤٢ ، وله زهاء بضع وثلاثين تأليفاً ، عددها له مترجوه وعد بعضها في بعض اجازاته : منها - النفحة القدسية ، ومنها - الفرحة الانسية ( مطبوعتان ) وله مفاتيح الغيب والتبيان في تفسير القرآن ، والانوار اللوامع في شرح مفاتيح الشرائع للفيض الكاشاني في عدة مجلدات ولخصه بعض تلامذته ، وغير ذلك من الكتب والرسائل في مختلف العلوم ، وله ديوان في رثاء الحسين ( عليه السلام ) ومنظومتان في الفقه واصول العقائد ، ومنظومة اخرى في النحو .

ويروى ايضاً عن ابيه الشيخ محمد وعن عمه وابي زوجته الشيخ عبد علي ، ويروى عنه جماعة : منهم - الشيخ عبد المحسن اللويي ، والشيخ علي ابن الشيخ عبدالله الجدد حفي . والشيخ محمد بن خلف السري ، والشيخ مرزوق الشويكي الخطي ، وغيرهم . ضربه ماعون من اعداء الدين بحربة في ظهر قدمه ، فمات شهيداً ليلة الأحد الحادي والعشرين من شهر شوال سنة ١٢١٦ ، وتاريخ شهادته :

( طود الشريعة قد وهي وتهدا )

وللاديب الشاعر الشهير الحاج هاشم الكعبي قصيدتان طويلتان في رثاه طبعتا في آخر الكشكول لشيخنا المؤلف .

وله اولاد سبعة : الاول - العالم الفاضل الشيخ محمد . ولد سنة ١١٣٩ ، وتوفي سنة ١٢١٦ بعد ابيه بقليل . والثاني - الشيخ عبد الرضا . ولد عام ١١٨٥ . والثالث - الشيخ علي . قال في الدرر : « كان عالماً فاضلاً متكهماً مات في رجب ١٢٠٨ . والرابع : ١١ — الشيخ حسن وهو من الاعلام الافاضل ، ولد سنة ١١٨٢ ، هاجر بعد ابيه الى شيراز ثم بعد عام ١٢٤٠ الى ابوشهر ، فكان عالماً واماماً وتولى القضاء والافتاء والتدريس فكان زعيمها الروحي له مكانته السامية وله تأليف : منها - رسالة عملية ، وشرح

## { ش ت }

منظومة والده في اصول العقائد ، وتوفي بها عام ١٢٦١ . والخامس :

١٢ — الشيخ عبدالله . وهو من العلماء الافاضل . خلف اباه في زعامة البحرين الروحية والقيام بالوظائف الشرعية ، واعقب ولده الشيخ سليمان ، وهو من اعلام هذه الاسرة . هاجر الى شيراز ، له مؤلفات ومنظومة في الكلام وشرحها . والسادس :

١٣ — الشيخ عبد علي . قل في الدرر البهية : كان عالماً فاضلاً محققاً متكلماً مجتهداً ، توفي بالبحرين في حياة والده في ذى القعدة عام ١٢٠٨ . وخلف نجله العالم الفاضل الصالح الشيخ خلف . وتاريخ ولادته ( لا شك فيه لا يه خلف ١١٩٤ ) وكان عالم ابوشهر وامامها في الجمعة والجماعة ، له مؤلفات كثيرة . واعقب ولده الشيخ عبد علي فخلف اباه الشيخ خلف في زعامة ابوشهر وتولى الامامة والقضاء ، وله كتب كثيرة : منها - ثلث الافكار في الاصولين مطبوع ، توفي سنة ١٣٠٣ . وعمر اكثر من ثمانين سنة والسابع من اولاد الشيخ حسين :

١٤ — الشيخ احمد ، وله ولدان : احدهما - الشيخ حسين عالم فاضل واديب شاعر له فصائد في مرآتي الامام السبط الشهيد ، والثاني - الشيخ محمد ، وكان زعيماً دينياً في ابوشهر وتوفي بها سنة ١٢٦٣ واعقب ابنه الشيخ احمد . تلمذ على الشيخ محمد طاهر الحويزي وخلف اباه في زعامة ابوشهر وتوفي سنة ١٣١٥ . ترجم له ولا يه شيخنا الرازي في نقباء البشر ج ١ ص ١١٨ . واعقب الشيخ احمد ولدين : اولهما - الشيخ محمد ، والثاني - الشيخ خلف ، وخلف اباه وجده في زعامة ابوشهر ولد سنة ١٢٨٥ ، وتلمذ على الحق الخراساني صاحب الكفاية ، له كتاب ( الانوار الجعفرية ) وهو من مشايخ اجازة العلامة الحجة السيد شهاب الدين المرعشي ، توفي سنة ١٣٥٣ ، ترجم له في ( نقباء البشر ) .

والحمد لله أولاً وآخراً . والصلاة والسلام على سيد الانبياء وآله الاوصياء

ليلة الثامن عشر من شهر رجب ١٣٧٧ .

كتاب

# الحمد لله الذي جعل

في أحكام العترة الطاهرة

تأليف

لعلالبائع الفقيه المحدث الشيخ يوسف البحراني قدس سره

المتوفى سنة ١١٨٦ هـ

الجزء الأول

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لو كنا نعرفه لنكونن من الخاسرين ، وسقانا بكأس رحيق السلسيل من زلال عيون الوحي والتنزيل ، وعرج بنا الى معارج الهداية والدراية . وفتح لنا مملكات الأحكام بمحكمت الآيات والرواية . وشرح لنا مبهمات الحلال والحرام بلامعات الولاية الدامغة لدلمات الفواية . والصلاة على مؤسس قواعد الدين بالقواعد الباهرة والبراهين . وآله الرافعين لاعلام ما اسس والمشيدين . صلاة توجب لنا الفوز بجوارهم في أعلى عليين .

(أما بعد) فيقول الفقير الى ربه الكريم ، والمتعطش الى فيض جوده الميم يوسف بن احمد بن ابراهيم اصلح الله تعالى له أمر داريه ، ورزقه حلاوة نشأته ، وثبته بالأمر الثابت لديه . ووقفه لتدارك ذنوبه قبل أن يخرج الأمر من يديه ، وألحقه بأئمة مع جملة ولده وإخوانه ووالديه : أني كثيراً ما تشوقت نفسي الى تأليف كتاب جامع للأحكام الفقيهية المذيلة بالأخبار النبوية والآثار المعصومية ، مشتمل على امهات المسائل وما يتبعها من الفروع المرتبطة بالدلائل ، فيعوقني عن ذلك تلاطم امواج الفتن والغارات ، وتزاحم افواج المحن والشتات ، وتراكم خنادق عوائق الزمان ، وتصادم

بوائق الحدثنان ، وانجذام يد الدين المنيف . وخود صيت الشرع الشريف . في كل ناحية ومكان . وتشتت اهاليه في اقاصي البلدان . بل اضمحل الفضلاء منهم والاعيان . حتى لقد اصبحت عرصات العلم دارة الآثار ، ومنازله مظلة الاقطار ، وعفت اطلاله ومعاله ، وخلت دياره ومراسمه .

خلت من أهاليها الكرام واقرت فساحتها تبكي عليهم تلهفا  
واوحش ريع الانس بالانس بعدم كأن لم يكن بين الحجون الى الصفا  
ولم تبق في ساحتها إلا قوم يلدح عجى . ولا من عرصاتها إلا ذئبة لم تكلم من ام أوفى . وكنت ممن رمته أيدي الحوادث في الديار العجمية . وقذفته في تلك الاقطار من جنين الرزية . على ما هي عليه من ترادف البلايا بلية اثر بلية . واضمحلال اسم الشرع فيها بالكلية . وتلبس الاغنياء بلباس الأفاضل . وتصدر الجلاء لافتاء المسائل . فلم تزل تترامى بي اقطارها فأطوي هناك المراحل ، وأقصد اليم فتقذفني الأمواج الى الساحل يوماً بحزوى ويوماً بالعقيق وبأا مذهب يوماً ويوماً بالخليصاء  
حتى انحت ركابي بدار العلم شيراز . ومن الله تعالى بالاكرام فيها والاعزاز ، فبقيت فيها برهة من السنين مع جملة الأهل والبنين ، في أرغد عيش واصفاء ، وأهناً شراب وأوفاه ، مشغلاً بمدارسة العلوم الدينية ، وممارسة الاخبار المعصومية . فخطر بي ذاك الخاطر القديم ، وناداني المنادي ان يا ابراهيم . فبقيت اقدم رجلاً واؤخر اخرى . وارى ان التقديم أحق وأحرى . فكم استنهضت مطي العزم على السير فلم تساعد . وبس السير على ذاك العبر الغير المساعد . إلا اني قد ابرزت ضمن تلك المدة جملة من الرسائل في قالب التحقيق . ونمت شطراً من المسائل على نمط انيق وطرز رشيق ، حتى عصفت بتلك البلاد ربح عاصف تحت الورق ، وفرفت من عقد نظامها ما اتسق ، ولعبت بها أيدي الحوادث التي لا تنيم ولا تنام ، وسقت أهلها من مرير علقمها كؤوس الحمام . قتلاً وسلماً وأسراً وهتكاً ، كأنهم

## ﴿ المقدمة الاولى ﴾

ممن خلع ربة الاسلام . واستبدل بها عبادة الاوثان والأصنام ، وحيث من الله تعالى بمزيد كرمه بالسلامة من تلك الأخطار ، والنجاة من أيدي أولئك الاشرار . ركبتم الفرار الى بعض النواحي ، واغضت عن عدل العذال والواحي ، واتخذت العزلة عن اشباه الناس وطننا ، والوحدة من الدنفاس سكنا ، وفي ذلك سلامة الدنيا والدين ، والفوز بسعادة الحق واليقين ، وضربت صفحاً عن الطموح الى زهرة هذه الدار . وطويت كشحاً دون النظر الى ما اسدته الاقدار . من لباس حلال اليسار او الحمار الاعسار . وثوقاً بضامن الارزاق والمعطي على قدر الاستحقاق ، وعند ذلك هبس بفكري ما كنت آتمناه من ذلك الكتاب . وان هذه الخطوة أعز من أن تصرف في غير هذا الباب ، ورأيت انتهاز الفرصة فانها تمر مر السحاب . ولم ينن عزمي قلة الطلاب ، ولا إشراف شمس الفضل على الغياب ، بل صار ذلك أقوى سبب لي على القدوم ، لما استفاض عن سدة الحى القيوم من الحث الاكيد ومزيد التأكيد في إحياء هذا الدين ونشر شريعة سيد المرسلين ، وعسى الله سبحانه أن ينفع به بعض الاخوان المؤمنين ، والحلالت الطالبين للحق واليقين ، وقد سميت به ( كتاب الحقائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة ) واليه سبحانه أرغب في التوفيق سيما للآتمام والعصمة من زلل اقدام الاقلام في ميادين الاحكام . إنه تعالى أكرم من رغب اليه واكفى من توكل عليه .

وقد رأيت أن أبدأ أولاً بتمهيد جملة من المقدمات التي يتوقف عليها الاستدلال . ويرجع اليها في تحقيق الأحوال . ليكون كتابنا هذا كافلاً بتحقيق ما يحتاج اليه من اصول وفروع . مغنياً عن الافتقار الى غيره والرجوع .

## المقدمة الاولى

غير خفي — على ذوي العقول من أهل الايمان وطالبي الحق من ذوي

الاذهان — ما يلي به هذا الدين من اولئك المردة المعاندين بعد موت سيد المرسلين ، وغضب الخلافة من وصيه أمير المؤمنين . وتوائب اولئك الكفرة عليه . وقصدم بأنواع الأذى والضرر اليه . وتزايد الأمر شدة بعد موته صلوات الله عليه . وما بلغ اليه حال الأئمة صلوات الله عليهم من الجلوس في زاوية التقية ، والاضضاء على كل محنة وبلية . وحث الشيعة على استشعار شعار التقية . والتدين بما عليه تلك الفرقة الغوية ، حتى كورت شمس الدين النيرة ، وخسفت كواكب المقرة . فلم يعلم من أحكام الدين على اليقين إلا القليل ، لامتزاج اخباره باخبار التقية . كما قد اعترف بذلك ثقة الاسلام وعلم الاعلام (محمد بن يعقوب الكليني نور الله تعالى مرقده) في جامعته الكافي . حتى انه (قدس سره) تخطأ العمل بالترجيحات الروية عند تعارض الاخبار . والتجأ الى مجرد الرد والتسليم للأئمة الأبرار . فصاروا صلوات الله عليهم — محافظة على انفسهم وشيعتهم — يخالفون بين الأحكام وان لم يحضرم أحد من اولئك الانام . فترام يحيون في المسألة الواحدة يا جوبة متعددة وان لم يكن بها قائل من المخالفين . كما هو ظاهر لمن تتبع قصصهم واخبارهم وتحدى (٢) سيرهم وآثرهم .

وحيث ان اصحابنا رضوان الله عليهم خصوا الحل على التقية بوجود قائل من العامة . وهو خلاف ما أدى اليه الفهم الكليل والفكر العليل من اخبارهم صلوات الله عليهم ، رأينا أن نبسط الكلام بنقل جملة من الأخبار الدالة على ذلك . لئلا يحملنا الناظر على مخالفة الأصحاب من غير دليل . وينسبنا الى الضلال والتضليل .

فمن ذلك ما رواه في الكافي (١) في الموثق عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : ( سألت عن مسألة فاجابني . ثم جاءه رجل فسأله عنها فاجابه بخلاف ما اجابني . ثم جاء رجل آخر فاجابه بخلاف ما اجابني واجاب صاحبي ، فلما خرج الرجلان قلت :

(١) في باب اختلاف الحديث .

(٢) ( حدى الشيء وتحداه ) تحدية وتحدياً : تعنده . أقرب الموارد .

يا ابن رسول الله رجلان من أهل العراق من شيعتكم قدما يسألان ، فاجبت كل واحد منها بغير ما اجبت به صاحبه ؟ فقال : يا زرارة ان هذا خير لنا وابقى لكم . ولو اجتمعتم على أمر واحد لصدقكم الناس علينا ولكن أقل لبقائنا وبقائكم . قال : ثم قلت لأبي عبد الله عليه السلام : شيعتكم لو حملتوم على الأُسنة أو على النار لمضوا وهم يخرجون من عندكم مختلفين ، قال : فاجابني بمثل جواب ابيه ) .

فانظر الى صراحة هذا الخبر في اختلاف اجوبته عليه السلام في مسألة واحدة في مجلس واحد وتعجب زرارة . ولو كان الاختلاف إنما وقع لموافقة العامة لكفى جواب واحد بما هم عليه ، ولما تعجب زرارة من ذلك . لعلمه بفتوام عليهم السلام احياناً بما يوافق العامة تقية ، ولعل السر في ذلك أن الشيعة إذا خرجوا عنهم مختلفين كل ينقل عن امامه خلاف ما ينقله الآخر ، سخف مذهبهم في نظر العامة ، وكذبهم في تقلهم . ونسبهم الى الجبل وعدم الدين ، وهانوا في نظرهم ، بخلاف ما اذا اتفقت كلمتهم وتعاضدت مقالاتهم . فانهم يصدقونهم ويشدد بغضهم لهم ولا مامهم ومذهبهم ، ويصير ذلك سبباً لثوران العداوة ، والى ذلك يشير قوله عليه السلام : ( ولو اجتمعتم على أمر واحد لصدقكم الناس علينا ... الخ ) .

ومن ذلك ايضاً ما رواه الشيخ في التهذيب (١) في الصحيح - على الظاهر - عن سالم أبي خديجة عن أبي عبد الله (ع) قال : ( سأله انسان وأنا حاضر فقال : ربما دخلت المسجد وبعض اصحابنا يصلي العصر ، وبعضهم يصلي الظهر ؟ فقال : أنا امرتهم بهذا ، لو صلوا على وقت واحد لعرفوا فاخذ برقابهم ) وهو أيضاً صريح في المطلوب ، إذ لا يخفى أنه لا تطرق للحمل هنا على موافقة العامة ، لاتفاقهم على التفريق بين وقتي الظهر والعصر ومواظبتهم على ذلك .



وما رواه الشيخ في كتاب العدة (١) من سلا عن الصادق عليه السلام : انه  
( سئل عن اختلاف اصحابنا في المواقيت ؟ فقال : انا خالفت بينهم ) .

وما رواه في الاحتجاج (٢) بسنده فيه عن حريز عن ابي عبدالله (ع) قال :  
( قلت له : انه ليس شيء أشد علي من اختلاف اصحابنا . قال ذلك من قبلي ) .

وما رواه في كتاب معاني الاخبار (٣) عن الخزاز عن حدثه عن ابي الحسن (ع)  
قال : ( اختلاف اصحابي لكم رحمة . وقال (ع) : إذا كان ذلك جمعكم على امر  
واحد ) . وسئل عن اختلاف اصحابنا فقال عليه السلام : ( انا فعلت ذلك بكم ولو  
اجتمعتم على أمر واحد لاخذ برباقكم ) .

وما رواه في الكافي (٤) بسنده فيه عن موسى بن ابيم قال : ( كنت عند  
ابي عبدالله عليه السلام فسأله رجل عن آية من كتاب الله عز وجل فاخبره بها ثم دخل  
عليه داخل فسأله عن تلك الآية فاخبره بخلاف ما أخبر به الأول ، فدخلني من ذلك  
ما شاء الله ، الى أن قال : فيينا أنا كذلك إذ دخل عليه آخر فسأله عن تلك الآية  
فاخبره بخلاف ما أخبرني واخبر صاحبي . فسكنت نفسي وعلمت ان ذلك منه تقية .  
قال : ثم التفت إلي فقال : يا ابن ابيم ان الله عز وجل فوض الى سليمان بن داود  
فقال : هذا عطاؤنا فامنن او امسك بغير حساب . وفوض الى نبيه صلى الله عليه وآله

(١) في مبحث الخبر الواحد .

(٢) هذا الحديث مذكور في العلل باب ١٣١ ( العلة التي من اجلها حرم الله الكبائر )  
ولم ينقله المجتبي في البحار إلا عن العلل .

(٣) هذا الحديث مذكور في العلل في الباب المتقدم ولم ينقله المجتبي في البحار  
إلا عن العلل .

(٤) في باب التفويض الى رسول الله ( ص ) والى الأئمة ( ع ) في أمر الدين .

فقال : ما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا . فما فوض الى رسول الله صلى الله عليه وآله فقد فوضه الينا .

ولعلك بمعونة ذلك تعلم ان الترجيح بين الاخبار بالتقية — بعد العرض على الكتاب العزيز — أقوى المرجحات . فان جل الاختلاف الواقع في اخبارنا بل كله عند التأمل والتحقيق إنما نشأ من التقية (١) ومن هنا دخلت الشبهة على جمهور متأخري اصحابنا رضوان الله عليهم ، فظنوا ان هذا الاختلاف إنما نشأ من دس أخبار الكذب في اخبارنا ، فوضعوا هذا الاصطلاح ليميزوا به صحيحها عن سقيمها وغشها من سقيمها ، وقوى الشبهة فيما ذهبوا اليه شيثان : ( أحدهما ) رواية مخالف المذهب وظاهر الفسق والمشهور بالكذب من فطحي وواقفي وزيدي وعامي وكذاب وغال ونحوم . و ( ثانيها ) ما ورد عنهم عليهم السلام من ان لكل رجل منا رجلا يكذب عليه وامثاله مما يدل على دس بعض الأخبار الكاذبة في احاديثهم عليهم السلام ، ولم يتفطنوا نور الله ضرائحهم الى ان هذه الاحاديث التي بايدنا إنما وصلت اليها بعد أن سهرت

(١) اقول : وقد وفق الله تعالى الى الوقوف على كلام للحدث الامين الاسترأبادي ( قدس سره ) يطابق ما سنح لنا في هذه المقالة ، حيث قال في تعليقه على كتاب المدارك في بحث البئر في بيان السبب في اختلاف اخبار النزح ما لفظه : واما الروايات المختلفة المتضمنة للنزح ففي سبب اختلافها احتمالات ، وذلك لتضمن كثير من الروايات انه من انواع التقية صدر أجوبة مختلفة عنهم عليهم السلام في مسألة واحدة لثلاث يثبت عليهم قول واحد ، وانص كثير منها ان خصوصيات كثير من الأحكام مفوضة اليهم عليهم السلام كما كانت مفوضة اليه ( ص ) ، ليعلم المسلم لأمرهم من غيره . الى آخر كلامه خصه الله بمزيد اكرامه . راني سابقاً كان يكثّر تعجبي من عدم اعتدائه احد سبياً من المحدّثين الى ما ذكرنا . حتى وفق الله سبحانه للوقوف على هذا الكلام . وما ذكره ( قدس سره ) من خروج بعض الاختلافات عنهم ( ع ) من باب التفويض يدل عليه من الاخبار المذكورة هنا خبر موسى بن اشيم ( منه رحمه الله ) .

العيون في تصحيحها وذابت الأبدان في تنقيحها ، وقطعوا في تحصيلها من معادنها البلدان . وهجروا في تنقيتها الأولاد والنسوان ، كما لا يخفى على من تتبع السير والأخبار . وطالع الكتب المدونة في تلك الآثار ، فان استفاد منها — على وجه لا يزاحه الريب ولا يداخله القدح والعيب — انه كان دأب قدماء أصحابنا المعاصرين لهم (عليهم السلام) الى وقت الحمدین الثلاثة في مدة تزيد على ثلثمائة سنة ضبط الاحاديث وتدوينها في مجالس الأئمة ، والمسارة الى اثبات ما يسمعون خوفًا من تطرق السهو والنسيان ، وعرض ذلك عليهم ، وقد صنفوا تلك الاصول الأربعة المنقولة كلها من اجوبتهم (عليهم السلام) وانهم ما كانوا يستحلون رواية ما لم يحزموا بصحته ، وقد روي أنه عرض على الصادق (ع) كتاب عبيد الله بن علي الحلبي فاستحسنه وصححه ، وعلى العسكري (ع) كتاب يونس بن عبد الرحمن وكتاب الفضل بن شاذان فاثني عليهما ، وكانوا (عليهم السلام) يوقفون شيعتهم على أحوال أولئك الكذابين ، ويأمرونهم بمجانبتهم ، وعرض ما يرد من جهتهم على الكتاب العزيز والسنة النبوية وترك ما خالفها .

فروى الثقة الجليل أبو عمرو الكشي في كتاب الرجال (١) باسناده عن محمد ابن عيسى بن عبيد عن يونس بن عبد الرحمن : ان بعض أصحابنا سأله وأنا حاضر فقال : يا أبا محمد ما أشدك في الحديث وأكثر إنكارك لما يرويه أصحابنا ، فما الذي يملك على رد الحديث (٢) ؟ فقال : حدثني هشام بن الحكم انه سمع أبا عبد الله (ع) يقول : « لا تقبلوا علينا حديثاً إلا ما وافق القرآن والسنة أو تجدون معه شاهداً من أحاديثنا المتقدمة . فان المغيرة بن سعيد (لغنه الله) دس في كتب (٣) أبي أحاديث لم يحدث بها أبي ، فاتقوا الله ولا تقبلوا علينا ما خالف قول ربنا وسنة نبينا صلى الله عليه وآله » قال يونس : وافيت العراق فوجدت بها قطعة من أصحاب أبي جعفر ووجدت أصحاب

(١) في احوال المغيرة بن سعيد . (٢ و ٣) كذا فيما وقفنا عليه من النسخ المطبوعة والمخطوطة ، وفي رجال الكشي (رد الاحاديث) و(كتب أصحاب أبي) .

أبي عبدالله (ع) متوافرين ، فسمعت منهم ، وأخذت كتبهم وعرضتها من بعد على أبي الحسن الرضا (ع) ، فانكر منها أحاديث كثيرة ان تكون من احاديث أبي عبدالله ، وقال : « ان أبا الخطاب كذب على أبي عبدالله (ع) لعن الله أبا الخطاب وكذلك اصحاب أبي الخطاب يدسون هذه الاحاديث الى يرمنا هذا في كتب اصحاب أبي عبدالله (ع) ، فلا تقبلوا علينا خلاف القرآن ، فانا ان تحدثنا حدثنا بموافقة القرآن وموافقة السنة ، انا عن الله وعن رسوله نحدث ولا نقول قال فلان وفلان فيتناقض كلامنا ، ان كلام آخرنا مثل كلام أولنا . وكلام أولنا مصداق لكلام آخرنا ، فاذا أتاكم من يحدثكم بخلاف ذلك فردوه عليه وقولوا أنت أعلم وما جئت به ، فان لكلامنا حقيقة وعليه نوراً ، فالأحقيقة له ولا عليه نور فذلك قول الشيطان » .

أقول : فانظر - أيدك الله تعالى - الى ما دل عليه هذا الحديث من توقف يونس في الاحاديث واحتياطه فيها ، وهذا شأن غيره ايضاً كما سيظهر لك ان شاء الله تعالى ، وأمرهم (عليهم السلام) بعرض ما يأتي من الأخبار من غير المؤمن على الكتاب والسنة تحريزاً من تلك الاحاديث المكذوبة ، فهل يجوز في العقول السليمة والطباع المستقيمة ان مثل هؤلاء الثقات العدول إذا سمعوا من أئمتهم مثل هذا الكلام ان يستحلوا بعد ذلك نقل ما لا يتقون بصحته ولا يعتمدون على حقيقته ، بل من المقطوع والمعلوم عادة من أمثالهم انهم لا يذكرون ولا يروون في مصنفاتهم إلا ما اتضح لهم فيه الحال وانه في الصدق والاشهر كالشمس في رابعة النهار كما سمعت من حال يونس ، وهذا كان دأبهم (عليهم السلام) في الهداية لشيعتهم : يوقفونهم على جميع ما وقع وما عسى أن يقع في الشريعة من تغيير وتبديل ، لأنهم (صلوات الله عليهم) حفاظ الشريعة وحملتها وضباطها وحرستها ، ولهم نواب فيها من ثقات اصحابهم وخواص رواتهم ، يوحون اليهم أسرار الاحكام ، ويوقفونهم على غوامض كل حلال وحرام ، كما قد روي ذلك بأسانيد عديدة ، على ان المفهوم من جملة من تلك الأخبار ان تلك الاحاديث المكذوبة

كلها كانت من أحاديث الكفر والزندقة والاختار بالفرائث<sup>١</sup>.

فمن ذلك ما رواد في الكتاب المتقدم (١) عن يونس عن هشام بن الحكم : انه سمع أبا عبدالله (ع) يقول : « كان المغيرة بن سعيد يتعمد الكذب على أبي ويأخذ كتب أصحابه ، وكان أصحابه المستترون بأصحاب أبي يأخذون الكتب من أصحاب أبي فيدفعونها إلى المغيرة ، فكان يدس فيها كتب الكفر والزندقة ويسندها إلى أبي (عليه السلام) ، ثم يدفعها إلى أصحابه ويأمرهم أن ينشروها في الشيعة . فكل ما كان في كتب أصحاب أبي (عليه السلام) من الغلو فذاك مما دسه المغيرة بن سعيد في كتبهم » وبإسناده عن حماد عن حريز قال — يعني أبا عبد الله (ع) — : ان أهل الكوفة لم يزل فيهم كذاب ، اما المغيرة بن سعيد فانه يكذب على أبي — يعني أبا جعفر (عليه السلام) — قال : حدثه ان نساء آل محمد (صلى الله عليه وآله) إذا حضن قضين الصلاة . وكذب والله ما كان من ذلك شيء ولا حدثه . واما أبو الخطاب فكذب علي وقال : أبي امرته هو وأصحابه ان لا يصلي المغرب حتى يروا الكواكب ... الحديث .

على ان مقتضى الحكمة الربانية وشفقة الأئمة (صلوات الله عليهم) على من في اصلااب الرجال من شيعتهم تمنع من ان يتركهم هملا يمشون على غير طريق واضح ولا منار لا تضيء . فلا يميزون لهم الغث من السمين . ولا يهدونهم الى جادة الحق المبين ، ولا يوقفونهم على ما يقع في الشريعة من تغيير وتبديل . وما يحدثه الكذابون المقترنون من البدع والتضليل ، كلاً ثم كلاً ، بل اوضحوا الدين المبين نهاية الايضاح . وصفوه من شوب كل كدر ، حتى اسفر كضوء الصباح ، الا ترى الى ما ورد عنهم من حثهم شيعتهم على الكتابة لما يسمعون منه<sup>٢</sup> وأمرهم بحفظ الكتب لمن يأتي بعدهم ، كما

(١) في أحوال المغيرة بن سعيد وكذا الخبر الآتي .

ورد في جملة من الأخبار التي رواها ثقة الاسلام في جامعه الكافي وغيره في غيره ،  
والى تحذيرهم الشيعة عن مداخلة كل من اظهر البدع وامرهم بمجانبتهم ، وتعريفهم لهم  
باصيانهم ، كما عرفت فيما تلونا من الاخبار .

ومن ذلك ايضا ما خرج عن الأئمة المتأخرين (صلوات الله عليهم اجمعين) في  
لعن جماعة ممن كانوا كذلك ، كفارس بن حاتم القزويني ، والحسن بن محمد بن بابا ،  
ومحمد بن نصير الفيرزي ، وابي طاهر محمد بن علي بن بلال ، واحمد بن هلال ،  
والحسين بن منصور الحلاج . وابن ابي العزاقر ، وابي دلف ، وجمع كثير ممن  
يتسمى بالشيعة ، ويظهر المقالات الشيعية من الغلو والاباحات والتناسخ ونحوها ، وقد  
خرجت في لعنهم التوقيعات عنهم (عليهم السلام) في جميع الاماكن والبراءة منهم .  
وقد ذكر الشيخ (قدس سره) في كتاب الغيبة جمعا من هؤلاء ، وأورد الكشي اخباراً  
فيما أحدثوا ، وما خرج فيهم من التوقيعات لذلك ، من أحب الوقوف عليها فليرجع  
اليه . وقد شدد أصحاب الأئمة (عليهم السلام) الأمر في ذلك ، حتى ربما تجاوزوا  
المقام ، حتى أنهم كانوا يمانون الرجل بمجرد التهمة بذلك ، كما وقع لاحد بن محمد  
ابن عيسى مع احمد بن محمد بن خالد البرقي من إخراجه من برقة قم لما طعن عليه القميون ،  
ثم اعاده اليها لما ظهر له براءته ، ومشى في جنازته حافياً إظهاراً لنزاهته ممارمي به ،  
وكما أخرج سهل بن زياد الادي ، وأظهر البراءة منه ومنع الناس من السماع عنه ، وكما  
استثنى محمد بن الحسن بن الوليد جملة من الرواة ، منهم جماعة ممن روى عنهم محمد بن  
احمد بن يحيى الاشعري وغيرهم ، وقد عدوا جماعة من الرواة في الضعفاء ، ونسبهم  
الى الكذب والافتراء . ومنهم من خرجت التوقيعات فيه عنهم (عليهم السلام) ومنهم  
من اطلعوا على حاله الموجب لضعفه ، ومنهم محمد بن علي الصيرفي ابو سميئة . ومحمد بن  
سنان . ويونس بن غليان . ويزيد الصائغ وغيرهم . وذلك ظاهراً لمن تصفح كتب

الرجال واطلع على ما فيها من الاحوال . ومن الظاهر البين الظهور انه مع شهرة الامر في هؤلاء المعدودين وامثالهم . فانه لا يعتمد أحد ممن اطلع على أحوالهم على رواياتهم ، ولا يدونونها في اصولهم إلا مع اقترانها بما يوجب صحتها ويعلم بأبوتها (١) كما صرح

(١) ومن ذلك ما ذكره ( قدس سره ) في كتاب الغيبة ، حيث نقل حديثاً في الغيبة عن أحمد ابن زياد ، ثم قال : قال مصنف هذا الكتاب ( رضى الله عنه ) : لم أسمع هذا الحديث إلا من أحمد بن زياد ( رضى الله عنه ) بعد انصرافه من حج بيت الله الحرام ، وكان رجلاً ثقة ديناً فاضلاً ( رحمه الله ورضوانه عليه ) انتهى .

(ومنه ) ايضاً ما ذكره في الكتاب المذكور بعد نقل حديث عن علي بن عبدالله الوراق ، حيث قال : قال مصنف هذا الكتاب ( رضى الله عنه ) : لم أسمع هذا الحديث إلا من علي بن عبدالله الوراق ، وجدته بخطه مثبتاً فسألته عنه فرواه لي عن سعد بن عبدالله عن أحمد بن اسحاق كما ذكرته . انتهى .

( ومنه ) ما ذكره في معاني الاخبار في باب معنى ما جاء في لعن الذهب والفضة ، حيث قال : قال مصنف هذا الكتاب : هذا حديث لم اسمعه إلا من الحسن بن حمزة العلوي ( رضى الله عنه ) ولم اروه عن شيخنا محمد بن الحسن بن الوليد ، ولكنني صحيح عندي الى آخر كلامه ( ولا يخفى ) على الفطن اللبيب والمناصف الأريب ان تخصيصه هذه الاخبار ونحوها بما ذكره يدل دلالة واضحة على ان ما لم يذكر فيه شيئاً من ذلك كله متطوع مجزوم على صحته كما لا يخفى .

ومنه ما ذكره ( قدس سره ) في كتاب من لا يحضره الفقيه في باب ما يجب على من افطر أو جاسع في شهر رمضان ، حيث روى عن المفضل بن عمر عن أبي عبدالله ( ع ) في رجل أتى امرأته وهي صائمة وهو صائم . فقال : ان كان أكرها فعليه كفارتان . وان كانت طاوخته فعليه كفارة . الحديث . ثم قال ( قدس سره ) قال مصنف هذا الكتاب : لم أجد ذلك في شيء من الاصول وإنما تفرد بروايته علي بن ابراهيم بن هاشم . وفيه كما ترى دلالة واضحة على ان جميع ما يرويه في هذا المقام وغيره إنما هو من الاصول المقطوع على صحتها عنده ، كما صرح به في ارل الفقيه ، وانه إذا نقل ما ليس كذلك به على ان الراوى له ثقة معتمد ، فكيف بعد امثال هذا الكلام الذي لا يليق بامثاله من اولئك الاعلام خلط الغث بالسمين حتى يحتاج الي ما ذكره من هذا الاصطلاح العديم الاصلاح ( منه رحمه الله ) .

به شيخنا البيهقي في كتاب مشرق الشمسين ، وقد نقل الصدوق ( قدس سره ) في كتاب عيون أخبار الرضا حديثاً في سنده ( محمد بن عبدالله المسمي ) ، ثم قال بعد تمام الحديث ما هذا لفظه : قال مصنف هذا الكتاب : كان شيخنا ( محمد بن الحسن ابن الوليد ) سيء الرأي في ( محمد بن عبدالله المسمي ) راوي هذا الحديث ، وإنما اخرجت هذا الخبر في هذا الكتاب لانه كان في كتاب الرحمة وقد قرأته عليه فلم ينكره ورواه لي ، انتهى . أقول : وكتاب الرحمة لسعد بن عبد الله . فانظر الى شدة احتياطهم وتورعهم في عدم نقل ما لا يتقون به إلا مع انضمام القرائن الموجبة لصحته وثبوته . وبالجلة : فالحوض في كتب الرجال — والنظر في مصنفات المتقدمين والاطلاع على سيرتهم وطريقتهم — يفيد الجزم بما قلنا ، وأما من أخذ بظاهر المشهور من غير تدبر لما هو ثمة مذكور فهو فيما ذهب اليه معذور ، وكل ميسر لما خلق له . وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء .

## المقدمة الثانية

قد صرح جملة من اصحابنا المتأخرين بان الأصل في تنويع الحديث الى الانواع الاربعة المشهورة هو العلامة أو شيخه جمال الدين بن طائوس نور الله تعالى مرقديهما ، وأما المتقدمون فالصحيح عندهم هو ما اعتضد بما يوجب الاعتماد عليه من القرائن والامارات التي ذكرها الشيخ ( قدس سره ) في كتاب العدة . وعلى هذا جرى جملة من اصحابنا المحدثين وطائفة من متأخري المجتهدين كشيخنا المجلسي رحمه الله وجمع ممن تأخر عنه ، وقد اتسع خرق الخلاف بين المجتهدين من اصحابنا والاخباريين في جل عديدة من مسائل الاصول التي تبنى عليها الفروع الفقهية ، وبسط كل من علماء الطرفين لسان التشنيع على الآخر ، والحق الحقيق بالاتباع ما سلكه طائفة من



## ﴿ المقدمة الثانية ﴾

— ١٥ —

متأخري المتأخرين كشيخنا المجلسي (طاب ثراه) وطائفة ممن أخذ عنه . فانهم سلكوا من طرق الخلاف بين ذنبك الفريقين طريقاً وسطياً بين القولين ونجداً أوضح من ذنبك النجدين ( وخير الامور اوسطها ) ونحن قد بسطنا الكلام في ايضاح هذا المرام في جملة من مؤلفاتنا ولا سيما كتاب المسائل . فانا قد اعطينا المسألة حقها من الدلائل ، ولا بأس بذكر طرف من ذلك في هذا الكتاب . حيث انا قد قصدنا فيه ضرب الصفح غالباً عن الكلام في اسانيد الاخبار والطعن فيها بذلك . فربما يظن الناظر الغير العالم بطريقةتنا ان ذلك عن عجز أو غفلة أو نحو ذلك . فرأينا ان نبين هنا ان ذلك إنما هو من حيث ثبوت صحة تلك الاخبار عندنا والوثوق بورودها عن اصحاب المعصمة ( صلوات الله عليهم ) .

فنقول : قد صرح شيخنا البهائي في كتاب مشرق الشمسيين وقبله المحقق الشيخ حسن ( أعلى الله رتبتهما ) في مقدمات كتاب المنتقى بما ملخصه : ان السبب — الداعي الى تقرير هذا الاصطلاح في تنويع الحديث الى الانواع الاربعة — هو انه لما طالت المدة بينهم وبين الصدر الأول وبعدت عليهم الشقة وخفيت عليهم تلك القرائن التي اوجبت صحة الاخبار عند المتقدمين ، وضاق عليهم ما كان متسعاً على غيرهم . التجأوا الى العمل بالظن بعد فقد العلم ، لكونه أقرب مجازاً الى الحقيقة عند تعذرها ، وبسبب إلتباس الاخبار غشها بسمينها وصحيحها بستقيمها التجأوا الى هذا الاصطلاح الجديد . وقربوا لنا البعيد ، ونوعوا الحديث الى الانواع الاربعة . وزاد في كتاب مشرق الشمسيين : أنهم ربما سلكوا طريقة القدماء في بعض الاحيان ، ثم عدّ ( قدس سره ) مواضع من ذلك . هذا خلاصة ما ذكرنا في تعليل ذلك ، ونحن نقول : لنا على بطلان هذا الاصطلاح وصحة اخبارنا وجوه .

( الأول ) ما قد عرفت في المقدمة الاولى من أن منشأ الاختلاف في اخبارنا إنما هو التقيّة من ذوي الخلاف لا من دس الاخبار المكنوبة حتى يحتاج الى هذا

الاصطلاح . على انه متى كان السبب الداعي إنما هو دس الاحاديث المكذوبة كما توهموه (رضوان الله عليهم) ففيه انه لا ضرورة تلجى الى اصطلاحهم . لانهم (عليهم السلام) قد امرونا بعرض ما شك فيه من الاخبار على الكتاب والسنة فيؤخذ بما وافقها وي طرح ما خالفها ، فالواجب في تمييز الخبر الصادق من الكاذب مراعاة ذلك ، وفيه غنية عما تكلفوه ، ولا ريب ان اتباع الأئمة (عليهم السلام) اولى من اتباعهم .

(الثاني) ان التوثيق والجرح الذي بنوا عليه تنويع الاخبار إنما اخذوه من كلام القدماء ، وكذلك الاخبار التي رويت في احوال الرواة من المدح والذم إنما أخذوها عنهم ، فاذا اعتمدوا عليهم في مثل ذلك فكيف لا يعتمدون عليهم في تصحيح ما صححوه من الاخبار واعتمدوه وضمنوا صحته كما صرح به جملة منهم . كما لا يخفى على من لاحظ دياجتي الكافي والقيه وكلام الشيخ في العدة وكتابي الاخبار فان كانوا ثقاتاً عدولاً في الاخبار بما اخبروا به ففي الجميع ، وإلا فالواجب تحصيل الجرح والتعديل من غير كتبهم وأنى لم به (لا يقال) (١) إن اخبارهم بصحة ما رووه في كتبهم يحتمل الحمل على الظن القوي باستفاضة او شيعاء او شهرة معتد بها او قرينة او نحو ذلك مما يخرج عن محوطة الظن (لا نا نقول) فيه (اولاً) ان أصحاب هذا الاصطلاح معر حون يكون مفاد الاخبار عند المتقدمين هو القطع واليقين وانهم إنما عدلوا عنه الى الظن لعدم تيسر ذلك لهم كما صرح به في المنتقى وشرق الشمسيين

(١) هذا أحد الاجوبة التي اجابوا بها فيما ذكرنا ، صرح به شيخنا ابو الحسن (قده) في كتاب العشرة الكاملة ، حيث انه في الكتاب المذكور كان شديد التعصب لهذا الاصطلاح وترويج القول بالاجتهاد ، الا ان مصنفاته الاخيرة تدل على عدوله عن ذلك وميله الى العمل بالاخبار ، وان كان دون طريقة الاخباريين بل من الجادة الوسطى التي قد نأى عنها الإشارة اليها (منه رحمه الله) .

## ﴿ المقدمة الثانية ﴾

— ١٧ —

( واما ثانياً ) فلما تضمنته تلك العبارات مما هو صريح في صحة الاخبار بمعنى القطع واليقين بثبوتها عن المعصومين ( فان قيل ) تصحيح ما حكموا بصحته امر اجتهادي لا يجب تقليدهم فيه . وتقلهم المدح والذم رواية يعتمد عليهم فيها ( قلنا ) فيه ان اخبارهم بكون الراوي ثقة أو كذاباً أو نحو ذلك إنما هو امر اجتهادي استفادوه بالقرائن المطلعة على أحواله أيضاً .

( الثالث ) - تصريح جملة - من العلماء الاعلام واساطين الاسلام ومن هم المعتمد في النقض والابرار من متقدمي الاصحاب ومن متأخريهم الذين هم أصحاب هذا الاصطلاح أيضاً - بصحة هذه الأخبار وثبوتها عن الأئمة الأبرار ، لكننا نقتصر على ما ذكره أرباب هذا الاصطلاح في المقام ، فانه أقوى حجة في مقام النقض والالزام . فن ذلك ما صرح به شيخنا الشهيد ( نور الله مضجعه ) في الذكرى في الاستدلال على وجوب اتباع مذهب الامامية . حيث قال ما حاصله : انه كتب من اجوبة مسائل أبي عبد الله ( عليه السلام ) اربعمائة مصنف لاربعمائة مصنف . ودون من رجاله المعروفين أربعة آلاف رجل من أهل العراق والحجاز وخراسان والشام . وكذلك عن مولانا الباقر ( ع ) ، ورجال باقي الأئمة ( ع ) معروفون مشهورون اولو مصنفات مشهورة . فالانصاف يقتضي الجزم بنسبة ما نقل عنهم اليهم ، الى أن قال بعد عد جملة من كتب الاخبار وغيرها مما يطول تعدادها بالأسانيد الصحيحة المتصلة المنتقدة والحسان والقوية : فالانكار بعد ذلك مكابرة محضة وتعصب صرف . ثم قال : ( لا يقال ) فن اين وقع الاختلاف العظيم بين فقهاء الامامية اذا كان تقلهم عن المعصومين ( ع ) ؟ وفتواهم عن المطهرين ( ع ) ؟ ( لانا نقول ) محل الخلاف اما من المسائل المنصوصة أو مما فرعه العلماء ، والسبب في الثاني اختلاف الأنظار ومبادئها كما هو بين سائر علماء الامة ، واما الاول فسببه اختلاف الروايات ظاهراً . وقلما يوجد فيها التناقض بجميع شروطه ، وقد كانت الأئمة ( ع ) في زمن تقيّة واستتار من مخالفتهم ، فكثيراً ما يجيبون

السائل على وفق معتقده أو معتقد بعض الحاضرين أو بعض من عساه يصل اليه من المناوئين . أو يكون عاماً مقصوراً على سببه أو قضية في واقعة مختصة بها أو اشتباهاً على بعض النقطة عنهم أو عن الوسائط بيننا وبينهم ( عليهم السلام ) . انتهى .

ولعمري انه كلام نفيس يستحق ان يكتب بالنور على وجنات الخور ، ويجب ان يسطر ولو بالحناجر على الحناجر ، فانظر الى تصريحه بل جزمه بصحة تلك الروايات التي تضمنتها هذه الكتب التي بايدنا ، وتخلصه من الاختلاف الواقع بين الاخبار بوجوه تنفي احتمال تطرق دخول الاحاديث الكاذبة في اخبارنا .

ومن ذلك ما صرح به شيخنا الشهيد الثاني ( اعلى الله تعالى رتبته ) في شرح الدراية ، حيث قال : « كان قد استقر أمر الامامية على اربعمائة مصنف سموها اصولاً فكان عليها اعتمادهم ، تداعت (١) الحال الى ذهاب معظم تلك الاصول ، ولخصها جماعة في كتب خاصة تقريباً على المتناول ، وأحسن ما جمع منها : الكافي . والتهذيب . والاستبصار . ومن لا يحضره الفقيه » .

فانظر الى شهادته ( قدس سره ) بكون احاديث كتبنا هي احاديث تلك الاصول بعينها (٢) وحينئذ فالطاعن في هذه كالتطعن في تلك الاصول . ثم ان الظاهر ان تخصيصه هذه الكتب الاربعة بالاحسن إنما هو من حيث اشتمالها على ابواب الفقه

(١) كذا فيما وقتنا عليه من النسخ المطبوعة والمخطوطة ، وفي المطبوع من شرح الدراية ( ثم تداعت ) .

(٢) ويؤيد ذلك ما صرح به شيخنا البهائي ( قدس سره ) في أول كتاب مشرق الشمسين . حيث عد من جملة الامور الموجبة لقطع بصحة الاخبار عند المتقدمين وجودها في كثير من الاصول الاربعمائة المتصلة باصحاب المصنعة ( عليهم السلام ) ، قال : وكانت متداولة بينهم في تلك الاعصار مشتهرة بينهم اشتهاً الشمس في رابعة النهار . انتهى ( منه رحمه الله ) .

## ﴿ المقدمة الثانية ﴾

— ١٩ —

كلاماً على الترتيب بخلاف غيرها من كتب الاخبار كما لا يخفى على من جاس خلال تلك الديار . ولا يتوهم — من ظاهر قوله : تداعت الحال الى ذهاب معظم تلك الاصول ولخصها الى آخره — ان تلخيص تلك الجماعة لها إنما وقع بعد ذهاب معظمها ، فان ذلك باطل ( اما اولاً ) فلأن التلخيص وقع عطفه في كلامه بالواو ، دون — ثم — المفيدة للترتيب . ( واما ثانياً ) فلأن الظاهر — كما صرح به بعض فضلائنا — ان اضمحلال تلك الاصول إنما وقع بسبب الاستغناء عنها بهذه الكتب التي دونها اصحاب الاخبار ، لكونها احسن منها جمعاً وأسهل تناولاً ، وإلا فلك الاصول قد بقيت الى زمن ابن طاووس ( رضي الله عنه ) . كما ذكر ان اكثر تلك الكتب كان عنده ونقل منها شيئاً كثيراً كما يشهد به تتبع مصنفاته . وبذلك يشهد كلام ابن ادريس في آخر كتاب السرائر . حيث انه نقل ما استطرفه من جملة منها شطراً وافرأ من الاخبار . وبالجملة : فاشتهار تلك الاصول في زمن اولئك الفحول لا ينكره إلا معاند جهول .

ومن ذلك ما صرح به المحقق الشيخ حسن ابن شيخنا الشهيد الثاني ، حيث قال في بحث الاجازة من العالم ما صورته : « ان أثر الاجازة بالنسبة الى العمل إنما يظهر حيث لا يكون متعلقها معلوماً بالتواتر ونحوه ككتب أخبارنا . فانها متواترة اجمالاً ، والعالم بصحة مضامينها تفصيلاً يستفاد من قرائن الأحوال ولا مدخل للاجازة فيه غالباً » .

ومن ذلك ما صرح به شيخنا البهائي ( نور الله مضجعه ) في وجيزته ، حيث قال : « جميع أحاديثنا — إلا ما ندر — ينتهي الى أئمتنا الاثني عشر (عليهم السلام) وهم ينتهون فيها الى النبي ( صلى الله عليه وآله ) الى أن قال : وكان قد جمع قدماء محدثينا ما وصل اليهم من كلام أئمتنا ( عليهم السلام ) في أربعمائة كتاب تسمى ( الاصول ) ثم

تصدى جماعة من المتأخرين (شكر الله سعيهم) لجمع تلك الكتب وترتيبها قليلا للانتشار وتسيلا على طالبي تلك الاخبار ، فالفوا كتباً مضبوطة مذبذبة مشتملة على الاسانيد المتعسلة باصحاب العصمة (عليهم السلام) كالـكافي ، ومن لا يحضره الفقيه ، والتهذيب ، والاستبصار . ومدينة العلم ، والخصال ، والامالي . وعيون الاخبار ، وغيرها . هذا ما حضرني من كلامهم ( نور الله تعالى مراقدهم ) ،

واما كلام المتقدمين . كالصدوق في الفقيه ، وثقة الاسلام في الكافي ، والشيخ الطوسي في جملة من مؤلفاته . وعلم الهدى وغيرهم ممن نقلنا كلامهم في غير هذا الكتاب . فهو ظاهر البيان ساطع البرهان في هذا الشأن .

ثم العجب من هؤلاء الفضلاء الذين نقلنا كلامهم هنا انه إذا كان الحال على ما صرحت به عبائهم من صحة هذه الاخبار عن الأئمة (عليهم السلام) فما الموجب لهم الى المتابعة في هذا الاصطلاح الحادث ؟ واعجب من ذلك كلام شيخنا البهائي (ره) في كتاب مشرق الشمسيين . حيث ذكر ما ملخصه : ان اجتناب الشيعة لمن كان منهم ثم انكر امامة بعض الأئمة (عليهم السلام) كان أشد من اجتناب المخالفين في أصل المذهب . وكانوا يتحرزون عن مجالستهم والتكلم معهم فضلاً عن أخذ الحديث عنهم ، فاذا نقل علماؤنا رواية رواها رجل من ثقات اصحابنا عن أحد هؤلاء وعولوا عليها وقالوا بصحتها مع علمهم بحاله ، فقبولهم لها وقولهم بصحتها لا بد من ابتناؤه على وجه صحيح لا يتطرق اليه القدح ، ولا الى ذلك الرجل الثقة الراوي عن هذا حاله ، كأن يكون سمعه منه قبل عدوله عن الحق وقوله بالوقف ، أو بعد توبته ورجوعه الى الحق ، أو ان النقل إنما وقع من أصله الذي ألفه واشتهر عنه قبل الوقف ، أو من كتابه الذي ألفه بعد الوقف ولكنه أخذ ذلك الكتاب عن شيوخ اصحابنا الذين عليهم الاعتماد ككتب علي بن الحسن الطاطري ، فانه وإن كان من أشد الواقفية عناداً للامامية إلا أن

الشيخ شهيد له في الفهرست بانه روى كتبه عن الرجال الموثوق بهم وبروايتهم . الى غير ذلك من المحامل الصحيحة ، الى آخر كلامه ( طاب ثراه ) .

ولقد اجاد فيما أفاد ولكنه ناقض نفسه فيما أورده من العذر للتأخيرين في عدولهم الى تجديد هذا الاصطلاح . لأن قوله — : كانوا يتحرزون عن مجالستهم فضلا عن أخذ الحديث عنهم . وقوله : فقبولهم لها وقولهم بصحتها لا بد من ابتناؤه على وجه صحيح — يستلزم أن تكون أحاديث كتب هؤلاء الأئمة الثلاثة الذين شهدوا بصحة ما روه فيها كلها صحيحة .

( الرابع ) - انه لو تم ما ذكره وصح ما قرره لزم فساد الشريعة وابطال الدين ، لأنه متى اقتصر في العمل على هذا القسم الصحيح أو مع الحسن خاصة أو بإضافة الموثق ايضا ورمي بقسم الضعيف باصطلاحهم من اليين والحال ان جل الاخبار من هذا القسم كما لا يخفى على من طالع كتاب الكافي اصولاً وفروعاً وكذا غيره من سائر كتب الاخبار وسائر الكتب الخالية من الاسانيد ، لزم ما ذكرنا وتوجه ما طعن به علينا العامة من ان جل احاديث شريعتنا مكذوبة مزورة ، ولذا ترى شيخنا الشهيد في الذكرى كيف تخلص من ذلك بما قدمنا نقله عنه دفعاً لما طعنوا به علينا ونسبوه اليه . والله در المحقق ( ره ) في المعتبر حيث قال : افراط الحشوية في العمل بخبر الواحد حتى اتقادوا لكل خبر وما فطنوا الى ما تحته من التناقض ، فان من جملة الاخبار قول النبي ( صلى الله عليه وآله ) : « ستكثر بعدي القالة » الى أن قال : واقتصر بعض عن هذا الافراط فقال : كل سليم السند يعمل به . وما علم ان الكاذب قد يصدق والافاسق قد يصدق ولم يتنبه ان ذلك طعن في علماء الشيعة وقدح في المذهب ، إذ لا مصنف إلا وهو يعمل بخبر المجروح كما يعمل بخبر العدل ، الى أن قال : وكل هذه الأقوال منحرفة عن السنن ، والتوسط أقرب ، فما قبله الأصحاب أو دلت القرأين

على صحته عمل به وما أعرض الأصحاب عنه أو شذ يجب اطراحه . انتهى . وهو قوي متين بل جوهر ثمين .

(الخامس) - ان ما اعتمدوه من ذلك الاصطلاح غير منضبط القواعد والبنيان ولا مشيد الجوانب والأركان ( اما أولاً ) فلاعتمادهم في التمييز بين أسماء الرواة المشتركة على الاوصاف والالقب والنسب والراوي والمروي عنه ونحوها ، ولم لا يجوز اشتراك هذه الاشياء ؟ وذلك ، لان الرواة عنهم (عليهم السلام) ليسوا محصورين في عدد مخصوص ولا في بلدة واحدة . وقد نقل الشيخ المفيد (ره) في ارشاده : ان الذين رووا عن الصادق (ع) خاصة من الثقات على اختلافهم في الآراء والمقالات كانوا أربعة آلاف رجل . ونحو ذلك ذكر ابن شهر آشوب في كتاب معالم العلماء . والطبرسي في كتاب اعلام الوري ، والجميع قد وصفوا هؤلاء الاربعة آلاف بالتوثيق وهو مؤيد لما ادعيناه ومشيد لما استنناه ، فاذا كان هؤلاء الرواة عن الصادق ( عليه السلام ) خاصة فما بالك بالرواة عن الباقر الى العسكري ( عليهم السلام ) ؟ فان تأثير القرائن في هذه الاعداد ؟ وان الوصول الى تشخيص المطلوب منها والمراد ؟ ( واما ثانياً ) فلان مبنى تصحيح الحديث عندهم على نقل توثيق رجاله في أحد كتب المتقدمين ، ككتاب الكشي ، والنجاشي ، والفهرست ، والخلاصة . ونحوها ، نظراً الى ان نقلهم ذلك شهادة منهم بالتوثيق ، حتى ان المحقق الشيخ حسن في كتاب المنتقى لم يكتف في تعديل الراوي بنقل واحد من هؤلاء بل اوجب في تصحيح الحديث نقل اثنين منهم لعدالة الراوي ، نظراً الى انها شهادة فلا يكفي فيها الواحد .

وأنت خير بما بين مصنفي تلك الكتب وبين رواة الاخبار من المدة والازمنة المتطاولة فكيف اطلعوا على احوالهم اللوجب للشهادة بالعدالة أو الفسق ؟ والاطلاع على ذلك - بنقل ناقل أو شهرة أو قرينة حال أو نحو ذلك كما هو معتمد مصنفي تلك الكتب في الواقع - لا يسمى شهادة . وهم قد اعتمدوا على ذلك وسموه شهادة ، وهب



ان ذلك كاف في الشهادة ، لكن لا بد في العمل بالشهادة من السماع من الشاهد لا بمجرد نقله في كتابه ، فانه لا يكفي في كونه شهادة ، هب انا سلمنا الاكتفاء به في ذلك . فما الفرق بين هذا النقل في هذه الكتب وبين نقل اولئك الأجلاء الذين هم اساطين المذهب . صحة كتبهم وانها مأخوذة عن الصادقين ( عليهم السلام ) ؟ فيعتمد عليهم في أحدهما دون الآخر ( واما ثالثاً ) فلدخلفتهم انفسهم فيما قرروه من ذلك الاصطلاح فحكوا بصحة أحاديث هي باصطلاحهم ضعيفة كمراسيل ابن ابي عمير ، وصفوان بن يحيى ، وغيرهما . زعماً منهم ان هؤلاء لا يرسلون إلا عن ثقة . ومثل احاديث جملة من مشايخ الاجازة لم يذكروا في كتب الرجال بمدح ولا قدح . مثل احمد بن محمد بن الحسن بن الوليد ، واحمد بن محمد بن يحيى العطار ، والحسين بن الحسن بن ابان ، وابي الحسين ابن ابي جيد . واضرابهم . زعماً منهم ان هؤلاء مشايخ الاجازة وهم مستغنون عن التوثيق . وامثال ذلك كثير يظهر للمتتبع ( واما رابعاً ) فلاضطراب كلامهم في الجرح والتعديل على وجه لا يقبل الجمع والتأويل : فترى الواحد منهم يخالف نفسه فضلاً عن غيره ، فهذا يقدم الجرح على التعديل . وهذا يقول لا يقدم إلا مع عدم امكان الجمع ، وهذا يقدم النجاشي على الشيخ ، وهذا ينازعه ويطالبه بالدليل . وبالجملة : فالحائض في الفن يحزم بصحة ما ادعيته . والبناء من أصله لما كلف على غير اساس كثر الانتقاض فيه والالتباس .

(السادس) — ان اصحاب هذا الاصطلاح قد اتفقوا على ان مورد التقسيم الى الأنواع الأربعة إنما هو خبر الواحد العاري عن القرائن ، وقد عرفت — من كلام اولئك الفضلاء المتقدم نقل كلامهم ، وبذلك صرح غيرهم ايضاً — ان اخبار كتبنا المشهورة مخوفة بالقرائن الدالة على صحتها ، وحينئذ يظهر عدم وجود مورد التقسيم المذكور في اخبار هذه الكتب ، وقد ذكر صاحب المنتقى : ان اكثر انواع الحديث المذكورة في دراية الحديث بين التأخرين من مستخرجات العامة بعد وقوع معانيها

في احاديثهم وانه لا وجود لاكثرها في احاديثنا . وأنت اذا تأملت بعين الحق واليقين وجدت التقسيم المذكور من هذا القليل . الى غير ذلك من الوجوه (١) التي انبناها في كتاب المسائل الى اثني عشر وجهاً ، وطالب الحق المنصف تكفيه الاشارة والمكابير المتعسف لا ينتفع ولو بالف عبارة .

(١) ومنها - ان التعديل والجرح موقوف على معرفة ما يوجب الجرح . وهذه الكبار . وقد اختلفوا فيها اختلافاً شديداً ، فلا يمكن الاعتماد على تعديل المعدل وجرحه إلا مع العلم بموافقة مذهب المذهب من يريد العمل ، وهذا العلم بما لا يمكن أصلاً . إذ المعدلون والجرحون من علماء الرجال ليس مذهبهم في عدد الكبار معلوماً ، قال شيخنا البهائي (قدس سره) على ما نقل عنه من المشكلات . انا لا نعلم مذهب الشيخ الطوسي في العدالة وانه يخالف مذهب العلامة ، وكذلك لا نعلم مذهب بتمية اصحاب الرجال كالسكشي والنجاشي ، وغيرهم . ثم تقبل تعويل العلامة في التعديل على تعديل اولئك . وايضاً كثير من الرجال ينقل عنه انه كان على خلاف المذهب ثم رجع وحسن إيمانه . والقوم يجعلون روايته في الصحيح مع انهم غير عالمين بان اداء الرواية متى وقع ؟ بعد التوبة ام قبلها ؟ . وهذان المشكلان لا اعلم ان أحداً قبل قنبه لشيء منهما . انتهى .

(ومنها) - ان العدالة بمعنى الملكة المخصوصة عند المتأخرين بما لا يجوز اثباتها بالشهادة . لان الشهادة وخبر الواحد ليس حجة إلا في المحسوسات لا فيما خفي كالعصمة فلا تقبل فيها الشهادة ، فلا اعتماد على تعديل المعدلين بناء على اعتقاد المتأخرين . وهذا بما اورده المحدث الامين (قدس سره) .

(ومنها) - انه قد تقرر في محله ان شهادة فرع الفرع غير مسموعة ، إذ لا يقبل إلا من شاهد الاصل أو شاهد الفرع خاصة . على ان شهادة علماء الرجال على اكثر المعدلين والمجروحين انما هو من شهادة فرع الفرع ، فان الشيخ والنجاشي ونحوهما لم يلقوا اصحاب الباقر والصادق (ع) فلا تكون شهادتهم إلا من قبيل شهادة فرع الفرع بمراتب كثيرة فكيف يجوز التعويل شرعاً على شهادتهم ثم بالجرح والتعديل . وهذا ايضاً بما اورده المحدث الامين (قدس سره) الى غير ذلك من الوجوه التي لا يسع الاتيان عليها . إلا ان المحقق المنصف تكفيه الاشارة والمعاند المتعسف لا ينتفع ولو بالف عبارة (منه وه) .

## ( تتهمة مهمة )

قد اشتهر بين اكثر متأخري اصحابنا (رضوان الله عليهم) قصر العمل  
 بالاخبار على ما في هذه الكتب الاربعة المشهورة، زعماً منهم ان غيرها لم يبلغ في الضبط  
 والانتقاد على وجه يوجب الاعتماد على مثله . وقد علمت - مما قدمنا من كلام شيخنا البهائي  
 (رحمه الله) في الوجيزة ، ومثله ايضاً شيخنا الشهيد في الذكرى مما طويناه في اثناء كلامه  
 المتقدم ذكره - عدم الانحصار في الكتب المشار اليها ، وهو الحق الحقيقي بالاتباع ،  
 قال السيد المحدث السيد نعمة الله الجزائري (طيب الله مرقده) في مقدمات شرحه  
 على التهذيب : «والحق ان هذه الاصول الاربعة لم تستوف الأحكام كلها ، بل قد وجدنا  
 كثيراً من الأحكام في غيرها ، مثل عيون أخبار الرضا ، والامالي ، وكتاب  
 الاحتجاج ، ونحوها . فينبغي مراجعة هذه الكتب واخذ الأحكام منها ولا يقلد  
 العلماء في فتاويهم ، فان أخذ الفتوى من دليلها هو الاجتهاد الحقيقي ، وكما قدر رأينا  
 جماعة من العلماء ردوا على الفاضلين بعض فتاويهم لعدم الدليل فرأينا دلائل تلك الفتاوى  
 في غير الاصول الأربعة ، خصوصاً كتاب الفقه الرضوي الذي أتى به من بلاد الهند في  
 هذه الاعصار الى اصفهان وهو الآن في خزانة شيخنا المجلسي ، فانه قد اشتمل على  
 مدارك كثيرة للأحكام وقد خلت عنها هذه الاصول الاربعة وغيرها » انتهى كلامه  
 زيد مقامه . ولقد أجاد فيما حرر وفصل وأشاد وطبق المفصل وعليه المعتمد والمعول .  
 ولقد وفق الله تعالى شيخنا غواص بحار الانوار الى استخراج كنوز تلك الآثار فجمعها  
 في جامعه المشهور بـ (البحار) بعد التقاطها من جميع الاقطار ، جزاء الله تعالى عن علماء  
 الفرقة المحقة أفضل جزاء الابرار . وقد جمع فيه أخباراً جمة من الاصول المندسة ، وظهر  
 كنوزاً من الأحكام كانت بمرور الايام منطمسة ، ومن جملتها كتاب الفقه الرضوي  
 الذي ذكره السيد المتقدم ذكره ، قال شيخنا المشار اليه في مقدمات كتاب البحار

في ضمن تعداد الكتب التي تقل منها ما لفظه : « كتاب فقه الرضا ( عليه السلام ) » أخبرني به السيد الفاضل المحدث القاضي أمير حسين ( طاب ثراه ) بعد ما ورد اصفهان . قال : قد اتفق في بعض سني مجاورتي ببيت الله الحرام ان أتاني جماعة من أهل قم حاجين . وكلت معهم كتاب قديم يوافق تاريخه عصر الرضا ( عليه السلام ) . وسمعت الوالد ( رحمه الله ) انه قال : سمعت السيد يقول : كان عليه خطه ( صلوات الله عليه ) وكان عليه اجازات جماعة كثيرة من الفضلاء . وقال السيد : حصل لي العلم بتلك القرائن انه تأليف الامام ( عليه السلام ) فأخذت الكتاب وكتبته وصححته . فأخذ والدي ( قدس الله روحه ) هذا الكتاب من السيد واستنسخه وصححه . واكثر عباراته موافق لما يذكره الصدوق أبو جعفر بن بابويه في كتاب من لا يحضره الفقيه من غير سند وما يذكره والده في رسالته اليه ، وكثير من الأحكام — التي ذكرها اصحابنا ولا يعلم مستندها — مذكورة فيه كما ستعرف في ابواب العبادات « انتهى كلامه زيد في الخلد مقامه .

اقول : وما ذكره ( قدس سره ) — من مطابقة كلام الصدوق في الفقيه ووالده في رسالته لما في الكتاب المذكور — قد وقعت عليه في غير موضع وسيمر بك ان شاء الله تعالى في كتابنا هذا ، وقد اعتمدنا في الاستدلال في كتابنا هذا على ما اعتمده شيخنا المذكور من الكتب المعدودة في كتابه . وستمر بك اخبارها في اثناء الأبحاث ان شاء الله تعالى .

## المقدمة الثالثة

في مدارك الأحكام الشرعية، وهي عند الاصوليين اربعة : ( الكتاب والسنة والاجماع ودليل العقل ) وحيث تقدم محل الكلام في السنة يبقى الكلام هنا في مقامات ثلاثة :

(المقام الاول) — في الكتاب العزيز ، ولا خلاف بين اصحابنا الاصوليين في العمل به في الأحكام الشرعية والاعتماد عليه حتى صنف جملة منهم كتباً في الآيات المتعلقة بالأحكام الفقهية وهي خمسمائة آية عندهم . واما الاخباريون فالذي وقفنا عليه من كلام متأخريهم ما بين افراط وفريط . فمنهم من منع فهم شيء منه مطلقاً حتى مثل قوله : « قل هو الله أحد » (١) إلا بتفسير من أصحاب العصمة ( صلوات الله عليهم ) ومنهم من جوز ذلك حتى كاد يدعي المشاركة لاهل العصمة ( عليهم السلام ) في تأويل مشكلاته وحل مبهمات .

والتحقيق في المقام ان الأخبار متعارضة من الجانبين ومتصادمة من الطرفين . إلا ان اخبار المنع (٢) اكثر عدداً واصرح دلالة .

ففي جملة منها — قد ورد في تفسير قوله تعالى : « ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا الآية » (٣) — دلالة على اختصاص ميراث الكتاب بهم ( عليهم السلام ) وجملة في تفسير قوله تعالى : « بل هو آيات بينات في صدور الذين اوتوا العلم ... » (٤) بأن

(١) قال المحدث السيد نعمة الله الجزائري ( قدس ) في بعض رسائله : اني كنت حاضراً في المسجد الجامع في شيراز ، وكان الاستاذ المجتهد الشيخ جعفر البحراني والشيخ المحدث صاحب جوامع الكلم يتناظران في هذه المسألة ، فانهمج الكلام ههنا حتى قال له الفاضل المجتهد : ما تقول في معنى « قل هو الله أحد » ، فهل يحتاج في فهم معناها الى الحديث ؟ فقال : نعم لا نعرف معنى الاحدية ولا الفرق بين الاحد والواحد ونحو ذلك الا بذلك . انتهى . ( أفول ) : ونقل عن بعض المتحذلقين — ممن يدعى الانتظام في سلك الاخباريين — انه يمنع من اللباس على غير الهيئة التي كان عليها لباس الأئمة ( عليهم السلام ) وهو جهل محض ( منه قدس سره ) .

(٢) قد عقد لها في الوسائل ( الباب الثالث عشر ) من ابواب صفات القاضي وما يقضى به من كتاب القضاء ، وعنوانه ( عدم جواز استنباط الاحكام النظرية من ظواهر القرآن الا بعد معرفة تفسيرها من الأئمة ) .

(٣) سورة فاطر . آية ٣٢ . (٤) سورة العنكبوت . آية ٩٤ .

المراد بهم الأئمة (صلوات الله عليهم) ، وجملته في تفسير « قل كفى بالله شيداً بيني وبينكم ومن عنده علم الكتاب » (١) قال : إيانا غنى . ومثل ذلك في تفسير قوله سبحانه : « وانه لذكر لك ولقومك .. » (٢) . وكذا في تفسير قوله تعالى : « وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم ... » (٣) .

وفي جملة من تلك الاخبار : « ليس شيء أبعد من عقول الرجال من تفسير القرآن » .

وفي مناظرة الشامي لهشام بن الحكم بمحضر الصادق (عليه السلام) المروية في الكافي (٤) وغيره : « قال هشام : فبعد رسول صلى الله عليه وآله من الحجة ؟ قال الشامي : الكتاب والسنة . فقال هشام : فهل نفننا الكتاب والسنة في رفع الاختلاف عنا ؟ قال الشامي : نعم . قال هشام : فلم اختلافنا أنا وأنت وصرت إلينا من الشام في مخالفتنا إياك ؟ فسكت الشامي . فقال أبو عبدالله (عليه السلام) للشامي مالك لا تتكلم ؟ فقال الشامي : ان قلت لم نختلف كذبت وان قلت ان الكتاب والسنة يرفعان عنا الاختلاف ابطلت ، لانها يحتملان الوجوه ، الى ان قال الشامي : والساعة من الحجة ؟ فقال هشام : هذا القاعد الذي تشد الى الرحال ويخبرنا باخبار السماء ... الحديث . ولا يخفى ما فيه من الصراحة .

وفي بعض آخر (٥) : « قال السائل : او ما يكفيهم القرآن ؟ قال (عليه السلام) : بلى لو وجدوا له مفسراً . قال : أو ما فسرهم رسول الله (صلى الله عليه وآله) ؟ قال :

(١) سورة الرعد . آية ٤٣ (٢) سورة الزخرف . آية ٤٤

(٣) سورة آل عمران . آية ٧

(٤) في باب ( الاضطراب الى الحجة ) من كتاب الحجة .

(٥) وهو خبر الحسن بن العباس بن جريش عن أبي جعفر الثاني (ع) المروي في الوسائل في باب (١٣) ، (عدم جواز استنباط الاحكام النظرية من ظواهر القرآن اطلاقاً) من ابواب صفات القاضي وما يقضى به من كتاب القضاء .

بلى فسر له لرجل واحد وفسر للامة شأن ذلك الرجل ... الحديث .  
وفي آخر (١) « انما القرآن امثال لقوم يعملون دون غيرهم ولقوم يتلونه حق  
تلاوته وهم الذين يؤمنون به ويعرفونه . واما غيرهم فما أشد اشكاله عليهم وابعد  
من مذاهب قلوبهم ، الى ان قال : وإنما أراد الله بتعميته في ذلك ان ينتهوا الى بابه  
وصراطه ويعبدوه وينتهوا في قوله الى طاعة القوام بكتابه والناطقين عن امره وان  
يستنبطوا ما احتاجوا اليه من ذلك عنهم لا عن انفسهم ... » الحديث (٢) .

ويدل على ذلك الحديث المتواتر بين العامة والخاصة (٣) من قوله (صلى الله عليه وآله)  
« اني تارك فيكم الثقلين : كتاب الله وعترتي اهل بيتي ، لن يفترقا حتى يردا علي  
الحوض » فان الظاهر ان المراد من عدم اقترافها إنما هو باعتبار الرجوع في معاني  
الكتاب اليهم ( صلوات الله عليهم ) وإلا لو تم فهمه كلاً أو بعضاً بالنسبة الى الأحكام

(١) وهو خبر الملعى بن خنيس عن ابي عبد الله ( عليه السلام ) المروى في الوسائل  
في باب د ١٣ ، ( عدم جواز استنباط الاحكام النظرية من ظواهر القرآن الخ )  
من ابواب صفات القاضى وما يقضى به من كتاب القضاء .

(٢) ومن الاخبار في ذلك ما رواه العياشى عن ابي عبد الله ( عليه السلام ) قال :  
« من فسر القرآن برأيه ان اصاب لم يؤجر وان اخطأ خسر أبعد من السماء » وفي الكافي  
عن الصادق ( عليه السلام ) قال : « ما ضرب رجل القرآن بعضه ببعض لإكفر ،  
وعن النبي ( صلى الله عليه وآله ) انه قال : « من فسر القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار »  
وحمل الرأى - على الميل الطبيعى المرتب على الاغراض الفاسدة والمطالب الكاسدة كما  
ذكره بعضهم - بعيد كما اوضحناه في كتاب الدرر النجفية ( منه رحمه الله ) .

(٣) وقال في الوسائل في باب هـ ( تحريم الحكم بغير الكتاب والسنة ووجوب نقض  
الحكم مع ظهور الخطأ ) من ابواب صفات القاضى وما يقضى به من كتاب القضاء : وقد  
تواتر بين العامة والخاصة عن النبي ( صلى الله عليه وآله ) انه قال : « اني تارك فيكم الثقلين ما ان  
تمسكتم بهما ان تضلوا : كتاب الله وعترتي اهل بيتي ، وانها لن يفترقا حتى يردا علي الحوض ،

الشرعية والمعارف الالهية بدوئهم لصديق الاقتراق ولو في الجملة .  
ويؤيد ذلك ايضاً قول امير المؤمنين ( صلوات الله عليه ) : « القرآن كتاب  
الله الصامت وأنا كتاب الله الناطق » (١) فلو فهم معناه بدونه ( عليه السلام ) لم يكن  
لوصفه بكونه صامتاً معنى (٢) .

ولا ينبغي على الفطن النصف صراحة هذه الادلة في المدعى ، وظني ان ما يقابلها  
مع تسليم التكافؤ لا صراحة له في المعارضة .  
فن ذلك — الاخبار الواردة بعرض الحكم المختلفة في الاخبار على القرآن  
والأخذ بما يوافقه وطرح ما يخالفه . ووجه الاستدلال انه لو لم يفهم منه شيء إلا  
بتفسيرهم ( عليهم السلام ) انتفى فائدة العرض . والجواب انه لا منافاة ، فان تفسيرهم  
( عليهم السلام ) إنما هو حكاية مراد الله تعالى فالأخذ بتفسيرهم أخذ بالكتاب ، واما  
ما لم يرد فيه تفسير عنهم ( صلوات الله عليهم ) فيجب التوقف فيه وقوفاً على تلك  
الأخبار وتقييداً لهذه الاخبار بها .

ومن ذلك الآيات ، كقوله سبحانه : « ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل  
شيء ... » (٣) وقوله : « ما فرطنا في الكتاب من شيء ... » (٤) وقوله : « لعلهم الذين  
(١) وقد رواه في الوسائل في الباب ٥ - من ابواب صفات القاضي وما يقتضى به  
من كتاب القضاء هكذا : « هذا كتاب الله الصامت وأنا كتاب الله الناطق » .

(٢) ومن ذلك ايضاً ما ورد من ان القرآن مشتمل على الناسخ والمنسوخ والمحكم  
والمتشابه والخاص والعام والمطلق والمقيد والمجمل والمنفصل والتقديم والتأخير والتغيير  
والتبديل ، واستفادة الاحكام الشرعية من مثل ذلك لا يتيسر إلا للعالم بجميع ما هنالك  
وايس إلا هم ( عليهم السلام ) خصوصاً الآيات المتعلقة بالاحكام الشرعية ، فانها لا تخرج  
عن هذه الاقسام المذكورة ( منه قدس سره ) .

(٣) سورة النحل . آية ٨٩

(٤) سورة الانعام . آية ٣٨



يستنبطونه ... » (١) وقوله : « أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها » (٢) .  
والجواب ان الآيتين الاوليين لا دلالة فيهما على اكثر من استكمال القرآن  
لجميع الأحكام وهو غير منكور ، وأما كون فهم الأحكام مشتركا بين كافة الناس كما  
هو المطلوب بالاستدلال فلا ، كيف ؟ وجلّ آيات الكتاب سيما ما يتعلق بالفروع  
الشرعية كلها ما بين مجمل ومطلق وعام ومتشابه لا يهتدى منه - مع قطع النظر عن السنة -  
الى سبيل . ولا يركن منه الى دليل . بل قد ورد من استنباطهم ( عليهم السلام ) جملة  
من الأحكام من الآيات ما لا يجسر عليه سواهم ولا يهتدي اليه غيرهم ، وهو مصداق  
ما تقدم من قولهم : « ليس شيء أبعد من عقول الرجال من تفسير القرآن »  
كالاخبار الدالة على حكم الوصية بالجزء من المال ، حيث فسرته ( عليه السلام ) بالعرض  
مستدلا بقوله سبحانه : « ثم اجعل على كل جبل منهن جزءا ... » (٣) وكانت الجبال عشرة ،  
والوصية بالسهم ، حيث فسرته بالثمن لقوله سبحانه : « إنما الصدقات للفقراء ... الآية » (٤)  
والنذر بمال كثير . حيث فسرته ( عليه السلام ) بالثمانين لقوله تعالى : « في مواطن  
كثيرة . » (٥) وكانت ثمانين . وطناء ، وامثال ذلك مما يطول به الكلام .

واما الآية الثالثة فظاهر سياق ما قبلها وهو قوله : « ولوردوه الى الرسول  
والى اولى الأمر منهم لعلهم الذين يستنبطونه منهم ... » يدل على كون المستنبطين هم الأئمة  
( عليهم السلام ) وبذلك توافرت الأخبار عنهم ( عليهم السلام ) ، في الجوامع عن الباقر  
( عليه السلام ) : « هم الأئمة المعصومون » والعاثي عن الرضا ( عليه السلام ) :  
« يعني آل محمد وهم الذين يستنبطون من القرآن ويعرفون الحلال والحرام » وفي الاكمال  
عن الباقر ( عليه السلام ) مثل ذلك ، وقد تقدم في بعض الاخبار التي قدمناها ما يشعر

---

(١) سورة النساء . آية ٨٣ (٢) سورة محمد ( صلى الله عليه وآله ) . آية ٢٤  
(٣) سورة البقرة . آية ٢٦٠ (٤) سورة التوبة . آية ٦٠ (٥) سورة التوبة . آية ٢٥

بذلك أيضاً . واما الآية الرابعة فانا — كما سيتضح لك — لا نمنع فهم شيء من القرآن بالحكيمة ليمتنع وجود مصداق الآية ، فان دلالة الآيات على الوعد والوعيد والزجر لمن تعدى الحدود الالهية والتهديد — ظاهر لامرية فيه ، وهو المراد من التدبر في الآية كما ينادي عليه سياق الكلام .

والقول الفصل والمذهب الجزل في ذلك ما أفاده شيخ الطائفة (رضوان الله عليه) في كتاب التبيان وتلقاه بالقبول جملة من علمائنا الأعيان ، حيث قال بعد نقل جملة من اخبار الطرفين ما ملخصه : والذي نقول : ان معاني القرآن على اربعة أقسام : (أحدها) — ما اختص الله تعالى بالعالم به . فلا يجوز لاحد تكلف القول فيه (وثانيها) — ما يكون ظاهره مطابقة لمعناه فكل من عرف اللغة التي خوطب بها عرف معناه . مثل قوله : « ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق . . » (١) (وثالثها) — ما هو مجمل لا يبنى ظاهره عن المراد به مفصلاً مثل قوله « اقيموا الصلاة ... » (٢) ثم ذكر جملة من الآيات التي من هذا القبيل وقال : انه لا يمكن استخراجها إلا ببيان من النبي (صلى الله عليه وآله) (ورابعها) — ما كان اللفظ مشتركاً بين معنيين فما زاد عليهما ويمكن ان يكون كل واحد منهما مراداً . فانه لا ينبغي ان يقدم أحد فيقول ان مراد الله بعض ما يحتمله إلا بقول نبي أو امام معصوم ، الى آخر كلامه « زيد في اكرامه » وعليه تجتمع الاخبار على وجه واضح المنار . ويؤيده ما رواه (٣) في الاحتجاج

(١) سورة الانعام . آية ١٥١ (٢) سورة الانعام . آية ٧٢

(٣) ومنه ما روى ان الحسن (عليه السلام) تلا قوله سبحانه : « ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين » فقال معاوية : اين قصة الحقي والحيتك في الكتاب . وقد كان الحسن (عليه السلام) حسن اللحية وكان معاوية قبيحها ، فقال (عليه السلام) : « د والبلد الطيب يخرج نباته باذن ربه والذي خبث لا يخرج الا نكدا » وما روى في حديث ابن الجارود قال قال ابو جعفر (عليه السلام) : « اذا حدثتكم بشيء فاسألوني من كتاب الله » ثم قال في بعض حديثه : « ان رسول الله (صلى الله عليه وآله) نهى عن القيل والقال وفساد ==

عن امير المؤمنين ( عليه السلام ) (١) في حديث الزنديق الذي جاء اليه بآي من القرآن زاعماً تناقضها . حيث قال ( عليه السلام ) في اثناء الحديث : « ان الله جل ذكره لسعة رحمته ورأفته بخلقه وعلمه بما يحدثه المبدلون من تغيير كتابه قسم كلامه ثلاثة أقسام: فجعل قسماً منه يعرفه العالم والجاهل . وقسماً منه لا يعرفه إلا من صفاء ذهنه ولطف حسه وصح تمييزه ممن شرح الله صدره للإسلام . وقسماً لا يعرفه إلا الله وأنبيأه والراسخون في العلم ، وإنما فعل ذلك لثلاث بدعي أهل الباطل المستولون على ميراث رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) من علم الكتاب ما لم يجعل الله لهم ، وليقودم الاضطراب الى الائتمار لمن ولاء امرهم . الى أن قال : فاما ما علمه الجاهل والعالم من فضل رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) من كتاب الله . فهو قوله سبحانه : « من يطع الرسول فقد اطاع الله ... » (٢) وقوله : « ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً » (٣) ولهذا الآية ظاهر وباطن . فالظاهر هو قوله : ( صلوا عليه ) والباطن ( سلموا تسليماً ) اي سلموا - لمن وصاه واستخلفه عليكم - فضله وما عهد اليه تسليماً . وهذا مما اخبرتك انه لا يعلم تأويله إلا من لطف حسه وصفاء ذهنه وصح تمييزه ، وكذلك قوله : « سلام على آل يس » (٤) لأن الله سمى النبي ( صلى الله عليه وآله )

== المال وكثرة السؤال . فقيل له : يا ابن رسول الله ! اين هذا من كتاب الله فقال : ان الله عز وجل يقول : « لا خير في كثير من نجواهم الا من أمر بصدقة او معروف او اصلاح بين الناس » وقال : « ولا تؤتوا السفهاء اموالكم التي جعل الله لكم قياماً » وقال : « لا تسألوا عن اشياء ان تبدل بكم نسوكم » ( منه قدس سره )

(١) في احتجاجات امير المؤمنين ( عليه السلام ) .

(٢) سورة النساء . آية ٨٠

(٣) سورة الاحزاب . آية ٥٦

(٤) سورة الصافات - آية ١٣٠

عليه وآله) بهذا الاسم ، حيث قال : « يس والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين »  
لعلهم انهم يسقطون « سلام على آل محمد » كما اسقطوا غيره ... الحديث .  
(أقول) : والقسم الثاني من كلام الشيخ (قدس سره) هو الأول من كلامه (صلوات الله  
عليه) وهو الذي يعرفه الجاهل والعالم بموهو ما كان محكم الدلالة . وهذا مما لا ريب في صحة  
الاستدلال به . والمانع مكابر . والقسم الرابع من كلامه (رضوان الله عليه) هو الثاني من كلامه  
(صلوات الله عليه) وهو الذي لا يعرفه إلا من صفا ذهنه ولطف حسه . والظاهر  
انه أشار بذلك الى الأئمة (عليهم السلام) ، فانهم هم المتصفون بتلك الصفات  
على الحقيقة ، وان ادعى بعض من أشرنا اليه آئناً دخوله في ذلك ، والآيات — التي  
جعلها (عليه السلام) من هذا القسم — دليل على ذلك . فانها كما أشار اليه (صلوات الله  
عليه) من التفسير الباطن الذي لا يمكن التهمج عليه إلا من جهتهم (لا يقال) : انه يلزم  
اتحاد القسم الثاني من كلامه (صلوات الله عليه) بما بعده . لكون القسم الثالث ايضاً  
من المعلوم لهم (عليهم السلام) (لأننا نقول) : الظاهر تخصيص القسم الثالث بعلم الشرائع  
الذي يحتاج الى توقيف ، وانه لا يعلّمه إلا هو (جل شأنه) او انبياءه بالوحي اليهم وان  
عليه الأئمة (عليهم السلام) بالوراثة من الانبياء . بخلاف الثاني ، فانه مما يستخرجونه  
بصفاء جواهر اذهانهم ويستنبطونه بأشراق لوايح افهامهم ، وحينئذ فالقسم الثالث  
من كلام الشيخ (قدس سره) هو الثالث من كلامه (صلوات الله عليه) ولعل عدم  
ذكره (صلوات الله عليه) للقسم الاول من كلام الشيخ لقلة افراده في القرآن المجيد  
إذ هو مخصوص بالختم المشهورة ، أو أن الفرض التام إنما يتعلق بذكر الاقسام التي  
أنفأها (جل شأنه) عن تطرق تغيير المبدلين وان ذكر معها القسم الأول استطراداً ،  
ومرجع هذا الجمع الذي ذكره الشيخ (قدس سره) الى هل أدلة الجواز على القسم  
الثاني من كلامه (طاب ثراه) واخبار المنع على ما عده . واما ما يفهم من كلام  
المحدث الكاشاني (قدس سره) — في المقدمة الخامسة من كتاب الصافي من الجمع بين

### المقدمة الثالثة

— ٣٥ —

الاخبار بالحمل على تفاوت مراتب الناس في الاستعداد والوصول الى تحصيل المقصود منه والمراد - فظني بعده عن سياق الاخبار، فان أخبار المنع - كما عرفت من الشرط الذي قدمناه منها - قد دلت على الاختصاص بالأئمة (عليهم السلام). وادعاء مزاحمتهم (صلوات الله عليهم) في تلك المرتبة يحتاج الى جرأة عظيمة. ومن أراد تحقيق الحال والاحاطة باطراف المقال فليرجع الى كتابنا الدرر النجفية.

(المقام الثاني) - في الاجماع. ومجل الكلام فيه ما افاده المحقق (طاب ثراه) في المعتبر واقتضاه فيه جمع من تأخر، قال (قدم سرد): «وأما الاجماع فهو عندنا حجة بانضمام المعصوم. فلو خلا المائة من فقهاءنا عن قوله لما كانت حجة، ولو حصل في اثنين لكان قولها حجة، لا باعتبار اتفاقهما بل باعتبار قوله (عليه السلام)، فلا تغتر اذاً بمن يتحكم فيدعي الاجماع باتفاق الخمسة والعشرة من الأصحاب مع جهالة قول الباقيين» انتهى. وحينئذ فالحجة هو قوله (عليه السلام) لا مجرد الاتفاق. فيرجع الكلام على تقدير ثبوت الاجماع المذكور - الى خبر ينسب الى المعصوم (عليه السلام) اجمالاً، وترجيحه على الاخبار المنسوبة اليه تفصيلاً غير معقول. وكأنهم زعموا ان انتسابه اليه في ضمن الاجماع قطعي ولا في ضمنه ظني. وهو ممنوع. على ان تحقق هذا الاجماع في زمن النبية متعذر، لتعذر ظهوره (عليه السلام) وعسر ضبط العلماء على وجه يتحقق دخول قوله في جملة أقوالهم. إلا أن ينقل ذلك بطريق التواتر والآحاد المشابه له تقلاً مستنداً الى الحس، بمعاينة اعمال جميع من يتوقف انعقاد الاجماع عليه، أو سماع أقوالهم على وجه لا يمكن هل القول والعمل على نوع من التقية ونحوها. ودونه خبط القتاد، لما يعلم يقيناً من تشتت العلماء وتفرقهم في أقطار الأرض بل انزوائهم في بلدان المخالفين وحرصهم على ان لا يطلع أحد على عقائدهم ومذاهبهم.

وما يقال - من انه إذا وقع اجماع الرعية على الباطل يجب على الامام ان يظهر

ويباحثهم حتى يردمهم الى الحق لئلا يضل الناس ، او انه يجوز ان تكون هذه الأقوال - المنقولة في كتب الفقهاء التي لا يعرف قائلها - قولاً للامام (عليه السلام) القاه بين اقوال العلماء حتى لا يجتمعوا على الخطأ كما ذهب اليه بعض المتأخرين ، حتى انه (قدس سره) كان يذهب الى اعتبار تلك الأقوال المجهولة القائل لذلك - فهو مما لا ينبغي ان يصغى اليه (١) ولا يرجع في مقام التحقيق عليه . وعلى هذا فليس في عدد الاجماع في الادلة إلا مجرد تكثير العدد وطالة الطريق ، لأنه ان علم دخوله (عليه السلام) فلا بحث ولا مشاحة في اطلاق اسم الاجماع عليه واسناد الحججة اليه ولو تجاوزا . وإلا فان ظن ولو بمعاوضة خبر واحد فكذلك . وإلا فليس تقلل الاجماع بمجرد موجبات لظن دخول المعصوم (عليه السلام) ولا كاشفاً عنه كما ذكروه . نعم لو انحصر حجة الحديث في قوم معروفين أو بلدة محصورة في وقت ظهوره (عليه السلام) كما في وقت الأئمة الماضين (صلوات الله عليهم اجمعين) اتجه القول بالحجية . ويقرب منه ايضاً ما لو افترق - جماعة من الصدر الذي يقرب منهم كمصر الصدوق وثقة الاسلام الكليني (عطر الله مرقدهما) ونحوهما من ارباب النصوص - بنتوى لم نقف فيها على خبر ولا مخالف منهم ، فانه ايضاً مما يقطع بحسب العلم العادي فيها بالحجية ودخول قول المعصوم (عليه السلام) فيهم لو اصول نص لهم في ذلك ، ومن هنا نقل جمع من اصحابنا

(١) اما الاول منهما فلما هو ظاهر لسل كل ناظر من تعطيل الاحكام جلها بل كلها في زمان الغيبة ، ولا سيما في مثل زماننا هذا الذي قد انطمس فيه الدين ، بل صار جملة اهله شبه المرتدين . وقد صار المعروف فيه منكراً والمنكر معروفاً ، وصارت الكبائر لهم القأ مألوفاً . واما الثاني منهما فكيف يكفي في الحجية مجرد احتمال كون ذلك هو المعصوم ؟ مع انهم في الاخبار يبالغون في تنقية اسانيدهما والطعن في رواياتهما . ولا يحتاجون إلا بصحيح السند منها ولا يكتفون بمجرد الاحتمال هناك مع توفر القرائن على الصحة فكيف هنا ؟ ما هذا إلا تحريص في الدين وجود على مجرد التخمين . وهو بما قد نهت عنه سنة سيد المرسلين (منه قدس سره) .

ان المتقدمين كانوا اذا اعوزتهم النصوص في المسألة يرجعون الى فتاوى علي بن الحسين ابن بابويه .

وممن صرح بامتناع انعقاد الاجماع في زمن الغيبة المحقق الشيخ حسن في كتاب المعالم ، حيث قال : « الحق امتناع الاطلاع عادة على حصول الاجماع في زماننا هذا وما ضاهاه من غير جهة النقل . إذ لا سبيل الى العلم بقول الامام ( عليه السلام ) كيف ؟ وهو موقوف على وجود المجتهدين المجهولين ، ليدخل في جماعتهم ويكون قوله مستوراً بين اقوالهم ، وهذا مما يقطع بانتفائه . فكل اجماع - يدعى في كلام الاصحاب مما يعرب من عصر الشيخ الى زماننا هذا وليس مستنداً الى نقل متواتر أو آحاد حيث يعتبر أو مع القرائن المفيدة للعلم - فلا بد ان يراد به ما ذكره الشهيد من الشهرة . واما الزمان السابق على ما ذكرناه المقارب لعصر ظهور الأئمة ( عليهم السلام ) وامكان العمل باقوالهم ، فيمكن فيه حصول الاجماع والعلم به بطريق التبع والى مثل هذا نظر بعض علماء اهل الخلاف ، حيث قال : الانصاف انه لا طريق الى معرفة حصول الاجماع إلا في زمان الصحابة . حيث كانت المؤمنين قليلين يمكن معرفتهم باسرم على التفصيل » انتهى كلام المحقق المذكور ( منحه الله تعالى البهجة والسرور ) .

والتحقيق ان اساطين الاجماع كالشيخ والمرتضى وابن ادریس واضرابهم قد كفونا مؤنة القدح فيه وابطاله بمناقضاتهم بعضهم بعضاً في دعواه . بل مناقضة الواحد منهم نفسه في ذلك كما لا يخفى على المتتبع البصير . ولا يثبتك مثل خير . ولقد كان عندي رسالة الظاهر انها لشيخنا الشهيد الثاني ( قدس سره ) كتبها في الاجماع التي ناقض الشيخ فيها نفسه . وقد ذهبت في بعض الحوادث التي جرت على جزيرتنا البحرين .

( فان قيل ) : ان بعض الاخبار مما يدل على حجية الاجماع واعتباره ، كقبولة عمر

ابن حنظلة (١) حيث قال السائل : « فانها عدلان مرضيان عند اصحابنا ليس يتفاضل واحد منهما على صاحبه ؟ فقال (عليه السلام) : ينظر الى ما كان - من روايتها عنا في ذلك الذي حكاه - المجمع عليه اصحابك ؛ فيؤخذ به من حكنا ويترك الشاذ الذي ليس بمشهور عند اصحابك ، فان المجمع عليه لا ريب فيه . »

وما رواه في الكافي في باب ابطال الرؤية (٢) في الصحيح عن صفوان .  
 قل : « سألني ابو قرعة المحدث أن ادخله على ابي الحسن الرضا (عليه السلام) الى أن قال : فقال ابو قرعة : فتكذب بالروايات ؟ فقال ابو الحسن (عليه السلام) : اذا كانت الروايات مخالفة للقرآن كذبتها ، وما اجمع عليه المسلمون انه لا يحاط به علماً ولا تتركه الابصار... الحديث »

وما رواه في الكافي ايضاً في الباب المذكور عن محمد بن عبيد قال : « كتبت الى ابي الحسن الرضا (عليه السلام) اسأله عن الرؤية وما ترويه العامة والخاصة . وسألته ان يشرح لي ذلك . فكتب بخطه : اتفق الجميع لا تمنع بينهم ان المعرفة من جهة الرؤية... الحديث . »

( فالجواب ) عن ذلك ممكن اجمالاً وتفصيلاً . اما الاول فلا ن المسألة من الاصول المنوطة بالقطع عندهم . والاخبار المذكورة لا تخرج عن خبر الآحاد الذي قصاراد الفطن عندهم فلا يتم الاستدلال . واما الثاني فاما عن الخبر الاول ( فاولاً ) ان غاية ما يستفاد منه كون الاجماع مرجحاً لاحد الخبرين على الآخر عند التعارض وهو مما لا نزاع فيه . انما النزاع في كونه دليلاً مستقلاً برأيه ، والخبر لا يدل عليه . ( وثانياً ) فان ظاهره بل صريحه كون الاجماع في الرواية وهو مما لا نزاع فيه ، لا في الفتوى كما هو المطلوب

(١) المروية في الوسائل في باب - ٩ - من ابواب صفات "قاضى وما يقتضى به من كتاب القضاء .

(٢) من كتاب التوحيد .



بالاستدلال . واما عن الاخيرين فيمكن ( اولاً ) الحمل على كون الاستدلال جدلياً  
إلزامياً للخصم القائل بجواز الرؤية بالاجماع الذي يعتقد حجتيه على ما ينافي مدعاه  
من جوازها . (و ثانياً) بانه على تقدير دلالتها على الحجية في الجملة فلا دلالة لها  
على العموم في الامور العقلية والنقلية ، اذ متعلق الاستدلال هنا بالامور العقلية . والجواب  
— بانه لا قائل بالفرق — مردود بان اللازم من ذلك الاستدلال بفرع من فروع حجية  
الاجماع قبل ثبوت أصل حجتيه . على ان المفهوم — من رسالة الصادق ( عليه السلام )  
التي كتبها لشيخته وامرهم بتعاهدها والعمل بما فيها المروية في روضة الكافي (١) باسناد  
ثلاثة — ان اصل الاجماع من مخترعات العامة وبدعهم ، قال ( عليه السلام ) : « وقد  
عهد اليهم رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) قبل موته فقالوا : نحن بعد ما قبض الله تعالى  
رسوله يسعنا أن نأخذ ما اجتمع عليه رأي الناس بعد قبض رسول الله ( صلى الله عليه وآله )  
وآله ) الى أن قال ( عليه السلام ) : فما أحد أجراً على الله ولا ائین ضلالة ممن أخذ بذلك  
وزعم ان ذلك يسمه ... الحديث » .

وبالجملة : فانه لا شبهة ولا ريب في انه لا مستند لهذا الاجماع من كتاب  
ولا سنة .. وإنما يجري ذلك على مذاق العامة ومخترعاتهم ، ولكن جملة من اصحابنا  
قد تبعوهم فيه غفلة . كما جروا على جملة من اصولهم في مواضع عديدة مع مخالفتها لما هو  
المستفاد من الاخبار . كما سيظهر لك إن شاء الله في ضمن مباحث هذا الكتاب .

وقد نقل المحدث السيد نعمة الله الجزائري ( قدس سره ) - عن بعض مشايخه  
في بيان وجه العذر لشيخنا المتقدمين في اختلاف الاجماع المنقولة عنهم - ما ملخصه :  
ان الاصول التي كان عليها المدار وهي التي انتخبوا منها كتب الحديث المشهورة الآن  
كانت بأيديهم . وإنما حدث فيها التلف والاضمحلال من زمان ابن اديس لاسباب

---

(١) في أول الكتاب .

ذكرها ، وكانوا - بملاحظة ما اشتملت عليه جميعها أو أكثرها من الأحكام - يدعون عليه الاجماع . وربما اختلفت الأخبار في ذلك الحكم بالنقمة وعدمها والجواز والكراهة ونحوها ، فيدعي كل منهم الاجماع على ما يؤدي اليه نظره وفهمه من تلك الأخبار بعد احتمال أكثر تلك الاصول أو كلها على الأخبار المتعلقة بما يختاره ويؤدي اليه نظره .

( اقول ) : وعندي ان هذا الاحتمال ليس ببعيد ، فان الظاهر ان مبدأ التفريع في الأحكام والاستنباط إنما هو من زمن المرتضى والشيخ (رضوان الله عليهما) فان كتب من تقدمهما من الشايع إنما اشتملت على جمع الاخبار وتأليفها . وان كان بعضها قد اشتمل على مذهب واختيار في المسألة ، فأما يشار اليه في عنوان الابواب وينقل ما يخصه من الاخبار ، كما لا يخفى على من لاحظ الكافي والفتاوى ونحوها من كتب الصدوق وغيره وكذلك ايضا فتاويهم المحفوظة عنهم لا تخرج عن موارد الاخبار ، وحينئذ فنقل الشيخ والسيد ( قدس سرهما ) اجماع الطائفة على الحكم مع كون عمل الطائفة إنما هو على ما ذكرنا من الأخبار وكونها على اثر اولئك الجماعة الذين هذه طريقهم من غير فاصلة ، فكيف يصح حل ما يدعونه من الاجماع على الاجماع في الفتوى وان كان من غير خبر ؟ بل الظاهر إنما هو الاجماع في الاخبار . الا ترى ان الشيخ في الخلاف والمرتضى في الانتصار إنما استندا في الاستدلال الى مجرد الاجماع وجعلوه هو المعتمد والمعتبر مع كون الاخبار بمأى منهم ومنظر ، وليس ذلك إلا لرجوعه اليها وكونه عبارة عن الاجماع فيها . وهذا أحد الوجوه التي اعتذر بها شيخنا الشهيد في الذكرى عن اختلافهم في تلك الاجماع وهو اظهرها وان جعله آخرها .

(المقام الثالث) - في دليل العقل . وفسره بعض بالبراءة الأصلية والاستصحاب ، وآخرون قصره على الثاني . وثالث فسر به بلحن الخطاب وفحوى الخطاب ودليل الخطاب ، ورابع بعد البراءة الأصلية والاستصحاب بالتلازم بين الحكمين المندرج

فيه مقدمة الواجب واستزام الأمر بالشئ النهي عن ضده الخاص والدلالة الالتزامية ولا بد لنا ان نتكلم على ما لا بد منه في مطالب :

(المطلب الأول) - في البراءة الاصلية ، اعلم ان الأصل - كما ذكره جملة من الفضلاء - يطلق على معان (أحدها) - الدليل كما يقال : الأصل في هذه المسألة الكتاب والسنة (و ثانيا) - الراجح كقولهم : الأصل في الكلام الحقيقة (و ثالثا) - القاعدة كقولهم : الأصل في البيع (١) الزوم ، والأصل في تصرفات المسلمين الصحة .  
(و رابعا) - الاستصحاب كقولهم : إذا تعارض الأصل والظاهر فالأصل مقدم .  
والاصل فيما نحن فيه اما بمعنى الراجح ، والمراد منه ما يرجح إذا خلى الشئ ونفسه ، بمعنى انه متى لوحظت الذمة من حيث هي مع قطع النظر عن التكليفات فان الراجح براءتها ، كما في قولهم : الأصل في الكلام الحقيقة . بمعنى ان الراجح ذلك لو خلى الكلام ونفسه من غير قرينة صارفة عن معناه الموضوع له . ويحتمل ان يكون الأصل هنا ايضا بمعنى استصحاب الحالة التي كان عليها الشئ ، قبل التكليف أو قبل حال الاختلاف كاستصحاب براءة الذمة قبل ذلك . ومن هنا صرح بعضهم بان الوجه في التمسك بالبراءة الاصلية من حيث ان الأصل في الممكنات عدم .

إذا عرفت ذلك فاعلم ان المعنى الأول من هذه المعاني مما لا اشكال ولا خلاف فيه ، وكذا الثاني في غير البراءة الاصلية . واما فيها ففيه ما سيتضح لك من التفصيل

(١) وما ذكره - من قولهم : الاصل في البيع الزوم . حتى انهم كثيراً ما يتمسكون به في اثبات بيع او عتد مشتمل على شرط مختلف في صحته وفساده - ففيه ان ظاهر الاخبار ترويه ، فان العقود المشتملة على القيود بعينها بما دلت الاخبار على صحته وبعضها بما دلت على فساد الشرط دون العتد ، والحكم بالصحة والفساد تابع لما ورد عن أهل العصمة (عليهم السلام) كما اشرنا الى ذلك في المقدمة الحادية عشرة من مقدمات هذا الكتاب (وبنه رحمه الله) .

ان شاء الله تعالى . واما الثالث فان كانت تلك القاعدة مستفادة من الكتاب والسنة فلا اشكال في صحة البناء عليها ، ومنه قولهم : الاصل في الاشياء الطهارة ، اي القاعدة المستفادة من النصوص — وهي قولهم ( عليهم السلام ) : « كل شيء طاهر حتى تعلم انه قذر » (١) — تقتضي طهارة كل شيء ، واما الرابع فهو محل الاختلاف في المقام ومرى سهام النقض والابرار .

ثم انه يجب ان يعلم ان الأصل بمعنى النفي والعدم إنما يصح الاستدلال به — على تقديره — على نفي الحكم الشرعي لا على اثباته . ولهذا لم يذكر الاصوليون البراءة الاصلية في مدارك الاحكام الشرعية . وحينئذ فاذا كانت اصالة البراءة مستلزمة لشغل الذمة من جهة اخرى امتنع الاستدلال بها ، كما اذا علم نجاسة أحد الثوبين او الاناء من بعينه واشتبه بالآخر ، فانه لا يصح الاستدلال على طهارة كل واحد منها بان يقال : الاصل عدم نجاسته ، فانه ينتج من ذلك الحكم بطهارتها ويلزم منه اشتغال الذمة بالنجاسة لمعلوماتها كما عرفت وان جهل تعيينها ، ولذلك فروع (٢) كثيرة في ابواب

(١) الوارد بهذا المضمون هو موثق عمار الذي رواه الشيخ في التهذيب في كيفية غسل الاواني من باب ( تطهير الثياب وغيرها من النجاسات ) من كتاب الطهارة . ورواه في الوسائل في باب - ٣٧ - من ابواب النجاسات والاواني والجلود من كتاب الطهارة . واليك نصه : « عن محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن الحسن عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) في حديث قال : كل شيء نظيف حتى تعلم انه قذر ، فاذا علمت فقد قذر ، وما لم تعلم فليس عليك » .

(٢) (منها) - ما لو اشتغلت ذمة المكلف بصلاة من الخس غير معينة ، فانه لا يصح ان يقال : الاصل براءة الذمة من كل فرد فرد من تلك الافراد المعلومة الاشتغال وان جهل محله . بل الواجب كما ورد به النص الاثنيان بجميع الافراد المشكوك ، ومثله الشك في الجمعة والظهر ، والشك في القبلة . وفي جميع هذه المواضع يجب الاحتياط بما يوجب الخروج من عبدة التكليف . نعم لو حصل الشك مع ذلك الواجب في محرم كما اذا وجب عليه وطء ==

الفقه يقف عليها المتدبر . والسر في ذلك ان حجية الاصل في النفي والعدم إنما هو من حيث لزوم قبح تكليف الغافل كما سيوضح لك ان شاء الله تعالى ، وهذا لا يجري في اثبات الحكم به ، ولا دليل سوى ذلك ، فيلزم اثبات حكم بلا دليل .

اذا تقرر ذلك فاعلم ان البراءة الاصلية على قسمين : (احدهما) - انها عبارة عن نفي الوجوب في فعل وجودي الى ان يثبت دليله . بمعنى ان الاصل عدم الوجوب حتى يثبت دليله . وهذا القسم مما لا خلاف ولا اشكال في صحة الاستدلال به والعمل عليه ، إذ لم يذهب أحد الى أن الأصل الوجوب . لاستلزام ذلك تكليف ما لا يطاق وللإخبار الدالة على ان « ما حجب الله علمه عن العباد فهو موضوع عنهم » (١) و « الناس في سعة ما لم يعلموا » (٢) و « رفع القلم عن تسعة اشياء » وعدّها منها

الزوجة بنذر وشبهه واشتهت بالاجنية ، امتنع الاحتياط بالانتيان بالانفراد المشكوكه ، لتحريم وطء الاجنية مطلقاً معلومة كانت او مشتبّهة . وللزوم الجمع بين التقيضين . وهكذا في كل موضع تردد الفعل بين الوجوب والتحريم ، كما لو وجب قتل شخص قصاصاً فاشتبه بمحترم ونحو ذلك ، فانه لا مجال هنا لاصالة الوجوب ولا للاحتياط ، ويفهم من بعض الاخبار - كما ذكرنا في المقدمة الرابعة - ان الاحتياط هنا باترك (منه رحمه الله) .

(١) المروى في الوسائل عن التوحيد والكافي في باب - ١٢ - من ابواب صفات القاضي وما يقضى به من كتاب القضاء . واسكن رواية الكافي ليس فيها كلمة ( علمه ) .

(٢) لم تقف على هذا النص بعد الفحص عنه في مظانه ، والذي وقفنا عليه - مما يوافقه في المعنى - هي رواية السفارة المروية في الكافي في باب - ٤٨ - من كتاب الاطعمة وفي الوسائل في باب - ٢٣ - من كتاب اللقطة . وإليك نص الرواية كما في الكافي :

« علي بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) ان امير المؤمنين ( عليه السلام ) سئل عن سفرة وجدت في الطريق مطروحة كثير لحما وخبزها ويضها وجبنها ، وفيها سكين . فقال امير المؤمنين ( عليه السلام ) : يقوم ما فيها ثم يؤكل ، لانه يفسد وليس له بقاء ، فان جاء طالبها غرموا له الثمن . قيل يا امير المؤمنين لا يدرى سفرة مسلم أو سفرة مجوسى ؟ فقال : هم في سعة حتى يعلموا . »

ما لا يعلمون « (١) و (ثانيها) - انه عبارة عن نفي التحريم في فعل وجودي الى ان يثبت دليله بمعنى ان الاصل الاباحة وعدم التحريم في ذلك الفعل الى ان يثبت دليل تحريمه ، وهذه هي البراءة الاصلية التي وقع النزاع فيها نفيًا وإثباتًا . فالعامة كملا واكثر اصحابنا على القول بها والتمسك في نفي الاحكام بها ، حتى طرحوا في مقابلتها الاخبار الضعيفة باصطلاحهم بل الاخبار الموثقة ، كما لا يخفى على من طالع كتبهم الاستدلالية كالمسالك والمدارك ونحوها ، فلاشياء عندهم اما حلال أو حرام خاصة ، وجملة علمائنا المحدثين وطائفة (٢) من الاصوليين على وجوب التوقف والاحتياط ، فلاشياء عندهم مبنية على التثليث (٣) ( حلال بآين وحرام بآين وشبهات بين ذلك ) ، وربما نقل ايضاً القول بان الأصل التحريم الى ان تثبت الاباحة ، وهو ضعيف .

والحق - الحقيق بالاتباع ، وهو المؤيد باخبار أهل الذكر ( صلوات الله عليهم ) - هو القول الثاني ، ولنا عليه وجوه :

(١) رواه في الوسائل عن الكافي والتوحيد والخصال في باب - ٥٦ - من ابواب جهاد النفس وما يناسبه من كتاب الجهاد . واليك نص الحديث كما عن التوحيد والخصال : « عن احمد بن محمد بن يحيى عن سعد بن عبدالله عن يعقوب بن يزيد عن حماد بن عيسى عن حريز بن عبدالله عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) قال قال رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) : رفع عن امتي تسعة اشياء : الخطأ والنسيان وما اكرهوا عليه وما لا يعلمون وما لا يطيقون وما اضطروا اليه والحسد والطيرة والتفكر في الوسوسة في الخلق ما لم ينطقوا بشقة » .

(٢) منهم الشيخ ( قدس سره ) في كتاب العدة ، فانه قد اختار القول بالتثليث في الاحكام ومنع من الاعتماد على البراءة الاصلية واطال في الاستدلال ، ونقل ذلك ايضاً في الكتاب المذكور عن شيخه المفيد ( رضى الله عنه ) وقد نقلنا شطراً من كلامه في المسألة في كتاب الدرر النجفية . ومثله ايضاً المحقق في المعتبر ( منه رحمه الله ) .

(٣) نقله الشيخ في كتاب العدة عن طائفة من اصحابنا الامامية البغداديين ( منه قدس سره )

(الاول) - ان ما عده قول بلا دليل فيجب اطراحه ، وادلة الخصم لا تنهض بالدلالة كما سيتضح لك ان شاء الله تعالى .

(الثاني) - استفاضة الاخبار بان لله في كل واقعة حكماً شرعياً مخزوناً عند أهله حتى أرش الخدش والجلدة ونصف الجلدة ، وحينئذ فاذا كان جميع الاحكام قد ورد فيها خطاب شرعي فكيف يصح التمسك باصالة العدم والاستدلال به ؟ نعم الاستدلال بذلك انما يتجه على مذهب المخالفين القائلين بان جميع ما جاء به النبي ( صلى الله عليه وآله ) أظهره للصحابة ولم يكن شيئاً منه لا عن الابيض ولا الاسود ، ولا خصّ أحداً دون أحد بشيء من علومه ، ولم تقع بعده فتنة أوجبت اخفاء شيء مما جاء به ( صلى الله عليه وآله ) فالتجهد إذا فحص وفتش عن الادلة الشرعية ولم يقف على دليل ذلك الحكم يجب عنده الجزم بنفي ذلك الحكم ويكون التمسك بالبراءة الاصلية على نفيه ، كما قالوا : عدم وجود المدرك للحكم الشرعي مدرك شرعي لعدم الحكم ، وبعبارة اخرى علم وجود الدليل دليل على العدم . واما عندنا معاصر الامامية فيحث استفاض في اخبارنا - بل صار من ضروريات ديننا - انه اودع علومه عند أهل بيته وخصهم بها دون غيرهم ، واستفاض ايضاً انه لم يبق شيء من الاحكام جزئي ولا كلي إلا وقد ورد فيه خطاب شرعي وحكم إلهي وان جميع ذلك عندهم ، وانهم كانوا في زمن تقية وفتنة . فقد يجيبون عن السؤال بما هو الحكم الشرعي الواقعي تارة وقد يجيبون بخلافه تقية وقد لا يجيبون اصلاً ، فلا يتجه اجراء هذا الكلام ولا صحته في هذا المقام (١) ، ولا تمام هذه القاعدة ولا ما يترتب عليها من الفائدة ، ولا يمكن التمسك بالعدم الاصيل الذي هو عبارة عن عدم تعلّق التكليف

(١) اذ الفرض انه لا حكم من الاحكام إلا وقد ورد فيه خطاب شرعي وان كان لم يصل الينا ، فكيف يقال : الاصل براءة الذمة وخلوها لعدم الدليل واقعاً ، بمعنى انها اذا لوحظت مع قطع النظر عن تعلّق التكليف فالراجع الحكم بخلوها وبراءتها ؟ (منه رحمه الله) .

ووقوعه بالكلية . وما ذكرنا سابقاً — من صحة الاستدلال بالقسم الاول من قسمي البراءة الاصلية على نفي الوجوب في فعل وجودي — لا باعتبار عدم الحكم واقعاً بل لعدم وصول الحكم وللزوم تكليفنا بذلك مع عدم العلم بالحكم للخرج المنفي بالآية والرواية ، وللأخبار المشار اليها . نعم ما ذكرناه يتم عندنا فيما نعم به البلوى من الاحكام كما نبه على ذلك جملة من علمائنا الاعلام (١) واليه اشار المحقق في المعتبر حيث قال في بيان معاني الاستصحاب : « الثاني - ان يقال : عدم الدليل على كذا فيجب نفيه . وهذا يصح فيما يعلم انه لو كان هناك دليل لظفر به . اما لا مع ذلك فانه يجب التوقف » انتهى .

(الثالث) - استفاضة الاخبار بتثليث الاحكام « حلال بين وحرام بين وشبهت بين ذلك » . ولو تم ما ذكرنا من العمل بالبراءة الاصلية المقتضي لدخول ما دلت عليه في الحلال البين . لم يبق للقسم الثالث فرد يندرج تحته ولما كان للتثليث وجه . بل يتعين القول بالثنائية وهو الحلال والحرام خاصة . والاخبار بخلافه .

(الرابع) - الاخبار المتكاثرة بل المتواترة معنى انه مع عدم العلم بالحكم الشرعي يجب السؤال منهم (عليهم السلام) او من نوابهم ، والا فالوقوف والوقوف على جادة الاحتياط . ولو كان للعمل بالبراءة الاصلية أصل في الشريعة لما كان الامرهم (عليهم السلام) بالتوقف وجه .

(١) من ان عدم الدليل يدل على عدمه - واتمسك بالبراءة الاصلية على عدم الحكم واقعاً - يتم عندنا في الاحكام التي نعم بها البلوى ، كوجوب قصد السورة ووجوب نية الخروج من الصلاة بالتسليم ونحوهما . فان المحدث الماهر - اذا تبسّع الادلة حق تدبرها في مسألة لو كان فيها حكم مخالف للاصل لاشتهر له موم البلوى بها ، ولم يظفر بما يدل على ذلك - يحصل له الجزم أو الظن القوي عند بعض بعدم الحكم . وتحقيق القول فيما اجملنا هنا يرجع فيه الى كتابنا الدرر النجفية ، حيث ان المسألة فيه قد اعطيناها حقها من التحقيق ووفيناها ما هو بها حقيق (منه رحمه الله) .



(الخامس) - انه قد ورد عنهم (عليهم السلام) جملة من الطرق لترجيح الاخبار كما تقرر في مقبولة عمر بن حنظلة وغيرها ، ولم يذكروا البراءة الاصلية في جملة تلك الطرق ، بل قد اشتملت مقبولة عمر بن حنظلة بعد التوافق في جميع طرق الترجيح على الارزاء حتى يلتق امانه (١) ، معللة بان « الوقوف في الشبهات خير من الاقتحام في الهلكات » وحينئذ فاذا كان الواجب مع الاتفاق في جميع تلك الطرق هو ترك الحكم من كل منهما والتوقف فاي ترجيح باصالة البراءة التي ذكرها ؟ إذ لو كانت دليلاً شرعياً على العدم وموجبة لترجيح ما اعتضد بها ترجيح بها هنا أحد الجانبين وما ربما يظهر من كلام بعض الاجلاء - من أن ذلك مخصوص بالمنازعات في الاموال والفرائض والموارث كما يعطيه صدر الخبر وهو قول السائل : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجلين من أصحابنا يكون بينهما منازعة في دين أو ميراث » - ففيه (اولاً) - ان خصوص السؤال لا يخص عموم الجواب كما تقرر عندهم .و(ثانياً) - ان هذه الترجيحات التي ذكرها (عليه السلام) لم يخصها أحد من الأصحاب بالاخبار المتعارضة في خصوص هذه الاشياء التي ذكرها بل يجرونها في كل حكم تعارضت فيه الأخبار ، كما لا يخفى على من جاس خلال تلك الديار وذاق لذيق تلك الثمار .

احتج بعض فضلاء متأخري المتأخرين بان القول بالبراءة الأصلية مما تدل عليه الآية والاخبار ، كقوله تعالى : « خلق لكم ما في الارض جميعاً » (٢) وقول الصادق

(١) ومن ذلك ايضاً ما ورد في موثقة حمادة عن ابي عبد الله (عليه السلام) قال : « سألته عن رجل اختلف عليه رجلان من اهل دينه في امر كلاهما يرويه ، أحدهما يأمر باخذه والآخر ينهيه عنه كيف يصنع ؟ قال يرجئه حتى يلتق من يخبره ، فهو في سعة حتى يلقاه ، فتراه في هذا الخبر ايضاً اوجب التوقف الذي هو ساحل الهلكة ولم يرجح باصالة البراءة ولا بغيرها (منه رحمه الله) .

(٢) سورة البقرة آية ٢٩ .

(عليه السلام) : « كل شيء مطلق حتى يرد فيه نهي » (١) قال : على ان لا نفي بالبراءة الاصلية عدم التكليف بالسكينة ، لظهور فساده بما استفاض في الاخبار انه لا حكم من الاحكام الا وقد ورد فيه خطاب شرعي . وانما نفي بها عدم تعلق التكليف بنا واصالة براءة الذمة منه ، لعدم الوقوف على دليله . إذ لا تكليف إلا بعد البيان . ولعين ما تقدم من الاخبار المشار اليها في المعنى الأول من معاني البراءة الاصلية . واجاب بتخصيص الشبهة والتثليث في الاحكام بما تعارضت فيه الاخبار ، واما ما لم يرد فيه نص فليس من الشبهة في شيء . وعلى تقدير تسليم كونه شبهة وشمول تلك الاخبار له يخرج بالاخبار الدالة على ان « كل شيء مطلق حتى يرد فيه نهي » ونحوه .

وما ذكره (قدس سره) محل نظر ، أما الآية المذكورة فالجواب عنها (اولاً) - ما عرفت في المقام الاول من ان محل الاستدلال من القرآن العزيز هو ما كان محكم الدلالة . والآية المذكورة مجعلة محتملة لمعان عديدة كما سيظهر لك . (و ثانياً) - انه قد روي في تفسيرها عن امير المؤمنين (صلوات الله عليه) قال : « خلق لكم ما في الارض لتعتبروا به ... الحديث » . وعلى هذا يسقط الاستدلال رأساً (ثالثاً) - ان غاية ما تدل عليه انه (سبحانه) خلق ما في الارض لاجل منافع العباد الدينية والديوية باي وجه اتفق ، وذلك لا يستلزم اباحة كل شيء ، ومجرد خلقه للانتفاع لا يستلزم حلية ما لم يرد في حليته نص . لجواز الانتفاع به على وجه آخر ، إذ لا شيء من الاشياء إلا وفيه وجوه عديدة من المنافع . ولئن سلمنا الدلالة فالتخصيص قائم بما قدمنا من الاخبار كما قد خصت بغيرها مما لا يخالف فيه الخصم .

(١) المروى في الفقيه في باب ( وصف الصلاة من فاتحتها الى خاتمتها ) .

وفي الوسائل في باب - ١٩ - من ابواب القنوت من كتاب الصلاة . وفي باب - ١٢ - من ابواب صفات القاضي وما يقضى به من كتاب القضاء .

واما الرواية فن وجوه ايضاً عديدة : ( أحدها ) - ان هذا الخبر وما ضاهاه مما استدلوا به اخبار احاد لا تفيد إلا الظن : والمسألة من الاصول المطلوب فيها القطع عندهم . و ( ثانيها ) - ان هذا الخبر وما شاكله موافق للعامة ، لدلائلها على الثبوت في الأحكام بالحل والتحريم وانه لا وجود للتشابه فيها ، وانه لا توقف ولا احتياط في شيء من الأحكام كما هو مذهبهم ، والاخبار التي قدمناها دالة على التثليث والتوقف ووجوب الاحتياط في بعض وهو المتشابه ، وقد تقرر في اخبارنا وجوب الاخذ بخلافهم فان الرشد فيه . و ( ثالثها ) - ان المفروض في الخبر المذكور عدم وجود النهي وعدم حصول العلم ، والحال ان النهي موجود فيما أشرنا اليه آنفاً من الاخبار وهو النهي عن القول بغير علم في الاحكام الشرعية والنهي عن ارتكاب الشبهات ، وحصل ايضاً العلم منها وهو العمل بالاحتياط في بعض افراد موضع النزاع والتوقف في بعض ، وعلى هذا يكون مضمون هذا الخبر وأمثاله مخصوصاً بما قبل اكمال الشريعة أو بمن لم يبلغه النهي العام المعارض لهذه الاخبار ، فيبقى الآن مضمونها غير موجود عند العلماء العارفين بمعارضاتها . و ( رابعها ) - الحل على الخطابات الشرعية ، وحاصل معناه : ان كل خطاب شرعي فهو باق على اطلاقه وعمومه حتى يرد فيه نهي في بعض افراده يخرج به عن ذلك الاطلاق . مثل قولهم : « كل شيء طاهر حتى تعلم انه قذر » (١) و « كل شيء فيه حلال وحرام فهو لك حلال حتى تعلم الحرام بعينه » (٢) ونحو ذلك من القواعد الكلية والضوابط الجلية . و ( خامسها ) - ان العمل بهذا الخبر وما شابهه خلاف الاحتياط وما يقابلها موافق للاحتياط ، فانه لا خلاف في رجحان

(١) تقدم الأصل في ذلك في التعليقة (١) في الصحيفة (٤٢)

(٢) قد روى الاحاديث الواردة بهذا المضمون في الوسائل في باب - ٣٥ - من ابواب الاطعمة المحرمة من كتاب الاطعمة والاشربة ، وفي باب - ٦١ - من ابواب الاطعمة المباحة من كتاب الاطعمة والاشربة ، وفي باب - ٣٩ - من ابواب ما يكتسب به من كتاب التجارة .

الاحتياط في المقام وإنما الخلاف في وجوبه أو استحبابه ، فالنافون للبراءة الأصلية على الوجوب والمثبتون لها على الاستحباب ، والأخبار الدالة على الأمر بالاحتياط في الدين أوضح دلالة وأكثر عدداً فالعمل بها أرجح البتة .

وأما قوله : على أنا لا نغني بإصالة البراءة ، إلى آخره . فإن فيه أنه خروج عن ظاهر العبارة بل عن تصريحهم بذلك كما لا يخفى على من راجع كلامهم ، فإن مرادهم بالإباحة هي الإباحة الأصلية التي هي عبارة عن عدم تعلق التكليف ، لكن هذا القائل حيث استشعر الإبراد بالأخبار التي أشرنا إليها التجأ إلى القول بما ذكره . مع أن فيه أيضاً أن الإباحة الشرعية أحد الأحكام الشرعية المتوقعة أيضاً على الدليل ، ولا دليل على إباحة ما لا نص فيه ، والآية والخبر اللذان هما عمدة أدلة أولئك القائلين بالحجية قد عرفت ما فيهما .

وأما الأخبار التي استند إليها في عدم تعلق التكليف بنا حتى يظهر دليله . فهي محمولة على المعنى الأول من معنيي البراءة الأصلية كما ينساق للناظر من ظواهر الفاظها لا المعنى الثاني منها ، لمعارضتها بالأخبار المستفيضة التي أشرنا إليها آنفاً من حيث دلالتها على وجوب الكف والتثبت في كل فعل وجودي لم تقطع بمجوازه عند الله تعالى .

وأما جوابه - بتخصيص الشبهة والتلخيص في الأحكام بما تعارضت فيه الأخبار بناء على ظنه انحصار الدليل في مقبولة عمر بن حنظلة ونحوها - ففيه أن الأخبار دالة على ما هو أعم بل صريحة في الفرد الذي ندعيه ، ومن ذلك ما رواه في الفقيه (١) من خطبة أمير المؤمنين (عليه السلام) حيث قال : « أن الله حد حدوداً فلا تعتدوها ، وفرض فرائض فلا تنقصوها ، وسكت عن أشياء لم يسكت عنها نسياناً فلا تتكلفوها رحمة من الله لكم فاقبلوها ، ثم قال (عليه السلام) : حلال بين وحرام بين وشبهات

(١) في باب ( نواذر الحدود ) وفي الوسائل في باب - ١٢ - من أبواب صفات القاضي وما يقضى به من كتاب القضاء .

بين ذلك ... الحديث . ومن المعلوم ان السكوت عنها إنما هو باعتبار عدم النص عليها بالكلية . وفي حديث الطيار عن الصادق ( عليه السلام ) (١) : « لا يسمعكم فيما ينزل بكم مما لا تعلمون » (٢) الا الكف عنه والتثبت والرد الى أئمة الهدى حتى يحملوكم فيه على القصد ، وبمضمونه اخبار عديدة . وحينئذ فلا يتجه ما ذكره من اخراج ما لم يرد فيه نص من الشبهة على تقدير شمول تلك الاخبار ، فان الدليل على دخوله في الشبهة ليس مختصاً بعموم اخبار الشبهة كما توهمه ، بل خصوص هذه الاخبار الناصة عليه بخصوصه الآمرة بالتوقف فيه والرد الى اصحاب العصمة (سلام الله عليهم) .

واما الاخبار التي ادعى الاستناد اليها والتخصيص بها فقد عرفت وجه الجواب عنها مفصلاً . (المطلب الثاني) - في الاستصحاب ، اعلم انهم صرحوا بان الاستصحاب يقع على أقسام أربعة : (أحدها) - استصحاب نفى الحكم الشرعي وبراءة الذمة منه الى ان يظهر دليله ، وهو المعبر عنه بالبراءة الاصلية التي تقدم الكلام عليها بمعنيها . (و ثانياً) - استصحاب حكم العموم الى ان يقوم التخصيص ، وحكم النص الى ان يرد الناسخ . (و ثالثاً) - استصحاب اطلاق النص الى ان يثبت التقييد . (و رابعاً) - استصحاب حكم شرعي في موضع طرأت فيه حالة لم يعلم شمول الحكم لها ، بمعنى انه يثبت حكم في وقت ثم يجيء وقت آخر ولا يقوم دليل على انتفاء ذلك

(١) المروى في الوسائل في باب - ٤ و ٨ و ١٢ - من ابواب صفات الفاضل وما يقضى به من كتاب القضاء .

(٢) وهذا القسم من افراد الشبهة ربما عبر عنه بما ذكر في هذا الخبر ، وربما عبر عنه تارة بالمبهات كما في خبر عبد الرحيم القصير وصفوان وموسى الحلبي عن الصادق (عليه السلام) وربما عبر عنه تارة بالمبهات المعضلات كما في الخطبة المروية عن أمير المؤمنين ( عليه السلام ) قال في جملة وصف ابغض الخلق الى الله : « وان نزلت به احدى المبهات المعضلات هيأ لها حشواً من رأيه ثم قطع به . فهو من لبس الشبهات في مثل غزل العنكبوت ، فهو خباط عشوات ركاب شبهات ... الحديث » ( منه رحمه الله ) .

الحكم فيه ، فيحكم ببقائه على ما كان ، استصحاباً لتلك الحالة الاولى .  
 إذا عرفت ذلك فاعلم انه لا خلاف ولا اشكال في حجتيه بالمعنى الثاني والثالث ،  
 لان مرجعها الى الاستدلال بعموم النص وعلاقته ، وإنما الاشكال والخلاف في احد  
 معني البراءة الاصلية . وقد تقدم . وفي المعنى الرابع ، وهو محل الخلاف في المقام ومتصل  
 سهام النقض والابرار ، فجملة من علمائنا الاصوليين بل اكثرهم على ما نقله البعض  
 على القول بالحجية ، والمشهور بين المحدثين وجملة من علمائنا الاصوليين - بل نقل بعض  
 انه مذهب اكثرهم ايضاً - على العدم ، وهو المنقول عن الشيخ والسيد المرتضى والمحقق .  
 وهو اختيار صاحبي العالم والمدارك . ومثلا له بالتميم اذا دخل في الصلاة ثم وجد  
 الماء في اثائها ، فان الاتفاق واقع على وجوب المضي فيها قبل الرؤية ، لكن هل يستمر  
 على فعلها والحال كذلك أم يستأنف ؟ مقتضى الاستصحاب الاول .

احتج القائلون بالحجية بوجوه : ( احدها ) - ان المقتضي للحكم الاول  
 ثابت والعارض لا يصلح رافعاً له ، فيجب الحكم بثبوته في الثاني . وجوابه ان صلاحية  
 العارض للرفع وعدمها فرع الثبوت في الثاني ، فان غاية ما دل عليه الدليل ثبوت الحكم  
 في الزمن الاول ، وثبوته في الثاني يحتاج الى دليل .

و ( ثانياً ) - ان الثابت أولاً قابل للثبوت ثانياً ، وإلا لا قلب من الامكن  
 الذاتي الى الاستحالة ، فيجب ان يكون في الزمان الثاني جائز الثبوت كما كان أولاً ، فلا  
 ينعدم إلا بمؤثر ، لاستحالة خروج الممكن عن أحد طرفيه الى الآخر إلا لمؤثر ، فاذا  
 كان التقدير عدم العلم بالمؤثر يكون بقاءه أرجح من عدمه في اعتقاد المجتهد ، والعمل  
 بالراجح واجب . وجوابه ان توقف الانعدام على مؤثر فرع الوجود بالفعل  
 لا امكن الوجود .

وبالجملة فللانع مستظهر ، قال سينتنا المرتضى ( قدس سره ) - في الاحتجاج

على إبطال العمل بالاستصحاب - ما حاصله : ان في الاستصحاب جمعاً بين حالين مختلفين في حكم من غير دلالة ، فانا اذا كنا اثبتنا الحكم في الحالة الاولى بدليل فالواجب ان ننظر ، فان كان الدليل يتناول الحالين ، سويناً بينهما فيه إلا أنه ليس من الاستصحاب في شيء ، وان كان تناول الدليل إنما هو للحالة الاولى فقط والثانية عارية عن الدليل ، فلا يجوز اثبات مثل الحكم لها من غير دليل ، وجرت هذه الحالة مع الخلو عن الدليل مجرى الأولى لو خلت من دلالة ، فاذا لم يجر اثبات الحكم للأولى إلا بدليل فكذلك الثانية . انتهى . وهو جيد .

و ( ثالثها ) - ان الفقهاء عملوا باستصحاب الحال في كثير من المسائل ، والموجب للعمل هناك موجود في موضع الخلاف ، وذلك كمسألة من تيقن الطهارة وشك في الحدث فانه يعمل على يقينه . وجوابه انه قياس مع وجود الفارق . لان الاستصحاب المقاس عليه من القسم الثاني من الاقسام المتقدمة ، والفرق بينه وبين ما نحن فيه ظاهر . ( اما أولاً ) - فان محل الاستصحاب المتنازع فيه هو الحكم الشرعي ، وذلك القسم محل الاستصحاب فيه جزئيات الحكم الشرعي ، والشارع قد أوجب في الحكم الشرعي البناء على العلم واليقين دون جزئيات الحكم ، فان الحكم فيها مختلف كما اوضحناه في محل ألبق (١) و ( اما ثانياً ) - فلأن الاستصحاب المقاس عليه ليس هو في التحقيق من الاستصحاب في شيء كما صرح به علم الهدى ( رضي الله عنه ) فيما تقدم من كلامه ، بل هو عمل باطلاق الدليل أو عموميه ، لان قوله - : « لا تنقض اليقين بالشك » ولا تنقضه إلا ييقين آخر » وقوله : « كل شيء طاهر حتى تعلم انه قذر » ونحو ذلك - دال على ثبوت تلك الأحكام في جميع الأحوال والأزمان الى ان يحصل يقين وجود الرافع ، بخلاف الاستصحاب المتنازع فيه ، فان الدليل - كما عرفت - إنما دل (١) قد اوضحنا ذلك حسبما يراد على وجه لا يتطرق اليه الايراد في كتاب الدرر النجفية من المنتقطات اليوسفية ، وفقنا الله تعالى لاتمامه ( منه قدس سره ) .

على حكم الحال الاولى وسكت عن الثانية ، ولهذا سمي تعديته الى الحال الثانية حيث كانت عارية عن الدليل استصحاباً ، ومن ثم ايضاً جعل الاستصحاب دليلاً برأسه مقابل السنة ، وبإبطال الادلة المذكورة تنفي الحجية ويزيد ذلك بياناً ايضاً وجوه: (الأول) - ان مفاد الاستصحاب - على ما ذكره - إنما هو الظن ، وقد قامت الادلة القاطعة - كما بسطنا الكلام عليه في كتاب المسائل - على ان الظن المتعلق بنفس احكامه تعالى غير معتبر شرعاً . على ان وجود الظن ايضاً فيه ممنوع : لان موضوع المسألة الثانية مقيد بالحالة الطارئة وموضوع المسألة الأولى مقيد بنقيض تلك الحالة ، فكيف يظن بقاء الحكم الاول ؟

( الثاني ) - انه لا يخفى - على من راجع الاخبار وغاص بلجج تلك البحار - انه قد ورد من الشارع في بعض الصور حكم يوافق الاستصحاب بالمعنى الذي ذكره وفي بعضها ما يخالفه . ومنه يعلم انه ليس حكماً كلياً ولا قاعدة مطردة تبنى عليه الأحكام ، ومن تأمل - في أحاديث مسألة التيمم اذا وجد الماء بعد الدخول في الصلاة التي هي المثال الدائر للاستصحاب - ظهر له صحة ما قلنا ، فان بعضها قد دل على انه ينصرف من الصلاة ويتوضأ ما لم يركع ، وبعضها على انه يمضي في صلاته مطلقاً ، وبعضها على انه ينصرف بعد أن صلى ركعة ويتوضأ وينوي على ما مضى ، وجل الاخبار دال على الانصراف وان كان في بعضها ( ما لم يركع ) وبعضها ( ولو بعد تمام الركعة ) ولم يرد بالمضي إلا رواية محمد بن حمران ، فلو كان الاستصحاب - الذي اعتمدوه دليلاً في الاحكام ومثلاً له بهذا المثال - دليلاً برأسه - لوجب - على هذا المصلي بمقتضى ذلك - المضي في الصلاة ولزم طرح هذه الاخبار . وفيه من البطلان ما لا يحتاج الى البيان (١) .

(١) ومثل ذلك مسألة من نوى الاقامة عشرأ ثم بدا له ، سواء كان بعد الصلاة أم قبلها فان مقتضى العمل بالاستصحاب وجوب التمام بنية الاقامة القاطعة للسفر والاستمرار على ذلك ، وان العزم على السفر بعد ذلك ولو قبل الصلاة تماماً لا يزيل حكم نية الاقامة مع =



( الثالث ) - ان هذا الموضع من المواضع الغير المعلوم حكمه تعالى فيها في غير ما دلت عليه النصوص . وقد تواترت الاخبار في مثل ذلك بوجوب التوقف والاحتياط كما سلف تحقيقه . هذا . والمفهوم - من كلام المحدث الامين الاسترآبادي ( قدس سره ) في تعليقاته على المدارك - الميل الى العمل بالاستصحاب على تفصيل ذكره هناك . وقد بسطنا الكلام على المسألة المذكورة في كتاب الدرر النجفية ، وتقلنا كلام المحدث المذكور وأوضحنا ما فيه من القصور ، وكذا كلام بعض الاعلام في المقام وما يتعلق به من النقض والابرار ، وهنا مواضع من الاحكام قد حصل الشك في اندراجها تحت القسم الثالث الذي هو عبارة عن اطلاق النص . او القسم الرابع الذي هو محل النزاع سيأتي التنبيه عليها في مواضعها ان شاء الله تعالى .

( المطلب الثالث ) - في لحن الخطاب وغوى الخطاب ودليل الخطاب ، ومرجع ذلك الى دلالة المفهوم موافقة أو مخالفة .

وتفصيل القول في ذلك ان دلالة اللفظ على معناه اما ان تكون في محل النطق او لا في محله .

والاول - اما ان يكون مطابقة أو تضميناً أو التزاماً ، والا ولان صريح المنطوق

والثالث غير صريحه ، وهو أقسام :

( أحدها ) - ما يتوقف صدق المعنى أو صحته عليه ، ويسمى دلالة افتضاء .

و ( الاول ) - نحو قوله ( صلى الله عليه وآله ) : « رفع عن امتي تسعة أشياء : الخطأ

والنسيان ... الحديث » (١) . فان صدقه يتوقف على تقدير المؤاخنة ونحوها .

و ( الثاني ) - نحو قوله سبحانه : « واسئل القرية » (٢) فان صحة المعنى تتوقف على تقدير

---

== ان الاخبار فيه فصلتها اصلا وبعدها ، فلو كان الاستصحاب قاعدة كلية يتحتم البناء عليها في الاحكام لما كان للتفصيل وجه في هذا المقام ( منه رحمه الله ) .

(١) رواه في الوسائل في باب - ٥٦ - من ابواب جهاد النفس . وما يناسبه من كتاب الجهاد

(٢) سورة يوسف آية ٨٢ .

الاهل ، لان السؤال من القرية لا يصح عقلا . وحجية هذا القسم ظاهرة اذا كان الموقوف عليه مقطوعاً به .

(الثاني) - ما لا يتوقف عليه صدق المعنى ولا صحته لكنه اقترن بحكم على وجه يفهم منه انه علة لذلك الحكم ، فيلزم حينئذ جريان الحكم المذكور في غير هذا المورد مما اقترن بتلك العلة ، ويسمى بدلالة التنبية والاياء . نحو قوله ( صلى الله عليه وآله ) : « اعتق رقبة » (١) حين قال له الاعرابي : واقعت أهلي في شهر رمضان . فانه يفهم منه ان علة وجوب العتق هي الواقعة فتجب في كل موضع تحققت ، وكما اذا قيل له ( عليه السلام ) : صليت مع النجاسة فقال : اعد صلاتك . فانه يفهم منه ان علة الاعادة هي النجاسة ، فتجب الاعادة حينئذ في كل موضع تحققت النجاسة ، والظاهر حجيته مع علم العلية وعدم مدخلة خصوص الواقعة في ذلك . وهذا أحد قسمي تنقيح المناط ، واليه اشار المحقق في المعتبر حيث حكم بحجية تنقيح المناط القطعي ، وهو كذلك ، فان مدار الاستدلال في جل الاحكام الشرعية على ذلك ، إذ لو لوحظ خصوصية السائل او الواقعة لم يثبت حكم كلي في مسألة شرعية إلا نادراً .

(الثالث) - ما لم يقصد عرفاً من الكلام ولكنه يلزمه ، نحو قوله تعالى : « وحمله وفصاله ثلاثون شهراً » (٢) مع قوله سبحانه : « وفصاله في عامين » (٣) فانه يعلم منه ان أقل مدة الحمل ستة اشهر ، والمقصود من الآية الاولى إنما هو بيان حق الوالدة وتعبها ، وفي الثانية بيان مدة الفصال ، ولسكن قد لزم منها بيان أقل الحمل ، وتسمى دلالة اشارة ، وحجيته ظاهرة مع قطعية اللزوم .

(١) هذا من حديث رواه في الوسائل عن الفقيه في باب - ٨ - من ابواب ما يمسك عنه الصائم ووقت الامساك من كتاب الصيام .

(٢) سورة الاحقاف آية ١٥ .

(٣) سورة لقمان آية ١٤ .

واعترض بعض الفضلاء على عد الدلالة الالتزامية باقسامها الثلاثة من المنطوق واختار دخولها في المفهوم ، محتجاً بان المنطوق ما دل عليه اللفظ في محل النطق . والمفهوم ما دل عليه لا في محله ، والمطلوب بالدلالة الالتزامية ليس مدلولاً عليه في محل النطق .

والثاني — وهو دلالة اللفظ لا في محل النطق ، وتسمى دلالة المفهوم — قسمان : مفهوم موافقة ومفهوم مخالفة ، لان حكم غير المذكور اما وافق لحكم المذكور نفيًا واثباتًا او لا . والاول الاول والثاني الثاني .

فالقسم الأول يسمى بفحوى الخطاب ولحن الخطاب . ومثله بقوله تعالى : « فلا تقل لها اف ... » (١) فانه يعلم من حال التأنيف وهو محل النطق حال الضرب وهو غير محل النطق ويعلم اتفاقهما في الحرمة ، وقوله سبحانه : « فن يعمل مثقال ذرة خيراً يره » ، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره » (٢) فانه يعلم منه حال ما زاد على الذرة والمجازاة عليه . ومرجه الى التنبيه بالادنى اي الاقل مناسبة على الاعلى اي الاكثر مناسبة ، وهو حجة اذا كان قطعياً ، بمعنى قطعية العلية في الاصل كالاكرام في منع التأنيف وعدم تضييع الاحسان والاساءة في الجزاء ، وكون العلة أشد مناسبة في الفرع ، واما اذا كان ظنياً فيدخل في باب القياس المنهي عنه ، كما يقال : يكره جلوس الصائم المحبوب في الماء لاجل ثبوت الكراهة للمرأة الصائمة ، لعدم علم كون علة الكراهة للمرأة هو جنب الفرج الماء .

والقسم الثاني ويسمى دليل الخطاب — ينقسم الى مفهوم الشرط ، ومفهوم الغاية ، ومفهوم الصفة ، ومفهوم الحصر : ومفهوم العدد ، ومفهوم الزمان والمكان وقد وقع الخلاف بين الاصوليين من اصحابنا وغيرهم في حجية المفهوم بجميع

(١) سورة الاسراء . آية ٢٣ .

(٢) سورة الزلزال . آية ٧ .

أقسامه . فنفاه من اصحابنا المرتضى ( رضي الله عنه ) وجماعة من العامة . واليه مال المحدث السيد نعمة الله الجزائري والشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي ( قدم الله سرهما ) وادلة القوم — في كتب الاصول من الطرفين — متصادمة . والاحتجاجات متعارضة . الا ان الظاهر تبادر ذلك في كثير من الامثلة الواردة في جملة منها . ولعل ذلك بحسب العرف ولم تنف في النصوص على ما يقتضي الحجية في شيء منها سوى مفهوم الشرط . فقد ورد في جملة منها ما يدل على ذلك .

فنها — ما ورد عن الصادق ( عليه السلام ) في تفسير قوله تعالى : « بل فعله كبيرهم هذا فاسألوه ان كانوا ينطقون » (١) قال : « والله ما فعله كبيرهم وما كذب ابراهيم . فقيل : كيف ذاك ؟ قال : انما قال : فعلم كبيرهم هذا ان نطقوا ، وان لم ينطقوا فلم يفعل كبيرهم هذا شيئا » .

(٢) منها — ما رواه الشيخ في التهذيب في باب النفر من بني (٣) عنه ( عليه السلام ) في حديث قال فيه : « فان الله عز وجل يقول : « فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه » (٤) فلو سكت لم يبق أحد إلا تعجل لكنه قال ومن تأخر فلا اثم عليه .

(٥) منها — ما رواه في الكافي والفقهاء عن عبيد بن زرارة (٥) قال : « قلت لابي عبدالله ( عليه السلام ) قوله تعالى : « فمن شهد منكم الشهر فليصمه » (٥) قال : ما اينها من شهد فليصمه ومن سافر فلا يصمه » .

(١) سورة الانبياء . آية ٦٣ .

(٢) وفي الوسائل في باب - ٩ - من ابواب العود الى منى ورمى الجمار والمبيت والنفر من كتاب الحج .

(٣) سورة البقرة . آية ٢٠٣ .

(٤) وفي الوسائل في باب - ١ - من ابواب من يصح منه الصوم من كتاب الصيام .

(٥) سورة البقرة . آية ١٨٥ .

و(منها) — ما رواه في الفقيه في باب الشقاق . في الصحيح عن ابن أبي عمير عن هشام بن الحكم : « انه تناظر هو وبعض المخالفين في الحكمين بصفين : عمرو ابن العاص وأبي موسى الاشعري ، فقال المخالف : ان الحكمين لقبولهما الحكم كانا مريدين للاصلاح بين الطائفتين . فقال هشام : بل كانا غير مريدين للاصلاح بين الطائفتين . فقال المخالف : من اين قلت هذا ؟ قال هشام : من قول الله تعالى في الحكمين : « ان يريدوا إصلاحاً يوفق الله بينهما » (١) فلما اختلفا ولم يكن بينهما اتفاق على أمر واحد ولم يوفق الله بينهما . علمنا انهما لم يريدوا الاصلاح ... » .

ولا ريب ان هشاماً من اجلاء ذوي الافهام ورؤساء علماء الكلام ، ولهذا ان خصمه سلم اليه ولم يمكنه الرد عليه .

واللهجب هنا من المحدث الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي ( طاب ثراه ) في كتاب الفوائد الطوسية ، حيث بالغ في انكار حجية مفهوم الشرط . وأورد جملة من الآيات القرآنية دالة على عدم جواز اعتبار مفهوم الشرط . مع ورود ما سردناه من الاخبار الدالة على ذلك باوضح دلالة . وانه قد تقرر — عند القائلين بحجته — ان اعتبار المفهوم إنما يصار اليه اذا لم يكن للتعليق على الشرط فائدة سوى الانتفاء بانتفائه ، وما أورده من الآيات كلها من ذلك القليل . هذا .

واما ما ذكره — من الملازمة بالنسبة الى مقدمة الواجب وكذلك استلزام الأمر بالشيء النهي عن ضده الخاص — فلم نقف له في الاخبار على اثر ، مع ان الحكم في ذلك مما تعم به البلوى . وقد حققنا — في كتاب الدرر النجفية في مسألة البراءة الاصلية ، وأشرنا الى ذلك ايضاً هنا في المطلب الأول من المقام الثالث — ان التمسك بالبراءة الاصلية فيما تعم به البلوى من الاحكام بعد تتبع الادلة وعدم الوقوف على ذلك

فيها حجة واضحة . ولو كان الأمر كما ذكروا ، لورد عنهم ( عليهم السلام ) النهي عن اضداد الواجبات من حيث هي كذلك بالنسبة الى مسألة استلزام الأمر بالشئ النهي عن ضده الخاص . والتالي باطل . على انه لا يخفى ما في القول بذلك من الحرج للنبي بالآية والرواية كما صرح به شيخنا الشهيد الثاني (١) وحينئذ فيكون داخل في باب « اسكتوا عما سكت الله عنه » (٢) .

### تقديم نفعه عظيم

جمهور الاصوليين من اصحابنا وغيرهم على حجية قياس الأولوية ومنصوص العلة . ومثلاً للاول بدلالة تحريم التأفيف في الآية على تحريم انواع الاذى الزائدة عليه . وسماه بعضهم بالقياس الجلي ، وانكره المحقق وجع من الاصحاب ، واختلفوا في وجه التعدية في الآية ، فذهب بعض الى انه من قبيل دلالة المفهوم وهو مفهوم الموافقة كما تقدم تحقيقه ، وقيل انه منقول عن موضوعه اللغوي الى المنع من انواع الأذى ، لاستفادة ذلك المعنى من اللفظ من غير توقف على استحضر القياس ، وهو اختيار المحقق .

وبدل على عدم حجيته من الاخبار ما رواه الصدوق في كتاب الديات (٣) عن ابيان (٤) قال : « قلت لابي عبدالله ( عليه السلام ) ما تقول في رجل قطع اصبعاً من اصابع المرأة كم فيها ؟ قال عشرة من الابل . قلت : قطع اثنين : قال عشرون

(١) قال (قدس سره) — بعد الكلام في المسألة — ما صورته : لو كان كذلك لم يتحقق السرر إلا لا وحدي الناس ، لمصادمته فالبأ لتحصيل العلوم الواجبة ، وقلنا يفتك الانسان عن شغل الذمة بشئ من الواجبات الفورية . مع انه على ذلك التقدير موجب لبطلان الصلاة الموسعة في غير آخر وقتها ، وبطلان النوافل اليومية وغيرها . انتهى (منه رحمه الله) .  
(٢) الذي قد تضمنته خطبة امير المؤمنين ( عليه السلام ) المروية في الفقيه في باب ( نواذر الحدود ) المتقدمة في صحيفة ( ٥٠ ) وغيرها من الروايات .

(٣) في باب ( الجراحات والقتل بين الرجال والنساء ) وفي الوسائل في باب - ٤٥ - من ابواب ديات الاعضاء من كتاب الديات . (٤) ابن تغلب .

قلت : قطع ثلاثاً ؟ قال : ثلاثون . قلت : قطع أربعاً ؟ قال : عشرون . قلت : سبحان الله يقطع ثلاثاً فيكون عليه ثلاثون ، ويقطع أربعاً فيكون عليه عشرون ؟ ان هذا كان يبلغنا ونحن بالعراق فتبرأ ممن قاله ، ونقول : الذي قاله شيطان . فقال . مهلا يا ابان ان هذا حكم رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) ان المرأة تعاقب الرجل الى ثلث الدية . فاذا بلغت الثلث رجعت المرأة الى النصف . يا ابان انك اخذتني بالقياس ، والسنة اذا قيست بحق الدين « ورواه في كتاب المحاسن . وزاد — بعد قوله : « انك اخذتني بالقياس » — « ان السنة لا تقاس ، ألا ترى انها تؤمر بقضاء صومها ولا تؤمر بقضاء صلاحها » ولا يخفى عليك ما في الخبر المذكور من الصراحة في المطلوب . ( منها ) — ما ورد من قول الصادق ( عليه السلام ) لابي حنيفة : « اتق الله ولا تقس الدين برأيك ، فان أول من قاس ابليس : الى أن قال : ويحك ايها أعظم ، قتل النفس أو الزنا ؟ قال : قتل النفس . قال : فان الله عز وجل قد قبل في قتل النفس شاهدين ولم يقبل في الزنا إلا أربعة . ثم قال : ايها أعظم ، الصلاة أو الصوم ؟ قال : الصلاة . قال : فما بال الحائض تقضي الصيام ولا تقضي الصلاة ، فكيف يقوم لك القياس ؟ فاتق الله ولا تقس » .

( منها ) — قوله ( عليه السلام ) لابي حنيفة في عدة اخبار : « البول أقدر أم المني ؟ فقال : البول أقدر . فقال : يجب على قياسك ان يجب الغسل من البول دون المني . وقد أوجب الله الغسل من المني دون البول (١) .

(١) وفي بعض الاخبار ايضاً : لما قال له السائل : « الحائض تقضي الصلاة ؟ قال : لا . قال : تقضي الصوم ؟ قال : نعم . قال : من اين جاء هذا ؟ قال اول من قاس ابليس . ثم قال : والصائم يستنقع في الماء ؟ قال نعم . قال : ينل الثوب على جسده ؟ قال : لا . قال : من اين جاء هذا ؟ قال : ذا من ذلك » ومن ذلك صحيحة عبد الله بن سنان ، قال : « سألت أبا عبد الله ( عليه السلام ) عن الرجل يسافر في شهر رمضان ومعه جارية له فله ان يصيب منها بالانهار ؟ فقال : سبحان الله اما يعرف حزمة شهر رمضان ، ان له في الليل =

و( منها ) — ما رواه في تفسير العسكري ( عليه السلام ) (١) عن امير المؤمنين ( صلوات الله عليه ) : قال : « قال : يا معشر شيعتنا والمنتحلين مودتنا اياكم واصحاب الرأي . الى أن قال : اما لو كان الدين بالقياس لكان باطن الرجاءين اولى بالمسح من ظاهرهما » الى غير ذلك من الاخبار التي يتمف عليها المنتبع (٢) وقد دلت على كون ذلك قياساً ولا سيما الخبر الاول منها ، مع انه قد استفاضت الأخبار عنهم ( عليهم السلام ) بال منع عن العمل بالقياس بقول مطلق من غير تخصيص بفرد بل صار ذلك من ضروريات مذهب أهل البيت ( عليهم السلام ) .

فما يظهر — من بعض مشايخنا المتأخرين (٣) من كون ذلك ليس من باب القياس ، مستنداً الى ان ما جعل فرعاً على الأصل في الحكم أولى بالحكم من الأصل فكيف يجعل فرعاً عليه ؟ — اجتهاد في مقابلة النصوص أو غفلة عن ملاحظة ما هو في تلك الاخبار مسطور ومنصوص . على انه يمكن الجواب عما ذكره من عدم الفرعية بان الحكم إنما ثبت أولاً وبالذات بمنطوق الكلام للتأنيف مثلاً ، لمنافاته لوجوب الاكرام ، والضرب إنما ثبت له لمشاركته للاول في العلة المذكورة وان كانت العلة أشد بالنسبة اليه

== سبحانه طويلاً . قلت : أليس له ان يأكل ويشرب ويتمصر فقال : ان الله تعالى قد رخص للسافر في الانظار بالتقصير رحمة وتخفيفاً لموضع التعب والنصب ووعث السفر . ولم يرخص له في جماعة النساء في السفر بالنهار في شهر رمضان ، وأوجب عليه قضاء الصيام ولم يوجب عليه قضاء تمام الصلاة اذا آب من سفره . ثم قال : والسنة لا تقاس ... الحديث ، ( منه رحمه الله ) .

(١) في تفسير قوله تعالى : « غير المغضوب عليهم ولا الضالين » ،

(٢) روى اخبار المنع عن العمل بالقياس في الوسائل في باب ٦ - من ابواب صفات القاضى وما يقضى به من كتاب القضاء .

(٣) هو شيخنا بهاء الملة والحق والدين في كتاب الزبدة ، حيث اشار الى ذلك في المتن وبين وجهه في الحاشية بما نقلناه عنه رحمه الله ( منه قدس سره ) .



وأشديتها بالنسبة اليه لا تخرجه عن الفرعية ، إذ اعتبار الاصلية والفرعية إنما هو بالنظر الى ما دل عليه الكلام أولاً وبالذات وثانياً وبالعرض .

وربما استند بعض الفضلاء الى الاستدلال على الحجية بقول امير المؤمنين ( عليه السلام ) في خطابه للانصار : « أتوجبون عليه الحد والرجم ، ولا توجبون عليه صاعاً من ماء ؟ » (١) وسيأتي الجواب عن ذلك في باب غسل الجنابة في مسألة الجماع في دبر المرأة .

وأما منصوص العلة فظاهر كلام المرتضى ( رضي الله عنه ) انكاره . والعلامة وجمع من الاصحاب على القول به .

احتج المرتضى ( رضي الله عنه ) بما ملخصه : ان علل الشرع إنما تنبئ عن الدواعي الى الفعل أو عن وجه المصلحة فيه ، وقد يشترك الشيثان في صفة واحدة ويكون في أحدها داعية في فعله دون الآخر مع ثبوتها فيه ، وقد يكون مثل المصلحة مفسدة ، وقد يدعو الشيء الى غيره في حال دون حال وعلى وجه دون وجه ، الى ان قال : « فاذا صحت هذه الجمل لم يكن في النص على العلة ما يوجب التخطي والقياس وجري النص على العلة مجرى النص على الحكم في قصره على موضعه » .

وحكى العلامة ( قدس سره ) عن المانعين الاحتجاج بان قول الشارع : حرمت الخمر لكونها مسكرة . يحتمل أن تكون العلة هي الاسكر ، وان تكون اسكر الخمر بحيث يكون قيد الاضافة الى الخمر معتبراً في العلة ، واذا احتمل الامر ان لم يجز القياس . ثم أجاب بالمنع . من احتمال اعتبار القيد في العلية ، ثم أطال في البحث الى ان قال : « والتحقيق ان النزاع هنا لفظي ، لان المانع إنما يمنع من التعدية لان قوله : حرمت الخمر لكونه مسكراً . محتمل لان يكون في تقدير التعليل بالاسكر المختص بالخمر ، فلا

(١) هذا من صحيح زرارة المروي في الوسائل في باب - ٦ - من ابواب الجنابة من كتاب الطهارة .

يعم ، وان يكون في تقدير التعليل بمطلق الاسكار فيعم ، والمثبت ينسجم ان التعليل بالاسكار المختص بالخر غير عام وان التعليل بالمطلق يعم ، فظهر انهم متفقون على ذلك . نعم النزاع وقع في أن قوله - : حرمت الخمر لكونه مسكراً - هل هو بمنزلة علة التحريم للاسكار أم لا ؟ فيجب ان يجعل البحث في هذا لا في ان النص على العلة هل يقتضي ثبوت الحكم في جميع مواردنا ، فان ذلك متفق عليه ، انتهى (وفيه) ان الأمر كما ذكر لو كان حجة الخصم ما ذكره خاصة ، وقد عرفت من كلام السيد (رضي الله عنه) التعليل بغير ذلك مما لا ينطبق عليه هذا التفصيل الذي ذكره .

ونقل عن المحقق (رحمه الله) التفصيل في المسألة بانه إذا نص الشارع على العلة وكان هناك شاهد حال يدل على سقوط اعتبار ما عدا تلك العلة في ثبوت الحكم ، جاز تعدية الحكم وكان ذلك برهاناً . واليه مال أيضاً المحقق الشيخ حسن في المعالم ، واجاب فيه عن حجة المرتضى (رضي الله عنه) بان المتبادر من العلة - حيث يشهد الحال بانسلاخ الخصوصية فيها - تعلق الحكم بها لا يبان الداعي ووجه المصلحة . وما ذكره (قدس سره) جيد بالنظر الى مفهوم العلة ، إلا ان المتبع - لعل الشرع الواردة في الاخبار - لا يخفى عليه ان جلها إنما هو من قبيل ما ذكره المرتضى (رضي الله عنه) .

وقال بمض فضلاء متأخري المتأخرين : « والحق أن يقال : إذا حصل القطع بان الأمر الفلاني علة لحكم خاص من غير مدخلية شيء آخر في العلية وعلم وجود تلك العلة في محل آخر لا بالظن بل بالعلم ، فانه حينئذ يلزم القول بذلك الحكم في هذا المحل الآخر ، لان الأصل حينئذ يصير من قبيل النص على كل ما فيه تلك العلة ، فيخرج في الحقيقة عن القياس . وهذا مختار المحقق لکن هذا في الحقيقة قول بنى حجة القياس المنصوص العلة ، إذ حصول هذين القطعين مما يكاد ينخرط في سلك الحالات إلا في تنقيح المناط ، انتهى . وهو جيد .

وبالجملة فالحق هو عدم القول بالحجية في كلا الموضعين إلا مع الدلالة العرفية في بعض الموارد أو بما يرجع الى تنقيح المناط القطعي (١) والله وأولياؤه أعلم .

## المقدمة الرابعة

### في الاحتياط

وقد اختلف أصحابنا (رضوان الله عليهم) في وجوبه واستجابته ، فالجتهدون على الثاني ، والاختاريون على وجوبه في بعض المواضع ، وربما يظهر من كلام بعض متأخري المجتهدين عدم مشروعيته .

قال المحقق (قدس سره) - على ما نقله عنه غير واحد - في كتاب الاصول : « العمل بالاحتياط غير لازم ، وصار آخرون الى وجوبه ، وقال آخرون مع اشتغال الذمة : يكون العمل بالاحتياط واجباً ومع عدمه لا يجب . مثال ذلك : اذا ولغ الكلب في الاناء ، نجس . واختلفوا هل يطهر بفسلة واحدة ام لا بد من سبع ؟ وفيما عدا الولوغ هل يطهر بفسلة أم لا بد من ثلاث ؟ احتج القائلون بالاحتياط بقوله ( صلى الله عليه وآله ) : « دع ما يريبك الى ما لا يريبك » . وبأن الثابت اشتغال الذمة يقيناً ، فيجب ان لا يحكم ببراءتها إلا بيقين . ولا يكون هذا إلا مع الاحتياط . والجواب عن الحديث ان نقول : هو خبر واحد لا يعمل بمثله في مسائل الاصول . سلناه لكن إلزام المكلف بالاثقل مظنة الرية ، لانه إلزام مشقة لم يدل الشرع عليها ، فيجب اطراحها بموجب الخبر .

(١) والى القول بمنع حجية كل من الفردين المذكورين مال المحدث السيد نعمته الله الجزائري (قدس سره) مستنداً الى دخولهما في القياس الذي تواترت الاخبار بانتهى عنه : و ( منها ) - قول الصادق ( عليه السلام ) فيما استفاض عنه « ان اصحاب القياس طلبوا العلم بالمقاييس فلم تزدكم المقاييس من الحق إلا بعداً » قال : « وهو باطلاقه متناول لجميع افراد القياس في موضع النزاع وغيره ، ( منه رحمه الله ) .

والجواب عن الثاني ان نقول : البراءة الأصلية مع عدم الدلالة الناقلة حجة ، واذا كان التقدير تقدير عدم الدلالة الشرعية على الزيادة في المثال المذكور كان العمل بالأصل أولى . وحينئذ لا نسلم اشتغالها مطلقاً بل لا نسلم اشتغالها إلا بما حصل الاتفاق عليه أو اشتغالها باحد الأمرين . ويمكن ان يقال : قد اجمعنا على الحكم بنجاسة الاناء واختلفنا فيما به يطهر ، فيجب ان نأخذ بما حصل الاجماع عليه في الطهارة . ليزول ما اجمعنا عليه من النجاسة بما اجمعنا عليه من الحكم بالطهارة . انتهى كلامه . زيد مقامه .

وهو محل نظر من وجود : ( احدها ) — ان ما جعله موضوعاً للنزاع من مسألة إناء الولوغ ونحوها ليس كذلك على اطلاقه ، لانه مع تعارض الأدلة فللناظر الترجيح بينها والعمل بما يترجح في نظره من أدلة اي الطرفين ، وحينئذ فلا مجال هنا للقول بوجوب الاحتياط ، واما الاستحباب فيمكن اذا ترجح عنده الاقل ، فانه يمكن حل الزائد على الاستحباب كما هو المعروف عندهم في امثال ذلك . نعم مع عدم الترجيح فالتجس — كما سيأتي تحقيقه — وجوب الاحتياط في العمل والتوقف في الحكم .

و ( ثانيها ) — ما اجاب به أولاً عن الخبر المذكور ، فانه مبني على اشتراط القطع في الاصول وعدم العمل بالآحاد مطلقاً ، وكلامهما محل نظر ( اما الأول ) فلعدم الدليل عليه ، ومن تأمل اختلافاتهم في الاصول وتكثر أقوالهم وادعاء كل منهم التبادر على خلاف ما يدعيه الآخر . علم ان البناء على غير أساس ، ومن ثم وقع الاشكال في حل مسائله والالتباس ، ولو كانت أدلته مما تفيد القطع كما يدعونه لما انتشر فيه الخلاف ، كما لا يخفى على ذوي الانصاف . على انه لو ثبت ثمة دليل على اشتراط القطع في الاصول لوجب تخصيصه بالاصول الكلامية والعقائد الدينية ، إذ هي المطلوب فيها ذلك بخلاف ، دون هذه التي لم يرد لها أصل في الشريعة . وانما هي من محدثات العامة ومخترعاتهم كما حققناه في محل أليق .

و (اما الثاني) فلما صرح به جم غفير من اصحابنا — متقدميهم ومتأخريهم — ولا سيما هذا القائل نفسه في كتاب المعتبر وكذا في كتابه في الاصول ، بل الظاهر انه إجماعي كما ادعاه غير واحد منهم ، من حجة خبر الواحد والاعتماد عليه ، وعلى ذلك يدل من الاخبار ما يضيّق عن نشره نطق البيان ، وما سبق الى بعض الأوهام — من تناقض كلامي الشيخ في العمل بخبر الواحد ودعوى المرتضى الاجماع على عدم جواز العمل به — فهو توهم بارد وخيال شارد نشأ عن قصور التتبع لكلامهم والتطلع في نقضهم وابرامهم ، لدلالة كلام الشيخ (رضوان الله عليه) في غير موضع من كتبه على صحة أخبارنا وتواترها عن الأئمة المعصومين (صلوات الله عليهم) ، وان المراد بالخبر الواحد الممنوع من جواز التعبد به هو ما كان من طريق المخالفين مما لم تشتمل عليه اصولنا التي عليها معتمد شريعتنا قديماً وحديثاً ، ولتصرّح المرتضى (رضي الله عنه) على ما نقله عنه جمع : منهم صاحب المعالم ، من أن أكثر أخبارنا الروية في كتبنا معلومة مقطوعة على صحتها اما بالتواتر أو بامارة وعلامة دلت على صحتها وصدق روايتها فهي موجبة للعلم مقتضية للقطع وان وجدناها مودعة في الكتب بسند مخصوص من طريق الآحاد . انتهى . وحيث فبرجع كلامه الى كلام الشيخ في معنى الخبر الواحد الممنوع من جواز التعبد به ، وقد مضى في المقدمة الثانية ما فيه مقنع لليبس ومرجع للوفق المصيب .

و (ثالثاً) — ما اجاب به عن الدليل الثاني من الاستناد الى حجة البراءة الأصلية في المقام . وفيه ما تقدم نقله عنه (قدس سره) في المعتبر ، من ان الاعتماد على البراءة الأصلية إنما يتجه فيما يعلم انه لو كان هناك دليل لعثر عليه ، اما لا مع ذلك فانه يجب التوقف ، والدليل في الجملة هنا موجود ، ووجود المعارض لا يخرج عن كونه دليلاً . ولو عورض بمرجوحية في مقابلة المعارض فلا يصلح للدلالة ، فالدليل العام

على وجوب الاحتياط كافٍ في الخروج عن قضية الأصل ووجوب الزيادة .

و (رابعاً) - قوله : ويمكن ان يقال قد أجمعنا ... الخ . فان فيه ان ثبوت الاجماع إنما هو قبل الفصل بالمرّة . واما بعد الفسلة الواحدة فليس ثمة إجماع ، فالاستصحاب غير ثابت . على ان في الاستدلال بالاستصحاب ما قد عرفت آنفاً . نعم يمكن ان يقال : ان مقتضى صحاح الاخبار ان يبين كل من الطهارة والنجاسة لا يزول إلا بيقين مثله ، والنجاسة هنا ثابتة بيقين قبل الفصل بالكلية ، ولا تزول إلا بيقين وهو الفصل بالاكثر . وزوالها بالاقل مشكوك فيه ، وهو لا يرفع يقين النجاسة ، والاستصحاب هنا مما لا خلاف في حجته ، لدلالة صحاح الاخبار عليه كما سبق تحقيقه في المسألة المذكورة . هذا .

والتحقيق في المقام - على ما أدى اليه النظر القاصر من أخبار أهل الذكر (عليهم السلام) - هو ان يقال : لا ريب في رجحان الاحتياط شرعاً واستفاضته الأمر به ، كما سير بك شطر من اخباره : وهو عبارة عما يخرج به المكلف من عهدة التكليف على جميع الاحتمالات ، ومنه ما يكون واجباً ، ومنه ما يكون مستحباً .

(فالاول) - كما اذا تردد المكلف في الحكم ، اما لتعارض أدلته ، أو لتشابهها وعدم وضوح دلالتها ، اولعدم الدليل بالكلية بناء على بنية البراءة الاصلية ، أو لكون ذلك الفرد مشكوكاً في اندراجة تحت بعض الكليات المعلومة الحكم ، أو نحو ذلك .

و (الثاني) - كما اذا حصل الشك باحتمال وجود النقيض لما قام عليه الدليل الشرعي احتمالاً مستنداً الى بعض الاسباب المجوزة ، كما اذا كان مقتضى الدليل الشرعي إباحة شيء وحليته ، لكن يحتمل قريباً بسبب بعض تلك الاسباب انه مما حرمه الشارع وان لم يعلم به المكلف ، ومنه جواز الجائر ونكاح امرأة بلغك انها ارضعت منك

الرضاع المحرم إلا انه لم يثبت ذلك شرعاً . ومنه أيضاً الدليل المرجوح في نظر الفقيه ، اما اذا لم يحصل له ما يوجب الشك والريبة في ذلك . فانه يعمل على ما ظهر له من الدليل وان احتمل النقيض باعتبار الواقع ، ولا يستحب له الاحتياط هنا ، بل ربما كلن مرجوحاً ، لاستفاضة الأخبار بالنهي عن السؤال عند الشراء من سوق المسلمين ما يحتمل تطرق احتمال النجاسة او الحرمة اليه كالأخبار الجبن واخبار الفراء ، جريا على مقتضى سعة الخيفية ، كما أشار اليه في صحيحة البرزني (١) الواردة في السؤال عن شراء جبة فراء لا يدري أذكية هي أم غير ذكية ليصلى فيها ، حيث قال (عليه السلام) : « ليس عليكم المسألة . ان أبا جعفر (عليه السلام) كان يقول : ان الخوارج ضيقوا على انفسهم بمجالتهم . وان الدين أوسع من ذلك » .

اذا عرفت ذلك فاعلم ان الاحتياط قد يكون متعلقاً بنفس الحكم الشرعي وقد يكون متعلقاً بمجزيات الحكم الشرعي وافراد موضوعه . و ( كيف كان ) فقد يكون الاحتياط بالفعل وقد يكون بالترك وقد يكون بالجمع بين الافراد المشكوك فيها ، ولندكر جملة من الأمثلة يتضح بها ما أجملناه ويظهر منها ما قلناه .

فن الاحتياط الواجب في الحكم الشرعي المتعلق بالفعل ما اذا اشتبه الحكم من الدليل بان تردد بين احتمالي الوجوب والاستحباب ، فالواجب التوقف في الحكم والاحتياط بالاثبات بذلك الفعل ، ومن يعتمد على أصالة البراءة يجعلها هنا مرجحة للاستحباب .

وفيه (أولاً) — ما عرفت من عدم الاعتماد على البراءة الاصلية في الاحكام الشرعية . و (ثانياً) — ان ما ذكروه يرجع الى ان الله تعالى حكم بالاستحباب لموافقة البراءة الاصلية ، ومن المعلوم ان أحكامه تعالى تابعة للحكم والمصالح المنظورة له تعالى (١) المروية في الوسائل في باب - ٥٥ - من ابواب لباس المصلي من كتاب الصلاة .

وهو أعلم بها ، ولا يمكن ان يقال : مقتضى المصلحة موافقة البراءة الاصلية ، فانه رجم بالغيب وجرة بلا ريب .

ومن هذا القسم ايضاً ما تعارضت فيه الاخبار على وجه يتعذر الترجيح بينها بالمرجحات المنصوصة . فان مقتضى الاحتياط التوقف عن الحكم ووجوب الاتيان بالفعل متى كان مقتضى الاحتياط ذلك .

(فان قيل) : ان الاخبار في الصورة المذكورة قد دل بعضها على الارجاء وبعضها على العمل من باب التسليم (قلنا) : هذا ايضاً من ذلك ، فان التعارض المذكور - مع عدم ظهور مرجح لاحد الطرفين ولا وجه يمكن الجمع به في الين - مما يوجب دخول الحكم المذكور في التشابهات المأمور فيها بالاحتياط ، وسيأتي ما فيه مزيد بيان لذلك .

ومن هذا القسم ايضاً ما لم يرد فيه نص من الأحكام التي لا تعم بها البلوى عند من لم يعتمد على البراءة الاصلية ، فان الحكم فيه ما ذكر كما سلف بيانه في مسألة البراءة الاصلية .

ومن الاحتياط الواجب في الحكم الشرعي - لكن بالترك - ما اذا تردد الفعل بين كونه واجباً أو محرماً ، فان المستفاد من الاخبار ان الاحتياط هنا بالترك .

كما تدل عليه موثقة سماعة عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال: «سألت عن رجل اختلف عليه رجلان من أهل دينه في أمر كلاهما يرويه ، أحدهما يأمر باخذه والآخر ينهاه عنه ، كيف يصنع ؟ قال : يرجئه حتى يلقي من يخبره : فهو في سعة حتى يلقاه » . وموثقة زرارة (٢) «في اناس من أصحابنا حجوا بامرأة معهم فقدموا الى الوقت

(١) الروية في الوسائل في باب - ٩ - من ابواب صفات القاضى وما يقضى به من كتاب القضاء .

(٢) الروية في الوسائل في باب - ١٤ - من ابواب المواقيت من كتاب الحج .

وفي باب - ١٢ - من ابواب صفات القاضى وما يقضى به من كتاب القضاء .



وهي لا تصلي . وجعلوا ان مثاها ينبغي أن يحرم . فضوا بها كما هي حتى قدموا مكة وهي طامث حلال . فسألوا الناس فقالوا : تخرج الى بعض المواقيت فتحرم منه . وكانت اذا فعلت ذلك لم تترك الحج . فسألوا أبا جعفر ( عليه السلام ) فقال : تحرم من مكانها ، قد علم الله نيتها .

وجه الدلالة ان المرأة المذكورة قد تركت واجباً لاحتمال حرمة عندها ، والامام ( عليه السلام ) قررها على ذلك ولم ينكره عليها ، بل استحسن ذلك من فعلها بقوله : قد علم الله نيتها .

وماتومه — بعض مشايخنا ( رضوان الله عليهم ) (١) من دلالة هذه الرواية على عدم الاحتياط . حتى نظمها في سلك اخبار زعم انها تدل على عدم الاحتياط وجعلها معارضة لـ اخبار الاحتياط — ناشئة عن عدم اعطاء التأمل حقه من التحقيق ، وعدم النظر في الاخبار بعين التدقيق .

ومن الاحتياط المستحب في الحكم الشرعي بالفعل أو الترك ما اذا تعارضت الأدلة في حكم بين فعله وجوباً أو استحباباً وترجح في نظر الفقيه الثاني باحد المرجحات الشرعية ، فان الإتيان بالفعل أحوط . ولذا ترى الفقهاء في مثل هذا الموضع يحملون الدليل المرجوح على الاستحباب تفادياً من طرحة ، كـ اخبار غسل الجمعة عند من يرجح الاستحباب . او تعارضت الاخبار بين الحرمة والكراهة مع ترجيح الثاني ، فان الاحتياط هنا بالترك ، وعلى هذا أيضاً جرى الفقهاء ( رضوان الله عليهم ) في غير موضع . ومن الاحتياط الواجب في جزئيات الحكم الشرعي بالاتيان بالفعل ما اذا علم أصل الحكم وكان هو الوجوب ولكن حصل الشك في اندراج بعض الافراد تحته ،

---

(١) هو شيخنا العلامة ابو الحسن الشيخ سليمان بن عبدالله البهراني ( قدس سره ) في كتاب العشرة الكاملة ( منه رحمه الله ) .

وستأتي صحيحة عبدالرحمن بن الحجاج الواردة في جزاء الصيد دالة على ذلك .

ومن هذا القسم - لكن مع كون الاحتياط بالترك - ما اذا كان الحكم الشرعي التحريم وحصل الشك في اندراج بعض الجزئيات تحته ، فان الاحتياط هنا بالترك ، كحكم السجود على الخزف والحكم بطهارته بالطبخ ، فان أصل الحكم في كل من المسألتين معلوم ، ولكن هذا الفرد بسبب الشك في استحالته بالطبخ وعدمها قد اوجب الشك في اندراجه تحت أصل الحكم ، فالاحتياط - عند من يحصل له الشك المذكور - واجب بترك السجود وترك استعماله فيما يشترط فيه الطهارة . ومنه الشك في اندراج بعض الاصوات تحت الفناء المعلوم تحريمه ، فان الاحتياط واجب بتركه . واما من يعمل بالبراءة الاصلية فانه يرجح بها هنا جانب العدم ، فلا يتجه ذلك عنده .

ومن الاحتياط الواجب بالجمع بين الافراد المشكوك فيها ما اذا اشتغلت ذمته يقيناً واجب لكن تردد بين فردين او ازيد من افراد ذلك الواجب . فانه يجب عليه الاتيان بالجميع . ومنه من اشتغلت ذمته بفريضة من اليومية مع جهلها في الخمس مثلاً ، فانه يجب عليه الاتيان بالخمس مقتصرأ فيما اشترك منها في عدد على الاتيان بذلك العدد مردداً في نيته . ومنه التردد في وجوب الجمعة . فانه يجب عليه الجمع بينها وبين الظهر . الى غير ذلك من المواضع التي يقف عليها المتتبع .

واما الاحتياط المستحب فعلاً أو تركاً فقد تقدم ان شطر من امثله ، والمتدرب لا يبغي عليه استنباط ذلك .

ولا بأس بنقل جملة من الاخبار المشتملة على ذكر الاحتياط وتذييل كل منها بما يوقف الناظر على سواء الصراط ، فان جملة من مشايخنا (رضوان الله عليهم) قد اشتبه عليهم ما تضمنته من الاحكام ، حتى صرحوا بتعارضها في المقام على وجه يعسر

الجمع بينها والالتيام كما تقدمت الإشارة اليه (١) .

فمن ذلك — صحيحة عبدالرحمن بن الحجاج (٢) قال : « سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن رجلين أصابا صيداً وهما محرمان ، الجزاء عليهما . أم على كل واحد منهما جزاء ؟ فقال : لا بل عليهما ان يجزي كل واحد منهما عن الصيد . قلت : إن بعض أصحابنا سألني عن ذلك فلم أدر ما عليه ، فقال (عليه السلام) : إذا أصبتم بمثل هذا فلم تدروا فعليكم بالاحتياط » (٣) .

وهذه الرواية قد دلت على وجوب الاحتياط في بعض جزئيات الحكم الشرعي مع الجبل به وعدم امكان السؤال . وذلك لأن ظاهر الرواية ان السائل عالم باصل وجوب الجزاء وإنما شك في موضعه بكونه عليهما معاً جزاء واحداً أو على كل منهما جزاء بانفراده .

ومن ذلك — صحيحته الاخرى عن ابي ابراهيم (عليه السلام) (٤) قال : « سأله عن الرجل يتزوج المرأة في عدتها بجهالة ؟ أهى ممن لا تحمل له أبداً . فقال : لا اما إذا كان بجهالة فليتزوجها بعد ما تنقضي عدتها ، وقد يعذر الناس في الجهالة بما هو أعظم من ذلك . فقلت : بأي الجهالتين اعذر : بجهالته ان يعلم ان ذلك محرم عليه أم بجهالته انها في عدة ؟ فقال : احدى الجهالتين أهون من الاخرى ، الجهالة بان

(١) في صحيفة ٧١ سطر (٨) .

(٢) المروية في الوسائل في باب - ١٨ - من ابواب كفارات الصيد وتوابعها من كتاب الحج . وفي باب - ١٢ - من ابواب صفات القاضى وما يجوز ان يقضى به من كتاب القضاء .

(٣) تنمة الصحيحة هكذا : « حتى تسألوا عنه فتعلموا » .

(٤) المروية في الوسائل في باب - ١٧ - من ابواب ما يحرم بالمصاهرة ونحوها من كتاب النكاح .

الله حرم عليه ذلك . وذلك بانه لا يقدر على الاحتياط معها . فقلت : هو في الاخرى معذور . فقال : نعم اذا انقضت عدتها فهو معذور في أن يتزوجها ... الحديث » .  
وهذه الرواية قد اشتملت على فردي الجاهل بالحكم الشرعي والجاهل ببعض جزئياته ، ودلت على معذورية كل منهما إلا ان الاول أعذر . لعدم قدرته على الاحتياط ، وبيان ذلك : ان الجاهل - بالحكم الشرعي وهو تحريم التزويج في العدة جهلاً ساذجاً غير متصور له بالمرّة - لا يتصور الاحتياط في حقه بالكلية ، لعدم تصوره الحكم بالمرّة كما عرفت . واما الجاهل بكونها في عدة مع علمه بتحريم التزويج في العدة ، فهو جاهل بموضوع الحكم المذكور مع معلومية أصل الحكم له ، ويمكنه الاحتياط بالفحص والسؤال عن كونها ذات عدة أم لا . إلا انه غير مكلف به . بل ظاهر الاخبار مرجوحية السؤال والفحص كما في غير هذا الموضع مما قدمنا الاشارة اليه (١) ، وكل ذلك عملاً بسعة الحنيفية وسهولة الشريعة . نعم لو كان في مقام الرية فالاحوط السؤال . كما يدل عليه بعض الاخبار .

ومن ذلك — رواية عبدالله بن وضاح (٢) قال : « كتبت الى العبد الصالح (عليه السلام) يتوارى القرص ويقبل الليل ثم يزيد الليل ارتفاعاً وتستتر عنا الشمس وترتفع فوق الجبل حمرة ويؤذن عندنا المؤذنون ، أفاصلي حينئذ أو أفطر ان كنت صائماً ، أو انتظر حتى تذهب الحمرة التي فوق الجبل ؟ فكتب إلي : ارى لك أن تنتظر حتى تذهب الحمرة وتأخذ بالحائطة لدينك » .

( أقول ) : والاحتياط هنا — بالتوقف على ذهاب الحمرة عند من قام له الدليل على ان الغروب عبارة عن استتار القرص المعلوم بعدم رؤيته عند المشاهدة مع عدم

(١) في صحيفة (٦٩) سطر (٤) .

(٢) المروية في الوسائل في باب - ١٦ - من ابواب المواقيت من كتاب الصلاة .

وفي باب ١٢٠ - من ابواب صفات القاضي وما يجوز ان يقضى به من كتاب القضاء .

الحائل — محمول على الاستحباب . واما عند من يجعل امارة الغروب زوال الحمرة — كما هو المختار عندنا ، لحل تلك الأخبار على التقية — فهو محمول على الوجوب ، وكلامه ( عليه السلام ) هنا محتمل لكلا الامرين .

ومن ذلك — صحيحة احمد بن محمد بن ابي نصر عن الرضا ( عليه السلام ) في المتنع بها (١) حيث قال فيها : « اجعلوهن من الاربع (٢) فقال له صفوان ابن يحيى : على الاحتياط . قال : نعم » والظاهر كما استظهره ايضا جملة من اصحابنا ( رضوان الله عليهم ) حمل الاحتياط هنا على المحاذرة من العامة والتقية منهم ، لاستفاضة النصوص وذهاب جمهور الأصحاب الى عدم الحصر في المتعة وانها ليست من السبعين فضلا عن الاربع ، ولعل وجهه انه اذا اقتصر على جعلها رابعة لم يمكن الاطلاع عليه بكونها متعة ليطمن عليه بذلك ليتيسر دعوى الدوام له ، بخلاف ما اذا جعلها زائدة على الاربع ، فانه لا يتم له الاعتذار ولا النجاة من اولئك الفجار .

ومن ذلك — رواية شعيب الحداد (٣) قال : « قلت لابي عبدالله (ع) : رجل من مواليك يقرئك السلام وقد أراد أن يتزوج امرأة قد وافقته واعجبه بعض شأنها ، وقد كان لها زوج فطلقها ثلاثا على غير السنة ، وقد كره ان يقدم على تزويجها حتى يستأمر بك فتكون أنت تأمره ، فقال ابو عبدالله ( عليه السلام ) : هو الفرج وأمر الفرج شديد ، ومنه يكون الولد ونحن نحطاط فلا يتزوجا » .

( اقول ) : ظاهر هذا الخبر كما ترى كون المطلق مخالفا ، ولا خلاف بين

- 
- (١) المروية في الوسائل في باب - ٤ - من ابواب المتعة من كتاب النكاح .  
 (٢) هذا قول ابي جعفر ( عليه السلام ) فان الرواية هكذا : قال قال ابو جعفر ( عليه السلام ) : « اجعلوهن من الاربع » ،  
 (٣) المروية في الوسائل في باب - ١٥٦ - من ابواب مقدمات النكاح وآدابه من كتاب النكاح .

الاصحاب في إلزامه بما ألزم به نفسه من صحة الطلاق ، وبه استفاضت جملة من الأخبار ايضاً ، وحينئذ فيحمل الاحتياط هنا على الاستحباب . إلا ان الاقرب عندي هو أن يقال : ان الأصحاب ( رضوان الله عليهم ) وان اتفقوا على الحكم المذكور ، إلا ان الروايات فيه مختلفة ، فان جملة من الأخبار كما دلت على ما ذهب اليه الأصحاب ، كذلك جملة منها ايضاً قد دلت على انه « اياكم وذوات الازواج المطلقات على غير السنة » وحمل - بعض الأصحاب لها على غير المخالف - يردده ما اشتمل عليه بعضها من ذكر المخالف . والحكم لا يخلو من نوع اشتباه . لتعارض الأخبار . والاحتياط فيه مطلوب . والأمر بالاحتياط هنا مما قوى الشبهة وأكدها ، وحينئذ فلا يبعد وجوب الاحتياط هنا . ويحتمل أن يكون هذا الخبر من جملة الأخبار المانعة وان عبر عن ذلك بالاحتياط وجعله في قاله ، فيتحتم كون الاحتياط فيه على جهة الوجوب . والله سبحانه وقائمه أعلم بحقيقة الحال .

وأما الأخبار الدالة على رجحان العمل بالاحتياط على الإطلاق في هذا الشأن فهي أكثر من أن يحويها نطاق البيان في هذا المكان (١) ومنها قول امير المؤمنين ( عليه السلام ) لكيل بن زياد كما رواه الشيخ ( رحمه الله ) في كتاب الأمالي مسنداً عن الرضا ( عليه السلام ) : « يا كليل اخوك دينك فاحتط لدينك » . وما رواه الشهيد عن الصادق ( عليه السلام ) في حديث طويل قال فيه : « وخذ بالاحتياط لدينك في جميع امورك ما تجد اليه سبيلاً » وما رواه الفريقان عنه ( صلى الله عليه وآله ) من قوله : « دع ما يريك الى ما لا يريك » وما روي عنهم ( عليهم السلام ) : « ليس بنا كب عن الصراط من سلك طريق الاحتياط » الى غير ذلك من الأخبار ، وحينئذ فما ذهب اليه ذلك البعض — من عدم مشروعية الاحتياط — خروج عن سواء

(١) روى هذه الاخبار في الوسائل في باب - ١٢ - من ابواب صفات القاضى وما يجوز ان

يقضى به من كتاب القضاء .

ذلك الصراط ، حيث قال : « ان الاحتياط ليس بحكم شرعي فلا يجوز العمل بمقتضاه ، بل الواجب ان ما يعمل به هو ما ساق اليه الدليل ورجحه ، وكما ترجح عنده تعين عليه وعلى مقلده العمل به ، والعمل بالاحتياط عمل بما لم يؤد اليه الدليل » غفلة عما فصلته تلك الأخبار التي ذكرناها واجلته هذه الأخبار التي تلونها ، والدليل - كما رجح العمل بما ترجح في نظر الفقيه - رجح ايضاً العمل بما فيه الاحتياط ، وقوله - : « انه ليس بدليل شرعي » على اطلاقه - ممنوع كما عرفت مما تلونه . نعم لو كان ذلك الاحتياط إنما نشأ من الوسواس الشيطانية والالهام النفسانية كما يقع من بعض الناس المبتلين بالوسواس ، فالظاهر من الأخبار تحريمه كما ورد عنه ( صلى الله عليه وآله ) من قوله : « ان الوضوء مدّ والفعل صاع ، وسيأتي أقوام يستقلون ذلك ، فاولئك على غير سنتي ، والثابت على سنتي معي في حظيرة القدس (١) ولانه مع اعتقاد شرعيته تشريع في الدين ، والله يهدي من يشاء الى صراطه المبين .

## المقدمة الخامسة

### في حكم الجاهل بالأحكام

وقد اختلف في ذلك كلام علمائنا الاعلام ( اسكنهم الله تعالى أعلى درجة في دار السلام ) فالشهور بينهم عدم المعنوية إلا في أحكام يسيرة كحكمي الجهر والاختفات والقصر والاتمام ، وفرعوا على ذلك بطلان عبادة الجاهل - وهو عندهم من لم يكن مجتهداً ولا مقلداً - وان طابقت الواقع ، حيث اوجبوا معرفة واجبها ونهوها وايقاع كل منها على وجهه ، وان تلك المعرفة لا بد أن تكون عن اجتهاد أو تقليد ، فصلاة المكلف - بدون أحد الوجيين - باطلة عندهم وان طابقت الواقع وطابق اعتقاده

(١) رواه في الوسائل في باب - ٥٠ - من ابواب الوضوء .

— وإيقاعه الواجب والندب — ما هو المطلوب شرعاً .

وذهب جمع من المتأخرين ومتأخريهم الى معذورية الجاهل مطلقاً إلا في مواضع يسيرة ، حتى حكم بعض متأخري المتأخرين (١) بصحة صلاة العوام كيف كانت ، واقتصر بعض على ما طابق الواقع من ذلك . وظواهر الأخبار في المسألة لا تخلو عن تناقض يحتاج الى مزيد كشف وبيان لترفع به غشاوة الشبهة عن جملة الأذهان .

فمن الأخبار الدالة — على القول المشهور — قول أبي الحسن (عليه السلام) في رسالة يونس بعد أن سأله السائل « هل يسمع الناس ترك المسألة عما يحتاجون اليه ؟ فقال : لا » (٢) وقول الصادق (عليه السلام) لحران بن أعين في شيء سأله عنه : « إنما يهلك الناس لأنهم لا يسألون » (٣) وقوله (عليه السلام) : « لا يسمع الناس حتى يسألوا ويتفقهوا » (٤) وكذا يدل على ذلك الأخبار المستفيضة بالأمر بطلب العلم (٥) والأمر بالتفقه في الدين .

ومما يدل على القول الآخر أخبار مستفيضة متفرقة في جزئيات الأحكام ،

(١) البعض الأول هو المحدث السيد نعمة الله الجزائري ، والثاني هو المحقق المولى الأردبيلي (قدس سرهما) وقد نقلنا كلامهما بلفظه في كتاب الدرر النجفية ، وذكرنا ما يمتنع به نقياً وإثباتاً ، واشبعنا الكلام في المسألة في الكتاب المشار اليه حسبما يراد (منه قدس سره) (٢) المروى في الوسائل في باب - ٧ - من أبواب صفات القاضي وما يجوز أن يقضى به من كتاب القضاء .

(٣) المروى في الكافي في باب (سؤال العالم وتذكره) من كتاب فضل العلم . (٤) في حديث أبي جعفر الاحول عن أبي عبد الله (عليه السلام) المروى في الوسائل في باب - ٩ - من أبواب صفات القاضي وما يجوز أن يقضى به من كتاب القضاء . (٥) المروية في الوسائل في باب - ٤ - من أبواب صفات القاضي وما يجوز أن يقضى به من كتاب القضاء .



فمن ذلك ما ورد في باب الحج وهو أخبار كثيرة .

( منها ) — صحيحة زرارة عن أبي جعفر ( عليه السلام ) (١) قال : « من لبس ثوباً لا ينبغي له لبسه وهو محرم ففعل ذلك ناسياً أو جاهلاً فلا شيء عليه » .  
ومرسلة جميل (٢) عن بعض أصحابنا عن أحدهما ( عليهما السلام ) : « في رجل نسي أن يحرم أو جهل وقد شهد المناسك كلها وطاف وسعى ؟ قال : تجزيه نيته إذا كان قد نوى ذلك فقد تم حجه وإن لم يهل » .

ورواية عبد الصمد بن بشير عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) (٣) قال : « جاء رجل يلبي حتى دخل المسجد الحرام وهو يلبي وعليه قميصه ، فوثب عليه الناس من أصحاب أبي حنيفة فقالوا : شق قميصك وأخرج من رجلك . فان عليك بدنة وعليك الحج من قابل وحجك فاسد . فطلع أبو عبد الله ( عليه السلام ) فقام على باب المسجد فكبر واستقبل الكعبة ، فدنا الرجل من أبي عبد الله ( عليه السلام ) وهو ينتف شعره ويضرب وجهه ، فقال له أبو عبد الله ( عليه السلام ) : اسكن يا عبد الله ، فلما كمل وكان الرجل اعجباً ، فقال أبو عبد الله ( عليه السلام ) : ما تقول ؟ قال : كنت رجلاً أعمل بيدي فاجتمعت لي نفقة فحُثت أحج لم أسأل أحداً عن شيء فافتوني هؤلاء ، إن أشق قميصي وانزعه من قبل رجلي وإن حجني فاسد وإن علي بدنة . فقال له : متى لبست قميصك أبعد ما لييت أم قبل ؟ قال : قبل أن أتبي . قال : فأخرج من رأسك فإنه ليس عليك بدنة وليس عليك الحج من قابل ، أي رجل ركب أمراً بجهالة فلا شيء عليه . طف بالبيت أسبوعاً وصل ركعتين عند مقام إبراهيم ( عليه السلام ) واسع

(١) المروية في الوسائل في باب - ٨ - من أبواب بقية كفارات الاحرام من كتاب الحج

(٢) المروية في الوسائل في باب - ٢٠ - من أبواب المواقيت من كتاب الحج .

(٣) المروية في الوسائل في باب - ٤٥ - من أبواب تروك الاحرام من كتاب الحج .

بين الصفا والمروة وقصر من شعرك ، فإذا كان يوم التروية فاغتسل واهل بالحج واصنع كما يصنع الناس » .

ومن ذلك — ما ورد في النكاح في العدة . ومنه صحيحة عبدالرحمن بن الحجاج المتقدمة في سابق هذه المقدمة (١) وبعضونها روايات عديدة (٢) .

ومن ذلك — ما ورد في الحدود كوثقة عبدالله بن بكير عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) : « في رجل شرب الخمر على عهد ابي بكر وعمر . واعتذر بمجهله بالتحريم ، فسألا امير المؤمنين (عليه السلام) فامر (عليه السلام) بان يدار به على مجالس المهاجرين والانصار . وقال : من كان تلا عليه آية التحريم فليشهد عليه . ففعلوا ذلك فلم يشهد عليه أحد فخلي سبيله » وبمضمون ذلك في الحدود روايات عديدة .

ومن ذلك — ما ورد في الصلاة في السفر تماماً كصحيحة زرارة ومحمد بن مسلم (٤) وهذا من جملة ما استثناه من قال بعدم معنوية الجاهل ، وما ورد في من أقام عشرة أيام وصلى قصرأ جاهلاً كصحيحة منصور بن حازم (٥) وكذا ما ورد في من جهر في موضع الاخفات واخفت في موضع الجهر (٦) وهذا ايضاً أحد ما استثنوه .

(١) في صحيفة ٧٣ سطر ١١ .

(٢) رواها في الوسائل في باب - ١٧ - من ابواب ما يحرم بالمصاهرة ونحوها من كتاب النكاح .

(٣) المروية في الوسائل في باب - ١٠ - من ابواب حد المسكر من كتاب الحدود والتعزيرات .

(٤) المروية في الوسائل في باب - ١٧ - من ابواب صلاة المسافر من كتاب الصلاة .

(٥) المروية في باب - ١٧ - من ابواب صلاة المسافر من كتاب الصلاة .

(٦) رواه في الوسائل في باب - ٢٦ - من ابواب القراءة في الصلاة من كتاب الصلاة .

ومن ذلك أيضاً — ما رواه الصدوق (قدس سره) في كتاب التوحيد (١) بسنده عن عبد الأعلى بن أعين : قال : « سألت أبا عبد الله (ع) عن من لا يعرف شيئاً هل عليه شيء ؟ قال : لا » وما رواه في الفقيه والتوحيد (٢) في الصحيح عن أبي عبد الله (عليه السلام) : قال : « قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : رفع عن امتي تسعة ، وعدة منها ما لا يعلمون » .

ومما يؤكد ذلك ما روي أيضاً : « انه ما أخذ الله على الجبال أن يتعلموا حتى أخذ على العلماء أن يعلموا » رواه في الكافي (٣) وقوله : « ما حجب الله علمه عن العباد فهو موضوع عنهم » (٤) وقوله : « ان الله يمتحن على العباد بما آتاهم

(١) في باب ( التعريف والبيان والحجة والهداية ) وفي الكافي في باب ( حجج الله على خلقه ) من كتاب التوحيد .

(٢) رواه في الفقيه في باب - ١٤ - ( من ترك الوضوء او بعضه او شك فيه ) من الجزء الاول وفي التوحيد في باب ( التعريف والبيان والحجة والهداية ) .

وفي الكافي في باب ( ما رفع عن الامة ) من كتاب الايمان والكفر . وفي الوسائل في باب - ٣٠ - من ابواب الخلل الواقع في الصلاة من كتاب الصلاة عن الفقيه والحاصل ، وفي باب - ٥٦ - من ابواب جهاد النفس وما يناسبه من كتاب الجهاد عن التوحيد والحاصل والكافي .

(٣) في باب ( بذل العلم ) من كتاب فضل العلم ، وهو حديث طلحة بن زيد عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « قرأت في كتاب علي (عليه السلام) ان الله لم يأخذ على الجبال عهداً بطلب العلم حتى أخذ على العلماء عهداً ببذل العلم للجبال ، لان العلم كان قبل الجبل » .

(٤) وهو حديث أبي الحسن زكريا بن يحيى عن أبي عبد الله (عليه السلام) رواه الصدوق في كتاب التوحيد في باب ( التعريف والبيان والحجة والهداية ) ورواه الكليني في الكافي في باب ( حجج الله على خلقه ) من كتاب التوحيد ، الا ان رواية الكليني ليس فيها كلمة ( علمه ) .

وعرفهم » (١) الى غير ذلك من الاخبار التي يقف عليها المتتبع .

ويمكن الجمع بين هذه الأخبار بوجوده : ( أظهرها ) ان يقال : ان الجاهل - كما يطلق على الغافل عن الحكم بالكلية - يطلق ايضاً على غير العالم بالحكم وان كان شاكاً أو ظاناً ، والفهم من الأخبار ان الجاهل بالحكم الشرعي على المعنى الثاني غير معذور بل الواجب عليه الفحص والتفتيش عن الأدلة أو السؤال ، ومع تعذر الوقوف على الحكم ففرضه التوقف عن الحكم والفتوى والوقوف على جادة الاحتياط في العمل ، وان الحكم بالنسبة اليه من الشبهات المشار اليها في قولهم ( عليهم السلام ) : « حلال بين وحرام بين وشبهات بين ذلك » (٢) وعلى هذا الفرد تحمل الأخبار الدالة على عدم معنوية الجاهل ووجوب التفقه والعلم والسؤال .

ومما يدل - على ان حكم الجاهل بهذا المعنى ما ذكرنا - صحيحة عبدالرحمن ابن الحجاج المتقدمة في سابق هذه المقدمة (٣) الواردة في جزاء الصيد كما اشرنا اليه ثمة .

وحسنة بريد (٤) الكناسي في من تزوجت في العدة جاهلة ، حيث قال

(١) وهو من حديث حمزة بن الطيار عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) الذي رواه الكليني في الكافي في باب ( حجج الله على خلقه ) من كتاب التوحيد ورواه الصدوق في كتاب التوحيد في باب ( التعريف والبيان والحجة والهداية ) .

(٢) الوارد في مقبولة عمر بن حنظلة المروية في الوسائل في باب - ٩ - من ابواب صفات القاضي وما يجوز ان يقضى به من كتاب القضاء ، وغيرها من الروايات في باب - ١٢ - من تلك الابواب .

(٣) في صحيفة ٧٣ سطر ٢ .

(٤) بالباء الموحدة والراء المهملة كما عليه نسخ الحدائق المطبوعة والمخطوطة التي وقفنا عليها ، وهو من اصحاب الصادق ( عليه السلام ) على ما نقله صاحب جامع الرواة عن رجال الميرزا محمد ، ويحتمل ان يكون بالياء . المثناة والزاي المعجمة ، وهو المسكن باني خالد ، وهو من اصحاب الباقر والصادق (عليهما السلام) على ما نقله صاحب جامع الرواة عن رجال =

الراوي فيها : « قلت : فان كانت تعلم ان عليها عدة ولا تدري كم هي ؟ فقال : إذا علمت ان عليها العدة لزمها الحجة ، فتسأل حتى تعلم » (١) وهما ظاهرنا الدلالة على ذلك وان كان موردهما جزئيات الحكم الشرعي.

وأما الجاهل بالمعنى الأول فلا ريب في معذوريته ، لان تكليف العاقل الذاهل مما منعت منه الأدلة العقلية وايدتها الأدلة العقلية ، والى ذلك يشير قوله ( عليه السلام ) في صحيحة عبدالرحمن المتقدمة في سابق هذه المقدمة (٢) الواردة في التزويج في العدة في تعليل ان الجاهل بالتحريم أعذر من الجاهل بكونها في عدة : « وذلك بأنه لا يقدر على الاحتياط معها » بمعنى انه مع جهله بان الله حرم عليه التزويج في العدة لا يقدر على الاحتياط بالترك ، لعدم تصور الحكم بالكلية ، بخلاف الظان أو الشاك فانه يقدر على ذلك لو تعذر عليه العلم وعلى هذا تحمل الاخبار الأخيرة الدالة على المعذورية .

واما ما يفهم من كلام ذلك البعض المشار اليه آنفاً (٣) من الحكم بصحة صلاة العوام كيف كانت وان اشتملت على الاخلال بالواجبات . فظني انه على اطلاقه غير تام ، فانه متى قام العذر للجاهل بمجرد جهله وصحت صلاته كصلاة الفقيه بجميع شروطها وواجباتها ووسع البقاء على جهله ، لزم سقوط التكليف . فما الغرض من امر الشارع بهذه الاحكام والفصل فيها بين الحلال والحرام ؟ والى من تتوجه هذه الاوامر ؟ والى من ارسلت

== الميرزا محمد . ونقل عن بعضهم انه مال الى البناء على اتحادهما وان أباح الخالد الكناسي اسمه ( بريد ) بالباء الموحدة والراء المهملة لا ( يزيد ) بالياء المثناة والزاي المعجمة ، وانه من اصحاب الباقر والصديق ( عليهما السلام ) ومال صاحب جامع الرواة الى اتحادهما مع بريد بن معاوية العجلي ، لما ذكره في باب الياء من كتابه .

(١) رواها صاحب الوسائل في باب - ٢٧ - من ابواب حد الزنا من كتاب الحدود والعزيرات .

(٢) في صحيفة ٣٣ سطر ١١ . (٣) في صحيفة ٧٨ سطر ٢ .

الرسول وانزلت الكتب ؟ إذا وسع الجاهل البقاء على جهله وصحت جميع أفعاله وأعماله الواقعة كذلك ، وفي هذا من الشناعة ما لا يلتزمه من له أدنى قدم في التحصيل ، واخبار — « لا يسع الناس البقاء على الجاهالة » (١) وحديث تفسير قوله سبحانه : « قل فله الحجة البالغة » (٢) وما روي في حسنة زرارة (٣) عنه (صلى الله عليه وآله) حين رأى من يصلي ولم يحسن ركوعه ولا سجوده ، من انه قال : « تقر كنقر الغراب ، لئن مات هذا وهكذا صلاته ليموتن على غير ديني » وما استفاض عنهم (صلوات الله عليهم) : « ليس منا من استخف بصلاته » وفي جملة منها « لا ينال شفاعتنا من استخف بصلاته » (٤) الشامل ذلك باطلاقه للعالم والجاهل — مما يرد هذا القول ويبطله .

والقول الفصل في ذلك ان يقال : ان الظاهر ان الحكم في ذلك يختلف باختلاف الناس في انهم بالاحكام والتمييز بين الحلال والحرام وعدمه ، وقوة عقولهم وافهامهم وعدمها . ولكل تكليف يناسب حاله ، ويرجع ذلك بالأخرة الى الجاهل بمعنييه

(١) تقدم بعضها في صحيفة ٧٨ سطر (٧) . وقد روى في الوسائل في باب - ٧ - من ابواب صفات ائمة القاضى وما يجوز ان يقضى به من كتاب القضاء . كما قد روى حديث الاحول وهو قوله (عليه السلام) : « لا يسع الناس حتى يسألوا ويتفقوا » في باب - ٩ - من الابواب المذكورة .

(٢) في سورة الانعام . آية ١٥١ . وهو الحديث الذى روى فى امالى الشيخ عن المقيد عن ابن قولويه عن الحميرى عن ابيه عن هارون بن مسلم عن مسعدة بن زياد قال : « سمعت جعفر بن محمد (عليهما السلام) وقد سئل عن قوله تعالى « قل فله الحجة البالغة » فقال : ان الله تعالى يقول للعبد يوم القيامة : عبيد اكنتم علماً ؟ فان قال : نعم . قال له : أفلا عملت بما علمت ؟ وان قال : كنت جاهلاً . قال : أفلا تعلمت حتى تعمل ؟ فيخصمه ، فتلك الحجة البالغة » .

(٣) المروية في الوسائل في باب - ٣ - من ابواب الركوع من كتاب الصلاة .

(٤) روى في الوسائل الاخبار المتضمنة لذلك في باب - ٦ - من ابواب اعداد الفرائض ونوافلها وما يناسبها من كتاب الصلاة .

المتقدمين (١). وذلك فإن من المعلوم أن سكان الصحارى والرساتيق ليسوا فى الانس بالأحكام والشرائع ، كسكان المدن والامصار المشتملة على العلماء والوعاظ والجمعات والجماعات والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ونحو ذلك . ولهذا نهى الشارع عن سكوت تلك وندب الى سكوت هذه ، لانه بمجرد ذلك يحصل التأديب بالآداب الشرعية ، والتخلق بالاخلاق المرضية ، والاطلاع على الأحكام النبوية بمدخله ابناء النوع ومعاشرتهم ، بل بمجرد رؤيتهم ، كما لا يخفى على من تأمل ذلك ، وحينئذ فالعالمى من سكان الصحارى - مثلاً - اذا أخذ العبادة من آباءه وتلقاها من اسلافه على اي وجه كان ، معتقداً انها هي العبادة التي أمر بها الشارع ولم يعلم زيادة على ذلك ، فالظاهر صحتها .

( اما اولاً ) — فلانه جاهل بما سوى ذلك جهلاً ساذجاً ، وتوجه الخطاب الى مثله كما قدمنا (٢) ممتنع عقلاً وتقللاً .

و ( أما ثانياً ) — فلانه قد ورد فى الأخبار بالنسبة الى جاهل الامامة من المخالفين أنهم ممن يرجى لهم الفوز بالنجاة فى الآخرة ، فاذا كان ذلك حال المخالفين فى الامامة التي هي من اصول الدين فكيف بعوام مذهبنا فى الفروع ؟ وكذا القول بالنسبة الى قوة العقل والفهم وعدمها ، فان خطاب كاملي العقول وثاقبي الازهان ليس كخطاب غيرهم من البله والصبيان والنسوان ، وقد ورد عنهم ( عليهم السلام ) : « انما يداق الله العباد على ما وهبهم من العقول » (٣) و « انه سبحانه يحتاج على العباد بما آتاهم

(١) فى صحيفة ٨٢ سطر ٣ .

(٢) فى صحيفة ٨٣ سطر ٤ .

(٣) وهو حديث ابى الجارود عن ابى جعفر ( عليه السلام ) المروى فى الكافى فى كتاب العقل والجل بالنعص الآتى :

« انما يداق الله العباد فى الحساب يوم القيامة على قدر ما آتاهم من العقول فى الدنيا . »

وعرفهم « (١) » وان الايمان درجات فلا ينبغي لصاحب الدرجة العالية أن يبرأ من صاحب الدرجة السافلة ولا يربخه عليها « (٢) » وحينئذ فتكليف ضعفة العقول ليس كتكليف كاملها ، ومما يؤكد ذلك انه قد ورد في اخبارنا ان المستضعفين من المخالفين ممن يرجى لهم الفوز بالجنة ، وان دل ظاهر الآيه الشريفة على انهم من المرجئين لأمر الله ، إلا ان ظاهر جملة من الأخبار ان عاقبة أمرهم الى الجنة ، بل قال شيخنا المجلسي (عطر الله مرقده) على ما نقله عنه السيد نعمة الله الجزائري (رحمه الله) في بعض فوائده : « ان المستضعفين - من الكفار ممن لم تقم عليه الحجة من عوامهم ومن بعد عن بلاد الاسلام - ممن يرجى لهم النجاة » قال السيد نعمة الله بعد نقل ذلك عنه : « وهذا القول وان لم يوافقه عليه الاكثر إلا انه غير بعيد من تتبع موارد الاخبار » انتهى . وحينئذ فلو وقع أحد هؤلاء العبادة التي أخذها من آباءه واسلافه ، معتقداً ان هذا هو اقصى ما هو مكلف به ، فالظاهر صحتها بالتقريب المتقدم . واما بالنسبة الى من عدا من ذكرنا فالظاهر ان جهلهم ليس كجهل اولئك حتى يكون موجبا للعذر لهم ومصححا لعباداتهم . فانه لا أقل ان يكونوا - بمن يصحبونه من المصلين الآتين بالصلاة على وجهها وبجملة حدودها ، ويشاهدونه من الملائمين على ذلك في جميع الاوقات والحالات سيما في المساجد والجماعات - يحصل لهم الظن القالب - ان تنزلنا عن دعوى العلم - بان هذه هي الصلاة المأمور بها شرعاً ، وان ما نقص عنها وخالفها ان لم يكن معلوم البطلان فلا أقل ان يكون مظنوناً أو مشكوكاً ، وحينئذ فيرجع

(١) وهو من حديث حمزة بن الطيار عن ابن عبد الله (عليه السلام) المروى في الكافي في باب (حجج الله على خلقه) من كتاب التوحيد ، وفي كتاب التوحيد للصدوق في باب (التعريف والبيان والحجة والهداية) .

(٢) روى الكليني الاخبار المتضمنة لذلك في الكافي في باب (درجات الايمان) والباب الذي يليه من كتاب الايمان والكفر .



الى الجهل بالمعنى الآخر الموجب للمحصر والسؤال والعلم والتفقه ، واستحقاق العقوبة على ترك ذلك ، وبطلان العمل مع الاخلال بما هنالك ، كما يدل عليه قوله ( عليه السلام ) : « إذا علمت ان عليها العدة لزمها الحجة فتسأل حتى تعلم » (١) وربما يستأنس لذلك ايضاً بقول الصادق ( عليه السلام ) في آخر حديث عبدالصمد بن بشير (٢): « واصنع كما يصنع الناس » وفي هذا المقام مباحث شريفة وفوائد لطيفة قد وشحننا بها هذه المسألة في كتاب الدرر النجفية مع بسط في أصل المسألة تشتاقه الطباع وتلذه الاسماع.

## المقدمة السادسة

في التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية

والبحث هنا يقع في موارد :

( أ أحدها ) — تعارض الآيتين من الكتاب العزيز ، والواجب — اولاً — الفحص والتفتيش من الاخبار في نسخ إحداها للآخرى وعدمه ، فان علم فذاك ، وإلا فان علم التأريخ فالتأخر ناسخ للسابق ، وإلا فان اشتملت احداها على اطلاق أو عموم بحيث يمكن التقييد أو التخصيص حكم به ايضاً ، وإلا فالواجب. التوقف والاحتياط ان امكن . وإلا فاختيار احداها من باب التسليم .

( و ثانياً ) — تعارض الآية والرواية . والذي ذكره بعض اصحابنا انه ان كانت احداها مطلقة أو عامة ، وجب تقييدها بالآخرى ، وإلا فالاحتياط ان لم يمكن الجمع بينهما بحيث يحصل الظن القوي بالمراد ولو بحسب القرائن الخارجة . ونقل

(١) في حسنة بريد الكننسى المتقدمة في صحيفة ٨٢ سطر ١٢

(٢) المتقدم في صحيفة ٧٩ سطر ٧١.

— عن جملة من اصحابنا : منهم — السيد المرتضى والشيخ ( عطر الله مرقديهما ) — المنع من تخصيص القرآن بخبر الواحد .

وتقل الاحتجاج على ذلك بان القرآن قطعي وخبر الواحد ظني ، والظني لا يعارض القطعي .

ورد ( اولاً ) — بان التخصيص إنما هو في الدلالة ، وقطعية المتن غير مجدية ، لان الدلالة ظنية . و ( ثانياً ) — يمنع ظنية خبر الواحد ، بل هو ايضاً قطعي من جهة الدلالة . والظاهر الاستدلال على ذلك بالاخبار المستفيضة الدالة على ان « كل خبر لا يوافق القرآن فهو زخرف » ، وان كل شيء مردود الى الكتاب والسنة ، وانه إذا ورد عليكم حديث فوجدتم له شاهداً من قول الله عز وجل أو من قول رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) وإلا فالذي جاءكم اولى به « (١) الى غير ذلك مما يدل على طرح ما خالف القرآن ، إلا ان هذه الاخبار معارضة بما هو أكثر عدداً وواضح سنداً واطهر دلالة من الاخبار الدالة على تخصيص عموماً الآيات القرآنية وتقييد مطلقاتها في غير موضع من ابواب الفقه ، وقول كافة الاصحاب أو جمهورهم بذلك ، مع اعتضاد تلك الآيات في جملة من المواضع المذكورة باخبار اخر ايضاً دالة على ما دلت عليه تلك الآيات من اطلاق أو عموم .

والتحقيق في المقام ان يقال : ينبغي ان يحمل كلام السيد والشيخ (قلدس سرهما) على خبر الواحد الذي ينعان حجته في الاحكام الشرعية ، وهو ما لم يكن من طريقنا او لم تشمل عليه اصولنا كما تقدمت الاشارة الى ذلك في المقدمة الخامسة (٢) ، لتصريحهما

(١) روى صاحب الوسائل هذه الاخبار في باب — ه — من ابواب صفات القاضي وما يجوز ان يقضى به من كتاب القضاء .

(٢) كذا فيما وقفنا عليه من النسخ المطبوعة والمخطوطة وقد تقدمت الاشارة الى ذلك في المقدمة الرابعة في صحيفة ٦٧ سطر ٧

بصحة اخبارنا المذكورة وثبوت تواترها عن الأنمة المعصومين ( عليهم السلام ) .

واما الاختلاف الواقع بين الاخبار المذكورة فيمكن دفعه بالجمع بينها باحد وجوه :

( أحدها ) — حمل الاخبار الدالة على المنع من التخصيص على التخصيص بما ورد من طريق العامة ، أو كانت خارجاً عن اخبار الاصول التي عليها المدار بين الشيعة الابرار . أو كان مخالفاً لعمل الطائفة المحقة قديماً وحديثاً . ونحو ذلك .

( الثاني ) — حمل المخالفة في تلك الأخبار على ما اذا كان مضمون الخبر مبطلاً لحكم القرآن بالكلية . والتقييد والتخصيص بيان لا مخالفة .

( الثالث ) — حمل المخالفة على مخالفة محكم الكتاب ونصومه .

( الرابع ) — ان المراد بطلان الخبر المخالف للقرآن إذا علم تفسير القرآن بالاثار عن أهل العصمة ( صلوات الله عليهم ) إذ لا شك في بطلان المحصص اذا كان ارادة العموم من القرآن معلوماً بالنص . نعم ربما ورد في الاخبار ما يطابق تلك الآيات في الاطلاق أو العموم الا انه ليس مما نحن فيه في شيء (١).

و ( ثالثها ) — تعارض الخبرين المعلوماتي الورود عنهم ( عليهم السلام ) وقد ذكر جملة من الاصحاب انه ان امكن الجمع بين الدليلين ولو بتأويل بعيد فهو أولى من طرح أحدهما . ويرد على ذلك ان هذا مما لا يتمشى في أخبارنا ، لورود الكثير منها على جهة التقية التي هي على خلاف الحكم الشرعي واقعاً ، إذ التقية كما قد عرفت

(١) لان الكلام فيما اذا وردت تلك الاخبار مفسرة للآية فيما دل عليه ظاهرها من العموم أو الاطلاق أو نحوهما ، واما ورودها موافقة لها في الجملة من غير ان تكون على جهة التفسير لها فيرتكب في الجمع بين الآيات والأخبار او بين الاخبار بعضها مع بعض كما اشرنا اليه سابقاً من ان أكثر علمائنا بل كلهم في جملة من المواضع عملوا على ذلك كما سيتضح لك ان شاء الله تعالى في جملة من المسائل الآتية في ابواب الكتاب ( منه قدس سره )

في المقدمة الاولى أصل الاختلاف في اخبارنا ، فكيف يتمحل الجمع بينها وبين ما هو خلافها واقعاً؟ نعم إنما يتمشى ذلك على قواعد العامة . لعدم ورود حديث عندهم على جهة التقية . والظاهر ان من صرح بذلك من اصحابنا إنما أخذه من كلامهم غفلة عن تحقيق الحال وما يلزمه من الاشكال .

( لا يقال ) : ان الشيخ ( رحمه الله تعالى ) في كتابي الأخبار هو أصل هذه الطريقة وتحقيق هذه الحقيقة ، حيث انه جمع بين الأخبار لقصد رفع التنافي بينها بوجوه عديدة ، وان كانت بعيدة بل جملة منها غير سديدة ، رعاية لهذه القاعدة وطلباً لهذه الفائدة .

( لأننا نقول ) : نعم قد فعل الشيخ ذلك لكن ليس لرعاية هذه القاعدة — كما يتوهم — بل السبب الحامل له على ذلك هو ما أشار اليه ( قدس سره ) في أول كتاب التهذيب ، من أن بعضاً من الشيعة قد رجع عن مذهب الحق لما وجد الاختلاف في الأخبار . فقصد ( قدس سره ) ازالة هذه الشبهة عن ضعفة العقول ومن ليس له قدم راسخ في المعقول والمنقول ، وارتكب الجمع ولو بالوجوه البعيدة واكثر من الاحتمالات . كل ذلك لدفع تلك الشبهة . وبهذا يندفع عنه ما أورده المتأخرون في جمل من مواضع الجمع بين الأخبار بالبعد أو الفساد ، فان مثله ( قدس سره ) — ممن لا يشق خبره ولا يندفع اشتباره — لا يخفى عليه ما اهتدى اليه اولئك الأقوام وما أورده عليه في كل مقام ، لكنهم من قبيل ما يقال : « اساء سمعاً فاساء اجابة » وقد ذكر علماء الاصول من وجوه الترجيحات في هذا المقام بما لا يرجع اكثره الى محصول . والمعتمد عندنا على ما ورد من أهل بيت الرسول ، من الأخبار المشتملة على وجوه الترجيحات ، إلا انها بعد لا تخلو من شوب الاشكال ، فلا بد من بسط جملة منها في هذا المجال ، والكلام فيها بما يكشف نقاب الاجمال وينجلي به ضياهاً الاشكال .

فنعول : مما ورد في ذلك ما رواه المشايخ الثلاثة (١) (عطر الله تعالى مراقدهم) باسانيدهم عن عمر بن حنظلة عن الصادق (عليه السلام) وفيها : « فان كان كل رجل اختار رجلا من اصحابنا فرضيا ان يكونا الناظرين في حقها ، واختلغا فيما حكما ، وكلاهما اختلفا في حديثكم ؟ قال : الحكم ما حكم به اعلمها وافقهما واصدقهما في الحديث واورعها ولا يلتفت الى ما يحكم به الآخر . قال : قلت : فانها عدلان مرضيان عند اصحابنا لا يفضل واحد منهما على الآخر . قال : فقال : ينظر الى ما كان من روايتهم عنا في ذلك الذي حكما به - المجمع عليه من اصحابك ، فيؤخذ به من حكما ، ويترك الشاذ الذي ليس بمشهور عند اصحابك ، فان المجمع عليه لاريب فيه . وانما الامور ثلاثة : امر بين رشده فيثب . وامر بين غيبه فيجتنب . وامر مشكل يردّ عليه الى الله والى رسوله . قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : « حلال بين وحرام بين وشبهات بين ذلك . فمن ترك شبهات نجا من المحرمات ، ومن أخذ بالشبهات ارتكب المحرمات وهلك من حيث لا يعلم . قلت : فان كان الخبران عنكم مشهورين قد رواهما الثقات عنكم ؟ قال : ينظر ، فما وافق حكمه حكم الكتاب والسنة وخالف العامة فيؤخذ به ، ويترك ما خالف حكمه حكم الكتاب والسنة ووافق العامة . قلت : جعلت فداك ارايت ان كان الفقهاء عرفا حكمه من الكتاب والسنة ووجدنا أحد الخبرين موافقا للعامة والآخر مخالفا لهم ، ياي الخبرين يؤخذ ؟ قال : ما خالف العامة ففيه الرشاد . قلت : جعلت فداك فان وافقهم الخبران

---

(١) رواه الكليني في الكافي في باب ( اختلاف الحديث ) من كتاب فضل العلم ورواه الصدوق في الفقيه في باب - ٩ - ( الاتفاق على عدلين في الحكومة ) من الجزء الثالث . ورواه الشيخ في التهذيب في باب ( الزيادات في القضاء والاحكام ) من كتاب القضاء . ورواه صاحب الوسائل في باب - ٩ - من ابواب صفات القاضى وما يجوز ان يقضى به من كتاب القضاء .

جميعاً ؟ قال : ينظر الى مام اليه أميل حكمهم وقضاتهم ، فيترك ويؤخذ بالآخر . قلت : فان وافق حكمهم الخبرين جميعاً ؟ قال : اذا كان ذلك فارجه حتى تلقى امامك . فان الوقوف عند الشبهات خير من الافتحام في المملكت .

ومن ذلك — ما رواه الأئمة الثلاثة (١) (نور الله مراقدم) باسانيدهم عن داود ابن الحصين عن ابي عبدالله (عليه السلام) : « في رجلين اتفقا على عدلين جملهما بينهما في حكم وقع بينهما فيه خلاف فرضيا بالعدلين ، واختلف العدلان بينهما ، عن قول ايها يمضي الحكم ؟ فقال : ينظر الى افعهما واعلمها باحاديثنا واورعها فينفذ حكمه ولا يلتفت الى الآخر » .

ومنه — ما رواه الثقة الجليل احمد بن علي بن ابي طالب الطبرسي (قدس سره) في كتاب الاحتجاج (٢) عن سماعة بن مهران قال : « سألت أبا عبدالله (عليه السلام) قلت : يرد علينا حديثان واحد يأمرنا بالعمل به والآخر ينهانا عن العمل به ؟ قال : لا تعمل بواحد منها حتى تأتي صاحبك فتسأله عنه . قال : قلت : لا بد أن يعمل باحدهما . قال : اعمل بما فيه خلاف العامة » .

ومنه — ما رواه في الكتاب المذكور (٣) عن الحسن بن الجهم عن الرضا

(١) رواه الصدوق في الفقيه في باب - ٩ - (الاتفاق على عدلين في المحكومة) من الجزء الثالث . ورواه الشيخ في التهذيب في باب (الزيادات في القضاء والاحكام) من كتاب القضاء . ولم نجده في الكافي في الموضوع المناسب له . ورواه صاحب الوسائل في باب - ٩ - من ابواب صفات القاضي وما يجوز ان يقضى به من كتاب القضاء عن الفقيه والتهذيب فقط . ورواه صاحب الوافي عنها فقط ايضاً في باب (من لا يجوز التحاكم اليه ومن يجوز) من ابواب القضاء والشهادات من الجزء التاسع .

(٢) في احتجاج ابي عبدالله الصادق في الصحيفة ١٨٥ طبع ايران سنة ١٣٠٢ . ورواه في الوسائل في باب - ٩ - من ابواب صفات القاضي وما يجوز ان يقضى به من كتاب القضاء (٣) في الموضوع المتقدم ، وفي الوسائل ايضاً كذلك .

(عليه السلام) قال : « قلت له : تبيحنا الأحاديث عنكم مختلفة ؟ قال ما جاءك عنا فقصه على كتاب الله عز وجل واحاديثنا ، فان كان يشبهها فهو منا ، وان لم يكن يشبهها فليس منا . قلت : يبيحنا الرجالن - وكلاهما ثقة - بحديثين مختلفين فلا نعلم ايها الحق ؟ فقال : اذا لم تعلم فوسع عليك بايها أخذت . »

ومنه — مارواه الشيخ محمد بن علي بن ابي جمهور الاحسائي في كتاب عوالي الثاني (١) عن العلامة مرفوعا عن زرارة بن اعين : قال : « سألت الباقر (عليه السلام) فقلت : جعلت فداك يأتي عنكم الخبران والحديثان المتعارضان فبايها أخذ ؟ فقال : يا زرارة خذ بما اشتهر بين اصحابك ودع الشاذ النادر . فقلت : يا سيدي انهما معا مشهوران مرويان مأثوران عنكم ؟ فقال (عليه السلام) : خذ بما يقول اعدلهما عندك واثقهما في نفسك . فقلت : انهما معا عدلان مرضيان موثقان ؟ فقال : انظر ما وافق منهما العامة فاتركه وخذ ما خالفه ، فان الحق فيما خالفهم . فقلت : ربما كانا موافقين لهم أو مخالفين فكيف اصنع ؟ فقال : اذن خذ ما فيه الحائطة لدينك واترك الآخر . فقلت : انهما معا موافقان للاحتياط أو مخالفان له فكيف اصنع ؟ فقال : اذن فتخير احدهما فتأخذ به وتدع الآخر » قال في الكتاب المذكور بعد نقل هذه الرواية : وفي رواية انه (عليه السلام) قال : « اذن فارجه حتى تلقى امامك فتسأله »

ومنه — مارواه في الكافي (٢) في الموثق عن سماعة عن ابي عبدالله (عليه السلام) قال : « سألته عن رجل اختلف عليه رجلان من أهل دينه في أمر كلاهما يرويه ، أحدهما يأمر بأخذه والآخر ينهيه عنه كيف يصنع ؟ قال : يرجئه حتى يلقى

(١) ورواه صاحب المستدرک في باب - ٩ - من ابواب صفات القاضى وما يجوز ان يقضى به من كتاب القضاء .

(٢) في باب ( اختلاف الحديث ) من كتاب فضل العلم ، ورواه صاحب الوسائل في باب - ٩ - من ابواب صفات القاضى وما يجوز ان يقضى به من كتاب القضاء .

من يخبره، فهو في سعة حتى يلقاه » قال في الكافي بعد نقل هذه الرواية : وفي رواية أخرى : « بايها اخذت من باب التسليم وسعك » .

ومنه — مارواه الصدوق (رحمه الله) في كتاب عيون اخبار الرضا (عليه السلام) (١) بسنده عن احمد بن الحسن الميثمي : انه « سئل الرضا (عليه السلام) يوماً وقد اجتمع عنده قوم من اصحابه، وقد كانوا يتنازعون في الحديثين المختلفين عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) في الشيء الواحد . فقال (عليه السلام) : ما ورد عليكم من خبرين مختلفين فاعرضوها على كتاب الله ، فما كان في كتاب الله موجوداً حلالاً أو حراماً فاتبعوا ما وافق الكتاب . وما لم يكن في الكتاب فاعرضوه على سنن النبي (صلى الله عليه وآله) فما كان في السنة موجوداً منهيّاً عنه نهي حرام أو مأموراً به عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أمر إلزام ، فاتبعوا ما وافق نهي رسول الله (صلى الله عليه وآله) وأمره ، وما كان في السنة نهي اعافه أو كراهة ثم كانت الخبر الآخر خلافاً، فذلك رخصة فيما عافه رسول الله (صلى الله عليه وآله) وكرهه ولم يحرمه ، فذلك الذي يسمع الأخذ بهما جميعاً ، أو بايها شئت وسعك الاختيار من باب التسليم والاتباع والرد الى رسول الله (صلى الله عليه وآله) ، وما لم تجدوه في شيء من هذه الوجوه فردوا اليها ففحن أولى بذلك ولا تقولوا فيه بأرائكم ، وعليكم بالكف والثبوت والوقوف - وانتم طالبون باحثون - حتى يأتيكم البيان من عندنا » .

ومنه — مارواه الشيخ السعيد قطب الدين سعيد بن هبة الله الراوندي في رسالته المعهولة في بيان احوال احاديث اصحابنا وصحتها (٢) باسناده عن الصدوق ابي جعفر محمد بن علي بن بابويه في الصحيح عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال : « قال

(١) في الاخبار المنشورة عن الرضا (عليه السلام) في الصحيفة ١٩١ طبع ايران سنة ١٣١٨ هـ، ورواه صاحب الوسائل في باب - ٩ - من ابواب صفات القاضي وما يجوز ان يقضى به من كتاب القضاء .

(٢) وفي الوسائل في الموضع المتقدم .



الصادق (عليه السلام) : اذا ورد عليكم حديثان مختلفان فاعرضوهما على كتاب الله . فما وافق كتاب الله فخذوه وما خالف كتاب الله فذروه . فان لم تجدوهما في كتاب الله فاعرضوهما على أخبار العامة ، فما وافق أخبارهم فذروه وما خالف أخبارهم فخذوه .

ومنه — ما رواه في الرسالة المذكورة عن ابن بابويه بسند عن ابي عبد الله (عليه السلام) (١) قال : « اذا ورد عليكم حديثان مختلفان فخذوا ما خالف القوم » وروى فيها بهذا النحو أخباراً عديدة متفقة المضمون على الترجيح بالعرض على مذهب العامة والأخذ بخلافه .

ومنه — ما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن مهزيار (٢) قال : « قرأت في كتاب لعبد الله بن محمد الى ابي الحسن (عليه السلام) : اختلف اصحابنا في رواياتهم عن ابي عبد الله (عليه السلام) في ركعتي الفجر في السفر : فروى بعضهم ان صلها في الحمل وروى بعضهم ان لا تصلها إلا على الارض . فاعلني كيف تصنع أنت لاقتدي بك في ذلك ؟ فوق (عليه السلام) : موسع عليك بآية عملت .

ومنه — ما رواه في كتاب الاحتجاج في جواب مكتابة محمد بن عبد الله الحيري الى صاحب الزمان (عليه السلام) (٣) « يسألني بعض الفقهاء عن المصلي اذا قام من التشهد الاول الى الركعة الثالثة ، هل يجب عليه ان يكبر ؟ فان بعض اصحابنا قال : لا يجب عليه التكبير ويمحزه ان يقول بحول الله وقوته أقوم وأقعد . الجواب :

(١) ورواه صاحب الوسائل في باب - ٩ - من ابواب صفات القاضي وما يجوز ان يقضى به من كتاب القضاء .

(٢) في صلاة المسافرين من كتاب القضاء من التهذيب ، ورواه صاحب الوسائل في باب - ٩ - من ابواب صفات القاضي وما يجوز ان يقضى به من كتاب القضاء .

(٣) في الصحيفة (٢٤٧) طبع ايران سنة ١٣٠٢ . ورواه صاحب الوسائل في باب - ٩ - من ابواب صفات القاضي وما يجوز ان يقضى به من كتاب القضاء .

في ذلك حديثان . اما أحدهما فانه اذا انتقل من حالة الى اخرى فعليه التكبير .  
واما الحديث الآخر فانه روي انه اذا رفع رأسه من السجدة الثانية وكبر ثم جلس  
ثم قام فليس عليه في القيام بعد القعود تكبير . وكذلك التشهد الأول يجري هذا المجرى .  
وبأيها أخذت من باب التسليم كان صواباً » .

ومنه — ما رواه في الكتاب المذكور عن الحرث بن المغيرة عن أبي عبد الله  
( عليه السلام ) (١) قال : « اذا سمعت من اصحابك الحديث وكلهم ثقة فوسع عليك  
حتى ترى القائم فترد اليه » .

ومنه — ما رواه ثقة الاسلام في الكافي (٢) بسنده عن أبي عبد الله ( عليه السلام )  
قال : « أرايتك لو حدثتك بحديث — العام — ثم جئتني من قابل فحدثتك بخلافه . بأيها  
كنت تأخذ ؟ قال : قلت : كنت آخذ بالآخر . فقال لي : رحمك الله » .

ومنه — ما رواه في الكتاب المذكور ايضاً (٣) بسنده عن الملقى بن خنيس  
عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) قال : قلت لأبي عبد الله ( عليه السلام ) : اذا جاء  
حديث عن أولكم وحديث عن آخركم بأيها تأخذ ؟ قال : خذوا به حتى يبلغكم  
عن الحلي فان بلغكم عن الحلي فخذوا بقوله . قال : ثم قال أبو عبد الله ( عليه السلام ) :  
إنا والله لا ندخلكم إلا فيما يسعكم « قال في الكافي بعد نقل هذا الخبر : وفي حديث  
آخر : « خذوا بالأحدث » .

(١) في احتجاج أبي عبد الله الصادق ( عليه السلام ) في الصحيفة ١٨٥ طبع ايران  
سنة ١٣٠٢ . ورواه صاحب الوسائل في باب - ٩ - من ابواب صفات القاضي وما يجوز ان  
يقضى به من كتاب القضاء .

(٢) في باب ( اختلاف الحديث ) من كتاب فضل العلم ، ورواه صاحب الوسائل  
في باب - ٩ - من ابواب صفات القاضي وما يجوز ان يقضى به من كتاب القضاء .

(٣) في الموضع المتقدم وفي الوسائل ايضاً كذلك .

إذا عرفت ذلك فتحقيق الكلام في هذه الأخبار يقع في مواضع :

( الأول ) - لا يخفى أن مقبولة عمر بن حنظلة (١) ومرفوعة زرارة (٢) قد اشتملتا على الترجيح باعدلية الراوي وافقيته ، وهذا الطريق من طرق الترجيح لم يتعرض له ثقة الاسلام في ديباجة الكافي في ضمن نقله طرق الترجيح ، وإنما ذكر الترجيح بموافقة الكتاب ومخالفة العامة والأخذ بالمجمع عليه ، ولعل الوجه فيه ما ذكره بعض مشايخنا (رضوان الله عليهم) من أنه لما كانت أحاديث كتابه كلها صحيحة عنده - كما صرح به في غير موضع من ديباجة كتابه - فلا وجه للترجيح بعدالة الراوي . ويحتمل أيضاً أن يقال : إن في الترجيح بأحد تلك الوجوه الثلاثة غنية عن الترجيح بعدالة الراوي كما سيأتي تحقيقه . ويؤيد ذلك خلوما عدا الخبرين المذكورين ورواية داود ابن حصين (٣) من الأخبار الواردة في هذا المضمار عن عد ذلك في جملة المرجحات . ويؤيده أيضاً ما رواه في الكافي (٤) عن ابن أبي يعفور قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن اختلاف الحديث : يرويه من ثقتي به ومنهم من لا تثق به قال : إذا ورد عليكم حديث فوجدتم له شاهداً من كتاب الله أو من قول رسول الله (صلى الله عليه وآله) وإلا فالذي جاءكم به أولى به » فانه (عليه السلام) لم يرجح بالوثاقة ولم يقل اعمل بما تثق به دون ما لا تثق به مع كون السؤال عن الاختلاف الناشئ عن رواية الثقة وغير الثقة .

( الثاني ) - أنه قد اشتملت مقبولة عمر بن حنظلة (١) ومرفوعة زرارة على جملة (٢) الطرق الواردة في الترجيح ، لكنهما قد اختلفتا في الترتيب بين تلك الطرق ، فاشتملت الأولى منها على الترجيح بالاعدلية والافقية ثم بالمجمع عليه ثم بموافقة الكتاب

(١) المقدمة في الصحيفة ٩١ .

(٢) المقدمة في الصحيفة ٩٣ السطر ٥ ، (٣) المقدمة في الصحيفة ٩٢ السطر ٤

(٤) في باب ( الاخذ بالسنة وشواهد الكتاب ) من كتاب فضل العلم .

ثم بمخالفة العامة ، والثانية منها قد اشتملت على الترجيح بالشبهة أولاً ثم بالأعدلية والأوثقية ثم بمخالفة العامة ثم بالأحوطية . ولم يذكر فيها الترجيح بموافقة القرآن ، كما لم يذكر في الأولى الترجيح بالأحوطية .

ويمكن الجواب ( أولاً ) بان يقال : ان الترتيب غير منظور فيها ، لانه في الحقيقة انما وقع في كلام السائل لا في كلامه ( عليه السلام ) وغاية ما يفهم من كلامه ( عليه السلام ) هو الترتيب الذكري . وهو لا يستدعي الترتيب في وقوع الترجيح ، وحينئذ فاي طريق اتفق من هذه الطرق عمل عليه ، وبذلك يندفع ما قيل : ان مقتضى مقبولة عمر بن حنظلة (١) - حيث قدم فيها الترجيح بالأعدلية والأوثقية - انه لا يصار الى غير الطريق المذكور إلا مع تعذر الترجيح به ، وهكذا باقي الطرق .

( لا يقال ) : يلزم الاشكال لو تعارضت الطرق المذكورة : بان كان أحد الخبرين مجمعا عليه مع موافقته للعامة والآخر غير مجمع عليه مع مخالفته لم ، أو أحدهما موافقا للكتاب مع موافقته للعامة والآخر مخالفا للعامة وللكتاب .

( لانا نقول ) : غاية ما يلزم من ذلك خلو الروايتين المذكورتين عن حكم ذلك ، والمدعى إنما هو عدم دلالتها على الترتيب في هذه الطرق لا الدلالة على عدم الترتيب واقعا أو الدلالة عليه . على انا نقول : انه مع القول بعدم المخالفة بين الاخبار والقرآن اذا كانت مخصصة له كما اسلفنا بيانه (٢) ، فلا نسلم وجود هذه الفروض المذكورة في اخبارنا المعمول عليها عندنا ، كما لا يخفى على من جاس خلال تلك الديار وتصفح الأخبار بعين الاعتبار ، ومع امكان وجود ذلك فيمكن ايضا القول بانه متى تعارض طريقان من الطرق المذكورة . يصار الى الترجيح بغيرها ان امكن ، أو بهما مع اعتضاد أحدهما بمرجح آخر من تلك الطرق ان وجد ، وإلا صير الى التوقف والارجاء أو التخيير .

(١) المقدمة في الصحيفة ٩١ .

(٢) في الصحيفة ٨٩ السطر ٧ .

ويمكن أن يقال أيضاً في الجواب (ثانياً) عن اختلاف الخبرين المذكورين في الترتيب بين الطرق : بأنه لا يبعد ترجيح العمل بما تضمنته مقبولة عمر بن حفظة (١) ، لاعتقادها بنقل الأئمة الثلاثة (رضوان الله عليهم) وتلقي الأصحاب لها بالقبول حتى أنه اتفقت كلماتهم على التعبير عنها بهذا اللفظ الذي كررنا ذكره ، وأطباقهم على العمل بما تضمنته من الأحكام . بخلاف الرواية الأخرى ، فإنا لم نقف عليها في غير كتاب عوالي الثالي ، مع ما هي عليه من الرفع والارسال ، وما عليه الكتاب المذكور من نسبة صاحبها إلى التساهل في نقل الأخبار والاهمال وخلط غشا بسمينها وصحيحها بسمينها كما لا يخفى على من وقف على الكتاب المذكور .

(الثالث) - أنه قد دلت مقبولة عمر بن حفظة (١) على الإرجاء والتوقف بعد التساوي في طرق الترجيحات المذكورة . ومرفوعة زرارة (٢) على التخيير في العمل بأحدهما بعد ذلك ، وبعض الأخبار قد دل على التوقف والإرجاء من غير ذكر شيء من الطرق قبل ذلك . وبعض آخر قد دل على التخيير كذلك . ولعل الأخيرين (٣) محمولان على عدم امكان الترجيح بتلك الطرق ، لاستفاضة الأخبار بالترجيح سيما بالقرآن ومخالفة العامة أولاً ، بل العمل بها وإن لم يكن ثمة مخالف من الأخبار ، إلا أن خبر سماعة - المنقول عن كتاب الاحتجاج (٤) - ينافي ذلك ، ولعله محمول على امكان الوصول إلى الامام (عليه السلام) واكمال التأخير ، إذ الترجيح بهذه الطرق فرع تعذر الوصول إليه (عليه السلام) بغير مشقة (٥) وقد اختلفت كلمة اصحابنا (رضوان الله عليهم)

(١) المقدمة في الصحيفة ٩١ .

(٢) المقدمة في الصحيفة ٩٣ السطر ٥ .

(٣) وهو البعض الدال على التوقف والإرجاء من غير ذكر شيء من الطرق قبل ذلك والبعض الدال على التخيير كذلك ( منه قدس سره ) .

(٤) في الصحيفة ٩٢ السطر ٩ .

(٥) والا فلو كان في بلده (عليه السلام) أو قريباً بحيث يمكنه الأخذ منه فالظاهر =

عليهم) في وجه الجمع بين خبري الارجاء والتسليم على وجوه :

(فمنها) — حمل خبر الارجاء على الفتوى وحمل خبر التخيير على العمل ، بمعنى انه لا يجوز للفقهاء — والحال كذلك — الفتوى والحكم وان جاز له العمل بايها شاء من باب التسليم . وبه صرح جملة من مشايخنا المتأخرين . واستدل بعضهم على ذلك بصحيفة علي بن مهزيار ومكتابة الحيري المتقدمتين (١) وظني انها ايسر من ذلك الباب ، اذ الظاهر من الأخبار ان التخيير في العمل من باب الرد والتسليم إنما هو مع تعذر رد الحكم لم (عليهم السلام) وتساوي الخبرين في طرق الترجيح ، فالحكم حينئذ فيه التخيير في العمل خروجاً من الحيرة ودفعاً للحرص والضرورة ، كما ينادي به كلام ثقة الاسلام الآتي نقله (٢) . فهو من قبيل الرخص الواردة عنهم (عليهم السلام) في مقام الضرورة كالعمل بالتقية ونحوه ، واما مع رد الحكم للإمام (عليه السلام) وإمره بالتخيير فالظاهر ان الحكم الشرعي في ذلك هو التخيير ، وهو أحد الوجوه التي يجمع بها بين الأخبار اذا ظهر له مستند منها . والأمر هنا كذلك .

و (منها) — حمل الارجاء على زمن وجوده (عليه السلام) وامكان الرد اليه ، وحمل التخيير على زمان الغيبة وعدم امكان الوصول اليه . وبه صرح الثقة الجليل احمد بن علي بن ابي طالب الطبرسي في كتاب الاحتجاج (٣) وفيه ان ذلك يتم بالنسبة = انه لا يسوغ له الترجيح بتلك الطرق ، وكذا لو لم يكن في بلده وامكن التأخير الى مراجعته ورؤيته فالظاهر انه لا يسوغ الترجيح بها ايضاً (منه رحمه الله) .

(١) في الصحيفة ٩٥ السطر ٨ و ١٣ .

(٢) في هذه المقدمة في الموضع الخامس .

(٣) قال (قدس سره) في الكتاب المذكور بعد نقل مقبولة عمر بن حنظلة : د واما قوله (عليه السلام) للسائل :- ارجه وقف عنده حتى تلقى امامك — امر بذلك عند تمكنه من الوصول الى الامام ، فاما اذا كان غائباً ولا يتمكن من الوصول اليه والاصحاب كلهم يجمعون على الخبرين ولم يكن هناك رجحان لرواة أحدهما على رواة الآخر بالكثرة =

الى الأخبار المشتملة على الارجاء والتخير الخالية عن طرق الترجيح . واما الاخبار المشتملة عليها - كقبولة عمر بن حنظلة (١) ومرفوعة زرارة (٢) المجهول فيها الارجاء والتخير بعد تعذر الترجيح بتلك الطرق - فيشكل بان الظاهر أن الترجيح بتلك الطرق إنما يصار اليه عند تعذر الوصول اليهم (عليهم السلام) فكيف يحمل الارجاء في هذه الحال على امكان الوصول ؟ إلا ان يحمل على ذوي الأطراف البعيدة المستترزم الوصول فيها المشقة فيعمل على تلك المرجحات ، ومع عدم امكان الترجيح بها يقف عن الحكم والعمل حتى يصل للإمام (عليه السلام) ، وربما يفهم ذلك من مرفوعة زرارة (٢) ، لاسره (عليه السلام) له بذلك ، فانه دال بإطلاقه على ما هنالك .

(ومنها) — حمل اخبار التخير على العبادات المحضة كالصلاة ، وحمل اخبار الارجاء على غيرها من حقوق الادميين من دين أو ميراث على جماعة مخصوصين أو فرج أو زكاة أو خمس ، فيجب التوقف عن الافعال الوجودية المبنية على تعيين أحد الطرفين بعينه . ذهب اليه المحدث الامين الاسترآبادي (قدس سره) في كتاب الفوائد المدنية ، والظاهر ان وجه اشتغال مقبولة عمر بن حنظلة (١) الدالة على الارجاء على كون متعلق الاختلاف حقوق الناس . وفيه ان تقييد اطلاق جملة الاخبار الواردة بذلك لا يخلو من إشكال ، فانها ليست نصاً في التخصيص بل ولا ظاهرة فيه حتى يمكن ارتكاب التخصيص بها .

و (منها) — حمل خبر الارجاء على ما لم يضطر الى العمل باحدهما ، والتخير على حال الاضطرار والحاجة الى العمل باحدهما . ذهب اليه الفاضل ابن أبي جمهور = والعدالة ، كان الحكم بهما من باب التخير ، ثم استدل برواية الحسن بن الجهم ورواية الحرث بن المغيرة المتقدمتين (منه رحمه الله) .

(١) المقدمة في الصحيفة ٩١ .

(٢) المقدمة في الصحيفة ٩٣ السطر - ٥ .

في كتاب عوالي اللثالي ، وظاهره حمل كل من خبري الارزاء والتخير على العمل خاصة أهم من أن يكون في زمن الغيبة او عدم امكان الوصول اولا . وهذا الاطلاق مشكل ، لان الظاهر انه مع الحضور وامكان الوصول لا يسوغ التخير بل يجب الارزاء حتى يسأل .

و ( منها ) — حمل الارزاء على الاستحباب ، والتخير على الجواز . نقله المحدث السيد نعمة الله عن شيخه المجلسي ( قدس سرها ) ( ١ ) وظني بعده .

و ( منها ) — ما يفهم من خبر الميثمي المتقدم نقله عن كتاب عيون الاخبار ( ٢ ) من تخصيص التخير في العمل بما كان النهي فيه نهي اعاقه لا نهي تحريم ثم كان الخبر الآخر خلافه فانه رخصة ، والارزاء والتوقف على غير ذلك . والظاهر انه لا يطرد كلياً ، لما عرفت من عموم خبري ( ٣ ) عمر بن حنظلة وزرارة ونحوهما من الأخبار .

و ( منها ) — حمل الارزاء على النهي عن الترجيح والعمل بالرأي ، وحمل التخير على الأخذ من باب التسليم والرد اليهم ( عليهم السلام ) لا الى الرأي والترجيح بما وافق الهوى كما هو قول ابي حنيفة واضرا به . وهذا الوجه نقله بعض مشايخنا ( رضوان الله عليهم ) احتمالاً ايضاً . والظاهر بعده .

و ( منها ) — حمل خبر الارزاء على حكم خبر المتناقضين وحمل خبر التخير على المتناقضين . نقله بعض شراح الاصول عن بعض الأفاضل . وفيه ان موثقة سماعة المتقدمة ( ٤ ) عن السكافي موردها في المتناقضين مع انه حكم فيها بالارزاء ، وحكم ( ١ ) الذي وقت عليه - من كلام شيخنا المجلسي في كتاب البحار - انه ذكر هذا الوجه احتمالاً لا اختياراً كما يشعر به كلام السيد المذكور ، وقد استظهر في كتاب البحار الوجه المنقول عن الاحتجاج ، ولعل السيد ( قدس سره ) سمع ذلك منه مشافهة ( منه قدس سره ) . ( ٢ ) في الصحيفة ٩٤ السطر ٣ .

( ٣ ) المتقدمين في الصحيفة ٩١ والصحيفة ٩٣ السطر - ٥ .

( ٤ ) في الصحيفة ٩٣ السطر ١٦ .



في الرواية المرسلة التي بعدها (١) بالتخير، والمورد واحد ، وروايته المنقولة عن الاحتجاج (٢) أيضاً موردها المتناقضان مع انه حكم فيها بالارجاء .

إذا عرفت ذلك فاعلم انه يمكن ترجيح الوجه الاول بقوله ( عليه السلام ) في حديث الميثمي (٣) : « فردوا علمه الينا ولا تقولوا فيه بأرائكم » فان ظاهره المنع عن الافتاء والحكم خاصة ، ولا ينفيه التخير في الفعل تسليماً لهم ( عليهم السلام ) وعليه يدل ظاهر رواية الحرث بن المغيرة (٤) فان ظاهرها انه متى كان ثقل الحديث كلهم ثقات فوسع عليك في العمل بقول كل منهم حتى ترى القائم فتد الى الحكم والفتوى في ذلك ، وإلا فلا معنى للسعة المذكورة سيما لو كان الفرض الجاء الحاجة الى العمل باحدهما بل هو ضيق ، ومثلها موثقة سماعة (٥) فان ظاهر قوله : « فهو في سعة حتى يلقاه » مفرعاً على الارجاء المشعر ذلك باختلاف متعلقيهما ان السعة إنما هي باعتبار التخير بين الفعل وعدمه والارجاء باعتبار الحكم خاصة . إلا ان هذه الرواية محتملة لاحتمال آخر أيضاً .

وعندي ان مرجع كل من الوجه الاول والثاني عند التأمل والتحقيق بالنظر الدقيق الى أمر واحد . وذلك فان حمل الارجاء على الفتوى والتخير على العمل (٦) -

(١) المقدمة في الصحيفة ٩٤ السطر ١ .

(٢) المقدمة في الصحيفة ٩٢ السطر ٩ .

(٣) المتقدم في الصحيفة ٩٤ السطر ٣ .

(٤) المقدمة في الصحيفة ٩٦ السطر ٥ .

(٥) المقدمة في الصحيفة ٩٣ السطر ١٦ .

(٦) اذ الفرض ان الخبرين متناقضان ، احدهما يأمر والآخر ينهى ، ومتعلق الأمر والنهي شيء واحد ، فارضاء العمل بكل منهما مما لا سبيل اليه كما تقتضيه قضية التناقض بل لا بد من وقوع أحدهما فلا يمكن حينئذ تعلق الارجاء بالنسبة الى العمل بهما معاً . وبما الاحتمال المذكور في موثقة سماعة فهو ان الارجاء بترك الفعل لا بترك الخبرين معاً بناء =

كما هو الوجه الاول - لا يكون إلا مع غيبة الامام (عليه السلام) أو عدم امكان الوصول اليه ، إذ الظاهر انه متى أمكن الوصول اليه واستعلام الحكم منه فانه يتحتم الارضاء في الفتوى والعمل تحصيلاً للحكم بطريق العلم واليقين كما هو الطريق الواضح المستبين ، اما مع عدم امكان الترجيح بما تقدمها من الطرق او مع الامكان على التفصيل المتقدم آنفاً (١) والى ذلك يشير خبر سماعة المنقول عن الاحتجاج (٢) وحمل الارضاء على زمن وجود الامام (عليه السلام) وامكان الرد اليه والتخير على ما عدا ذلك - كما هو الوجه الثاني - مراد به الارضاء في الفتوى والفعل لما عرفت ، والتخير على الوجه المذكور (٣) مراد به التخير في الفعل خاصة ، اذ لا مجال لاعتبار التخير في الحكم الشرعي والفتوى به ، لاستفاضة الآيات والأخبار بالمنع من الحكم والفتوى بغير علم ، وان الحكم الشرعي في كل مسألة واحد يصيبه من يصيبه ويخطئه من يخطئه لا تعدد فيه . وهذا مما ينافي التخير في الفتوى ، وحيث لا يرجع الى التخير في الفعل

== على ان المستناد من بعض الاخبار - كما تقدم - انه متى تردد الفعل بين الوجوب والتحريم فالاحتياط في الترك وان كان الواجب واقعاً هو الفعل ، ورواية سماعة الاولى ظاهرة في هذا المعنى (منه رحمه الله) .

(١) وهو قوله في صدر الموضوع الثالث : ولعله محمول ... الخ . فانه يدل على انه مع امكان الوصول يجب التوقف في الفتوى والعمل ان امكن التأخير ، والا فلا يمكن بان الجهات الضرورية الى العمل باحدهما من غير احتمال للتأخير الى مراجعته (عليه السلام) فانه يسوغ الترجيح بتلك المرجحات المنصوصة (منه رحمه الله) .

(٢) حيث نهى (عليه السلام) عن العمل بواحد منها حتى يلتقى صاحبه يعني الامام (عليه السلام) فلما قاله السائل : لا بد من العمل باحدهما . امره بما فيه خلاف العامة مع استفاضة الاخبار بالعرض على مذهب العامة او لا قبل الارضاء ، فانه ظاهر في انه مع امكان الرجوع اولاً اليه (عليه السلام) لا مرجح بمخالفة مذهب العامة ولا غيره ، ويؤيده انه لعل الحكم هو العمل بما عليه العامة يومئذ (منه رحمه الله) .

(٣) مع عدم امكان الوصول اما لغيبة أو لمانع من الوصول اليه ، منه رحمه الله .

خاصة . وبذلك يجتمع الوجهان المذكوران على أحسن التثام وانتظام وان غفلت عنه جملة مشايخنا العظام ، ولعل هذا الوجه حينئذ هو أقرب الوجوه المذكورة (١) .

وكيف كان فتعدد هذه الاحتمالات مما يدخل الحكم المذكور في حيز التشابهات التي يجب الوقوف فيها على جادة الاحتياط ، فانه أحد مواضعه كما قدمنا تحقيقه واوضحنا طريقه (٢) .

( الرابع ) - يستفاد من الروايات الاخيرة (٣) ان من جملة الطرق المرجعة عند التعارض الاخذ بالخير ، ولم أقف على من عد ذلك في طرق الترجيحات فضلاً عن عمل عليه غير الصدوق ( طاب ثراه ) في الفقيه في باب ( الرجل يوصي

(١) ويؤيد ما ذكرنا في هذا المقام ما وقفت عليه في كلام بعض الاعلام من متأخري مشايخنا الكرام ، حيث قال - بعد تقديم كلام يتعنى بالبحث المذكور - ما لنفذه : د وبالجملة فانه ربما كان في الجمع بين الارزاء والتوسعة - كما في موثقة سماعة ، وبينها وبين الرد كما في رواية الحرث ، مفرعاً أحدهما على الآخر ومعتباً به حتى كأنه تفصيل وبيان لاجماله - اشعار باختلاف متعلقاتها ، كما يؤمى اليه ايضاً قوله في خبر ابن الجهم : د اذا لم تعلم فوسع عليك بايها أخذت ، من ان متعلق التوسعة العمل بايها على وجه الاباحة والمردود هو العلم ، إذ مع العلم لا توسعة ، لوجوب العمل بالمعلوم ، وفيه مع الايماء الى ذلك بيان ان التوسعة معلقة على عدم العلم مطلقاً كما اشير اليه بقوله ( عليه السلام ) : د الناس في سعة ما لم يعلموا ، وانه لا فرق بين عدمه لخلو الذهن من الطرفين والنسبة ، او الشك في النسبة سواء كان منشأه فمقد الدليل أو تعارض الدليلين ، . انتهى كلامه زيد مقامه ، وهو جيد رشيق ( منه رحمه الله ) .

(٢) الظاهر ان مراده ما تقدم في المقدمة الرابعة في الصحيفة ٧٠ .

(٣) المتقدمة في الصحيفة ٩٦ السطر ٨ و ١١ و ١٥ . ومى : ما رواه ثقة الاسلام

في الكافي بسنده عن ابي عبدالله وخبر المعلى بن خنيس ومرسل الكافي .

للرجلين (١) حيث نقل خبرين مختلفين ثم قال : « ولو صح الخبران جميعاً لكان الواجب الأخذ بقول الأخير كما أمر به الصادق ( عليه السلام ) . وذلك لان الأخبار لها وجوه ومعان ، وكل امام اعلم بزمانه واحكامه من غيره من الناس » انتهى .

أقول : والعمل بهذا الوجه بالنسبة الى زمانهم ( عليهم السلام ) لا اشكال فيه . وذلك لان الظاهر ان الاختلاف المذكور ناشئ عن التقية لقصد الدفع عن الشيعة ، كما يشير اليه قوله ( عليه السلام ) في الخبر الثاني من الاخبار المشار اليها (٢) : « إنا والله لا ندخلكم إلا فيما يسعكم » . وحينئذ فالوجه في الأمر بالأخذ بالأخير انه ، لو كانت التقية في الاول من الخبرين فالثاني رافع لها فيجب الأخذ به . وان كانت التقية في الثاني وجب الأخذ به لذلك . واما بالنسبة الى مثل زماننا هذا فالظاهر انه لا يتجه العمل بذلك على الإطلاق . لجواز ان يحصل العلم بان الثاني إنما ورد على سبيل التقية والحال ان المكلف ليس في تقية ، فانه يتحتم عليه العمل بالاول ولو لم يعلم كون الثاني بخصوصه تقية بل صار احتمالاً قائماً بالنسبة اليها . فالواجب حينئذ هو التخيير أو الوقوف بناء على ظواهر الأخبار ، أو الاحتياط كما ذكرناه (٣) .

( الخامس ) — المستفاد — من كلام ثقة الاسلام وعلم الاعلام ( قدس سره ) في ديباجة كتاب الكافي — ان مذهبه فيما اختلفت فيه الاخبار هو القول بالتخيير . ولم اعثر على من نقل ذلك مذهباً له مع ان عبارته ( طاب ثراه ) ظاهرة الدلالة طائفة المقالة ، وشراح كلامه قد زيفوا عبارته واغفلوا مقالته .

قال ( قدس سره ) (٤) : فاعلم يا اخي — ارشدك الله — انه لا يسع احداً تمييز شيء

(١) من الجزء الرابع ، وعنوانه ( الرجلان يوصى اليهما فينفرد كل منهما بنصف التركة ) . (٢) وهو خبر المعلى بن خنيس المتقدم في الصحيفة ٩٦ السطر ١١ . (٣) في الصحيفة ١٠٥ السطر ٣ .

(٤) في الصحيفة ٨ السطر ١٦ من النسخة المطبوعة بمطبعة الحيدري بطهران سنة ١٣٧٥

مما اختلفت الرواية فيه عن العلماء (عليهم السلام) برأيه إلا على ما اطلقه العالم بقوله (عليه السلام) : « عرضوها على كتاب الله ، فما وافق كتاب الله عز وجل فخذوه وما خالف كتاب الله فردوه » وقوله (عليه السلام) : « دعوا ما وافق القوم ، فان الرشد في خلافهم » وقوله (عليه السلام) : « خذوا بالجمع عليه . فان الجمع عليه لا ريب فيه » ونحن لا نعرف من جميع ذلك إلا أقله ، ولا نجد شيئاً أحوط ولا أوسع من ردّ علم ذلك كله الى العالم . وقبول ما وسع من الأمر فيه بقوله : « بما اخذتم من باب التسليم وسعكم » انتهى .

وقوله (قدس سره) : « ونحن لا نعرف ... الخ » الظاهر ان معناه انا لا نعرف من كل من الضوابط الثلاث إلا الاقل .

ويمكن توجيهه بان يقال : اما الكتاب العزيز فلاستفاضة الأخبار - كما قدمنا لك شرطاً منها (١) - بانه لا يعلمه على التحقيق سواهم (عليهم السلام) . وقد علمت مما حققناه سابقاً ان القدر الذي يمكن الاستناد اليه من الكتاب العزيز في الأحكام الشرعية أقل قليل .

واما مذهب العامة فلا يخفى - على الواقف على كتب السير والآثار والمتتبع للقصص والأخبار : وبه صرح ايضاً جملة من علمائنا الأبرار بل وعلمائهم في ذلك المضمار - ما عليه مذاهب العامة في الصدر السابق من الكثرة والانتشار ، واستقرار مذهبهم على هذه الاربعة إنما وقع في حدود سنة خمس وستين وسبعمائة ، كما نقله المحدث الامين الاستربادي في كتاب الفوائد المدنية عن بعض علماء العامة ، على ان المستفاد من الأخبار كما قدمنا تحقيقه في المقدمة الاولى وقوع التقية وان لم يكن على وفق شيء من اقوالهم .

واما المجمع عليه ، فان اريد في الفتوى فهو ظاهر التعسر . لان كتب المتقدمين كلها مقصورة على نقل الاخبار كما لا يخفى على من راجع الموجود منها الآن ، ككتاب قرب الاسناد وكتاب علي بن جعفر ومحاسن البرقي وبصائر الدرجات ونحوها ولتفرق الاصحاب وانزوائهم في زاوية التقية في اكثر البلدان ، وان اريد في الرواية بمعنى ان يكون مجمعا عليه في الاصول المكتوبة عنهم : ففيه انها قد اشتملت على الاخبار المتخالفة والاحاديث المتضادة فهي مشتركة في الوصف المذكور ، وحينئذ فمتى لم تعلم هذه الامور على الحقيقة فالعتمد عليها ربما يقع في المخالفة من حيث لا يشعر وتزل قدمه من حيث لا يبصر ، فلا شيء أسلم من الأخذ بما وسعوا فيه من باب التسليم لهم دون الجزم والحكم بكون ذلك هو الحكم الواقعي : فان فيه تحزرآ عن القول على الله ( سبحانه ) بغير علم ، وتخلصا من التهجم على الاحكام بغير بصيرة وفهم .

وما ذكره بعض مشايخنا المعاصرين ( نور الله تعالى مراقدهم ) (١) - من انه ليس الأمر كذلك ، قال : « فان الحق لا يشتبه بالباطل ، والمطوق ليس كالعاطل ، والشمس لا تستر بالنقاب . والشراب لا يلبس بالسراب . وما ورد من التقية لا يكاد يخفى » انتهى - فعبارات قشرية وتسجيعات من التحقيق عرية . كما لا يخفى على من عض على العلم بالأخبار بضر من قاطع ، واعطى التأمل حقه فيما اودعناه في هذه المواضع ، كيف ؟ وهو ( قدس سره ) في جملة مصنفاته وفتاويه يدور مدار الاحتياط خوفا من الوقوع في شبهات الاحتياط ، قائلا في بعض مصنفاته : « ان مناط اكثر الأحكام لا يخلو من شوب وريب وتردد . لكثرة الاختلافات في تفارض الأدلة وتدافع الامارات ، فلا ينبغي ترك الاحتياط للمجتهد فضلا عن دونه » انتهى .

( السادس ) - قد اشتهر - بين اصحابنا سيما المتأخرين - عد الاستعجاب

(١) هو شيخنا العلامة ابو الحسن الشيخ سليمان بن عبد الله الماحوزي البهرائي ( قدس

سرّه ) في بعض مصنفاته ( منه رحمه الله ) .

والكراهة من جملة وجوه الجمع بين الأخبار ، بل الاقتصار عليهما في الجمع دون تلك القواعد المنصوصة والضوابط المخصوصة : كما لا يخفى على من لاحظ كتب المتأخرين ومتأخريهم ، حتى تحذلق بعض متأخري المتأخرين - كما نقله بعض مشايخنا المعاصرين - فقال : « اذا أمكن التوفيق بين الأخبار بحمل بعضها على المجاز كحمل النهي على الكراهة والأمر على الاستحباب وغير ذلك من ضروب التأويلات ، فهو أولى من حمل بعضها على التقية وإن اتفق المخالفون على موافقته » ولعمري أنه محض اجتهاد في مقابلة النصوص وجراءة على رد كلام أهل الخصوص ، وقد قدمنا لك في المقدمة السابقة (١) ما فيه مزيد تحقيق للمقام ودفع لهذه الاوهام .

( السابع ) - الذي ظهر لي من الأخبار - مما تقدم نقله وغيره ، وعليه اعتمد وبه اعمل - انه متى تعارض الخبران على وجه لا يمكن رد أحدهما الى الآخر .

فالواجب - أولاً - العرض على الكتاب العزيز . وذلك لاستفاضة الأخبار بالعرض عليه وان لم يكن في مقام اختلاف الأخبار : وان ما خالفه فهو زخرف (٢) ولعدم جواز مخالفة احكامهم ( عليهم السلام ) للكتاب العزيز ، لانه آيتهم وحجتهم واخبارهم تابعة له ومقتبسة منه ، وأما ما ورد مخصصاً أو مقيداً له فليس من المخالفة في شيء كما قدمنا بيانه وأوضحنا برهانه (٣) . والمراد العرض على محكماته ونصوصه بعد معرفة الناسخ منها من المنسوخ . واما غيرها فيشترط ورود التفسير له عن أهل البيت ( عليهم السلام ) ، وإلا فالتوقف عن الترجيح بهذه القاعدة .

ثم الترجيح بالعرض على مذهب القوم والأخذ بخلافهم ، لاستفاضة

(١) الظاهر ان مراده ما تقدم في المقدمة الرابعة في الصحيفة ٧٠ وفي النسختين الخطيتين القتين وقفنا عليهما ( الاولى ) بدل ( السابقة ) ويحتمل ان يكون من غلط النسخ .  
(٢) روى صاحب الوسائل هذه الاخبار في باب - ٩ - من ابواب صفات القاضي وما يجوز ان يقضى به من كتاب القضاء .  
(٣) في الصحيفة ٨٩ السطر ٧ .

الأخبار بالأخذ بخلافهم وان لم يكن في مقام التعارض ايضاً (١) كما تدل عليه جملة من الأخبار .

(منها) — رواية علي بن اسباط المروية في التهذيب (٢) وعيون الأخبار (٣) ، وفيها ما يدل على « انهم متى افتوا بشيء فالحق في خلافه » وفي صحيحة محمد بن اسماعيل ابن يزيع عن الرضا (عليه السلام) : « إذا رأيت الناس يتقبلون على شيء فاجتنبه » وفي صحيحة أبي بصير المروية في رسالة الراوندي المتقدم ذكرها (٤) عن أبي عبد الله (عليه السلام) : « ما أنتم والله على شيء مما هم فيه ولا هم على شيء مما أنتم فيه ، فخالقوهم فها هم من الخيفية على شيء » (٥) وفي بعض الأخبار : « والله لم يبق في أيديهم إلا استقبال القبلة » وحينئذ في مقام التعارض بطريق اولي .

ثم مع عدم امكان العرض على مذهبهم فالأخذ بالمجمع عليه ، ومما يدل على الاخذ به ما تقدم نقله عن ثقة الاسلام (٦) من الخبر المرسل الذي اشار اليه بقوله : « وقوله (عليه السلام) : خذوا بالمجمع عليه . فان المجمع عليه لا ريب فيه » . الا ان في تيسر هذا الاجماع لنا في هذه الازمان نوع اشكال كما عرفت آنفاً .

وكيف كان فهذه القواعد الثلاث لا يمكن الاختلاف فيها بعد اعطاء التأمل حقه في الأخبار في مقام الاختلاف . واعطاء النظر حقه من التحقيق والانصاف ،

ومع عدم امكان الترجيح بالقواعد الثلاث فالارجح الوقوف على ساحل الاحتياط ،

(١) روى صاحب الوسائل هذه الاخبار في باب - ٩ - من ابواب صفات القاضي وما يجوز ان يقضى به من كتاب القضاء .

(٢) في باب ( الزيادات في القضايا والاحكام ) من كتاب القضاء .

(٣) في باب - ٢٨ - الصحيفة ١٥٢ ، وفي الوسائل في باب - ٩ - من ابواب صفات

القاضي وما يجوز ان يقضى به من كتاب القضاء . (٤) في الصحيفة ٤٤ السطر ١٨ .

(٥) رواها صاحب الوسائل في باب - ٩ - من ابواب صفات القاضي وما يجوز ان

يقضى به من كتاب القضاء . (٦) في الصحيفة ١٠٧ السطر ٤ .



وان كان ما اختاره شيخنا ثقة الاسلام من التخيير لا يخلو من قوة ، الا ان اخبار الاحتياط  
عموماً وخصوصاً أكثر عدداً وواضح سنداً واطهر دلالة .

واما الترجيح بالأوثقية والأعدلية فالظاهر انه لا ثمرة له بعد الحكم بصحة  
أخبارنا التي عليها مدار ديننا وشريعتنا كما قدمنا بيانه (١) ولعل ما ورد - في مقبولة  
عمر بن حفظة (٢) من الترجيح بذلك - محمول على الحكم والفتوى كما هو موردنا ،  
ومثلها رواية داود بن الحصين (٣) . واما مرفوعة زرارة (٤) فلما عرفت من الكلام  
فيها لا تبلغ حجة ، أو يقال باختصاص ذلك بزمانهم (عليهم السلام) قبل وقوع التقية  
في الاخبار وتخليصها من شوب الكدار ، والله سبحانه ورسوله واولياؤه أعلم .

(الثامن) - انه قد وقع التعبير عن المجمع عليه في مقبولة عمر بن حفظة (٢)  
بالمشهور . وهو لا يخلو من نوع تدافع . ويمكن الجواب عن ذلك اما بتجوز اطلاق  
المجمع عليه على المشهور ، او بان يقال : يمكن ان يكون الراوي لما هو خلاف المجمع  
عليه قد روى ما هو مجمع عليه ايضاً فاحد الخبرين مجمع عليه بلا اشكال والآخر الذي  
تفرد بروايته شاذ غير مجمع عليه ، وحينئذ فيصير التجوز في جانب الشهرة . واما  
بحمل الشاذ المخالف على ماوافق روايات العامة واخبارهم وان رواه اصحابنا ، بمعنى  
وجوب طرح الخبر الموافق لهم اذا عارضه خبر مشهور معروف بين الاصحاب ، وذلك  
لا ريب فيه كما تدل عليه الاخبار الدالة على حكم الترجيح بين الاخبار .

---

(١) في المقدمة الأولى والثانية .

(٢) المقدمة في الصحيفة ٩١ .

(٣) المقدمة في الصحيفة ٩٢ السطر ٤ .

(٤) المقدمة في الصحيفة ٩٣ السطر ٥ .

## المقدمة السابعة

في ان مدلول الامر والنهي حقيقة هو الوجوب والتحريم

وقد طال التشاجر بين علماء الاصول في هذه المقالة ، وتعددت الاقوال فيها وزيف كل منهم ما اورده الآخر من الاستدلال وقاله ، مع ان الكتاب العزيز واخبار أهل الذكر (عليهم السلام) مملوءة من الدلالة على ذلك ، وهي اولى بالاتباع والاعتماد واظهر في الدلالة على المراد .

فمنها قوله تعالى : « يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم ... » (١) وليس الطاعة الا الانقياد لما يقوله الامر من الامر والنهي كما صرح به ارباب اللغة . وترك الطاعة عصيان . لنص أهل اللغة على ذلك . والعصيان حرام ، لقوله سبحانه : « ومن يعص الله ورسوله فان له نار جهنم ... » (٢) .

و ( منها ) — قوله تعالى : « من يطع الرسول فقد اطاع الله ، ومن تولى فما ارسلناك عليهم خفيظا » (٣) والتقريب ما تقدم .

و ( منها ) — قوله تعالى : « فليحذر الذين يخالفون عن امره ان تعصيهم فتنه أو يصيبهم عذاب اليم » (٤) .

و ( منها ) — قوله تعالى : « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ... » (٥) .

---

(١) سورة النساء . آية ٦٣ .

(٢) سورة الجن . آية ٢٥ .

(٣) سورة النساء . آية ٨٣ .

(٤) سورة النور . آية ٦٤ .

(٥) سورة الحشر . آية ٨ .

ومن الاخبار الدالة على ذلك ما استفاض من وجوب طاعة الأئمة ( عليهم السلام ) وان طاعتهم كطاعة الله ورسوله . وقد عقد له في الكافي (١) باباً عنوانه ياب ( فرض طاعة الأئمة عليهم السلام ) .

ومن اخباره : حسنة الحسين بن ابي العلا قال : « قلت لابي عبدالله ( عليه السلام ) الأوصياء طاعتهم مقترضة ؟ قال : نعم هم الذين قال الله تعالى : ( اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الأمر منكم ) ... (٢) ... الحديث » .

وصحيفة الكناني قال : قال ابو عبدالله ( عليه السلام ) : « نحن قوم فرض الله طاعتنا ... الحديث » .

ورواية الحسين بن المختار عن ابي جعفر ( عليه السلام ) : « في قول الله تعالى ( وآتيناهم ملكاً عظيماً ) (٣) قال : الطاعة للامام » (٤) الى غير ذلك من الاخبار المذكورة في ذلك الباب وغيره .

ومن الاخبار الدالة على أصل المدعى صحيفة زرارة ومحمد بن مسلم (٥) قال : « قلنا لابي جعفر ( عليه السلام ) : ما تقول في الصلاة في السفر ، كيف هي وكم هي ؟ فقال : ان الله عز وجل يقول : « واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة ... » (٦) فصار التقصير في السفر واجباً كوجوب التمام في الحضر . قال : قلنا : انما قال الله عز وجل : فليس عليكم جناح . ولم يقل : افعلوا . فكيف اوجب

(١) في كتاب الحجّة .

(٢) سورة النساء . آية ٦٣ .

(٣) سورة النساء . آية ٥٨ .

(٤) الموجود في الكافي هكذا : الطاعة المفروضة . وليس فيه ذكر للامام .

(٥) المروية في الوسائل في باب - ٢٢ - من ابواب صلاة المسافر من كتاب الصلاة .

(٦) سورة النساء . آية ١٠٢ .

ذلك كما اوجب التمام في الحضر ؟ فقال ( عليه السلام ) : أو ليس قد قال الله عز وجل في الصفا والمروة : ( ان الصفا والمروة من شعائر الله ، فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما ... ) (١) ألا ترون ان الطواف بهما واجب مفروض ؟ ... الحديث « وجه الدلالة ان زرارة ومحمد بن مسلم علما استفادة الوجوب على صيغة افعال مجردة . وسألا عن وجوب التقصر مع عدم الصيغة المذكورة . وهما من أهل اللسان وخواص الأئمة ( عليهم السلام ) والامام قررهما على ذلك .

(و منها ) — صحيحة عمر بن يزيد (٢) قال : « اشريت ابلاً وانا بالمدينة مقيم فاعجبني اعجاباً شديداً ، فدخلت على ابي الحسن الأول ( عليه السلام ) فذكرتها ، فقال : مالك وللابل ؟ أما علمت انها كثيرة المصائب ؟ قال : فمن اعجابي بها اكريتها وبعثتها مع غلمان لي الى الكوفة فسمطت كلها ، قال : فدخلت عليه فاخبرته . فقال : فليحذر الذين يخالفون عن امره ان تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب اليم ) (٣) .

(و منها ) — ما ورد في رسالة الصادق ( عليه السلام ) الى اصحابه المروية في كتاب روضة الكافي (٤) حيث قال فيها : « اعلوا ان ما أمر الله ان تجنبوه فمده حزمه . الى ان قال في اثباتها ايضاً : واعلموا انه إنما امر ونهى ليطاع فيما أمر به ولينتهى عما نهى عنه . فمن اتبع امره فقد اطاعه ومن لم ينته عما نهى عنه فقد عصاه . فان مات على معصيته أكبه الله على وجهه في النار » .

(و منها ) — صحيحة زرارة عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (٥) : قال : « العمرة

(١) سورة البقرة . آية ١٥٤ .

(٢) المروية في الوسائل في باب - ٢٤ - من ابواب احكام الدواب في السفر وغيره من كتاب الحج .

(٣) سورة النور . آية ٦٤ .

(٤) في اول الكتاب .

(٥) المروية في الوسائل في باب - ١ - من ابواب العمرة من كتاب الحج .

واجبة على الخلق بمنزلة الحج ، لان الله تعالى يقول : ( وآتوا الحج والعمرة لله ) ... الحديث .

( ومنها ) — قول الصادق ( عليه السلام ) لهشام بن الحكم لما سأله « ألا تخبرني كيف صنعت بعمر بن عبيد ؟ فاعتذر له هشام بأني أجلك واستحيك . فقال الصادق ( عليه السلام ) : إذا أمرتكم بشيء فافعلوا » رواد في الكافي في اول باب الاضطراب الى الحجة . وهو ظاهر كالصرح في وجوب اثبات اوامرهم ( عليه السلام ) . وذهب جمع — من المتأخرين ومتأخريهم منهم : الشيخ حسن بن شيخنا الشهيد الثاني بل ربما كان اولهم فيما أعلم — الى منع دلالة صيغة الأمر والنهي على الوجوب والتحريم في كلام الأئمة ( عليهم السلام ) وان كانت كذلك في كلام الله تعالى وكلام الرسول ( صلى الله عليه وآله ) مستندين الى كثرة ورود الأوامر والنواهي عنهم ( عليهم السلام ) للاستحباب والكراهة وشيوعها في ذلك ، قال في كتاب المعالم : « فائدة ، يستفاد من تضعيف احاديثنا المروية عن الأئمة ( عليهم السلام ) ان استعمال صيغة الأمر في النذب كان شائعاً في عرفهم بحيث صار من المجازات الراجحة للمساوي احتمالها من اللفظ لاحتمال الحقيقة عند انتفاء المرجح الخارجي ، فيشكل التعلق في اثبات وجوب أمر بمجرد ورود الأمر به منهم ( عليهم السلام ) . وبمثل هذه المقالة صرح السيد السند في مواضع من المدارك ، ونسج على منوالها جمع ممن تأخر عنها (١) .

وعندي فيه نظر من وجوه : ( احدها ) — ان تلك الاوامر والنواهي هي في الحقيقة اوامر الله سبحانه ورسوله ، ولا فرق بين صدورهما من الله تعالى ورسوله ولا منهم ، لكونهم ( عليهم السلام ) حملة وتقلد ، لقولهم ( صلوات الله عليهم ) :

(١) منهم الفاضل ملا محمد باقر الخراساني صاحب السكافية والذخيرة ، ومنهم المحقق الخوانساري شارح الدروس ، ومنهم شيخنا العلامة ابو الحسن الشيخ سليمان بن عبد الله البهراني طيب الله مرآتهم ( منه قدس سره ) .

« إنا إذا حدثنا عن الله ورسوله ولا نقول من أنفسنا » (١) وحينئذ فكما أن هذا القائل مسلم إن أوامر الله سبحانه ورسوله ونواهيها - الصادرة عنها لا بواسطة - واجبة الاتباع ، فيجب عليه القول بذلك فيما كان بواسطتهم (عليه السلام) ، وهل يجوز أو يتوهم تقلهم (عليهم السلام) ذلك اللفظ عن معناه الحقيقي الذي هو الوجوب أو التحريم واستعماله في معنى مجازي من غير نصب قرينة وتنبية على ذلك ؟ وهل هو إلا من قبيل التعمية والانغاز ؟ وشفتهم على شيعتهم - وحرصهم على هدايتهم بل علو شأنهم وعصمتهم - تمنع من ذلك .

و (ثانيها) - أن ما استند اليه هذا القائل - من كثرة ورود الأوامر والنواهي في أخبارهم للاستحباب والكره - مردود بأنه إن كان دلالة تلك الأوامر والنواهي باعتبار قرائن قد اشتملت عليها تلك الأخبار حتى دلت بسببها على الاستحباب والكره فبولا يقتضي حمل ما لا قرينة فيه على ذلك ، وهل هو إلا قياس مع وجود الفارق ؟ وإلا فهو عين المتنازع فلا يتم الاستدلال . وهذا بحمد الله سبحانه واضح المجال لمن عرف الرجال بالحق لا الحق بالرجال .

و (ثالثها) - أن ما قدمنا من الآيات والأخبار - الدالة على فرض طاعتهم ووجوب متابعتهم - عامة شاملة لجميع الأوامر والنواهي إلا ما دلت القرائن على خروجه ، فحينئذ لو حمل الأمر والنهي الوارد في كلامهم بدون القرينة الصارفة على الاستحباب والكره المؤذن بمجاوز الترك في الأول والفعل في الثاني ، لم يحصل العلم بطاعتهم ولا اليقين بمتابعتهم ، وكان المرتكب لذلك في معرض الخوف والخطر والتعرض لحرق ، لاحتمال كون ما أمروا به إنما هو على وجه الوجوب والحتم وما نهوا عنه إنما هو على جهة التحريم والزجر ، بل هو ظاهر تلك الأوامر والنواهي بالنظر إلى ما قلنا إلا مع الصارف ، بخلاف ما إذا حملا على الوجوب والتحريم فان

(١) روى المجلسي في البحار الروايات المتضمنة لهذا المعنى في باب - ٣٣ - من كتاب العلم في الصحيفة ١٧٢ من الجزء الثاني المطبوع بمطبعة الحيدري بتهران .

المكلف حينئذ متيقن البراءة والخروج من العهدة .

( ولو قيل ) بان الحل على الاستحباب والكراهة معتضد بالبراءة الاصلية ،  
إذ الاصل براءة الذمة حتى يقوم دليل قاطع على ما يوجب اشتغالها .  
( قلنا ) فيه ( أولاً ) — ما عرفت في مسألة البراءة الاصلية من عدم قيام الدليل  
عليها بل قيامه على خلافها .

و ( ثانياً ) — انه بعد ورود الأمر والنهي مطلقاً لا مجال للتمسك بها ، اذ المراد  
بها ، اما اصالة البراءة قبل تعلق التكليف ، وحينئذ فبعد التكليف لا مجال لاعتبارها ،  
واما اصالة البراءة لعدم الاطلاع على الدليل ، والحال ان الدليل في الجملة موجود . نعم يبقى  
الشك في الدليل وتردده بين الوجوب والاستحباب ، والتحریم والكراهة ، وهذا  
أمر آخر ، فالخروج عن قضية البراءة الاصلية معلوم . وبالجمله فاصالة البراءة عبارة  
عن خلو الذمة من تعلق التكليف مطلقاً ايجابياً أو ندياً ، وهو هنا ممتنع بعد وجود الدليل .  
و ( رابعاً ) — انه لا أقل ان يكون الحكم — بالنظر الى ما ذكرنا من الآيات  
والروايات — من التشابهات التي استفاضت الاخبار بالوقوف فيها على ساحل الاحتياط :  
« حلال بين وحرام بين وشبهات بين ذلك ، فمن تجنب الشبهات نجا من المهلكات » (١)  
ومن الظاهر البين ان الاحتياط في جانب الوجوب والتحریم .

هذا وما اعتضد به — شيخنا ابو الحسن (قدس سره) في كتاب العشرة الكلمة  
حيث اقتنى اثر أولئك القوم في هذه المقالة ، من ان الصدوق (رحمه الله) في كتاب  
من لا يحضره الفقيه قد حمل كثيراً من الأوامر على الندب وجماً غفيراً من النواهي  
على الكراهة والتنزيه — ففيه انه ان كان ذلك كذلك فيمكن حمله على ظهور قرائن

---

(١) هذا من مقبولة عمر بن حنظلة المتقدمة في الصحيفة ٩١ الا ان المتقدم هناك  
هكذا : « فمن ترك الشبهات نجا من الهرمات » .

المجاز له ، إذ هي بالنسبة الى مثله من ارباب الصدر الاول غير عزيزة . ويمكن ايضاً ان يكون ذلك في مقام الجمع بين الاخبار بان يكون في الاخبار المعارضة ما يدل على نفي الوجوب في الاول والجواز في الثاني مع قوته ورجحانه ، وهذا من جملة القرائن الموجبة للخروج عن ذينك المعنيين الحقيقيين .

## المقدمة التاسعة

اختلف الاصوليون في ثبوت الحقائق الشرعية

وتحقيق المقام — من غير اطالة بآرام النقض ولا نقض الا بآرام — هو ان اللفظ ان استعمل فيما وضع له فهو حقيقة والا فهو مجاز . والواضع ان كان هو الشارع اي الله سبحانه أو الرسول لحقيقة شرعية، وان كان غيره فلفوية أو عرفية خاصة او عامة. ولا نزاع في ان الالفاظ المتداولة في لسان أهل الشرع المستعملة في خلاف معانيها اللغوية قد صارت حقائق في تلك المعاني عندهم . كاستعمال الصلاة الموضوع لغة للدعاء في ذات الاركان الخمسة ونحوها .

إنما النزاع في ان هذا الاستعمال هل هو بطريق النقل عن الشارع فتكون حقائق شرعية ، أو بطريق المجاز بمعنى ان الشارع إنما استعملها في تلك المعاني مجازاً بمعونة القرينة ولكن غلب في ألسنة أهل الشرع استعمالها كذلك حتى افادت من غير قرينة فتكون حقائق عرفية خاصة لا شرعية ؟

فقبل بالاول بل هو المشهور بينهم محتجين بوجوده : ( اظهرها ) — القطع بتبادر هذه المعاني من تلك الالفاظ الى الفهم عند اطلاقها ، وهو علامة الحقيقة .

وذهب بعض الى الثاني، طاعناً في الحجية المذكورة ومحتجاً بما هو مذكور في مطولات الاصول مما لا يرجع عند التحقيق الى ثمرة ولا محصول .



وتوقف ثالث ، قائلا ان الحق انه لم يعلم من حال الشارع غير اصل الاستعمال .  
واما طريقه فغير معلوم . لان ادلة الطرفين في غاية الضعف ، وتبادر هذه المعاني لنا غير مفيد . اذ يحتمل ان يكون ذلك لاجل الاشتهار عندنا .

هذا . والأظهر عندي هو القول الاول وعليه من بين تلك الاقوال المعول ، ولنا عليه دليل التبادر الذي هو عندهم اماراة الحقيقة ومعياريها وعليه في جميع الاحوال مدارها . وما قيل - في الجواب عن ذلك . من ان التبادر المذكور عند شماع هذه الالفاظ ، ان كان بالنظر الى اطلاق الشارع فهو ممنوع بل هو أول المسألة . وان كان بالنظر الى اطلاق المشرعة فهو غير مفيد قطعاً ، لان اللازم حينئذ كونها حقائق عرفية لا شرعية - مردود بان من صفا ذهنه من شوب الشبهة والعناد وكان له انس بكلام الشارع ولو في اكثر المواد ، يعلم قطعاً ان الصدر الأول - من الصحابة والتابعين وجملة السلف المتقدين - كانوا حتى حكى النبي ( صلى الله عليه وآله ) عن الله سبحانه وصف أحد بالايمن أو الكفر أو الشرك أو حصل منه ( صلى الله عليه وآله ) الأمر بصلاة أو زكاة أو حج أو طهارة أو المنع عن النجاسة أو نحو ذلك . يفهمون بمجرد اطلاق هذه الالفاظ المعنى الشرعي منها متى تقدم لهم العلم بالوضع ، ومن انكر ذلك نسأل الله سبحانه ان يصلح وجدانه ويثبت جنانه .

ومن الأخبار الدالة على ذلك موثقة سماعة (١) قال : « سألت عن الركوع والسجود هل نزل في القرآن ؟ فقال : نعم . قول الله عز وجل : ( يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا ... ) (٢) ... الحديث » .

إلا ان الظاهر ان الخلاف في هذه المسألة قليل الجدوى ، لانفاقهم على ان

(١) المروية في الوسائل في باب - ه - من ابواب الركوع من كتاب الصلاة .

(٢) سورة الحج . آية ٧٨

استعمال هذه الألفاظ في تلك المعاني الشرعية في كلام الأئمة (عليهم السلام) حقيقة وإن كانت عرفية خاصة لا شرعية ، وهو كاف في صحة الاستدلال بها والاعتماد عليها ، وإنما يظهر الخلاف فيما وقع منها في كلام الشارع من القرآن العزيز أو السنة النبوية ، واستقلال القرآن - سيما على ما فصلناه آنفاً (١) - والسنة النبوية من غير جهة نقل الأئمة (عليهم السلام) - مما لا يكاد يتحقق في الأحكام . كما لا يخفى على من سرح بريد النظر في المقام . وبهذا يظهر لك ما في إيراد شيخنا أبي الحسن (قدس سره) - في بعض مؤلفاته على شيخنا البهائي وصاحب المعالم ، حيث انه قائل بثبوت الحقيقة الشرعية وهما مانعان منه - بالأخبار الدالة على الطهارة والنجاسة والحل والتحريم والوجوب والاستحباب مع خلوها من القرائن . حيث قال بعد تقديم الكلام في ذلك : « على انا نقول : لو تم ما ذكروه من التشكيك الركيك للزم ان كل ما ادعينا انه حقيقة شرعية فهو مجاز لا يصار اليه إلا بقرينة ، وحينئذ ينسد باب الاحتجاج باكثر الأخبار المشتبهة على هذه الألفاظ العارية عن القرائن المعينة المراد ، وهم لا يلتزمونه ، بل هذان الشيخان وغيرهما قد اكثروا من الاحتجاج بامثال هذه الأخبار على مطالبهم غافلين عما يرد عليهم ، وتراهم اكثروا من الاحتجاج على النجاسة والطهارة والحل والتحريم والوجوب والاستحباب بهذه الألفاظ ، فهم يأتون في ذلك على المثل السائر : « التعبير يؤكل ويندم » انتهى . فان فيه كما عرفت انه لا خلاف في ان استعمال تلك الألفاظ في المعاني الشرعية في كلام الأئمة (عليهم السلام) حقائق يجب الاعتماد عليها والاستناد اليها وإن كانت عرفية خاصة ، وإنما محل الخلاف ومظهره وقوعها في كلام الشارع ، اما مجردة عن القرينة فعند من يقول بثبوت الحقائق الشرعية بحملها على ذلك

---

(١) الظاهر انه يريد المقام الاول من المقدمة الثالثة .

وعند من ينفيها بحملها على المعاني اللغوية . واما مع القرينة الدالة على المعنى الشرعي فهي حقيقة شرعية على الاول ايضاً ومجاز على الثاني .

هذا . وما اشتهر - في كلام جملة من أصحابنا (رضوان الله عليهم) من ان الواجب حل الخطابات الواقعة في الشريعة على الحقيقة الشرعية ان ثبتت ، وإلا فعلى عرفهم (عليهم السلام) ان علم ، والا فعلى الحقيقة اللغوية ان وجدت ، وإلا فعلى العرف العام - مما لم يمتثل له على مستند ولم يقم عليه دليل . معتمد ، وإنما المستفاد من أخبارهم كما مر<sup>(١)</sup> انه مع عدم العلم بما هو المراد من الخطاب الشرعي يجب الفحص والتفتيش ومع المعجز عن الظفر بالمراد يجب رعاية الاحتياط والوقوف على سواء ذلك الصراط . على انه لا يخفى ما في بناء الاحكام على العرف العام من العسر والحرج المنفيين بالآية والرواية (٢) فانه يوجب استعمال ما عليه كافة الناس في أقطار الارض . واما البناء على العرف الخاص مع تعذر العام كما صار اليه بعضهم ، ففيه انه يوجب الاختلاف في الاحكام الشرعية . والمستفاد من الاخبار ان كل شيء يؤدي الى الاختلاف فيها فلا يجوز البناء عليه . والله العالم .

## المقدمة التاسعة

اختلف كلام الاصوليين من أصحابنا (رضوان الله عليهم) وغيرهم في ان صدق المشتق على ذات حقيقة ، هل يشترط فيه بقاء مأخذ الاشتقاق فبعد قيام المبدأ بالذات واتقضائه يكون مجازاً ، ام لا يشترط فيكون حقيقة مطلقاً ؟ على اقوال متعددة وآراء متباعدة بعد الاتفاق على انه حين القيام حقيقة وقبله مجاز ، فالضارب - لمن هو

(١) في الصحيفة ٨٢ السطر ٤ .

(٢) سيأتي - في قاعدة نفي الحرج وهي القاعدة السابعة مما تضمنته المقدمة الحادية عشرة من القواعد - بيان ما يدل من الآيات والروايات على نفي العسر والحرج .

مشتغل به الآن - حقيقة بلا خلاف، ولمن يريد إيقاعه - ولما يقع منه - مجاز كذلك ،  
واما من ضرب وهو الآن غير ضارب فهل هو حقيقة أو مجاز ؟ قولان ، إلا انه بسبب  
الاشكال في تعين محل الخلاف انتشرت الاقوال واتسع المجال .

فقل بعدم اشتراط بقاء المأخذ مطلقاً فيكون حقيقة . وعليه كثير من المعتزلة  
واكثر الامامية بل قيل كلهم .

وقيل بالاشتراط مطلقاً فيكون مجازاً . ونقل عن اكثر الاشاعرة والفخري  
في الحصول واليضوي في المنهاج ، واليه مال من اصحابنا المحدث الامين الاستربادي  
في تعليقاته على شرح المدارك .

وقيل بالتعصيل بانه ان كان المبدأ مما يمكن بقاؤه كالقيام والقيوم فالمشتق مجاز .  
وان كان مما لا يمكن بقاؤه كالمصادر السيالة الغير القارة نحو التكلم والخبار فالمشتق  
حقيقة وان لم يبق المبدأ .

وقيل بالتوقف في المسألة ، لتصادم الادلة من الطرفين وتعارض الاحتمالات  
من الجانبين ، ونقل عن الآمدي والحاجي .

وقيل بتخصيص محل النزاع بما اذا كان المشتق محكوماً به . كقولك : زيد مشرك  
أو قاتل أو منكلم . واما اذا كان محكوماً عليه كقوله تعالى : « الزانية والزاني  
فاجلدوا ... الآية » (١) « والسارق والسارقة فاقطعوا ... » (٢) « فاقتلوا  
المشركين . . » (٣) ونحوه ، فانه حقيقة مطلقاً سواء كان للحال أم لم يكن . وهو المنقول  
عن شيخنا الشهيد الثاني في تهديد القواعد .

وقيل : انه اذا كان اتصاف الذات بالمبدأ أكثرياً بحيث يكون عدم الاتصاف

(١) سورة النور . آية ٣ .

(٢) سورة المائدة . آية ٣٨ .

(٣) سورة التوبة . آية ٥ .

بالمبدأ في جنب الاتصاف ، ضمحلًا ولم يكن الذات معرضًا عن المبدأ وراغبًا عنه سواء كان المشتق محكومًا عليه أو محكومًا به وسواء طرأ الضد أم لا ، فالإطلاق حقيقة ، لانهم يطلقون المشتقات على المعنى المذكور من دون نصب قرينة ، كالكاتب والخياط والمعلم والمتعلم ونحوها ولو كان المحل متصفًا بالضد الوجودي كالنوم ونحوه . صرح به بعض اصحابنا المحققين من متأخري المتأخرين .

وقيل بتخصيص محل النزاع بما اذا لم يطرأ على المحل وصف وجودي ينافي الاول . إذ لو طرأ من الموجودات ما ينفيه أو يضاده فانه يكون مجازاً اتفاقاً . وهو منقول عن الفخري في المحصول ، نقله عنه في كتاب القواعد ؛ وانكر شيخنا البهائي ( رحمه الله ) في حواشي الزبدة نسبة هذا القول الى المحصول ، قال : « فانا لم نجد فيه » وشيخنا ابو الحسن ( رحمه الله ) نقله في حواشي المدارك عن التبريزي في التنقيح اختصار المحصول ، قال : « وربما كان في المحصول إشعار به ومن ثم نسبة الاسنوى في التمهيد والشهيد الثاني في تمهيده اليه » . انتهى .

وقيل بتخصيص محل النزاع بما قصد به الحدوث من المشتقات لا الدوام . ونقل ذلك عن المحقق التفتازاني في مقلم الجواب عن الاستدلال على عدم الاشتراط بصدق المؤمن على النائم والغافل . والمفهوم من كلامه - على ما نقله عنه بعض الافاضل - تقييد محل النزاع بكل من قصد الحدوث وعدم طرؤ الضد الوجودي ، حيث قال : « والتحقيق ان النزاع في اسم الفاعل الذي بمعنى الحدوث لا في المؤمن والكافر والنائم واليقظان والحلو والحامض والحر والبرد ونحو ذلك مما يعتبر في بعضه الاتصاف به مع عدم طريان المنافي وفي بعضه الاتصاف البتة » . انتهى .

والظاهر ان السبب - في انتشار هذا الخلاف واتساع دائرة هذا الاختلاف - هو وجود بعض الموارد مما يقطع بتوقف الصديق فيها حقيقة على وجود المبدأ وما يحنو

حذوه ، كالبارد والحر والهابط والصاعد والساكن والمتحرك والحلو والحامض والابيض والأسود والملوك والموجود والنائم واليقظان ، وبعض مما يقطع فيها بالصدق حقيقة مع عدمه ، كالخبر والتكلم ونحوهما من المصادر السيالة ، وبعض مما يشكل فيه ذلك مثل المؤمن والكافر ، فانه لو اعتبر في صدقها حقيقة وجود المبدأ لم يصدقا على من كان نائماً أو غافلاً ، لخلو عن التصديق والانكار الذين هما مناط الايمان والكفر مع ان الاتفاق قائم على الصدق في الحالين المذكورين ، ولو اعتبر العدم ، صدق المؤمن على من كان كافراً الآن لو كان مؤمناً سابقاً ، والكافر على من كان بالعكس ، ونحو ذلك من الأمثلة المدرجة تحت تلك الأقسام . ومن أجل ذلك اختلفت افهامهم وتصادمت أوهامهم وطال تقضيم وإبرامهم ، وزيف كل ما اختاره بأدلة لا تسلم من المناقشة والإيراد . واجاب كل منهم عن أدلة الآخر بما لا يكاد يفي بالمراد . ومن ثم توقف من توقف من اولئك الأقوام واحجم عن الدخول والاقدام .

والحق ان البناء لما كان على غير أساس كثر الشك فيه والالتباس ، والأدلة العقلية لا تكاد تقف في مقام ، بل لا تزال قابلة للنقض والابرار ، لاختلاف العقول في الاستعداد قوة وضعفاً وصفاً الازهان والافهام ، كما لا يخفى على من خاض لجج بحور علم العقول ورأى ثمة تصادم الافهام والعقول .

والأظهر عندي ان بناء الاحكام الشرعية — على مثل هذه القواعد الغير المنضبطة والاصول الغير المرتبطة — مما لم يقم عليه دليل . بل الدليل على خلافه واضح النهج والسبيل . ( اما أولاً ) — فلدلالة اخبار أهل الذكر ( سلام الله عليهم ) على وجوب البناء في الأحكام الشرعية على العلم واليقين ومع عدمه فالوقوف على جادة الاحتياط . وقد مرّ بك شطر منها (١) وقد عرفت — من تعدد أقوالهم واختلاف آرائهم في أصل القاعدة

(١) كصحيفة عبدالرحمن بن الحجاج المتقدمة في الصحيفة ٧٣٣ السطر ٣ وحسنة بريد العكناسي المتقدمة في الصحيفة ٨٢ السطر ١٢ ، وغيرهما مما تعرض له في المقدمة الخامسة

لاختلاف أفرادها - ما يبلغ الى ثمانية أقوال .  
 و ( أما ثانياً ) — فلأن من لاحظ - اخبار الخلاء تحت الأشجار المثمرة  
 والأخبار الواردة في أحكام الحائض ونحوها - لا يخفى عليه مدافعتها لهذه القاعدة .  
 ومن أراد تحقيق المقام حسب إرام وظهور ما أجملناه هنا من الكلام فليرجع  
 الى كتابنا الدرر النجفية ، فانه قد اشتمل على ذلك وأحاط بما هنالك .

## المقدمة العاشرة

في بيان حجية الدليل العقلي وعدمها

قد اشتهر بين أكثر أصحابنا ( رضوان الله عليهم ) الاعتماد على الأدلة العقلية  
 في الاصول والفروع وترجيحها على الأدلة النقلية ، ولذا تراه في الاصولين - اصول  
 الدين واصول الفقه - متى تعارض الدليل العقلي والسمعي قدموا الأول واعتمدوا عليه  
 وتأولوا الثاني بما يرجع اليه وإلا طرحوه بالكلية ، وفي كتبهم الاستدلالية في الفروع  
 الفقهية أول ما يبدأون في الاستدلال بالدليل العقلي ثم ينقلون الدليل السمعي . ويبدأ  
 له ، ومن ثم قدم أكثرهم العمل بالبراءة الأصلية والاستصحاب ونحوهما من الأدلة  
 العقلية على الأخبار الضعيفة باصطلاحهم بل الموثقة .

قال المحقق ( رضوان الله عليه ) - في بعض مصنفاته في مسألة جواز ازالة الخبث  
 بالمائع وعدمه ، حيث ان السيد المرتضى ( رضي الله عنه ) اختار الطهارة من الخبث به  
 ونسب ذلك الى مذهبه . مؤذناً بدعوى الاجماع عليه - ما صورته : « اما علم الهدى  
 فانه ذكر في الخلاف انه إنما أضاف ذلك الى المذهب لان من اصلنا العمل بدليل العقل  
 ما لم يثبت الناقل ، وليس في الأدلة النقلية ما يمنع من استعمال المائعات في الازالة  
 ولا ما يوجبها . ونحن نعلم انه لا فرق بين الماء والخل في الازالة بل ربما كان غير الماء

أبلغ ، فحسبنا حينئذ بدليل العقل ، ثم قال المحقق ( قدس سره ) بعد كلام في البين :  
« أما نحن فقد فرقنا بين الماء والخل فلم يرد علينا ما ذكره علم الهدى . »

فانظر الى موافقته لعلم الهدى فيما نقله عنه من أصالة العمل بدليل العقل  
في الفروع الشرعية وإنما نازعه في هذا الجزئي وحصول الفرق فيه بين الفردين  
المذكورين . وستأتيك هذه المسألة في مبحث الماء المضاف ان شاء الله تعالى .

وبالجملة . فكلامهم - تصريحاً في . واضح وتلويحاً في أخرى - متفق الدلالة  
على ما نقلنا .

ولم أر من رد ذلك وطعن فيه سوى المحدث المدقق السيد نعمة الله الجزائري  
( طيب الله مرقدته ) في مواضع من مصنفاته : منها - كتاب الانوار النعمانية ، وهو كتاب  
جليل يشهد بسعة دائرته وكثرة اطلاعه على الأخبار وجودة تبحره في العلوم والآثار .  
حيث قال فيه - ونعم ما قال ، فانه الحق الذي لا تعتريه غياهب الاشكال - :  
« ان أكثر اصحابنا قد تبعوا جماعة من المخالفين من أهل الرأي والقياس ومن أهل  
الطبيعة والفلاسفة وغيرهم من الذين اعتمدوا على العقول واستدلالاتها ، وطرحوا  
ما جاءت به الانبياء ( عليهم السلام ) حيث لم يأت على وفق عقولهم ، حتى نقل ان  
عيسى ( على نبينا وآله وعليه السلام ) لما دعا افلاطون الى التصديق بما جاء به اجاب  
بان عيسى رسول الى ضعفة العقول ، واما انا وامثالي فلسنا نحتاج في المعرفة الى ارسال  
الانبياء . والحاصل انهم ما اعتمدوا في شيء من امورهم الاعلى العقل ، فتابعهم بعض اصحابنا  
وان لم يعترفوا بالتابعة ، فقالوا : انه اذا تعارض الدليل العقلي والنقلي طرحنا النقلي  
أوتأولناه بما يرجع الى العقل . ومن هنا تراهم في مسائل الاصول يذهبون الى اشياء  
كثيرة قد قامت الدلائل النقلية على خلافها ، لوجود ما تخيلوا انه دليل عقلي ،  
كقولهم بنى الاحباط في العمل تعويلاً على ما ذكره في محله من مقدمات لا تفيد ظناً



فضلاً عن العلم ، وسند كرها ان شاء الله تعالى في انوار القيامة . مع وجود الدلائل من الكتاب والسنة على ان الاحباط - الذي هو الموازنة بين الاعمال واسقاط المتقابلين وابقاء الرجحان - حق لا شك فيه ولا ريب يعتريه ، ومثل قولهم : ان النبي ( صلى الله عليه وآله ) لم يحصل له الاسماء من الله تعالى في صلاة قط . تعويلاً على ما قالوه من انه لو جاز السهو عليه في الصلاة لجاز عليه في الاحكام ، مع وجود الدلائل الكثيرة من الأحاديث الصحاح والحسان والموثقات والضعفاء والمجاهيل (١) على حصول مثل هذا الاسماء ، وعلل في تلك الروايات بانه رحمة للامة . لئلا يعير الناس بعضهم بعضاً بالسهو . وسنحقق هذه المسألة في نور من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى ، الى غير ذلك من مسائل الاصول .

واما مسائل الفروع فمدارهم على طرح الدلائل النقلية والقول بما أدت اليه الاستحسانات العقلية ، واذا عملوا بالدلائل النقلية يذكرون - أولاً - الدلائل العقلية ثم يجملون دليل النقل مؤيداً لها وعاضداً إياها ، فيكون المدار والأصل إنما هو العقل . وهذا منظور فيه ، لانا نسألهم عن معنى الدليل العقلي الذي جعلوه أصلاً في الاصولين والفروع ، فنقول : ان اردتم ما كان مقبولا عند عامة العقول ، فلا يثبت ولا يبقى لكم دليل عقلي ، وذلك كما تحققت ان العقول مختلفة في مراتب الادراك وليس لها حد تقف عنده . فمن ثم ترى كلا من اللاحقين يتكلم على دلائل السابقين وينقضه ويأتي بدلائل اخرى على ما ذهب اليه ، ولذلك لا ترى دليلاً واحداً مقبولا عند عامة العقلاء والأفاضل وان كان المطلوب متحداً ، فان جماعة من المحققين قد اعترفوا بانه لم يتم دليل من الدلائل على اثبات الواجب ، وذلك ان الدلائل التي ذكروها مبنية على ابطال التسلسل ولم يتم برهان على بطلانه ، فاذا لم يتم دليل على هذا المطلب الجليل الذي توجهت الى الاستدلال عليه كافة الخلائق ، فكيف يتم على غيره

(١) روى صاحب الوافي الاحاديث المذكورة في باب - ٢١ - من الفصل الخامس من كتاب الصلاة ، وروى حديثاً منها في باب - ٢٩ - من الفصل المذكور .

مما توجهت اليه آحاد المحققين ؟ وان كان المراد به ما كان مقبولا بزعم المستدل به واعتقاده ، فلا يجوز لنا تكفير الحكماء والزنادقة ولا تفسيق المعزلة والأشاعرة ولا الطعن على من يذهب الى مذهب يخالف ما نحن عليه . وذلك ان أهل كل مذهب استندوا في تقوية ذلك المذهب الى دلائل كثيرة من العقل ، وكانت مقبولة في عقولهم معلومة لهم . ولم يعارضها سوى دلائل العقل لاهل القول الآخر أو دلائل النقل . وكلاما لا يصلح للمعارضة لما قلتم . لان دليل النقل يجب تأويله ودليل العقل لهذا الشخص لا يكون حجة على غيره ، لان عنده مثله ويجب عليه العمل بذلك . مع ان الأصحاب (رضوان الله عليهم) ذهبوا الى تكفير الفلاسفة ومن يحذو حذوهم وتفسيق أكثر طوائف المسلمين . وما ذاك إلا لأنهم لم يقبلوا منهم تلك الدلائل ولم يعدوها من دلائل العقل « انتهى كلامه زيد في الخلد أكرامه .

أقول : وقد سبقه الى هذه المقالة الامام الرازي . حيث قال : « هذه الاشياء المسماة بالبراهين لو كانت في انفسها براهين لكان كل من سمعها ووقف عليها وجب ان يقبلها وان لا ينكرها أصلاً ، وحيث نرى ان الذي يسميه أحد الخصمين برهاناً فان الخصم الثاني يسمعه ويعرفه ولا يفيد له ظناً ضعيفاً ، علمنا ان هذه الأشياء ليست في انفسها براهين ، بل هي مقدمات ضعيفة انضافت العصبية والمحبة اليها فتخيّل بعضهم كونها برهاناً مع ان الأمر في نفسه ليس كذلك . وايضاً فالمشبه يحتاج على القول بالتشبيه بحجة ويزعم ان تلك الحجة افادته الجزم واليقين ، فاما ان يقال: ان كل واحدة من هاتين الحجتين صحيحة يقينية فينبئنا يلزم صدق النقيضين وهو باطل ، واما ان يقال : إحداهما صحيحة والاخرى فاسدة إلا انه متى كان الأمر كذلك كانت مقدمة واحدة من مقدمات تلك الحجة باطلة في نفسها ، مع ان الذي تمسك بتلك الحجة جزم بصحة تلك المقدمة ابتداء ، فهذا يدل على ان العقل يجرم بصحة الفاسد جزماً ابتداء ،

فاذا كان كذلك كان العقل غير مقبول القول في البديهيات . واذا كان كذلك فيخيلنا تفسد جميع الدلائل . فان قالوا : العقل إنما جزم بصحة ذلك الفاسد لشبهة متقدمة ، فنقول : قد حصل في تلك الشبهة المتقدمة مقدمة فاسدة ، فان كان ذلك لشبهة اخرى لزم التسلسل ، وان كان ابتداءً فقد توجه الطعن . وايضاً فانا نرى الدلائل القوية في بعض المسائل العقلية متعارضة . مثل مسألة الجوهر الفرد : فانا نقول : كل متحيز فان يمينه غير يساره . وكل ما كان كذلك فهو منقسم . ينتج ان كل متحيز منقسم ، ثم نقول : الآن لم يكن حاضراً بل بعضه ، واذا كان غير منقسم كان اول عدمه في آن آخر متصل بأن وجوده ، فلزم تتالي الآتات ، ويلزم منه كون الجسم مركباً من اجزاء لا تتجزأ . فهذان الدليلان متعارضان ولا نعلم جواباً شافياً عن أحدهما . ونعلم أن أحد الكلامين مشتمل على مقدمة باطلة وقد جزم العقل بصحتها ابتداءً ، فصار العقل مطعوناً فيه ، ثم أخذ في تفصيل هذه الوجوه بكلام طويل الذيل .

( فان قلت ) : فعلى ما ذكر من عدم الاعتماد على الدليل العقلي يلزم ان لا يكون العقل معتبراً بوجه من الوجوه ، مع انه قد استفاضت الآيات القرآنية والأخبار المعصومية بالاعتماد على العقل والعمل على ما يرجحه ، وانه حجة من حجج الله سبحانه ، كقوله تعالى : ( ان في ذلك لآيات لقوم يعقلون ) (١) في غير موضع من الكتاب العزيز اي يعملون بمقتضى عقولهم ( لآيات لقوم يتفكرون ) (٢) . ( لآيات لاولي الألباب ) (٣) .

(١) سورة الرعد . آية ٥ . سورة النحل . آية ١٣ . سورة الروم . آية ٢٤ .

(٢) سورة الرعد . آية ٤ . سورة الروم . آية ٢١ . سورة الزمر . آية ٤٤ .

سورة المجاثية . آية ١٣ .

(٣) سورة آل عمران . آية ١٨٨ .

(لآيات لاولي النهى) (١) . (إنما يتذكر أولوا الألباب) (٢) . (لذكرى لأولي الألباب) (٣) . وذم قوما لم يعملوا بمقتضى عقولهم فقال سبحانه : (أفلا يعقلون) (٤) (واكثرهم لا يعقلون) (٥) . (ذلك بأنهم قوم لا يعقلون) (٦) . (أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها) (٧) الى غير ذلك من الآيات الدالة على مدح العمل بمقتضى العقل وذم عكسه . وفي الحديث عن أبي الحسن (عليه السلام) حين سئل : فما الحجة على الخلق اليوم قال : « فقال (عليه السلام) : العقل ، يعرف به الصادق على الله فيصدق والكاذب على الله فيكذبه » (٨) وفي آخر عن الصادق (عليه السلام) قال : « حجة الله على العباد النبي ، والحجة فيما بين العباد وبين الله العقل » (٩) وفي آخر عن الكاظم (عليه السلام) : « يا هشام ان الله على الناس حجتين : حجة ظاهرة وحجة باطنة . فاما الظاهرة فالرسل والانبياء والأئمة ، واما الباطنة فالعقول » (١٠) .

(١) سورة طه . آية ٥١ . ١٢٩ .

(٢) سورة الزمر . آية ١٣ .

(٣) سورة الزمر . آية ٢٣ .

(٤) سورة يس . آية ٦٩ .

(٥) سورة المائدة . آية ١٠٣ .

(٦) سورة المائدة . آية ٩٤ .

(٧) سورة محمد . آية ٢٧ .

(٨) هذا من حديث أبي يعقوب البغدادي عن أبي الحسن (عليه السلام) الذي رواه في الكافي في كتاب العقل والجمل ، وهو الحديث - ٢٠ - منه .

(٩) وهو حديث عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله (عليه السلام) الذي رواه في الكافي في كتاب العقل والجمل ، وهو الحديث - ٢٢ - منه .

(١٠) هذا من حديث هشام بن الحكم عن أبي الحسن موسى بن جعفر (عليهما السلام) الذي رواه في الكافي في كتاب العقل والجمل ، وهو الحديث - ١٢ - منه .

( قلت ) : لا ريب ان العقل الصحيح الفطري حجة من حجج الله سبحانه وسراج منير من جهته جل شأنه . وهو موافق للشرع ، بل هو شرع من داخل كما ان ذلك شرع من خارج ، لكن ما لم تغيره غلبة الأوهام الفاسدة ، وتتصرف فيه العصبية أو حب الجاه أو نحوهما من الأغراض الكاسدة ، وهو قد يدرك الأشياء قبل ورود الشرع بها فيأتي الشرع مؤيداً له ، وقد لا يدركها قبله ويخفى عليه الوجه فيها فيأتي الشرع كاشفاً له ومبيناً ، وغاية ما تدل عليه هذه الأدلة مدح العقل الفطري الصحيح الخالي من شوائب الأوهام العاري عن كدورات العصبية ، وانه بهذا المعنى حجة إلهية . لادراكه بصفاء نورانيته وأصل فطرته بعض الأمور التكليفية ، وقبوله لما يجهل منها متى ورد عليه الشرع بها . وهو أعم من أن يكون بادراكه ذلك أولاً أو قبوله لها ثانياً كما عرفت .

ولا ريب ان الاحكام التقبية من عبادات وغيرها كلها توفيقية تحتاج الى السماع من حافظ الشريعة ، ولهذا قد استفاضت الأخبار — كما قد مر بك الاشارة الى شطر منها في المقدمة الثالثة (١) — بالنهي عن القول في الأحكام الشرعية بغير شماع منهم ( عليهم السلام ) وعلم صادر عنهم ( صلوات الله عليهم ) ووجوب التوقف والاحتياط مع عدم تيسر طريق العلم ووجوب الرد اليهم في جملة منها ، وما ذاك إلا لقصور العقل المذكور عن الاطلاع على اغوارها واحكامه عن التلجج في لجج بحارها ، بل لو تم للعقل الاستقلال بذلك لبطل ارسال الرسل وانزال الكتب . ومن ثم تواترت الأخبار ناعية على اصحاب القياس بذلك .

ومن الاخبار المؤكدة لما ذكرنا رواية ابي حمزة عن ابي جعفر ( عليه السلام )

في حديث طويل، قال : « ابن الله لم يكمل امره الى خلقه لا الى ملك مقرب ولا الى نبي مرسل . واسكنه أرسل رسولا من ملائكته فقال له : قل : كذا وكذا . فأمرهم بما يحب ونهاهم عما يكره ... الحديث » (١) .

و (منها) — رواية أبي بصير . قال : « قلت : ترد علينا اشياء ليس نعرفها في كتاب الله ولا سنته فننظر فيها . فقال : لا . اما انك ان اصبحت لم تؤجر وان أخطأت كذبت على الله » (١) .

و (منها) — حديث يونس عن أبي الحسن ( عليه السلام ) ، قال : « من نظر برأيه هلك ومن ترك أهل بيت نبيه ضل » (١) .

وفي حديث آخر عن أمير المؤمنين ( عليه السلام ) : « ان المؤمن لم يأخذ دينه عن رأيه ولكن اتاه من ربه فاخذ به » (١) .

وفي آخر لما قال السائل له ( عليه السلام ) : ما رأيك في كذا ؟ قال ( عليه السلام ) : « وأي محل للرأي هنا ؟ انا اذا قلنا حدثنا عن رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) عن جبرائيل عن الله » (٢) الى غير ذلك من الأخبار - المتواترة معنى - الدالة على كون الشريعة توقيفية لا مدخل للعقل في استنباط شيء من احكامها بوجه . نعم عليه القبول والانقياد والتسليم لما يراى . وهو أحد فردي ما دلت عليه تلك الأدلة التي اوردها المعارض ، إلا انه يبقى الكلام بالنسبة الى ما يتوقف على التوقيف .

فنقول : ان كان الدليل العقلي المتعلق بذلك بديهيًا ظاهر البدهة كقولهم : الواحد نصف الاثنين ، فلا ريب في صحة العمل به ، والا فان لم يعارضه دليل عقلي

(١) رواه صاحب الوسائل في باب - ٦ - من ابواب صفات القاضى وما يجوز ان يقضى به من كتاب القضاء .

(٢) روى (صاحب البحار) الأخبار المتضمنة لما اشتمل عليه هذا الخبر في باب - ٢٣ - من ابواب كتاب العلم في الصحيفة ١٧٢ من الجزء الثانى المطبوع بمطبعة الحيدرى بطهران .

ولا نقلي فكذلك . وان عارضه دليل عقلي آخر : فان تأيد أحدهما بنقلي كان الترجيح للمؤيد بالدليل النقلي وإلا فاشكال : وان عارضه دليل نقلي ، فان تأيد ذلك العقلي ايضاً بنقلي كان الترجيح للعقلي إلا ان هذا في الحقيقة تعارض في الثقليات ، والا فالترجيح للنقلي وفقاً للسيد المحدث المتقدم ذكره وخلافاً للأكثر . هذا بالنسبة الى العقلي بقول مطلق : اما لو اريد به المعنى الاخص وهو الفطري الخالي من شوائب الأوهام الذي هو حجة من حجج الملك العلام وان شد وجوده بين الانام ففي ترجيح النقلي عليه إشكال . والله العالم .

## المقدمة الحادية عشرة

في جملة من القواعد الشرعية والضوابط المرعية التي تبني عليها جملة من الاحكام الفقهية ، مما يستفاد من الكتاب العزيز والسنة النبوية على الصاعد بها أشرف سلام وتحية ، وهي المشار اليها في كلامهم (عليهم السلام) بالاصول على ما نقله ابن ادريس في مستطرفات السرائر عن جامع البزنطي مما رواه عن هشام بن سالم عن ابي عبدالله : (عليه السلام) : قال : « انما علينا ان نلقي اليكم الاصول وعليكم ان تفرعوا » (١) وروى عن ابي الحسن الرضا (عليه السلام) بلا واسطة : قال : « علينا لقاء الاصول وعليكم التفريع » (١) .

ولا يخفى ما في الخبرين المذكورين من حيث تقديم الظرف المؤذن بمحصر ذلك فيهم ، من الدلالة على بطلان الاصول الخارجة من غيرهم ، بمعنى حصر إلقاء الاصول فيهم (عليهم السلام) فكأنه قال : تأصيل الاصول الشرعية للاحكام علينا لا عليكم (١) ورواه صاحب الوسائل في آخر باب ٦ - من ابواب صفات القاضي وما يجوز ان يقضى به من كتاب القضاء .

وإنما عليكم التفريع عليها ، فكل أصل لم يوجد له مستند ولا دليل من كلامهم (عليهم السلام) فهو بمقتضى الخبرين المذكورين مما لا يجوز الاعتماد عليه ولا الركون اليه. فلنورد هنا جملة مما جرى في خاطر القاتر ، ونذيل ما يحتاج الى البحث والتحقيق بما هو جدير به وحقيق على جهة الإيجاز والاختصار من غير تطويل ولا أكثر . وإن سمحت الاقضية والاقدار بالتوفيق ونامت عيون الدهر الغدار عن التعويق . ابرزنا لهذه الاصول رسالة شافية وادعناها إبحاثاً بحقها وافية .

فن تلك الاصول - طهارة كل ما لم تعلم نجاسته حتى تعلم النجاسة .

ويدل على ذلك قول الصادق (عليه السلام) في موثقة عمار : « كل شيء طاهر حتى تعلم انه قذر ، فاذا علمت فقد قذر » (١) وقول امير المؤمنين (عليه السلام) فيما رواه في الفقيه (٢) : « لا ابالي أبول اصابني أم ماء اذا لم اعلم » ويدل على ذلك أخبار عديدة في جزئيات المسائل ، واصل الحكم المذكور مما لا خلاف فيه ولا شبهة تعتريه وإنما الخلاف في مواضع :

(الأول) - في عموم هذا الحكم للجهل بالحكم الشرعي وعدمه ، وتوضيح ذلك انه لا خلاف في العمل بهذا الحكم على عومه بالنسبة الى الجهل بملاقاة النجاسة وإن كان مع ظن الملاقاة ، بمعنى انه لو شك أو ظن الملاقاة فالواجب البناء على أصالة الطهارة حتى تعلم النجاسة ، وكذا لا خلاف في ذلك بالنسبة الى الشك أو الظن بنجاسة شيء له افراد متعددة غير محصورة ، بعضها معلوم الطهارة وبعضها معلوم النجاسة وقد أشكبه بعضها ببعض ، كالبول الذي منه طاهر ومنه نجس والدم ونحوهما : فالجهل هنا ليس

(١) تقدم الكلام في هذه الموثقة في التعليقة (١) في الصحيفة (٤٢) .

(٢) في باب (ما ينجس الثوب والبدن) من الجزء الاول ، ورواه صاحب الوسائل

في باب - ٣٧ - من ابواب النجاسات والالوان والجلود من كتاب الطهارة .



في الحكم الشرعي ، إذ هو معلوم في تلك الافراد في حد ذاتها ، وإنما الجهل في موضوعه ومتعلقه وهو ذلك الفرد المشكوك في اندراجة تحت أحد الطرفين . أما بالنسبة الى الجهل بالحكم الشرعي - كالجهل بحكم نطفة الغنم هل هي نجسة أو طاهرة ؟ - فهل يحكم بطهارتها بالخبر المذكور (١) أم لا ؟ قولان ، وبالثاني صرح المحدث الامين الاسترأبادي في كتاب الفوائد المدنية . وبالأول صرح جملة من متأخري المتأخرين .

وانت خير بان القدر المتيقن فهمه من الخبر المذكور (١) هو ما وقع الاتفاق عليه . اذ الظاهر — والله سبحانه وقائله أعلم — ان المراد من هذا الخبر وامثاله إنما هو دفع الوسوس الشيطانية والشكوك النفسانية بالنسبة الى الجهل بملاقاة النجاسة ، وبيان سعة الخفيفة السمحة السهلة بالنسبة الى اشتباه بعض الافراد الغير المحصورة ببعض ، فيحكم بطهارة الجميع حتى يعلم الفرد النجس بعينه . واما اجراء ذلك في الجهل بالحكم الشرعي فلا يخلو من الاشكال المانع من الجرأة على الحكم به في هذا المجال .

وما ذكره بعض فضلاء متأخري المتأخرين - من ان الجهل بوصول النجاسة يستلزم الجهل بالحكم الشرعي . قال : « فان المسلم إذا أعار ثوبه الذي وهو يشرب الخمر ويأكل لحم الخنزير ثم رده عليه . فهو جاهل بان مثل هذا الثوب الذي هو مظنة النجاسة هل هو مما يجب التنزه عنه في الصلاة وغيرها مما يشترط فيه الطهارة اولاً ؟ فهو جاهل بالحكم الشرعي مع انه ( عليه السلام ) قرر في الجواب قاعدة كلية بانه ما لم تعلم نجاسته فهو طاهر » - مردود بان الجهل بالحكم الشرعي في المثال المذكور ونحوه تابع للجهل بوصول النجاسة : ولما دل الخبر المذكور (١) وغيره على البناء على اصالة الطهارة وعدم الالتفات الى احتمال ملاقة النجاسة أو ظننها باعارة الثوب مثلاً . علم منه قطعاً جواز الصلاة فيه تحقيقاً للتبعية . ومحل الاشكال والنزاع إنما هو الدلالة على الحكم الشرعي ابتداءً كلاً لا ينحى .

(الثاني) — ان ظاهر الخبر المذكور (١) انه لا تثبت النجاسة للأشياء ولا تنصف بها الا بالنظر الى علم المكلف ، لقوله ( عليه السلام ) : « فاذا علمت فقد قدر » (١) بمعنى انه ليس التنجيس عبارة عما لا فقه عين النجاسة واقفاً خاصة بل ما كان كذلك وعلم به المكلف . وكذلك ثبوت النجاسة لشيء إنما هو عبارة عن حكم الشارع بانه نجس وعلم المكلف بذلك . وهو خلاف ما عليه جمهور اصحابنا ( رضوان الله عليهم ) فانهم حكموا بان النجس إنما هو عبارة عما لا فقه النجاسة واقفاً وان لم يعلم به المكلف . وفرعوا عليه بطلان صلاة المصلي في النجاسة جاهلاً وان سقط الخطاب عنه ظاهراً كما نقله عنهم شيخنا الشهيد الثاني في شرح الالفة .

وانت خير بما فيه من العسر والحرج ومخالفة ظواهر الأخبار الواردة عن العترة الابرار .

( اما اولاً ) — فلأن المعبود من الشارع عدم اناطة الاحكام بالواقع ونفس الأمر . لاستلزامه التكليف بما لا يطاق . وحينئذ فالمكلف اذا صلى في ثوب طاهر في علمه . والطاهر شرعاً إنما هو ما لم يعلم المكلف بنجاسته لا ما علم بعدمها ، فما الموجب لبطلان صلاته بعد امتثاله للأمر الذي هو مناط الصحة ومعياريها ؟

و ( اما ثانياً ) — فلما أوردته شيخنا الشهيد الثاني عليهم في الكتاب المشار اليه حيث قال بعد نقل ذلك عنهم : « ولا يخفى ما فيه من البلوى ، فان ذلك يكاد يوجب فساد جميع العبادات المشروطة بالطهارة . لكثرة النجاسات في نفس الامر وان لم يحكم الشارع ظاهراً بفسادها . فعلى هذا لا يستحق عليها ثواب الصلاة وان استحق اجر الذاكر المطيع بحركاته وسكناته ان لم يتفضل الله تعالى بجوده » . انتهى .

و ( اما ثالثاً ) — فلمخالفته ظواهر الأخبار ومنها الخبر المذكور (١) .

و ( منها ) — رواية محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) (١) قال : « سألت عن الرجل يرى في ثوب أخيه دمًا وهو يصلي ؟ قال : لا يؤذنه حتى ينصرف » .  
ورواية عبدالله بن بكير المروية في كتاب قرب الاسناد (٢) قال : « سألت أبا عبدالله ( عليه السلام ) عن رجل اعار رجلاً ثوباً يصلي فيه وهو لا يصلي فيه ؟ قال : لا يعلمه . قلت : فان علمه ؟ قال : يعيد » .

وحينئذ فلو كان الأمر كما يدعونه من كون وصف النجاسة انما هو باعتبار الواقع ونفس الأمر ، وان صلاة المصلي - والحال كذلك - باطلة واقعاً ، فكيف يحسن من الامام ( عليه السلام ) المنع من الايدان والاخبار بالنجاسة في الصلاة كما في خبر محمد بن مسلم او قبلها كما في خبر ابن بكير ؟ وهل هو بناء على ما ذكرنا إلا من قبيل التقرير له على تلك الصلاة الباطلة والمعاونة على الباطل ؟ ولا ريب في بطلانه . وسيأتي مزيد تحقيق لهذه المسألة في محلها (٣) ان شاء الله تعالى .

( الثالث ) — انه لا خلاف في انه مع الحكم باصالة الطهارة فلا يجوز الخروج عنها إلا بالعلم بالنجاسة . لكن العلم المذكور هل هو عبارة عن القطع واليقين ، او عبارة عما هو اعم من اليقين والظن مطلقاً فيشملها معاً ، او اليقين والظن المستند الى سبب شرعي ؟ اقول ، اولها منقول عن ابن البراج وثانيها عن أبي الصلاح ،

(١) المروية في الوسائل في باب - ٤٠ - و - ٤٧ - من ابواب النجاسات والاراني والجلود من كتاب الطهارة .

(٢) في الصحيفة ١٠٣ السطر ١١ من المطبوع بالنجف سنة ١٣٦٩ ، وفي الوسائل في باب - ٤٧ - من ابواب النجاسات والاراني والجلود من كتاب الطهارة ، إلا ان الرواية فيهما هكذا : سألت أبا عبدالله ( عليه السلام ) عن رجل اعار رجلاً ثوباً فصلي فيه . . اعط (٣) وقد اوردناها في المسألة السابعة من المطلب الرابع في احكام الوضوء ( منه رحمه الله ) .

ونالها عن العلامة في المنتهى والتذكرة .

احتج الأول بان الطهارة معلومة بالأصل ، وشهادة الشاهدين لا تفيد إلا الظن فلا يترك لاجله المعلوم .

واحتج الثاني بان الشرعيات كلها ظنية ، فان العمل بالمرجوح مع قيام الراجح باطل .

ومن هذين الاحتجاجين يعلم وجه القول الثالث .

ويرد على الأول ( اولا ) - ان اشتراط اليقين ان كان مخصوصاً بحكم النجاسة دون ما عداها من حكم الطهارة والحلية والحرمة فهو تحكم محض . وان كان الحكم في الجميع واحداً فيقين الطهارة ليس إلا عبارة عن عدم العلم بملاقاة النجاسة . وهو أغم من العلم بالعدم . ومثله يقين الحلية .

و ( ثانياً ) - انه قد ورد في الأخبار - كما ستأتيك ان شاء الله تعالى ( ١ ) - ان مما ينتقل به عن يقين الحلية شهادة الشاهدين بالحرمة ، وان العلم بالمعترضة يحصل بذلك . ومن الظاهر البين ان الحكم في الجميع من باب واحد .

و ( ثالثاً ) - ان الظاهر انه لا خلاف ولا اشكال في انه لو كان الماء مبيحاً فادعى المشتري فيه العيب بكونه نجساً وأقام شاهدين عدلين بذلك . فانه يتسلط على الرد ، وما ذاك إلا لثبوت النجاسة والحكم بها .

ويتوجه على الثاني ان المفهوم من الاخبار انه لا ينتقل عن يقين الطهارة ويقين الحلية إلا يقين مثله . وان مجرد الظن لا يوجب الخروج عن ذلك .

ومما هو صريح في المقام ما ورد في حسنة الحلبي ( ٢ ) من انه « اذا احتلم الرجل

( ١ ) في الصحيفة ١٤٠ السطر ١٥ .

( ٢ ) عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) المروية في الوسائل في باب - ١٦ - من ابواب النجاسات والاواني والجلود من كتاب الطهارة .

فاصاب ثوبه مني فليغسل الذي أصابه . وان ظن انه أصابه مني ولم يستيقن ولم ير مكانه فلينضحه بالماء » والنضح هنا للاستحباب بلا خلاف .

وقوله ( عليه السلام ) في صحيحة زرارة عن أبي جعفر ( عليه السلام ) (١) قال : « قلت فان ظننت انه أصابه ولم اتيقن ذلك فنظرت فلم أري شيئاً ثم صليت فرأيت فيه بعد الصلاة ؟ قال : تغسله ولا تعيد . قال : قلت : ولم ذاك ؟ قال : لانك كنت على يقين من طهارتك ثم شككت ، فليس ينبغي لك ان تنقض اليقين بالشك أبداً » الى غير ذلك من الأخبار .

والتحقيق عندي في هذا المقام — بما لا يحوم حوله للنظر المنصف نقض ولا ابرام — هو ما أوضحناه في جملة من كتبنا ، وملخصه ان كلا من الطهارة والنجاسة والحلية والحُرمة ونحوها أحكام شرعية متلقاة من الشارع يجب الوقوف فيها على الاسباب التي عينها لها وناطها بها ، وليست اموراً عقلية تناط بمجرد الظن العقلي ، وحينئذ فكما وجد سبب من تلك الاسباب وعلم به المكلف رتب عليه مسببه من الحكم باحد تلك الاحكام وكما ان من جملة الاسباب المتلقاة من الشارع مشاهدة ملاقات النجاسة فيحكم بالنجاسة عندها ، كذلك من جملة اخبار المالك بنجاسة ثوبه وشهادة العدلين بنجاسة شيء . وكذا يأتي ايضاً في ثبوت الطهارة والحلية والحُرمة بالنسبة الى الاسباب التي عينت لها ، وليس ثبوت النجاسة اشيء واتصافها بعبارة عن مجرد ملاقات عين النجاسة له في الواقع ونفس الامر خاصة ، حتى انه يقال بالنسبة الى الجاهل بالملاقاة : ان هذا نجس في الواقع وطاهر بحسب

(١) رواها الشيخ في التهذيب مضرة في باب ( تطهير البدن والثياب من النجاسات ) من كتاب الطهارة . ورواها صاحب الوسائل عنه كذلك في باب - ٧ و ٣٧ و ٤١ و ٤٢ و ٤٤ - من ابواب النجاسات والاواني والجلود من كتاب الطهارة بنحو التقطيع ، ورواها الصدوق في العلل في باب ( علة غسل المني اذا أصاب الثوب ) في الصحيفة ١٢٧ مستندة عن أبي جعفر ( عليه السلام ) .

الظاهر . بل هو نجس بالنسبة الى العالم بالملاقاة أو أحد الاسباب المذكورة وظاهر بالنسبة الى الغير العالم بشيء من ذلك ، فان الشارع - كما عرفت آنفاً (١) - لم يجعل الحكم بذلك منوطاً بالواقع ، وغاية ما يلزم اتصاف شيء بالطهارة والنجاسة باعتبار شخصين ، ولا ريب فيه ، فان ذلك جار في الحل والحرم بالنسبة الى من علم بعدم تذكية اللحم الموضوع في اسواق المسلمين ومن لم يعلم ، وحينئذ فلا يقال : ان اخبار العدلين أو المالك لا يفيد إلا الظن ، لاحتمال ان لا يكون كذلك واقعاً . كيف ؟ وما من جملة الاسباب التي رتب الشارع الحكم عليها بالنجاسة .

وبالجملة فحيث حكم الشارع بقبول شهادة العدلين واخبار المالك في أمثال ذلك فقد حكم بثبوت الحكم بهما ، فيصير الحكم حينئذ معلوماً من الشارع ، ولا معنى للنجس ونحوه - كما عرفت (١) - إلا ذلك ، وان فرض عدم الملاقاة في الواقع فان الشارع لم يلتفت اليه، ألا ترى انه قد وردت الأخبار بان الأشياء كلها على يقين الطهارة ويقين الحلية حتى يعلم النجس والحرام بعينه، مع ان هذا اليقين - كما عرفت (٢) - ليس إلا عبارة عن عدم علم المسكف بالنجاسة والحرم ، وعدم العلم لا يدل على العدم كما لا يخفى . ومنها - حلية ما لم تعلم حرمة .

ويدل عليه من الأخبار صحيحة عبدالله بن سنان (٣) قال : قال ابو عبدالله (عليه السلام) : « كل شيء يكون فيه حلال وحرام فهو لك حلال ابدأ حتى تعرف الحرام بعينه فتدعه » .

(١) في الموضوع الثاني المتقدم في الصحيفة ١٣٦ السطر ١٦ .

(٢) في الصحيفة ١٣٨ السطر ٩ .

(٣) المروية في الوسائل في باب - ٤ - من ابواب ما يكتسب به من كتاب التجارة ، وفي باب ( حكم السمن والجبن وغيرهما اذا علم انه خطه حرام ) من ابواب الاطعمة المحرمة من كتاب الاطعمة والاشربة .

وصحيحة ضريس (١) قال : « سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن السمن والجبن نجده في ارض المشركين والروم أأكله ؟ فقال : ما علمت انه خلطه الحرام فلا تأكل ، وما لم تعلم فكله حتى تعلم انه حرام » .

وموثقة مسعدة بن صدقة عن أبي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : « كل شيء هو لك حلال حتى تعلم انه حرام بعينه فتدعه من قبل نفسك ، وذلك مثل الثوب يكون عليك قد اشتريته وهو سرقة ، ومملوك عندك وهو حر قد باع نفسه أو خدع فيبيع قهراً ، وامرأة تحتك وهي اختك أو رضيعتك ، والأشياء كلها على هذا حتى يستبين لك غير ذلك أو تقوم به اليقينة » .

ورواية عبدالله بن سليمان (٣) قال : « سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن الجبن فقال : لقد سألتني عن طعام يعجبني ، الى ان قال : قلت : ما تقول في الجبن ؟ فقال : سأخبرك عن الجبن وغيره : كل ما كان فيه حلال وحرام فهو لك حلال حتى تعرف الحرام بعينه فتدعه » الى غير ذلك من الأخبار (٤) .

وظاهر هذه الأخبار بل صريح جملة منها اختصاص الحكم المذكور بما فيه افراد بعضها معلوم الحل وبعضها معلوم الحرمة ولم يميز الشارع بينها بعلامة ، واشتبها ببعض بعضها .

(١) المروية في الوسائل في باب ( حكم السمن والجبن وغيرهما اذا علم انه خلطه حرام ) من ابواب الاطعمة المحرمة من كتاب الاطعمة والاشربة .

(٢) المروية في الوسائل في باب - ٤ - من ابواب ما يكتسب به من كتاب التجارة .

(٣) المروية في الوسائل في باب - ٦١ - من ابواب الاطعمة المباحة من كتاب الاطعمة

والاشربة .

(٤) و(منها) - رواية أبي الجارود المروية في كتاب المحاسن قال : « سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن الجبن فتدلت له اخبرني من رأى انه يجعل فيه الميتة ؟ فقال أمن اجل مكان واحد يجعل فيه الميتة حرم جميع ما في الارض ، لما علمت انه ميتة فلا تأكله ، وما لم تعلم فاشتر وبيع وكل » . الحديث ، ( منه رحمة الله عليه ) .

مع كونها غير محصورة ، فالجميع حلال حتى يعرف الحرام بعينه على الخصوص ، فورد الحكم حينئذ هو موضوع الحكم الشرعي دون الحكم الشرعي نفسه ، وبهذا التخصيص جزم المحدث الأمين الاسترادي .

وظاهر جمع - ممن قدمنا نقل الخلاف عنهم (١) في القاعدة المتقدمة - اجراء ذلك ايضا في نفس الحكم الشرعي . ومقتضى ذلك انه لو وجد حيوان مجبول مغاير للانواع المعلوم حلها وحرمتها من الحيوانات . فانه يحكم بحله بناء على عموم القاعدة المذكورة ، وكذا بطارته بناء على عموم القاعدة المتقدمة . إلا ان شيخنا الشهيد الثاني في تمديد القواعد صرح في مثل ذلك بالطهارة والتحريم محتجا بالأصل فيها ، قال : « اما اصالة الطهارة فظاهر ، واما اصالة التحريم فلأن المحرم غير منحصر ، لكثرتة على وجه لا ينضب » وفيه ما لا يخفى .

وانت خير بان مقتضى العمل باخبار الثلث - التي تقدمت الاشارة اليها في بحث البراءة الاصلية (٢) - التوقف في مثل ذلك ، اذ شمول هذه الاخبار التي ذكرناها لمثل ذلك مما يكاد يقطع بعده . فانها متشاركة الدلالة - تصريحاً في بعض وتلويحاً في آخر - على ان موردها إنما هو موضوع الحكم الشرعي والافراد المعلوم الحكم مع اشتباها . والله ورسوله واواياؤه (عليهم السلام) اعلم بحقائق الأحكام .

ومنها — عدم نقض اليقين بالشك ، والمراد بالشك ما هو أعم من الظن كما سلف في القاعدة المتقدمة (٣) من دلالة حسنة الحلبي وصحيحة زرارة على ذلك . والأخبار الدالة على هذه القاعدة الشريفة مستفيضة ، ومنها الروايتان المشار اليها .

(١) في الموضع الاول في الصحيفة ١٣٤. السطر ١٣ .

(٢) في الصحيفة ٦٦. السطر ٨ .

(٣) في الصحيفة ١٣٨ - السطر ١٧ و ١٩ . والصحيفة ١٣٩ السطر ٣ .



و ( منها ) — صحيحة زرارة عن الباقر ( عليه السلام ) (١) قال : « قلت له الرجل ينام وهو على وضوء ، أتوجب الحفقة والحفقتان عليه الوضوء ؟ فقال يا زرارة قد تنام العين ولا ينام القلب والاذن ، فإذا نامت العين والاذن والقلب وجب الوضوء قلت : فإن حرك الى جنبه شيء وهو لا يعلم به ؟ قال : لا . حتى يستيقن أنه قد نام حتى يجيء من ذلك امر بئس ، والا فهو على يقين من وضوئه ، ولا ينقض اليقين ابداً بالشك ولكن ينقضه يقين آخر »

وصحيحة اخرى له ايضاً عن أحدهما (عليهما السلام) (٢) قال : « قلت له من لم يدر في أربع هوأم في ثنتين وقد أحرز الثنتين ؟ قال يركع ركعتين ، الى ان قال : ولا ينقض اليقين بالشك ولا يدخل الشك في اليقين ولا يخلط أحدهما بالآخر ، ولكن ينقض الشك باليقين ويتم على اليقين فيني عليه . ولا يعتد بالشك في حال من الحالات . »

والعمل بهذه القاعدة الشريفة بالنسبة الى الشك في حصول الرفع وعدمه مما لا خلاف فيه ولا شك يعتريه .

إنما الخلاف في شمولها للشك في فردية بعض الاشياء لذلك الرفع ، كما لو حصل الشك في فردية الخارج من غير الموضع الطبيعي للناقص . بمعنى انه هل يكون من جملة نواقض الوضوء أم لا ؟ فهل يدخل تحت هذه القاعدة أم لا ؟ ومرجه الى جريانها في نفس أحكامه تعالى واختصاصها بموضوعاتها خاصة .

(١) رواها الشيخ في التهذيب مضمرة في باب ( الاحداث الموجبة للطهارة ) من كتاب الطهارة ورواها صاحب الوسائل عنه في باب - ١ - من ابواب نواقض الوضوء من كتاب الطهارة كذلك .

(٢) المروية في الوسائل بنحو التقطيع في باب - ١٠ و ١١ - من ابواب الخلل الواقع في الصلاة من كتاب الصلاة .

الذي اختاره — المحدث الامين الاسترلابادي (قدس سره) — الثاني ، واليه يميل كلام بعض فضلاء متأخري المتأخرين (١) . حيث قال ( قدس سره ) بعد ايراد صحيحة زرارة المتقدمة (٢) الواردة في النوم : « الشك في رفع اليقين على أقسام : ( الاول ) - اذا ثبت ان الشيء الفلاني رافع لحكم لكن وقع الشك في وجود الرفع ( الثاني ) - ان الشيء الفلاني رافع للحكم لكن معناه مجمل . فوقع الشك في كون بعض الاشياء هل هو فرد له أم لا ؟ ( الثالث ) - ان معناه معلوم ليس بمجمل لكن وقع الشك في اتصاف بعض الاشياء به وكونه فرداً له لعارض ، كتوقفه على اعتبار متعذر او غير ذلك ( الرابع ) - وقع الشك في كون الشيء الفلاني هل هو رافع للحكم المذكور أم لا ؟ والخبر المذكور إنما يدل على النهي عن النقض بالشك ، وإنما يعقل ذلك في الصورة الاولى من تلك الصور الاربع دون غيرها من الصور ، لان في غيرها من الصور لو نقض الحكم بوجود الأمر الذي شك في كونه رافعاً لم يكن النقض بالشك ، بل إنما حصل النقض باليقين بوجود ما يشك في كونه رافعاً ، وباليقين بوجود ما يشك في استمرار الحكم معه لا بالشك ، فان الشك في تلك الصور كان حاصلًا من قبل ولم يكن بسببه نقض ، وإنما حصل النقض حين اليقين بوجود ما يشك في كونه رافعاً للحكم بسببه ، لان الشيء إنما يستند الى العلة التامة أو الجزء الاخير منها ، فلا يكون في تلك الصور نقض للحكم اليقيني بالشك ، وإنما يكون ذلك في صورة خاصة غيرها ، فلا عموم في الخبر . ومما يؤيد ذلك ان السابق على هذا الكلام في الرواية — والذي جعل هذا الكلام دليلاً عليه — من قبيل الصورة الاولى ، فيمكن حمل المفرد المعروف باللام عليه ، إذ لا عموم له بحسب الوضع بل هو موضوع للعهد كما صرح به بعض المحققين من علماء العربية ، وإنما دلالة على العموم بسبب ان الاجمال

---

(١) هو الفاضل الخراساني في الذخيرة شرح الارشاد في مبحث الماء المضاف منه رحمه الله .

(٢) في الصحيفة ١٤٣ السطر ١ .

في مثل هذا الموضع ينافي الحكمة ، وتخصيصه ببعض ترجيح من غير مرجح ، وظاهر ان الفساد المذكور إنما يكون حيث ينتفي ما يصلح بسببه الحل على العهد ، وسبق الكلام في بعض أنواع الماهية سبب ظاهر لصحة الحل على العهد من غير لزوم فساد . نعم يتجه ثبوت العموم في جميع افراد النوع المعبود . وليس هذا من قبيل تخصيص العام بينائه على سبب خاص كما لا يخفى « انتهى كلامه زيد أكرامه .

( اقول ) : ويمكن تطرق المناقشة الى هذا الكلام . بان يقال : انه لا يخفى على المتأمل بعين التحقيق والاعتبار فيما اورده من الأخبار - ان عدم نقض اليقين بالشك قاعدة كلية وضابطة جليلة لا اختصاص لها بمادة دون مادة ولا فرد دون فرد ، وهو الذي اتفقت عليه كلمة الاصحاب كما لا يخفى على من تتبع كلماتهم في هذا الباب ، والوجه فيه ان لامي اليقين والشك فيها لام التحلية ، وهي وان كانت لا تفيد العموم بحسب الوضع بناء على ما صرح به جمع من علماء الاصول وان اشعر كلام البعض بخلافه . لكنهم اتفقوا انها في المقامات الخطائية للعموم ، إذ هو الاوفق بمقتضى الحكمة .

وأما ما ذكره ( قدم سره ) بالنسبة الى الرواية التي أوردها (١) - من ان اللام ثمة إنما تحمل على العموم مع عدم القرينة ، وقرينة العهدة حاصلة بالنسبة الى الفرد المسؤول عنه - .

ففيه ( اولاً ) - ان ظاهر قوله ( عليه السلام ) في تلك الرواية : « ولا تنقض اليقين بالشك » إنما هو العموم ، فانه ( عليه السلام ) استدل - على ان الوضوء اليقيني لا ينتقض بحدث النوم - بقوله : « لا ، حتى يستيقن انه قد نام ، الى قوله : وإلا فهو على يقين من وضوئه » ثم اردفه بتلك القاعدة تأكيداً للاستدلال وايداناً بعموم

الحكم في جميع الأحوال . ولو كان مراده بها إنما هو عدم نقض الوضوء بالنوم على تلك الحال لكان إعادة اللؤلؤ بعينه ، وهو خارج عن قانون الاستدلال .

و ( ثانياً ) — ما ذكرنا من دلالة غير هذه الرواية صريحاً على كون ذلك قاعدة كلية لكصححة زرارة الاخيرة (١) فانها — كما ترى — صريحة بالدلالة واضحة المقالة على المراد غير قابلة للتأويل والايراء . . . وحينئذ فللقائل أن يقول : ان الشك الذي لا ينتقض به اليقين أعم من أن يكون شكاً في وجود الناقض او شكاً بأحد المعاني الثلاثة الاخيرة فانها ترجع بالاخرة الى الشك في وجود الناقض ، إذ متى شك في كون هذا الفرد من افراد ذلك الكلي المتيقن نقضه ، فقد شك في وجود الكلي في ضمنه . وقوله - : « ان الناقض في هذه الصور إنما هو اليقين » - ممنوع . بل الشك الحاصل في ضمن اليقين بوجود ذلك الفرد المشكوك في فرديته او المشكوك في اتصافه بالعنوان او في رفعه . وقوله - : « ان الشك في تلك الصور كان حاصلًا من قبل » - ان اراد به حصوله واقعاً فممنوع ولكن لا يترتب عليه حكم ، وان اراد بحسب الوجود فممنوع ، إذ هو لا يحصل إلا في ضمن وجود ما يشك في كونه فرداً للناقض أو نحو ذلك من الأقسام الباقية . هذا ما يقتضيه النظر في المقام إلا أن المسألة لا تخلو من شوب الاشكال والاحتياط مما ينبغي المحافظة عليه على كل حال .

و منها — ان كل ذي عمل مؤمن في عمله ما لم يظهر خلافه . ويدل على ذلك جملة من الأخبار المتفرقة في جزئيات المسائل .

ففي صحيحة الفضلاء (٢) « انهم سألوا أبا جعفر (عليه السلام) عن شراء اللحم من الاسواق ولا يدرون ما صنع القصابون . قال : كل اذا كان ذلك في سوق المسلمين ولا تسأل عنه » ،

(١) المتقدمة في الصحيفة ١٤٣ السطر ٧ .

(٢) المروية في الوسائل في باب - ٢٩ - من أبواب الذبائح من كتاب الصيد والذبائح.

وفي رواية سماعة (١) قال : « سألت عن اكل الجبن وتقليد السيف وفيه الكيمخت والغراء ؟ فقال : لا بأس ما لم تعلم انه ميتة » .

وفي صحيحة ابراهيم بن ابي محمود (٢) انه قال للرضا (عليه السلام) : « الخياط والقصار يكون يهودياً أو نصرانياً ، وانت تعلم انه يبول ولا يتوضأ ، ما تقول في عمله ؟ قال : لا بأس » .

ورواية ميسر (٣) قال : « قلت لابي عبدالله : أمر الجارية فتغسل ثوبي من النبي فلا تبالغ في غسله فاصلي فيه فاذا هو يابس ؟ فقال : اعد صلاتك ، اما انك لو كنت غسلت انت لم يكن عليك شيء » .

وربما توهم من هذا الخبر الدلالة على خلاف المراد . وليس بذلك . وذلك لان ظاهره ان امرء (عليه السلام) باعادة الصلاة إنما هو لوجود عين النجاسة لا لكون الجارية ازالته عن الثوب ، حتى لو فرض انها ازالته عن الثوب ولم يجدها فيه كان يجب عليه غسل الثوب واعادة الصلاة .

ومن ذلك ايضاً الحديث الدال على ان الحجام مؤتمن في تطهير موضع الحجامة (٤) الى غير ذلك من الاخبار التي يقف عليها المتتبع .

وقد نقل - المحدث الامين الاسترآبادي في كتاب الفوائد المدنية والمحدث

- (١) وهي مضمرة التي رواها صاحب الوسائل في باب - ٣٩ - من ابواب النبايح من كتاب الصيد والنبائح .

(٢) المروية في الوافي في باب ( التطهير من مس الحيوانات ) من ابواب الطهارة عن الحديث من كتاب الطهارة .

(٣) المروية في الوسائل في باب - ١٨ - من ابواب النجاسات والاراني والجلود من كتاب الطهارة .

(٤) وهو حديث عبدالاعلى عن ابي عبدالله المروى في الوسائل في باب - ٥٦ - من ابواب النجاسات والاراني والجلود من كتاب الطهارة .

السيد نعمة الله ( قدس سرها ) عن جملة من عاصراهم - أنهم كانوا لاجل هذه الشبهة يهبون ثيابهم للقصارين او يبيعونها عليهم ، ثم يشترونها منهم ، مستندين الى ان الثوب متيقن النجاسة ولا يرتفع حكم يقين النجاسة إلا يقين الطهارة او ما قام مقامه من شهادة العدلين أو إخبار ذي اليد . وفيه - زيادة على ما تقدم - انه لا ريب ان الحكم المذكور مما تعم به البلوى . فلو كان مضيقاً كما زعموا لظرفيه اثر عنهم (عليهم السلام) وقد ذكر غير واحد من محققي اصحابنا النافين للبراءة الاصلية انها في مثل هذا الموضع مما يعتمد عليها في الاستدلال ، وقد تقدمت الاشارة اليه ايضاً انفاً (١) بل الظاهر من أخبارهم ( عليهم السلام ) ما يدل على التوسعة كما عرفت .

ومنها - الحكم بطهارة ما اشتبه بنجس وحلية ما اشتبه بمحرم مع عدم الحصر والتمييز . ونجاسة الجميع أحرمته اذا كان في محصور . وهذا هو المشهور بين اصحابنا ( رضوان الله عليهم ) .

وقيل باجراء حكم الصورة الاولى في الثانية ، واليه يشير كلام السيد السند في كتاب المدارك بالنسبة الى النجاسة والطهارة ، صرح بذلك في مسألة الاناءين ومسألة طهارة ما يسجد عليه كما سيأتي كل منهما في محله ان شاء الله تعالى . ولا يخفى ان ذلك لازم له في مسألة الحلال والحرام المشتبه احدهما بالآخر وان لم تقف له على كلام فيه الا ان المسألتين من باب واحد .

وكذا كلام المحدث الكاشاني بالنسبة الى الحل والجريمة ، حيث قال في كتاب المفاتيح بانه إذا اختلط الحلال بالحرام فهو له حلال حتى يعرف الحرام بعينه . ولم يفرق بين المحصور وغيره .

ويرد على الاول منها انه وان كان ما صرحنا به من القاعدة المذكورة لم يرد .

(١) اشار الى ذلك في الصحيفة ٤٦ السطر ٤ .

بها الأخبار على الوجه المدعى ، الا ان المستفاد منها - على وجه لا يزاوجه الريب في خصوصيات المسائل التي تصلح للجزئية والاندراج تحت كل من كليتي المحصور وغير المحصور - ان الحكم فيها كذلك ، ولا يخفى ان القواعد الكلية كما تكون برود الحكم كلياً وباشتمال القضية على سور الكلية ، كذلك تحصل بتتبع الجزئيات كما في القواعد النحوية ، بل في بعض الاخبار الواردة في هذا المقام تصرح بكلية الحكم ايضاً ، ولنشر هنا الى بعض الاخبار اجمالاً ، لان التفصيل في ذلك والابحاث المتعلقة بما هنالك قد وكنناها الى مواضعها الآتية إن شاء الله تعالى .

فما يدل على حكم المحصور وانه يحكم بنجاسة الجميع موثقة عمار (١) الواردة في الاناءين النجس أحدهما مع اشتباهه بالآخر ، فانها دلت على وجوب اجتنابهما . وحسنة صفوان (٢) في الثوبين النجس أحدهما مع اشتباهه بالآخر . حيث أمر ( عليه السلام ) بالصلاة في كل منهما على حدة .

والاخبار الدالة على غسل الثوب النجس بمعه مع اشتباهه بالباقي (٣) . ومما يدل على حكم غير المحصور - وانه يحكم بالطهارة في الجميع - ما قدمنا في القاعدة الاولى من موثقة عمار (٤) الدالة على ان كل شيء طاهر حتى يعلم انه (١) المروية في الوسائل في باب - ٨ - من ابواب الماء المطلق . وفي باب - ٤ - من ابواب التيمم ، وفي باب - ٦٤ - من ابواب النجاسات والاراني والجلود من كتاب الطهارة .

(٢) المروية في الوسائل في باب - ٦٤ - من ابواب النجاسات والاراني والجلود من كتاب الطهارة .

(٣) المروية في الوسائل في باب - ٧ - من ابواب النجاسات والجلود من كتاب الطهارة (٤) في الصحيفة ١٣٤ السطر ٨ . وقد تقدم الكلام في هذه الوثيقة في التعليقة (١) في الصحيفة ٤٢ وبأني منه ( قد ه ) التصريح بما ذكرناه هناك في التنبيه الثاني من تنبيهات المسألة الثانية من البحث الاول من احكام النجاسات .

قدر كما قدمنا تحقيقه واوسعنا مضيقه . وهي متضمنة للحكم المذكور بوجه كلي كما اشرنا اليه .

ويرد ايضا عليه وعلى القائل الآخر الاخبار الدالة على حكم اللحم المختلط ذكيه بميته وانه يباع من يستحل الميتة كحسني الحلبي (١) .

وبدل عليه خصوص صحيحة ضريس الكناني المتقدمة في القاعدة الثانية (٢) وكذا رواية عبدالله بن سليمان المذكورة ثمة (٣) . والاولى منهما متضمنة لحكم المحصور وغير المحصور على وجه كلي ونمط جلي ، وهي صريحة الدلالة في الرد على هذين الفاضلين . والثانية قد تضمنت حكم غير المحصور بوجه كلي ايضا .

ويؤيده (٤) بالنسبة الى المحصور الذي هو محل النزاع ما روي عنه ( صلى الله عليه وآله ) انه « ما اجتمع الحرام والحلال إلا غلب الحرام الحلال » (٥) وما ذكره جملة من اصحابنا من ان اجتناب الحرام واجب ، ولا يتم هنا إلا باجتناب الجميع . وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .

ومنها — الشك في شيء بعد الخروج عنه . لقوله ( عليه السلام ) في صحيحة زرارة (٦) : « اذا خرجت من شيء ثم دخلت في غيره فشكك ليس بشيء » وقوله

(١) المرويتين في الوسائل في باب - ٣٥ - من ابواب الاطعمة المحرمة من كتاب الاطعمة والاشربة .

(٢) و(٣) في الصحيفة ١٤١ السطر ١ و٩ .

(٤) انما جعلنا هذا الخبر مع صراحته في المدعى من المؤيدات لعدم الوقوف على سند من كتب اصولنا ، وإنما وقفت عليه في عوالي اللآلئ ( منه رحمه الله ) ،

(٥) رواه المجلسي في البحار في باب - ٢٣ - من كتاب العلم في الصحيفة ( ٢٧٢ ) رقم ٦ من المطبوع بمطبعة الحيدري بطهران .

(٦) المروية في الوسائل في باب - ٢٣ - من ابواب الخلل الواقع في الصلاة من كتاب الصلاة .



(عليه السلام) في موثقة محمد بن مسلم (١) : « كل ما شككت فيه مما قد مضى فامضه كما هو » وقوله (عليه السلام) في رواية أبي بصير (٢) : « كل شيء شك فيه مما قد جاوزه ودخل في غيره فليمض عليه » وفي هذه القاعدة الشريفة إجماع منيفة تأتي إن شاء الله تعالى في أحكام الوضوء .

ومنها — رفع الحرج . لقوله سبحانه : ( ما جعل عليكم في الدين من حرج ) (٣) ( يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ) (٤) .

ويدل عليه من الأخبار حسنة عبد الأعلى (٥) قال : « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : عثرت فانتقطع ظفري فجعلت على أصبعي مرارة فكيف اصنع بالوضوء ؟ فقال : يعرف هذا واشباهه من كتاب الله عز وجل قال الله تعالى : ( ما جعل عليكم في الدين من حرج ) (٦) امسح عليه » .

وفي رواية أبي بصير (٧) : « في الجنب يدخل يده في التوراة الركوة ؟ قال : إن كانت يده قنرة فليهرقه ، وإن كان لم يصبها فذر فليغتسل منه . هذا مما قال الله تعالى : ما جعل عليكم في الدين من حرج » (٨) وفي صحيحة الفضيل (٩) (١) المروية في الوسائل في باب - ٢٣ - من أبواب الخلل الواقع في الصلاة من كتاب الصلاة .

(٢) المروية في الوافي في باب ( الشك في أجزاء الصلاة ) من أبواب الفصل الخامس من كتاب الصلاة .

(٣) و (٦) و (٨) سورة الحج آية ٧٨ .

(٤) سورة البقرة . آية ١٨٢ .

(٥) المروية في الوسائل في باب - ٣٩ - من أبواب الوضوء من كتاب الطهارة .

(٧) المروية في الوسائل في باب - ٨ - من أبواب الماء المطلق من كتاب الطهارة .

(٩) المروية في الوسائل في باب - ٩ - من أبواب الماء المضاف والمستعمل

من كتاب الطهارة .

« في الجنب يفتسل فينضح الماء من الارض في الاناء ؟ فقال ؟ لا بأس ، هذا مما قال الله تعالى : ما جعل عليكم في الدين من حرج » (١) .

ومنها — العنبر فيما غلب الله عليه ، لحسنة حفص بن البختري عن ابي عبد الله (عليه السلام) (٢) قال : « سمعته يقول في المغى عليه : ما غلب الله عليه فאלله أولى بالعنبر » .

وبعضونها في حكم المغى عليه اخبار عديدة (٣) وفي بعضها « كل ما غلب الله عليه فאלله أولى بالعنبر » وزاد في بعض الاخبار الروية في ذلك ايضاً من كتاب قرب الاسناد وبصائر الدرجات : « وهذا من الابواب التي يفتح الله منها الف باب » وفي رواية مرآزم في المريض الذي لا يقدر على الصلاة (٤) « كل ما غلب الله عليه فאלله أولى بالعنبر » .

ومنها — الترجيح بالمرجحات المنصوصة عند اختلاف الأخبار . وقد تقدم الكلام عليها مفصلاً (٥) .

ومنها — الاحتياط في مواضعه على التفصيل المتقدم (٦) .

ومنها — معذورية الجاهل على الوجه المتقدم تفصيله (٧) .

(١) سورة الحج . آية ٧٨ ،

(٢) و(٣) رواها في الوسائل في باب -٣- من ابواب قضاء الصلاة من كتاب الصلاة .

(٤) الروية في الوافي في باب ( صلاة المريض والمهرم ) من ابواب الفصل الخامس من كتاب الصلاة .

(٥) في المقدمة السادسة في الصحيفة ٨٧ .

(٦) في المقدمة الرابعة في الصحيفة ٩٥ .

(٧) في المقدمة الخامسة في الصحيفة ٧٧ .

ومنها — العمومات القطعية المقررة عن صاحب الشريعة ، مثل قوله تعالى : ( اوفوا بالعقود ) (١) واخبار « لا ضرر ولا ضرار » (٢) .

ومنع — المحدث الامين الاسترآبادي في كتاب الفوائد المدنية — من الاستدلال بامثال ذلك ، لظنية الدلالة ، والنهي عن اتباع الظن . وهو مع تسليمه إنما يتم فيما لم تكن دلالته محكمة . وأما ما كان كذلك فلا مانع من الاستدلال به . على انه قد استدلل في كتابه المذكور بامثال ذلك في غير موضع كما لا يخفى على من راجعه .

ومنها — اخبار « المؤمنون عند شروطهم إلا ما خالف كتاب الله » (٣) وفي بعضها « إلا ما أحل حراماً أو حرم حلالاً » واخبار « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا » (٤) « وصاحب الحيوان بالخيار ثلاثة أيام » (٥) « واليئنة على المدعي واليمين على النكر » (٦) إلا ما استثنى مما سيأتي تحقيقه في محله ان شاء الله تعالى .

ومنها — في البيض المجهول ان يؤكل منه ما اختلف طرفاه دون ما استويا ، لصحيحة زرارة وغيرها (٧) .

وفي الطير ما دفّ دون ما صفّ . وما كان دفيغه أكثر ، ولو أتى به مذبوحاً

(١) سورة المائدة . آية ٢ .

(٢) المروية في الوسائل في باب - ٥ - من كتاب الشفعة وفي باب - ١٢ - من كتاب احياء الموات .

(٣) و (٤) و (٥) المروية في الوسائل في باب - ٦ و ١ و ٣ - من ابواب الخيار من كتاب التجارة .

(٦) المروية في الوسائل في باب - ٣ - من ابواب كينية الحكم واحكام الدعوى من كتاب القضاء .

(٧) المروية في الوسائل في باب - ١٩ - من ابواب الاطعمة المحرمة من كتاب الاطعمة والاشربة .

فيؤكل ما كان له قانصة دون ما لم يكن كذلك ، لرواية ابن أبي يعفور وغيرها (١) .  
وفي السمك يؤكل ما كان له فلس دون ما ليس كذلك (٢) كما استفاضت  
به الاخبار (٣) .

ومنها — رفع الخطأ والنسيان وما استكره عليه وما لا يطاق وما لا يعلم  
وما اضطر اليه والحسد والطيرة والوسوسة في المخلق ما لم ينطقوا بشفة ، لما رواه  
الصدوق في الفقيه (٤) عن أبي عبد الله (عليه السلام) .

والرفع في هذا الموضع اعم من أن يكون برفع الائم والمواخذة كما في بعض  
الافراد المعدودة . أو رفع الفعل وانتفاء التكليف به كما في البعض الآخر .

ومنها — العمل بالتقية إذا الجأت الضرورة اليها . والخبار بذلك أكثر

(١) المروية في الوسائل في باب - ١٧ و ١٨ - من ابواب الاطعمة المحرمة من كتاب  
الاطعمة والاشربة .

(٢) ومن لطيف الحكايات في هذا المقام ما رواه الكشي في كتاب الرجال بسنده  
عن حريز قال : دخلت على أبي حنيفة وعنده كتب كادت تحول بيننا وبينه ، فقال لي :  
هذه الكتب كلها في الطلاق . قال : قلت : نحن نجمع هذا كله في حرف . قال : ما هو ؟  
قلت : قوله تعالى : يا ايها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لهدن وأحصوا العدة . وساق  
الخبر ، الى ان قال : فقال لي : لاسئلك عن مسألة لا يكون عندك فيها شيء ، فما تقول في جمل  
اخرج من البحر ؟ قلت : ان شاء فليكن جملا وان شاء فليكن بقرة ، ان كانت عليه فلوس  
اكلنساء والا فلا ... الحديث ، ( منه رحمه الله ) .

(٣) المروية في الوسائل في باب - ٨ - من ابواب الاطعمة المحرمة من كتاب  
الاطعمة والاشربة .

(٤) في باب ( من ترك الوضوء او بعضه او شك فيه ) من الجزء الاول ، وقد  
تقدم في التعليقة ١ في الصحيفة ٤٤ والتعليقة ٢ في الصحيفة ٨١ ما يتعلق بالحديث  
المذكور .

وأشهر من أن يتعرض لنقلها (١) بل ربما كان ذلك من ضروريات المذهب . وفي هذه القاعدة تفصيل حسن سيأتي الكلام عليه ان شاء الله تعالى في احكام الوضوء .  
ومنها — العمل بالبراءة الاصلية في الاحكام التي نعم بها البلوى كما تقدمت الاشارة الى ذلك (٢) .

والوجه فيه ما ذكره بعض مشايخنا المحدثين من ان المحدث الماهر — إذا تتبع الأخبار الواردة حق التتبع في مسألة لو كان فيها حكم مخالف للاصل لاشتهر لعدم البلوى بها ، ولم يظفر بذلك الحكم — يحصل له الجزم أو الظن المتأخر للعلم بعدم الحكم . لان جماً غفيراً من اصحابهم (عليهم السلام) — ومنهم : الاربعة آلاف رجل الذين من اصحاب الصادق (عليه السلام) وتلاميذه — كانوا ملازمين لهم في مدة تزيد على ثلاثمائة سنة . وكان همهم وهمة الأئمة (عليهم السلام) اظهار الدين وترويج الشريعة . وكانوا لحرصهم على ذلك يكتبون كل ما يسمعون خوف من عروض النسيان له ، وكان الأئمة (عليهم السلام) يحثونهم على ذلك ، وليس الغرض منه إلا العمل به بعدم . ففي مثل ذلك يجوز التمسك بالبراءة الاصلية ، إذ لو كان ثمة دليل — والحال كذلك — لظهر .

وما اعترض به بعض متأخري المتأخرين — من ان ذلك لا يخلو من نوع اشكال لتطرق الضياع والتلف الى جملة من الاصول — فالظاهر سقوطه ، لان الظاهر ان التلف إنما عرض لتلك الاصول اخيراً بالاستغناء عنها بهذه الكتب المتداولة . لكونها أحسن منها ترتيباً واطهر تبويماً ، وإلا فقد بقي من تلك الاصول الى عصر السيد رضي الدين ابن طاووس (رضي الله عنه) جملة وافرة ، وقد نقل منها في مصنفاته كما نبه عليه ، وكذا (١) رواها صاحب الوسائل في باب — ٢٤ و ٢٥ — من ابواب الامر والنهي من كتاب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وما يلحق به .

(٢) في الصحيفة ٤٦ السطر ٤ .

ابن ادريس كما ذكره في مستطرفات السرائر ، وعد من هذا القليل وجوب التقصيد الى السورة ، ووجوب قصد الخروج بالتسليم ، ونجاسة أرض الحمام ، ونجاسة الفسالة . ومنها - البناء في شك الاخيرتين من الرباعية على الاكثر ما لم يكن مبطلاً .

وتدل عليه موثقة عمار الساباطي (١) قال : « سألت أبا عبد الله ( عليه السلام ) عن شيء من السهو في الصلاة . فقال : ألا أعلمك شيئاً إذا فعلته ثم ذكرت أنك أنمت أو نقصت لم يكن عليك شيء ؟ قلت : بلى . قال : إذا سهوت فأبني على الأكثر ، فإذا فرغت وسلمت فقم فصل ما غلظت أنك نقصت ... الحديث » وفي موثقة اسحاق بن عمار (٢) أنه قال : « قال لي أبو الحسن ( عليه السلام ) : إذا شككت فأبني على اليقين . قال : قلت : هذا اصل ؟ قال : نعم » .

وأكثر الأصحاب فهموا من هذا الخبر أن المراد به البناء على الأقل ، فيكون ذلك قاعدة مخالفة لتلك القاعدة ، وقد تكلفوا للجمع بينها بالتخير .

والأظهر عندي - كما سيأتي تحقيقه في محله أن شاء الله تعالى - أما حمل اليقين في الخبر المذكور على البناء على الأكثر على أن يكون المراد به يقين البراءة ، إذ به يحصل يقين البراءة على الاحتمالين دون البناء على ما يتقن فعله وهو الأقل ، لوجوب الاعادة مع ظهور الغم للزيادة ، وأما حمله على التقية ، لكون ذلك مذهب جمهور الجمهور (٣) مع اعتضاد القاعدة الأولى بالآخبار المستفيضة الصحيحة الصريحة في جزئيات الشكوك . ومنها - الإيهام لما إيهام الله والسكوت عما سكت الله .

وبدل عليه ما رواه في كتاب حوالى الثالبي عن اسحاق بن عمار عن الصادق ( عليه السلام ) « أن علياً ( عليه السلام ) كان يقول : إيهوما إيهام الله » (٤) .

(١) و (٢) المروية في الوسائل في باب - ٨ . من أبواب الخلل الواقع في الصلاة من كتاب الصلاة .

(٣) كما يظهر من المغني لابن قدامة ج ٢ ص ١٥ . ومن المحلى لابن حزم ج ٤ ص ١٧٠

(٤) ورواه المجلسي في البحار في باب - ٣٣ - من أبواب كتاب العلم .

وما رواه الشيخ المفيد ( رحمه الله ) في كتاب المجالس بسنده عن امير المؤمنين ( عليه السلام ) قال : « قال رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) : ان الله تعالى حد لكم حدوداً فلا تمعدوها ، وفرض عليكم فرائض فلا تضيعوها ، وسن لكم سنناً فاتبعوها ، وحرم عليكم حرمات فلا تنتهكوها ، وعفى لكم عن اشياء رحمة منه من غير نسيان فلا تكلفوها » (١) .

وما رواه في الفقيه من خطبة امير المؤمنين ( عليه السلام ) وقد مر في آخر بحث البراءة الأصلية (٢) .

ومنها — ثبوت العيب بما زاد أو نقص عن أصل الخلقة .

ويدل عليه ما رواه في الكافي (٣) عن السيارى قال : « سأل ابن ابي ليلى محمد ابن مسلم فقال له : اي شيء تروون عن ابي جعفر ( عليه السلام ) في المرأة لا يكون على ركبها شعر ، أ يكون ذلك عيباً ؟ فقال له محمد : اما هذا نصاً فلا اعرفه : لكن حدثني ابو جعفر عن ابيه عن آباءه ( عليهم السلام ) عن النبي ( صلى الله عليه وآله ) انه قال : « كل ما كان في أصل الخلقة فزاد او نقص فهو عيب » . فقال له ابن ابي ليلى : حسبك » .

ومنها — ان كل شيء يجتر فسؤره حلال ولعابه حلال . للخبر عنه ( صلى الله

(١) ورواه المجلسى فى البحار فى باب - ٣٢ - من كتاب العلم برقم ١١ فى الصحيفة ٢٦٣ من الجزء الثانى من المطبوع بمطبعة الحيدرى بطهران .

(٢) فى الصحيفة ٥٠ السطر ١٧ .

(٣) فى باب - ٩٥ - من كتاب المعيشة . ورواه صاحب الوسائل فى باب - ١ - من ابواب احكام العيوب من كتاب التجارة .

عليه وآله) رواه الصدوق، (رحم الله) في الفقيه منسلاً (١) إرواه في التهذيب أيضاً (٢) عن عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عن أبيه عنه (صلى الله عليه وآله). ومنها — قبول قول من لا منازع له، كما لو ادعى مالا ولا منازع له فيه. وقبول قول المرأة لو ادعت الحيض أو الخروج من العدة أو عدم الزوج أو موته.

وهذه القاعدة وإن لم ترد الأخبار بها بالعنوان المذكور إلا أن اتفاقها فيما وقفنا عليه من جزئيات هذه القاعدة مما يؤذن بكلية الحكم المذكور، كما هو المفهوم أيضاً من كلام الأصحاب. ومما يوضح ذلك أن الأخبار الواردة في إثبات الدعاوى بالينة واليمين — لا عموم فيها على وجه يشمل مثل هذه المسألة، إذ موردها إنما هو النزاع بين الخصمين وحصول مدع ومنكر في اليمين، كما لا يخفى على من أحاط بها خبراً.

ومما حضرني من الأخبار في بعض جزئيات هذه القاعدة رواية منصور بن حازم عن أبي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال: «قلت له: عشرة كانوا جلوساً وفي وسطهم كيس فيه ألف درهم، فسأل بعضهم بعضاً ألكم هذا الكيس؟ فقالوا كلهم: لا. وقال واحد منهم: هولي. فلن هو؟ قال: للذي ادعاه».

وحسنة زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) (٤) قال: «العدة والحيض للنساء إذا ادعت صدقت».

(١) في باب (المياه وطهرها ونجاستها) من الجزء الأول.

(٢) في باب (المياه واحكامها) من كتاب الطهارة في الصحيفة ٦٤، ورواه صاحب الوسائل في باب ٥ - من ابواب الاسرار من كتاب الطهارة.

(٣) المروية في الوسائل في باب ١٧ - من ابواب كيفية الحكم واحكام الدعوى من كتاب القضاء.

(٤) المروية في الوسائل في باب ٤٧ - من ابواب الحيض من كتاب الطهارة، وفي باب ٢٤ - من ابواب العدد من كتاب الطلاق.



ورواية ميسر (١) قال : « قلت لابي عبدالله (عليه السلام) : التي المرأة في الفلاة التي ليس فيها أحد ، فاقول لها : ألك زوج ؟ فتقول : لا . فأتزوجها ؟ قال : نعم هي المصدقة على نفسها . »

وفي رواية أبيان بن تغلب الواردة في مثل ذلك (٢) قال ( عليه السلام ) : « ليس هذا عليك ، إنما عليك ان تصدقها في نفسها » ولا يخفى عليك ما في عموم الجواب من الدلالة على قبول قولها فيما يتعلق بها نفسها .

واستشكل صاحب الكفاية في قبول قولها في موت الزوج . وجمع من المعاصرين في قبول قولها بعدم الزوج بعد معلومته سابقاً . وهو ضعيف . والاخبار تردده . ومنها : الخبر المذكور . ومنها أيضاً : صحيحة حماد ورواية احمد بن محمد بن ابي نصر (٣) نعم ربما ظهر من بعض الاخبار التقييد بكونها غير متهمة . إلا ان الأظهر حملها على الاستحباب

---

(١) المروية في الوسائل في باب - ٢٥ - من ابواب عقد النكاح واولياء العقد من كتاب النكاح ، وفي باب - ١٠ - من ابواب المتعة من كتاب النكاح .

(٢) المروية في الوسائل في باب - ١٠ - من ابواب المتعة من كتاب النكاح .

(٣) وهو ما رواه حماد في الصحيح عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) د في رجل طلق امرأته ثلاثاً فبانت منه فاراد مراجعتها ، فقال لها : اني اريد مراجعتك فتزوجي زوجاً غيري فقالت له : اني قد تزوجت زوجاً غيرك وحملت لك نفسى . اصدق قولها ويراجعها وكيف يصنع ؟ قال : اذا كانت المرأة ثقة صدقت في قولها ، ورواية احمد بن محمد ابن ابي نصر عن الرضا ( عليه السلام ) قال : د قلت له : الرجل يتزوج المرأة فيقع في قلبه ان لها زوجاً ؟ قال : ما عليه ، رأيت لو سألتها اليانة كانت تجحد من يشهد ان ليس لها زوج ، ولا يخفى عليك ما في الثانية من الصراحة في المراد . والظاهر ان المراد بكونها ثقة في الرواية الاولى اي عما يوثق باخبارها وتسكن النفس الى كلامها ، وهي التي ربما عبر عنها بالمأموته ، لا الوثاقة بمعنى العدالة . ومع ذلك فالظاهر حملها على الاستحباب ، لاستفاضة الاخبار بانها مصدقة على نفسها ، ومنها : الرواية المنقولة في المتن ( منه رحمه الله ) .

والأحوطية جمعاً بين الأخبار ، لتصريح جملة منها بقبول قولها في مقام التهمة ايضاً .  
والله العالم .

### نتيجة مبرهنة

قد اشتهر في كلام جملة من الأصحاب (رضوان الله عليهم) قواعد اخر بنوا عليها الأحكام . مع كون جملة منها مما يخالف ما هو الوارد عنهم (عليهم السلام) . وجملة اخرى مما لم يوجد له مستند في المقام .

فمنها — قولهم : انه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة . مع انه قد استفاضت النصوص عنهم (عليهم السلام) في مواضع - منها : في تفسير قوله تعالى : ( فاسألوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون ) (١) - بما يدفع هذه القاعدة ، حيث قالوا ( صلوات الله عليهم ) : « ان الله قد فرض عليكم السؤال ولم يفرض علينا الجواب ، بل ذلك الينا ، ان شئنا اجبنا وان شئنا امسكنا » (٢) نعم هذه القاعدة إنما تتجه على مذهب العامة ، لعدم الثقة في اخبارهم ، وقد تبعهم من اصحابنا من تبعهم فيها غفلة .

( ولو قيل ) : انه مع عدم جوابهم (عليهم السلام) يلزم الحرج .  
( قلنا ) : انما يلزم ذلك لو لم يكن ثمة مخرج آخر ، كيف ؟ وقد تقرر عنهم (عليهم السلام) قاعدة جليلة في امثال ذلك . وهو سلوك جادة الاحتياط ، كما اسلفنا بيانه واوضحنا برهانه (٣) .

ونقل شيخنا المحدث الصالح الشيخ عبدالله بن صالح عن شيخه العلامة الشيخ

(١) سورة النحل . آية ٤٦ . سورة الانبياء . آية ٨ .

(٢) روى صاحب الوسائل شطراً من الاخبار المتضمنة لهذا المعنى في باب - ٧ - من ابواب صفات القاضى وما يجوز ان يقضى به من كتاب القضاء .

(٣) في المقدمة الرابعة فى ضمن التحقيق الواقع فى الصحيفة ٦٨ .

سليمان البحراني (قدس سرهما) انه كان يقول : « لو ورد علينا في مثل هذه المسألة الف حديث لما عملنا به . لانه معارض لما قام عليه الدليل العقلي والنقلي من عدم جواز تأخير البيان عن وقت الحاجة » .

وهو - كما ترى - اجتهد صرف وتعصب بحت ، فان الدليل النقلي - المطابق للدليل العقلي الذي هو عبارة عما دل من الاخبار على وجوب بذل العلم ، كقوله ( عليه السلام ) : « ان الله لم يأخذ على الجاهل عهداً بطلب العلم حتى أخذ على العلماء عهداً ببذل العلم » (١) وما اشتهر من قوله ( صلى الله عليه وآله ) : « من كتم علماً ألجمه الله بلجام من نار » الى غير ذلك - مخصوص بما رواه ثقة الاسلام في الكافي (٢) بسنده الى عبد الله بن سليمان قال : « سمعت أبا جعفر ( عليه السلام ) يقول ، وعنده رجل من أهل البصرة - يقال له عثمان الأعمى - وهو يقول : ان الحسن البصري يزعم ان الذين يكتمون العلم تؤذي ريح بطونهم أهل النار . فقال أبو جعفر ( عليه السلام ) : فهلك اذن مؤمن آل فرعون ، ما زال العلم مكتوماً منذ بعث الله نوحاً ، فليذهب الحسن يميناً وشمالاً فوالله ما يوجد العلم إلا ههنا » ونحوه روى في كتاب بصائر الدرجات ولعل الحسن البصري - حيث انه من جملة النصاب ورؤوس ذوي الاذئاب - كان يعرض بهم (عليهم السلام) في عدم جوابهم عن بعض الاسئلة كما تدل عليه الاخبار السابقة (٣).

وفي هذين الخبرين دلالة على جواز تأخير البيان مع التقية حتى بالنسبة الى غيرهم ايضاً ، وحينئذ فتلك القاعدة وما يطابقها من الاخبار مخصصة بما ذكرناه من الاخبار . وكان شيخنا العلامة المشار اليه قصر النظر على عموم الاخبار المتقدمة من حيث

(١) تقدم الكلام في هذا الحديث في التعليقة ٣ في الصحيفة ٨١ .

(٢) في باب النوادر من كتاب فضل العلم وهو الحديث ١٥ منه .

(٣) المشار اليها في الصحيفة ١٦٠ السطر ٦ .

دلالتها على عدم وجوب الجواب عليهم (عليهم السلام) سواء كان لتقية أم لا ، وبذلك تحصل المناقاة للقاعدة المذكورة (١) .

وبما ذكرنا لك من الخبرين المذكورين (٢) تنكشف عن تلك الاخبار غشاوة العموم وتختص بمقام التقية كما لا يخفى .

ومنها — حل اللفظ الوارد في اخبارهم (عليهم السلام) على الحقيقة الشرعية ان ثبتت وإلا المعنى العرفي الخاص ، ومع عدمه فالمعنى اللغوي وإلا العرفي العام (٣) وقد عرفت ما فيه في المقدمة الثامنة .

ومنها — قولهم : عدم وجود المدرك للحكم الشرعي مدرك شرعي ، وبعبارة أخرى ، عدم وجود الدليل دليل على عدم . وقد عرفت ما فيه في المقدمة الثالثة في مسألة البراءة الاصلية (٤) .

(١) بمعنى انه (ره) فهم من الاخبار الدالة على عدم وجوب الجواب عليهم (عليهم السلام) عدم الجواب مطلقاً لتقية كان اربلا . وبذلك تحصل المناقاة بين تلك الاخبار وبين هذه القاعدة ، فلذا رد تلك الاخبار ولم يعمل بها في مقابلة القاعدة المذكورة . ولو انه يخصها بمقام التقية ، بمعنى ان عدم وجوب التعرض عليهم إنما هو من حيث التقية واما مع عدمها فيجب عليهم الجواب . لظهر وجه الجمع بينها وبين القاعدة المذكورة بتخصيص المنع عن جواز تأخير الجواب عن وقت الحاجة بغير وقت التمية . وكذلك الاخبار — التي استند اليها في تأييد القاعدة المذكورة ، من وجوب بذل العلم وعدم جواز كتمانها — مخصوصة بغير مقام التمية كما دلت من الخبرين المتقدمين . وبالجمله فمن المعلوم ان شرعية التمية بما ينتج جواز تأخير الجواب لهم (عليهم السلام) ولغيرهم وبذلك يرتفع الاشكال . ولكن الظاهر انه لم يخطر ذلك لشيخنا المشار اليه بالبال (منه رحمه الله) .

(٢) في الصحيفة ١٦١ السطر ٨ و ١٣ .

(٣) تعرض له في الصحيفة ١٢١ السطر ٣ .

(٤) تعرض له في الوجه الثاني من وجوه دفع البراءة في الشبهة التحريمية في الصحيفة

٤٥ السطر ٣ .

ومنها — قولهم : الجمع بين الدليلين مما أمكن أولى من طرح أحدهما . وقد تقدم ما فيه في المقدمة السادسة (١) .

ومنها — انه اذا تعارضت الاخبار في وجوب فعل واستجابته أو تحريم شيء وكراهته . يرجحون جانب الاستجاب أو الكراهة بالبراءة الاصلية . وفيه ما تقدم في المقدمة الرابعة (٢) .

ومنها — ما صار اليه جمع من متأخري المتأخرين من حمل أوامر السنة ونواهيها على الاستجاب والكراهة ما لم تقم قرينة الوجوب أو التحريم (٣) وقد عرفت ما فيه في المقدمة السابعة .

ومنها — ما صاروا اليه ايضاً من انه متى ورد الحكم في خبر ضعيف باصطلاحهم المتأخر : حملوه على الاستجاب أو الكراهة تفادياً من طرحه . وفيه ان ضعف السند ليس من القرائن الموجبة للحمل على المجاز .

ومنها — قولهم : انه إذا تعلق الطلب بالماهية الكلية يتحقق الامثال بفرد منها لان الأصل عدم تعلق الطلب بقيد زائد . وفيه ما افاده بعض مشايخنا المحدثين من ان بعض الماهيات الكلية تحتها افراد تصلح عند العقلاء لان يتعلق غرض ببعضها دون بعض ، كحج البيت وغسل الوجه في الوضوء ومسح مخرج الغائط بالاحجار ويستهن عندم الاقدام على فرد من افرادها من غير سؤال . وهذا نوع من الاجمال منشأه نفس المعنى لا اللفظ .

ومنها — أنهم جعلوا من جملة وجوه الجمع بين الأخبار بل اظهرها حمل الأمر

(١) في الصحيفة ٨٩ سطر ١٣ .

(٢) في الصحيفة ٦٩ السطر ١٦ .

(٣) تعرض له في الصحيفة ١١٥ السطر ٧ .

على الاستعجاب والنهي على الكراهة . وقد عرفت ما فيه في الموضع السادس (١) من الأبحاث المتعلقة بأخبار التعارض من المقدمة السادسة .

ومنها — قولهم : انه لا يشترط في صدق المشتق بقاء مأخذ الاشتقاق . وقد عرفت ما فيه في المقدمة التاسعة (٢) .

ومنها — ما ذهب اليه جمع من أن كل عقد اشتمل على شرط فاسد فانه يبطل به أصل العقد . لان المقصود بالعقد هو المجموع . وأصل العقد مجرداً عن الشرط غير مقصود فيكون باطلاً . لان العقود تابعة للمقصود . فما كان مقصوداً غير صحيح وما كان صحيحاً غير مقصود . وذهب جمع الى بطلان الشرط خاصة . والأخبار فيها ما يدل على الثاني وفيها ما يدل على الأول ، فالواجب حينئذ هو الوقوف على الدليل — كيف كان — ان وجد ، وإلا فالاحتياط .

ومما يدل على الثاني صحيحنا محمد بن قيس المتضمنة احدهما (٣) اشتراط المرأة في عقد النكاح ان يدها الجماع والطلاق . والاخرى (٤) اشتراط ان يجيء الزوج بالصدق الى أجل مسمى ، وإلا فليس له عليها سبيل . وقد حكم ( عليه السلام ) فيها بصحة العقد وابطال الشرط .

ومرسلة جميل بن دراج (٥) « في الرجل يشتري الجارية ويشترط لاهلها ان لا يبيع ولا يهب ولا يورث ؟ قال ( عليه السلام ) : يفي بذلك اذا شرط لهم إلا الميراث » .

(١) في الصحيفة ١٠٨ السطر ٢٠ .

(٢) في الصحيفة ١٢١ .

(٣) المروية في الوسائل في باب - ٢٩ - من ابواب المهور من كتاب النكاح .

(٤) المروية في الوسائل في باب - ١٠ - من ابواب المهور من كتاب النكاح .

(٥) المروية في الوسائل في باب - ١٥ - من ابواب بيع الحيوان من كتاب التجارة .

وحسنة الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) (١) الواردة في بريرة وإنها كانت مملوكة لقوم فباعوها على عائشة واشترطوا أن لهم ولأهلها . فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : « الولاء لمن اعتق » (٢) .

وبذلك يظهر لك ما في كلام السيد السند صاحب المدارك (قدس سره) في شرح المختصر في مسألة ما لو شرط في عقد النكاح ما يخالف المشروع . حيث اختار العمل بالقاعدة المتقدم نقلها (٣) للعلة التي تقدم ذكرها (٤) وقال - بعد نقل صحيحتي محمد بن قيس المشار إليهما (٥) وكلام في المقام - ما صورته : « لكن مرجع الروايتين إلى رواية واحدة وهو خبر محمد بن قيس . وفي صلاحيته بمجرد ثبوت الحكم نظر ، ولو ثبت العمل به لوجب قصر الحكم بالصحة على مورد الرواية ، والحكم في غيره بالبطالان . لما ذكر من الدليل » انتهى . فإن فيه - كما عرفت - أن الحكم بالصحة ليس مقصوداً على صحيحتي محمد بن قيس (٦) اللتين قد تمحل بإرجاعهما إلى خبر واحد . بل غيرهما من الأخبار أيضاً دال عليه كما دريت .

ومما يدل على الأول رسالة مروان بن مسلم عن بعض اصحابنا عن أبي عبد الله

(١) المروية في الوسائل في باب - ٣٧ - من أبواب كتاب العتق .

(٢) ومن ذلك ما رواه الكليني عن الوشا عن الرضا (عليه السلام) قال : « سمعته يقول : لو أن رجلاً تزوج امرأة وجعل مهرها عشرين ألفاً وجعل لانيها عشرة آلاف ، كان المهر جازياً والذي جعله لانيها فاسداً » قال السيد السند في شرح المختصر بعد ذكر هذا الخبر : ويستفاد من هذه الرواية عدم فساد العقد باشتتاله على هذا الشرط الفاسد . انتهى وفيه رد على ما ذكره في الموضع المشار إليه في الأصل ومؤيد لما قلناه (منه رحمه الله) .

(٣) وهي قاعدة فساد أصل العقد بفساد الشرط .

(٤) في الصحيفة ١٦٤ السطر ٦ .

(٥) و(٦) في الصحيفة ١٦٤ السطر ١١ .

(عليه السلام) (١) قال : « قلت : ما تقول في رجل جعل أمراً مأثرة يدها ؟ قال : فقال : ولي الأمر من ليس أهله وخالف السنة ولم يميز النكاح » ولا تخلو من اجمال في الدلالة كما سيأتي التنبيه عليه في محله ان شاء الله تعالى .

ومنها — ما ذهب اليه جملة منهم من أن الأمر بالشيء يستلزم النهي عن ضده الخاص . وقد مررت الاشارة الى ما فيه في المقدمة الثالثة (٢) ومثله القول في مقدمة الواجب (٣) الى غير ذلك من القواعد التي تضمنها كتاب القواعد لشيخنا الشهيد وكتاب تمهيد القواعد لشيخنا الشهيد الثاني ( عطر الله مرقديهما ) وما ذكرناه من القسمين انما هو انموذج يتذكر به اليبس ويحذو حذوه الموفق المصيب ، ولئلا يجمد على مجرد التقليد لظاهر المشهورات وان زخرف بضم الاجماع في العبارات . وإلا فالقواعد من الجانبين أكثر من ان يأتي عليها قلم الاحصاء في البين .

(١) رواها صاحب الوافي في باب ( الشرط في النكاح وما يجوز منه وما لا يجوز ) من الجزء الثاني عشر .

(٢) في الصحيفة ٥٩ السطر ١٦ .

(٣) وما يدخل في حيز هذا الباب ما ذكره جملة منهم من التوقف في الحكم والمتوى على وجود القائل وان وجد النص الدال على ذلك . وفيه ما اورده بعض مشايخنا المحدثين من انه ( اولاً ) يلزم التسلسل . و( ثانياً ) انه يكون قول المعصوم اقل درجة من قول سائر المجتهدين .

و ( اقول ) : لا يخفى على من تأمل كلام المتأخرين انتشار اقوالهم في المسائل الشرعية مع ان كلام المتقدمين سبياً على عصر الشيخ اقل قليل في الفتاوى ، حيث انه لم تعرف لهم كتب فتاوى يعمل عليها ويستند اليها ، وفتاوى الشيخ ومن عاصره لم تبلغ في الكثرة والانتشار الى ما صاروا اليه في هذه الاعصار ، فقد خالفوا قاعدتهم من حيث لا يشعرون ( منه رحمه الله ) .



## المقدمة الثانية عشرة

وبها نختتم ما أردنا إيرادَه من المقدمات وقصدنا احرازه من التتمات، تيمناً بهذا العدد الشريف وتبركاً بهذا العقد المنيف .

في الإشارة الى نبذة من الكلام في احوال المجتهدين من اصحابنا والاختباريين .  
اعلم انه قد كثرت الأسئلة من جملة من الطلبة عن الفرق بين المجتهد والاختباري واكثر المستولون من وجوه الفروق ، حتى انهاها - شيخنا المحدث الصالح الشيخ عبدالله ابن صالح البحراني ( نور الله مرقده ) في كتاب منية الممارسين في اجوبة مسائل الشيخ ياسين - الى ثلاثة واربعين .

وقد كنت في أول الأمر ممن ينتصر لمذهب الاختباريين . وقد اكرت البحث فيه مع بعض المجتهدين من مشايخنا المعاصرين ، واودعت كتابي الموسوم بالمسائل الشيرازية مقالة مبسطة مشتملة على جملة من الابحاث الشافية والاختبار الكافية تدل على ذلك وتؤيد ما هنالك .

إلا ان الذي ظهر لي - بعد اعطاء التأمل حقه في المقام وامعان النظر في كلام علمائنا الاعلام - هو اغماض النظر عن هذا الباب وارخاء الستر دونه والحجاب ، وان كان قد فتحه اقوام واوسعوا فيه دائرة النقض والابرام .

( اما أولاً ) - فلاستلزامه القدح في علماء الطرفين والازراء بفضلاء الجانبين كما قد طعن به كل من علماء الطرفين على الآخر ، بل ربما انجر الى القدح في الدين سيما من الخصوم المعاندين ، كما شنع به عليهم الشيعة من انقسام مذهبهم الى المذاهب الاربعة ، بل شنع به كل منهم على الآخر ايضاً .

( واما ثانياً ) - فلأن ما ذكرود في وجوه الفرق بينهما جله بل كله عند التأمل لا يشمر فرقاً في المقام ، فان من اظهر ما اعتمدوه فرقاً في المقام هو كون الأدلة عند

المجتهدين اربعة : ( الكتاب والسنة والاجماع ودليل العقل ) الذي هو عبارة عن البراءة الأصلية والاستصحاب . واما عند الاخباريين فالاولان خاصة . وفي هذا الفرق نظر ظاهر . فان الاجماع وان ذكره المجتهدون في الكتب الاصولية وعدوه في جملة الأدلة وربما استسلفوه في الكتب الاستدلالية ، الا انك تراهم في مقام التحقيق في الكتب الاستدلالية يناقشون في ثبوته وحصوله وينازعون في تحققه ووجود مدلوله حتى يضمحل اثره بالكلية ، كما لا يخفى على من تصفح الكتب الاستدلالية كالمعتبر والمسالك والمدارك ونحوها . وقد تقدم لك في المقدمة الثالثة (١) نبذة من الاشارة الى ذلك . واما دليل العقل فالحلاف في حجتيه بين المجتهدين موجود في غير موضع . والمحققون منهم على منعه . وقد فصل المحقق - في اول كتاب المعتبر والمحقق الشيخ حسن في كتاب المعالم وغيرها في غيرها - الكلام في البراءة الأصلية والاستصحاب على وجه يدفع تمسك الخصم به في هذا الباب . فليراجع ذلك من احب الوقوف عليه . وقد حققنا ذلك في كتاب الدررالتجنية . وتقدم لك في هذا الكتاب (٢) اشارة الى ذلك .

ومن الفروق التي ذكروها ان الأشياء عند الاخباريين على الثلاث : ( حلال بَيِّن وحرام بَيِّن وشبهات بين ذلك ) واما عند المجتهدين فليس إلا الأولان خاصة . وفي هذا الوجه ايضاً نظر . فان الشيخ في العدة وقبله شيخه المفيد قد ذهب الى القول بالثلاث كما نقلوه عن الاخباريين مع انها من اساطين المجتهدين ، وكلام الصدوق ( قدس سره ) - في كتاب الاعتقادات صريحاً وفي كتاب من لا يحضره الفقيه ظاهراً - مما ينادي بالقول بالثنية كما عليه المجتهدون ، قال في كتاب الاعتقادات : « باب الاعتقاد

(١) في المقام الثاني منها الواقع في الصحيفة ٣٥ .

(٢) في المطلب الاول من المقام الثالث من المقدمة الثالثة الواقع في الصحيفة ٤١

والمطلب الثاني منه الواقع في الصحيفة ٥١ .

في الحظر والاباحة ، قال الشيخ ( رضي الله عنه ) : اعتقادنا في ذلك ان الاشياء كلها مطلقة حتى يرد في شيء منها نهي « انتهى . فلاشياء عنده اما حلال او حرام كما هو عند المجتهدين مع انه رئيس الاخباريين .

ومنها — انهم ذكروا ان الاستدلال بالكتاب والسنة خاصة مخصوص بالاخباريين ، مع ان الخلاف بين الاخباريين واقع فيه . فمنهم المحدث الاسترآبادي الذي هو المجدد لمذهب الاخباريين في الزمان الاخير . فانه قد صرح في كتاب الفوائد المدنية بعدم جواز العمل بشيء منه إلا ما ورد تفسيره عن أهل العصمة ( سلام الله عليهم ) واقتصر آخرون على العمل بمحكماته ، وتعدى آخرون حتى كادوا ان يشاركوا الأئمة ( عليهم السلام ) في تأويل متشابهاته كما تقدمت الإشارة اليه ( ١ ) .

و ( اما ثالثاً ) — فلأن العصر الأول كان مملوءاً من المحدثين والمجتهدين ، مع انه لم يرتفع بينهم صيت هذا الخلاف ، ولم يطلعن أحد منهم على الآخر بالاتصاف بهذه الاوصاف ، وان ناقش بعضهم بعضاً في جزئيات المسائل واختلفوا في تطبيق تلك الدلائل .

وحينئذ فالاولى والاليق — بنوي الايمان ، والاحرى والانصب في هذا الشأن — هو أن يقال : ان عمل علماء الفرقة المحقة — والشرعية الحققة ايدى الله تعالى بالنصر والتمكين ورفع درجاتهم في اعلى عليين سلفاً وخلفاً — إنما هو على مذهب أئمتهم ( صلوات الله عليهم ) وطريقهم الذي لوضحوه لديهم . فان جلالة شأنهم — وسعلوع برهانهم وورعهم وتقواهم المشهور بل المتواتر على مر الأيام والدهور — بمنعهم من الخروج عن تلك الجادة القويمة والطريقة المستقيمة ، ولكن ربما حاد بعضهم — اخبارياً كان أو مجتهداً — عن الطريق خفلة أو توهماً أو لقصور اطلاع او قصور فهم أو نحو ذلك في بعض المسائل . فهو

(١) في المقام الاول من المقدمة الثالثة في الصحيفة ٢٧ .

لا يوجب تشنيعاً ولا قدحاً . وجميع تلك المسائل - التي جعلوها مناط الفرق - من هذا القبيل كما لا يخفى على من خاض بحار التحصيل . فانا نرى كلاً من المجتهدين والاخباريين يختلفون في آحاد المسائل بل ربما خالف أحدهم نفسه ، مع انه لا يوجب تشنيعاً ولا قدحاً . وقد ذهب رئيس الاخباريين الصدوق ( رحمه الله تعالى ) الى مذاهب غريبة لم يوافق عليها مجتهد ولا اخباري ، مع انه لم يقذح ذلك في علمه وفضله .

ولم يرتفع صيت هذا الخلاف ولا وقوع هذا الاعتساف إلا من زمن صاحب الفوائد المدنية ساعده الله تعالى برحمته المرضية ، فانه قد جرد لسان التشنيع على الاصحاب واسهب في ذلك اي اسباب ، واكثر من التعصبات التي لا تليق بمثله من العلماء الاطياب . وهو وان اصاب الصواب في جملة من المسائل التي ذكرها في ذلك الكتاب ، إلا انها لا تخرج عما ذكرنا من سائر الاختلافات ودخولها فيما ذكرنا من التوجيهات . وكان الانسب بمثله حملهم على محامل السداد والرشاد ان لم يجد ما يدفع به عن كلامهم الفساد ، فانهم ( رضوان الله عليهم ) لم يألوا جهداً في اقامة الدين واحياء سنة سيد المرسلين ، ولا سيما آية الله ( العلامة ) الذي قد اكثر من الطعن عليه والملامة ، فانه بما ألزم به علماء الخصوم والمخالفين - من الحجج القاطعة والبراهين ، حتى آمن بسببه الجم الغفير ، ودخل في هذا الدين الكبير والصغير والشريف والحقير ، وصنف من الكتب المشتملة على غوامض التحقيقات ودقائق التدقيقات ، حتى ان من تأخر عنه لم يلتقط إلا من درر نثاره ولم يعترف إلا من زاخر بحماره - قد صار له - من اليد العليا عليه وعلى غيره من علماء الفرق الناجية - ما يستحق به الثناء الجميل ومزيد التعظيم والتبجيل ، لا الذم والنسبة الى تخريب الدين كما اجتراً به قلمه عليه ( قدس سره ) وعلى غيره من المجتهدين .

ولنشرع الآن في المفصود متوكلين على الملك المعبود ومفيض الخير والجود ،

فنقول وبه سبحانه الثقة لادراك كل مأمول :

## كتاب الطهارة وفيه ابواب اربعة

### الباب الاول في المياه

وينقسم الماء الى مطلق ومضاف . والأول منهما الى جار وراكد . والجاري الى ماء بئر وغيره . والراكد الى كر واقل منه . والاقل الى ماء سؤر وغيره .  
وحيث جرت عادة فقهاءنا ( نور الله تعالى مراقدهم ) بافراد البحث لكل من هذه الاقسام لاختلافها بالنسبة الى ملاقة النجاسة في الأحكام ، كان الواجب بسط الكلام هنا في فصول ستة وختام .

### الفصل الاول

في الماء المطلق الجاري . والقول فيه ينتظم في مقالات :  
( المقالة الاولى ) — المراد بالجاري هو النابع وان لم يتعد محله . والنبع — على ما في كتب اللغة — عبارة عن خروج الماء من العين . قال في الصحاح : « نبع الماء ينبع نبوعاً : خرج ، والينبوع عين الماء . ومنه : قوله تعالى : ( حتى تفجر لنا من الأرض ينبوعاً ) (١) والجمع ينابيع » انتهى . وقال في القاموس : « نبع الماء ينبع — مثله — نبعاً ونبوعاً : خرج من العين . والينبوع العين » وقال في مادة عين : « العين : الباصرة ، الى ان قال : وينبوع الماء » انتهى . وعلى هذا فالعين انما هو اسم للينبوع الذي يخرج منه الماء وان اشتهر اطلاقها على جمع الماء ، وحينئذ فما

(١) سورة الاسراء . آية ٩٣ .

يوجد - في بعض البلدان كبلادنا البحرين حرسها الله من طوارق الملعين . من الآبار التي يخرج ماؤها بطريق الترشح من الأرض - لا تدخل في الجاري ، ولعلها مما تدخل تحت النهد بالنساء المثلثة ثم الميم ثم الدال المهملة . وهو - على ما صرح به في القاموس - الماء القليل لا مادة له . إذ الظاهر ان المراد بالمادة هو الزنبوع الذي يخرج منه الماء بقوة وثوران دون ما يخرج بطريق الترشح من جميع سطح الأرض ، ولهذا ان الوالد ( عطر الله مرقده ) كان يطهر - تلك الآبار المشار إليها حيث كانت في قريته متى تجست - بالقاء السكر عليها دون مجرد النزع منها ، إلا ان تطهيره لها بالقاء السكر عليها كان بجمل السكر في ظروف متعددة . وفيه عندي اشكال سيأتي التنبيه عليه في الكلام على تطهير الماء القليل ان شاء الله تعالى .

( المقالة الثانية ) - الماء المطلق - من حيث هو سواء نزل من السماء أو نبع من الأرض أو اذيب من الثلج والبرد أو كان ماء بحر أو نحوه - طاهر في نفسه مطهر لغيره اجماعاً ، فتوى ودليلاً ، آية ورواية .

فن الآيات الدالة على ذلك قوله سبحانه : ( وانزلنا من السماء ماء طهوراً ) (١) وقوله عز شأنه : ( وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به ... ) (٢) .

وقد اورد على الاستدلال بهذه الآيات سؤالات : ( أحدها ) - ان اقصى ما تدل عليه طهورية ماء السماء لا مطلق الماء ، فالدليل أخص من الدعوى .

( ثانياً ) - ان ( ماء ) في الآيتين فكرة في سياق الاثبات ، وهي لا تفيد العموم كما صرحوا به في الاصول .

( ثالثاً ) - ان ( طهوراً ) هنا لا يجوز ان يكون على بابه من المبالغة في امثاله لان المبالغة في (فعول) إنما هي بزيادة المعنى المصدري وشدته فيه ، كما كول وضروب ،

(١) سورة الفرقان . آية ٥١ .

(٢) سورة الانفال . آية ١٢ .

وكون الماء مطهراً لغيره امر خارج عن اصل الطهارة التي هي المعنى المصدري . فكيف تراد منه ؟ بل هو حينئذ بمعنى الطاهر .

والجواب عن الاول - ان المستفاد من الآيات القرآنية ان الماء اصله كله من السماء : وبذلك صرح شيخنا الصدوق في اول كتاب من لا يحضره الفقيه ، وما ذكره المتخصصون - من ان مواد المياه ليست إلا الأبخرة المحتبسة ، وان حصل لها الغزارة والنفارة بكثرة مياه الأمطار والثلوج وقتلتها - فكلام عار عن التحصيل ، فضلاً عن مخالفته لصريح التنزيل ، وما ورد عن معادن التأويل .

ومن الآيات الدالة على ما قلنا قوله سبحانه : « وانزلنا من السماء ماء بقدر فأسكنناه في الارض » ، وإنا على ذهاب به لقادرون « (١) وروى الثقة الجليل علي ابن ابراهيم القمي في تفسير هذه الآية عن الباقر ( عليه السلام ) قال : « هي الانهار والعيون والآبار » .

وقوله تعالى : « ألم تر ان الله انزل من السماء ماء فسلكه ينابيع في الارض ثم يخرج به زرعا مختلفا ألوانه ... » (٢) .

وقوله تعالى : « هو الذي أنزل من السماء ماء لكم منه شراب ومنه شجر الى قوله : ينبت لكم به الزرع ... » (٣) .

فهذه الآيات دالة على ان أصل ماء الارض كله من السماء .

والجواب عن الثاني - انه وان كان كذلك مع عدم قرينة تفيد العموم إلا ان قرينة المقام في هذه الآيات التي نقلناها تفيد العموم ، فان الظاهر ان هذه الآيات كلها واردة في معرض التفضل وإظهار الامتنان وبيان الانعام ، وحينئذ فلا كان هناك

(١) سورة المؤمنون . آية ١٩ .

(٢) سورة الزمر . آية ٢٣ .

(٣) سورة النحل . آية ١١ و ١٢ .

فرد آخر لذكره (عز شأنه) سيما مع ما يدل عليه قوله سبحانه : « وانا على ذهاب به لقادرون » (١) من التهديد بأنه ان أذهب ذلك الماء النازل من السماء لم يبق لنا غيره . وبما ذكرنا صرح جمع من الاصوليين . حيث قالوا بان النكرة في سياق الاثبات اذا كانت للامتنان عمت . وفرعوا عليه قوله سبحانه : « فيها فاكهة ونخل ورمان » (٢) . والجواب عن الثالث ان الطهور في اللغة لمعان : (أحدها) — انه وصف بمعنى طاهر ، ومنه اتقدحت الشبهة على المعارض المذكور .

و (ثانيها) — ما هو مشهور بين أهل اللغة — على ما نقله جمع من الخاصة والعامة — من انه اسم لما يتطهر به ، كالسحور والوقود والنسول ونحوها . وحمله في تلك الآيات على هذا المعنى ممكن ، وان احتاج وصف الماء به الى نوع تمييز ، لان اضماء الآلة كاسماء الزمان والمكان لا يوصف بها مثل المشتقات ، وحينئذ فلا اثر لذلك الايراد .

و (ثالثها) — بمعنى الطاهر المطهر كما هو المدعى ، وبذلك صرح الفاضل الفيومي في كتاب المصباح المنير : حيث قال : « وطهور قيل مبالغة وانه بمعنى طاهر ، والاكثر انه لوصف زائد . قال ابن فارس : قال ثعلب : الطهور هو الطاهر في نفسه المطهر لنبره . وقال الازهري ايضاً : الطهور في اللغة هو الطاهر المطهر ، قال : وفعل في كلام العرب لمعان : ( منها ) — فعول لما يفعل به ، مثل الطهور لما يتطهر به ، والوضوء لما يتوضأ به ، والفطور لما يفطر عليه والنسول لما يغتسل به ويفسل به الشيء ، وقوله عليه الصلاة والسلام : « هو الطهور ماؤه » (٣) اي هو الطاهر المطهر

(١) سورة المؤمنون . آية ١٩ .

(٢) سورة الرحمن . آية ٦٩ .

(٣) هذا من حديث روى عن النبي ( صلى الله عليه وآله ) في ماء البحر بالنص ==



قاله ابن الاثير . قال : وما لم يكن مطهراً فليس بطهور . وقال الزمخشري : الطهور البليغ في الطهارة . وقال بعض العلماء : وفيهم من قوله تعالى : ( وانزلنا من السماء ماء طهوراً ) (١) انه طاهر في نفسه مطهر لغيره ، لان قوله : ( ماء ) يفهم منه انه طاهر . لانه ذكر في معرض الامتنان . ولا يكون ذلك إلا بما ينفع به . فيكون طاهراً في نفسه . وقوله : ( طهوراً ) يفهم منه صفة زائدة على الطهارة وهي الطهورية ( فان قيل ) : قد ورد طهور بمعنى طاهر كما في قوله : « ريقهن طهور » ( فالجواب ) ان وروده كذلك غير مطرد بل هو شماعي ، وهو في البيت مبالغة في الوصف او واقع موقع طاهر لاقامة الوزن . ولو كان طهور بمعنى طاهر مطلقاً لقل : ثوب طهور وخشب طهور ونحو ذلك . وهو ممتنع « انتهى كلام صاحب المصباح .

والى ذلك ايضا يشير كلام الشيخ في التهذيب حيث قال : « الطهور هو المطهر في لغة العرب ، ثم قال : وليس لاحد أن يقول : ان الطهور لا يفيد في لغة العرب كونه مطهراً . لأن هذا خلاف على أهل اللغة ، لانهم لا يفرقون بين قول القائل : هذا ماء طهور . وهذا ماء مطهر . ثم قال ما ملخصه : انه لو قيل : ان الطهور لا يكون بمعنى المطهر . لان اسم الفاعل منه غير متعد . وكل فاعول ورد في كلام العرب متعدياً لم يكن إلا وفاعله متعد . قيل له : انه لا خلاف بين اهل النحو ان فاعولاً موضوع للمبالغة وتكرر الصفة . وعدم حصول المبالغة على ذلك الوجه لا يستلزم عدم حصولها بوجه آخر . والمراد هنا باعتبار كونه مطهراً « انتهى .

== الآتي : د هو الطهور مأؤه . الحل ميتته ، كما في الجزء الاول من المشتق لابن تيمية في الصحيفة ٤ ، وكما في الجزء الثالث من تيسير الوصول للشيباني في الصحيفة ٥٤ وغيرهما . ورواه صاحب الوسائل في باب - ٢ - من ابواب الماء المطلق من كتاب الطهارة عن المحقق ذر المعتبر .

(١) سورة الفرقان . آية ٥١ .

واعترضه جمع من متأخري التأخرين - منهم : المحققان المدققان الشيخ حسن في المعالم والسيد السند في المدارك - بما حاصله : ان الطهور لم يرد في اللغة بمعنى المطهر ، بل هو اما صفة كقولك : ماء طهور اي طاهر ، او اسم غير صفة ومعناه ما يتطهر به . والشيخ قد استدلل على كونه بمعنى المطهر بانه لا خلاف بين اهل النحو . واللغة لا تثبت بالاستدلال .

وفيه ان الشيخ ( رحمه الله ) لم يستدل على كون طهور بمعنى مطهر ، وانما نقل ذلك عن العرب واسنده اليهم ، ثم استشعر اعتراضاً قد اورد في البين واجاب عنه بما ذكر . وكلامه من قيل ما يقال : انه تعليل بعد الورود ، وبيان ذلك ان أبا حنيفة قد خالف في المسألة وقال : ان طهوراً بمعنى طاهر ، وانكر كونه بذلك المعنى ، واورد على من ادعى انه كذلك هذا السؤال الذي ذكره الشيخ ( رحمه الله تعالى ) وأجاب عنه . والسؤال المذكور وجوابه مذكوران في كتب الشافعية كينايص الاسفرايين وغيره ، فانهم نقلوا عن ابي حنيفة ذلك واجابوا عنه بما ذكر . وبذلك ظهر ان الشيخ لم يكن غرضه الاحتجاج على ذلك وانما استند في ثبوته الى ما نقله عن العرب . وغرضه من ذلك الكلام الآخر انما هو دفع السؤال وبيان حكمة الواضع وتصحيح لغرضه لا الاحتجاج على ذلك المطالب واثباته .

والمعجب من انكار جملة من فضلاء متأخري التأخرين - كهذين الفاضلين وغيرهما - ورود طهور بمعنى الطاهر المطهر لغة . وكلام صاحب المصباح - كما عرفت - على غاية من الصراحة والايضاح ، وقد نقله عن جملة من أئمة اللغة ، بل ظاهر كلامه انه قول الاكثر ، وان المعنى الوصفي للفظ الطهور إنما هو عبارة عن هذا المعنى . واما كونه بمعنى طاهر فظاهر آخر كلامه - كما عرفت - انه غير مطرد بل موقوف على السماع كما في البيت الذي اورده . وعبرة القاموس ايضاً دالة على ذلك ، حيث قال : « الطهور

المصدر واسم ما يتطهر به والطاهر المطهر « انتهى . وتقل بعض مشايخنا (رضوان الله عليهم ) ان الشافعية نقلت ذلك عن أهل اللغة ، وتقل هو ( قدس سره ) عن الترمذي - وهو من أئمة اللغة - انه قال : « الطهور بالفتح من الاسماء المتعدية وهو المطهر غيره » انتهى . ونقله المحقق في المعتبر عن بعض أهل اللغة ايضاً .

ومن الاخبار الدالة على ذلك ما رواه المشايخ الثلاثة ( رضوان الله عليهم ) باسانيدهم عن الصادق ( عليه السلام ) قال : « الماء كله طاهر حتى يعلم انه قدر » (١) وفي هذا الحديث الشريف بحث نفيس حررناه في كتاب الدرر النجفية من الملتقطات اليوسفية ، وقد تقدم جملة من الكلام فيه في صدر المقدمة الحادية عشرة (٢) .

وصحيفة داود بن فرقد عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٣) قال : « كل بنو اسرائيل اذا اصاب احدكم قطرة بول فربوا الحومهم بالمقاريض ، وقد وسع الله عليكم ما بين السماء والارض وجعل لكم الماء طهوراً . فانظروا كيف تكونون ؟ » .

ورواية السكوني عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٤) قال : « قال رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) الماء يطهر ولا يطهر » .

وهذا الحديث بناء على القول بنجاسة القليل بالملاقاة لا يخلو من اشكال ، فان

---

(١) رواه الكليني في السكاني في باب - ١ - من كتاب الطهارة ، والشيخ في التهذيب في باب ( المياه واحكامها ) في الصحيفة ٦١ بالنص المذكور في الكتاب ، ورواه الصدوق في الفقيه في باب ( المياه وطهرها ونجاستها ) من الجزء الارل بالنص الآتي :  
« كل ماء طاهر إلا ما علمت انه قدر ،

(٢) في الصحيفة ١٣٤ .

(٣) و(٤) المروية في الوسائل في باب - ١ - من ابواب الماء المطلق من كتاب الطهارة

قليل الماء إذا تنجس كان طهره بالكثير من الجاري أو الراكد .

واجب بان المراد يطهر غيره ولا يطهره غيره .

ويرد عليه ايضاً بانه على اطلاقه غير مستقيم ، لا نتقاضه بالبئر . فان تطهيرها بالنزع ، والماء النجس يطهر باستحالته ملحاً . والماء القليل إذا كان نجساً وتم كراً بمضاف لم يسلبه الاطلاق . فانه في جميع هذه الصور قد طهر الماء غيره .

واجب عن ذلك ( اما عن الأول ) فبان لا نسلم ان مطهر البئر حقيقة هو النزع بل هو في الحقيقة الماء التابع منها شيئاً فشيئاً بعد اخراج الماء المنزوح . ولا يخلو من ضعف . بل التحقيق الجواب بعدم نجاسة البئر بالملاقاة . وحينئذ فأصل الاعتراض بالبئر ساقط .

( واما عن الثاني ) فبان الماء قد عدم بالكلية فلم يبق هناك ماء مطهر بغيره . ومثله ايضاً الماء النجس إذا شربه حيوان ما كول اللحم واستحال بولاً . فانه يخرج عن الحقيقة الأولى الى حقيقة اخرى .

( واما عن الثالث ) فبعد تسليم ذلك يمكن ان يقال : المطهر هنا هو مجموع الماء البالغ كراً لا المضاف وحده .

ويمكن الجواب عن أصل الاشكال بان الماء متى تنجس فطهره بمازجة الكثير له على وجه يستهلك النجس فيه ، وهذا لا يسمى في العرف تطهيراً ، لاضمحلال النجس حينئذ . وحينئذ يصدق ان الماء لا يطهر . وفي الحديث حينئذ دلالة على اعتبار المازجة في المطهر دون مجرد الاتصال كما هو أحد القولين ، ولعل هذا المعنى أقرب من الاول ، لسلامته من التكلفات .

( المقالة الثالثة ) — لا خلاف ولا إشكال في أن الماء الجاري بل كل ماء

ينجس باستيلاء النجاسة على أحد اوصافه الثلاثة اعني اللون أو الطعم أو الريح .

وتدل عليه الأخبار المستفيضة كصحيحة حريز عن أبي عبد الله (عليه السلام) (١) قال : « كلما غلب الماء على ريح الجيفة فتوضاً منه واشرب . فاذا تغير الماء وتغير الطعم فلا تتوضاً منه ولا تشرب » .

وصحيحة زرارة (٢) : « إذا كان الماء أكثر من راوية لم ينجسه شيء إلا أن نجى ريح تغلب على ريح الماء » .

ورواية عبد الله بن سنان (٣) قال : « سألت رجلاً أبا عبد الله (عليه السلام) عن غدير أتوه وفيه جيفة . فقال : إن كان الماء قاهراً ولا توجد فيه الريح فتوضاً » . وصحيحة أبي خالد القباط (٤) أنه سمع أبا عبد الله (عليه السلام) يقول « في الماء يمر به الرجل وهو نقيع فيه الميتة والجيفة . فقال أبو عبد الله (عليه السلام) : إن كان الماء قد تغير ريحه أو طعمه فلا تشرب ولا تتوضاً منه ، وإن لم يتغير ريحه وطعمه فاشرب منه وتوضاً » .

ورواية العلاء بن الفضيل (٥) قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الحياض يال فيها ؟ قال : لا بأس إذا غلب لون الماء لون البول » . ورواية أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٦) أنه « سئل عن الماء النقيع ببول فيه الدواب . فقال : إن تغير الماء فلا تتوضاً منه ، وإن لم يتغير أبواها فتوضاً منه . وكذلك الدم إذا سال في الماء واشباهه » .

(١) المروية في الوسائل في باب - ٣ - من أبواب الماء المطلق من كتاب الطهارة .  
(٢) المروية في الوسائل في باب - ٣ - من أبواب الماء المطلق من كتاب الطهارة  
بأنه الآتي :

قال : وقال أبو جعفر (عليه السلام) : « إذا كان الماء أكثر من راوية لم ينجسه شيء - تفسخ فيه أو لم يتفسخ - إلا أن نجى له ريح تغلب على ريح الماء » .  
(٣) و(٤) و(٥) و(٦) المروية في الوسائل في باب - ٣ - من أبواب الماء المطلق من كتاب الطهارة .

واستدل جمع من متأخري المتأخرين على الحكم المذكور بقوله ( صلى الله عليه وآله ) : « خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شيء إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه » (١) بل ادعى السيد السند في المدارك أنه من الأخبار المستفيضة .

والعجب منه ( قدس سره ) أنه - بعد ذلك في بحث نجاسة البثر بالملاقاة ؛ حيث انكر ورود نجاسة الماء بتغير لونه في أخبارنا - طعن في الخبر المذكور بأنه عامي مرسل والحق كونه كذلك (٢) فانا لم نقف عليه في شيء من كتب أخبارنا بعد الفحص التام ، وبذلك صرح ايضاً جمع ممن تقدمنا .

ومن صرح بكونه عامياً شيخنا البهائي ( قدس سره ) في كتاب الجبل المتين ، ذكر ذلك ايضاً في مقام انكار ورود التغير اللوني في أخبارنا ، والظاهر أنه اقتفى في هذه المقالة اثر السيد المذكور .

والعجب منها ( قدس سرها ) في ذلك ورواية العلاء بن الفضيل المتقدمة (٣) تنادي بالدلالة عليه .

ومثلها صحيحة شهاب بن عبد ربه عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) المروية في كتاب البصائر (٤) حيث قال في آخرها : « وجئت تسأل عن الماء الراكد ، فما

(١) رواه صاحب الوسائل في باب - ١ - من ابواب الماء المطلق من كتاب الطهارة عن المعتمد والسرائر .

(٢) الذي عثرنا عليه في روايات العامة بهذا المضمون هي النصوص الآتية :

« الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب عليه طعمه أو ريحه » كما في الجزء الاول من سنن البيهقي في الصحيفة ٢٥٩ . « ان الماء طاهر إلا ان تغير ريحه أو طعمه أو لونه بنجاسة تحدث فيها ، كما في الصحيفة ٢٦٠ منه . « الماء لا ينجس إلا ما غير ريحه أو طعمه » كما في الصحيفة ٢٦٠ منه ايضاً وقد رواها عن النبي ( ص ) مستندة . « الماء طهور إلا ما غلب على ريحه أو طعمه » كما في كنز العمال ج ٥ ص ٩٤ . (٣) في الصحيفة ١٧٩ السطر ١٢ .

(٤) ج ٥ . باب ( ان الآئمة يعرفون الاضمار ) وفي الوسائل في باب - ٩ - من ابواب الماء المطلق من كتاب الطهارة .

لم يكن فيه تغير أوريح غالبه . قلت : فما التغير ؟ قال : الصفرة ، فتوضاً منه ... الحديث » .

وبدل على ذلك ما ذكره في كتاب الفقه الرضوي (١) حيث قال (عليه السلام) : « كل غدير فيه من الماء أكثر من كره لا ينجسه ما يقع فيه من النجاسات إلا ان تكون فيه الجيف فتغير لونه وطعمه ورائحته ، فاذا غيبرته لم يشرب منه ولم يتطهر منه ... الحديث » .

وهذا الكتاب وان لم يشتهر بين الاصحاب النقل عنه ولا الاعتماد عليه بل ربما طعن بعضهم في ثبوته عنه (عليه السلام) الا ان الاظهر كما قدمنا ذكره (٢) هو الاعتماد عليه .

ولعل السر - في اشمال أكثر الاخبار على التغير الطعمي والريحي دون اللوني - ان تغير الطعم والريح اسرع من تغير اللون أو لا ينفك تغير اللون من تغيرها فلا ثمره في التعرض له حينئذ .

وهل يعتبر التغير الحسي ، فلو كان الماء على صفاته الاصلية وكانت النجاسة مسلوقة الأوصاف لم تؤثر في نجاسة الماء وان كثرت . او يجب تقدير الاوصاف للنجاسة ، فلو كانت مما يتغير بها الماء على تقدير وجود الاوصاف نجس والا فلا ؟ قولان .

المشهور الاول نظراً الى ان التغير حقيقة في الحسي ، لصدق السلب بدونه ، واللفظ إنما يحمل على حقيقته ، واعتبار التقدير يتوقف على دليل ، والأصل عدمه . ويمكن أن يقال : ان التغير حقيقة في النفس الأمري لا فيما كان محسوساً ظاهراً ، فقد يمنع من ظهوره مانع ، كما اعترفوا به فيما سيأتي مما إذا خالفت النجاسة الجاري في الاوصاف لكن منع من ظهورها مانع ، فانهم قطعوا هناك بوجود التقدير ،

(١) في الصحيفة ٥ السطر ١٨ . وقد اسقط ( قدّه ) منه ما لا يرتبط بمورد البحث .

(٢) في الصحيفة ٢٥ السطر ١٢ .

استناداً الى ان التغير حصل واقعاً وان منع من ظهوره مانع . والمناط التغير في الواقع لا الحسي ، والفرق بين الموضعين لا يخلو من خفاء .

ويؤيد ذلك ان الظاهر ان الشارع إنما ناط النجاسة بالتغير في هذه الاوصاف لدلالته على غلبة النجاسة وكثرتها على الماء واقعاً ، وإلا فالتغير بها من حيث هو لا مدخل له في التنجيس ، فالنجس حقيقة هو غلبة النجاسة وزيادتها وان كان مظهره التغير المذكور ، وحينئذ فلو كانت هذه النجاسة المسلوقة الاوصاف باغت في الكثرة الى حد يقطع بتغير الماء بها لو كانت ذات اوصاف ، فقد حصل موجب التنجيس حقيقة الذي هو غلبة النجاسة وزيادتها على الماء .

وبالجملة فانا نقول : كما ان الموجب لنجاسة القليل على المشهور مجرد ملاقة النجاسة وان قلت ، فالنجس للكثير كثرتها وغلبتها . وانا ان ذلك بالتغير في تلك الاوصاف انما هو لكونه مظهرأ لها غالباً ، فمع حصولها بدونه تكون موجبة للتنجيس (١) .

ويؤيد ذلك ايضاً ما صرح به المحقق الثاني من ان عدم التقدير يفضي الى جواز الاستعمال وان زادت النجاسة اضعافاً ، وهو كالمعلوم البطلان .

والجواب - بانه مع استهلاك النجاسة الماء لكثرتها يثبت التنجيس قولاً واحداً - مما يؤيد ما حققناه آنفاً من ان الاعتبار بغلبة النجاسة وكثرتها على الماء وان تفاوت ذلك

(١) وعن جنح ان ما ذكرناه في هذا المقام الفاضل السيد نور الدين بن ابي الحسن في شرح المختصر ، حيث قال - بعد نقل كلام اخيه السيد السند في المدارك - ما صورته : ويشكل ذلك اذا فسر التغير بالاستيلاء ولم يكتف بمطلق التغير كما يشعر به عبارة المصنف وهو الاوفق بالحكمة ، إذ الظاهر ان علة النجاسة غلبة النجس على الظاهر حتى صار متموراً معه فيضعف حكمه . وصدق التغير عليه بهذا المعنى حاصل على التقديرين . فكيف يدعى صحة سلبه عنه اذا لم يكن حسيماً ؟ انتهى كلامه زيد مقامه (منه رحمه الله) .



شدة وضعفًا . وكأن التزام الحبيب بالتنجيس في هذه الصورة ودعواه الاجماع دفع للشناعة اللازمة من القول بالطهارة على هذا التقدير ، وإلا فمقتضى ما قررود يقتضي كون الحكم كلياً مع الاستهلاك وعدمه ، وظاهر عبارة جملة منهم العموم . واستدلال المحقق المذكور بذلك مبني على ما قلنا من فهمه العموم من كلامهم . والا لم يتجه دلياه . والظاهر ان العلة في دعوى الاجماع المذكور إنما هو ما ذكرنا ، ولهذا ان جملة ممن تعرض للجواب عن هذا الكلام - ومنهم : شيخنا الشهيد الثاني في الروض - إنما ردوه بأنه مجرد استبعاد بل صرح بعض متأخري المتأخرين بالتزامه مع عدم ثبوت الاجماع على خلافه .

ويؤيد ذلك ايضا (١) ما صرحوا به في المضاف المسلوب الاوصاف إذا وقع في الماء . من وجوب اعتباره إما بقلة الاجزاء وكثرتها أو بتقديره مخالفاً في الاوصاف على اختلاف القولين ، وإذا وجب الاعتبار في المضاف في النجاسة اولى .

وتقل عن العلامة في أكثر كتبه القول بالثاني ، وتبعه ابن فهد في موجهه . ورجحه المحقق الثاني في شرح القواعد ، ونفى عنه البعد شيخنا البهائي في كتاب الحبل المتين .

واحتج عليه في المختلف بان التغير الذي هو مناط النجاسة دائر مع الاوصاف فاذا فقدت وجب تقديرها . ورد بأنه إعادة للمدعى .

ويمكن الجواب بما قدمنا تحقيقه من ان المدار لما كان على التغير في نفس الامر

---

(١) إنما ذكرنا ذلك على جهة التأييد لكسر سورة الاستبعاد فيما قلناه دون ان يكون دليلاً كما ذكره المحقق الثاني (ره) لتطرق القدح اليه بكونه قياساً وان كان قياس اولوية . ومنع بعض المتأخرين الاولوية هنا محض مكابرة ، فانه اذا وجب التقدير في المضاف ليرتب عليه الاجتناب فيما يشترط بالماء المطلق من الطهارة مثلاً فبالطريق الاولى في النجس ليرتب عليه الاجتناب فيما يشترط بالطاهر من طهارة واكل وشرب ونحوها ، اذ دائرة المنع في النجس اوسع منها في المضاف كما لا يخفى (منه قدس سره) .

لا الظاهر الحسي . لانه ربما منع منه مانع من فقد الاوصاف في النجاسة أو فقد الاوصاف في الماء . وجب تقديره مع وجود المانع المذكور . وبذلك ايضاً يظهر وجه الجواب عما اورد على الدليل الذي نقله عنه ابنه فخر المحققين من استدلاله بان الماء مقهور بالنجاسة . لانه كلما لم يصير مقهوراً لم يتغير بها على تقدير المخالفة . وينعكس بعكس النقيض الى قولنا : كلما تغير على تقدير المخالفة كان مقهوراً . انتهى .

فانه اورد عليه منع الكلية الاولى . فان المخالف بقول بعدم صيرورة الماء مقهوراً مع تغيره بالنجاسة على تقدير المخالفة . وعلى ما حققناه يمكن أن يكون مراده انه كلما لم يكن الماء مقهوراً في نفس الأمر لم يتغير على تقدير المخالفة ، لانه كلما لم يكن مقهوراً شرعاً ليتوجه عليه ان المخالف يقول بعدم صيرورة الماء مقهوراً مع تغيره بالنجاسة على تقدير المخالفة . وبذلك يظهر سقوط منع كليته الأولى .

وبالجملة فالمسألة لما ذكرنا لا تخلو من الاشكال ، والاحتياط في التقدير ان لم يكن متعيناً كما لا يخفى على الناقد البصير ، إلا ان توقف عليه عبادة مشروطة بالطهارة او بآزالة النجاسة . فيعود الاشكال بمخالفه .

## فوائد

(الاولى) — لو اشتمل الماء على صفة تمنع من ظهور التغير فيه — كما لو تغير بحسب طاهر يوافق لونه لون النجاسة كتغيره بطاهر أحمر ، ثم وقع فيه دم — فالذي قطع به متأخرو الاصحاب من غير خلاف معروف في الباب هو وجوب تقدير خلو الماء من ذلك الوصف كما عرفت آنفاً ، وكأنهم لحظوا — في الفرق بين هذا الموضع وبين ما كانت النجاسة مسلوقة الأوصاف ، حيث اوجبوا التقدير هنا دون هناك — ان المراد بالتغير هو التغير الحسي كما تقدم . والتغير هنا ظاهر حساً لو خيلنا وذات الماء وذات النجاسة ، بخلاف ما هناك ، لكون النجاسة عارية عن الاوصاف . وفيه ان خلو

النجاسة عن الاوصاف لا يخرجها عن تنجيس ما تلاقيه ، والمنجس ليس هو اوصافها وانما المنجس عينها . على ان الخلو عن الاوصاف غالباً انما يكون بعارض . من خارج لا من أصل الخلقة . كما هو المشاهد في جميع المطعومات والمرييات ، وحينئذ فكما يقدر خلو الماء عن ذلك الوصف الموافق للون النجاسة لكونه عارضاً ، ينبغي ان يقدر خلو النجاسة عن هذا العارض الذي ازال وصفها .

( الثانية ) — هل المعتبر على تقدير القول بالتقدير هو الوصف الاشد للنجاسة كحدة الخل وذكاه المسك وسواد الحبر ، لمناسبة النجاسة تغليظ الحكم . أو الوسط لانه الأغلب ؟ ظاهر العلامة في النهاية والشهيد في الذكرى الأول ، وبعض المتأخرين الثاني ، واستظهره المحقق الثاني ورجحه في المعالم ، واحتمل بعض فضلاء متأخري المتأخرين اعتبار الأقل تغليظاً لجانب الطهارة . والظاهر ان الوسط اوسط . واحتمل المحقق الثاني ( قدس سره ) ايضاً اعتبار اوصاف الماء وسطاً ، نظراً الى شدة اختلافها كالعدوكة والملوحة والرقعة والغلظة والصفاء والكدرية . قال : « ولا يبعد اعتبارها ، لان له فيها أثراً يبنّا في قبول التغير وعدمه » انتهى قال في المعالم بعد نقل ذلك عنه : « وهو محتمل حيث لا يكون الماء على الوصف القوي ، إذ لا معنى لتقديره حينئذ بما هو دونه » انتهى . واستشكله ايضاً بعضهم بما إذا لم يكن الماء خارجاً عن اوصافه الاصلية .

( الثالثة ) — لو لم يكن الماء على الصفات الاصلية كسائر المياه كالياه الزاجية والكبريتية وكانت النجاسة على صفاتها ولم تغيره باعتبار ما هو عليه من الصفات ، لكن لو فرض خلوها منها لغيرته ، فهل يجب التقدير هنا أم لا ؟ لم أقف لاحد من الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) على كلام في ذلك . ومقتضى النظر ان الكلام هنا كالكلام فيما لو تغير الماء بحسب طاهر يوافق لونه لون النجاسة ، ومقتضى حكمهم بوجوب التقدير ، هناك هو وجوبه هنا ايضاً .

إذا فرق بين المقامين إلا باعتبار ان خروج الماء عن صفته الأصلية هناك باعتبار وقوع هذا الجسم فيه أخيراً ، وخروجه هنا باعتبار كون الأرض كبريتية اوزاجية فاتفق تكيفه برائحتها . أو باعتبار موافقة لون ذلك الجسم الطاهر الذي تغير به الماء اللون النجاسة في إحدى الصورتين ، ومخالفته لها على وجه يستر رائحتها في الصورة الأخرى . وكل منهما لا يصلح وجهاً للفرق الموجب لتغاير الحكم . إلا ان بعض محققي متأخري المتأخرين استظهر ان الكلام هنا كالكلام في النجاسة المسلوقة الاوصاف دليلاً وجواباً وظاهره ان النجاسة في هذه الصورة باعتبار ما عليه الماء من الصفات لم تغيره واقعاً ، بخلاف الصورة التي تغير فيها بجسم طاهر . فانه تغير واقعاً وان لم يظهر للحس بسبب الوصف العارضي . ولا يخفى ما فيه . فان الواقع المعتبر القياس اليه ، ان لوحظ مع قطع النظر عن العارض فالتغير ثابت في الصورتين . وإلا فلا فيها . وقد عرفت ان الوجه الفارق لا يوجب تغايراً يترتب عليه ما ذكره (١) .

(١) ثم اني وقتت بعد ذلك على كلام لشيخنا البهائي ( عطر الله مرقدته ) في كتاب الحبل المتين يؤيد ما رجحناه ، حيث قال : « وقد يستفاد - من قوله ( عليه السلام ) في الحديث الثاني : « كل ما غلب الماء على ريح الجيفة فتوضاً من الماء واشرب ، - انه لو كان للماء رائحة كالياء الزاجية والكبريتية مثلاً فسترت رائحة الجيفة ، لم ينجس وان كان بحيث لو خلا الماء من تلك الرائحة لظهرت ، لصدق غلبة الماء على ريح الجيفة . والحديث السابع من الفصل الثاني كالهريص في ذلك . لكن الحق صرفهما عن ظاهرهما . وتقدير الماء خالياً من رائحته الأصلية . انتهى ، وأشار بالحديث السابع الى حسنة زراة ، قال : « اذا كان الماء أكثر من راوية لم ينجسه شيء تنفس فيه او لم يتفسخ الا ان نجى له ريح تغلب على ريح الماء ، وكأن ذلك الفاضل لم يقف ايضاً على كلام شيخنا المذكور ، حيث انه ذكر ايضاً انه لم يقف على كلام لاحد من الاصحاب في ذلك .

اقول : وما يؤيد ما ذكرنا ايضاً ان الاحكام المودعة في الاخبار إنما تحمل على الافراد الغالبة الشائعة كما صرحوا به . وحينئذ فالمعتبر في الغلبة وعدمها هو المياه =

ج ١ ﴿ اعتبار الكرية في عدم انفعال الجاري وعدمه ﴾ — ١٨٧ —

(الرابعة) — لو تغيرت رائحة الماء بمرور رائحة النجاسة القريبة لم ينجس الماء قولاً واحداً ، لان الرائحة ليست بنجاسة فلا تؤثر تنجيساً .

(الخامسة) — لو حصل التغير بالمتنجس لا بالنجاسة على وجه لا يسلبه الاطلاق فالأظهر الأشهر عدم التنجيس ، وللشيخ (رحمه الله تعالى) خلاف ضعيف يأتي الكلام عليه في بحث المضاف ان شاء الله تعالى .

(المقالة الرابعة) — المشهور — بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) بل ادعى في المعتبر عليه الاجماع — ان الجاري مطلقاً وان نقص عن الكر لا ينجس بمجرد الملاقة ، وذهب العلامة في جملة من كتبه الى اشتراط الكرية فيه كالراكد . ويظهر من شيخنا الشهيد الثاني في الروض الميل اليه ، بل صرح ابنه المحقق الشيخ حسن في المعالم بانه ذهب اليه في جملة من كتبه : قال : « إلا أن الذي استقر عليه رأيه بعد ذلك هو المذهب المشهور » (١) ونقل في الروض عن جملة من المتأخرين ايضاً موافقة العلامة على هذه المقالة .

احتج القائلون بالاول باصالة الطهارة : فان الاشياء كلها على الطهارة الا مانص الشارع على نجاسته ، لانها مخلوقة لمنافع العباد . ولا يتم النفع إلا بطهارتها . وبالأخبار المتقدمة في سابق هذه المقالة (٢) لدالتها على طهارة كل ماء ما لم يتغير ، خرج عنه القليل الراكد بالدليل ، فيبقى ما عداه داخل تحت العموم .

== العارية عن هذه الموارض . واما هذه فتحمل على تلك وتقدر فيها الغلبة وعدمها (منه رحمه الله) .

(١) ومن جنح الى هذا القول من متأخري المتأخرين الشارح الجواد في شرح الجعفرية (منه رحمه الله) .  
(٢) في الصحيفة ١٧٩ .

وصحيفة محمد بن اسماعيل بن بزيع عن الرضا ( عليه السلام ) (١) قال : « ماء البثر واسع لا يفسده شيء إلا ان يتغير ريحه أو طعمه ، فينزع حتى يذهب الريح ويطيب طعمه . لان له مادة » .

وجه الدلالة انه علل فيه نفي الانفعال بوجود المادة ، والعلة المنصوصة يتعدى بها الحكم الى كل موضع توجد فيه إذا شهدت الحال بان خصوص متعلقها الاول لا مدخل له فيها . والأمر هنا كذلك ، فان خصوصية البثر من ذلك القليل . وشهادة الحال بذلك ظاهرة لمن احاط خبراً باحكام البثر .، وحيث ينحصر المقتضي لنفي الانفعال في وجود المادة . وهي موجودة في مطلق النابع .

وقول الصادق ( عليه السلام ) فيما روي عنه بعدة طرق ، وقد تقدم الاشارة الى بعضها (٢) : « الماء كله طاهر حتى يعلم انه قذر » .

وحسنه محمد بن ميسر (٣) قال : « سألت أبا عبدالله ( عليه السلام ) عن الرجل الجنب ينتهي الى الماء القليل في الطريق ويريد ان يغتسل منه وليس معه اثناء يغترف به ويدها قذرتان . قال : يضع يده ويتوضأ ويفتسل ، هذا مما قال الله عز وجل : ما جعل عليكم في الدين من حرج » (٤) .

ويتوجه على الاول (٥) ان الطهارة والنجاسة حكمان شرعيان يتوقف الحكم بهما على الدليل الشرعي ، ولا مدخل للدليل العقلي فيهما كما لا مدخل له في غيرهما

(١) المروية في الوسائل في الباب - ٣ و ١٤ - من ابواب الماء المطلق من كتاب الطهارة .

(٢) في الصحيفة ١٧٧ . السطر ٥ . ورواه صاحب الوسائل في الباب - ١ من ابواب الماء المطلق من كتاب الطهارة .

(٣) المروية في الوسائل في الباب - ٨ - من ابواب الماء المطلق من كتاب الطهارة ،

(٤) سورة الحج . آية ٧٨ . (٥) وهو اصالة الطهارة .

من احكام الشرع . وما ذكر هنا في بيانه ضعيف . لحصول المنافع في النجس بل في عين النجاسة ايضا كما لا يخفى (١) .

وعلى الثاني (٢) ما سيأتي تحقيقه ان شاء الله تعالى في الكلام في نجاسة الماء القليل بالملاقاة ، من أن ظاهر هذه الاخبار بواسطة القرائن الحالية والمقالية كون ذلك الماء اكثر من كر بل كروور ، فلا تدل على ما ذكره . ولا يحتاج الى تخصيصها بما دل على نجاسة الماء القليل بمجرد الملاقاة .

وعلى الثالث (٣) (اولاً) — ما عرفت في المقدمة الثالثة (٤) من الكلام في حجية منصوص العلة وان الحججة منه هو ما يرجع الى تنقيح المناط القطعي ، وكأنه لهذا قيد المستدل في بيان الاستدلال بالحجية بشهادة الحال بان خصوص متعلقها الأول لا مدخل له . فرجعهما الى تنقيح المناط المذكور . الا ان فيه ان شهادة الحال بذلك في هذا المقام لا تخلو من اشكال ، وبدونه لا يتم الاستدلال .

و (ثانياً) — ما ذكره شيخنا البهائي (قدس سره) في كتاب الحبل المتين من احتمال ان يكون قوله (عليه السلام) : « لان له مادة » تعليلاً لترتب ذهاب الريح وطيب الطعم على التزح ، كما يقال : لازم غريمك حتى يعطيك حقلك ، لانه يكره ملازمته . وكما يقال : الزم الحية حتى يذهب مرضك . فان الحية رأس الدواء . قال : ومثل ذلك كثير . ومع قيام الاحتمال يسقط الاستدلال .

والظاهر انه لا يخلو من بعد ، فان ذهاب الريح وطيب الطعم بالتزح امر بديهي محسوس لا يحتاج الى علة ، فحمل الكلام عليه مما يخرج عن الفائدة ولا يليق

(١) فانه قد تكون المصلحة في خلقه دفع الآذى كفضلة الانسان او ابتلاء الخلق بخلق المسكرات ونحو ذلك (منه رحمه الله) .

(٢) وهي الاخبار المتقدمة في الصحيفة ١٧٩ .

(٣) وهي صحيحة ابن بزيع المتقدمة في الصحيفة ١٨٨ السطر ١ .

(٤) في الصحيفة ٩٠ .

حيث نذكر نسبه بكلام الامام الذي هو امام الكلام .

وعلى الرابع (١) ما تقدم تحقيقه في المقدمة الحادية عشرة (٢) من ان ظاهر الخبر المذكور - وهو القدر المتيقن فمه منه - ان الماء كله طاهر حتى يعلم عروض النجاسة له فافراد هذه الكاية إنما هي المياه الطاهرة شرعاً والمقطوع بطهارتها ، فانه يستصحب الحكم فيها بذلك حتى تعلم النجاسة . والغرض منها عدم معارضة الشك بعروض النجاسة ليقين الطهارة التي هي عليه شرعاً ، لا ان افرادها ما شك في كونه سبباً للنجاسة ، كنقصان الجاري عن السكر - مثلاً - هل يكون موجبا لانفعالها باللاقاة ام لا ؟ فيحكم بطهارته بهذا الخبر . والفرق بين المقامين ظاهر .

ونظيره ما ورد مفسراً في موثقة مسعدة بن صدقة (٣) من قوله (عليه السلام) : « كل شيء هو لك حلال حتى تعلم انه حرام بعينه فتدعه من قبل نفسك . وذلك مثل الثوب يكون عليك قد اشتريته وهو سرقة . وعملوك عندك وهو حر قد باع نفسه أو خدع فبيع قهراً . وامرأة تحتك وهي اختك أو رضيعتك . والاشياء كلها على هذا حتى يستبين لك غير ذلك أو تقوم به اليقينة » .

وحيث نذكر فافراد هذه الكاية كما ذكره (عليه السلام) هي الاشياء المحكوم بحلها شرعاً والمعلوم حليتها قطعاً ، فانه يستصحب الحكم فيها بذلك حتى يظهر دليل الحرمة وان كانت مما حرمه الشارع بالنسبة الى العالم بذلك ، ولا نخرج عن أصل الحلية المقطوعة بمجرد الشك في حرمتها ، لا ان افرادها ما شك في حليتها كاللتولد من نجس العين وطاهاها مع عدم المائل مثلاً ، فيقال : ان مقتضى هذا الخبر حله ومقتضى قوله (عليه السلام) : « كل شيء طاهر حتى تعلم انه قدر » (٤) طهارته .

(١) وهو الحديث المتقدم في الصحيفة ١٨٨ السطر ٩ .

(٢) في الصحيفة ١٣٤ السطر ١٣ .

(٣) تقدم الكلام فيها في التعليقة (٢) في الصحيفة ١٤١ .

(٤) تقدم الكلام فيه في التعليقة ١ في الصحيفة ٤٢ .



## ج ١ ﴿ اعتبار الكرية في عدم انفعال الجاري وعدمه ﴾ — ١٩١ —

وبالجملة فورد الخبرين الاشياء المعلومة الطهارة والنجاسة ، وأنه لا يدخل أحد افراد الأول في الثاني إلا مع العلم واليقين . والاشياء المعلومة الحل والحرمه وأنه لا يدخل أحد افراد اولها في الثاني الا مع العلم ايضاً .

وعلى الخامس (١) ان الماء القليل في الخبر المذكور وان شمل بعمومه الجاري والراكد . إلا ان وصفه بالقلة ان اخذ على ظاهره - كما هو ظاهر الاستدلال - كان الخبر من أقوى أدلة عدم نجاسة الماء القليل بالملاقاة . ونخصيصه - بالجاري خاصة بناء على قيام الدليل على نجاسة القليل بالملاقاة - بعيد من سياق اللفظ . فلا ظهر حمل القلة فيه على المعنى العرفي دون الشرعي ، وأوحله على التقية كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى (٢) احتج العلامة ( رحمه الله ) بعموم الاخبار الدالة على اشتراط الكرية في الماء . ولهم ( تابعهم السلام ) (٣) « اذا باغ الماء كراً لم ينجسه شيء » فان تقييد عدم انفعال الماء ببلوغ الكرية يقتضي انفعال الماء بدونه . وهو شامل للجاري والراكد .

وتدل على ذلك ايضاً صحيحة علي بن جعفر عن اخيه ( عليه السلام ) (٤) قال : « سألت عن الدجاجة والحامسة واشباههما تطأ العذرة ثم تدخل في الماء . يتوضأ منه للصلاة ؟ قال : لا . إلا ان يكون الماء كثيراً قدر كره من الماء » وهي بظاهرها شاملة لما كان جارياً او راكداً (٥) .

(١) وهي حسنة محمد بن ميسر المتقدمة في الصحيفة ١٨٨ السطر ١١ .

(٢) في المقام الاول من الفصل الثالث عند الكلام في رد دلالة الاخبار المستدل بها على عدم انفعال الماء القليل بملاقاة النجاسة .

(٣) المروى في الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق من كتاب الطهارة . والنص الوارد : « اذا كان الماء قدر كره لم ينجسه شيء »

(٤) المروية في الوسائل في الباب - ٨ و ٩ - من ابواب الماء المطلق من كتاب الطهارة .

(٥) واجاب المحقق الشيخ حسن ( قدس سره ) في المعالم عن عموم المتهوم ، قال :

« الجواب - على تندير تسليم العموم بحيث يتناول محل النزاع - انه مخصوص بصحيح =

واجيب بمنع العموم . لفقد اللفظ الدال عليه . ومع تسليمه فيقال : عامان تعارضا من وجه فيجب الجمع بينهما بتقييد أحدهما بالآخر ، والترجيح في جانب الطهارة بالاصل والاجماع وقوة دلالة المنطوق على المفهوم . هكذا أجاب السيد في المدارك .

ولا يخلو من نظر ( اما أولاً ) فلان منع العموم هنا - مع تصريحه - هو ( قدس سره ) وغيره من محققي الاصحاب بل وغيرهم - بان المرف بلام الجنس في كلام الشارع عند عدم قرينة العهد للعموم قضية للحكمة - ليس في محله ، كيف ؟ ولو تم المنع المذكور لم يتم له الاستدلال بصحيفة حريز المتقدمة (١) وامثالها في الطرف الآخر ، لجواز ان يراد بلفظ الماء فيها بعض افراده وهو غير الجاري ، بل قد استدل - هو نفسه ( قدس سره ) على مساواة مياه الحياض والأواني لغيرها في عدم انفعال الكر منها - بالعمومات الدالة على عدم انفعال الكر بالملاقاة مطلقاً ، ردّاً على ما ذهب اليه المفيد في المقتنة وسائر ، فكيف يمنع العموم هنا ؟

وما ذكره المولى الاردبيلي (طاب ثراه) في المقام - من ان القول بالمفهوم لا يستلزم القول بعمومه هنا، لان الخروج من العبث والنفوي يحصل بعدم الحكم في بعض المسكوت عنه ، وذلك كاف وفيما نحن فيه يصدق انه إذا لم يكن الماء كراً ينجسه شيء من النجاسات بالملاقاة في الجملة ، وذلك يكون في الراكد ، وكفى ذلك لصحة المفهوم - لو تم لبطل الاستدلال بهذا المفهوم على نجاسة الماء القليل بالملاقاة ، مع انه عمدة ادلتهم على ذلك المطلب ، وذلك فان مقتضى منطوق « إذا بلغ الماء كراً لم ينجسه شيء » (٢) عدم تنجيس شيء من النجاسات

== ابن بزيح لدلالته على ان وجود المادة سبب في نفي الانفعال بالملاقاة ، فلو كانت الكرية معتبرة في ذى المادة لكانت هي السبب في عدم الانفعال ، فلا يبقى للتعليل بالمادة معنى ، انتهى وفيه ما عرفت من الصحيفة المذكورة آنفاً ( منه رحمه الله ) .

(١) في الصحيفة ١٧٩ السطر ١ . (٢) تقدم الكلام فيه في التعليقة ٣ في الصحيفة ١٩١

ج ١ ﴿ اعتبار السكزية في عدم انفعال الجاري وعدمه ﴾ — ١٩٣ —

للماء بعد بلوغه كراً ، ومفهومه تنجيس شيء له مع عدم البلوغ . ويكفي للخروج من العبث واللفظ - كما ذكره (قدس سره) - حصول الحكم في بعض المسكوت عنه . وهو تنجيسه بالنجاسة المغيرة للماء سبباً مع كون (شيء) نكراً في سياق الاثبات . وهو خلاف ما صرحوا به في المقام من ارادة العموم من لفظ (شيء) كما سيأتيك تحقيقه ان شاء الله تعالى في بيان نجاسة الماء القليل بالملاقاة .

وبالجملة فكما ان لفظ (الماء) في المنطوق للعموم فكذا في المفهوم . ومثله لفظ (شيء) فيها . ودلالته على العموم بتقريب ما ذكرنا آنفاً مما لا مجال لانكاره .  
و (اما ثانياً) - فلأن ما ذكره - من تعارض المومنين بناء على دلالة صحيحة حريز وامثالها (١) على ان كل ماء طاهر ما لم يتغير - محل النظر . لعدم تسليم العموم من تلك الأخبار كما أشرنا اليه (٢) وسيأتيك ان شاء الله تعالى (٣) ما فيه زيادة تنبيه عليه . وحينئذ فلا عموم في ذلك الطرف ويبقى عموم المفهوم سالماً من المعارض .

ثم انه على تقدير تسليم العموم كما يدعونه فالأظهر تخصيصه بعموم المفهوم المؤيد بمنطوق صحيحة علي بن جعفر المتقدمة (٤) . وإلا فبالصحيحة المذكورة ان نوقش في تخصيص العام بالمفهوم . بناء على منع بعض الأصوليين ذلك مطلقاً أو إلا ان تكون دلالة أقوى من دلالة العام على الفرد الذي يخص به . فانه يخص به العام حينئذ ، وإلا فلا .

(١) المتقدمة في الصحيفة ١٧٩ .

(٢) في الصحيفة ١٨٩ السطر ٣ .

(٣) في المقام الاول من الفصل الثالث عند الكلام في رد دلالة الاخبار المستدل بها على عدم نجاسة الماء القليل بالملاقاة .

(٤) في الصحيفة ١٩١ السطر ١٢ .

على ان التحقيق عندي - كما سيأتيك بيانه ان شاء الله تعالى - (١) ان دلالة هذه الأخبار على نجاسة القليل بالملاقاة لا تنحصر في مفهوم مخالفتها ، بل المتبادر منها بقرينة المقام ان مقصودهم (عليهم السلام) بيان المعيار الفارق بين ما ينجس بملاقاة النجاسة وبين ما لا ينجس . فهنا في التحقيق دلالتان كما سيوضح لك في محله ان شاء الله تعالى .

و ( اما ثالثاً ) - فلان ما ذكره من تعارض العمومين من وجه ، فيه ان الظاهر ان مراده من العمومين عموم المفهوم القائل : ان كل ماء قليل ينجس بالملاقاة وعموم المنطوق الذي نطقت به الروايات الدالة على ان كل ماء لا ينجس ما لم يتغير . القائل بان كل ماء لا ينجس بمجرد الملاقاة .

وانت خير بان النسبة بين هذين العمومين هو العموم والخصوص المطلق لا من وجه ، وعموم المفهوم أخص مطلقاً . ومقتضى القاعدة المقررة تقديم العمل به وتخصيص العام به . وحينئذ فالدليل عليه لا له .

و ( اما رابعاً ) - فلان ترجيحه ( قدس سره ) جانب الطهارة بالاجماع - مع ان الاجماع عندهم دليل قطعي فلا يحتاج معه الى الترجيح - محل نظر لا يخفى ، فكان الأولى أن يقول : ونقل الاجماع . هذا ما اقتضاه النظر العليل وخطر بالفكر الكليل والاحتياط حينما توجه اوضح سبيل .

( المقالة الخامسة ) - اشترط شيخنا الشهيد في الدروس في الجاري دوام النبع ، وتبعه في هذا الشرط الشيخ جمال الدين احمد بن فهد في موجزه .

قال في الدروس : « ولا يشترط فيه السكرية على الاصح . نعم يشترط فيه

(١) في المقام الاول من الفصل الثالث عند الكلام في رد الوجه الخامس من الوجوه التي استدلت بها المحدث الكاشاني على عدم اتعال الماء القليل بمجرد الملاقاة .

دوام النبع ، فعنده الشرط فيه احد الامرين : اما السكوية او دوام النبع .  
واختلاف كلام من تأخر عنه في فهم معنى هذا الكلام وما المراد منه .  
فقيل : ان المراد بدوام النبع عدم الانقطاع في اثناء الزمان ككثير من المياه التي  
تخرج زمن الشتاء وتجف في الصيف . وهو الذي صرح به شيخنا الشهيد الثاني في كتاب  
روض الجنان . ولذلك اعترض عليه وطالبه بالدليل . ولا ريب ان هذا المعنى هو الأربط  
باللفظ والاقراب اليه ، لكونه المتبادر منه عرفاً ، ولبكنه مما يقطع بفساده .  
( أما أولاً ) — فلانه لا شاهد له في الاخبار ، ولا يساعد عليه الاعتبار . فهو  
مخصص لعموم الادلة بمجرد التشعي .  
و ( اما ثانياً ) — فلان الدوام بالمعنى المذكور . ان اريد به ما يعم الزمان كله  
فلاريب في بطلانه ، إذ لا سبيل الى العلم به ، وان خص ببعضها فهو مجرد محكم .  
وبالجملة فالظاهر ان فساده مما لا يخفى على ذلك المحقق النحرير ، فساحة شأنه أجل  
من ان يجري منه به قلم التحرير .  
وقيل : ان المراد بدوام النبع استمراره جال ملاقة النجاسة ، وهذا هو الذي  
ذكره المحقق الشيخ علي بعد ان اطال في التشنيع على من فسر تلك العبارة بالمعنى الاول  
واستحسن هذا المعنى جملة ممن تأخر عنه . وهو وان كان خلاف ظاهر اللفظ إلا انه  
في حد ذاته مستقيم ، إذ متى كان حال ملاقة النجاسة غير مستمر النبع كان بمنزلة  
القليل . وانت خير بان مرجعه الى اعتبار المادة ، وحينئذ فلا يزيد على اشتراط الجريان  
إذ الجاري — كما عرفت — هو التابع ، فزيادة هذا القيد حينئذ ليس بمحل من الفائدة .  
وبعض محققي متأخري المتأخرين وجه كلام المحقق المذكور فقال بعد نقله  
واستحسانه : « وتقريره ان عدم الانفعال بالملاقة في قليل الجاري معلق بوجود المادة كما  
علمت ، فلا بد في الحكم بعدم الانفعال فيه من العلم بوجودها حال ملاقة النجاسة ،

وربما يتخلف ذلك في بعض افراد النابع كالقليل الذي يخرج بطريق الترشح (١) فان العلم بوجود المادة فيه عند ملاقاته النجاسة مشكك ، لانه يترشح آناً فآناً ، فليس له فيما بين الزمانين مادة . وهذا يقتضي الشك في وجودها عند الملاقاة فلا يعلم حصول الشرط واللازم من ذلك الحكم بالانفعال بها عملاً بعموم ما دل على انفعال القليل ، لسلامته حينئذ عن معارضة وجود المادة . ولا يخفى ان اشتراط استمرار النبع يخرج مثل هذا ولولاه لكان داخل في عموم النابع ، لصدق اسمه عليه . وهذا التقريب وان اقتضى تصحيح الاشتراط المذكور في الجملة إلا انه ليس بحاسم لمادة الاشكال . من حيث ان ما هذا شأنه في عدم العلم بوجود المادة له عند الملاقاة ربما حصل له في بعض الاوقات قوة بحيث يظهر فيه اثر وجود المادة ، واللازم حينئذ عدم انفعاله ، مع ان ظاهر الشرط يقتضي نجاسته . ويمكن ان يقال : ان الشرط منزل على الغالب من عدم العلم بوجود المادة في مثل وقت الملاقاة ، ويكون حكم ذلك الفرض النادر محالاً على الاعتبار . وهو شاهد بمساواته للمستمر « انتهى كلامه زيد مقامه .

وفسر بعض الفضلاء المحدثين من متأخري المتأخرين النابع على وجوه :

( احدها ) - ان ينبع الماء حتى يبلغ حداً معيناً ثم يقف ولا ينبع ثانياً إلا بعد إخراج بعض الماء .

و ( ثانياً ) - ان لا ينبع ثانياً إلا بعد حفر جديد كما هو المشاهد في بعض الاراضي .

و ( ثالثاً ) - ان ينبع الماء ولا يقف الى حد كما في العميون الجارية ، قال : « وشمول الأخبار المستفاد منها حكم الجاري للوجه الثاني خير واضح ، فيبقى تحت

---

(١) هذا الكلام مما يدل على كون الماء الخارج بطريق الرشع من جملة النابع كما صرحنا به في المقالة الاولى ( منه قدس سره ) .

ما يدل على اعتبار السكرية . وكأن مراد شيخنا الشهيد (رحمه الله) ما ذكرنا ، وبذلك اندفع عنه ما اورد عليه « انتهى .

( المقالة السادسة ) - قد عرفت مما تقدم (١) انه لا خلاف ولا اشكال في ان الجاري ينجس مع استيلاء النجاسة وغلبتها على أحد أوصافه الثلاثة ، وجنثذ فان تغير بعضه اختص بالتنجيس إلا أن يكون الماء ممتداً وينقص ما تحت المتغير عن الكر ويستوعب التغير عمود الماء - وهو خط ما بين حافته عرضاً وعمقاً - فينجس ما تحت المتغير ايضاً ، لتحقيق الانفصال .

وناقش بعض محققي متأخري المتأخرين في الحكم بنجاسة ما تحت المتغير في الصورة المذكورة ، حيث قال بعد نقل الحكم المذكور : « وهذا الحكم وان كان مشهوراً فيما بين المتأخرين لكن ليس له وجه ظاهر ، اذ يتخيل حينئذ انه ينقطع اتصاله بما فوق فيصير في حكم القليل . وايس بمسلم ، اذ الانقطاع إنما يحصل بانقطاع الماء وعدم جريانه اليه بالاتصال . وفيما نحن فيه ليس كذلك ، اذ الماء يجري الى ما تحت ، غايته في الين ماء نجس . والحاصل ان الاصل الطهارة وعموم دلائل افعال القليل قد عرفت حاله ، فلا بد في نجاسة هذا الماء من دليل ، ولا دليل عليه إلا ان يتمسك بالشبهة أو عدم القول بالفصل . وفي الكل نظر لكن الاحتياط فيه « انتهى .

وهو غريب ، فانه ان سلم نجاسة القليل بالملاقاة - كما يعطيه صدر كلامه - فلا ريب انه يصدق على هذا الماء كونه كذلك . واتصاله بالجاري - بواسطة الماء المتغير بالنجاسة على الوجه المذكور - ليس باتصال . وان منعها أو منع عموم ادلتها على وجه يشمل موضع البحث فهي مسألة اخرى يأتي تحقيقها ان شاء الله تعالى (٢) .

(١) في المقالة الثالثة في الصحيفة ١٧٨ .

(٢) يأتي تحقيق نجاسة القليل بالملاقاة وعدمها في المقام الاول من الفصل الثالث ==

ثم ان للحكم المذكور زيادة على ما ذكرنا صوراً تختلف باختلاف الاصحاب (رضوان الله عليهم) في اعتبار استواء السطوح وعدمه كما سيأتي تفصيله ان شاء الله تعالى (١).

وجلة صور المسألة ان يقال : اذا تغير بعض الجاري فاما ان يكون متساوي السطوح اولاً ، وعلى التقديرين اما ان يقطع التغير عمود الماء على ما قدمنا (٢) او لا وعلى الأول اما ان يبلغ ما ينحدر عن المتغير مقدار الكر او لا . فهذه صور ست :

(الاولى) — كون السطوح متساوية ولا يقطع التغير عمود الماء . ولا اشكال في اختصاص المتغير بالتنجيس إذا بلغ الباقي كراً . ومع عدمه فينبى على الخلاف المتقدم (٣) من اشتراط كرية الجاري في عدم الانفعال وعدمه .

(الثانية) — الصورة بحالها ولكن استوعبت النجاسة عمود الماء وكان المنحدر عن المتغير كراً ، وحينئذ فما فوق المتغير مما يلي المادة ان كان اكثر من كره فالحكم كما في الصورة الاولى . وإلا بني على الخلاف المتقدم (٤) ايضاً .

وربما قيل هنا بعدم انفعاله لو كان قليلاً وان اعتبرت الكرية . معللاً بان جهة المادة في الجاري اعلى سطحاً من المتنجس فلا ينفلج به . ورد بانه ليس بشيء . لان الجريان يتحقق مع مساواة السطوح كما يشهد به العيان .

(الثالثة) — الصورة الثانية بحالها إلا ان ما ينحدر عن المتغير دون الكر ،

== ويأتى الكلام في عموم ادلة النجاسة بالملاقاة لموضع البحث وعدمه في المقام الرابع من الفصل الثالث .

(١) في المسألة الثانية من الفصل الثاني .

(٢) في الصحيفة ١٨٧ السطر ٦ .

(٣) و (٤) في المقالة الرابعة في الصحيفة ١٨٧ .



ولا ريب في نجاسته مع المتغير ، لقلته وانفصاله . وحكم ما فوق المتغير كما في سابقتها .  
واحتمل بعض المحدثين (١) عدم تنجس ما تحت المتغير . قال : « لانه هارب عن المتغير  
واستلزام مجرد الاتصال بالتنجيس غير ثابت » انتهى .

(الرابعة ) — ان تختلف السطوح ولم تستوعب النجاسة عمود الماء ، وحكمها  
كما في الصورة الأولى .

(الخامسة ) — الصورة بحالها ولكن استوعبت النجاسة عمود الماء وكان ما بعد  
المتغير مما يبلغ الكر . والكلام في هذه الصورة مبني على الخلاف الآتي بيانه ان شاء  
الله تعالى (٢) في اشتراط استواء سطوح مقدار الكر من الواقف وعدمه ، ففي  
الاشتراط ينجس ما تحت المتغير ايضا . وعلى تقدير عدمه يختص التنجيس بالمتغير .  
واما ما فوق المتغير فان كان فوقيته محسوسة فهو طاهر قطعاً وان اعتبرنا الكرية  
في الجاري وكان أقل من كر ، لانه أعلى من النجس فلا يؤثر فيه ، وان كان انزل  
فينني على الخلاف المتقدم (٣) .

(السادسة ) — الصورة بحالها ولكن المنحدر عن المتغير أقل من كر . ولا ريب  
في نجاسته . وحكم ما فوق المتغير كما في سابقتها . والاحتمال المتقدم (٤) جار هنا ايضا  
هذا كله لو كان الماء ممتداً في قناة ونحوها . اما لو كان مجتمعاً في مكانه الذي يخرج منه  
— كياه العيون الغير الممتدة — فانه يختص بالتنجيس بالموضع المتغير ان كان الباقي كراً  
والا بني على الخلاف المتقدم (٥) وربما امكن ايضا فرض الصور الثلاث الأولى لو اتسع

(١) هو المحدث الامين الاسترأبدي ( قدّه ) وسيجيء في كلامه ( منه قدس سره ) .

(٢) في المسألة الثانية من الفصل الثاني .

(٣) و (٥) في المقالة الرابعة في الصحيفة ١٨٧ .

(٤) في الصورة الثالثة . .

المكان الذي فيه الماء على الإنابيع التي تخرج من الأرض .

ثم اعلم أنه لا وجه هنا بناء على المشهور لاعتبار استواء السطوح في عدم الانفعال بالملاقاة كما سيأتي في الكثير من الراكد ، لكن يتجه - على قول العلامة باعتبار ذلك في كثير الراكد عند ملاقاته النجاسة . بناء على ما صرح به في التذكرة كما سيأتي ذكره ان شاء الله تعالى - اعتبار ذلك هنا ايضا في مقدار السكر من الجاري . لقوله بانفعاله بالملاقاة . لكنه ( رحمه الله ) في جملة من كتبه اطلق القول عند تغير البعض من الجاري باختصاص النجاسة بالتغير دون ما فوقه وما تحته تساوت سطوحه او اختلفت وهو لا يخلو من تدافع . الا ان يقال : ان اجماله في الكلام هنا احالة على ما علم تفصيله بالتأمل في مقتضى قواعده المقررة في تلك المسألة (١) .

واعترضه بعض محقق متأخري المتأخرين بان عدم تعرضه هنا لذلك كأنه يرى للجاري خصوصية عن الواقف في الجملة وان شاركه في انفعال قليله بالملاقاة ، ولعل الخصوصية كون الغالب فيه عدم الاستواء ، فلو اعتبرت المساواة على حد ما ذكره في الواقف ، للزم الحكم بتنجيس الانهار العظيمة بملاقاة النجاسة اوائلها التي لا تبلغ مقدار السكر ولو بضميمة ما فوقها ، وذلك معلوم الانتفاء .

(١) قال في القواعد : « ولو تغير بعضه بها نجس دون ما قبله وما بعده » . وقال الشيخ علي ( ره ) في شرحه بعد كلام في المقام : « واطلاق عبارة المصنف تخرج على مذهب الاصحاب لا على اشتراط الكرية في الجاري ، وهكذا صنع في غير ذلك من مسائل الجاري ، انتهى . وقال في التذكرة : « لو تغير الجاري اختص المتغير منه بالتنجيس وكان غيره باهراً ، ثم قال : الثاني - لو كان الجاري أقل من كرنجس بالملاقاة للباق وما تحته وفي احد قولي الشافعي انه لا ينجس إلا بالتغير ، انتهى . فانظر الى هذا الاختلاف . ويحتمل ان يكون اطلاقه في جميع هذه الموارد محمولا على الجاري الذي هو كرنجس فاصداً وان الباقي بعد التغير لو تغير بعضه كرنجس فاصداً والله العالم (منه رحمه الله) . (٢٥)

( المقالة السابعة ) — قد عرفت (١) ان الجاري مطلقاً بناء على المشهور لا ينجس إلا بتغيره . وحينئذ فطهره — على ما صرح به الاصحاب من غير خلاف فيه بينهم — بتدافع الماء من المادة وكثرته عليه حتى يستهلكه ويزول التغير . هذا ان اشترطنا في تطهير الماء الامتزاج كما هو أحد القولين ، وان اكتفي بمجرد الاتصال كما هو القول الآخر اكتفي بمجرد زوال التغير . لمكان المادة . وبذلك صرح جمع من متأخري المتأخرين منهم : السيد في المدارك .

ونقل عن بعض الاصحاب انه بناء على القول الاخير يتوقف طهره هنا على التدافع والكثرة ، نظراً الى ان الاتصال المعتبر في التطهير هو الحاصل بطريق العلو أو المساواة وذلك بالنسبة الى المادة غير متحقق . لانها باعتبار خروجها من الارض لا تكون إلا أسفل منه (٢) وفي التعليل منع ظاهر .

واعلم اننا لم نقف في شيء من الاخبار على تطهير الماء النجس سوى ماورد في البئر وفي باب الحمام .

ويمكن الاستدلال هنا على الطهارة بالوجه المذكور بما رواه ثقة الاسلام في الكافي (٣) عن ابن ابي يعفور عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) قال : « ان ماء الحمام

(١) في المقامة الرابعة في الصحيفة ١٨٧ .

(٢) والظاهر انه الى هذا القول يميل كلام المحقق الشيخ حسن ( قدس سره ) في كتاب المعالم ، حيث قال — بعد نقل القول المذكور ونقل القول بالاكتفاء بمجرد زوال التغير — ما صورته : « والتحقيق انه ان كان للمادة نوع علو على الماء النجس او مساواة فالتوجه الحسب بالطهارة عند زوال التغير بناء على الاكتفاء بالاتصال ، وإلا فاشتراط التكاثر والتدافع متعين ، انتهى . وهو ذلك القول بعينه الا ان فيه استدراكا على ذلك القائل ، حيث ان ظاهر كلامه ان المادة لا تكون الا اسفل واوجب التدافع والتكاثر ، مع ان المادة قد تكون أعلى او مساوية بان تكون في ارض مرتفعة كما ذكر المحقق المذكور ( منه رحمه الله ) .

(٣) في الباب — ١٠ — من كتاب الطهارة . وفي الوسائل في الباب — ٧ — من ابواب المساء المطلق من كتاب الطهارة .

كجاء النهر يطهر بعضه بعضاً » .

هذا على تقدير القول المشهور . واما على ما ذهب اليه العلامة من اشتراط الكرية في عدم الانفعال ، ففيه اشكال ، لانه متى تغير الجاري على وجه لا يبلغ الباقي كراً فلا يطهر إلا بمطهر من خارج ، لان ما يخرج بالنج لا يكون إلا قليلاً فينفع بالملاقاة بعد خروجه ، وهكذا فيما يخرج دفعة ثانية وثالثة وهكذا . فلا يتصور حصول الطهارة به وان استهلك المتغير . لان الاستهلاك بماء محكوم بنجاسته كما عرفت . وقد اطلق (قدس سره) في كتبه طهارة الجاري المتغير بتكاثر الماء وتدافعه حتى يزول التغير ، وعمله في المنتهى والتذكرة بان الطارىء لا يقبل النجاسة لجريانه . والمتغير مستهلك فيه (١) وانت خير بما فيه ، قال - بعض فضلاء متأخري التأخرين بعد ايراد ذلك على قوله - « ويمكن ان يجعل هذا من جملة الأدلة على بطلان تلك الدعوى » انتهى .

( المقالة الثامنة ) - قد صرح الاصحاب (رضوان الله عليهم) بان حكم ماء الحمام كالجاري اذا كان له مادة ، قالوا : والمراد بماء الحمام يعني ما في حياضه الصغار . ثم اختلفوا في اشتراط الكرية في المادة وعدمه . وحينئذ فالبحت هنا يقع في مواضع ثلاثة :

(١) ويظهر - من كلام العلامة (ره) في حكم تغير البئر - انه يرى تعين النزح وان امكن ازالة التغير بغيره ، رحمه بعضهم على انه ناظر الى اشتراط الكرية في عدم انفعاله بكونه من جملة انواع الجاري الذي يعتبر فيه الكرية ، فلا تصلح المادة بمجرددها للتطهير حيث يزول التغير ، قال في المعالم بعد نقل ذلك : « ولا يذهب عليك ان حكمه - بحصول الطهارة بمثل النزح في مطلق الجاري الذي هو العنوان في الاشتراط - يبين هذا الحمل وينافيه . ولو نظر الى ذلك في حكم البئر لكان مورد الشرط اعني مطلق الجاري احق بهذا النظر ، انتهى (منه رحمه الله) .

( الأول ) — في بيان كونه كالجاري ، والظاهر ان المراد من التشبيه علم نجاسة ما في حياضه الصغار بالمللقة عند الاتصال بالمادة .

ويدل على أصل الحكم صحيحة داود بن سرحان (١) قال : « قلت لابي عبدالله ( عليه السلام ) : ما تقول في ماء الحمام ؟ قال : هو بمنزلة الماء الجاري » .

ورواية ابن ابي يعفور عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٢) « قلت : اخبرني عن ماء الحمام يفتسل منه الجنب والصبي واليهودي والنصراني والمجوسي ؟ فقال : ان ماء الحمام كما انهر يطهر بعضه بعضاً » .

ورواية بكر بن حبيب عن ابي جعفر ( عليه السلام ) (٣) قال : « ماء الحمام لا بأس به إذا كانت له مادة » .

ومارواه في كتاب قرب الاسناد (٤) عن اسماعيل بن جابر عن ابي الحسن الأول ( عليه السلام ) قال : ابتدأني فقال : « ماء الحمام لا ينجسه شيء » .

ومافي كتاب الفقه الرضوي (٥) قال ( عليه السلام ) : « وماء الحمام سبيله سبيل الجاري اذا كانت له مادة » .

وربما امكن تطرق الاشكال الى هذا الاستدلال بان ذلك لا يتم إلا بعد معرفة الحيضان التي كانت في زمنهم ( عليهم السلام ) على اي كيفية كانت ؟ إذ الظاهر ان الاستئنة كانت عن ماء الحمام المصهور عندهم ، سيما ان اصل الاضافة للمعد ، لكن لا يخفى ان ضم الأخبار المشتبهة على اشتراط المادة الى الأخبار الباقية يعطي بظاهره

(١) و (٢) و (٣) المروية في الوسائل في الباب - ٧ - من ابواب الماء المطلق من كتاب الطهارة .

(٤) في الصحيفة ١٢٨ السطر ٩ من المطبوع بطهران سنة ١٣٧٠ ، وفي الوسائل في الباب - ٧ - من ابواب الماء المطلق من كتاب الطهارة .

(٥) في الصحيفة ٤ السطر ٣٢ .

ما ذكره الأصحاب (رضوان الله عليهم) من ان المراد بماء الحمام ما في حياضه الصغار التي لا تبلغ السكر ، والمادة عبارة عن الحوض الكبير الذي يجري منه الماء الى الحياض الصغار . ولهذا تضمن الخبر الاخير (١) اشتراط مشابهة الجاري بوجود المادة له ، ورواية بكر بن حبيب (٢) نفي البأس عنه بشرط المادة . والمراد في الخبرين اتصالها به إذ مع عدمه يلحقه حكم القليل حينئذ .

ومما ذكرنا علم الكلام في الموضوع الثاني ايضاً .

واما الموضوع الثالث فلهشهور بين الاصحاب اشتراط الكرية في المادة استناداً الى انه مع عدم الكرية يدخل تحت القليل فينفل بالملاقاة .  
وذهب المحقق في المعتبر الى عدم اعتبار كثرة المادة وقتلتها ، لكن لو تنجس ما في الحياض لم يظهر بمجرد جريانها اليه (٣) .

وبدل عليه اطلاق صحيحة داود بن سرحان (٤) فان جعله بمنزلة الجاري كالصرح في عدم اشتراط الكرية ، واطلاق رواية بكر بن حبيب (٥) فان المادة فيها أعم من كونها كراً أو دونه .

واجب عن الاولى بعدم التعرض فيها للمادة ولا للقلة والكثرة . واما الثانية

(١) وهو حديث الفقيه الرضوى المتقدم في الصحيفة ٢٠٣ السطر ١٢ .

(٢) و(٥) المتقدمة في الصحيفة ٢٠٣ السطر ٨ .

(٣) ظاهر كلام المحقق (ره) ان عدم اعتبار كمية المادة وكثرتها مع اتصالها بالحوض الصغير إنما هو لعدم انفعال المجموع بما يلاقيه من النجاسة ، وانه كالجاري لذلك وان قل الجميع عن السكر . اما لو انفصلت المادة عن الحوض فتنجس ماء الحوض ، لم يظهر بمجرد اجراء تلك المادة اليه بل لا بد من كرتها حينئذ ، ويكون حكم الحمام حينئذ حكم غيره من الماء القليل اريد تطهيره ، فانه لا بد من القاء السكر عليه دفعة على ما في ذلك من التفاصيل الآتية (منه قدس سره) .

(٤) المتقدمة في الصحيفة ٢٠٣ السطر ٣ .

فبضعف السند أولاً ، وحل اطلاق المادة فيها على ما هو الغالب من اكثريّة المادة كما هو الآن موجود ، أو ارادة الكثرة من لفظ المادة لاشعارها بذلك . ولئن سلمنا العموم في كلا الخبرين فلا ريب ان عموم اشتراط الكرية أقوى دلالة فيجب تخصيص هذا العموم به .

ويرد على ذلك ان عدم التعرض للمادة والقلة والكثرة لا يبنى صحة الاستدلال بالخبر باعتبار عموميه ، وتنزيله منزلة الجاري في الخبر المذكور اخرجه عن حكم القليل ، فلا يلزم من الحكم بانفعال القليل بالملاقاة الحكم بانفعاله ، فانه كما خرج ماء الاستنجاء وماء المطر عن قاعدة الماء القليل بنص خاص ، فكذا ماء الحمام ينبغي خروجه بمقتضى النص المذكور . نعم يخرج منه القليل الذي لم يتصل بالمادة اصلا بناء على القول بنجاسة القليل بالملاقاة باجماع القائلين بذلك عليه ، ويبقى غيره داخلا في عموم الخبر .

وبالجملة فهذه الروايات اخص موضوعاً من الروايات الدالة على انفعال القليل بالملاقاة . ومقتضى القاعدة تخصيص تلك بهذه لا العكس .

واما ضعف السند في الرواية الثانية (١) فيدفعه جبر ذلك بعمل الاصحاب كما هو مقرر بينهم ، وكلا الامرين اصطلاحيان . والحل على الغالب خلاف الظاهر وخلاف مدلول تلك الصحيحة المذكورة (٢) .

والى هذا القول (٣) مال جملة من المتأخرين ومتأخريهم (٤) .

(١) وهي رواية بكر بن حبيب المتقدمة في الصحيفة ٢٠٣ السطر ٨ .

(٢) وهي صحيحة دارد بن سرحان المتقدمة في الصحيفة ٢٠٣ السطر ٣ .

(٣) وايد هذا القول بعضهم بالعمومات الدالة على طهارة مطلق الماء . والعمومات الدالة على طهارة مطلق الماء ما لم يتغير ( منه رحمه الله ) .

(٤) منهم : شيخنا البهائي ( قدس سره ) في كتاب الحبل المتين ، فانه نفى عنه البعد وايد به نحو ما ذكرنا ، والمحدث الكاشاني في الوافي ، والمحدث الاسترآبادي في تعليقاته على المدارك . والفاضل الخراساني في الذخيرة والكفاية ( منه قدس سره ) .

وربما بني ذلك بعضهم على قاعدة الفرق في نجاسة الماء القليل بين ورود النجاسة عليه ووروده على النجاسة . فحكم هنا بعدم النجاسة من حيث ورود الماء على النجاسة ، وجعل ذلك هو السر في عدم تنجس ماء الحمام بمجرد الملاقاة وفي طهارة ماء الاستنجاء، قال : « فلا حاجة حينئذ الى اعتبار كرية المادة بل ولا كرية المجموع من المادة وما في الحوض والماء النازل » ثم اعترض على نفسه بان النجاسة هنا واردة على ماء الحوض واجاب بان المفروض ورود الماء من المادة على ماء الحوض وتسقطه على ماء الحوض وعلى ما يصيبه من القدر . فلم تكن النجاسة واردة على ما هو حافظ لطهارة ماء الحوض بل الأمر بالعكس . ثم قال : « وقد اتضح مما ذكرناه ان على مذهب من يخص تنجيس القليل بصورة ورود النجاسة عليه يتجه القول بعدم اشتراط الكرية في مادة الحمام » انتهى .

و ( فيه أولاً ) — انه ان استند في استثناء ماء الحمام من قاعدة تنجس القليل بالملاقاة الى هذه الأخبار فهي لا اشعار فيها بهذا التخصيص . بل مقتضى ظاهر التشبيه بالجاري هو عدم الانفعال مطلقاً . وكذا ظاهر نفي البأس مع وجود المادة . وكذا ظاهر قوله في رواية قرب الاسناد (١) : « لا ينجسه شيء » فان ذلك كله يدل بظاهره على عدم انفعاله بالملاقاة كيف كانت .

و ( ثانياً ) — ان ما ذكره إنما يتم لو كان الماء الجاري من المادة الى الحوض الصغير آتياً عليه من اعلاه . اما لو كان آتياً من أسفله كما هو معمول في كثير من الحياض فلا يتم ما ذكره . مع ان ورود المادة على الحوض الصغير أعم من ان يكون من جهة العلو او السفلى .

و ( ثالثاً ) — انه لا يظهر حينئذ للتشبيه بالجاري هنا مزية ، إذ متى كان

(١) المتقدمة في الصحيفة ٢٠٣ السطر ١٠ .



حكمه حكم الماء القليل في تنجسه برود النجاسة عليه دون وروده عليها - كما هو مختاره في الماء القليل مطلقاً - فاي ثمرة لهذا التشبيه ؟ فان ما ذكره حكم عام للماء القليل بجميع افراده وهذا أحدها . بل الظاهر - والله سبحانه واولياؤه أعلم - من تلك الأخبار المتقدمة (١) - الدال بعضها على انه كلجاري مطلقاً . وبعضها انه كما، النهر يطهر بعضه بعضاً . وبعضها انه لا ينجسه شيء مطلقاً وان دل دليل من الخارج على تخصيصه بالتغير بالنجاسة . وبعضها على نفي البأس عنه بشرط المادة - ان ماء الحمام خصوصية يمتاز بها عن مطلق الماء القليل ، وليس ذلك إلا باعتبار عدم انفعاله بالملاقاة وان قل ، بخلاف مطلق الماء القليل . وان خص انفعال مطلق القليل برود النجاسة عليه دون العكس . كما اختاره القائل المذكور وفاقاً لمن سبقه في ذلك ايضاً ، فلا بد هنا من اعتبار عدم الانفعال مطلقاً مع القلة - ورد على النجاسة أو وردت عليه - تحقيقاً للخصوصية المميزة المستفادة من تلك الأخبار .

وينبغي التنبيه هنا على امور :

( الاول ) - هل يشترط بناء على القول بكريه المادة بلوغ المادة وحدها كراً لتعصم ما في الحياض عن الانفعال بالنجاسة بعد الاتصال ، او يكفي بلوغ المجموع منها ومما في الحياض كراً مع توصلها مطلقاً ؟

ظاهر أكثر المتأخرين - حيث اطلقوا القول بكريه المادة - الاول ، مع انهم اطلقوا القول بان الغديرين إذا وصل بينهما بساقية وكان مجموعهما مع الساقية كراً . لم ينفعلا بملاقاة النجاسة . وذلك يقتضي أن يكون حكم الحمام اغلظ . مع انه ليس كذلك ، لما عرفت من الأخبار المتقدمة (٢) .

وربما اجيب بان اطلاق القول بكية المادة في الحمام محمول على ما اذا لم يكونا متساويين بناء على الغالب من علو المادة . فاما مع التساوي فيكفي بلوغ المجموع كراً ونقل في المعالم عن بعض الاصحاب التصريح بالتفصيل المذكور . ثم قال : « وهو الاجود » واطلاق القول في الغديرين محمول على المتساويين .

ورد بان العلامة ايضاً قد صرح في الغديرين المختلفين بتقوي الأسفل بالأعلى . واجيب عنه بحمل الاختلاف في الصورة المذكورة على ما اذا كان بطريق الانحدار دون التسنم من ميزاب ونحوه . والغالب في الحمام هو الثاني : وحينئذ فاطلاق القول في الغديرين محمول اما على التساوي أو على الاختلاف الحاصل بالانحدار . فانه متى كان كذلك لم ينفعل شيء منها . واطلاق القول في الحمام محمول على الاختلاف الحاصل بالتسنم من ميزاب ونحوه (١) .

ولا يخفى ما في هذه التقييدات من التكلف والتمجل ، وكأن يحصل الفرق المذكور على هذا التقرير دخول الماء المتساوي السطوح والمختلف على وجه الانحدار في الاخبار الدالة على عدم نجاسة السكر بالملاقاة . ومرجه الى حصول الوحدة في الماء على وجه يكون داخل تحت تلك الاخبار . واما اذا كان متسماً من ميزاب ونحوه فانه ليس كذلك فلا يدخل تحت تلك الاخبار . فاعتبرت كرية المادة في الحمام لتكون اتيانها

(١) واجاب بعض متأخري الاصحاب بان اطلاق الاصحاب اشتراط كرية المادة مبنى على الغالب من كثرة الاخذ من ماء الحوض ، فلو لم تكن المادة وحدها كراً لنقص بالاخذ وانفعل ، والا فالاجماع قائم على انه يكفي بلوغ المجموع كراً وان اختلفت السطوح ولا يخفى ما فيه حتى ان صاحب المعالم عده من المجازفات العجيبة . وبعض آخر عد اطلاق اشتراط الكرية في المادة قولاً مغايراً للتفصيل باستواء السطوح وعدمه ، ومقتضى ذلك وجود القائل باشتراط كرية المادة وحدها وان استوت السطوح . ولا يخفى ما بين القولين المذكورين من التباعد (منه رحمه الله) .

على الحيض على ذلك الوجه المقتضي لعدم اتحادها مع ما في الحيض . ولا يخفى ما في هذا التمسيد من المخالفة لاطلاق النص واطلاق كلام الاصحاب .

فالتحقيق هو ما قدمنا (١) من عدم اعتبار كرية المادة ، وان هذا الحكم خارج بالنص ، فلا يحتاج الى ارتكاب هذه التعملات . على انه قد صرح المحدث الامين الاسترأبادي ( قدس سره ) بان المستند من روايات باب الكر تقوي كل جزء منه بالباقي . قال : « وهذا المعنى موجود في الساكن دون غيره . لعدم تقوي الاعلى بالاسفل في غير الساكن ، بل اعتبر الشيخ المحقق ابن العالم الرباني الشهيد الثاني ( رحمه الله تعالى ) في كتاب المعالم تقارب اجزاء الماء كما تشعر به روايات هذا الباب ليحصل التقوى المذكور . فان مع تقارب اجزاء الماء النجاسة الواردة عليه تنتشر وتوزع عليها » . انتهى كلامه ( زيد مقامه ) .

واجاب بعض فضلاء متأخري المتأخرين بان الفرض من اشتراط الكرية في المادة وحدها لتطهير الحوض الصغير لا مجرد عدم انفعالها .

ونقل - السيد في المدارك عن جده في فوائد القواعد - الثاني . لعموم قوله ( عليه السلام ) في عدة اخبار صحيحة (٢) : « إذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شيء » قال : « وهو متجه ، وعلى هذا فلا فرق بين ماء الحمام وغيره » انتهى .

اقول : وهذا القول من شيخنا الشهيد الثاني ( رحمه الله ) متجه على ما اختاره مما سيأتي ذكره (٣) من الحكم بالوحدة بمجرد الاتصال ، وان استواء سطح الماء غير معتبر في الكر ، فلو بلغ الماء المتواصل المختلف السطوح كراً لم يفعل شيء منه بالملاقاة

(١) في الموضوع الثالث في الصحيفة ٢٠٤ .

(٢) رواها صاحب الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق من كتاب الطهارة .

(٣) في المسألة الثانية من الفصل الثاني .

سواء في ذلك الاعلى والاسفل . وسيأتي تحقيق القول في ذلك ان شاء الله تعالى .  
هذا . وظاهر العلامة في التحرير اعتبار زيادة المادة عن السكر ، حيث قال  
بعد الكلام في الجاري : « وحكم ماء الحمام حكمه إذا كان له مادة تزيد على السكر » انتهى  
وهو غريب (١) .

( الثاني ) — لو انفصل ماء المادة عن الحوض وتنجس ماؤه ، فهل يطهر بمجرد  
اتصال المادة به ام يشترط فيه الامتزاج والغلبة ؟ وجهان بل قولان مبنيان على الكلام  
في تطهير القليل بالقاء السكر عليه كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى (٢) .

واختار العلامة — في التذكرة والمنتهى هنا — الثاني ، واحتج عليه في المنتهى  
بان الصادق ( عليه السلام ) حكم بانه بمنزلة الجاري (٣) . ولو تنجس الجاري لم يطهر  
إلا باستيلاء الماء عليه بحيث يزيل انفعاله . مع انه ( قدس سره ) في التحرير والمنتهى  
والنهاية في مسألة الغديرين حكم بطهارة النجس منها باتصاله بالبالغ كراً ، وهو مناقض  
لما حكم به في هذه المسألة ، لان المسألتين من باب واحد . كذا اوردته عليه جمع  
من المتأخرين .

(١) وقد تلخص بما ذكرنا من البحث ان الاقوال في المادة خمسة : ( احدها ) — ما هو  
المشهور من اعتبار الكرية فيها وحدها حملاً لها على التسنم كما اعتبروه وحكموا عليه بالاطلاق  
( الثاني ) — الاكتفاء ببلوغها مع ما في الحوض كراً ايضاً ، وهو قول الشيخ الشهيد الثاني  
( الثالث ) — عدم اعتبار الكرية ولو نقصت هي مع ما في الحوض عن السكر ، وهو ظاهر  
الحقوقي والمؤيد بظواهر الاخبار ( الرابع ) — هو اثنان بعينه لسكنه بشرط ورود الماء  
على النجاسة ، وهو اختيار المحدث الامين الاسترآبادي . و ( خامساً ) — ما في التحرير من  
الزيادة على السكر (منه رحمه الله) .

(٢) في الموضوع الاول من المقام الخامس من الفصل الثالث .

(٣) في صحيفة دارد بن سرحان المتقدمة في الصحيفة ٢٠٣ السطر ٣ .

ويمكن الجواب عنه ( اولاً ) — بان ظاهر استدلاله — في المنتهى بالخبر المذكور على المازجة في ماء الحمام — اختصاص الحكم المذكور بالحمام ، لما ذكره من الخبر ، فكان حكم الحمام عنده في المسألة المذكورة مستثنى من مواضع تطهير القليل .  
و ( ثانياً ) — انك قد عرفت ايضاً (١) تقييد اطلاق القول في الغديرين بالحمل على المتساويين او المختلفين بطريق الانحدار دون التسم . فيمكن حمل كلامه هنا في تلك الكتب بالاكتفاء بمجرد الاتصال على ذلك ، بخلاف الحمام . لما عرفت سابقاً (٢) من كون جريان المادة في الاغاب بطريق التسم ، فلا بد فيه من المازجة . واختار جماعة — منهم : شيخنا الشهيد الثاني — الاول . بناء على اصله المشار اليه انفاً (٣) ونقل ايضاً عن المحقق الشيخ علي ( رحمه الله ) واليه مال في المدارك ايضاً ، واستدلوا على ذلك بما سيأتي ذكره ان شاء الله تعالى في مسألة تطهير القليل (٤) .  
ولعل الأظهر هنا الثاني ، لان يقين النجاسة لا يحكم بارتفاعه إلا بدلالة معتبرة ، والارتفاع بالمازجة مجمع عليه . مع اشعار جملة من النصوص به كما سيأتي ذكره ان شاء الله تعالى (٥) مع تحقيق في المقام يكشف عن هذه المسألة وامثالها تقاب الايهام .  
( الثالث ) — هل يشترط في تطهير الحوض زيادة المادة على السكر بمقدار ما تحصل به المازجة والغلبة (٦) بناء على اشتراط المازجة . او بمقدار الماء المنحدر

(١) (٢) في الأمر الأول في الصحيفة ٢٠٧ .

(٣) في الصحيفة ٢٠٩ السطر ١٦ .

(٤) و (٥) في الموضع الأول من المقام الخامس من الفصل الثالث .

(٦) فلو اتصل بها على وجه لم تحصل المازجة ونقص الباقي عن كره ، تنجس حينئذ وحينئذ فما لم تحصل المازجة والحوض باق على النجاسة لابد من كون الباقي على قدر يعصمه من النجاسة . وبالجمله فانه يشترط الزيادة على الكرية ما دام الحوض باقياً على النجاسة . فاذا حصلت المازجة كفي كون الباقي كراً ( منه رحمه الله ) .

الحوض المتصل به (١) بناء على مجرد الاتصال ام لا ؟ قولان .

صرح بالأول الحق الشيخ علي والشهيد الثاني ، وعلاؤه بانها لو كانت كراً فقط لكان ورود شيء منها على الحيض موجبا لخروجها عن السكرية ، إذ المعتبر كرية المادة بعد الملاقاة . فتقبل الانفعال حينئذ . وهو صريح التحرير كما تقدم (٢) .  
وبالثاني صرح السيد السند في المدارك . قال ( قدس سره ) : « الظاهر الاكتفاء في تطهير ما في الحيض بكريه المادة ، ولا يشترط زيادتها على السكر ، وبه صرح في المنتهى في مسألة الغديرين ، ويلوح - من اشتراطهم في تطهير القليل القاء كره عليه دفعة - اعتبار زيادة المادة على السكر هنا ، انتهى .

وفيه انك قد عرفت سابقاً (٣) - من مقتضى الجمع بين اطلاق القول بكريه المادة والقول بالاكتفاء في الغديرين بمحصول السكرية من مجموعها ومن الساقية - تقييد المادة بالتسليم ، ومن ثم اعتبر فيها السكرية على حدة . وتقييد الغديرين بالتساوي والاختلاف على جهة الانحدار ، ومن ثم اكتفي بكريه المجموع . وبذلك يظهر لك ما في كلامه من الاستناد الى ما صرح به في المنتهى في مسألة الغديرين .

نعم لغائل أن يقول : ان هذه الزيادة المعتبرة - سواء اعتبرت في التطهير بمجرد الاتصال أو المزج - لا دليل عليها . قولكم - : انها بعد الملاقاة باول جزء منها ينجس الملاقى مع كون الباقي أقل من كره - قلنا نجاسة اول المادة باتصالها بالحوض النجس ليس أولى من طهارة النجس باتصالها به ، فلا بد ترجيح الأول من دليل . على ان (١) وذلك لان الاجزاء التي تتصل بالحوض منها تنفصل في الحكم عن المادة لكونها اسفل منها ، فيعتبر في عدم اتصالها بملاقاة ماء الحوض اتصالها بمادة كثيرة عالصة ( منه قدس سره ) .

(٢) في الصحيفة ٢١٠ السطر ٢ .

(٣) في الأمر الاول في الصحيفة ٢٠٧ .

التحقيق كما سيأتي ان شاء الله تعالى (١) ان شرط الطهارة في المطهر وعدم النجاسة إنما هو قبل التطهير . واما نجاسته حال التطهير فلا دليل على المنع منها .

والحدث الامين الاسترأبادي ( قدس سره ) - بناء على ما يختاره من تخصيص نجاسة القليل بالملاقاة بورود النجاسة على الماء دون العكس - صرح هـا بأنه يتجه ان يقال : انه لا حاجة الى كرية المادة بل يكفي جريان الماء الطاهر بقوة بحيث يستهلك الماء فيه ، واستند الى ظواهر جملة من الاخبار ستأتي الاشارة اليها ان شاء الله تعالى . هذا كله مع علو المادة على الحوض . اما مع المساواة كما يتفق في بعض الحياض من جعل موضع الاتصال اسفل الحوض فلا يشترط الزيادة ، بل يكفي مجرد الاتصال على أحد القولين أو جريانها اليه بقوة الى ان يحصل الامتزاج على القول الآخر .

( الرابع ) - لو شك في كرية المادة فظاهر كلام جملة من الاصحاب - وبه صرح بعضهم - انه يبنى على الاصل وهو عدم البلوغ . واستضعفه بعض محققي متأخري المتأخرين . واستظهر البناء على طهارتها وعدم الحكم بنجاستها بملاقاة النجاسة .

واحتج بالروايات الدالة على ان « كل ماء طاهر حتى يعلم انه قذر » (٢) وباستصحاب الطهارة الوارد فيه النص بخصوصه كما ورد في تطهير الثياب . وفيه نظر ، لتطرق القدح الى ما اورده من الادلة . ( اما الاول ) - فلما مضى بيانه في المقالة الرابعة (٣) .

(١) في رد الوجه الثالث من الوجوه التي استدلت بها المحدث الكاشاني على عدم انفعال الماء القليل بمجرد الملاقاة ، وفي المسألة الرابعة من المقام الاول من تمة باب المياه . (٢) المروية في الوسائل في الباب - ١ - من ابواب الماء المطلق من كتاب الطهارة وقد تقدم الكلام فيما يرجع الى هذا المضمون في التلمية ١ في الصحيفة ١٧٧ . (٣) في الصحيفة ١٩٠ السطر ٣ .

و (اما الثاني) — فلان استصحاب الطهارة الذي ورد به النص في الثوب هو ما اذا كان الثوب متيقن الطهارة وشك في عروض النجاسة له . كما تضمنته صحيحة زرارة المضمرة (١) وغيرها . فانه لا يخرج عن يقين الطهارة الا بيقين النجاسة . ووجه الفرق بين هذا وبين ما نحن فيه ظاهر . فان صحيحة زرارة المذكورة وظاهر غيرها ان الغرض المترتب على التمسك بيقين الطهارة في هذه المواضع هو دفع الشك بعروض النجاسة حتى يحصل اليقين بها ، فالتمسك بيقين الطهارة إنما هو في مقابلة الشك في عروض النجاسة ، وافراد هذه السكايات إنما هي الامور المقطوع بعدم العلم بملاقاة النجاسة لها . فتستصحب طهارتها الى ان يظهر خلافها . وما نحن فيه ليس كذلك ، إذ هو مما تحقق ملاقة النجاسة له لكن حصل الشك في بلوغه القدر العاصم من النجاسة وعدمه ، وليس الشك هنا في ملاقة النجاسة كما هو مساق تلك الاخبار . ومثل ذلك لو حصل في ثوب دم محكوم بنجاسته شرعاً لكن حصل الشك في زيادته على الدرهم وعدمها فانه ليس للقاتل ان يستند الى هذه الاخبار بان الأصل طهارة الثوب لقوله (عليه السلام) : « كل شيء طاهر حتى تعلم انه قدر » (٢).

وبالجملة فالمراد بالشك الذي لا يمارض اليقين هو الشك في عروض النجاسة وملاقاة النجس لا الشك في السبب الموجب للتنجيس .

( المقالة التاسعة ) — الظاهر انه لا خلاف بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) في ان ماء المطر في الجملة حال تقاطره كالجاري . ونقل عن ظاهر الشيخ اشتراط

(١) المتقدمة في الصحيفة ١٣٩ السطر ٣ ، وقد تقدم الكلام فيها في التعليقة ١ من نفس الصحيفة ، وقد استندنا هناك الى أبي جعفر (عليه السلام) .

(٢) تقدم الكلام فيه في التعليقة ١ في الصحيفة ٤٢ وسيأتى منه (قدس سره) - في التنبيه الثاني من تنبيهات المسألة الثانية من مسائل البحث الاول من إبحاث احكام النجاسات - التصريح بما ذكرناه هناك .



الجريان من ميزاب . وإطلاق تشبيهه بالجاري يقتضي عدم أنفعاله بملاقاة النجاسة ، وتطهيره لما يقع عليه من ماء نجس أو أرض أو ثياب أو ظروف أو نحو ذلك .  
وتحقيق القول في ذلك يتوقف على النظر في الاخبار الواردة في المضم . فلنورد ما عثرنا عليه منها ثم نردفه بما يكشف عنه تقاب الایام بتوفيق الملك العلام وبركة أهل الذكر ( عليهم أفضل الصلاة والسلام ) .  
فمن الاخبار صحيحة هشام بن الحكم عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) (١) « في ميزابين سالا أحدهما بول والآخر ماء المطر فاختلفا فاصاب ثوب رجل . لم يضره ذلك » .

ورواية محمد بن مروان عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) (٢) قال : « لو ان ميزابين سالا أحدهما ميزاب بول والآخر ميزاب ماء فاختلفا ثم اصابك ، ما كان به بأس » .

وصحيحة علي بن جعفر عن أخيه ( عليه السلام ) (٣) قال : « سألت عن البيت يبال على ظهره ويفتسل من الجنابة ثم يصيبه المطر أيؤخذ من مائه فيتوضأ به للصلاة ؟ فقال : اذا جرى فلا بأس به . وسألت عن الرجل يمر في ماء المطر وقد صب فيه خمر فاصاب ثوبه . هل يصلي فيه قبل ان يغسله ؟ فقال : لا يغسل ثوبه ولا رجله ويصلي فيه ولا بأس » .

وصحيحة هشام بن سالم (٤) انه « سأل أبا عبدالله ( عليه السلام ) عن السطح يبال عليه فتصيبه السماء فيكف فيصيب الثوب . فقال لا بأس به ، ما اصابه من الماء اكثر منه » .

---

(١) و (٣) و (٤) المروية في الوسائل في الباب - ٦ - من ابواب الماء المطلق من كتاب الطهارة .

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ٥ - من ابواب الماء المطلق من كتاب الطهارة .

ومرسلة السكاهلي عن رجل عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) (١) قال : « قلت امرأ في الطريق فيسيل علي الميزاب في اوقات أعلم ان الناس يتوضؤون ؟ قال : ليس به بأس لا تسأل عنه . قلت : يسيل علي من ماء المطر ارى فيه التغير وارى فيه آثار القدر فتقطر القطرات علي وينتضح علي منه ؟ واليت يتوضأ على سطحه فيكيف على ثيابنا ؟ قال : ما هذا بأس لا تفعله ، كل شيء يراه ماء المطر فقد طهر » .

ورواية أبي بصير (٢) قال : « سألت أبا عبد الله ( عليه السلام ) عن الكنيف يكون خارجا فتمطر السماء فتقطر علي القطرة ؟ قال : ليس به بأس » .

ومرسلة محمد بن اسماعيل عن بعض اصحابنا عن أبي الحسن موسى بن جعفر (عليهما السلام ) (٣) « في طين المطر انه لا بأس به ان يصيب الثوب ثلاثة أيام الا ان يعلم انه قد نجسه شيء بعد المطر ، فان أصابه بعد ثلاثة فاغسله . وان كان الطريق نظيفاً فلا تفعله »

وروى في الفقيه (٤) مراسلاً قال : « وسئل ( عليه السلام ) عن طين المطر يصيب الثوب فيه البول والعذرة والدم . فقال طين المطر لا ينجس »

وروى علي بن جعفر في كتاب المسائل والحيري في قرب الاسناد (٥) عنه عن اخيه ( عليه السلام ) قال : « سأته عن الكنيف يكون فوق البيت فيصيبه المطر

(١) و (٢) المروية في الوسائل في الباب - ٦ - من ابواب الماء المطلق .

(٣) المروية في الوسائل في الباب - ٦ - من ابواب الماء المطلق وفي الباب - ٧٥ - من ابواب النجاسات .

(٤) في باب « المياه وطهرها ونجاستها » ورواه صاحب الوسائل في الباب - ٦ - من ابواب الماء المطلق من كتاب الطهارة .

(٥) في الصحيفة ٨٩ من المطبوع بايران ، وفي الباب - ٦ - من ابواب الماء المطلق من كتاب الطهارة من الوسائل .

فيكف فيصيب الثياب ، اىصلى فيها قبل ان تغسل ؟ قال : اذا جرى من ماء المطر فلا بأس .

وروى في كتاب المسائل ايضاً عن اخيه (عليه السلام) (١) قال : « سألت عن المطر يجري في المكان فيه العذرة فيصيب الثوب . اىصلى فيه قبل ان يغسل ؟ قال : اذا جرى به المطر فلا بأس . »

وروى في كتاب الفقه الرضوى (٢) قال (عليه السلام) : « اذا بقي ماء المطر في الطرقات ثلاثة أيام ، نجس واحتيج الى غسل الثوب منه . وماء المطر في الصحاري لا ينجس . وروي طين المطر في الصحاري يجوز الصلاة فيه طول الشتاء . » هذا ما وقت عليه من الأخبار المتعلقة بالمقام .

ويدل على اعتبار الجريان منها صحيحة هشام بن الحكم (٣) ورواية محمد ابن مروان (٤) وصحيحة علي بن جعفر (٥) وروايته المنقولتان من كتابه (٦) ولكن اعتبار الجريان من الميزاب انما وقع في الاولتين ، وليس فيهما دلالة على تخصيص الحكم بذلك ، فلا تنهضان حجة للمستدل (٧) ولعل ذكر الميزاب في كلام الشيخ على جهة التمثيل كما احتمله جمع من المحققين .

وانت خير بان هذه الأخبار لا تصرح فيها بكون ماء المطر كالجارى مطلقاً أو مقيداً بحالة مخصوصة إلا من حيث اجوبة المسائل المسؤول عنها فيها ، فان بعضها

(١) ورواه صاحب الوسائل في الباب - ٦ - من ابواب الماء المطلق من كتاب الطهارة .

(٢) في الصحيفة ٥ السطر ٢٦

(٣) و(٤) و(٥) المتقدمة في الصحيفة ٢١٥ .

(٦) احدهما في الصحيفة ٢١٦ والاخرى في هذه الصحيفة .

(٧) اذ غاية ما يستفاد منها هو عدم ضرر ذلك ونفى البأس عنه لو اتفق كذلك ،

وهذا لا يدل على انحصار الحكم فيه والاقتصار عليه كما لا يخفى ( منه قدس سره ) .

لا ينطبق على تقدير جعله كالماء القليل المنفعل بالملاقاة على المشهور . وحينئذ فغاية ما يستفاد منها كون ماء المطر قسماً ثالثاً بين الجاري والراكد . وله أحكام قد يشارك في بعضها الجاري وفي البعض الآخر الراكد . فاما مشاركته للجاري ففي صورة الجريان قطعاً والكثرة على الظاهر . كما يدل عليه ما تضمن اشتراط الجريان من الأخبار المتقدمة ، وما تضمن اعتبار الكثرة ، وهو صحيحة هشام (١) . لجعله ( عليه السلام ) الجريان في تلك الأخبار والكثرة في الخبر المذكور علة لحصول الطهارة (٢) وخصوص

(١) المتقدمة في الصحيفة ٢١٥ السطر ١٧ .

(٢) وما ذكره الفاضل الخراساني في الذخيرة - من ان صحة الاستدلال بهذا الخبر مبنية على تعين ارجاع الضمير في قوله ( عليه السلام ) : « ما اصابه » الى السطح . وهو بمنوع بل يمكن ارجاعه الى الثوب ، فكأنه قال ( عليه السلام ) : « القطرة الواصلة الى الثوب غالب على البول الذي لاقاه » ثم قال : « ايضاً ما ذكره من الدليل على تعدي الحكم على تقدير تمامه إنما يصح اذا رجع ضمير ( منه ) الى مطلق النجاسة . وليس كذلك ، بل الظاهر رجوع الضمير الى البول ، فلا يلزم الانسحاب في كل نجاسة ، انتهى - مدفوع ( اولاً ) - بان ظاهر الرواية قد تضمن السؤال عن ظهر البيت الذي يبال عليه متى اصابه المطر ، وعما يقطر منه فيصيب الثوب ، والاول منهما هو المقصود بالذات . لان اثنائي مترفع عليه كما لا يخفى ، فلو جعل ضمير ( ما اصابه ) راجعاً الى الثوب لزم كون التعليل المذكور مخصوصاً بالسؤال الثاني ، ولزم عدم الجواب عن السؤال الاول الذي هو المقصود الذاتي ، لان مرجع ضمير ( اصابه ) هو مرجع ضمير ( به ) في ( لا بأس به ) ومتى جعل مرجع الجميع الى الثوب لزم خلو السؤال الاول من الجواب . و ( ثانياً ) - ان البول إنما هو على ظهر البيت لا في الثوب حتى تكون القطرة الواصلة اليه غالباً على البول الذي لاقاه ، والرواية إنما تضمنت كون القطرة النازلة من السطح النجس بالبول حال المطر هل تنجس الثوب ام لا؟ لا ان الثوب فيه بول ووقع عليه من ماء المطر اكثر منه كما توهمه . وهو غفلة عجيب منه . و ( ثالثاً ) - ان ضمير ( منه ) انما يرجع الى البول ، لكن لما كانت خصوصية البول لا مدخل لها في العلية حكم بالانسحاب الى اي نجاسة كانت كما اوضحناه في المتن ( منه رحمه الله ) .

مورد السؤال لا يصلح لتخصيص الجواب إلا إذا كان لخصوصية السؤال مدخل في العلية وشاهد الحال في المقام دال على عدم المدخلية . ومتى كان التعليل يدل على التعدية الى كل ما توجد فيه العلة وشاهد الحال يدل على عدم المدخلية . وجب التعدية الى كل ما توجد فيه العلة .

وما قيل - في الجواب عن صحيحة علي بن جعفر (١) الدالة على اشتراط الجريان في تطهير البيت الذي يبلى على ظهره . من انه يمكن أن يكون الاشتراط هنا لنفوذ النجاسة في السطح . وان السؤال لما كان يتضمن الجريان اجاب ( عليه السلام ) على وفق السؤال ، فاشتراط الجريان حتى يستولي على النجاسة . فهو لا يدل على نفي البأس إلا في هذه الحالة . فمورد السؤال حينئذ مخصص للجواب - .

مدفوع (أولاً) — بان صحيحة هشام بن سالم (٢) قد تضمنت هذا السؤال بعينه ووقع الجواب فيها بما يدل على الطهارة مع الكثرة دون الجريان ، ومن الظاهر ان الكثرة لا تستلزم الجريان ، إلا أن يراد الجريان ولو بالقوة دون ان يكون بالفعل بخصوصه ، فوجه الاستلزام ظاهر . ولعله الاظهر .

و ( ثانياً ) — بما تضمنته روايتا علي بن جعفر (٣) المنقولتان من كتابه : فانه لا مجال فيها لتخصيص الجواب . فالظاهر حمل تلك الرواية ايضاً عليها . لكن اصحابنا لاقتصرهم في الاستدلال على ما في الكتب الاربعة لم يتعرضوا لهاتين الروايتين في المقام ولا غيرها مما خرج عن الكتب المشار اليها . وما عدا الصورة المذكورة فلا دلالة في شيء من تلك الأجوبة المذكورة على كونه كالجاري ، واقرب ما يتوهم منه الدلالة على كونه كالجاري - وان لم يدخل في تلك الصورة - رسالة الكاهلي (٤) لقوله

(١) و (٢) المتقدمة في الصحيفة ٢١٥ .

(٣) المتقدمتان في الصحيفة ٢١٦ و ٢١٧ .

(٤) المتقدمة في الصحيفة ٢١٦ السطر ١ .

( عليه السلام ) : « كل شيء يراه ماء المطر فقد طهر » وتقييد إطلاقها بتلك الأخبار غير بعيد ، فتحمل عليها حمل المطلق على المقيد . وأما ما دل على النهي عن غسل الثوب والرجل من إصابة ماء المطر الذي قد صب فيه خمر - وأنه يصل في (١) وكذلك طهارة ما يقطر من ظهر البيت النجس بالبول والكنيف (٢) - فمع احتمال تقييده أيضاً كما هو مصرح بالقيد في بعض تلك الأخبار لا دلالة فيه ، لذهاب جملة من الأصحاب إلى عدم انفعال القليل بوقوعه على النجاسة ، وتخصيص نجاسته بالملاقاة برود النجاسة عليه دون العكس . وهو الظاهر من الأخبار كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى (٣) .

وتنقيح المقام يتوقف على ذكر فروع :

( الأول ) - لو وقع المطر على ماء نجس بدون التغير بعد زوال عين النجاسة منه ، فإن وقع عليه بطريق الجريان أو السكثرة فالظاهر أنه لا اشكال في تطهيره له . نعم يبقى الكلام في الاكتفاء بمجرد الاتصال أو اعتبار التداخل والامتزاج ، فعلى الأول يطهر بمجرد الاتصال . وعلى الثاني يتوقف على الامتزاج . وسيأتي تحقيق القول في ذلك إن شاء الله تعالى (٤) وإن وقع لأبحد الطريقين المذكورين فالمشهور بين الأصحاب التطهير بناء على حكمهم بكون ماء المطر كالجاري مطلقاً . وقد عرفت ما فيه . فإنه لا دليل على هذا الإطلاق في الأخبار ، وحديث - « كل شيء يراه ماء المطر فقد طهر » (٥) -

(١) وهي صحيحة علي بن جعفر المتقدمة في الصحيفة ٢١٥ .

(٢) وهي صحيحة هشام بن سالم المتقدمة في الصحيفة ٢١٥ . وروايتا أبي بصير وعلي بن جعفر المتقدمتان في الصحيفة ٢١٦ .

(٣) في المقام الثاني من الفصل الثالث .

(٤) في الموضع الأول من المقام الخامس من الفصل الثالث .

(٥) المتقدم في الصحيفة ٢١٦ السطر ١ .

قد عرفت ما فيه (١). ومع عدم تقييده بما ذكرنا فقد اورد ايضاً على الاستدلال به ان ماء المطر في الصورة المفروضة لا يمكن ان يرى جميع الماء النجس ، لامتناع التداخل ، ومع امكانه ايضاً فالظاهر ان عند التقاطر - كما هو مذهبهم - لا يمكن ان يصل الى جميع اجزاء الماء . ويمكن الجواب بان الرواية لما دلت على طهارة ماء المطر المقتضي لطهارة الموضع للذي يصل اليه . فاللازم طهارة ما عداه ، إذ لو لم يطهر بذلك للزم عدم طهارة ذلك الموضع بالكلية ، او عود النجاسة الى ما وصل اليه المطر بالمجاورة . وكلاهما خلاف ظاهر النص .

ولقد بالغ بعض المتأخرين (٢) فحكم بتطهير القطرة الواحدة من المطر اذا وقعت على الماء النجس ، قال في الروض بسد نقله : « وليس يبعد ولكن العمل على خلافه » انتهى .

واعترض هذا القول المحقق الشيخ حسن في المعالم بانه غلط ، قال : « لان المقتضي لذلك اما كونه في حكم الجاري او النظر الى ظاهر الآية ، حيث دلت على كونه مطهراً بقول مطلق ، وكلاهما قاسد ( اما الأول ) - فانا وان نزلنا الى القول بثبوت احكام الجاري له مطلقاً ، إلا انك قد علمت ان المقتضي لطهارة الماء بمجرد الاتصال - على القول به - هو كون الجزء الملاقي للكثير يطهر بملاقاته له ، عملاً بمصوم ما دل على كون الماء مطهراً ، وبعد الحكم بطهارته يتصل بالجزء الثاني - وهو متقو بالكثير الذي منه طهره - فيطهر الجزء الثاني ، وهكذا . ولا يذهب عليك ان هذا التوجيه

(١) في الصحيفة ٢١٩ السطر ١٨ .

(٢) هو السيد حسن بن السيد جعفر المعاصر لشيخنا الشهيد الثاني ، قال في الروض : . وكان بعض من عاصرناه من السادة الفضلاء يكتفي في تطهير الماء النجس بوقوع قطرة واحدة عليه ، الى آخر ما نقلناه في المتن ( منه رحمه الله ) .

لا يتوجه هنا ، إذ أقصى ما يقال في القطرة الواقعة أنها تطهر ما تلاقيه . ولا ريب ان الانقطاع لا ينفك عن ملاقاتها . وهي بعده في حكم القليل كما علمت . فليس للجزء الذي طهر بها مقو حينئذ ليستعين به على تطهير ما يليه ، بل هو معها حين الانقطاع ماء قليل . فيعود بها الى الانفعال بملاقاة النجاسة . و ( اما الثاني ) - فقد مر الكلام فيه وبيننا انه ليس له عموم ، انتهى .

ويرد عليه ان اتصال هذه الاجزاء ببعض بعض إنما يكون في زمان واحد ، لا ان الجزء الأول يتصل بالثاني في زمان ثم الثاني بالثالث في زمان آخر وهكذا . فان باتصال الجزء الاول من النجس بالجاري او الكثير صدق اتصال الاجزاء كلها بعضها ببعض ، فتمى سلم ان ماء المطر ولو قطرة حكمه حكم الجاري مطلقاً وأنه يطهر الجزء الملاقي له حال وقوعه عليه . فلا ريب في اجراء التقريب المذكور في الجاري فيه حينئذ . وصدق الانقطاع عليه في الآن الثاني غير ضار . لحصول الطهارة في الآن الأول بالتقريب المذكور .

( الثاني ) - اذا وقع على ارض متنجسة ونحوها واستوعب موضع النجاسة وازال العين - ان كانت - فعلى المشهور لا ريب في حصول التطهير به ، وعلى اعتبار الجريان فالظاهر انه لا يناط هنا بحصوله ، لان الشيخ القائل بذلك صرح - كما نقل عنه - بالاكْتفاء في تطهير الأرض بالماء القليل ، الا ان مقتضى صحيحة هشام (١) اعتبار كثرة ماء المطر في مثل الصورة المذكورة . وقد عرفت (٢) انه لا مدخل لخصوصية السؤال في التعليل المذكور .

وبذلك صرح المحقق الشيخ حسن في المعالم ، قال : « ولا بد من كون الماء الواقع اكثر من النجاسة ، لجعله في الحديث علة لحصول الطهارة . وكون مورد السؤال

(١) المقدمة في الصحيفة ٢١٥ السطر ١٧ .

(٢) في الصحيفة ٢١٨ السطر ٦ .



فيه السطح لا يقتضي اختصاص الحكم به ، لان التعليل يدل على التعدية الى كل ما توجد فيه العلة . إذ الحال شاهدة بعدم مدخلية الخصوصية فيها ، وقد ينشأ وجوب التعدية حينئذ « انتهى .

واعترضه في الذخيرة بان صحة الاستدلال بهذا الخبر على ما ذكره مبنية على تعيين ارجاع الضمير في قوله ( عليه السلام ) : « ما اصابه » الى السطح . وهو ممنوع ، بل يمكن ارجاعه الى الثوب ، فكأنه ( عليه السلام ) قال : « القطرة الواصلة الى الثوب غالب على البول الذي لاقاه » وايضاً ما ذكره من الدليل على تعدية الحكم - على تقدير تمامه - إنما يصح اذا رجع ضمير ( منه ) الى مطلق النجاسة . وليس كذلك ، بل الظاهر رجوع الضمير الى البول . فلا يلزم الانسحاب في كل نجاسة . انتهى .

ولا يخفى ما في كلامه ( قدس سره ) من التكلف التام والبعد عن ظاهر الكلام كما لا يخفى على ذوي الافهام .

( اما اولاً ) — فلان المقصود بالذات من السؤال هو ظهر اليث وتطهير المطر له . والسؤال عما يقطر على الثوب إنما هو فرع على الاول . فالانسب كون الجواب وما علل به راجعاً الى الأول .

و ( اما ثانياً ) — فلانه على تقدير رجوع الضمير الى الثوب فالتقريب الذي ذكره ذلك المحقق حاصل به . بكون المعنى حينئذ ما اصاب الثوب من ماء المطر الملاقى للبول اكثر من البول ، بمعنى ان المتقاطر على الثوب مجتمع من الماء والبول ولكن الماء اكثر ، فبسبب الكثرة صار قاهراً للبول وغالباً عليه . ومنه يظهر ان مناط التطهير هو الكثرة الموجبة للقهر والغلبة .

و ( اما ثلثاً ) — فلان ما ذكره - من ان تعدية الحكم مع رجوع ضمير ( منه ) الى النجاسة دون البول ومعه لا يصح - ففيه ان ضمير ( منه ) إنما يرجع في الخبر الى البول

لكن لما كان خصوصية البول لا مدخل له في العلية حكم بالانسحاب الى اي نجاسة كانت كما ذكره المحقق المذكور وقد قدمنا التنبيه عليه (١) .

وربما استدل على حصول التطهير في الفرع المذكور بمرسلة الكاهلي (٢) لقوله ( عليه السلام ) : « كل شيء يراه ماء المطر فقد طهر » وفيه ما عرفت آنفاً (٣) وبمرسلة محمد بن اسماعيل (٤) الواردة في طين المطر . لتصريحها بنفي البأس عن اصابته الثوب ثلاثة أيام إلا ان يعلم انه قد نجسه شيء بعد المطر ، وهو دال على حصر البأس فيما اذا نجسه شيء بعد المطر ، فما عداه لا بأس به . وهو شامل لما اذا كانت الارض نجسة قبل المطر . فيستفاد منه تطهير المطر الارض حينئذ . وفي الدلالة تأمل .

( الثالث ) — الظاهر انه لا خلاف في ان ما يبقى من ماء المطر بعد انقطاع المطر حكمه حكم القليل وان كان جارياً . وحكمه مع اختلاف السطوح واستوائها حكمه كما سيأتي ان شاء الله تعالى (٥) .

( الرابع ) — هل يتقوى الماء الطاهر القليل بماء المطر حال تغطاؤه ويعصبه من الانفعال بالملاقاة ؟ لا ريب في ذلك على المشهور من جعل ماء المطر كالجري مطلقاً واما على اعتبار الجريان أو الكثرة فينابط بحصول احدهما . ورجح بعض متأخري المتأخرين التقوي مع عدم الجريان والكثرة لا من حيث ان ماء المطر كالجري مطلقاً بل من حيث عدم العموم في ادلة انفعال القليل بالملاقاة على وجه يشمل الفرع المذكور .

( الخامس ) — صرح العلامة (قدس سره) في جملة من كتبه بان ماء المطر كالجري ،

(١) في الصحيفة ٢١٨ السطر ٦ .

(٢) المتقدمة في الصحيفة ٢١٦ السطر ١ .

(٣) في الصحيفة ٢١٩ السطر ١٨ .

(٤) المتقدمة في الصحيفة ٢١٦ .

(٥) في المسألة الثانية من الفصل الثاني .

مع انه شرط في الجاري الكرية . فيلزمه اشتراطها هنا ايضاً . واعتذر عنه بأن مراده انه كالجاري اذا كان كراً . واورد عليه ان سؤال الفرق متجه ، فلم اشترط الكرية في الجاري دونه . واجيب بان الفرق ظاهر ، فان ادلة انفعال القليل بالملاقاة لا معارض لها على وجه يصلح للمعارضة من اخبار الجاري بخلاف اخبار ماء المطر ، فانها صريحة في المعارضة ، وهي اخص من تلك الأخبار ، فوجب تقييدها بها ، ومن ثم اشترطت الكرية ثمة دون ما نحن فيه .

وبعض محققي متأخري المتأخرين صرح بان الظاهر من كلام العلامة ( رحمه الله ) اشتراط الكرية في ماء المطر . ولم تقف على ما يقتضي ذلك في كلامه ، بل صريح كلامه في التذكرة يقتضي عدم الاشتراط . حيث قال : « لو انقطع تقاطر المطر وفيه نجاسة معينة اعتبرت الكرية ، ولا تعتبر حال التقاطر ، ولو استعالت عينها قبل انقطاعه ثم انقطع كان طاهراً وان قصر عن كره » انتهى .

( السادس ) — استشكل بعض فضلاء متأخري المتأخرين في روايتي الميزابين (١) بان ميزاب البول ان سلم عدم تغييره ميزاب الماء فلا أقل من عدم استهلاكه بميزاب الماء ، فكيف يحكم بطهارة الماء المختلط منهما ؟ ثم احتمل حمل الاختلاط على ترشح ميزاب البول الى ميزاب الماء ، فاذا اصاب الثوب لم يكن به بأس . إذ الماء لم ينجس بذلك ، والترشح من البول لم يعلم اصابته . وايضاً قد استهلك في المباء الطاهر فصار طاهراً . ثم استبعدوا واحتمل القول بان البول يطهر باختلاط ماء المطر وان لم يستهلك ، ثم قال : « وفيه ايضاً اشكال » ثم احتمل ايضاً رد الروايتين لعدم صحة سندهما .

أقول : لا يخفى ان ما ذكره من الاشكال وان كان في بادىء النظر ظاهر

(١) وهما صحيفه هشام بن الحكم ورواية محمد بن مروان المتقدمتان في الصحيفه ٢١٥ .

— ٢٢٦ — ﴿ عدم اختصاص اعتصام الكرم بغير الأواني والحياض ﴾ ج ١

الاحتمال إلا أنه - بالتأمل في قرائن الأحوال التي كثيراً ما يبتني عليها الاستدلال - لا تطرق له في هذا المجال . فإن الظاهر من سيلان ماء المطر من الميزاب كون ذلك عن قوة وكثرة ، ومن سيلان البول الذي هو غالباً إنما يقع ببول شخص كون ذلك قليلاً مستهلكاً في ماء المطر مع اختلاطه به . والحمل على بول يقاوم المطر في القوة والكثرة - أو يكون أقل منه على وجه لا يستهلكه المطر - نادر بل مجرد فرض غير واقع والاحكام الشرعية إنما تبني على ما هو المتكرر المتعارف دون الفروض الشاذة النادرة .

## الفصل الثاني

في ارا كد البالغ كراً فما زاد . وتحقيق القول فيه يقتضي بسطه في مسائل :  
( المسألة الاولى ) - المشهور بين الاصحاب ( قدس الله تعالى ارواحهم ) ان ما بلغ الكرم من الراكد لا ينجس إلا بتغير احد اوصافه الثلاثة بالنجاسة كما تقدم (١) وصريح الشيخ المفيد في المقنعة - وهو المنقول عن سائر - اختصاص الحكم المذكور بغير الحياض والأواني . والشيخ رضوان الله عليه - في التهذيب بعد نقل عبارة المقنعة المتضمنة للحكم المذكور - طوى البحث عن التعرض له فضلاً عن الاستدلال عليه ، وحمله بعض مشايخنا المحققين من متأخري المتأخرين على أنه إنما فهم من عبارة المفيد ( قدس سره ) ان مراده إذا نقصت عن كرم كما هو الاغلب ، قال : « وهو الظاهر ، لكن المتأخرين فهموا - من عبارة المقنعة وكلام سائر - ان الأواني والحياض ملحقان مطلقاً بالماء القليل كما حكاه العلامة في المختلف » انتهى .

اقول : لا ينبغي بعد ما استظهره ( قدس سره ) كما يظهر ذلك لمن لاحظ عبارة المقنعة . حيث أنه إنما ذكر التفصيل بالكربة وعدمها في ماء الغدران والقلبان ، سيما

(١) في المقالة الثالثة في الصحيفة ١٧٨ .

ج ١ ﴿ عدم اختصاص اعتصام الكر بغير الأواني والحياض ﴾ — ٢٢٧ —

وقد قرن الحياض والأواني في تلك العبارة بالبئر ، مع ان مذهبه فيها النجاسة وان بلغت كراً ، إلا انه ربما ظهر ذلك من كلام الشيخ اخيراً عند شرح قوله في المقنعة : « والمياه اذا كانت في آنية محصورة فوق فيها نجاسة . لم يتوضأ منها ووجب مراقبها » فقال الشيخ ( رحمه الله ) : « يدل على ذلك ما قدمنا ذكره من ان الماء متى نقص عن الكر فانه ينجس بما يحله من النجاسات . وإذا ثبت نجاسته فلا يجوز استعماله بلا خلاف » فانه يدل بظاهره على انه فهم من عبارة المقنعة في الموضوعين التخصيص بما نقص عن الكر ، ولعله فهم ذلك من خارج . وإلا ففهم هذا المعنى من العبارة الاولى في غاية البعد . لما عرفت . والظاهر ان هذا الكلام هو الحامل لشيخنا المشار اليه على الحل الذي قدمنا نقله عنه إلا انه لم يشر اليه .

هذا . وظاهر عبارة النهاية ايضاً موافقة الشيخ المفيد في الأواني . حيث قال : « والماء اراكد على ثلاثة أقسام : مياه الغدران والقلبان والمصانع . ومياه الاواني المحصورة ، ومياه الآبار . فاما مياه الغدران والقلبان ، فان كان مقدارها الكر فانه لا ينجسها شيء إلا ما غير لونها أو طعمها أو ريحها . وان كان مقدارها أقل من الكر فانه ينجسها كل ما يقع فيها من النجاسة . واما مياه الاواني المحصورة فان وقع فيها شيء من النجاسة افسدها ولم يجز استعمالها » انتهى ما خصاً . ثم ذكر بعد ذلك احكام البئر . واثبت خبير بان التفصيل بالكربة وعدمها - في القسم الأول وطى الكشف عنه في الثاني - ظاهر في الحكم بالنجاسة في الثاني مطلقاً . ولم يتعرض الاصحاب لنقل ذلك عنه في أقوال المسألة .

وحكى جملة من الاصحاب عن الشيخ المفيد وسلا في الاحتجاج على ذلك التمسك بعدم النهي عن استعمال مياه الاواني مع ملاقاته النجاسة . وردود بان العموم - على تقدير ثبوته - مخصوص بصورة القلة ، جمعاً بين الأخبار والعمومات وان تعارضت من الطرفين ،

— ٢٢٨ — ﴿ اعتبار تساوي السطوح في اعتصام الكرم وعدمه ﴾ ج ١

إلا ان الترجيح في تخصيص هذا بذلك ( أولاً ) — بقوة دلالة تلك الاخبار الدالة على عدم انفعال مقدار الكرم . و ( ثانياً ) — باحتمال البناء في هذا العموم على ما هو الغالب من عدم بلوغ ماء الأواني كراً . ومع ذلك فالحجة المذكورة لا تشمل الحياض ، فتبقى خالية من الدليل .

وكيف كان فالظاهر هو القول المشهور ، إلا انه روى ابو بصير في الموثق ، قال : « سأله عن كرم من ماء — مررت به وأنا في سفر — قد بال فيه حمار أو بغل أو انسان . قال : لا تتوضأ منه ولا تشرب » (١) والظاهر حملة على تغير موضع البول فينقص الباقي عن الكرم فينجس . وربما حمل على السكراهة . والظاهر بعده .

ثم ان جملة من الأصحاب (٢) ادعوا الاجماع على ان الكثير الواقف لا ينجس بملاقاة النجاسة : فان أرادوا بالواقف هو الساكن ، ففيه ما عرفت من خلاف هؤلاء الفضلاء . وان اريد ما هو أعم منه ومن الجاري لا عن نبع ، ففيه — زيادة على ما ذكر — ما سيأتي ان شاء الله تعالى في الجاري لا عن نبع (٣) من ذهب جمع من الأصحاب الى عدم تقوي الأعلى بالأسفل ، حتى اورد عليهم لزوم نجاسة النهر العظيم بملاقاة النجاسة إذا لم يكن فوقها ما يبلغ الكرم ، ولهذا ذهب بعض المحدثين من متأخري المتأخرين (٤) الى ان هذا الفرد من الماء يوافق الجاري في بعض الأحكام والراكد في بعض كما سيأتي ذكره ان شاء الله تعالى (٥) .

( المسألة الثانية ) — هل يشترط في عدم انفعال الكرم بالملاقاة مساواة سطحه الظاهر أم لا ؟ قد اضطرب كلام الأصحاب ( رضوان الله عليهم ) في هذا المقام ، لعدم

(١) رواه صاحب الوسائل في الباب - ٣ - من ابواب الماء المطلق من كتاب الطهارة .

(٢) منهم : السيد السند صاحب المدارك في الكتاب المذكور ( منه رحمه الله ) .

(٣) و (٥) في المسألة الثانية من هذا الفصل .

(٤) هو المحدث الامين الاسترآبادي قدس سره ( منه رحمه الله ) .

## ج ١ ﴿ اعتبار تساوي السطوح في اعتصام الكر وعدمه ﴾ — ٢٢٩ —

النصوص الصريحة في ذلك عنهم (عليهم السلام) .  
وبالثاني صرح شيخنا الشهيد الثاني (قدس سره) في الروض وسبيله السيد السند في المدارك ، قال في الروض بعد كلام في المقام : « وتحرير المقام ان النصوص الدالة على اعتبار الكثرة - مثل قوله (عليه السلام) : « اذا بلغ الماء قدر كره لم ينجسه شيء » (١) وكلام اكثر الاصحاب - ليس فيه تقييد الكر المجتمع بكون سطوحه مستوية ، بل هو اعم منه ومن المختلفة كيف اتفق » ثم قال بعد كلام طويل على غرضه : « والذي يظهر لي في المسألة - ودل عليه اطلاق النص - ان الماء متى كان قدر كره متصلا ثم عرضت له النجاسة لم تؤثر فيه إلا مع التغير . سواء كان متساوي السطوح ام مختلفا ... الى آخر ما ذكره » .

وما نقله (قدس سره) عن كلام اكثر الاصحاب فهو ظاهر كلام العلامة في جملة من كتبه ، حيث صرح - في مسألة الغديرين الموصل بينهما بساقية - بالاتحاد واعتبار الكرية فيها مع الساقية ، وهو اعم من المستوي والمختلف . وكذا اطلق القول في الواقع المتصل بالجاري وحكم باتحادهما من غير تقييد ، إلا انه في التذكرة قيده ، حيث قال في مسألة الغديرين : « لو وصل بين الغديرين بساقية اتحدا ان اعتدل الماء وإلا في حق السافل ، فلو نقص الأعلى عن كرافعل بالملافة » انتهى .

والمحقق في المعتبر صرح في مسألة الغديرين بما نقلناه عن العلامة (٢) إلا انه قال بعد ذلك بلا فصل : « لو نقص الغدير عن كرفنجس فوصل بغدير فيه كره ، ففي طهارته

(١) تقدم الكلام فيه في التعليق ٣ في الصحيفة ١٩١ .

(٢) حيث قال : « الفرع الثاني ، الغديران الطاهران اذا وصل بينهما بساقية صارا كالماء الواحد ، فلو وقع في احدهما نجاسة لم ينجس ولو نقص كل واحد منهما عن الكر اذا كان مجموعهما مع الساقية كراً فصاعداً ، ثم قال : (الثالث) - لو نقص الغدير عن كره ... الى آخر ما هو منقول في الاصل ، (منه قدس سره) .

— ٢٣٠ — ﴿ اعتبار تساوي السطوح في اعتصام الكر وعدمه ﴾ ج ١

تردد ، والاشبه بقاؤه على النجاسة ، لأنه ممتاز عن الطاهر « انتهى . وهو بظاهره مدافع لما ذكره أولاً ، الا ان يحمل كلامه الأول على استواء سطحي الغديرين والثاني على اختلافهما (١) .

والشديد في الدروس قال : « لو كان الجاري لا عن مادة ولافته النجاسة . لم ينجس ما فوقها مطلقاً . ولا ماتحتها ان كان جميعه كراً فصاعداً إلا مع التغير » فاطلق الحكم بعدم نجاسة ماتحت . وضع ملاقة النجاسة إذا كان مجموع الماء يبلغ كراً ولم يشترط استواء السطوح ، ثم قال بعد ذلك بقليل : « لو اتصل الواقف بالجاري اتحدا مع مساواة سطحها أو كون الجاري اعلى لا بالعكس » فاعتبر في صدق الاتحاد مساواة السطحين أو علو الكثير .

وقال في الذكري — بعد حكمه بان اتصال القليل النجس بالكثير مماسة لا يطهره (٢) — ما صورته : « ولو كانت الملاقة — يعني ملاقة النجاسة للقليل — بعد الاتصال ولو بساقية لم ينجس القليل مع مساواة السطحين أو علو الكثير » .

وفي البيان : « لو اتصل الواقف القليل بالجاري واتحد سطحها أو كان الجاري

(١) العلامة في المنتهى والتحرير — بعد ان صرح في الغديرين بما نقلناه عنه من الاتحاد — ذكر انه لو تنص الغدير عن كرفوصل بغدير يبلغ السكرطهر به . وفي التذكرة — بعد ان صرح بما نقلناه عنه في المتن — ذكر هذا الفرع الثاني واختار البقاء على النجاسة مع مجرد الاتصال واشترط في الطهارة الملاحة . واما المحقق في المعتبر ، فانه — كما نقلنا عنه — اختار في الفرع الاول الاتحاد ، وفي الفرع الثاني العدم . فانقدح الاختلاف بين كلاميه الا ان يحمل على ما ذكرنا في الأصل ( منه رحمه الله ) .

(٢) حيث قال : « وطهر القليل بمطهر الكثير مازجاً ، فلو وصل بكر مماسة لم يطهر للتمييز المقتضى لاختصاص كل بحكمه ، ولو كان الملاقة بعد الاتصال ... الى آخر ما هو مذكور في المتن ، ولا يخفى عليك ما في هذه الفتاوي من الاضطراب والمخالفة بعضها لبعض ( منه رحمه الله ) .



أعلى اتحاداً . ولو كان الواقف أعلى فلا .

وقال - المحقق الشيخ علي في شرح القواعد بعد قول المصنف : « لو اتصل الواقف القليل بالجاري لم ينجس بالمللقة » - ما لفظه : « يشترط في هذا الحكم علو الجاري أو مساواة السطوح أو فوران الجاري من تحت القليل إذا كان الجاري أسفل ، لانتفاء تقويه به بدون ذلك » انتهى . وهو صريح في تقييده إطلاقات العلامة في الوحدة في المسألة بالمساواة أو علو الكثير .

وقال المحقق الشيخ حسن في المعالم بعد تقدم كلام في المسألة : « هذا ، وليس اعتبار المساواة في الجملة بالبعد ، لأن ظاهر أكثر الأخبار - المتضمنة لحكم السكر اشتراطاً وكية - اعتبار الاجتماع في الماء وصدق الوحدة والكثرة عليه . وفي تحقق ذلك - مع عدم المساواة في كثير من الصور - نظر . والتسك - في عدم اعتبارها بعموم ما دل على عدم انفعال مقدار الكر بملاقة النجاسة - مدخول . لانه من باب المفرد المحلى ، وقد بينا في المباحث الاصولية ان عمومه ليس من حيث كونه موضوعاً لذلك على حد صيغ العموم . وإنما هو باعتبار منافية عدم ارادته للحكمة ، فيصان كلام الحكم عنه . وظاهر ان منافية الحكمة إنما يتصور حيث ينتفي احتمال العهد ، ولا ريب ان تقدم السؤال عن بعض انواع الماهية عهد ظاهر . وهو في محل النزاع واقع اذ النص يتضمن السؤال عن الماء المجتمع ، وحينئذ لا يبقى لاثبات الشمول لغير المعبود وجه . نعم يتجه ثبوت العموم في ذلك المعبود باقل ما يندفع به مخور منافية الحكمة . وربما يتوهم ان هذا من قبيل تخصيص العام ببنائه على سبب خاص . وهو مرغوب عنه في الأصول . وبما حققناه يعلم انه لا عموم في امثال موضع النزاع على وجه يتطرق اليه التخصيص » انتهى .

واعترض عليه بان الظاهر في امثال هذه المواضع التي في مقام تعيين القوانين وتبيين الأحكام هو العموم ، وقد اعترف به ايضاً من حيث منافية عدم ارادته الحكمة

— ٢٣٢ — ﴿ اعتبار تساوي السطوح في اعتصام الكر وعدمه ﴾ ج ١

وما ذكره - من احتمال العهد باعتبار تقدم السؤال عن بعض أنواع الماهية - لا وجه له ، لان السؤال إنما هو موجود في بعض الروايات ، وكثير من الروايات لا سؤال فيها ، وبعض ما فيه سؤال أيضاً لا ظهور له في ان السؤال عن الماء المجتمع الذي لا اختلاف في سطوحه . سلمنا عدم الظهور في العموم . فلا شك في عدم ظهوره في عدمه أيضاً ، وعند الشك يبقى الحكم على أصل الطهارة واستصحابها .  
اقول : والحكم في المسألة لا يخلو من اشكال ، ينشأ من ان المستفاد من اخبار الكر تقارب اجزاء الماء بعضها من بعض .

كقوله ( عليه السلام ) في صحيحة اسماعيل بن جابر (١) حين سأل عن الماء الذي لا ينجسه شيء فقال : « ذراعان عمقه في ذراع وشبر سعتة » ونحوها من الاخبار الدالة على التقدير بالمساحة .

وصحيحة صفوان (٢) المتضمنة السؤال عن الحياض التي بين مكة والمدينة . حيث سأل ( عليه السلام ) فقال : « وكم قدر الماء ؟ قال : قلت : الى نصف الساق والى الركبة واقل . قال : توشاً » .

ويؤيده أيضاً ان الكر - الذي وقع تحديد الماء الذي لا ينفعل به - عبارة في الأصل عن مكيال مخصوص يكال به الطعام . جماله ( عليهم السلام ) معياراً لما لا ينفعل من الماء بالملاقاة .

ويؤيده أيضاً ان مع تقارب اجزاء الماء تتوزع النجاسة عليه وتنتشر فتضعف بذلك . وانه بتقارب اجزائه يتقوى بعضها ببعض .

ويؤيده أيضاً ان ذلك متفق عليه ومعلوم قطعاً من الاخبار ، وما عداه في محل الشك . لعدم ظهور الدليل عليه من الاخبار ، وذهاب بعض الاصحاب اليه .

(١) المروية في الوسائل في الباب - ١٠ - من ابواب الماء المطلق من كتاب الطهارة

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق من كتاب الطهارة .

والتمسك بأصالة الطهارة هنا ضعيف ، لما حققناه سابقاً (١) من أن أفراد الكلية القائلة : « الماء كله طاهر حتى يعلم أنه قدر » إنما هي الأشياء المقطوع بعلم ربها شرعاً والمعلومة كذلك بالنسبة إلى الأشياء المقطوع بنجاستها شرعاً والمعلومة كذلك ، فإنه لا يحكم بخروج بعض أفراد الأول إلى الثاني إلا بعلم ويقين . والغرض منه - كما عرفت - هو دفع الوسوس الشيطانية والشكوك . وعدم معارضتها للعلم واليقين الثابت أولاً . وأن الماء من أفراد ما هو طاهر يقيناً وهو ظاهر . ومنه ما هو نجس يقيناً وهو القليل المعلوم ملاقة النجاسة له ، فالكلية المذكورة قد أفادت أنه لا يخرج عن الحكم الأول إلى الثاني إلا بعلم ويقين . وهذا الماء المختلف السطوح - إذا كان قدر كر ولاقت النجاسة بعض أجزائه - ليس بمقطوع على طهارته ولا على نجاسته بل هو مشكوك فيه . وبالجملة فالشك النفي في مقابلة يقين الطهارة هو ما كان شكاً في عروض النجاسة لا شكاً في سببية النجاسة .

والتمسك بالاستصحاب إنما هو فيما إذا دل الدليل على الحكم مطلقاً كما هو التحقيق في المسألة . وهو في وضع البحث ممنوع . لما عرفت . ودلالته عليه قبل عروض النجاسة لا تقتضي انسحاب ذلك إلى ما بعده إلا بدليل آخر . لتغاير الحالين . وينشأ من إطلاق الأخبار بأن بلوغ الماء كراً عاصم له عن الانفعال بالملأفة . والأخبار الدالة على التحديد بالمساحة وإن أفهمت بحسب الظاهر اعتبار الاجتماع فيه إلا أنه ، أن اخذ الاجتماع فيها على الهيئة التي دلت عليها فلا قائل به إجماعاً ، وأن اخذ الاجتماع الذي هو عبارة عن مجرد تساوي السطوح فلا دلالة لها عليه صريحاً . مع معارضته بظهور احتمال محض التقدير كما تضمنته أخبار التقدير بالوزن . وباقي الوجوه المذكورة وإن تضمنت نوع مناسبة لذلك إلا أن الظاهر أنها لا تصلح لتأسيس حكم شرعي .

٢٣٤ - (اعتبار تساوي السطوح في اعتصام الكر وعدمه) ج ١

فجبال التوقف في الحكم المذكور لما ذكرنا بين الظهور ، والاحتياط لا يخفى .  
إذا عرفت ذلك فعلى تقدير عدم اشتراط المساواة والاكتفاء بمجرد الاتصال  
فهل يكفي الاتصال مطلقا وان كان بالتسليم من ميزاب ونحوه ، او يشترط في الاختلاف  
التخصيص بالإنحدار لا التسليم ؟

ظاهر السيد السند في المدارك الاول ، ونقله ايضا عن جده (قدس سرهما) في فوائد  
القواعد (١) وتبعه بعض فضلاء متأخري المتأخرين ، واطلاق عبارة جملة من لم يشترط  
التساوي ربما يشمله . لكن قد عرفت - فيما تقدم في المقالة الثامنة (٢) في حكم ماء  
الحمام - انهم جمعوا - بين اطلاق القول بكيفية المدة واطلاق القول في الغديرين - بحمل  
الاطلاق الأول على ما اذا كان اتصال الماء بطريق التسليم والثاني على ما اذا كان  
الغديران متساويين او مختلفين بطريق الإنحدار . وهو كما ترى يؤذن بكون الاتصال  
بطريق التسليم ينافي الوحدة كما حققناه ثمة . والجواب - بان اعتبار الكرية في المادة  
لا لاجل عدم انفعال الحوض الصغير بالملافة ، بل ليكون حكم المادة حكم الماء الجاري  
أو لتطهير الحوض الصغير بعد نجاسته باجراء المادة اليه واستيلائها عليه - مردود بما وقع  
التصريح به من اشتراط الزيادة على الكرية في تطهير الحياض كما تقدم بيانه (٣) مع

(١) قال (قدس سره) - بعد نقله عن المعتبر والمنتهى اطلاق الحكم في الغديرين - كما  
قدمنا نقله عنها - المقتضى لعدم الفرق بين متساوي السطوح ومختلفها - ما لفظه : د ويذبحى  
القطع بذلك اذا كان جريان الماء في ارض منحدره ، لاندراجهم تحت عموم قوله ( عليه  
السلام ) : د اذا كان الماء قد كرم لم ينحسر شيء ، فانه شامل لمتساوي السطوح ومختلفها ،  
وانما يحصل التردد فيما اذا كان الأعلى متسما على الأسفل بميزاب ونحوه ، لعدم صدق  
الوحدة عرفا . ولا يبعد التوى في ذلك ايضا كما اختاره جدى (قدس سره) في فوائد  
القواعد عملا بالعموم . انتهى . ( منه رحمه الله ) .

(٢) في الامر الاول في الصحيفة ٢٠٧ .

(٣) في الامر الثالث في الصحيفة ٢١١ .

ج ١ ﴿ اعتبار تساوي السطوح في اعتصام السكر وعدمه ﴾ — ٢٣٥ —

اتفاقهم أولاً على اشتراط الكرية في المادة ، ومن الظاهر حينئذ ان هذا الاشتراط الاول إنما هو لعصمة الحيض الصغار عن الانفعال بالملاقاة (١) .

ثم انه على تقدير جواز الاختلاف فلا اشكال في تقوي كل من الأعلى والأسفل بالآخر لو اختلفت السطوح كما صرحوا به . اذ مقتضى الوحدة ذلك .

وعلى تقدير اشتراط التساوي فقد صرح جملة من القائلين به بأنه لو اتصل القليل بالكثير وكان الكثير اعلى فان الاسفل يتقوى به دون العكس . كما سلف في كلام المحقق الشيخ علي (٢) والشهيد في الذكرى والدروس والبيان (٣) وكذلك كلام العلامة في التذكرة (٤) وظاهر كلام المحقق ايضاً كما حكيناه (٥) .

وعلى المحقق الشيخ علي عدم تقوي الاعلى بالاسفل بانها لو اتحدت في الحكم للزم تنجيس كل اعلى متصل باسفل مع القلة . وهو معلوم بالطلاق . وحيث لم ينجس بنجاسته لم يطهر بطهارته .

واجاب في المدارك بان الحكم - بعدم نجاسة الاعلى بوقوع النجاسة فيه مع بلوغ المجموع منه ومن الاسفل السكر - إنما كان لاندراجه تحت عموم الخبر . وليس في هذا ما يستلزم نجاسة الاعلى بنجاسة الأسفل بوجه . مع ان الاجماع منعقد على ان النجاسة

(١) ومذنب ما ذكره ان عدم اتفعال الواقف بالملاقاة مشروط ببلوغ مقدار السكر مع تساوي سطح الماء بحيث تصدق عليه الوحدة عرفاً ، او باتصاله بمادة هي كرفصاعداً بشرط علوها ، قالوا : ولا يعتبر استواء السطوح في المادة بالنظر الى عدم اتفعال ما تحتها لصدق المادة الكثيرة مع الاختلاف . نعم يعتبر الاستواء في عدم اتفعال المادة بعينها ( منه رحمه الله ) .

(٢) في الصحيفة ٢٣١ .

(٣) في الصحيفة ٢٣٠ .

(٤) و (٥) المتقدم في الصحيفة ٢٢٩ .

— ٢٣٦ — ﴿ اعتبار تساوي السطوح في اعتصام الكر وعدمه ﴾ ج ١

لا تسرى الى الأعلى مطلقاً . ثم الزمهم ان ينجس كل ما كان تحت النجاسة من الماء المنحدر اذا لم يكن فوقه كر وان كان نهراً عظيماً . وهو معلوم البطلان .

اقول : الظاهر ان مقصود المستدل ان تقوي الأعلى بالأسفل لا دليل عليه إلا الاندراج تحت روايات الكر . والاندراج ليس بمسلم ، وإلا لزم تنجس الاعلى بنجاسة الأسفل (١) وحينئذ ففيه دلالة على ان حكمه بتقوي الأسفل بالأعلى ليس مبنياً على الاندراج المذكور . وبذلك يتضح ان الجواب المذكور غير متوجه . إلا انه قد اورد على ما ذكره من تقوي الأسفل بالأعلى دون العكس (٢) بانه ان كان مبنياً على الاندراج تحت العموم ، فالاستفاد من روايات الكر تساوي اجزائه في حكمي الطهارة والنجاسة : فاجزؤه متقوية بعضها ببعض (٣) وان كان مبنياً على اطلاق المادة في باب البئر : وكذا المادة الواردة في حيض الحام . وانها يحصل بها التقوي وان كانت أقل من كر ، فكذلك الاعلى هنا : فانه مادة لما سفله عنه ، فيتقوى الاسفل به دون العكس ، ففيه ( اولاً ) - انه لا حاجة حينئذ الى اعتبار كرية المجموع . و( ثانياً ) - انه مناف لما مر من اعتبارهم الكرية في مادة الحيض . وان كان مبنياً على تقوي اجزاء الماء الساكن بعضها ببعض ، فيلزمه - من باب مفهوم الموافقة - تقوي الاسفل بالاعلى دون العكس ، فيتوجه عليه ان العلة في تقوي اجزاء الساكن بعضها ببعض هو توزيع النجاسة وانتشارها على اجزائه لسكونها وتقاربها ، فتكون النجاسة مضمحلة فيه . والنجاسة

(١) لان الأعلى والأسفل متى كانا واحداً المقتضى دخولهما تحت عموم روايات الكر فلو نقصا جميعاً عن الكر لزم تنجس الأعلى بنجاسة الأسفل تحقيقاً للوحدة ، كما ان الماء القليل المجتمع اذا لاقته نجاسة نجس جميعه . وهو باطل قطعاً ، والا لتعذر التطهير بالصب من الآواني القليلة الماء كالأبريق ونحوه ( منه رحمه الله ) .

(٢) هذا الايراد للمحدث الامين الاسترأبادي ( قدس سره ) في تعليقاته على المدارك ( منه قدس سره ) .

(٣) فلا ينجس بعض منه دون بعض ( منه رحمه الله ) .

ج ١ ﴿ اعتبار تساوي السطوح في اعتصام الكر وعدمه ﴾ — ٢٣٧ —

الواقعة في الصورة المفروضة لم تتوزع على المجموع كما في الساكن . فلا يتم كون تقوي الاسفل بالاعلى من باب الموافقة . وان كان مبنياً على وجه آخر فلا بد من ايراده لنظر في صحته وفساده .

اقول : بل الظاهر انه مبني على ما ذكره المحقق الشيخ حسن في المعالم (١) من ان الوجه فيه ان المقتضي لعدم انفعال النابع بالملاقاة هو وجود المادة له . ولاريب ان تأثير المادة إنما هو باعتبار افادتها الاتصال بالكثرة . وليس الزائد منها على الكر بمعتبر في نظر الشارع ، فيرجع حاصل المقتضي الى كونه متصلاً بالكر على جهة جريانه اليه واستيلائه عليه . وهذا المعنى بعينه موجود فيما نحن فيه ، فيجب ان يحصل مقتضاه . ويؤيد ذلك حكماء الحمام . فاننا لا نعلم من الاصحاب مخالفاً في عدم انفعاله بالملاقاة مع بلوغ المادة كراً . والاخبار الواردة فيه شاهدة بذلك ايضاً . وليس لخصوصية الحمام عند التحقيق مدخل في ذلك . انتهى .

وانت خير بما فيه ( اما اولاً ) — فلان ما ذكره — من ان المقتضي لعدم انفعال النابع بالملاقاة هو وجود المادة له — اشارة الى التعليل الذي تضمنته صحيحة محمد ابن اسماعيل بن بزيح (٢) ولا يخفى ما فيه كما تقدم التنبية عليه في المقالة الرابعة من الفصل الاول (٣) .

(١) قال ( قدس سره ) في الكتاب المذكور - بعد الكلام في الاستدلال على اعتبار المساواة بما قدمنا نقله عنه في متن الكتاب - : « فان قلت هذا الاعتبار يقتضي انفعال غير المستوى مطلقاً ، مع ان الداهيين الى اعتبار المساواة مصرحون بعدم انفعال القليل المتصل بالكثير اذا كان الكثير اعلى - وقد سبق نقله عن البيان والذكرى - فما الوجه في ذلك ؟ وكيف حكموا بالاتحاد مع علو الكثير وقوه في عكسه ؟ والمقتضى للنفي على ما ذكرت موجود فيهما قلت : لعل الوجه ، ثم ساق الكلام كما نقلناه في متن الكتاب ( منه رحمه الله ) .

(٢) المتقدمة في الصحيفة ١٨٨ .

(٣) في الصحيفة ١٨٩ السطر ٧ .

— ٢٣٨ — ﴿ اعتبار تساوي السطوح في اعتصام الكر وعدمه ﴾ ج ١

و ( اما ثانياً ) — فلان قوله : « ليس لخصوصية الحمام عند التحقيق مدخل »  
إنما يتم على القول المشهور من اشتراط الكرية في المادة . واما على القول بعدم الاشتراط  
كما هو الظاهر من الاخبار على ما حققناه سابقاً (١) يكون الحكم مقعوراً حينئذ  
على موضع النص .

و ( اما ثالثاً ) — فلأن العلامة مع اشتراطه في المنتهى والتذكرة وغيرهما كرية  
المادة توقف في الكتاين المذكورين في إلحاق الحوض الصغير ذي المادة في غير الحمام  
به ، وبذلك يظهر ان ما ذكره اولئك الفضلاء من الفرق (٢) لا يخلو من المناقشة .

ثم لا يخفى عليك ايضاً انه بعد تسليم عموم انفعال القليل بالملاقاة واشتراط التساوي  
في اجزاء الكر فاخراج هذا الفرد من البين تحكم محض . وتعليل صاحب المعالم قد  
عرفت ما فيه . اللهم إلا ان يخص منع تقوي الأعلى بالاسفل بما اذا كان الأعلى متسماً  
على الاسفل بميزاب ونحوه ، فان ثبوت الاتحاد وشمول العموم في المسألة لمثل ذلك  
في غاية البعد .

واما الالتزام الذي ذكره في المدارك - بنجاسة كل ما كان تحت النجاسة من الماء  
المنحدر اذا لم يكن فوقه كر وان كان نهراً عظيماً (٣) وهو معلوم البطالان - فيمكن

(١) في الموضع الثالث في الصحيفة ٢٠٤ .

(٢) بين الأعلى والأسفل فيتقوى الأسفل بالأعلى دون العكس ( منه رحمه الله ) .  
(٣) لأن الأعلى متى كان اقل من كر لم يفد ما تحته تقوية فينجس الموضع ، وما تحته  
ايضاً لكونه اسفل لا يفيد تقوية ، لعدم تقوى الأعلى بالاسفل كما هو مفروض . ويلزم  
ايضاً نجاسة ما تحته ، لعدم تقوية ما سفل عنه ، فينجس ما سفل بالسراية شيئاً فشيئاً ، لعدم  
تقوى شيء من تلك الاجزاء المتنجسة بالسراية بما انحدر عنه ، فلو لم يتقوى الأعلى  
بالاسفل لزم نجاسة جميع ما جاور النجاسة لا المنتهى السفلى وان كان نهراً عظيماً ، مع حكمهم  
بعدم النجاسة ( منه رحمه الله ) .



الجواب عنه بما ذكره في المعالم من التزام عدم انفعال ما بعد عن موضع الملاقاة بمجرد ما قال : « لعدم الدليل عليه ، إذ الأدلة الدالة على انفعال ما نقص عن الكر بالملاقاة مختصة بالمتجمع والمتقارب ، وليس مجرد الاتصال بالنجس موجباً للانفعال في نظر الشارع ، والا لنجس الأعلى بنجاسة الأسفل . لصدق الاتصال حينئذ . وهو منقطع قطعاً ، وإذا لم يكن الاتصال بمجرد موجباً لسريان الانفعال فلا بد في الحكم بنجاسة البعيد من دليل . نعم جريان الماء النجس بقتضي نجاسة ما يصل إليه ، فإذا استوعب الأجزاء المنحدرة نجسها وإن كثرت . ولا بعد في ذلك . فإنها لعدم استواء سطحها بمنزلة المنفصل . فكما أنه ينجس بملاقاة النجاسة له وإن قلت وكان مجموعته في نهاية الكثرة فكذا هذه » انتهى . وأورد عليه (١) أنه - بعد تسليم انفعال ما نقص عن الكر بالملاقاة مع الاجتماع والتقارب - لا شك أنه يلزم نجاسة جميع ماء النهر المذكور ، لأن النجاسة ملاقية لبعضه وذلك البعض ملاق للبعض الآخر القريب منه وهكذا ، فينجس الجميع إذ الظاهر أن القائلين بنجاسة القليل بالملاقاة لا يفرقون بين النجاسة والمتنجس ، وما ذكره من أن مجرد الاتصال بالنجس لو كان موجباً للانفعال في نظر الشارع لنجس الأعلى بنجاسة الأسفل ، ففيه أنه مخصص عن العموم بالاجتماع ، فالحاق ما عداه به مما لا دليل عليه بل قياس لا نقول به . على أن الفارق أيضاً موجود كما ذكره بعض من عدم تعقل سريان النجاسة إلى الأعلى .

وانت خبير بأن المفهوم من كلام الحبيب المذكور اختصاص كل جزء من أجزاء الماء الجاري لا عن نبع بحكم نفسه ، وأنه في حكم المياه القليلة المنفصل بعضها عن بعض لهرب السابق عن اللاحق ، كما ينادي به قوله : « فإنها لعدم استواء سطحها بمنزلة المنفصل » وحينئذ فلا تقوي بين أجزائه ولا سرية ، ومجرد الاتصال لا يوجب

(١) المورد هو الفاضل الخوانساري (رحمه الله) في شرح الدروس (منه رحمه الله).

— ٢٤٠ — ﴿ اعتبار تساوي السطوح في اعتصام الكبر وعدمه ﴾ ج ١

السراية . وإلا لسرت النجاسة من الأسفل الى الأعلى . لحصول الاتصال . ودعوى  
الاجماع على التخصيص مجازفة في امثال هذه المقامات كما لا يخفى على من تتبع موارد  
الاجماع . وعدم تعقل سريان النجاسة الى الاعلى كما ذكره المورد . مؤيد لما ذكرنا  
من كون كل سابق بالنسبة الى لاحقه بمنزلة المنفصل عنه ، ومن هنا ذهب المحدث  
الامين الاسترآبادي ( قدس سره ) الى ان الماء الجاري لا عن مادة غير ملحق بالراكد  
مطلقاً كما ذكره جمع من الأصحاب ، بل يلحق في بعض احكامه بالجاري وفي بعض  
آخر بالراكد ، قال ( قدس سره ) بعد كلام في المقام : وملخصه تقوي الاسفل  
بالاعلى وان لم يكن المجموع كراً وعدم السراية أصلاً ، لعدم الدلالة عليها كما سبق  
تقلاً عن المحقق المذكور : « وعلى هذا الاحتمال حكم الجاري لا عن نبع حكم الجاري  
عن نبع في تقوي الأسفل بالأعلى وان لم يكن المجموع كراً . وحكم الماء الساكن القليل  
في نجاسة اول جزء منه بملاقاة النجاسة وان كان المجموع كراً فصاعداً . ومما يؤيد الاحتمال  
الذي ذكرناه ما روي عن الصادق ( عليه السلام ) : « ماء الحمام بمنزلة الجاري » (١)  
وما روي عنهم ( عليهم السلام ) ايضاً : « ماء الحمام كماء النهر يطهر بعضه بعضاً » (٢)  
وجه التأييد عدم تقييد الجاري والنهر بالنابع ، وعدم تقييد ماء الحمام بكربة مادته  
او كربة المجموع . ومما يؤيده ايضاً اطلاق المادة الواردة في ماء البئر والواردة في ماء  
الحمام . والله اعلم » انتهى . وللعناقشة في بعض ما ذكره ( قدس سره ) مجال .

هذا . وينبغي ان يعلم ان الحكم بتقوي كل من الأعلى والاسفل بالآخر وعدم انفعال  
الماء بعروض النجاسة - سواء عرضت للأعلى او الأسفل - إنما هو فيما إذا كان عروض  
النجاسة بعد الاتصال . اما قبله فالظاهر انه لا شك في النجاسة اذا كان ملاقاته أقل

(١) و(٢) المتقدم في الصحيفة ٢٠٣ السطر ٤ و ٦ .

## ج ١ ﴿ اعتبار تساوي السطوح في اعتصام الكر وعدمه ﴾ — ٢٤١ —

من كر عند من يقول بنجاسة القليل بالملاقاة ، فإناء القليل الواقع المتصل بالكثير او الجاري ان عرضت له النجاسة قبل الاتصال تنجس بها . ويطهر بالاتصال بالكثير على القول بالاكْتفاء بمجرد الاتصال وإلا فبالملازمة ، وبعد الاتصال لا ينجس . وهكذا ماء المطر الجاري في الطرق بالقياس الى حال التقاطر وبعده . ومثل ذلك عندهم ايضاً ما لو صب الماء من آنية حتى اتصل بالكثير او الجاري . فإنه ان عرضت له النجاسة بعد الاتصال لم تؤثر فيه ، وان عرضت له قبل الاتصال ينجس الماء والاناء ولا يطهر بمجرد اتصاله بعد ذلك . ويأتي على مذهب من منع تقوي الأعلى بالأسفل ثبوت النجاسة في الحالين .

وقال في كتاب الروض : « وعلى ما يظهر من اطلاق النص والفتوى يلزم طهارة الماء النجس عند صب بعضه في الكثير بحيث يطهر الاناء المماس للماء النجس وما فيه من الماء عند وصول اوله الى الكثير . وهو بعيد بل هو على طرف النقيض لتفصيل المتأخرين . والمسألة من المشكلات ، ولم تقف فيها على ما يزيل عنها الالتباس . والله اعلم » انتهى .

والمعجب منه ( قدس سره ) انه - قبل هذا الكلام بعد نقل جملة من كلمات القوم - قال : « والذي يظهر لي في المسألة ودل عليه اطلاق النص ان الماء متى كان قدر كر متصلاً ثم عرضت له النجاسة لم تؤثر فيه إلا مع التغير سواء كان متساوي السطوح ام مختلفها ، وان كان أقل من كر نجس الماء بالملاقاة مع تساوي سطوحه والا الأسفل خاصة . ثم ان اتصل بالكثير بعد الحكم بنجاسته اعتبر في الحكم بطهره مساواة سطوحه لسطوح الكثير او علو الكثير عليه ، فلو كان النجس أتلى لم يطهر . والفرق بين الموضعين ان المنتجس يشترط ورود المطهر عليه ولا يكفي وروده على المطهر خلافاً لدرتضي ( رحمه الله ) فاذا كان سطحه أعلى من سطح الكثير لم يكن

الكثير وارداً عليه « انتهى . ولا يخفى ما بينهما من التدافع .

(المسألة الثالثة) — اذا تغير بعض الكثير فلا يخلو اما ان يكون الباقي كراً أم لا . وعلى كلا التقديرين اما ان يكون ساكناً أو جارياً . فهنا صور أربع :  
(الاولى) — ان يكون الباقي كراً والماء ساكناً . ولا خلاف هنا في اختصاص النجاسة بالموضع المتغير وطهارة الباقي .

(الثانية) — كون الباقي أقل من كرم مع كون الماء ساكناً . ولا خلاف في نجاسته عند من قال بنجاسة القليل بالملاقاة .

(الثالثة) — كون الباقي كراً والماء جارياً ، فلا يخلو اما ان تقطع النجاسة عمود الماء أم لا . وعلى التقديرين فاما ان يكون الأعلى كراً أم لا ، وعلى التقادير الاربعة فاما ان يكون الاسفل عن النجاسة كراً ايضاً أم لا .

وتفصيل ذلك . ان قطعت النجاسة عمود الماء وكان الأعلى كراً والأسفل كراً ، فلا اشكال ولا خلاف في اختصاص التحجيس بالمتغير حال الملاقاة . الا انه يأتي على ما ذكره المحقق الشيخ حسن فيما قدمنا نقله عنه (١) نجاسة ما سفل عن النجاسة بعد مرور ذلك الماء على الاجزاء السافلة .

وان قطعت النجاسة عمود الماء وكان كل من الأعلى والأسفل أقل من كرم . فظاهر كلامهم انه لا خلاف في نجاسة الأسفل عند من قال بالنجاسة بمجرد الملاقاة ، لكونه أقل من كرم ، ويظهر من كلام المحدث الامين (قدس سره) العدم ، لعدم استواء سطح الماء ، فاجزاؤه في حكم الماء المنفصل بعضه عن بعض ، لهرب السابق عن اللاحق : إلا بعد السيلائن على الاجزاء السافلة كما ذكروه . واما الأعلى فظاهر كلامهم الاتفاق على عدم نجاسته ، لعدم تعقل سريان النجاسة الى الأعلى .

ومن هذا الكلام يعلم حكم صورتي ما لو قطعت النجاسة عمود الماء وكان الأعلى كراً والأسفل أقل من كره وبالعكس .

وان لم تقطع النجاسة عمود الماء وكان كل من الأعلى والأسفل يبلغ الكره . فلا اشكال ولا خلاف في اختصاص التنجيس بالتغير إلا بعد سيلان ذلك الماء على الاجزاء السافلة بناء على ما ذكره ذلك المحقق المشار اليه .

وان كان كذلك (١) وكان كل من الأعلى والأسفل أقل من كره لكن المجموع يبلغ الكره ، فعلي تقدير القول بتقوي كل من الأعلى والأسفل بالآخر لا اشكال في الطهارة ، وعلى تقدير القول بتقوي الاسفل بالأعلى دون العكس يلزم نجاسة الاسفل ، لان الأعلى لقلته لا يقوي ما سفله عنه فيلزم نجاسته لقلته ، وبذلك صرح في المعالم (٢) .

وان كان كذلك ايضاً وكان الأعلى قدر كره والأسفل أقل من كره ، فلا خلاف في تقوي الاسفل به وطهارة الجميع واختصاص التنجيس بموضع التغير . وبالعكس فالحكم كذلك ايضاً ، لان الأعلى لا تسري اليه النجاسة اجمالاً . والأسفل قد عصم نفسه عن الانفعال بالكسرية . فيختص التنجيس بموضع التغير .

( الرابعة ) — كون الباقي بعد التغير أقل من كره والماء جارياً وحكماً يعلم بالتأمل في تلك الشقوق ، الا انه يظهر من كلام المحدث الامين ( قدس سره ) كما

(١) اي لم تقطع النجاسة عمود الماء ( منه رحمه الله ) .

(٢) قال ( قدس سره ) — بعد ان صرح بان التليل المتصل بمادة هي كره فصاعداً في حكم الكره المتساوي السطوح . وانه لا يعتبر استواء في المادة بالنظر الى عدم اتفعال ما تحتها — ما لفظه : د نعم يعتبر الاستواء في عدم اتفعال المادة بعينها ، فلو لاقتها نجاسة وهي غير مستوية ، نجس موضع الملاقاة . ويلزم منه نجاسة ما تحتها ايضاً ما لم يكن فيه كره مجتمع ، ثم اشار الى الاشكال المورد في المقام واجاب عنه بما قدمنا نقله عنه ( منه رحمه الله )

قدمنا نقله (١) اختصاص التنجيس بموضع النجاسة ، لمنع السراية وحكمه بتقوي الاسفل بالاعلى وان لم يكن المجموع كراً فيختص التنجيس بموضع التغير .  
 اذا عرفت ذلك فاعلم ان شيخنا الشهيد الثاني ( قدس سره ) في كتاب الروض قد اورد ههنا تناقضا على من منع من تقوي الاعلى بالاسفل بانهم قد حكموا - في صورة ما اذا تغير بعض الجاري لا عن نج بالنجاسة - بعدم نجاسة الاعلى مطلقا وعدم نجاسة الاسفل اذا بلغ الباقي كراً الا ان تستوعب النجاسة عمود الماء فيشترط كرية الاسفل ، وهذا القول يستلزم تقوي الاعلى بالاسفل وإلا لزم نجاسة الأسفل مطلقاً إلا إذا كان الاعلى كراً ولم يستوعب التغير عمود الماء ، لان الجزء الاعلى الملاقي للنجاسة على هذا يصير نجساً والفرض انه لا يتقوى بما تحته فينجس حينئذ وينجس ما تحته لذلك ايضا وهكذا .

ووجه الجواب عن ذلك ما قدمنا نقله عن المحقق الشيخ حسن في كتاب المعالم ويمكن الجواب ايضا باحتمال قصر الحكم المذكور على الواقف المتصل بالكثير او الجاري دون الجاري نفسه . فكأنهم يشترطون في التقوي وحدة الماءين في العرف أو يكون القوي أعلى ، فالماء الجاري في العرف عندهم ماء واحد وان كان بعضه أعلى وبعضه أسفل . واما الماء الواقف المتصل بالكثير أو الجاري فتى كان أسفل ينتفي فيه الامر ان فلا يتقوى بهما .

ويمكن الجواب بما اشرنا اليه آنفاً من تخصيص الحكم المذكور بما اذا لم تكن اجزاؤه منحدره بل يكون العلو بطريق التسنم كالميزاب ونحوه .

( المسألة الرابعة ) — طريق تطهير الماء المذكور اذا تغير بالنجاسة ان يقال : لا يخلو اما ان يتغير جميعه أو بعضه ، وعلى الثاني فاما ان يبقى قدر الكرام لا ، فههنا أقسام ثلاثة :

(الاول) — ان يتغير بعضه مع كون الباقي كراً . والظاهر انه لا خلاف في طهارته بتموجه بعضه في بعض مع زوال التغير بذلك او قبله . هذا على القول باشتراط الامتزاج . واما على القول بالاكتفاء بمجرد الاتصال فيكفي مجرد زوال التغير .

(الثاني والثالث) — ان يكون الباقي أقل من كرا او يتغير الجميع ، وقد ذكر جملة من الاصحاب ان تطهيره بالقاء كره عليه دفعة . فان زال التغير وإلا فسكر آخر وهكذا حتى يزول التغير ، وانه لا يطهر بزوال التغير من قبل نفسه ولا بتصفيق الرياح ولا بوقوع اجسام طاهرة تزيل عنه التغير . وتفصيل هذه الجملة يقع في مواضع : (الاول) — ان ما ذكره من القاء كره حتى يزول التغير إنما يلزم لو لم يزل التغير اما من قبل نفسه أو بعلاج او بماء قليل وإلا اجزأ كره واحد . وكذا إنما يلزم لو تغير السكر الملقى على وجه لم يبق من المجموع قدر كره وإلا كان حكمه ما تقدم في القسم الاول .

(الثاني) — انه لا يختص التطهير بما ذكره . بل يطهر بالمطرايضاً على التفصيل المتقدم ، وبالجاري عن نبع أولاً عن نبع مع كرهته . لكن مع زوال التغير بكل من هذه الأشياء أو قبله ، واشتراط علو الجاري مطلقاً او مساواته او نبع الماء من تحته بقوة وفوران بحيث يستهلك الماء النجس لا بمثل الترشح . واعتبار علو الجاري هنا أو مساواته متفق عليه حتى من القائلين بتقوي كل من الأعلى والأسفل بالآخر ، لانهم يخصون ذلك — كما عرفت — مما قدمنا نقله عن شيخنا الشهيد الثاني (١) — بملاقة النجاسة بعد الاتصال . ووجه الفرق بين المقامين قد تقدم في كلامه . لكن ينقدح على الفرق المذكور الاشكال بتساوي السطوح . إذ لا يتحقق فيه ورود الطاهر حيثئذ

مع اتفاقهم على القول بالطهارة كما عرفت . واجاب في الروض بان جماعة من الاصحاب منهم : المصنف ( رحمه الله ) في التذكرة والشهيد في الذكرى شرطوا في طهر المتنجس في هذه الحالة امتزاج الطاهر به ولم يكتفوا بمجرد الماسة ، وهذا الشرط في الحقيقة يرجع الى علو الجاري ، إذ لا يتحقق الامتزاج بدونه ، وحينئذ يتحقق الشرط وهو ورود الطاهر على النجس ويزول الاشكال . وهذا الشرط حسن في موضعه . انتهى . ولا يخفى عليك ان التزامه اشتراط الامتزاج في الصورة المذكورة لضرورة دفع الاشكال وإلا فهو خلاف مقتضى مذهبه كما سيأتي . من الاكتفاء بمجرد الاتصال ، ويشير الى ذلك قوله اخيراً : « وهذا الشرط حسن في موضعه » .

( الثالث ) — ما ذكروا من اعتبار الدفعة في الكر الملقى هو احد القولين في المسألة ، وسيأتي تحقيق القول في ذلك في الكلام في بيان تطهير الماء القليل ان شاء الله تعالى .

( الرابع ) — ما ذكروا — من عدم طهره بمجرد زوال التغير من قبل نفسه الى آخر ما تقدم — هو اشهر القواين في المسألة واظهرها . وقيل بطهره بمجرد ذلك . وهو منقول عن الفاضل يحيى بن سعيد في الجامع ، واحتمله العلامة في النهاية .

وصرح جمع من الاصحاب بان القول بطهارة المتغير بزوال التغير لازم لكل من قال بالطهارة بالانعام .

وتنظر فيه بعض افاضل متأخري المتأخرين بما حاصله : ان القول بالطهارة بالانعام ، إما لخبر « اذا بلغ الماء كراً لم يحمل خبثاً » (١) اي يطهره ، او لغيره

(١) هذا مرسل السيد والشيخ ( قدس سرهما ) وسيأتي التعرض منه ( قدس ) له في تطهير القليل النجس باتمامه كراً . وقال ابن الاثير في النهاية في مادة كر : في حديث ابن سيرين « اذا كان الماء قد كره لم يحمل القدر » وفي رواية « اذا بلغ الماء كراً لم يحمل نجساً » =



من الوجوه المذكورة في ادلتهم . فان كان المستند غير الخبر المذكور فوجه عدم المزوم ظاهر . وان كان الخبر المذكور فكذلك ايضا . لانه وان دل بعمومه على ان الماء اذا بلغ كراً لم يظهر فيه خبث . الا ان ذلك العموم مخصوص نصاً واجماعاً بالخبث الذي لا يكون مغيراً للماء . والا لكان منجساً للماء البتة . فاذا ثبتت النجاسة بالتغير كان حكمها مستصحباً الى ان يعلم المزيل كما ذكره القائلون بعدم الطهارة بالانتمام . ولو قيل : ان القدر الثابت من التحصيص هو التخصيص بالتغير ما دام متغيراً ، واما ما بعد زوال التغير فهو داخل في العموم . لقيل : ان هذا بعينه يرد على من تمسك بالرواية المشهورة (١) وهي « اذا بلغ الماء كراً لم ينجسه شيء » كما لا يخفى (٢) .

حجة القول المشهور ان النجاسة وزوالها حكمان شرعيان متوقفان على النص من الشارع . فكما حكم بالنجاسة بالتغير لثبوت ذلك عنه . فلا يحكم بالطهارة بالزوال الا مع ثبوت ذلك عنه ايضا . والا فيكون حكم النجاسة مستصحباً الى ان تحصل الطهارة بما جعله مطهراً . وليس الاستصحاب هنا من قبيل الاستصحاب المتنازع فيه بل مرجعه هنا الى العمل بعموم الدليل .

اقول : وتحقيق القول في الاستصحاب وجلة اقسامه قد تقدم في المقدمة الثالثة (٣) .

== وفي تاج العروس في الجزء الثالث في الصحيفة (٥١٩) الذكر بالضم مكيال لاهل العراق ، ومنه : حديث ابن سيرين « اذا بلغ الماء كراً لم يحمل نجساً » .

(١) تقدم الكلام فيها في التعليقة ٣ في الصحيفة ١٩١ .

(٢) وذلك لانها مخصوصة بتغير المتغير نصاً واجماعاً . فالذكر المتغير كلا او بعضاً نجس ، وبعد زوال التغير بمقتضى الايراد المذكور يندرج في العموم ، مع انهم لا يقولون به بل يستصحبون حكم النجاسة الى ان تحصل الطهارة باحد المطهرات الشرعية ( منه رحمه الله ) .

(٣) في الصحيفة ٥١ .

وظاهر كلام المستدل هنا ان الاستصحاب المنكور من قبيل القسم الثالث المذكور هناك الذى هو عبارة عن اطلاق النص ، دون القسم الرابع الذى هو محل النزاع، وهذا الموضع أحد المواضع التي اشرنا هناك الى الشك والتردد في اندراجها تحت القسم الثالث أو الرابع من تلك الاقسام .

وتحقيق القول في ذلك ان يقال : اذا تعلق حكم بذات لاجل صفة - كالماء المتغير بالنجاسة والماء المسخن بالشمس والحائض أي ذات دم الحيض - فهل يحكم - بمجرد زوال التغير وزوال السخونة وانقطاع الدم - بخلاف الاحكام السابقة ، او يحكم باجراء الاحكام السابقة الى ظهور نص جديد ؟ اشكال ، ينشأ من ان الحكم في هذه النصوص - الواردة في هذه الافراد المدودة ونحوها - محتمل لقصره على زمان وجود الوصف ، بناء على ان التعليق على الوصف مشعر بالعلية . وان المحكوم عليه هو العنوان لا الفرد وقد اتنى . وبانتفاؤه ينتفي الحكم - ومحتمل للاطلاق ، بناء على ان المحكوم عليه انما هو الفرد لا العنوان ، والعنوان إنما جعل آلة للملاحظة الفرد ، فورد الحكم حقيقة هو الفرد . فعلى الاحتمال الأول يكون من القسم الرابع ، فان تغير الماء هنا بالنجاسة نظير فقد الماء في مسألة المتيمم الداخل في الصلاة ثم يجد الماء . وكما ان وجود الماء هناك حالة اخرى مغايرة للأولى . فتعلق النص بالأولى لا يوجب استصحابه في الثانية لمكان المخالفة . فكذا هنا زوال الوصف حالة ثانية مغايرة للأولى لا يتناولها النص المتعلق بالأولى . وعلى الاحتمال الثاني يكون من قبيل القسم الثالث وهو الذى ذكره السيد ( قدس سره ) في المدارك : واليه جنح أيضاً المحدث الأمين الاسترآبادى ( قدس سره ) في تعليقاته على المدارك . وبالجملة فالمسألة لا تخلو من شوب الاشكال . والله سبحانه العالم بحقيقة الحال .

( المسألة الخامسة ) - لو وجد الكثير ثم اصابته نجاسة بعد الجمود فالظاهر - كما استظهره بعض المحققين - النجاسة في خصوص موضع الملاقاة كسائر الجامدات ،

ج ١ ﴿المقدار الذي لا ينفع بالملاقاة من الرأكد﴾ — ٢٤٩ —

لخروجه بالجود عن اسم الماء عرفاً ولغة : ويطهر بالقاء النجاسة وما يكتنفها ان كان لها عين والا فالوضع الملاقي لها ، ويطهر ايضاً باتصال الكثير به بعد زوال العين .

وتقل عن العلامة في المنتهى انه قال : « لو لاقت النجاسة ما زاد على الكر من الماء الجامد فالاقرب عدم التنجيس ما لم تغيره » واحتج لذلك بان الجود لم يخرج عن حقيقته بل هو مؤكد لثبوتها . فان الآثار الصادرة عن الحقيقة كلما قوت كانت أكد في ثبوتها ، والبرودة من معلولات طبيعة الماء وهي تقتضي الجود ، واذا لم يكن ذلك مخرجاً له عن الحقيقة كان داخل في عموم قوله ( عليه السلام ) : « اذا كان الماء قدر كرم لم ينجسه شيء » (١) وفيه ما عرفت من ان الجود يخرج عن الاسم الذي هو المدار في الحفظ عن انفعال القليل لغة وعرفاً فيزول بزواله . ولعله ( قدس سره ) قاس ذلك على مثل الدبس والدهن ونحوهما . فانها بالجود لا تخرج عن الحقيقة ، إلا انه قياس مع الفارق . فان الظاهر في الماء الجامد ان احداً لا يطلق عليه اسم الماء . والموجود في الأخبار اطلاق اسم الثلج عليه . وبالجملة فانه لا ريب في ضعفه . واستشكل الحكم في التحرير . وتقل عنه في النهاية القول بالمشهور .

( المسألة السادسة ) — في القدر الذي لا ينفع بالملاقاة من الرأكد . وتفتيح الكلام فيه يستدعي بسطه في مواضع :

( الموضع الأول ) — اعلم انه قد ورد بتقدير ما لا ينفع من الماء روايت بغير لفظ السكر لا يخلو ظاهر تقديراتها من تدافع .

( فنها ) — رواية عبدالله بن المغيرة عن بعض اصحابه عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٢) قال : « اذا كان الماء قدر قلتين لم ينجسه شيء ، والقلتان جرتان » . و( منها ) — رواية عبدالله بن المغيرة ايضاً عن بعض اصحابه عن ابي عبدالله ( عليه

(١) المروى في الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق من كتاب الطهارة .

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ١٠ - من ابواب الماء المطلق من كتاب الطهارة .

— ٢٥٠ — ﴿ المقدار الذي لا ينفعل بالملقاة من الراكد ﴾ ج ١

(السلام) (١) قال : « السكر من الماء نحو حبي هذا . وإشار الى حب من تلك الحباب التي تكون بالمدينة » .

(ومنها) — رواية زرارة عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٢) قال : « قلت له : راوية من ماء سقطت فيها فارة او جرذ أو صعوة ميتة ؟ قال : اذا تفسخ فيها فلا تشرب من مائها ولا تتوضأ وصبها ، وإن كان غير متفسخ فاشرب منه وتوضأ ، وأطرح الميتة اذا اخرجتها طرية . وكذا الجرة وحب الماء والقربة واشباه ذلك من اوعية الماء » هذه جملة ما وقفت عليه من ذلك . وهي مشتملة على التحديد بالقتلين تارة وبكونه نحو ذلك الحب المشار اليه اخرى ، وبكونه قدر راوية او حب او قربة او شبه ذلك . فلا بد من بيان انطباق مصاديق هذه الالفاظ على ما يصدق عليه السكر الذي بنى عليه الاصحاب وجملوه المعيار في هذا الباب ، ليزول التناهي من اليقين وتجتمع الأدلة من الطرفين . ويكون ذلك ضابطاً كلياً وقانوناً جلياً :

فنقول : اما الرواية الاولى فحملها الشيخ (رحمه الله) في الاستبصار (٣) - بعد الطعن فيها أولاً بالارسال - على التقية . قال : « لانه مذهب كثير من العامة » . ثم قال : « ويحتمل ان يكون مقدار القتلين مقدار السكر . لان ذلك ليس بمنكر لان القلة هي الجرة الكبيرة في اللغة » انتهى .

اقول : ويؤيد الحل على التقية ان المدار عندهم على القتلين كما ان المدار عندنا على السكر ، كما ورد في الخبر المتفق على صحته عندهم (٤) : « اذا كان الماء قتلين لم يحمل خبثاً » .

(١) المروية في الوسائل في الباب - ١٠ - من ابواب الماء المطلق من كتاب الطهارة .

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ٣ - من ابواب الماء المطلق من كتاب الطهارة .

(٣) في الصحيفة ٧ من طبع النجف .

(٤) قال ابن تيمية في الجزء الأول من المنتقى في الصحيفة ٢٤ بعد ان ذكر هذا =

وحمل ايضا في الاستبصار الرواية الثانية على ان الحب لا يمتنع ان يسع من الماء مقدار الكر . وعلى ذلك حمل الجرة والرواية والحب والقربة .

وجملة متأخري الأصحاب (رضوان الله عليهم) اعرضوا عن النظر في هذه الاخبار واطبقوا على اخبار الكر . والظاهر ان ذلك اما بناء على ما اعتمدوه من الاصطلاح في تقسيم الحديث ، وان هذه الروايات ضعيفة الاسناد ، فلا تبلغ قوة المعارضة لتلك الأخبار الصحيحة او الضعيفة المجبورة عندهم بعمل الطائفة . أو انها عندهم غير منافية بناء ما ذكره الشيخ (قدس سره) .

== الحديث : رواه الخمسة . وهم باصطلاحه - كما ذكر ذلك في اول الكتاب - : احمد بن حنبل في مسنده . وابو عيسى الترمذى في جامعه . وابو عبد الرحمن النسائي في كتاب السنن . وابو داود السجستاني في كتاب السنن . وابن ماجة القزوينى في كتاب السنن . الا ان النص الذى ذكره : « اذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث » ، وقال : وفى لفظ ابن ماجة ورواية لاحمد « لم ينجسه شيء » ، وفى كنز العمال فى الجزء الخامس فى الصحيفة ٩٥ « اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث » . وروى البيهقى فى الجزء الاول من سننه فى الصحيفة ٢٦٠ و ٢٦١ الحديث بالنص المتقدم وفى الصحيفة ٢٦١ منه ايضا بالنص المذكور فى الكتاب . وفى مصابيح السنة للبغوى فى الجزء الاول فى الصحيفة ٣٣ « اذا كان الماء قلتين لم يحمل نجساً » .

وقد ورد الكر ايضا فى رواياتهم ، ويحكى عن بعضهم انه هو المعيار فى هذا الباب ، فان الجصاص فى احكام القرآن فى الجزء الثالث فى الصحيفة ١٩٩ فى قوله تعالى : « وانزلنا من السماء ماء طهورا » ، بعد ان نقل المذاهب فى الماء الكثير : « وقال مسروق والنخعي وابن سيرين : اذا كان الماء كرا لم ينجسه شيء » . وقال ابن الاثير فى النهاية فى مادة كر : فى حديث ابن سيرين « اذا كان الماء قدر كر لم يحمل القدر » ، وفى رواية « اذا بلغ الماء كرا لم يحمل نجساً » ، وفى تاج العروس فى الجزء الثالث فى الصحيفة ٥١٩ فى مادة كر : السكر بالضم مكىال لاهل العراق ومنه : حديث ابن سيرين « اذا بلغ الماء كرا لم يحمل نجساً » ، وفى رواية « اذا كان الماء قدر كر لم يحمل القدر » .

هذا . والذي وقفت عليه من كلام اهل اللغة في ذلك . اما بالنسبة الى القلتين فقال في كتاب المصباح المنير : « والقلّة اثناء للعرب كالجرة الكبيرة شبه الحب ، قال الازهري : ورأيت القلة من قلال هجر والاحساء تسع ملء مزادة ، والمزادة شطر الراوية . وكأنها سميت قلة لان الرجل القوي يقلها اى يحملها . وعن ابن جريج قال : اخبرني من رأى قلال هجر : ان القلة تسع فرقا . قال عبدالرزاق : والفرق يسع اربعة اصواع بصاع النبي (ص) . الى ان قال : ويجوز ان يعتبر قلال هجر البحرين ، فان ذلك اقرب عرف لهم ، ويقال : كل قلة تسع قربتين » انتهى . وقال في كتاب مجمع البحرين « القلة بضم القاف وتشديد اللام اثناء للعرب كالجرة الكبيرة تسع قربتين او اكثر ، ومنه قلال هجر . وهي شبه الحباب » وقال في القاموس : « القلة الحب العظيم أو الجرة العظيمة » انتهى . وقال المحقق في المعبر : « ان ابا علي ابن الجنيد قال في المختصر : الكر قلتان مبلغ وزنه الف ومائتا رطل ، وقال ابن دريد : القلة في الحديث من قلال هجر وهي عظيمة . وزعموا ان الواحدة تسع خمس قرب » انتهى . ونقل العلامة في المنتهى ايضاً عن ابن دريد انه قال : « القلة من هجر عظيمة تسع خمس قرب » انتهى .

وانت خبير بان المستفاد من كلام هؤلاء ان القلة والجرة والحب متقاربة المقادير وان كلاً منها مما يختلف صغراً وكبراً ، وان القلة منها : ما تسع قربتين ومنها : ما تسع خمس قرب ، فلا بعد حينئذ في حان تلك الظروف الروية في الاخبار على ما يسع الكر .

واما الحب فقال في المصباح : « والحب بالضم الخاية فارسي معرب » وقال في المجمع : « والحب بالضم الجرة الضخمة » وقال في القاموس : « والحب الجرة أو الضخمة منها » .

وانت خبير بان تفسير الحب بالخابية التي تختلف افرادها صغراً وكبراً ، وتفسير

القلة به - وهي كما عرفت سابقا - يعطى ايضاً انه مما يختلف مقاديره ، فلا يتمتع ان يكون ذلك الحب المشار اليه من الحباب الكبير التي تسع كراً من ماء .

ويؤيد ذلك صحيحة علي بن جعفر عن اخيه موسى ( عليه السلام ) (١) قال : « سأله عن حب ماء فيه الف رطل وقع فيه أوقية بول ، هل يصلح شربه او الوضوء منه ؟ قال : لا يصلح » وحينئذ فلا بعد في الحل على ذلك ، ومثل ذلك الجرة والقربة ، فانها مما يتفاوت افرادها ايضاً صغراً وكبراً .

واما الراوية فهي في الأصل تقال على الدابة التي يستقى عليها الماء ثم استعملت في الزادة كما يعطيه كلام صاحب المغرب ، او انها حقيقة فيها كما يفهم من غيره ، وعلى ايها فالمراد به في الحديث الزادة . قال في القاموس : « ولا تكون إلا من جلدین تفأم بثلاث بينها لتسع » انتهى . وقال في كتاب مجمع البحرين : « الزادة الراوية . وسميت ذلك لانها يزداد فيها جلد آخر من غيرها ، ولهذا انها اكبر من القربة » انتهى . ومتى كان كذلك فبلوغها الكر لا خفاء فيه . ومع المناقشة في ذلك فالحل على التقيية التي هي الأصل في اختلاف الاخبار عندنا - كما تقدم بيانه واشتد بنيانه في المقدمة الاولى من مقدمات الكتاب - وان لم يكن بمضمونها قائل من العامة كما علمته مبرهناتنا . واخبار الكر معتمدة بعمل الطائفة عليها قديماً وحديثاً فهي مجمع عليها . ومخالفة للعامة قطعاً (٢) فيتعين القول بها . والله سبحانه واولياؤد اعلم . (الموضع الثاني) - للاصحاب (رضوان الله عليهم) في معرفة الكر طريقتان . وبكل منهما وردت الاخبار ، وان كان على وجه يحتاج الى التطبيق بينها في ذلك المضمار .

(١) المروية في الوسائل في الباب - ٨ - من ابواب الماء المطلق من كتاب الطهارة .

(٢) تقدم في التعليقة ٤ في الصحيحة ٢٥٠ ما يوضح ذلك .

(الطريق الأول) — معرفة ذلك بالوزن وهو الف ومائتا رطل . ولا خلاف بينهم في هذا المقدار .

وعليه تدل صحيحة محمد بن أبي عمير عن بعض اصحابنا عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) (١) قال : « الكر من الماء الذي لا ينجسه شيء الف ومائتا رطل » .

وانما اختلفوا في المراد من الرطل في هذا الخبر ، هل هو الرطل العراقي أو المدني ؟ فالمشهور حمله على الأول ، وهو مائة وثلاثون درهماً على المشهور . وقيل انه مائة وثمانية وعشرون درهماً واربعة اسباع درهم . ذكره العلامة في نصاب الغلات من التحرير والمنتقى (٢) والظاهر انه غلّة . وقيل بحمله على الثاني وهو مائة وخمسة وتسعون درهماً ، وبه قال المرتضى في المصباح والصدوق في الفقيه .

واستدل على الأول بوجوه : ( احدها ) — عموم قوله ( عليه السلام ) : « كل ماء طاهر حتى يعلم انه قدر » (٣) والعلم لا يتحقق مع الاحتمال .

و ( ثانياً ) — ان الاقل متيقن والزائد مشكوك فيه فيجب نفيه بالاصل .

و ( ثالثاً ) — ان ذلك هو المناسب لرواية الاشبار الثلاثة (٤) .

(١) المروية في الوسائل في الباب - ١١ - من ابواب الماء المطلق من كتاب الطهارة .

(٢) ما ذهب اليه ( قدس سره ) في ذلك متقول عن العامة ومخالف لما صرح به في باقي كتبه ، قال بعض المتأخرين : « والظاهر ان هذا سهو منه ، وكأنه كان (ره) عند وصوله الى هذا الموضع ناظراً في كتبهم وتبعهم فيه ذاهلاً عن مخالفة نفسه في المواضع الآخر ومخالفة الاخبار وأقوال سائر الاصحاب » انتهى . وهو في محله (منه رحمه الله) .

(٣) المروى في الوسائل في الباب - ١١ - من ابواب الماء المطلق من كتاب الطهارة .

(٤) وهي صحيحة اسماعيل بن جابر المروية في الباب - ٩ و ١٠ - ورواية المجالس

المروية في الباب - ١٠ - من ابواب الماء المطلق من كتاب الطهارة من الوسائل ، وسيأتي منه ( قدّه ) ذكرهما في الطريق الثاني .



و (رابعها) — ما فيه من الجمع بين الرواية المذكورة (١) وبين صحيحة محمد ابن مسلم عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : « والسكر ستمائة رطل » بحملها على ارجل مكة . اذ لم يذهب أحد الى حملها على الارطال العراقية او المدنية . والرطل المكي رطلان بالعراقي .

و (خامسها) ان الاصل طهارة الماء . خرج ما نقص عن الارطال العراقية بالاجماع ، فيبقى الباقي .

ويرد على الاول ما تقدم في المقدمة الحادية عشرة (٣) في معنى الحديث المذكور ومرت اليه الاشارة ايضاً في المقالة الرابعة من الفصل الاول (٤) ونزيده هنا بياناً وتأكيذاً فنقول : ان الجهل هنا — الذي هو عبارة عن عدم العلم بالقذارة الموجب التمسك باصلة الطهارة حتى تعلم النجاسة — اما ان يكون متعلقاً باصابة النجاسة للماء ، بمعنى المكلف يجبل اصابة النجاسة للماء ولا يعلمها . واما ان يكون متعلقاً بالنجاسة . بمعنى انه يجبل كون هذا الشيء موجباً للتنجيس . واما يجبل الحكم بالتنجيس بان يعلم ملاقات النجاسة لكن يشك في تأثيرها كوضع البحث . ومقتضى الدليل العقلي — الدال على امتناع تكليف الغافل عن الخطاب بلزوم تكليف ما لا يطاق ، والنقلي الدال على ذلك كنفي الحرج — انما يقوم على العذر بالنسبة الى القسم الاول دون الاخيرين . واخبار معنوية الجاهل خاصها وعامها انما تدل على الاول وهو الجاهل المحض . دون العالم بالنجاسات وافرادها وما يترتب على الملاقاة من الحكم . فربما علم بالملاقاة لكن

(١) وهي صحيحة محمد بن ابي عمير المتقدمة في الصحيفة ٢٥٤

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ١١ - من ابواب الماء المطلق من كتاب الطهارة .

(٣) في الموضع الاول في الصحيفة ١٣٤ .

(٤) في الصحيفة ١٩٠ .

جعل الحكم بالتنجيس في بعض الموارد ، للشك في بعض الشروط كوضع البحث .  
او للشك في بعض الاشياء بكونها موجهة للتنجيس كنطفة غير الانسان مثلاً . بل دلت  
الاخبار على ان الحكم في الفردين الاخيرين وجوب الفحص والسؤال ، ومع المعجز  
فالوقوف على جادة الاحتياط .

كصحيحة عبدالرحمن بن الحجاج « في رجلين اصابا صيداً وهما محرمان . الجزاء  
بينهما او على كل واحد منهما جزاء ؟ فقال : لا بل عليهما ان يجزى كل واحد منهما  
الصيد . قلت : ان بعض اصحابنا سألني عن ذاك فلم ادر ما عليه . فقال : اذا  
اصبتم بمثل هذا فلم تدرؤا فعليكم بالاحتياط » (١) .

ومثلها حسنة يريد الكناسي الواردة فيمن علمت ان عليها العدة ولم تدر كم هي ؟  
حيث قال ( عليه السلام ) : « اذا علمت ان عليها العدة لزمها الحجة ، فتسأل  
حتى تعلم » (٢) .

وبالجملة فمورد الخبر المذكور هو العالم بموجبات تنجيس الماء وشرايطه ، فانه متى  
جعل اصابة النجاسة حكم بالطهارة الى ان يعلم الاصابة : وما عدا هذا الفرد ففرضه  
التوقف في الحكم والاحتياط في العمل .

ومما ذكرنا يظهر الجواب عن الوجه الثاني ايضاً . فان الوجه في اصابة البراءة  
التي اعتمدوا عليها هو ما قدمنا من الدليل العقلي والنقلي . ولزوم الحرج وتكليف  
الغافل في صورة بلغنا فيها حكم شرعي ولكن اشتبه علينا المراد منه هل هو الزائد  
أو الناقص ؟ ممنوع ، لما عرفت من الروايتين المتقدمتين .

واورد على الثالث انه وان ناسب رواية الاشبار الثلاثة (٣) لكن المشهور

(١) تقدم الكلام فيها في التعليقه ٢ في الصحيفة ٧٣ .

(٢) تقدم الكلام فيها في التعليقه ٤ في الصحيفة ٨٢ والتعليقه ١ في الصحيفة ٨٣ .

(٣) تقدم بيانها في التعليقه ٤ في الصحيفة ٢٥٤ .

— على تقدير المساحة — إنما هو العمل على رواية أبي بصير (١) البالغ تكسير ما اشتملت عليه الى اثنين واربعين شبراً وسبعة اثمان شبر . وليس تباعد المدني عنها ابعد من تباعد العراقي .

وعلى الرابع ايضاً ذكره الشهيد الثاني ( رحمه الله ) من انه يجوز ان يحمل السائمة على الارطال المدنية ليوافق قول القميين برواية الاشبار الثلاثة (٢) بناء على ان الالف والمائتين العراقية توافق رواية الاشبار بزيادة النصف كما ذكره جماعة : منهم — الشهيد في الذكري . ومن ثم عدل بعض متأخري التأخرين عن كيفية الاستدلال بالرواية الى نحو آخر . فقال : « لو لم يحمل على العراقي لم يمكن الجمع بين روايات الارطال بخلاف ما لو حمل عليه ، فانها تجتمع على ذلك » .

ويرد على الخامس ايضاً ( اولاً ) — ان الأصل المذكور اما عبارة عن الدليل . وليس إلا الخبر المتقدم في الوجه الاول وامثاله . وقد عرفت ما فيه . واما عبارة عن الحالة السابقة أو الحالة الراجعة التي اذا خلى الشيء ونفسه . وكل منها قد اخرج عنه معلومية ملاقات النجاسة . فاستصحابها في موضع النزاع فرع صحة الاستدلال بالاستصحاب في مثل ذلك . وقد حققنا لك في المقدمة الثالثة (٣) بطلانه وهدمنا اركانها ، فانه بتجدد الحالة الثانية اعني ملاقات النجاسة هنا لا يمكن الجزم بالبقاء على الحكم الأول .

و ( ثانياً ) — ايضاً ان المستفاد — من قوله ( عليه السلام ) : « اذا بلغ الماء

(١) الآتي ذكرها في الصحيفة ٢٦١ .

(٢) وسيأتي بيانها في الصحيفة ٢٦٢ .

(٣) في الصحيفة ٥١ .

كرّاً لم ينجسه شيء (١) وامثاله - ان حصول الكرية موجب لعدم الانفعال وانتفاءها موجب للانفعال . فاذا حصل الشك في الكرية كانت حكمها في الانفعال وعذمه مشكوكاً فيه . وتعيين أحدهما يحتاج الى دليل (فان قيل) : الدليل هو العمومات الدالة على طهارة الماء (قلنا) : العمومات على تقدير تسليمها مخصوصة بالخبر المذكور ، والشك إنما حصل في كون محل النزاع فرداً للمخصص أم لا . فتعيين أحدهما يحتاج الى دليل . احتج الآخرون بأن الحل على المدني يقتضي الاحتياط ، حيث ان الأقل مندرج تحته . وبأنه (عليه السلام) كان من أهل المدينة . فالظاهر انه (عليه السلام) اجاب بما هو المبرور عنده .

واجيب عن الأول بان الاحتياط ليس بدليل شرعي . مع انه معارض بمثله ، فان المكلف مع تمكنه من الطهارة المائية لا يسوغ له العدول الى التراية . ولا يحكم بنجاسة الماء إلا بدليل شرعي . فاذا لم يعم على النجاسة فيما نحن فيه دليل كان الاحتياط في استعمال الماء لا في تركه . وعن الثاني بان المهم في نظر الحكيم هو رعاية ما يفهمه السائل ، وذلك إنما يحصل بمخاطبته بما يعهد من اصطلاحه . ولم يعلم ان السائل كان مدنياً ، وغالب الرواة عنه (عليه السلام) كانوا من أهل العراق . فلعل السائل كان منهم حملاً على الغالب .

(قلت) : ويؤيد بان المرسل وهو ابن ابي عمير كان عراقياً ، وبجوابه (عليه السلام) - لمحمد بن مسلم الذي هو من الطائف توابع مكة - بسمائة رطل المتعين او الظاهر حمها على الارطال المكية . لما تقدم ، وبقوله (عليه السلام) في حديث الكلبي النسابة (٢) لما سأله عن الشن الذي ينبذ فيه التمر للشرب والوضوء : « وكم كان يسمع

(١) تقدم الكلام فيه في التعليقة ٣ في الصفحة ١٩١ .

(٢) المروى في الوسائل في الباب - ٢ - من ابواب الماء المضاف والمستعمل من كتاب الطهارة .

من الماء ؟ فقال ما بين الاربعين الى الثمانين الى ما فوق ذلك . فقلت : باي الارطال ؟  
قال : ارطال مكيال العراق »

واجاب المحقق الشيخ حسن في المعالم - عن المعارضة الموردة على الجواب الاول - بان الاخبار الدالة على اعتبار الكرية اقتضت كونها شرطاً لعدم انفعال الماء بالملافة، فما لم يدل دليل شرعي على حصول الشرط يجب الحكم بالانفعال . ثم قال : « وبهذا يظهر ضعف احتجاجهم بالأصل على الوجه الذي قرروه . لان اعتبار الشرط يخرج عن حكم الأصل » .

وفيه نظر ، لان كون الكرية شرطاً لعدم الانفعال لا يقتضي الحكم بالانفعال في صورة عدم العلم بالشرط ، إذ عند عدم الشرط في الواقع يتقي المشروط لا عند عدم العلم به . على انه معارض بان الاخبار المذكورة كما تدل على كون الكرية شرطاً لعدم الانفعال كذلك تدل على كون القلة شرطاً للانفعال ، فما لم يدل دليل على حصول الشرط يجب الحكم بعدم الانفعال .

والظاهر ان ابتناء ما ذكره في المعالم على ما اشتهر بينهم ، وبه صرح والده (قدس سرها) في تمهيد القواعد في مبحث تعارض الاصلين . حيث قال : « اذا وقع في الماء نجاسة وشك في بلوغه الكرية فهل يحكم بنجاسته او طهارته ؟ فيه وجهان ( احدهما ) - الحكم بنجاسته ، وهو المرجح ، لان الأصل عدم بلوغه الكرية . و ( الثاني ) - انه طاهر ، لان الأصل في الماء الطهارة . ويضعف بان ملاقة النجاسة رفعت هذا الأصل لان ملاقاتها سبب في تنجيس ما تلاقيه » ثم ذكر ما يدل على ان هذا هو القول الشائع بين الفقهاء . انتهى . وفيه - بمعونة ما قررناه سابقاً - توجه المنع الى قوله : « بان ملاقة النجاسة رفعت هذا الأصل » فان مجرد ملاقة النجاسة لا يوجب التنجيس كما ذكره ، بل مع القلة ، وهي غير متحققة .

والتحقيق - في هذا المقام بتوفيق الملاك العلام وبركة أهل الذكر (عليهم السلام) - ان يقال : ان مقتضى الأخبار الواردة في الكر - القائلة بانه اذا بلغ الماء كراً لم ينجسه شيء . الدالة بمنطوقها على انه مع العلم بلوغ الكرية لا ينجسه شيء . وبمفهومها الذي هو حجة صريحة صحيحة على انه مع العلم بعدم بلوغه كراً ينجس بالملاقاة - تعليق الحكم بنجاسة ذلك الماء على العلم بعدم بلوغه كراً ، وتعليق الحكم بطهارته على العلم بلوغه كراً (١) ومقتضى هذين التعليقين - ومقتضى الاخبار الدالة على وجوب التوقف في كل ما لم يعلم حكمه على التعيين - هو وجوب التوقف عن الحكمين والوقوف على جادة الاحتياط في العمل . قولهم - : الاحتياط ليس بدليل شرعي - على اطلاقه ممنوع ، لما عرفت في المقدمة الرابعة من ان الاحتياط في مثل هذه الصورة من الادلة الشرعية كما صرحت به الاخبار ، ومنها : الخبر ان المتقدمان (٢) والمعارضة التي ذكرها المحيبي مندفعة بانه قد ظهرت الدلالة على وجوب الاحتياط . وانه دليل شرعي على وجوب الاجتناب عن هذا الماء . فالاحتياط الذي ذكره المعارض غير متجه . وان اردت مزيد ايضاح للفرق بين الاحتياط الواجب الذي هو أحد الادلة الشرعية والمستحب الذي توهموا حمل ذلك الفرد الآخر عليه ، فارجع الى ما حققناه في المقدمة المذكورة . على ان قول القائل : الأصل عدم بلوغ الكرية لا ينطبق على شيء من معاني الأصل التي صرحوا بها كما تقدم في المقدمة الثالثة في بحث

(١) ووجه اخذ العلم من جانب المنطوق والمفهوم ما تقدم لك بيانه في المقدمة الحادية عشرة من ان مناط الحكم بالطهارة والنجاسة هو علم المكلف بذلك لا بمجرد كونه كذلك واقعاً كما تقدم بيانه ثمة مبرهناتاً مشروحاً (منه رحمه الله) .

(٢) وهما صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج وحسنة بريد السكناسي المتقدمتان في الصحيفة ٢٥٦ .

البراءة الاصلية (١) وحينئذ فمقتضى الاحتياط الواجب في هذا الماء متى لاقته النجاسة هو التوقف في الحكم بالطهارة أو النجاسة وترك استعماله والانتقال الى التيمم . ومقتضى الاحتياط المستحب الوضوء بعد ذلك والقضاء . واما الوضوء به وضم التيمم - ثم يطهر بعد حصول الماء ويطهر ما لاقى الماء الاول كما ذكره البعض بدون القضاء بعد ذلك - فلا يخفى ما فيه .

( الطريق الثاني ) — هو معرفة الكر بالمساحة ، وقد اختلف فيه الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) .

فالمشهور انه ما كان كل واحد من ابعاده الثلاثة ثلاثة اشبار ونصف . وبلغ تكسيره اثنان واربعون شبراً وسبعة اثمان شبر . وقيل : ما كان كل واحد من ابعاده ثلاثة اشبار ، وبلغ تكسيره سبعة وعشرون شبراً ، وهو مذهب القميين ، واختاره جملة من المتأخرين منهم : العلامة في المختلف والشهيد الثاني في الروضة والروض والمولى الاردبيلي والمحقق الشيخ علي في حواشي المختلف ، ونفى عنه البعض في كتاب الحبل المتين وقيل : ما بلغ تكسيره نحو مائة شبر . ونقل عن ابن الجنيدي . وقيل : ما بلغت - ابعاده الثلاثة - عشرة ونصفاً ، ونقل عن القطب الراوندي . وقيل : ما بلغ تكسيره ستة وثلاثين شبراً ، وهو ظاهر المحقق في المعتمد ، واليه مال السيد في المدارك كما سيأتي ايضاحه ان شاء الله تعالى . وقيل بالاكتفاء بكل ما روي ، وعزي الى السيد جمال الدين ابن طاووس ( قدس سره ) .

والذي وقفت عليه من الأخبار المتعلقة بالمسألة رواية ابي بصير (٢) قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الكر من الماء كم يكون قدره ؟ قال : اذا كان الماء ثلاثة اشبار ونصفاً في مثله ثلاثة اشبار ونصف في عمقه . فذلك الكر من الماء » .

(١) في الصحيفة ٤١ .

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ١٠ - من ابواب الماء المطلق من كتاب الطهارة .

ورواية الحسن بن صالح الثوري عن أبي عبدالله (عليه السلام) (١) قال :  
« الكر ثلاثة اشبار ونصف عمقها في ثلاثة اشبار ونصف عرضها » .

وصحيفة اسماعيل بن جابر عن أبي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : « قلت  
له : الماء الذي لا ينجسه شيء ؟ قال : ذراعان عمقه في ذراع وشبر سبعة » .  
وصحيفته الاخرى عنه (عليه السلام) (٣) قال : « الكر ثلاثة اشبار  
في ثلاثة اشبار » .

وقال الصدوق (طاب ثراه) في كتاب المجالس (٤) : « روي ان الكر هو  
ما يكون ثلاثة اشبار طولاً في ثلاثة اشبار عرضاً في ثلاثة اشبار عمقاً » .  
وقال في كتاب المقنع (٥) : « روي ان الكر ذراعان وشبر في ذراعين  
وشبر » .

وتنقيح البحث في هذه الأخبار مع ما يتعلق بها من كلام علمائنا الابرار يتم  
برسم فوائد :

(١) المروية في الوسائل في الباب - ٩ و ١٠ - من ابواب الماء المطلق والنص  
المذكور في الكتاب هو نص الكافي والتهذيب . وفي الاستبصار في الصحيفة ٣٣  
من طبع النجف رواها هكذا : « ثلاثة اشبار ونصف طولها في ثلاثة اشبار ونصف  
عمقها في ثلاثة اشبار ونصف عرضها » وفي التعليقة ٤ من الصحيفة المذكورة ان هذه  
الزيادة لم ترد في النسخة المخطوطة بيد والد الشيخ محمد بن المشهدي صاحب المزار المصححة  
على نسخة المصنف .

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق من كتاب الطهارة .  
(٣) المروية في الوسائل في الباب - ٩ و ١٠ - من ابواب الماء المطلق من كتاب الطهارة  
(٤) في الصحيفة ٣٨٣ ، وفي الوسائل في الباب - ١٠ - من ابواب الماء المطلق .  
(٥) في الصحيفة ٤ ، وفي الوسائل في الباب - ١٠ - من ابواب الماء المطلق .



(الاولى) — قد اتفقت هذه الاخبار ما عدا رواية المجالس في عدم ذكر البعد الثالث (١) وظاهر كلام شيخنا الشهيد الثاني في الروض ان رواية ابي بصير (٢) قد اشتملت على الابعاد الثلاثة ولكن احدها وهو العمق لم يذكر تقديره . وقد تكلف شيخنا البهائي في كتاب الحبل المتين لبيان اشغالها على مقادير الابعاد الثلاثة باعادة الضمير في قوله : « مثله » الى ما دل عليه قوله ( عليه السلام ) : « ثلاثة اشبار ونعناً » اي في مثل ذلك المقدار لا في مثل الماء . إذ لا يحصل له . وكذا الضمير في قوله ( عليه السلام ) : « في عمقه » اي في عمق ذلك المقدار في الارض . وفيه انه يؤخذ بكون قوله : « في عمقه من الارض » كلاماً منقطعاً . وبه يكون الكلام متهاًفاً معزولاً عن الملاحظة لا يليق نسبته بتلك الساحة البالغة اعلى درجات البلاغة والنصاحة ، بل الظاهر من قوله : « في عمقه » انه اما حال من « مثله » او نعمت « ثلاثة اشبار » الذي هو بدل من « مثله » وعلى هذا تكون الرواية مشتملة على بيان مقدار العمق مع أحد البعدين الآخرين ، والبعد الثالث متروك .

وبالجملة فهذه الاخبار كلها مشتركة في عدم عد الابعاد الثلاثة (٣) ولم اجد لها راداً من هذه الجهة . بل ظاهر الاصحاب قديماً وحديثاً الاتفاق على قبولها وتقدير البعد الثالث فيها . لدلالة سوق الكلام عليه . وكان ذلك شائعاً كثيراً في استعمالهم وجارياً دائماً في محاوراتهم ، ومنه : قول جرير :

كانت حنيفة اثلاثاً فذلهم من العبيد وثلاث من موالها

وعد بعضهم من ذلك قوله ( صلى الله عليه وآله ) : « حب الي من دنياكم ثلاث :

(١) و (٣) قد تقدم في التعليقة ١ في الصحيفة ٢٦٢ اشتمال رواية الحسن بن صالح الثوري في النسخ المتداولة من الاستبصار على ذكر الابعاد الثلاثة .

(٢) المتقدمة في الصحيفة ٢٦١ .

الطيب والنساء وقرة عيني الصلاة » (١) قال : « فان الصلاة ليست من لذة الدنيا . فهو (صلى الله عليه وآله) لما عد من ملاذ الدنيا اثنتين عزفت نفسه المقدسة عن ذكر الثالثة . فكأنه يقول : مالي وملاذ الدنيا ؟ قرة عيني في الصلاة ، فالواو الثانية استينافية . (اقول) : وهو معنى لطيف مناسب لذلك المقام المنيف (٢) ويؤيده ايضاً

(١) هذا الحديث رواه الصدوق في الخصال عن انس بن مالك عن النبي (ص) بطريقين في الصحيفة ٧٩ ولم نرد كلمة ( ثلاث ) في شيء منهما في النسخة المطبوعة . ورواهما صاحب الوسائل عنه في الباب - ٨٩ - من ابواب آداب الحرام والتنظيف . وقد اورد كلمة ( ثلاث ) في احدهما ، واليك نصهما كما في الوسائل : « حجب الي من الدنيا ثلاث : النساء والطيب وجعلت قرة عيني في الصلاة » . « حجب الي من دنيا كم النساء والطيب وجعلت قرة عيني في الصلاة » .

وفي سنن البيهقي ج ٧ ص ٧٨ عن ثابت عن انس ان رسول الله (ص) قال : « انما حجب الي من دنيا كم النساء والطيب وجعلت قرة عيني في الصلاة » ورواه بهذا اللفظ السيوطي في الجامع الصغير . وفي سنن النسائي ج ٢ ص ١٥٦ « حجب الي من الدنيا النساء والطيب وجعلت قرة عيني في الصلاة » .

وقال المناوي في فيض القدير ج ٣ ص ٣٧٠ : « ولم يرد في الحديث لفظ ثلاث كما قال الحافظ العراقي والزرکشي وابن حجر في نخرج الكشف ، ومن زادها كالزحري والقاضي فقد وهم . فانها مفسدة للبعى ، اذ لم يذكر بعدها الا النساء والطيب .

(٢) قال الصدوق في الخصال في الصحيفة ٧٩ بعد ذكر الحديثين : « قال مصنف هذا الكتاب : ان المحدثين يتعلقون بهذا الخبر ويقولون ان النبي (ص) قال : حجب الي من دنيا كم النساء والطيب ، واراد ان يقول الثالث فندم وقال : قرة عيني في الصلاة . وكذبوا ، لانه لم يكن مراده بهذا الخبر الا الصلاة وحدها ، لانه قال : « ركعتان يصليهما متزوج افضل عند الله من سبعين ركعة يصليهما غير متزوج ، وانما حجب الله اليه النساء لاجل الصلاة . وهكذا قال : « ركعتان يصليهما متعطر افضل من سبعين ركعة يصليهما غير متعطر ، وانما حجب اليه الطيب ايضاً لاجل الصلاة . ثم قال : « وجعل قرة عيني في الصلاة ، لان الرجل لو تطيب وتزوج ثم لم يصل لم يكن له في التزويج والطيب فضل ولا ثواب ، انتهى

جملته من الأخبار (١) ومما يدخل في حيز هذا المقام قوله تعالى : « فيه آيات بينات مقام ابراهيم » (٢) ففي الحديث عن الصادق (عليه السلام) في تفسير هذه الآية « أنها ثلاث آيات : مقام ابراهيم حيث قام على الحجر فآثر فيه قدماه ، والحجر الاسود ، ونزل اسماعيل » (٣) .

وللمحدث الامين في كتاب الفوائد المدنية هنا كلام في توجيه عدم ذكر البعد الثالث في هذه الأخبار ، قال : « ومن اغلاط جمع منهم أنهم يقولون في كثير من الاحاديث الواردة في كمية السكر : أنها خالية عن ذكر أحد الابعاد الثلاثة . لكنه محذوف ليقاس المحذوف على المذكور ، والحذف مع القرينة شائع ذائع . وفي هذا دلالة على اسراعهم في تفسير الاحاديث وفي تعيين ما هو المراد منها ، والدلالة على ذلك كله ان اصح احاديث هذا الباب هكذا : « ذراعان عمقه في ذراع وشبر سعة » (٤) وجه الدلالة انه يفهم اعتبار اربعة اشبار في العمق وثلاثة في الاخيرين . فلم تبق دلالة على ان حكم المحذوف حكم المذكور مع وجود هذا الاحتمال . وانه يفهم من هذا الحديث الشريف ان المراد من احد المذكورين في الاحاديث العمق ومن الآخر السعة . ومن المعلوم عند كل لبيب غير غافل ان معنى السعة مجموع الطول والعرض ، فلا حاجة الى القول بالحذف . ومن له ادنى معرفة باساليب كلام العرب يعرف أنهم يقصدون بقولهم :

(١) فروى في الكافي في الصحيح عن الصادق (عليه السلام) قال : « قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : ما احب من دنياكم الا النساء والطيب ، وروى فيه عنه (عليه السلام) عنه (صلى الله عليه وآله) قال : « جعل قرعة عيني في الصلاة ولذتي في الدنيا النساء وريحاتي الحسن والحسين ، وجه التأييد انه (صلى الله عليه وآله) لم يعد في هذه الاخبار الصلاة في الدنيا كما لا يخفى (منه قدس سره) .

(٢) سورة آل عمران . آية ٩٢ .

(٣) رواه الكليني في الكافي في الباب - ١٠ - من كتاب الحج .

(٤) وهو صحيح اسماعيل بن جابر المتقدم في الصحيفة ٢٦٢ .

ثلاثة في ثلاثة - في الثوب وشبهه - أن كل واحد من طوله وعرضه ثلاثة . ويقصدون - في الحياض والآبار وشبهها - أن كل واحد من سعته وعمقه ثلاثة . وتوضيح المقام أن الكر في الأصل مكيال أهل العراق ، وإنما جرت عادة الأئمة (عليهم السلام) بذكر لفظ الكر في معرض بيان الفرق بين مقدار الماء الذي ينجس بمجرد ورود النجاسة عليه ، وبين مقدار الماء الذي ليس كذلك . لأن مخاطبتهم (عليهم السلام) كانت من أهل العراق ، ومن المعلوم أن الكر مدور مثل البئر ، ومن المعلوم أن المناسب بمساحة المدور أن يذكر قطره وأن يذكر عمقه . وغير مناسب أن يذكر طوله وعرضه وعمقه انتهى كلامه زيد مقامه .

وهو كلام جيد منطبق على تلك الروايات سالم من تلك التقديرات سيما الصحيحة التي أشار إليها . فإنها ظاهرة فيه بعيدة الحل جداً على ما ينافيه . إلا أن الأصحاب (رضوان الله عليهم) - قديماً وحديثاً . أخبارهم ومجتهدهم - كلهم على اعتبار الأبعاد الثلاثة في تقدير الكر وحل الروايات على ذلك . وليس ذلك خاصاً بالمجتهدين كما زعمه (قدس سره) وجعله من جملة أغلاطهم . بل هذا الصدوق (قدس سره) في الفقيه والمقنع صرح باعتبار الأبعاد الثلاثة . فقال في الفقيه (١) : « والكر ثلاثة أشبار طولاً في عرض ثلاثة أشبار في عمق ثلاثة أشبار » ونحوه في المقنع (٢) والمجالس (٣) استناداً إلى صحيحة انصاعيل بن جابر الثانية (٤) الناطقة بأن الكر ثلاثة أشبار في ثلاثة أشبار . وما ذاك إلا بتقدير البعد الثالث فيها . وتبعه على ذلك القميون الذين هم أساطين الأخباريين ، ولكنه (طاب ثراه) حيث كان مولماً بتتبع عثرات المجتهدين عثر

(١) في باب (المياه وطهرها ونجاستها)

(٢) في الصحيفة ٤ .

(٣) في الصحيفة ٣٨٣ .

(٤) المتقدمة في الصحيفة ٢٦٢

من حيث لا يشعر فخص ذلك بالمجتهدين . بل نسبته الى جمع منهم . واذناً بزيادة ضعفه وتمريضه . ولا يخفى انه على تقدير ما ذكره لا يبلغ تكسير الكر الى القدر الذي اعتبروه على تقدير اعتبار البعد الثالث في كل من الروايات . ولكنه ( طاب ثراه ) قد بنى ذلك على ما تقدمت الاشارة اليه آنفاً (١) من اعتبار الاجتماع في ماء الكر . وبذلك صرح في تعليقاته على شرح المدارك ، فقال - بعد ان نقل ان المشهور بين الأصحاب حمل لفظ ( في ) الواقع في روايات هذا الباب على ضرب الحساب . وانهم استفادوا منه التكسير ، وفرعوا على ذلك انه لو كان قدر الكر من الماء منبسطاً على وجه الارض لا يفعل بالملاقاة - ما لفظه : « وفيه اشكال ، وذلك لان المتبادر من سياق الروايات اعتبار اجتماع اجزاء الماء ، وكون عمقه قدراً يعتد به . والاعتبار العقلي مساعد على ذلك ، لانه حينئذ يتقوى بعضها ببعض ، وتتوزع النجاسة الواقعة فيه على اجزائه ويؤيده ان الكر في الأصل مكمل معروف لاهل العراق . والعادة في هيئات المكامل ان يكون لها عمق يعتد به . وبعد النزول نقول : مع قيام الاحتمال لا مجال للاستدلال على ان اجمال الخطاب يوجب رعاية الاحتياط كما مر بتحقيقه » ثم اورد صحيحة محمد ابن مسلم (٢) الدالة على السؤال عن غدير ماء مجتمع تبول فيه الدواب وتلغ فيه الكلاب ويفتسل فيه الجنب ، قال : « اذا كان الماء قدر كرم ينجسه شيء » وصحيحة صفوان ابن مهران الجمال (٣) المتضمنة للسؤال عن الحياض التي بين مكة والمدينة تردها السباع وتلغ فيها الكلاب وتشرب منها الحخير ويفتسل فيها الجنب ويتوضأ منها . قال : « وكم قدر الماء ؟ قال : الى نصف الساق والى الركبة . فقال : توضأ منه » وصحيحة اسماعيل بن جابر المذكورة في كلامه آنفاً (٤) .

(١) في الصحيفة ٢٣٢ .

(٢) و(٣) المروية في الوسائل في الباب ٩- من ابواب الماء المطلق من كتاب الطهارة .

(٤) في الصحيفة ٢٦٥ .

ولا يخفى ان ما ذكره (قدس سره) وان احتمل احتمالاً قريباً لا انه لا دليل عليه صريحاً . فكما انه بهذا الاحتمال لا يتعين القول المشهور ، فكذلك ما ذكره لا يتعين ، لعدم الدلالة الصريحة او الظهور ، بل الظاهر ان العمل على اطلاقات الأخبار اظهر ، والاستئالة عن المياه المجتمعة - مع الاغراض عن المناقشة في كيفية هذا الاجتماع - وان ظهر في بعضها ما يؤيد ما ذكره لا يدل على التخصيص في الجواب كما تقرر في محله .

(الثانية) — قد طعن جملة من المتأخرين - منهم : السيد في المدارك - في سند رواية ابي بصير (١) بضعف الطريق باشتاله على احمد بن محمد بن يحيى . فانه مجبول ، وعثمان بن عيسى ، فانه واقفي . وابي بصير . فانه مشترك بين الثقة والضعيف (٢) وفيه ان لفظ احمد بن محمد بن يحيى وان وقع في التهذيب لكن الموجود في الكافي محمد بن يحيى عن احمد بن محمد ، ولا ريب انه احمد بن محمد بن عيسى ، رواية محمد ابن يحيى المطار عنه ، وروايته هو عن عثمان بن عيسى مكرراً . والظاهر ان ما في التهذيب تصحيف . ولهذا ان جملة من متأخري المتأخرين لم يطلعوا في السند إلا بعثمان بن عيسى وابي بصير ، وكأنهم لاحظوا الرواية من الكافي . لكن الراوي عن ابي بصير هنا هو ابن مسكان ، ولا يخفى على الممارس انه عبدالله ، وهو قرينة لث المرادي ، لتكرر روايته عنه في غير موضع . والمدار في تعيين الرواة عندهم إنما هو على القرائن التي من جملتها قرينة القبلية والبعدية ونحوهما . إلا ان الفاضل الشيخ محمد ابن المحقق الشيخ حسن ابن شيخنا الشهيد الثاني ذكر في بعض حواشيه على التهذيب او الاستبصار ، قال : « نقل بعض مشايخنا ان رواية ابن مسكان

(١) المقدمة في الصحيفة ٢٦١ .

(٢) وقد اورد الرواية شيخنا البهائي في الحبل المتين ايضاً على ما في التهذيب وطعن فيها بما طعن به في المدارك ايضاً (منه قدس سره)

عن أبي بصير تعين كونه ليث المرادي . ولا يخلو من تأمل . لما قاله الوالد ( رحمه الله ) من انه اطلع على رواية فيها ابن مسكان عن يحيى بن القاسم ، واظن أبي وقت على ذلك ايضاً « انتهى .

( اقول ) : لم تقف بعد الفحص والتبع الزائد في كتب الأخبار على ذلك إلا انهم ذكروا ايضاً ان رواية عاصم بن حميد عن أبي بصير مما يعين كونه ليث المرادي وقد وقعت في كتاب الاستبصار في باب وقت صلاة الفجر على رواية عاصم بن حميد عن أبي بصير المكفوف ، ومثله في التهذيب ايضاً ، لكن الموجود في النقيض والكافي في هذا السند بعينه عن أبي بصير ليث المرادي والمتن بحاله . لكن فيه زيادة في رواية الشيخ في آخر الحديث ليست في رواية ذينك الشيخين .

وكيف كان ، ولو مع تقدير صحة رواية الشيخ وعدم تطرق احتمال الغلط أو السهو فيما نقله ، فلا شك ان الحل على الأكثر المتكرر قرينة مرجحة كما صرحوا به في امثال ذلك .

هذا ، وقد ذهب الفاضل ملا محمد باقر السبزواري الخراساني صاحب الكفاية وذخيرة المعاد في شرح الارشاد - في الشرح المذكور - الى ان أبا بصير الذي هو يحيى بن القاسم أو ابن أبي القاسم ثقة . وان المطعون فيه بالوقف والضعف إنما هو يحيى بن القاسم غيره ، وأبو بصير إنما هي كنية الأول خاصة ، وإنما نشأ الاشتباه من العلامة في الخلاصة . وإلا فكتب علماء الرجال المتقدمين صريحة في التعدد . واستدل على ذلك بوجوه: ( منها ) - ان أبا بصير اسدي كما يظهر من رجال النجاشي والكشي واختيار الرجال والخلاصة ورجال العتيقي . والآخر ازدي كما يفهم من - رجال الكشي . ( منها ) - انه ذكر الشيخ في ( قر ) ( ١ ) يحيى بن أبي القاسم يكنى أبا بصير مكفوف ، واسم أبي القاسم اسحاق . وقال بعده بلا فصل : يحيى بن أبي القاسم

( ١ ) اشارة الى اصحاب الباقر ( عليه السلام ) .

الحذاء . وهذا يشهد بالمغايرة ، وفي (ظلم) (١) يحيى بن القاسم الحذاء واقفي ، ثم قال : يحيى بن أبي القاسم يكنى أبا بصير . وهو ايضا يعطي المغايرة . و (منها) - انه ذكر النجاشي والشيخ في اختيار الرجال : ان ابا بصير مات سنة خمسين ومائة . وهذا ينافي كونه واقفياً ، لان وفاة الكاظم (عليه السلام) في سنة ثلاثة وثمانين ومائة . وكلامه (قدس سره) وان كان للنقاشفة فيه مجال إلا انه لا يخلو من قرب .

وكيف كان المفهوم من تتبع الاخبار الواردة - وخطاب الأئمة (عليهم السلام) معه زيادة على ما قد روي في مدحه - جلالة شأنه . والاخبار الواردة بذه قد ورد مثلها بل اشنع منها في من هو اجل قدراً واشهر ذكراً منه . والجواب في الموضعين واحد . على انا لا نرى الاعتماد في صحة الأخبار على هذا الاصطلاح . بل علمنا إنما هو على اصطلاح متقدمي علمائنا (رضوان الله عليهم) كما قدمنا (٢) ايضا به باتم ايضاح وافصحنا عنه اي افصح .

ومن ذلك يعلم الكلام ايضا في عثمان بن عيسى . فانه وان كان مما لا خلاف في كونه واقفياً الا ان الكشي نقل فيه قولاً بأنه من اجتمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه . مضافاً الى ما نقله الشيخ في كتاب العدة مما يؤخذ بالاتفاق على العمل بروايته ورواية امثاله من ثقات الواقفية والقطعية . وهذا مع ان جملة منهم صرحوا بان ضعفها . منجبر بالشهرة ، والامران اصطلاحيان . وحيث ان الرواية معتمدة .

وقد طعن جماعة من متأخري المتأخرين - منهم : المحقق الشيخ حسن في المنتقى . والسيد في المدارك . وتبعهما جمع ممن تأخر عنها (٣) - في صحيحة

(١) اشارة الى اصحاب الكاظم (عليه السلام) .

(٢) في المقدمة الثانية في الصحيفة ١٤ .

(٣) منهم : الشيخ علي بن سليمان البحراني والعلامة السيد ماجد البحراني (قدس سرهما) (منه قدس سره) .



اسماعيل بن جابر الثانية (١) التي هي مستند القميين . قال في كتاب المتقى بعد ذكر الحديث المشار اليه : « وهذا الحديث قد نص جمهور المتأخرين من الاصحاب على صحته . وليس بصحيح . لان الشيخ رواه في موضع آخر من التهذيب عن الشيخ الفيد ( رحمه الله ) عن احمد بن محمد عن ابيه عن سعد بن عبدالله عن احمد بن محمد عن محمد بن خالد عن محمد بن سنان عن اسماعيل بن جابر ، فابدل عبدالله بمحمد ، والراويان قبل وبعد متحداً كما ترى . فاحتمال روايتها له منتف قطعاً ، لاختلافها في الطبقة . وقد ذكرنا في فوائد المقدمة ان الذي يقتضيه حكم الممارسة تعيين كونه محمداً ، وفي الكافي رواه عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن البرقي عن ابن سنان . والظاهر ان هذا صورة ما وقع في رواية البرقي له ، والتعيين من تصرف الراوي عنه : فاختلاً فيه المحطى . واصاب فيه المصيب » انتهى .

واجاب عن ذلك شيخنا البهائي (قدس سره) في كتاب مشرق الشمسين - بعد ان ذكر الخبر المذكور - بما لفظه : « واما هذا السند فقد اطبق علماؤنا من زمن العلامة ( طاب ثراه ) الى زماننا هذا على صحته ولم يظعن أحد فيه . حتى انتهت النوبة الى بعض الفضلاء الذين عاصرناهم ( قدس الله ارواحهم ) فحكوا بخط العلامة واتباعه في قولهم بصحته . وزعموا ان ملاحظة طبقات الرواة في التقدم والتأخر يقتضي ان ابن سنان - المتوسط بين البرقي وبين اسماعيل بن جابر - محمداً عبدالله ، وان تبديل شيخ الطائفة له بعبدالله في سند هذا الحديث توهم فاحش . لان البرقي ومحمد بن سنان في طبقة واحدة . فانهما من اصحاب الرضا ( عليه السلام ) . واما عبدالله بن سنان فليس من طبقة البرقي . لانه من اصحاب الصادق ( عليه السلام ) فرواية البرقي عنه بغير واسطة مستنكرة . وايضاً فوجود الواسطة في هذه الرواية بين ابن سنان وبين الصادق ( عليه السلام ) تدل على انه محمداً لا عبدالله ، لان زمان محمد متأخر عن زمانه ( عليه

(السلام) بكثير ، فهو لا يروي عنه بالمشافة . بل لابد من تحلل الواسطة . واما عبدالله بن سنان فهو من اصحاب الصادق (عليه السلام) والظاهر انه يأخذ عنه بالمشافة بالواسطة . هذا حاصل كلامهم . وظني ان الخطأ في هذا المقام انما هو منهم لا من العلامة واتباعه (قدس الله ارواحهم) ولا من شيخ الطائفة (نور الله مرقدته) فان البرقي وان لم يدرك زمان الصادق (عليه السلام) لكنه قد ادرك بعض اصحابه ونقل عنهم بلا واسطة . ألا ترى الى روايته عن داود بن ابي يزيد العطار حديث من قتل اسداً في الحرم (١) وعن ثعلبة بن ميمون حديث الاستمنا باليد (٢) وعن زرعة حديث صلاة الاسير في باب صلاة الخوف (٣) وهؤلاء كلهم من اصحاب الصادق (عليه السلام) فكيف لا تذكر روايته عنهم بلا واسطة ؟ وتذكر عن عبدالله بن سنان ؟ وايضاً فالشيخ قد عد البرقي في اصحاب الكاظم (عليه السلام) واما تحلل الواسطة بين ابن سنان وبين الصادق (عليه السلام) فانما يدل على انه محمول لم توجد بين عبدالله وبينه (عليه السلام) واسطة في شيء من الاسانيد ، لكنه قد توحيدهما كتوسط عمر بن يزيد في دعاء آخر سجدة من نافلة المغرب (٤) وتوسط حفص الاعور في تكبيرات الافتتاح (٥)

(١) وهو حديث ابي سعيد المكاري المروي في الوسائل في الباب - ٣٩ - من ابواب كفارات الصيد وتوابعها من كتاب الحج .

(٢) وهو حديث ثعلبة بن ميمون والحسين بن زرارة الذي رواه صاحب الوسائل في الباب - ٣ - من ابواب نكاح البهائم ووطء الاموات والاستمنا من كتاب الحدود والتعزيرات .

(٣) وهو حديث سماعة المروي في الوسائل في الباب - ٥ - من ابواب صلاة الخوف والمطاردة من كتاب الصلاة .

(٤) في حديث عمر بن يزيد الذي رواه صاحب الوسائل في الباب - ٤٦ - من ابواب صلاة الجمعة وآدابها من كتاب الصلاة .

(٥) في حديث حفص المروي في الوسائل في الباب - ٧ - من ابواب تكبيرة الاحرام من كتاب الصلاة . الا ان في الوسائل بعد كلمة حفص د يعني ابن البخترى .

وقد يتوسط شخص واحد بعينه بين كل منها وبين الصادق (عليه السلام) كاسحاق ابن عمار . فانه متوسط بين محمد وبينه (عليه السلام) في سجدة الشكر (١) وهو بعينه ايضا متوسط بين عبدالله وبينه (عليه السلام) في طواف الوداع (٢) وتوسط اسماعيل بن جابر في سندي الحديثين الذين نحن فيهما من هذا القيل . والله الهادي الى سواء السبيل » انتهى .

(الثالثة) — لا ريب — بعد ما عرفت — في دلالة رواية ابي بصير (٣) على القول المشهور ، ودلالة صحيحة اسماعيل بن جابر (٤) على قول القميين .  
واما قول ابن الجنيد فلم تقف له على مستند .

وكذلك قول القطب الراوندي ، الا ان بعض متأخري المتأخرين حمله على ارادة معنى الجمع والمعية من لفظ ( في ) دون الضرب كما هو المشهور . ولا يخفى ما فيه من البعد . لما في التحديد بذلك من التفاوت في التقديرات كما نبه عليه جملة من مشايخنا ( طيب الله تعالى مضاجعهم ) ، فان الماء الذي مجموع ابعاده الثلاثة — عشرة اشبار ونصف كما تكون مساحته مساوية لمساحة الشكر على القول المشهور . كما لو كان كل من الابعاد الثلاثة ثلاثة اشبار ونصفاً ، فقد تكون ناقصة عنها قرية منها . كما لو فرض طوله ثلاثة اشبار وعرضه ثلاثة وعمره أربعة ونصف شبر ، فان مساحته حينئذ اربعون شبراً ونصف . وقد تكون بعيدة عنها جداً . كما لو فرض طوله ستة وعرضه

(١) في حديث اسحاق بن عمار الذي رواه الشيخ في التهذيب ج ١ ص ١٦٥ ، ورواه صاحب الوسائل في الباب — ٣ — من ابواب سجدة الشكر من كتاب الصلاة .  
(٢) في حديث اسحاق بن عمار الذي رواه الشيخ في التهذيب في باب ( زيارة البيت ) من كتاب الحج .

(٣) المتقدمة في الصحيفة ٢٦١ .

(٤) المتقدمة في الصحيفة ٢٦٢ السطر ٥ .

اربعة وعمقه نصف شبر . فان مساحته اثنا عشر شبراً . وجعل شيخنا الشهيد الثاني في الروض أبعد الفروض منها ما لو كان كل من عرضه وعمقه شبراً وطوله عشرة اشبار ونصفاً . قال شيخنا البهائي (رحمه الله) بعد نقل ذلك عنه : « وهو محل كلام ، لوجود ما هو أبعد منه . كما لو كان طوله تسعة اشبار وعرضه شبراً واحداً وعمقه نصف شبر ، فان مساحته اربعة اشبار ونصف (١) . وايضاً في كلامه ( قدس سره ) مناقشة اخرى ، اذا الابعاد الثلاثة في الفرض الذي ذكره إنما هو اثنا عشر شبراً ونصف لاشيرة ونصف ، ثم قال : هذا . وانت خير بان صدور مثل هذا التحديد العظيم الاختلاف الشديد التفاوت من القطب الراوندي (رحمه الله) لا يخلو من غرابة ، كما ان صدور مثل هذا الكلام من شيخنا الشهيد الثاني غير خال من غرابة ايضاً . ثم الذي يظهر ان مراد القطب الراوندي (رحمه الله) ان الكر هو الذي لو تساوت ابعاده الثلاثة لكان مجموعها عشرة اشبار ونصفاً ، وحينئذ ينطبق كلامه على المذهب المشهور . والله اعلم بحقائق الامور » انتهى كلامه (زيد مقامه) ولا يخفى ان ما ذكره اخيراً - من الحل لكلام الراوندي - جيد لو امكن تطبيق كلامه عليه .

واما ما نقل عن السيد جمال الدين ابن طاووس من العمل بكل ما روي فهو يرجع في التحقيق الى مذهب القميين . فكأنه يحمل ما زاد على الاستحباب .

بقي الكلام في صحيحة اسماعيل بن جابر الدالة على التحديد بذراعين في العمق في ذراع وشبر في السعة (٢) ويظهر من المحقق في المعتبر الميل الى العمل بها ،

(١) ثم كتب ( قدس سره ) في حاشية الكتاب ما صورته : « وقد يوجد ما هو ابعد من هذا ، كما لو كان طوله عشرة اشبار وعرضه ربع شبر وعمقه كعرضه ، فان مجموع ابعاده عشرة ونصف ومساحته خمسة اثمان شبر . انتهى . (منه رحمه الله) .

(٢) المتقدمة في الصحيفة ٢٦٢ .

حيث قال : - بعد ان ذكر صحيحة اسماعيل التي هي مستند القميين (١) وطعن فيها بقصور الدلالة . ثم رواية ابي بصير (٢) وطعن فيها بثمان بن عيسى . ثم هذه الصحيحة - ما لفظه : « فهذه حسنة . ويحتمل ان يكون قدر ذلك كـراً » انتهى . وربما اعترض عليه بوصفها بالحسن مع انها في اعلى مراتب الصحة . والجواب عن ذلك ان اصطلاح تقسيم الاخبار الى هذه الاقسام متأخر عنه . فهو لم يرد بالحسن المعنى الذي تقرر بينهم وانما اراد الوصف بما يوجب قبولها والعمل عليها . ويظهر من السيد في المدارك الميل ايضاً الى ذلك ، حيث قال - بعد ان ذكر روايتي ابي بصير (٣) واسماعيل الاخرى (٤) وطعن فيهما بضعف الاسناد - ما صورته : « واضح ما وقفت عليه في هذه المسألة من الأخبار متناً وسنداً ما رواه الشيخ » وساق الرواية (٥) ثم نقل عن المحقق الميل الى العمل بها ، وقال : « وهو متجه » وبذلك يظهر لك ما في كلام شيخنا البهائي في الحبل المتين ، حيث قال بانه لم يطلع على قائل بها من الأصحاب . ثم انه (قدس سره) ذكر أن الخبر المذكور غير شديد البعد عن التقدير المشهور . فان المراد بالذراع ذراع اليد وهو شبران تقريباً ، وان المراد بكون سعته ذراعاً وشبراً كون كل من طوله وعرضه ذلك المقدار . فيبلغ تكسيه على هذا التقدير ستة وثلاثين شبراً .

هذا . ويأتي - على ما نقلنا آنفاً (٦) عن المحدث الامين (قدس سره) من تفسيره السعة في الخبر - وكذا في جملة الاخبار - بمجموع الطول والعرض الذي هو عبارة عن قطر الدائرة لا كل من الطول والعرض - انه لا يخلو اما ان يخص الكسر الذي لا نفعل بما

---

(١) و (٤) المتقدمة في الصحيفة ٢٦٢ .

(٢) و (٣) المتقدمة في الصحيفة ٢٦١ .

(٥) وهي صحيحة اسماعيل بن جابر المتقدمة في الصحيفة ٢٦٢ السطر ٣ .

(٦) في الصحيفة ٢٦٥ .

كان على تلك الهيئة . كما يعطيه ظاهر كلامه من الرد على القول المشهور في حمل لفظ ( في ) الواقع في روايات هذا الباب على ضرب الحساب ، وان المتبادر من الروايات اعتبار اجتماع اجزاء الماء . وكون عمقه قدراً يعتد به . وفيه تضيق زائد بل لا يكاد يتفق كـ على هذه الهيئة ، واما ان يعتبر الضرب فيه وتحصيل قدر المساحة . وطريق معرفة ذلك - كما هو مذكور في علم المساحة - ان يضرب نصف القطر - المعبر عنه في الحديث بالسعة وهو واحد ونصف - في نصف المحيط الذي هو تسعة تقريباً . لما ثبت هناك ان القطر ثلث المحيط تقريباً . فيكون نصف المحيط على هذا اربعة ونصفاً . وعند ضرب واحد ونصف في اربعة ونصف يحصل منه ستة وثلاثة ارباع ، واذا ضربنا هذا في العمق الذي هو اربعة يكون الحاصل سبعة وعشرين شبراً ، فيكون موافقاً لمذهب القميين . وفيه انه وان حصل به انطباق صحيحي اسماعيل بن جابر (١) كل منهما على الاخرى ، الا انه - مع مخالفته لما نقلناه من ظاهر كلامه - بعيد غاية البعد ، وان قصر تقدير الكر - على شكل الاسطوانة المستديرة التي لا يعلم تقديرها حقيقة بل تقريباً . ومع ذلك فعرفتها بالتقريب المذكور يتوقف على المهارة في فن علم المساحة والحداقة في فن علم الهندسة التي تتعذر على أكثر الناس - غير معهود وقوع مثله عن اهل العصمة ( صلوات الله عليهم ) بل ربما يقال غير جائز الوقوع ، فيتعين حينئذ حمل الرواية على ما ذكره شيخنا البهائي من الستة والثلاثين شبراً . وقال المحدث الامين في تعليقاته على شرح المدارك : « قد اعتبرنا الكر وزناً ومساحة في المدينة المنورة فوجدنا رواية الف ومائتا رطل (٢) مع الحمل على العراقي قرية غاية القرب من هذه الصحيحة (٣) » انتهى . والظاهر ان اعتباره بناء على ما ذكره بما يرجع الى سبعة وعشرين شبراً .

(١) المتقدمين في الصحيفة ٢٦٢ . (٢) وهي صحيفة ابن ابي عمير المتقدمة في الصحيفة ٢٥٤

(٣) وهي صحيفة اسماعيل بن جابر المتقدمة في الصحيفة ٢٦٢ السطر ٣ .

(الوضع الثالث) — في بيان ضبط السكر بالأوزان المتعارفة في زماننا من المن المتعارف في بلادنا البحرين (حرسها الله من طوارق الشين) والمن التبريزي المتعارف في جملة من ولايات العجم (صانها الله تعالى عن العدم).

فنقول : إعلم ان المتعارف في بلادنا المذكورة ان المن عندهم - بالمثاقيل السوقية الموسومة عندهم بمثاقيل بار - خمسمائة مثقال واثنى عشر مثقالا ، وربع المن عندهم اربعة آلاف ، كل الف بالحساب المتقدم عبارة عن اثنين وثلاثين مثقالا ، والمن ستة عشر ألفاً (١) . ونصف الالف باصطلاحهم قياس . وهي ستة عشر مثقالا ، وفي حدود السنة السابعة والثلاثين بعد المائة والالف قد اعتبرنا الصاع بالصنيج المذكور لأجل زكاة الفطرة بالشعير - كما ذكره الاصحاب - فوجدناه مشتملا على نقصان فاحش . ثم اعتبرناه بحساب المثاقيل الشرعية المتفق بين الخاصة والعامة على عدم تغيرها في جاهليسية ولا اسلام ونسبناها الى مثاقيل البحرين . فكان مبلغ الصاع الشرعي عبارة عن ثلاثة آلاف بالالف المتقدم في اصطلاحهم ، واثنى عشر مثقالا بالمثاقيل المذكورة عندهم .

واما المن التبريزي فهو الآف في شيراز وما والاها عبارة عن تسع عباسيات بالفلوس السود : وكل عباسية عبارة عن عشرين مرضوفا ، وكل مرضوف غازيان ، وهو عبارة عن اربعة مثاقيل صيرفية كما اعتبرناه ، فتكون العباسية - التي هي عبارة عن عشرين مرضوفاً - عبارة عن ثمانين مثقالا صيرفياً . ويكون المن التبريزي - الذي هو عبارة عن تسع عباسيات - سبعمائة مثقال وعشرين مثقالا .

اذا عرفت ذلك فاعلم ان الرطل يقال بالاشتراك - كما تقدمت الاشارة اليه - على ثلاثة اوزان : المزاق والمديني والمكي .

---

(١) وليست الالف كما يتوهم في بادىء الرأي عبارة عن عدد وانما هي اسم للصنيج المعروف عندهم (منه رحمه الله) .

فاما العراقي فهو مائة وثلاثون درهما كما عليه الاصحاب . ولا يلتفت الى ما ذكره العلامة مما قدمنا نقله عنه (١) فانه غفلة بفسير ريبة . وعلى ما ذكره الاصحاب تدل رواية جعفر بن ابراهيم بن محمد الهمداني عن ابي الحسن ( عليه السلام ) (٢) وفيها « ان الصاع ستة ارطال بالمدني وتسعة بالعراقي » ثم قال : واخبرني انه يكون بالوزن الفاء ومائة وسبعين وزنة « والمراد بالوزنة الدرهم . وهي مطابقة لما ذكرناه في تقدير العراقي فان تسع هذا المقدار المذكور مائة وثلاثون كما لا يخفى .

واما الرطل المدني فانه مائة وخمسة وتسعون درهما ، وعليه يدل من الاخبار رواية ابراهيم بن محمد الهمداني عن ابي الحسن ( عليه السلام ) (٣) المتضمنة ان الصاع ستة ارطال بالرطل المدني ، وان الرطل مائة وخمسة وتسعون درهما .

واما الرطل المسكي فهو رطلان بالعراقي عند الاصحاب ، ولم اقف في الاخبار على تحديد له . وحينئذ فيكون الرطل العراقي ثلثي الرطل المدني ونصف الرطل المسكي . والرطل العراقي بالمشايل الشرعية عبارة عن احد وتسعين مثقالا شرعيا . لان كل عشرة دراهم تعدل سبعة مثاقيل شرعية كما ذكره غير واحد من اصحابنا وغيرهم وبالمثاقيل الصيرفية ثمانية وستون مثقالا وربع مثقال . لأن المثلث الصيرفي مثقال وثلث من الشرعي ، والمثلث الشرعي ثلاثة ارباع الصيرفي . فكل اربعة مثاقيل شرعية ثلاثة مثاقيل صيرفية .

والرطل المدني بالمثاقيل الشرعية عبارة عن مائة مثقال وستة وثلاثين مثقالا ونصف

(١) في الصحيفة ٢٥٤ .

(٢) المرحومة في الوسائل في الباب - ٧ - من ابواب زكاة الفطرة من كتاب الزكاة .

(٣) صاحب المسكر كما في التهذيب في باب ( تمييز فطرة أهل الامصار ) وفي الوسائل

في الباب - ٧ - من ابواب زكاة الفطرة من كتاب الزكاة .



مثقال بالتقريب المتقدم ، وبالمثاقيل الصيرفية عبارة عن مائة مثقال ومثقالين وثلاثة أثمان مثقال كما يظهر بالمقايضة .

ولما كان الصاع - على ما ذكره وورد به النص أيضاً - تسعة أرطال بالعراقي وستة بالمدني . فاذا نسب الى الرطل العراقي الذي هو أحد وتسعون مثقالاً شرعياً يكون مقداره بالمثاقيل الشرعية ثمانمائة مثقال وتسعة عشر مثقالاً ، واذا نسب اليه بالمثاقيل الصيرفية يكون قدره ستمائة مثقال واربعة عشر مثقالاً وربيع مثقال . ومن ذلك يعلم حساب نسبته الى الرطل المدني بالمثاقيل الشرعية والصيرفية بزيادة نصف ما ذكر في العراقي على مقداره .

وحينئذ فاذا كان المن التبريزي سبعمائة مثقال وعشرين مثقالاً صيرفياً ، والرطل العراقي بالمثاقيل الصيرفية - كما تقدم - ثمانية وستون مثقالاً وربيع مثقال ، فكل من تبريزي عشرة أرطال عراقية ونصف رطل وثلاثة مثاقيل صيرفية وثلاثة أثمان مثقال . وانت اذا قسمت عدد أرطال الكر الذي هو الف ومائتا رطل على عدد المن التبريزي المذكور . ظهر لك ان مقدار الكر بالمن التبريزي مائة من وثلاثة عشر مثقالاً وثلاثة ارباع من واربعة وثلاثون مثقالاً صيرفياً وخمسة اجزاء من ستة عشر جزءاً من مثقال .

ونقل المحدث الكاشاني ( قدس سره ) في كتاب الوافي ان المن التبريزي كان في عصره ستمائة مثقال صيرفي ، فيكون الصاع بالمثقال الصيرفي يزيد عليه باربعة عشر مثقالاً وربيع مثقال ، ثم قال : « ومنه يعلم مقدار الكر بالارطال وهو مائة من وستة وثلاثون ونصف بالتبريزي » ولعل منشأ التفاوت بين ما ذكرنا وذكره بزيادة الصنج في هذه الاوقات .

واما الكر بوزن البحرين فهو عبارة عن ثمانية وعشرين مثقالاً وثمانين من ، لان

الكر بالاصوع العراقية - كما يعلم بالحساب والمقايسة - مائة صاع وثلاثة وثلاثون صاعاً وثلث صاع . والصاع بوزن البحرين - كما عرفت - (١) عبارة عن ثلاثة آلاف بالصنّج المتقدم في اصطلاحهم ، واثني عشر مثقالاً بمثاقيلهم المتقدمة ، وهو ربع منّهم الا عشرين مثقالاً من مثاقيلهم ، ومتى كررت هذا المقدار بعدد اصوع الكر يظهر لك ما قلناه من كمية الكر بوزنهم (٢) وقد وجدت بخط الوالد (طيب الله تعالى مرقده) انه وجد بخط بعض الفضلاء ما صورته : « وزن الصاع - في شهر رمضان من السنة السادسة والثلاثين بعد الألف - ربع والف واربعة مثاقيل وربع مثقال شيرازي » انتهى . ولا يخفى ما فيه من التفاوت الزائد بالنسبة الى ما ضبطناه ، وذلك بزيادة الصنّج اخيراً كما اشرنا اليه .

## الفصل الثالث

في القليل الراكد . وتفصيل القول فيه يتم برسم مقامات :

(المقام الاول) - الظاهر انه لا خلاف بين اصحابنا (رضوان الله عليهم) - نهياً وفتوى - في نجاسة الماء القليل بتغيره بالنجاسة في أحد الاوصاف الثلاثة . إنما الخلاف في النجاسة بمجرد الملاقاة .

فالمشهور - بل كاد يكون اجماعاً بل ادعى عليه في الخلاف في غير موضع الاجماع - هو النجاسة .

(١) في الصحيفة ٢٧٧ .

(٢) لان ضرب ثلاثة آلاف واثني عشر مثقالاً في مائة صاع يبلغ احدى وعشرين مناً والف وقياس ، فزيد عليها ثلثها وهو ثلاث وثلاثون وثلث يبلغ ما ذكرنا (منه رحمه الله) .

وعزي الى الحسن بن ابي عقيل ( رحمه الله ) القول بعدم النجاسة إلا بالتغير ، واختار هذا القول جمع من متأخري المتأخرين .  
ولا بد من نقل الاخبار هنا من الطرفين . والكلام بما يرفع التناقض من البين فنقول : اما ما يدل من الاخبار على القول المشهور الذي هو عندنا المؤيد المنصور .  
( فنها ) — صحيحة محمد بن مسلم عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) ( ١ ) وسئل عن الماء تبول فيه الدواب وتلغ فيه الكلاب ويغتسل فيه الجنب . قال : « اذا كان الماء قدر كرم لم ينجسه شيء » .

و ( منها ) . — صحيحة زرارة ( ٢ ) قال : « اذا كان الماء اكثر من راوية لم ينجسه شيء . — تفسخ فيه أو لم يتفسخ . — إلا ان نجسيه له ريح تغلب على ريح الماء » .  
و ( منها ) — صحيحة اسماعيل بن جابر ( ٣ ) قال : « قلت لابي عبدالله ( عليه السلام ) : الماء الذي لا ينجسه شيء ؟ قال : ذراعان عمقه في ذراع وشبر سبعة »  
و ( منها ) — صحيحة عبدالله بن سنان ( ٤ ) قال : « سألت أبا عبدالله ( عليه السلام )

( ١ ) المروية في الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق من كتاب الطهارة .  
( ٢ ) المروية في الكافي ج ١ ص ٢٠ ، ورواهما الشيخ في التهذيب ج ١ ص ١١٧ مسندة عن ابي جعفر ( عليه السلام ) بسند ضعيف ، ورواهما صاحب الوسائل في الباب - ٣ - من ابواب الماء المطلق من كتاب الطهارة .

( ٣ ) المروية في الوسائل في الباب - ١٠ - من ابواب الماء المطلق من كتاب الطهارة .  
( ٤ ) كذا فيما وقفنا عليه من النسخ انخطوطة والمنطوعة ، مع ان هذا المتن هو صدر صحيحة اسماعيل بن جابر كما في الكافي ج ١ ص ٢٠ . والتهذيب ج ١ ص ١١ و ١٢ والوسائل في الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق ، وقد تقدم منه ( فده ) ثقل ذيلها ونسبه الى اسماعيل بن جابر في الصحيفة ٢٦٢ السطر ٥ كما تقدم منه الكلام في سندها وان الراوي عن اسماعيل بن جابر هو عبدالله بن سنان او محمد بن سنان في الصحيفة ٢٧٠ ، ولم نجد في كتب الحديث رواية لعبدالله بن سنان بهذا المتن عن الامام مباشرة .

عن قدر الماء الذي لا ينجسه شيء . فقال : كر ... الحديث » .  
 و ( منها ) — رواية عبدالله بن المغيرة عن بعض اصحابه عن ابي عبدالله  
 ( عليه السلام ) ( ١ ) قال : « اذا كان الماء قدر قلتين لم ينجسه شيء ، والقلائف  
 جرتان » .

و ( منها ) — رواية ابي بصير عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) ( ٢ ) قال :  
 « ولا تشرب من سؤر الكلب إلا ان يكون حوضاً كبيراً يستقى منه » .

و ( منها ) — صحيحة علي بن جعفر عن اخيه موسى ( عليه السلام ) ( ٣ ) قال :  
 « سألت عن الدجاجة والحمامة واشباههما تطأ العذرة ثم تدخل في الماء ، يتوضأ منه  
 للصلاة ؟ قال : لا الا ان يكون الماء كثيراً قدر كر من ماء » .

و ( منها ) — صحيحته ايضاً عن اخيه ( عليه السلام ) ( ٤ ) قال : « سألت  
 عن رجل رعف - وهو يتوضأ - فتقطر قطرة في انائه . هل يصلح الوضوء منه ؟  
 قال : لا » .

و ( منها ) — موثقة عمار الساباطي ( ٥ ) قال : « سألت أبا عبدالله ( عليه السلام )  
 عن رجل معه اناء فيه ماء وقع في احدهما قدر ، لا يدري ايها هو ؟ وليس يقدر  
 على ماء غيره . قال : يبريقهما جميعاً و يتيمم » وهذا الحديث رواه الشيخ في موضعين

( ١ ) المروية في الوسائل في الباب - ١٠ - من ابواب الماء المطلق من كتاب الطهارة .  
 ( ٢ ) المروية في الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق وفي الباب - ١ -  
 من ابواب الاسار من كتاب الطهارة .

( ٣ ) المروية في الوسائل في الباب - ٨ و ٩ - من ابواب الماء المطلق من كتاب الطهارة .  
 ( ٤ ) المروية في الوسائل في الباب - ٨ و ١٣ - من ابواب الماء المطلق من كتاب  
 الطهارة .

( ٥ ) المروية في الوسائل في الباب - ٨ و ١٢ - من ابواب الماء المطلق وفي الباب - ٤ -  
 من ابواب التيمم وفي الباب - ٦٤ - من ابواب النجاسات ،

من التهذيب (١) ورواه ثقة الاسلام والصدوق ايضاً في الموثق عن سماعة (٢) .

و ( منها ) — رواية ابي بصير عنه ( عليه السلام ) (٣) قال : « اذا ادخلت يدك في الاناء قبل ان تغسلها فلا بأس الا ان يكون اصابعها قد ربول او جنباه ، فاذا ادخلت يدك في الماء وفيها شيء من ذلك فاهرق ذلك الماء » .

و ( منها ) — صحيحة احمد بن محمد بن ابي نصر (٤) قال : « سألت أبا الحسن ( عليه السلام ) عن الرجل يدخل يده في الاناء وهي قدرة . قال : يكفى الاناء » .  
و ( منها ) — موثقة سماعة عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٥) قال : « اذا اصاب الرجل جنباه فادخل يده في الاناء فلا بأس اذا لم يكن اصابعه شيء من المتى »  
و ( منها ) — موثقته ايضاً (٦) قال : « سألت عن رجل يمس الطست او الركوة ثم يدخل يده في الاناء قبل ان يفرغ على كفيه ، الى ان قال ( عليه السلام ) : وان كان اصابعه جنباه فادخل يده في الماء فلا بأس به اذا لم يكن اصابعه شيء »

(١) رواه في آخر باب ( تطهير المياه من النجاسات ) عن عمار وعن سماعة ، ورواه في آخر باب ( التيمم واحكامه ) عن عمار ، ورواه في باب ( المياه واحكامها ) عن سماعة .  
(٢) رواه ثقة الاسلام عن سماعة في الباب - ٦ - من كتاب الطهارة . ورواه صاحب الوسائل عن سماعة في الباب - ٨ و ١٢ - من ابواب الماء المطلق وفي الباب - ٤ - من ابواب التيمم وفي الباب - ٦٤ - من ابواب النجاسات . ولم نجده في الفقيه بعد الفحص عنه في مظانه ، كما ان صاحب الوسائل لم يروه عن الفقيه وكذا صاحب الوافي بمقتضى الطبعة الثانية . نعم في الطبعة الاولى قد اثبت عن الفقيه ايضاً .

(٣) و (٤) و (٦) المروية في الوسائل في الباب - ٨ - من ابواب الماء المطلق من كتاب الطهارة .

(٥) المروية في الوسائل في الباب - ٨ - من ابواب الماء المطلق وفي الباب - ٢٨ - من ابواب الوضوء .

من المني ، وان كان اصاب يده فادخل يده في الماء قبل ان يفرغ على كفيه فليهرق الماء كله .

و ( منها ) — رواية ابي بصير عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (١) قال : « سألت عن الجنب يحمل الركوة او التور فيدخل اصبعه فيه . فقال : ان كانت يده قدرة فاهرقه ، وان كان لم يصيبها قدر فليغتسل منه ... الحديث » .

و ( منها ) — حسنة شهاب بن عبد ربه عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٢) « في الرجل الجنب يسهو فيغمس يده في الاناء قبل ان يغسلها ؟ انه لا بأس اذا لم يكن اصاب يده شيء » .

و ( منها ) — موثقة عمار الساباطي عنه ( عليه السلام ) (٣) قال : « سئل عن ماء شرب منه باز أو صقر أو عقاب . فقال : كل شيء من الطير يتوضأ مما يشرب منه إلا ان ترى في منقاره دمًا ، فاذا رأيت في منقاره دمًا فلا تتوضأ منه ولا تشرب » .

و ( منها ) — موثقة عمار ايضاً عنه ( عليه السلام ) (٤) انه « سئل عن ماء شربت منه الدجاجة . فقال : ان كان في منقارها قدر لم يتوضأ منه ولم يشرب . وان لم تعلم ان في منقارها قدرًا فتوضأ منه واشرب » .

و ( منها ) — صحيحة محمد بن مسلم عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٥) قال : « سألت عن الكلب يشرب من الاناء . قال : اغسل الاناء » .

(١) المروية في الوسائل في الباب - ٨ - من ابواب الماء المطلق من كتاب الطهارة .  
(٢) المروية في الوسائل في الباب - ٨ - من ابواب الماء المطلق وفي الباب - ٧ - من ابواب الاسرار من كتاب الطهارة .

(٣) المروية في الوسائل في الباب - ٤ - من ابواب الاسرار من كتاب الطهارة .  
(٤) المروية في الوسائل في الباب - ٤ - من ابواب الاسرار ، ورواه عن الصدوق مرسلًا في الباب - ٨ - من ابواب الماء المطلق من كتاب الطهارة .  
(٥) المروية في الوسائل في الباب - ١ و ٢ - من ابواب الاسرار من كتاب الطهارة .

و ( منها ) — رواية حريز عن اخبره عنه ( عليه السلام ) (١) قال : « اذا ولغ الكلب في الاناء فصبه » .

و ( منها ) — صحيحة الفضل بن عبد الملك البقباق (٢) قال : « سألت أبا عبدالله ( عليه السلام ) عن فضل الهرة والشاة والبقرة ، الى ان قال : فلم اترك شيئاً إلا سأله عنه ، فقال : لا بأس به . حتى انتهيت الى الكلب . فقال : رجس نجس لا يتوضأ بفضله واصبب ذلك الماء ، واغسله بالتراب اول مرة ثم بالماء » .  
و ( منها ) — رواية معاوية بن شريح (٣) قال : « سألت عذافر أبا عبدالله ( عليه السلام ) وانا عنده عن سور السنور والشاة والبقرة والبعير والحمار والفرس والبغل والسباع . يشرب منه أو يتوضأ منه ؟ فقال : نعم اشرب منه وتوضأ . قال : قلت له : الكلب ؟ قال : لا . قلت : أليس هو سبع ؟ قال : لا والله انه نجس لا والله انه نجس » .

و ( منها ) — حسنة المعلى بن خنيس (٤) قال : « سألت أبا عبدالله ( عليه السلام ) عن الخنزير يخرج من الماء فيمر على الطريق فيسيل منه الماء ، امر عليه حافياً . فقال أليس وراءه شيء جاف ؟ قلت : بلى . فقال : لا بأس ، ان الأرض يطهر بعضها بعضاً » .  
و ( منها ) — ما رواه الشهيد في الذكرى (٥) وغيره في غيره عن العيص

- 
- (١) و (٣) المروية في الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب الاسار من كتاب الطهارة .  
(٢) المروية في الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب الاسار . ورواها بنحو التقطيع في الباب - ١١ و ٧٠ - من ابواب النجاسات من كتاب الطهارة .  
(٤) المروية في الوسائل في الباب - ٣٢ - من ابواب النجاسات والاواني والجلود من كتاب الطهارة .  
(٥) في الصحيفة ٩ ورواه صاحب الوسائل عن الذكرى والمعتبر في الباب - ٩ - من ابواب الماء المضاف والمستعمل من كتاب الطهارة .

ابن القاسم قال : « سألت عن رجل اصابته قطرة من طشت فيه وضوء . قال : ان كان من بول أو قدر فليغسل ما اصابه » .

و ( منها ) — رواية ابن ابي يعفور عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (١) قال : « لا تغتسل من البثر التي تجتمع فيها غسالة الحمام ، فان فيها غسالة ولد الزنا وهو لا يطهر الى سبعة آباء ، وفيها غسالة الناصب وهو شرهما ، ان الله لم يخلق خلقاً شراً من الكلب وان الناصب أهون على الله من الكلب » .

و ( منها ) — رواية علي بن الحكم عن رجل عن ابي الحسن ( عليه السلام ) (٢) قال : « لا تغتسل من غسالة ماء الحمام . فانه يغتسل فيه من الزنا ، ويغتسل فيه ولد الزنا والناصب لنا أهل البيت ، وهو شرم » .

و ( منها ) — رواية حمزة بن احمد عن الكاظم ( عليه السلام ) (٣) قال : « لا تغتسل من البثر التي يجتمع فيها ماء الحمام . فانه يسيل فيها ما يغتسل به الجنب وولد الزنا والناصب لنا أهل البيت . وهو شرم » .

و ( منها ) — موثقة ابن ابي يعفور المروية في كتاب العلل (٤) عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) قال : « اياك ان تغتسل من غسالة الحمام ، ففيها تجتمع غسالة اليهودي والنصراني والمجوسي والناصب لنا أهل البيت وهو شرم ... الحديث » .

و ( منها ) — صحيحة علي بن جعفر عن اخيه موسى ( عليه السلام ) (٥) انه

(١) و (٢) و (٣) المروية في الوسائل في الباب - ١١ - من ابواب الماء المضاف والمستعمل من كتاب الطهارة .

(٤) في الصحيفة ١٠٦ وفي الوسائل في الباب - ١١ - من ابواب الماء المضاف والمستعمل من كتاب الطهارة .

(٥) المروية في الوسائل في الباب - ١٤ - من ابواب النجاسات والاواني والجلود من كتاب الطهارة .



« سأله عن النصراني يغتسل مع المسلم في الحمام . قال : اذا علم انه نصراني اغتسل بغير ماء الحمام . الا ان يغتسل وحده على الحوض فيغسله ثم يغتسل » .

و (منها) — صحيحته ايضاً عن اخيه (عليه السلام) (١) قال : « سأله عن خنزير شرب من اناء كيف يصنع به ؟ قال : يغسل سبع مرات »

و (منها) — ما رواه في كتاب قرب الاسناد (٢) عن علي بن جعفر عن اخيه (عليه السلام) قال : « سأله عن حب ماء فيه الف رطل وقع فيه اوقية من بول . هل يصلح شربه او الوضوء منه ؟ قال : لا يصلح » .

و (منها) — رواية سعيد الاعرج (٣) قال : « سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن الجرة تسع مائة رطل من ماء يقع فيها اوقية من دم . اشرب منه واتوضأ ؟ قال : لا » .  
و (منها) — رواية حفص بن غياث عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) (٤) قال : « لا يفسد الماء الا ما كانت له نفس سائلة » .

و (منها) — رواية أبي بصير (٥) قال : « دخلت ام معبد (٦) العبدية على

(١) المروية في الوسائل في الباب - ١٣ - من ابواب النجاسات وفي الباب - ١ - من ابواب الاسرار .

(٢) هذه الرواية رواها صاحب الوسائل عن كتاب علي بن جعفر في الباب - ٨ - من ابواب الماء المطلق وقد ذكرها المجلسي في المجلد الرابع من البحار في الصحيفة ١٥٨ في ضمن مسائل علي بن جعفر الواردة من غير طريق عبدالله بن جعفر الحميري ، ولم نجدها في كتاب قرب الاسناد .

(٣) المروية في الوسائل في الباب - ٨ - ١٣ - من ابواب الماء المطلق من كتاب الطهارة ،

(٤) المروية في الوسائل في الباب - ٣٥ - من ابواب النجاسات وفي الباب - ١٠ - من ابواب الاسرار .

(٥) هذه الرواية والتي بعدها مروية في الكافي في باب الاضطراب الى الخمر للدواء (منه رحمه الله) .

(٦) كذا فيما وقفنا عليه من النسخ المخطوطة والمطبوعة ، وفي الكافي والوسائل والوافي (ام خالد) وسيأتي منه (قده) ذلك ايضاً في نجاسة الخمر .

أبي عبدالله (عليه السلام) وأنا عنده فقالت : جعلت فداك انه يعتريني قراقر في بطني . الى ان قالت (١) : وقد وصف لي اطباء العراق النبيذ بالسويق وقد وقفت وعرفت كراهتك له . فاحيت ان أسألك عن ذلك . فقال : وما يمنعك من شربه ؟ قالت : قد قلدتكم ديني فالتقي الله حين القاه فاخبره ان جعفر بن محمد امرني ونهاني فقال : يا أبا محمد ألا تسمع الى هذه المرأة وهذه المسائل ؟ لا والله لا آذن لك في قطرة منه ، فلا تذوقي منه قطرة ، الى أن قال : ثم قال أبو عبدالله (عليه السلام) : ما ييل الليل ينجس حبا من ماء . يقولها ثلاثاً » (٢) .

(و منها ) - رواية عمر بن حفظة (٣) قال : « قلت لأبي عبدالله (عليه السلام) ما ترى في قدح من مسكر يصب عليه الماء حتى تذهب عاديته ويذهب سكره ؟ فقال : لا والله ولا قطرة تقطر في حب إلا اهريق ذلك الحب » .

و منها ) - صحيحة علي بن جعفر عن أخيه موسى (عليه السلام) (٤) قال : « سألت عن رجل رعف فامتخط فصار ذلك الدم قطعاً صغيراً فاصاب اناءه ،

---

(١) كذا فيما وقفنا عليه من النسخ المخطوطة والمطبوعة ، وفي الكافي والوسائل ليس بين قولها : انه يعتريني قراقر في بطني . وقولها : وقد وصف لي اطباء العراق ... الخ كلام فاصل . نعم في الوافي بينهما العبارة الآتية : فسألت عن اعلان النساء وقالت .

(٢) رواها صاحب الوسائل في الباب ٢٠ من ابواب الاشرية المحرمة من كتاب الاطعمة والاشربة ، وروى قوله (عليه السلام) : ما ييل الميل ... الخ في الباب ٣٨ - من ابواب النجاسات من كتاب الطهارة .

(٣) المروية في الوسائل في الباب ١٨ - من ابواب الاشرية المحرمة من كتاب الاطعمة والاشربة ورواها الكليني في الكافي في باب (ان رسول الله - ص - حرم كل مسكر . قنيله وكثيره ) من كتاب الاشرية . لا كما ذكره (قده) في التعليقة ٥ ص ٢٨٧ .

(٤) المروية في الوسائل في الباب ٨ - من ابواب الماء المطلق من كتاب الطهارة .

هل يصاح الوضوء منه ؟ قال : ان لم يكن شيء يستين في الماء فلا بأس . وان كان شيئاً يئناً فلا يتوضأ منه .

و ( منها ) — صحيحة ابن أبي عمير عن بعض اصحابه (١) قال : وما احسبه إلا حفص بن البخري . قال : « قيل لابي عبدالله ( عليه السلام ) : العجين يعجن من الماء النجس كيف يصنع به ؟ قال : يباع ممن يستحل اكل الميتة » وفي رواية اخرى (٢) انه « يدفن ولا يباع » والظاهر ان العجن بالماء إنما وقع قبل العلم بنجاسة الماء حملاً لتصرف المسلم على الصحة ، فلا يحمل على كون النجاسة بالتغير ، إذ التغير لا يشتبه حاله .

و ( منها ) — رواية علي بن حديد عن بعض اصحابنا (٣) قال : « كنت مع ابي عبدالله ( عليه السلام ) في طريق مكة فصرنا الى بئر فاستقى غلام ابي عبدالله ( عليه السلام ) دلوأ فخرج فيه فأرتان . فقال ابو عبدالله ( عليه السلام ) : ارقه ، فاستقى آخر فخرجت فيه فأرة ، فقال ابو عبدالله ( عليه السلام ) : ارقه ، قال : فاستقى الثالث فلم يخرج فيه شيء ، فقال : صبه في الاناء . فصبه في الاناء » .

هذه جملة ما وقفت عليه من الاخبار التي تصلح لان تكون مستنداً للقول المشهور . وهي كما ترى على ذلك المطلب واضحة الظهور عارية عن القصور .

وبيان الاستدلال بها ان جملة منها قد دلت على ان ما نقص عن الكر أو الراوية او نحوها من تلك المقادير ينفعل بالنجاسة ، ودلائلها بمفهوم الشرط الذي هو حجة عند

---

(١) و (٢) رواها صاحب الوسائل في الباب - ١١ - من ابواب الاسان من كتاب الطهارة .

وفي الباب - ٧ - من ابواب ما يكتسب به من كتاب التجارة .

(٣) المروية في الوسائل في الباب - ١٤ - من ابواب الماء المطلق من كتاب الطهارة

المحققين . وعليه دلت جملة من الاخبار كما قدمنا في المقدمة الثالثة (١) .

وجملة منها قد تضمنت النعي عن الوضوء والشرب من الاناء بوقوع قطرة من دم فيه او خمر أو شرب طير على منقاره دم او قدر . والنهي حقيقة في التحريم عند محققي الاصوليين . وقد تقدم ما يدل على ذلك من الآيات والاطار في المقدمة السابعة (٢) بل وقع التصريح في بعض هذه الاخبار بالتنجيس .

وجملة منها قد دلت على اهراق ماء الاناء بادخال اليد القذرة من نجاسة البول او المني أو غيرها ، وفي بعضها بعد الامر بالاهراق الأمر بالتييم . وما ذاك جميعه إلا للنجاسة .

وجملة منها قد دلت على الأمر بفصل الأواني التي شرب منها نجس العين أو وقع فيها ميتة . ومن الظاهر ان الأمر بالفصل إنما هو للاستعمال فيما يشترط فيه الطهارة من عبادة أو اكل أو نحوهما . والأمر للوجوب كما عليه المحققون ، وقد تقدم ما يدل على ذلك ايضاً في المقدمة السابعة (٣) وما ذاك إلا للنجاسة .

وجملة منها قد دلت على النعي عن الفصل بما لا فاه نجس العين معللاً في جملة منها بالنجاسة . وقد اورد على هذه الاستدلالات جملة من المناقشات ، وسيأتي الكلام فيها على وجه يوضح الحال ويقلع مادة الاشكال بتوفيق ذي الجلال .

واما ما استدلل به على القول الثاني ( فنها ) — صحيحة حريز عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٤) انه قال : « كلما غلب الماء على ربح الجيفة فتوضأ من الماء واشرب . وإذا تغير الماء وتغير الطعم فلا توضأ منه ولا تشرب » .

(١) في الصحيفة ٥٧ .

(٢) و(٣) في الصحيفة ١١٢ ،

(٤) المروية في الوسائل في الباب - ٣ - من ابواب الماء المطلق من كتاب الطهارة .

ورواية عبدالله بن سنن (١) قال : « سأل رجل أبا عبدالله ( عليه السلام ) وأنا حاضر - عن غدير اتود وفيه جيفة . فقال : اذا كان الماء قاهراً ولا يوجد فيه الريح فتوضأ » .

ورواية سماعة عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٢) قال : « سألت عن الرجل يمر بالماء وفيه دابة ميتة قد أنثنت . قال : ان كان التين الغالب على الماء فلا يتوضأ ولا يشرب » .

وحسنة محمد بن ميسر (٣) قال : « سألت أبا عبدالله ( عليه السلام ) عن الرجل الجنب ينتهي الى الماء القليل في الطريق ، ويريد ان يغتسل منه ، وليس معه اناه يغرف به ، ويداه قنرتان . قال : يضع يده ويتوضأ ثم يغتسل . هذا مما قل الله تعالى : ما جعل عليكم في الدين من حرج » (٤) .

ورواية عثمان بن زياد (٥) قال : « قلت لابي عبدالله ( عليه السلام ) : اكون في السفر ، فأتي الماء النقيع ويدي قنرة . فأغمسها في الماء ؟ قال : لا بأس » .

ورواية ابي بصير عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٦) انه « سأل عن الماء النقيع تبول فيه الدواب . فقال : ان تغير الماء فلا تتوضأ منه . وان لم يتغير ابرأها فتوضأ منه . وكذلك الدم اذا سال واشباهه » .

ورواية ابي خالد القميط (٧) انه « سمع ابا عبدالله ( عليه السلام ) يقول في الماء يمر به الرجل وهو نقيع فيه الميتة والجيفة . فقال ابو عبدالله ( عليه السلام ) : ان كان الماء قد تغير ريحه أو طعمه فلا تشرب ولا تتوضأ منه ، وان لم يتغير ريحه وطعمه فاشرب وتوضأ » .

(١) و (٢) و (٦) و (٧) المروية في الوسائل في الباب - ٣ - من ابواب الماء المطلق

(٣) المروية في الوسائل في الباب - ٨ - من ابواب الماء المطلق من كتاب الطهارة .

(٤) سورة الحج الآية ٧٨ .

(٥) المروية في الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق من كتاب الطهارة .

ورواية العلاء بن الفضيل (١) قال : « سألت أبا عبدالله ( عليه السلام ) عن الحياض يبال فيها . قال : لا بأش إذا غلب لون الماء لون البول » .

ورواية عبدالله بن مسكان عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) (٢) قال : « سألته عن الوضوء مما ولغ الكلب فيه والسنور أو شرب منه جمل أو دابة أو غير ذلك . أبتوضأ أو يغتسل منه ؟ قال نعم إلا أن تجد غيره فتزده عنه » .

وروى في الفقيه (٣) « أن النبي ( صلى الله عليه وآله ) أتى الماء . فاتاه أهل البادية فقالوا : يا رسول الله ان حياضنا هذه تردها السباع والكلاب والبهائم ؟ فقال لهم : لها ما أخذت أفواهاها ولكم سائر ذلك » .

ورواية أبي بصير (٤) قال : « قلت لأبي عبدالله ( عليه السلام ) : أنا نسافر فرجما بلينا بالغدير من المطر يكون إلى جانب القرية . فتكون فيه العذرة ويبول فيه الصبي وتبول فيه الدابة وتروث ؟ فقال ان عرض في قلبك منه شيء فقل هكذا ، يعني أفرج الماء بيدك . ثم توضأ ، فان الدين ليس بمضيق ... » .

وروى العلامة في المختلف (٥) عن ابن أبي عقيل أنه قال : تواتر عن الصادق ( عليه السلام ) عن آبائه ( عليهم السلام ) ان « الماء طاهر لا ينجسه إلا ما غير لونه »

(١) المروية في الوسائل في الباب - ٣ - من ابواب الماء المطلق من كتاب الطهارة .

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ٢ - من ابواب الاسآر من كتاب الطهارة .

(٣) في باب ( المياها وطهريها ونجاستها ) ورواه صاحب الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق . وما ذكره ( قدس ) يوافق رواية الشيخ ( قدس ) في التهذيب لهذا الحديث في الجزء الاول في الصحيفة ١٩٧ . وأما رواية الفقيه فليس فيها ان رسول الله ( ص ) أتى الماء ، وإنما أولها « وأتى أهل البادية رسول الله ( ص ) فقالوا ... الخ » .

(٤) المروية في الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق من كتاب الطهارة .

(٥) في الصحيفة ٢ .

او طعمه أو رائحته . وانه سئل ( عليه السلام ) عن الماء النقيع والغدير واشباهها فيه الجيف والعذرة وولوغ الكلب وتشرب منه الدواب وتبول فيه . أيتوضأ منه ؟ فقال لسأله : ان كان ما فيه من النجاسة غالباً على الماء فلا تتوضأ منه ، وان كان الماء غالباً على النجاسة فتوضأ واغتسل » .

وروى الصغار في كتاب بصائر الدرجات (١) في الصحيح عن شهاب بن عبد ربه قال : « اتيت أبا عبدالله ( عليه السلام ) أسأله . فابتدأني فقال : ان شئت فسل يا شهاب وان شئت اخبرناك بما جئت له ، فقلت : اخبرني . قال : جئت تسألني عن الغدير يكون في جانبه الجيفة أتوضأ منه أو لا ؟ قلت : نعم . قال : توضأ من الجانب الآخر إلا ان يغلب الماء الريح فينتن » .

ورواية ابي مریم الانصاري (٢) قال : « كنت مع ابي عبدالله ( عليه السلام ) في حائط له فحضرت الصلاة فنزع دلواً للوضوء من رجليه فخرج عليه قطعة من عذرة يابسة فاكفأ رأسه وتوضأ بالباقي » .

هذه جملة ما اطلعت عليه من الأخبار مما يصلح لان يكون مستنداً لذلك القول . ووجه الاستدلال بها ان بعضاً منها قد دل على جواز الوضوء والشرب من الماء الذي لا قته النجاسة إلا مع غلبة اوصاف النجاسة : وبعضاً منها على جواز وضع اليد القذرة في الماء والوضوء والغسل منه ، ولفظ الماء في تلك الاخبار شامل باطلاقة للقليل والكثير ، بل في حسنة محمد بن ميسر (٣) تصريح بالقليل بخصوصه .

وانت خير بانه لو ثبتت المنافاة بين هذه الاخبار لكان الترجيح للاخبار

- 
- (١) في الجزء الخامس باب ( ان الأئمة يعرفون الاضمار ) ورواه صاحب الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق من كتاب الطهارة .  
(٢) المروية في الوسائل في الباب - ٨ - من ابواب الماء المطلق من كتاب الطهارة .  
(٣) المقدمة في الصحيفة ٢٩١ .

المقدمة ، لا اعتضاها بعمل الطائفة المحقة قديماً وحديثاً ، فإنه لم ينقل الخلاف في هذه المسألة قديماً إلا عن ابن أبي عقيل : فشرة العمل - بضمون الأخبار الأولية بين قدماء الاصحاب - مما يلحقها بالمجمع عليه في الرواية ، الذي هو أحد المرجحات الشرعية كما تقدمت الإشارة اليه في المقدمة الثالثة (١) وبذلك صرح جملة من اصحابنا منهم : السيد المحقق صاحب الفنية ( قدس سره ) وغيره ، وحينئذ فيحتمل أن معظم الفرق الناجية - سابقاً ولاحقاً - قائلين بالنجاسة ، فهو دليل على أن ذلك مذهب أهل البيت ( عليهم السلام ) فإن مذهبهم إنما يعلم بنقل شيعتهم عنهم : كما أن مذهب أبي حنيفة وامثاله من المذاهب إنما يعلم بنقل اتباعهم وتلامذتهم ، وحينئذ فما خالف ذلك مما صح وروده عنهم ( عليهم السلام ) يتحتم حله على التقية (٢) وأن كانت العامة في المسألة ايضاً على قولين ، إلا أن حمل الخبر على التقية لا يتوقف على اتفاق العامة على القول بضمونه بل ولا على قول البعض كما عرفته في المقدمة الاولى .

على أن الذي نقوله - وهو التحقيق الحقيقي بالاتباع في المقام وأن غفلت عنه أقوام - أن جل الأخبار التي استند اليها الخصم لا دلالة لها على ما يدعيه ولا صراحة لها فيما يعميه . بل الظاهر منها - عند التأمل الصادق في مضامينها والنظر في قرائن احوالها ومفاهيمها - أنها منطبقة مع تلك الأخبار على معنى صحيح المعيار واضح المنار ، وأن اختلفت في ذلك الدلالات في بعضها قرباً وبعداً بسبب الانس بالقرائن الحالية والمقالية

(١) في الصحيفة ٣٨ .

(٢) ويؤيد ذلك ايضاً ما صرح به علم الهدى ( رضى الله عنه ) في اجوبة المسائل الناصرية ، حيث نسب القول بنجاسة الماء القليل الى مذهب الشيعة الامامية وجميع الفقهاء ، قال : « وانما خالف في ذلك مالك والاوزاعي وأهل الظاهر ، ثم قال : « والحجة في صحة مذهبنا اجماع الشيعة الامامية ، وفي اجتماعهم عندنا حجة وقد دللنا على ذلك في غير موضع ، انتهى ( منه قدس سره ) .



وعدمه . ومن ذلك تطرقت اليها الاحتمالات . ولكن الناظر البصير والناقد الخبير اذا ضم بعضها الى بعض وامعن النظر في عباراتها وما تفيد به بصريتها واشاراتها ظهر له صحة ما ندعيه .

وتوضيح هذه الجملة ان نقول : الذي ظهر لنا - بعد امعان النظر في الادلة المتوهم منها المخالفة - ان جملها إنما ورد في السؤال عن مياه الحياض ومياه العنبران ومياه الطرق ، من حيث عموم الحاجة اليها سيما في الاسفار ، وعموم البلوى بها وإلجاء الضرورة للانتفاع بها ، وانها حيث كانت معرضاً لتلك الاشياء المصرح بها في تلك الاخبار من رمي الجيف فيها وشرب الكلاب والسياع منها وبول الدواب والناس فيها ونحو ذلك فمن أجل ذلك كثر السؤال عنها ، وفي بعض تلك الاخبار قد صرح بالماء المسؤول عنه بانه ماء غدير او ماء حوض أو نحوهما ، وفي بعض وان لم يصرح إلا انه يعلم من الرواية بالقرائن انه من ذلك القبيل ، كصحيفة حريز (١) « كلما غلب الماء على ريح الجيفة ... » وصحيفة محمد بن مسلم (٢) « سألت عن ماء تبول فيه الدواب وتلغ فيه الكلاب ... الخ » . فان ماء يكون معرضاً لهذه الاشياء لا يكون إلا في مياه الطرق لكونها مشاعة غير محروزة كما لا يخفى على المتأمل المنصف دون المكابر المتعسف . وسوق تلك الروايات الباقية على ذلك المنوال مؤيد لذلك .

اذا عرفت ذلك فنقول : من الغالب - والوجدان يقضي به ايضاً - ان تلك المياه لا تنفك عن بلوغ الكرور المتعددة فضلاً عن كره واحد . وربما كان لهم ( عليهم السلام ) علم ببعض تلك الاماكن المسؤول عنها وانها كذلك ، فاجابوا باعتبار التغير وعدمه ، وربما اجابوا عن ذلك يلوغ الكرية وعدمه ، كما في صحيفة محمد

(١) المقدمة في الصحيفة ٢٩٠ .

(٢) المقدمة في الصحيفة ٢٨١ .

ابن مسلم (١) حين « سأل عن الماء تبول فيه الدواب وتلغ فيه الكلاب ويفتسل فيه الجنب . فقال : اذا بلغ الماء كراً لم ينجسه شيء » وهذه الرواية مقيدة بتلك الروايات الدالة على اعتبار التغير . فكأنه قيل : « لم ينجسه شيء إلا التغير » يدل على ذلك صحيحة زرارة (٢) قال « إذا كان الماء أكثر من رواية لم ينجسه شيء - تفسخ فيه أو لم يفسخ فيه - إلا ان يجي له ريح يغلب على ريح الماء » .

ويؤيد ما اشرنا اليه ما رواه صفوان الجال في الصحيح قال : « سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن الحياض التي بين مكة والمدينة تردها السباع وتلغ فيها الكلاب وتشرب منها الحير ويفتسل فيها الجنب . أيتوضأ منها ؟ قال : وكم قدر الماء ؟ قلت : الى نصف الساق والى الركبة وأقل . قال : توضأ » (٣) فانظر الى سؤاله (عليه السلام) عن قدر عمق الماء ، ولم يسأل عن مساحته . لعلمه بتلك الحياض وما هي عليه من السعة ، فلما عرف (عليه السلام) بلوغه الكثرة التي لا ينفع معها الماء بمجرد الملاقاة أمره بالوضوء .

ويدل على ذلك ايضاً جعلهم (عليهم السلام) مناط النجاسة والطهارة هو التغير وعدمه في تلك الاحاديث المسؤول فيها عن مثل وقوع الميتة والجيفة وابوال الدواب ونحوها مما يكون مغيراً للماء وان كثر غالباً ، دون جعله مناطاً لها في مثل قطرة من بول أو دم أو منقار طير فيه دم أو اصبع فيها قدر أو نحو ذلك إذا لاقت تلك المياه القليلة . فان من الجائز بلوغ الماء في القلة في بعض الاحيان الى ان يكون متغيراً باحد تلك النجاسات اذا لاقت ، فينبغي ان يجعل ذلك ايضاً مناطاً في مثل هذه النجاسات اليسيرة

(١) المروية في الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق من كتاب الطهارة . ونص الحديث هكذا : ( اذا كان الماء قدر كره لم ينجسه شيء ) .

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ٣ - من ابواب الماء المطلق من كتاب الطهارة .

(٣) المروية في الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق من كتاب الطهارة .

إذا لاقت هذا الماء اليسير ولو في حديث واحد ليمشى لنا حمل الباقي عليه وان كثر وبالجملة فلو كان التغير وعدمه مناطاً كلياً ومعياراً مطرداً لم ينحصر وروده في مثل تلك الاحاديث خاصة دون هذه الاحاديث ، مع كثرتها وتعددتها وزيادة عموم البلوى بما تضمنته سغراً وحضراً ، فلما رأينا - ان هذه الاخبار الواردة في الماء القليل المحقق القلة - كماء التور وماء الركوة ونحوهما - كلها منطبقة الدلالة على النجاسة ، المنهي عن استعماله والأمر بإحراقه ، وان التغير وعدمه إنما جعل مناطاً في مثل الماء الذي يكون معرضاً لنجاسة الجيف وأبوال الدواب ونحوها مما يغير الماء وان كثر غالباً ، كماء الغدران والخيضان ونحوها مما لا ينفك عن كرور فضلاً عن كثر غالباً - علما ان جعل التغير مناطاً هناك إنما هو من حيث الكثرة المانعة من الانفعال بمجرد الملاقاة الغير القابلة للنجاسة إلا بالتغير ، دون تلك المياه القليلة التي تنفعل بمجرد الملاقاة . فلا يحتاج فيها الى ذلك المناط المذكور لانفعالها بما دونه .

ومما يزيدك تأييداً وبياناً انك بالتأمل في السؤالات الواقعة - في تلك الاخبار التي جعل مناطها التغير وعدمه - يظهر لك صحة ما قلناه . حيث ان في بعضها « تبول فيه الدواب » بلفظ الجمع أعم من أن يكون ذلك دفعة أو دفعات . وفي بعضها « تردها السباع والكلاب والبهائم » ومن المعلوم ان ذلك الورود إنما هو للشرب منها دفعة أو دفعات ، كما يشعر به قوله (صلى عليه وآله وسلم) في بعضها (١) : « لما ما اخذت افواهها » ومن الظاهر البين ان بول الدابة في الماء إنما هو بعد دخولها فيه للشرب أو لغيره ، ورمي الجيف فيه التي هي في الغالب في تلك الطرق اما جيفة حمار أو حمل أو فرس أو غنم أو كلب أو غيره من السباع الكثيرة التردد في تلك الطرق . ويظهر لك ان ما يكون معرضاً لهذه الاشياء لا تنقص مساحته عن كرور عديدة فضلاً عن كر ،

(١) وهي رواية الفقيه المتقدم في الصحيفة ٢٩٢ .

وما قدر كرم ماء وما قدر مساحته ؟ حتى يحتمل أنه يقوم بشيء واحد من تلك الأشياء المعدودة .

ويزيد ذلك أيضاً تأييداً أن الظاهر أن هذه المياه المسؤول عنها كلها من مياه الطرق الواقعة بين مكة والمدينة . وبينهما وبين العراق ونحوها من الأمكنة التي لا وجود للمياه الجارية فيها غالباً . ومن المنقول أنهم كانوا يعمدون تلك الأيام إلى بعض الأمكنة فيجعلون فيها حياضاً تسقى من آبار هناك ، وأمكنة يعدونها لاجتماع السيول فيها . كل ذلك لأجل المسافرين والمترددین في تلك الطرق . وهي بين الحرمين إلى الآن موجودة . وقد أشير إليها في الروايات بالسقايات وماء السبيل . وهذا بحمد الله كله ظاهر لمن تأمل بعين الانصاف في مضامين تلك الأخبار . وسيأتيك ما فيه زيادة إيضاح للمقام في الكلام على كلام بعض الاعلام .

نعم يبقى الكلام في حسنة محمد بن ميسر (١) المسؤول فيها عن الرجل الجنب ينتهي إلى الماء القليل في الطريق ، حيث أنها صريحة في كون ذلك الماء قليلاً ، مع أنه ( عليه السلام ) أمره أن يضع يده فيه ويتوضأ ثم يغتسل . وكذا ما روي عنه ( صلى الله عليه وآله ) من قوله : « خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شيء إلا ما غير لونه ... الحديث » (٢) وكذا رواية أبي مريم الانصاري (٣) .

والجواب ( اما عن الاول ) (٤) فباحتماله لوجوه ثمة عليها اصحابنا ( رضوان الله عليهم ) :

(١) المقدمة في الصحيفة ٢٩١ .

(٢) رواه صاحب الوسائل في الباب - ١ - من ابواب الماء المطلق عن المعتبر والسرائر . وتقدم في التعليقة ٢ في الصحيفة ١٨٠ ما يفيد في المقام .

(٣) المقدمة في الصحيفة ٢٩٣ .

(٤) وهي حسنة محمد بن ميسر المقدمة في الصحيفة ٢٩١ .

( الاول ) — ان يكون المراد بالقليل هو القليل العرفي دون الشرعي .

( اقول ) : وهذا الجواب غير بعيد عن جادة الصواب ، وذلك من حيث ان هذا الماء المشار اليه في الرواية لما كان من مياه الطرق — وقد اوضحنا سابقاً انها تبلغ في الكثرة الى حد يزيد على الكراضعافاً مضاعفة — كان قدر الكرا وما زاد عليه يسيراً بالنسبة الى ذلك قليلاً .

( الثاني ) — ان يكون المراد بالقدر في اليد هو الوسخ . وفيه بعد . حيث ان المتبادر في الأخبار من هذا اللفظ هو النجاسة .

( الثالث ) — ما ذكره شيخنا البهائي ( قدس سره ) من ان المراد بالقليل الشرعي لكن مع الجريان . وفيه ما فيه .

( الرابع ) — ما احتمله شيخنا المذكور ايضاً في كتاب الحبل المتين ، وهو ان يكون الضمير في ( يتوضأ ) عائداً الى الرجل بتجريده عن وصف الجنابة . وفيه بعد ايضاً .

( الخامس ) — ما يفهم من كلام شيخنا الصدوق ( رحمه الله ) في الفقيه من حمل ذلك على الرخصة دفعا للحرج والمشقة (١) ، حيث قال (٢) : « فان دخل رجل الحمام ولم يكن معه ما يغرف به وبداه فترتان ، ضرب يده في الماء وقال : بسم الله . وهذا مما قال

(١) اقول : ما ذكره شيخنا الصدوق ( عطا الله مرقدته ) هنا من الحمل لا يخلو من القرب بل ربما كان هو الاظهر ، فان الاستشهاد بالآية المذكورة يعطى كون ذلك رخصة وتخفيفاً ، وهو انما يتم على تقدير القول بنجاسة القليل بالملاقاة ، فيكون هذا الموضع مستثنى من ذلك دفعا للحرج ، والا فلو كان الماء لا ينجس بالملاقاة كما يدعيه الخصم فانه لا خصوصية لهذا الموضع بدفع الحرج ، فان كل ماء قليل على هذا القول يجوز استعماله ولو مع النجاسة والغسل أو الوضوء به ، فاي وجه لا يراد هذه الآية ؟ واي نكتة فيها ؟ كما لا يخفى على العارف باساليب الكلام ، سيما في كلام الامام الذي هو امام الكلام ( منه قدس الله سره ) (٢) في باب ( المياه وطهرها ونجاستها )

الله عز وجل : « ما جعل عليكم في الدين من حرج » (١) وكذلك الجنب اذا انتهى الى الماء القليل في الطريق ولم يكن معه اناه يغرف به ويداه قدرتان . يفعل مثل ذلك « انتهى (٢) .

(السادس) — الحل على التقية ، لان ذلك مذهب كثير من العامة كما ذكره الشيخ (رحمه الله) في الاستبصار (٣) . وايد بعضهم هذا الحل بذكر الوضوء مع الغسل ولعل هذا الحل اقرب المحامل المذكورة بعد الحل الأول .

(١) سورة الحج . الآية ٧٨ .

(٢) قال في كتاب الفقه الرضوي : « ان اغتسلت من ماء الحمام ولم يكن معك ما يغرف به ويداك قدرتان . فاضرب يدك في الماء وقل : بسم الله . هذا ما قال الله تبارك وتعالى : « ما جعل عليكم في الدين من حرج » انتهى . وهو مصداق ما قدمنا آتفاً من ان كثيراً من عبارات شيخنا الصدوق ( عطر الله مرقدته ) مأخوذ من هذا الكتاب ( منه رحمه الله ) . (٣) لم نجد في الاستبصار نسبة القول بعدم انفعال القليل بالملاقاة الى كثير من العامة ولعله يشير الى ما ذكره الشيخ في الصحيفة ٧ من طبع النجف - عند حمل خبر عبدالله بن المغيرة المتضمن للتقدير بالقتل على التقية - من انه مذهب كثير من العامة ، وقد تقدم منه ( قده ) حكاية ذلك عن الشيخ في الصحيفة ٢٥٠ فتكون نسبتته ( قده ) عدم انفعال القليل بالملاقاة الى كثير من العامة بمقتضى كلام الشيخ ( قده ) بلحاظ ان مقدار القلتين اقل من مقدار السكر . وقد تقدم في التعليقة ٤ في الصحيفة ٢٥٠ ما يوضح انه مذهب كثير من العامة وقد رجح الفخر الرازي في ج ٦ من تفسيره ص ٣٤٦ عند الكلام في قوله تعالى : « وانزلنا من السماء ماء طهوراً » ما حكاه عن مالك والحسن البصري والنخعي وداود ، وحكى ميل الغزالي اليه في الاحياء ، من عدم نجاسة الماء القليل بالملاقاة الا اذا تغير اعتداده على هذه الآية ، ثم قال : نقلنا تقديرات مختلفة للفرق بين القليل والكثير ، وليس بعضها اولى من بعض ، فوجب التساقط عند التعارض . وتقدير ابي حنيفة - عشر في عشر - تحكم وتقدير الشافعي بالقتل بناء على قوله ( ص ) : « اذا بلغ الماء القلتين لم يحمل خبثاً » ضعيف ، ثم اخذ في الخدش في السند ، الى ان قال : سلنا صحة الرواية لكن احالة مجهول على مجهول ، لان القلة غير معلومة ، فانها تصلح للسكر والجرة ولكل ما يقال باليد . =

وبالجملة فبعد ثبوت الحكم بتلك الأخبار الصحيحة الصريحة المستفيضة . وانطبق جملة اخبار المسألة بعضها على بعض على ذلك . فهذا الخبر لا ينهض بالمعارضة ولا ينوء بالمناقضة .  
واما عن الحديث الثاني (١) فانا لم نعتز عليه . سنداً ولا مراسلاً في شيء من كتب الأخبار التي عليها المدار ، وقد صرح بذلك ايضاً جملة ممن تقدم من مشايخنا ( عطر الله تعالى مراقدهم ) بل صرح جملة منهم بكونه عامياً (٢) وما هذا حاله فلا يصح الاستناد اليه فضلاً عن معارضة الاخبار به . على انا نقول : انه لو ثبت صحته لكان حمله على التقية متعيناً ، لما عرفت آنفاً (٣) .

هذا . ومن اختار - القول بعدم انفعال القليل بمجرد الملاقاة - المحدث الكاشاني . وقد بالغ في اعلائه وتشيدده ، وتكلف جمع الاخبار عليه وتأنيده . واكثر من الطعن في ادلة القول الآخر ، حتى اغتر به بعض من لم يعض على المسألة بضرر قاطع من تأخر ، ولأجل ذلك كتبنا في المسألة المذكورة رسالة تشفي العليل . وتبرد الغليل ، موسومة بقاطعة القال والقيل في نجاسة الماء القليل . قد نقلنا فيها جميع كلامه وما أطال به من تقضه وابعاده ، واردفناه بما يكشف عنه نقاب ابهامه ويقشع غياهب ظلامه .

ولنذكر هنا جملة ادلته على سبيل الاختصار . واجوبته عما يرد عليه من أدلة القول المقابل له في هذا المضمار ، ونبين ما فيه من القصور عن درجة الاعتبار .

( احدها ) — قوله ( صلى الله عليه وآله ) في حديث السكوني عن ابي عبد الله

== سلمنا كونها معلومة لسكن من الخبر مضطرب ، فتمدروي قلتين او ثلاث او اربعين قلة ، وروى اذا بلغ كوزين . . الى آخر ما ذكره في تفهيد الاستدلال بهذا الحديث .

(١) وهو حديث « خلق الله الماء . . الخ » المتقدم في الصحيفة ٢٩٨ .

(٢) تقدم في التعليقة ٢ في الصحيفة ١٨٠ ما يفيد في المقام .

(٣) في الصحيفة ٢٩٤ ولا يخفى انه ( قد ) لم يجب عن رواية ابي مريم المشار اليها

في ص ٢٩٨ .

( عليه السلام ) : « الماء يطهر ولا يطهر » (١) حيث قال بعد نقله : « إنما لا يطهر لانه ان غلب على النجاسة حتى استهلك في طهرها ولم ينجس حتى يحتاج الى التطهير : وان غلبت عليه النجاسة حتى استهلك فيها صار في حكم تلك النجاسة ولم يقبل التطهير إلا بالاستهلاك في الماء الطاهر ، وحينئذ لم يبق منه شيء » .

و(ثانيها) — الأخبار المتقدمة (٢) وعد منها حديث «خلق الله الماء طهورا...» (٣) مدعياً استفاضته عنه ( صلى الله عليه وآله ) .

و (ثالثها) — انه لو كان معيار نجاسة الماء وطهارته نقصانه عن الكر وبلوغه اليه ، لما جاز إزالة الخبث بالقليل منه بوجه من الوجود ، مع انه جائز بالاتفاق ، وذلك لان كل جزء من اجزاء الماء الوارد على المحل النجس . إذا لاقاه كان متنجساً بالملاقاة خارجاً عن الطهورية في أول آتات اللقاء ، وما لم يلاقه لا يعقل ان يكون مطهراً والفرق بين وروده على النجاسة وورودها عليه — مع انه مخالف للنصوص — لا يجدي . إذ الكلام في ذلك الجزء الملاقي ولزوم تنجسه ، والقدر المستعلي لكونه دون مبلغ الكر لا يقوى على ان يعصمه بالاتصال عن الانفعال ، فلو كانت الملاقاة مناط التنجيس لزم تنجس القدر الملاقي لا محالة ، فلا يحصل التطهير اصلاً . واما ما تكلفه بعضهم — من ارتكاب القول بالانفعال هناك من بعد الانفصال عن محل النجاسة — فمن أبعد التكلفات ، ومن ذا الذي يرتضي القول بنجاسة الملاقي للنجاسة بعد مفارقتها عنها وطهارته حال ملاقاته لها بل طهوريته ؟ نعم يمكن لاحد ان يتكلف هناك بالفرق بين ملاقاته الماء لعين النجاسة وبين ملاقاته للمتنجس ، وتخصيص الانفعال بالأول . والتزام وجوب تعدد الغسل في جميع النجاسات كما ورد في بعضها . الا ان هذا محاكمة من غير

(١) المروي في الوسائل في الباب - ١ - من ابواب الماء المطلق .

(٢) في الصحيفة ٢٩٠ التي استدلت بها للقول بعدم الانفعال بالملاقاة .

(٣) تقدم الكلام فيه في التعليقة ٢ في الصحيفة ٢٩٨ .



تراضي الحصين ، فان القائلين بانفعال القليل لا يقولون به . والقائلون بعدم الانفعال لا يحتاجون اليه . وان امكن الاستدلال عليه بما ورد في ازالة البول من الأمر بفعله مرتين إذا غسل في اجانة كما يأتي .

و ( رابعها ) — ان اشتراط السكر مثار الوسواس ، ولأجله شق الأمر على الناس . يعرفه من يجربه ويتأمله . ومما لا شك فيه ان ذلك لو كان شرطاً لكل من أولى المواضع بتعذر الطهارة مكة والمدينة المشرفتين ، إذ لا يكثر فيها المياه الجارية ولا الراكد الكثرة ، ومن اول عصر النبي ( صلى الله عليه وآله ) الى آخر عصر الصحابة لم تنقل واقعة في الطهارة ولا سؤال عن كيفية حفظ الماء من النجاسات ، وكانت اواني مياههم تعاطاها الصبيان والاماء والذين لا يتحرزون عن النجاسات بل الكفار ، كما هو معلوم لمن تتبع .

و ( خامسها ) — ان ما يدل على المشهور إنما يدل بالمفهوم ، والمفهوم لا يعارض المنطوق (١) ولا الظاهر النص . مع ان اقصى ما يدل عليه هذا المفهوم تنجس ما دون الكر بملاقاة شيء ما لا كل نجاسة . فيحمل على المستولية جمعاً ، فيكون المراد لم يستول عليه شيء حتى ينجس اي لم تظهر فيه النجاسة ، فيكون تحديداً للقدر الذي لا يتغير بهافي الاغلب .

و ( سادسها ) — حمل تلك الأخبار الدالة على النهي عن الشرب والوضوء مما لاقته النجاسة على التنزه والاستحباب ، حيث قال في كتاب الوافي : « باب ما يستحب التنزه عنه في رفع الحدث والشرب وما لا بأس به » ثم أورد فيه الأخبار التي قدسناها مما دل على النهي عن الوضوء من الاواني التي وقع فيها قطرة من بول أو دم والاواني المأمور باهراقها لوقوع نحو ذلك فيها .

(١) قوله هنا - : والمفهوم لا يعارض المنطوق .. الى آخر العبارة - من كلام صاحب المفاتيح فيه ، وباقى ما نقلناه عنه كله من كتاب الوافي لسكن على الاختصار والتقديم والتأخير ( منه قدس سره ) .

و (سابعها) — الاختلاف في تقدير الكر ، قال : « والاختلاف في تقدير الكر يؤيد ما قلناه من انه تخمين ومقايضة بين قدري الماء والنجاسة ، اذ لو كان امراً مضبوطاً وحداً محدوداً لم يقع الاختلاف الشديد في تقديره لا مساحة ولا وزناً ، وقد وقع الاختلاف فيهما جميعاً » .

و (ثامنها) — ما ذكره في تأويل الروايات الدالة على اشتراط الكرية . بمحملها على أنها مناط ومعيان للمقدار الذي لا يتغير من الماء بما يعتاد وروده من النجاسات حيث قال في كتاب الوافي : « باب قدر الماء الذي لا يتغير بما يعتاد وروده من النجاسات » ثم اورد أخبار الكر .

هذا خلاصة ما اعتمد عليه في كتاب الوافي والمفاتيح من الاستدلال . ودفع ما يقابله من الاقوال . ولانظر فيه مجال وأي مجال .

( اما الأول ) (١) فلأن ما ذكره في معنى الخبر لا يتحتم الحل عليه ليكون دليلاً يجب المصير اليه . فانه من المحتمل قريباً ما صرحنا به في آخر المقالة الأولى (٢) من الفصل الأول من ان معنى قوله (عليه السلام) : « الماء لا يطهر » انه متى تنجس ولو بالملاقاة فطهره إنما يكون بمجازة الكثير له على وجه يستهلك الماء النجس كما هو أحد القولين في المسألة كما تقدم . وهذا لا يسمى في العرف تطهيراً ، لاضمحلال الماء النجس حينئذ . وعلى هذا في الخبر دلالة على اعتبار المجازة دون مجرد الملاقاة كما هو القول الآخر . ويمكن ايضاً الحل على المعنى الأول الذي قدمناه ذكره ثمة (٣) .

(١) المتقدم في الصحيفة ٣٠١ السطر ١٧ .

(٢) كذا فيما وقفنا عليه من النسخ المخطوطة والمطبوعة ، والصحيح ( الثانية ) وذلك في الصحيفة ١٧٨ .

(٣) في الصحيفة ١٧٨ السطر ٢ .

و ( اما الثاني ) (١) فقد عرفت ما فيه مما قدمناه (٢) والعجب منه ( قدم سره ) في دعوى استفاضة حديث « خلق الله الماء طهورا ... » مع ما عرفت من انه لم يثبت من طرفنا لا مسنداً ولا مراسلاً ، وكأنه اختر بكلام صاحب المدارك هنا . حيث انه صرح باستفاضته ايضاً في مقالة تنجس الماء بتغير أحد أوصافه الثلاثة . حيث قال بعد الحكم المذكور : « والاصل فيه الأخبار المستفيضة كقوله ( صلى الله عليه وآله ) : خلق الله الماء طهورا ... الخ » إلا ان فيه انه وان وصفه هنا بذلك لكنه - بعد ذلك في مقالة نجاسة البثر بالملاقاة ، حيث انكر ورود نجاسة الماء بالتغير اللوني - طعن في الخبر المذكور بأنه عامي مرسل ، كما قدمنا الاشارة اليه عن جملة من الاصحاب (٣).

و ( اما الثالث ) (٤) ففيه انه لا منافاة بين تنجسه وحصول التطهير به في حال واحد . ولا استبعاد في ذلك اذا اقتضته الأدلة الشرعية .

وتحقيق ذلك ان اقصى ما يستفاد من الاخبار هو عدم جواز التطهير بما تنجس قبل ارادة التطهير به لا بما تنجس بسبب التطهير به . وهذه المقالة صرح جمع من فحول المحققين منهم : المولى الاردبيلي والمحقق الخوانساري وشيخنا صاحب رياض السائل وحياض الدلائل والفاضل المتأخر الخراساني ، ومنهم : والدي (نور الله مرادهم واعلى في الفردوس مقاعد ) واستبعد ذلك مدفوع بوجود النظير ، فانهم صرحوا بوجوب طهارة احوار الاستنجاء وان النجس منها لا يطهر ، مع انها حين الاستعمال تنجس بمجرد ملاقاته النجاسة ، ولا يكون ذلك مانعاً من حصول التطهير بها . وايضاً خروج الماء المستعمل في الطهارة الكبرى عن الطهورية - على تقدير القول به - إنما هو بسبب

(١) و (٤) المتقدم في الصحيفة ٣٠٢ .

(٢) في الصحيفة ٢٩٣ السطر ١٨ .

(٣) في الصحيفة ١٨٠ وقد تقدم في التعليقة ٢ من هذه الصحيفة ما يفيد في المقام .

استعماله وملاقاته لبطن الجنب وقت الغسل . مع ان ذلك لا يمنع من حصول التطهير بهذا المستعمل .

وبالجملة فاقصى ما يستفاد من الدليل - بالنسبة الى اشتراط الطهارة في الماء الذي تزال به النجاسة - هو طهارته قبل ملاقاته النجاسة . واما طهارته حال الملاقاة فلا دليل عليه . وعدم الدليل على ذلك دليل على العدم . اذ لا تكليف إلا بعد اليان ولا حكم الا بعد البرهان كما تمسك به هذا القائل في جملة من المواضع . وحينئذ فهو حال الملاقاة يفيد التطهير وان تنجس بذلك ، فقوله حينئذ : « اذا لاقاه كان متنجساً بالملاقاة خارجاً عن الطهورية » في محل المنع .

ومن أقوى الشبه في المقام - كما تمسك به بعض الاعلام بعد وقوعه في شبك الالتزام - انه لو وضع شيء نجس في ماء قليل على هذا القول . فبعد طهارة المحل حال الملاقاة وانتقال النجاسة الى الماء إما ان ينجس ذلك الشيء بالماء ام لا . لا سبيل الى الثاني لان الماء قد صار نجساً بملاقاة النجاسة له اولاً . فتتعدى نجاسته الى ذلك الشيء ويعود الاشكال بحذافيره .

والى ذلك ايضاً اشار المحدث الامين الاسترأبادي ( قدس سره ) . حيث انه من اختار تخصيص نجاسة القليل بالملاقاة بورود النجاسة دون العكس ، كما هو مذهب المرتضى ( رضي الله عنه ) . فعنده ان تطهير النجاسة بالقليل مخصوص بورود الماء على النجاسة دون العكس . فانه يصير الماء نجساً ولا يطهر به المحل ، ولهذا قال - بعد نقل القول بالتطهير بالقليل في صورة ورود النجاسة على الماء مع نجاسة الفسالة - ماصورته : « قلت : في هذا القول التزم تنجس الماء بالمحل وتطهير المحل به . والتزامه مشكل . وايضاً فيه التزام عدم تنجس المحل بالماء النجس . وهو بعيد غاية البعد » انتهى .

وفيه ان ما استبعده من ذلك مردود بانه بعد قيام الدليل على نجاسة القليل

بالملاقاة - مطلقاً أو في صورة ورود النجاسة على الماء - فلا مجال لهذا الاستبعاد ، إذ  
الطهارة والنجاسة ونحوها احكام تعبدية لا مسرح فيها للاستبعادات العقلية .  
(ولو قيل ) : مقتضى القاعدة الكلية - القائلة بان كل ماء قليل أو مائع لاقى  
نجاسة فهو نجس - ينافي ما ذكرتم .

( قلنا ) : لا عام إلا وقد خص . فان اللبن في ضرع الميتة طاهر عند جملة  
من الاصحاب ، وعليه تدل صحاح الأخبار ، وكذا الانفة من الميتة ، والصيد  
المجروح لو وجد في ماء قليل . وما لا يدركه الطرف من الدم عند الشيخ ، وماء  
الاستنجاء بالاجماع والاخبار ، وغسالة النجاسة عند من قال بطهارتها . ووجود النظير  
يدفع الاستبعاد .

ويمكن الجواب ايضا باختيار طهارة ماء الغسالة كما هو اختيار جمع منهم : الشهيد  
في الذكرى ، وهو ظاهر الصدوق في من لا يحضره الفقيه ، حيث ساوى بينه وبين  
رافع الحدث الاكبر . وبه صرح المحدث الامين الاستربادي ، وسيأتي تحقيقه في محله  
ان شاء الله تعالى ، وحينئذ يكون الحكم بطهارته مستثنى من كلية نجاسة القليل بالملاقاة  
وتطهيره . كما استثنى كذلك ماء الاستنجاء ، وما لا يدركه الطرف من الدم على قول  
الشيخ . ويمكن الجواب ايضاً بالفرق بين وروده على النجاسة وورودها عليه ، كما سيأتي  
تحقيقه في هذا الفصل (١) ان شاء الله تعالى .

و ( اما الرابع ) (٢) ففيه انه ايضاً قد اشترط الكر كما سيأتيك بيانه (٣)  
وان كان الفرق بين الاشتراطين ان الاصحاب جعلوا اشتراطه معيار الطهارة والنجاسة ،  
وهو قد جعل اشتراطه معيار معرفة التغير بالنجاسات المعتادة وعدمه مع عدم ظهورها

(١) في المقام الثاني .

(٢) المتقدم في الصحيفة ٣٠٣ .

(٣) في الجواب عن الوجه الثامن .

حساً ، ثم زاد على كلام الاصحاب باشتراطه المقايسة والنسبة في ذلك المقام ، حيث الجأته اليها ضرورة الالتزام ، كما سيأتي توضيحه وينكشف صريحه (١) .

مع انه قد استفاضت الأخبار عن الأئمة الابرار باصالة الطهارة ووجوب العمل على اليقين ، فالعلم ويتيقن وقوع النجاسة في الماء - على وجه يظهر اثرها ويقطع بفساد اجزاء تلك النجاسة على الماء اذا منع من ظهورها مانع - لا يحكم بالتغير في ذلك الماء ، فبمجرد الاخبار بولوج كلب من اناء - مع عدم العلم بقدر ماء ذلك الاناء وعدم العلم بكثرة الولوج وقته - لا يحكم بوقوع التغير في ذلك الماء بلعاب الكلب ، وقس عليه غيره من النجاسات . وهو قد حكم بالتغير في امثال ذلك كما سيأتيك بيانه (٢) .

واما قوله : « وما لا شك فيه ان ذلك لو كان شرطاً لكان اولي المواضع ... الخ » فانه مجرد دعوى عارية عن الدليل ، ومحض استبعاد ليس له محصل عند ذوي التحصيل ، إذ عدم كثرة المياه الجارية والراكد في تلك الاماكن - على القول بنجاسة القليل بالملاقاة - لا يستلزم حصول وقائع في الطهارات ، ولا السؤال عن حفظ المياه من النجاسات . ولا امثالها من هذه التسجيلات ، لانه مع معلومية الحكم عندهم بنجاسة الماء القليل بالملاقاة يتحرزون عن تطرق النجاسة اليه بكل وجه وبعد العلم بمحصول النجاسة فيه يجتنبونه ، بل ربما يهريقونه وما الذي يترتب على ذلك من الوقائع المستعقة للنقل ؟ ومن الذي اشترط انه لا بد في كل حكم شرعي من واقعة في عصره ( صلى الله عليه وآله ) تدل عليه ؟ حتى يشترط هنا . على انه لو نقلت هناك واقعة تدل على النجاسة لارتكب التأويل فيها كما ارتكبه في تلك الاخبار الصريحة المتعددة ، إذ غاية ما يراد ان يعبر به عن النجاسة أو يكتفى به عنها هو التصريح باراقة الماء الدال على عدم الانتفاع به بوجه . وقد مرت لك اخبار مستفيضة بهذا المضمون قد اخرجها

عن صريحها وارتكب فيها جادة التأويل . فلو ورد هنا شيء عنه ( صلى الله عليه وآله ) لجعله من ذلك القليل . وما الاشكال في حفظ المياه حتى يحتاج الى السؤال عنه ؟ وهل تعاطي الصبيان والاماء والذين لا يتحرزون عن النجاسات لا وانهم يكون موجبا للنجاسة بالملاقاة من غير علم بوصول النجاسة . وابن اصاله الطهارة ؟ وابن الحنفية السمعة ودين محمد ( صلى الله عليه وآله ) الذي هو اوسع ما بين السماء والأرض ؟ ما هذه إلا احتمالات باردة وتعسفات زائدة . ولقد روي انه « دخل اعرابي المسجد فما لبث ان بال في ناحية المسجد ، فكأنهم عجلوا عليه ، فنهاهم النبي ( صلى الله عليه وآله ) ثم أمر بذنوب من ماء فاهريق عليه ، ثم قال : علوا ويسروا ولا تعسروا » (١) وامثال ذلك — مما يدل على سعة الحنفية السمعة السهلة — كثير .

و ( اما الخامس ) (٢) ففيه ( اولاً ) — ان الدليل ليس مقصوراً على تلك

(١) هذه القصة قد وردت من طرق العامة كما في البخارى ج ١ ص ٤٥ وسنن النسائي ج ١ ص ٦٣ وصحيح مسلم ج ١ ص ١٢٥ وسنن ابى داود ج ١ ص ١٠٣ وجامع الترمذى مع شرحه لابن العربى ج ١ ص ٢٤٣ وسنن ابن ماجه ج ١ ص ١٨٩ ومسنند احمد ج ٢ ص ٢٣٩ و٢٨٢ و٥٠٣ وج ٣ ص ١١٠ و١١٤ و١٦٧ و١٩١ و٢٢٦ وجميع الروائد لابن حجر ج ١ ص ٢٨٦ . الا ان هذا النص اعنى قوله ( ص ) : « علوا ويسروا ولا تعسروا » قد ورد في عمدة القارى شرح البخارى للعيني ج ١ ص ٨٨٤ ، وفي غيره من كتب الحديث قد ورد هذا المضمون بالتعبير الآتى : « انما بعثتم مبشرين ولم تبعثوا معسرين ، وفي بعضها لم يرد هذا المضمون اصلاً . وقد ورد فيها التعبير بالدلو والذنوب والسجل وفي بعضها التعبير بالماء من دون ذكر الكمية . والذنوب — كما فى القاموس — بالفتح : الدلو أو التي فيها ماء أو الملايى أو دون الملايى . والسجل — كما فيه ايضاً — : الدلو العظيمة مملوءة مذكر ، وماء الدلو . هذا . ويأتى منه ( قدّه ) التعرض لهذا الحديث فى المقام الرابع من المسألة الثالثة من مسائل تطهير الماء وازالة النجاسة به .

(٢) المتقدم فى الصحيفة ٣٠٣ .

المفومات ، بل هو منطوق جملة من الأخبار التي قدمناها (١) كالأخبار الدالة على النهي عن استعمال تلك المياه القليلة بعد وقوع شيء فيها . والنهي حقيقة في التحريم كما تقدم تحقيقه (٢) والامر بارقتها وغسل الأواني منها . فانه لا يخفى - على الناظر في الاخبار والمعتبر لها حق الاعتبار - ان الحكم بالنجاسة في جل المواضع إنما استفيد من المنع من استعمال ذلك الملاقى لها او الحكم بفسله أو نحو ذلك ، كما صرح به السيد السند في المدارك في الاستدلال على نجاسة البول بعد ايراد الروايات الدالة على الأمر بغسل الثوب منه . حيث قال : « ولا معنى للنجس شرعاً إلا ما وجب غسل الملاقى له ، بل سائر الاعيان النجسة إنما استفيد نجاستها من أمر الشارع بغسل الثوب أو البدن من ملاقاتها » انتهى . بل ربما ورد التصريح بالنجاسة في بعض الموارد فتأولوه بالحمل على المعنى اللغوي وناقشوا فيه بذلك . بخلاف ورود الأوامر بالغسل والاراقة والنواهي عن الاستعمال ، فإنها اصرح في الدلالة على ذلك .

و ( ثانياً ) — ان دلالة مفهوم الشرط - بعد ما عرفت من دلالة الأخبار عليه كما قدمناها في المقدمة الثالثة (٣) - مما لا ريب في صحة الاعتماد عليها والاستناد في الاحكام الشرعية اليها . والمناقشة إنما تنطرق اليها مع ظهور فائدة غير مجرد التعليق على الشرط والانتفاء بانتفائه . وههنا ليس كذلك اتفاقاً .

و ( ثالثاً ) — ان قوله : « فان أقصى ما يدل عليه هذا المفهوم تنجس ما دون السكر بملاقاة شيء ... الخ » فيه انه قد اجيب عن ذلك بان لفظ ( شيء ) نكرة وقعت في سياق النفي فيستفاد منها العموم . ومقتضى التقييد بالشرط ان حكم المسكوت مخالف للمذكور ، ويكفي للمخالفة تنجسه ببعض ما لم ينجس به السكر وان لم ينجس ببعض

(١) للقول المشهور في الصحيفة ٢٨١ .

(٢) في المقدمة السابعة في الصحيفة ١١٢ .

(٣) في المطلب الثالث في الصحيفة ٥٧ .



آخر ، ويضم الى ذلك الاجماع على عدم الفصل فى النجاسات الا فيما استثني فيعم حينئذ .

والتحقيق عندي فى الجواب ان المقصود بالافادة بمثل هذا الكلام امران :  
( احدهما ) - عموم المنطوق و ( الثاني ) - عموم المفهوم . والرواة قد فهموا حكم المفهوم من ذلك كذلك ، ولذلك سكتوا عن الاستفسار . وإلا فمثل هؤلاء الاجلاء كثر ذرارة ومحمد بن مسلم واضرا بهما من فضلاء الرواة ومحققيه كيف يسكتون ويرضون بفهم بعض المقصود مع توفر حاجة الامة الى ذلك ؟ ولا سيما زرارة الذي من عادته تنقيح الاسئلة والفحص عن جملة فروع المسئلة . ويقنعون باستفادة انه اذا نقص عن كرنجسه شيء ما . ويرشدك الى ما ذكرنا جوابه ( عليه السلام ) فى صحيحة محمد بن مسلم الاولى من تلك الروايات المتقدمة (١) لما سأل عن الماء تبول فيه الدواب وتلغ فيه الكلاب ويغتسل فيه الجنب . قال : « إذا بلغ الماء قدر كرم ينجسه شيء » فانه من الظاهر البين ان السائل أراد السؤال عن حان هذا الماء بعد وقوع هذه الاشياء أو أحدها فيه ، وانه هل ينجس بمجرد ملاقاتها أم لا ؟ فاجابه ( عليه السلام ) بوجه عام وقاعدة كلية فى كل ماء وكل نجاسة وهو التحديد ببلوغ الكرية وعدمه . وانه لا ينجس مع الاول وينجس مع الثاني . ولولم يفهم السائل عموم المفهوم من جوابه ( عليه السلام ) بذلك ، وانه اذا نقص عن الكرية ينجس بملاقة تلك النجاسات المسؤول عن ملاقاتها . لاستفسر منه البته ، لانه أحد طرفي التردد فى جوابه ( عليه السلام ) اذ حاصل جوابه انه « اذا بلغ الماء كراما لم ينجسه شيء » ، واذا لم يبلغ نجسه شيء » فلو لم يفهم السائل عموم لفظ ( شيء ) الذي فى جانب المفهوم على وجه يشمل النجاسات المسؤول عنها وغيرها بقرينة المقام ، ولا سيما السؤال هنا عن وقوع تلك الاشياء المخصوصة ،  
(١) المروية فى الوسائل فى الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق والنص الوارد ( كان ) لا ( بلغ ) .

لراجع في السؤال عن تنجسه بتلك الاشياء المحصورة ، اذ بناء على ما يقولونه من عدم العموم لم يحصل الجواب عن السؤال . ومع غفلة السائل كيف يرضى الامام ( عليه السلام ) بعدم افادته ذلك مع انه مناط السؤال والبلوى به عام في جميع الاحوال ؟

وبالجملة فالمتسارخ الى الفهم السليم - والمنساق الى الذوق المستقيم من حاق اللفظ في امثال هذه المقامات - هو العموم . وهو عند التأمل والانصاف امر ظاهر معلوم ، وما يتمسك به من ان ( شيئاً ) نكرة في سياق الاثبات فلا يعم - مع تسليمه - فقد خرجوا عنه في مواضع لاقتضاء المقام العموم فيها ، كما صرحوا به في المعرف بلام التحلية اذا استعمل في المقامات الخطائية . وقد تقدم تحقيقه في المفظة الاولى (١) من الفصل الاول .

و ( رابعاً ) - ان ما ذكره - من الحل على المستولية جمعاً - فيه انه لم يبق على هذا فرق بين الكر وغيره ، لان الكر ايضاً انما ينجس بالتغير خاصة ، فاين المخالفة بين المفهوم والمنطوق التي لا خلاف في ثبوتها ؟ بل لا بد من الحل على التنجس بمجرد الملاقاة كما ذكرنا تحقيقاً لذلك .

و ( اما السادس ) (٢) ففيه ( اولاً ) - ان الواجب حمل النهي عن الاستعمال في تلك الاخبار المذكورة على حقيقته من التحريم ، كما هو المشهور بين محققي علماء الاصول ، والمؤيد بالآيات واخبار آل الرسول ، كما قدمنا لك بيانه وشددنا اركانه (٣) .

و ( ثانياً ) - ان من جملة تلك الاحاديث التي اوردها في ذلك الباب الاحاديث الدالة على اهراق مياه الاواني عند ملاقات شيء من القدر لها ، وليس ذلك عند التأمل والانصاف الا لنجاستها وعدم الانتفاع بها بالمرة ، إذ استحباب التنزه عنه

(١) كذا فيما وقفنا عليه من النسخ ، والصحيح ( الثانية ) وذلك في الصحيفة ١٧٢ .

(٢) المتقدم في الصحيفة ٣٠٣ .

(٣) في المقدمة السابعة في الصحيفة ١١٢ ،

في الطهارة والشرب لا يستلزم الالهراق ، كيف ؟ ووجوه الانتفاعات به كثيرة .  
بل ربما تلجىء اليه الضرورة سيما في الاسفار ونحوها ، بل ذلك داخل في الاسراف  
المنهي عنه كما صرحت به بعض الروايات .

و ( ثالثاً ) — ان موثقة سماعة (١) — المروية ايضاً بطريق آخر موثق عن عمار  
الساباطي — قد دلت على الأمر بالتيمم بعد الأمر بالالهراق . وكيف يسوغ التيمم مع  
طهارة ذلك الماء وطهوريته ؟

ولو قيل : انه يجوز ان يكون الأمر بالالهراق كناية عن عدم الاستعمال لا ان  
المراد الالهراق بالفعل .

قلنا : مع تسليمه فذلك كاف لنا في الاستدلال ، لان ما يكتفى عن المنع  
عن استعماله باهراقه — بمعنى ان وجوده كقدمه على حال — فهو لا شك مقطوع بنجاسته  
كما اشار اليه في المعتبر . حيث قال : « وقد يكتفى عن النجاسة بالاراقة تفخيماً للمنع »  
و ( رابعاً ) — ان الحل على الاستعجاب والتنزيه وان تم له بالنسبة الى الوضوء .  
لما دلت عاينه بعض الأخبار من خارج بأن ماء الوضوء ينبغي ان يكون له مزية ما على مياه  
سائر الاستعمالات ، فلا ينبغي ان يكون بالآجن ولا بالشمس ولا بما لاقى سؤر المتهم  
بالنجاسة ، فلا يتم له ذلك في الشرب .

( اما اولاً ) — فلعدم قيام دليل من الخارج على ان ماء الشرب ينبغي ان يكون  
ذا مزية ، وأنه يكره الشرب من بعض المياه لخلوها من المزية حسبما ورد في الوضوء ،  
ولم يدع أحد ذلك بالكلية ، حتى يتم له هنا حمل المنع عن الشرب على التنزيه  
والاستعجاب .

و ( اما ثانياً ) — فبان من جملة المواضع — التي صرحت الأخبار بكرهه الوضوء

من ذلك الماء الخالي من المزية - سور الحائض ، مع انها صرحت بجواز الشرب منه .  
فلو كان ما يدعيه من الخصوصية والمزية مشتركة بين ماء الوضوء وماء الشرب ، لورد  
النهي عنه ايضاً في مقام النهي عن الآخر .

فن تلك الاخبار رواية عنبة عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (١) قال :  
« اشرب من سور الحائض ولا تتوضأ منه » ومثلها موثقة الحسين بن ابي العلاء (٢)  
ورواية ابي هلال (٣) وغيرها .

وحينئذ فالحق الحقيقي بالاتباع هو ان النهي عن الوضوء والشرب معاً في تلك  
الاخبار ليس إلا لنجاسة الماء .

و ( اما السابع ) (٤) ففيه ( اولاً ) - انه اي مسألة من مسائل الفقه واي حكم  
من احكام الفروع لم يختلف فيه الاخبار ؟ حتى يستبعد اختلافها في هذا المكان بخصوصه  
ويكون ذلك موجباً لما قاله ومؤيداً لما زعمه .

و ( ثانياً ) - ان الواجب في كل موضع اختلفت فيه الاخبار - على وجه  
لا يمكن ارجاع بعضها الى بعض من هذا الموضع وغيره - الرجوع الى الضوابط المقررة  
والقواعد المعتمدة . ومجرد خروجها عنهم ( عليهم السلام ) مختلفة لا يدل على ما توهمه  
من التخمين والمقايضة ، وإلا جرى في غير هذا الموضع ايضاً ، وهو لا يلتزمه .

و ( ثالثاً ) - انه مع تسليم صحة ما ذكره فلايراد لا يختص بنا . بل يرد  
عليه ايضاً ، حيث انه قائل في التحقيق بمضمون تلك الاخبار منطوقاً ومفهوماً كما  
تقدمت الاشارة اليه (٥) وسيأتي تحقيقه ، لا نا نقول : ان التحديد بالسكر معيار لعدم

(١) (٢) و (٣) المروية في الوسائل في الباب - ٨ - من ابواب الاسار .

(٤) المتقدم في الصحيفة ٣٠٤ .

(٥) في الجواب عن الوجه الرابع ويأتي تحقيقه في الجواب عن الوجه الثامن .

الانفعال بالملاقاة لهذا المقدار وانفعال ما دونه . وهو يقول : ان التحديد المذكور معيار للقدر الذي لا يتغير بالنجاسات المعتادة .

ويؤيد ما قلناه ما كتبه بعض تلامذته الناصحين على منواله على حاشية كتاب الوافي على آخر الباب الثالث من اول كتاب الطهارة . حيث قال : « لما دلت هذه الابواب الثلاثة على ان الماء ما لم ينفل لم ينجس ، علم ان النجاسة دائرة مع الانفعال وعدمه . ولكن لما كان الانفعال في بعض الاوقات خفياً - لتوافقها لونا وطعما وريحاً ، أو لورود النجاسة على الماء قبل ان يتغفن . كتنسخ الفأرة في الماء اول مرة لا يوجد لها ريحاً أو طعماً أو لوناً مع انه اختلطت اجزاء النجاسة باجزاء الماء . او لورودها عليه قليلاً قليلاً ، كولوغ الكلب وغيره في الحوض مرة بعد مرة ، فانه لا يدرك شيء من اثرها مع ان لعاب الكلب اختلط باجزاء الماء ، فتحصل الخيرة والاشتباه ، ينوا ( عليهم السلام ) انه اذا كان الأمر كذلك ، ان كان الماء اقل من كره ينفل اي يختلط وينجس ، واذا كان اكثر منه لا ينفل ولا ينجس . كما اذا كان الحوض في طريق ونحن نعلم ان الكلاب تشرب منه والنساء والعبيات يباشرونه بنجاستهم العينية . فلاحظنا ان كان اقل من كره يحترز عنه وان كان اكثر منه نستعمله ، فكل ماء امره كذلك يحتاج الى مادة تحفظه من الانفعال ، والمادة التي تحفظه اما سائمة رطل مكي ، او ذراعان عمقه في ذراع وشبر سعة ، اعني عرضه وطوله ، وهذه الرواية اجود ما ورد في تقدير الكر ، لان غيرها لا يخلو من اضطراب أو طعن في سنده او منتهى انتهى . فانظر الى ما ذكره من اعتباره الكر في بناءه عليه ، واعتماده على تلك الرواية من بين رواياته لصحتها عنده .

و ( اما الثامن ) ( ١ ) ففيه دلالة على ما قدمنا لك من قوله باعتبار الكر والبناء

عليه . وحمله مفهومات تلك الأخبار - الدالة على النجاسة فيما نقص عن ذلك المقدار - على أنها قد تغيرت بالنجاسة وان لم يظهر ذلك للحس .

وقد مهد في كلامه في اول الكتاب المذكور قاعدة لذلك ، فقال ثمة : « وعلى هذا فنسبة مقدار من النجاسة الى مقدار من الماء كنسبة مقدار اقل من تلك النجاسة الى مقدار اقل من ذلك الماء ومقدار اكثر منها الى مقدار اكثر منه : فكلما غلب الماء على النجاسة فهو مطهر لها بالاستحالة ، وكلما غلبت النجاسة عليه لغلبة أحد اوصافها فهو منفعّل عنها خارج عن الطهورية بها » انتهى . وحينئذ فيصير معنى قوله ( عليه السلام ) (١) : « اذا بلغ الماء كراً لم ينجسه شيء » اي لم يغيره شيء من النجاسات المعتادة ، لان الماء عنده لا ينجس إلا بالتغير . فنجاسته في الحديث بمعنى تغيره بها ، ومفهومه حينئذ انه اذا لم يبلغ كراً غير شيء من تلك النجاسات المعتادة .

وقال ايضاً في الباب الثاني - بعد ان اورد في صدره صحيحة صفوان المتضمنة للسؤال عن الحيض التي بين مكة والمدينة ، وقد تقدمت (٢) - ما صورته : « لما كانت الحيض التي بين الحرمين الشريفين معبودة معروفة في ذلك الزمان ، اقتصر ( عليه السلام ) على السؤال عن مقدار الماء في عمقها ولم يسأل عن الطول والعرض ، وإنما سأل عن ذلك ليعلم نسبة الماء الى تلك النجاسات المذكورة حتى يتبين انفعاله منها وعدمه فان نسبة مقدار من النجاسة الى مقدار من الماء في التأثير والتغير كنسبة ضعفه الى ضعفه مثلاً ، وعلى هذا القياس . ( فان قيل ) : تغير اوصاف الماء امر محسوس لا حاجة فيه الى الاستدلال عليه بنسبة قدره الى قدر النجاسة ( قلنا ) : ربما يشبه التغير مع ان الماء قد تتغير اوصافه الثلاثة بغير النجاسة فيحصل الاشتباه . يؤيد ما قلناه ما في النهاية

(١) المروي في الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق . والنص في كتب الحديث « اذا كان الماء قدر كره لم ينجسه شيء » .

(٢) في الصحيفة ٢٩٦ .

الاثيرية (١) . قال : وفي حديث الطهارة « اذا كان الماء قلتين لم يحمل خبثاً » اي لم يظهره ولم يغلب الخبث عليه من قولهم : فلان يحمل غضبه اي يظهره . وقيل : معنى لم يحمل خبثاً انه يدفعه عن نفسه ، كما يقال : فلان لا يحمل الضيم اذا كان ياباه ويدفعه عن نفسه « انتهى كلامه ( فان قيل ) : القلتان يحمل الخبث اذا كثرت الخبث وغلب عليه ( قلنا ) : اريد به انه في الغالب لا يتغير بالنجاسات المعتاد ورودها عليه . وذلك لان الناس قد يستنجون في المياه التي تكون في الغدران وينمسون الاواني النجسة فيها ثم يترددون في انها تغيرت تغيراً مؤثراً أم لا . فبين انه ان كان قلتين لا يتغير بهذه النجاسات . وبما ذكرناه يتبين معنى الاخبار الآتية ومفوماتها « انتهى كلامه ( زيد اكرامه ) وأشار بالاخبار الآتية الى الروايات الدالة على التحديد بالكر ، وما تدل عليه بمفوماتها من النجاسة بمجرد الملاقاة كما ادعاه الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) منها .

وانت خير بما في جميع هذا الكلام من التكلف الذي لا ينبغي على ذوي الافهام بل عدم الاستقامة والانتظام .

( اما اولاً ) — فلان ( شيئاً ) الواقع في لفظ تلك الروايات نكرة في سياق النفي ، ولا خلاف في افادتها العموم ، وتخصيصها بالمعتاد من النجاسات كما ادعاه يحتاج الى دليل معلوم ، وليس فليس . نعم قام الدليل على النجاسة المغيرة فيكون مخصوصاً بغيرها لقوله ( عليه السلام ) في صحيح زرارة (٢) : « اذا كان الماء اكثر من راوية لم ينجسه شيء إلا ان تجيء له ريح تغلب على ريح الماء » .

وما ادعاه — من ان نجاسة الماء هو تغيره بالنجاسة : فمعنى لم ينجسه شيء اي لم

(١) في مادة ( حمل ) .

(٢) المروى في الوسائل في الباب - ٣ - من ابواب الماء المطلق . ونصه كما تقدم

في الصحيفة ٢٩٦ .

بغيره شيء بالنجاسة . فالتكرة لا يمكن أخذها على عمومها ، للقطع بالتغير ببعض افراد النجاسات ، فلا بد من التخصيص بالاعتاد حينئذ - ففيه ان تلك الدعوى غير مسلمة عند الخصم ، إذ هي أول المسألة . وايضاً فهي غير ظاهرة من اللفظ ، بل الظاهر منه هو ما يدعيه الخصم . اذ المتبادر من قول القائل : نجس هذا هذا . يعني جعله نجساً اعم من ان يكون بمجرد الملاقاة كـ امر المائعات أو بالتغير كما يدعيه هنا ، فلا تقوم تلك الدعوى حجة على الخصم . على ان المتبادر فيما نحن فيه هو المعنى الأول بقرينة صحيح زرارة المذكور ، وقوله فيه : « لم ينجسه شيء إلا ان تجيء له ريح ... الخ » اي لم يجعله نجساً بمجرد الملاقاة إلا ان يتغير في ريحه ، فالتنجيس في الأخبار بمعنى الافعال بمجرد الملاقاة لا بمعنى التغير بالنجاسة كما تمحله .

و ( اما ثانياً ) — فلان مقتضى ما ذكره - من ان الشارع إنما جعل الكر معياراً لما لم يتغير بالنجاسات المعتادة . كما هو منطوق ذلك اللفظ عنده . اللزوم منه بمقتضى مفهومه ان ما نقص عن الكر يتغير بها - انه لو وقعت نجاسة من تلك النجاسات المعتادة في قدر كر من ماء إلا درهما ، فانه يحكم بتغيره بها وان لم يظهر اثرها فيه ، ولو تم بدرهم ووقع قدرها من تلك النجاسات بعينها في كـر تام ، لم يحكم بتغيره (١) وهو من البعد على حال لا يحتاج الى البيان ، ومن البطالان بمقام يستغني عن اقامة البرهان . و ( اما ثالثاً ) — فلان ما ذكره في بيان صحيحة صفوان (٢) - من انه (عليه السلام)

(١) ومن هنا يعلم ان الماء في تلك الأخبار التي استند اليها الخصم مراد به الكثير خاصة . لانه إذا كان شيء من تلك النجاسات المعتادة تغير ما دون الكر بهذا المقدار اليسير الذي فرضناه فما بالك بمثل الجليف ونحوها ؟ وجوابهم (عليهم السلام) - بالترديد بين التغير وعدمه مع معلومية ذلك عندهم - دليل على ان الماء اكثر من كر وان تنزلنا ، لان الأقل منه معلوم التغير بما هو ادون من تلك النجاسات بمراقب فكيف بهذه النجاسات ؟ فلا معنى للترديد بالنسبة اليه ، فتأمل وأنصف ( منه قدس سره ) .

(٢) المتقدم في الصحيفة ٣١٦ .



إنما سأل عن عمق الماء ليعلم نسبة الماء الى تلك النجاسات المذكورة - إنما هو من قبيل التعميمات والالغاز ، كما لا يخفى على من أنصف وجانب التعسفات . إذ مقتضى المقايسة التي التجأ اليها - وعول في المقام عليها - هو معلومية كل من الماء والنجاسة ليمكن نسبة كل منهما الى الآخر . وهب ان الماء هنا بسؤاله ( تليه السلام ) صار معلوما . فمن أين حصل العلم بالنجاسة الحاصلة من ورود تلك السباع والكلاب وامثالها على وجه تكون مغيرة للماء مع عدم ظهوره حساً ؟ قال ذلك يتفاوت بتفاوت افراد الواردة وافراد ورودها قلة وكثرة فيهما . وليس ذلك امراً مضبوطاً ولا حداً معلوماً حتى يصح ابتناء الأحكام الشرعية عليه وجعله قاعدة مهمة لذلك . والعادة التي ادعاها ( طاب ثراه ) وعنون بها الباب قصارى معرفتها والاعتماد عليها - ان سلمنا ذلك - في مثل مياه البيوت ونحوها مما يمكن ملاحظتها واستعلامها . واما في مثل مياه الطرق والصحارى ومنها ما تضمنه الخبر . فغير ممكن (١) على انا نقول من أين يلزم في كل نجاسة لاقت الماء ان يكون لها عين بحيث ينفصل منها اجزاء تداخل الماء ؟ حتى يحصل لذلك قانون كلي وضابط جلي وهو التحديد بالكيفية في تلك الاخبار . وعلى تقدير احتمال مداخلة اجزاء النجاسة في الماء مع عدم ظهورها حساً ، فما الدليل على الحكم بالنجاسة بهذه المقايسة والنسبة ؟ وكيف يتيسر لنا العلم بذلك ؟ اللهم الا ان نعلم الى كل نوع من انواع النجاسة فنضعه في فرد من افراد المياه بشرط معلومية كل منهما كيلاً او وزناً او تخميناً ، ونعتبر تغيره وعدمه ، ثم تقيس عليه بعد ذلك ما قل أو كثر . فليُنظر المنصف الى ذلك فاي حرج اعظم منه ؟ مع ادعائه سابقاً لزوم الحرج في اشتراط

(١) فان من الظاهر - كما عرفت - ان كون تلك الحياض مورداً للسباع والكلاب اعم من ان يكون تلك الكلاب مائة او عشرة او اقل او اكثر تردها كل يوم مرة او مراراً وليس هناك عدد معلوم ولإعادة معلومة حتى تتيسر المقايسة عليها والنسبة اليها ( منه قدس سره ) .

السكرية وانه مثار الوسواس : وهو بخروجه عنه - كما ترى - قد وقع في شبك الالتباس ومع هذا فاين اصابة الطهارة التي هي قاعدة كلية في الأخبار وكلام الاصحاب ؟ حتى انه بما ذكره من الاحتمال يحتاج الى ما ذكره من الاختبار .

و ( امارابعا ) — فلان ما ذكره من قوله : « قلنا ربما يشبه التغير ... الخ » وتأيده ذلك بما نقله عن النهاية الاثرية . حاصله ان التغير قد يحصل في الماء واقعا ، لوقوع النجاسة فيه مع عدم ظهورها في جانب كثرة الماء ، وقد لا يحصل بالكلية ، فاعتبار تلك النسبة والمقايسة لاجل استعمال ذلك الحصول الواقعي الغير الظاهر حسا . وفيه حينئذ ( اولا ) — ان الحكم باصابة الطهارة - كما هو أحد القواعد الكلية المنطق على ثبوتها نصا وفتوى - يوجب استصحابها والبقاء عليها حتى تعلم النجاسة ، ومجرد الشك واحتمال التغير واقعا غير كاف في الخروج عن مقتضى الاصل المذكور . و ( ثانيا ) — ان المعتبر من التغير - في تلك الاخبار الدالة على نجاسة الماء بتغير احد أوصافه الثلاثة بالنجاسة - هو التغير الحسي كما صرح به جمهور الاصحاب ، ولم ينقل الخلاف في ذلك كما عرفته آنفا (١) إلا عن العلامة ، حيث اعتبر التقدير فيما اذا اتفق الماء والنجاسة في الصفات ، وانما يعتبر التقدير فيما اذا تغير الماء بجسم طاهر من لون النجاسة ، وعلى تقدير وجوب التقدير في هذه المادة اليسيرة النادرة الاتفاق كما لا يخفى ، فهل يوجب ذلك اخراج تلك الاخبار المستفيضة المتواترة عن ظواهرها وحملها على هذا الفرد الشاذ القليل الوقوع ، ويكون التحديد بالسكر إنما هو لاجل ما اذا تغير الماء بجسم طاهر موافق للنجاسة المعتادة ؟ ما هذا إلا تمحل بارد وخيال كاسد . و ( اما خامسا ) — فما استند اليه من حديث النهاية - وهو قوله : « اذا بلغ

---

(١) في الصحيفة ١٨١ .

الماء قلتين لم يحمل خبثاً» (١) وكون الحل فيه محتملاً لان يكون بمعنى الظهور . فعنى عدم حمله الخبث عدم اظهاره له المستلزم لوجوده فيه واقعاً . وان لم يظهر حساً - فهو حديث عامي (٢) لا يقوم به حجة علينا . نعم هو موافق لمقتضى ما ذهب اليه وعول عليه . فلذا اطلال في الجواب عما عسى يرد عليه بقوله : « فان قيل القلتان ... الخ » واما اخبارنا فالذي فيها انه « اذا بلغ الماء كراً لم ينجسه شيء » (٣) ولا مجال في لفظ التنجيس لذلك المعنى الذي ذكره . بل هو عبارة عن جعل شيء شيئاً آخر نجساً بسبب ملاقاته له برطوبة ، كما هو معلوم بالنسبة الى ملاقة النجاسة لجميع المائعات ونحوها . نعم قد تستلزم الملاقاة التغير ، كما اذا غلبت اوصاف النجاسة اوصاف الماء . إلا ان هذا الفرد غير مراد هنا ، كما أشعرت به صحيحة زرارة السالفة (٤) الدالة على استثنائه من النجاسة بالملاقاة . ومع الاغماض عن ذلك فالحكم أعم . ولا دليل على التخصيص والتمقيد إلا مجرد خيالات لا تعتبر ولا تفيد .

و ( اما سادساً ) — فما ذكره — من ان الناس قد يستنجون في المياه التي تكون في الغدران ... الخ — فهو مجرد دعوى خالية من الدليل . وخیال ليس فيه إلا مجرد التسجيل والتطويل ، لان التغير الذي قام الدليل على التنجيس به هو المحسوس ، فان وجد في الماء حكم عليه بالنجاسة ، وإلا فهو على يقين الطهارة واصلتها ، وسعة الخفيفة وسهولتها .

(١) اوردته في النهاية في مادة ( حمل ) .

(٢) تقدم في التعليقة ٤ في الصحيفة ٢٥٠ ما يفيد في المقام .

(٣) روى صاحب الوسائل هذه الاخبار في الباب ٩ - من ابواب الماء المطلق

والنص الوارد فيها « اذا كان الماء قدر كره لم ينجسه شيء » .

(٤) في الصحيفة ٢٩٦ .

## تتمه مسهمة

قد ارتبك بعض متأخري التأخرين - وجلة من المعاصرين والتابعين لهذا الفاضل في هذه المقالة ، والمغترين بما ذكره وقاله - في الاخبار التي حملها ذلك الفاضل على الاستحباب والتنزيه . وهي ما اشرنا اليها في الدليل السادس من كلامه (١) حيث ظهر لهم بعد ما ذكره من التأويل ، فلم يجدوا سبيلا الى الاعتماد عليه والتعويل . فبين من حل النهي في ظاهر تلك الاخبار على حقيقته من التحريم ، لكن زعم ان ذلك لا يستلزم النجاسة . وبين من قصر القول بنجاسة الماء القليل على النجاسات الواردة في هذه الاخبار . وبين من اعترف بدلالتها على النجاسة ، لكن رجع فيها الى القاعدة التي مهدها الفاضل المذكور فيما قدمنا من كلامه (٢) وهي اعتبار المقايسة والنسبة ، فاثبت النجاسة مدعى حصول التغير الخفي على الحبس .

ولا يخفى على الفطن المتمسك بذيل الانصاف ما في هذه التأويلات من التكاف والاعتساف .

( اما الأول ) ففيه ما ذكرنا آنفاً (٣) في الرد على الوجه الخامس من كلام ذلك الفاضل . على انه لو تم ما ذكره لأمكن التعلق به في جملة من موارد النهي ولو في غير مقام التعارض . ولا اراه يلتزمه .

و ( اما الثاني ) ففيه ( اولاً ) - ان الاحكام المودعة في الاخبار لا يجب ورودها عنهم ( عليهم السلام ) بقواعد كلية وان وردت كذلك في بعض الاحكام ،

(١) في الصحيفة ٣٠٣ .

(٢) في الصحيفة ٣١٦ .

(٣) في الصحيفة ٣٠٩ .

كما نبهنا على شطر منها في المقدمة العاشرة (١) بل أكثر ما ترد في ضمن الجزئيات المتفرقة . فيحكم بكلية الحكم ، - لتوافق افراده الواردة عنهم ( عليهم السلام ) في ذلك وهذا هو الأغلب في الاحكام على طريق القواعد النحوية المبينة على تتبع آحاد كلام العرب .

و ( ثانياً ) — ان هذه الافراد إنما خرجت مخرج التمثيل في الأخبار ، لا انها قضايا واقعة حتى يجب قصر الحكم عليها .

و ( ثالثاً ) — ان جملة منها قد تضمنت التعبير بالذر ، كما في موثقي عمار ورواية ابي بصير (٢) وفي جملة من الاخبار المتقدمة التعبير بالشيء . وهو دليل على ان المراد جميع النجاسات كما لا يخفى .

و ( اما الثالث ) ففيه ( اولاً ) — ما قدمنا لك بيانه واوضحنا يرهانه (٣) ونزيده هنا ونقول : أي ناظر من ذوي العقول — وان لم يكن له روية في معقول أو منقول — يذهب الى ان الطير الذي في منقاره دم أو الدجاجة التي في رجلها العذرة أو الاصبع فيها قنر . إذا لاقى شيء منها كراً إلا درهماً بل نصف كره فانها تغيره وان خفي على الحس ، بان يفصل من اجزاء تلك النجاسات بمجرد الملاقاة ما يختلط بذلك الماء ويشيع فيه على وجه يكون المستعمل له مستعملاً للنجاسة ؟ ما هذا إلا سد للشمس بالراح ، واخفاء لضوء الصباح بالمصباح .

و ( ثانياً ) — ان اخبار نجاسة الماء القليل ليست مقصورة على هذه الاخبار التي زعم تطرق الاحتمال اليها والتأويل ، وان كان لا اعتماد عليه ولا تعويل ، بل فيها

(١) كذا فيما وقفنا عليه من النسخ المطبوعة والمخطوطة ، والصحيح ( الحادية عشرة )

وقد تقدمت في الصحيفة ١٣٣ .

(٢) المتقدمات في الصحيفة ٢٨٢ و ٢٨٤ .

(٣) في الصحيفة ٣١٧ .

— بحمد الله — ما هو ساطع النور في الظهور ، مثل خبر العبدية (١) الدال على أن ما يبل الميل من الخمر ينجس حبا من ماء ، وخبر عمر بن حفظة (٢) الدال على اهراق الحب لو قطرت فيه قطرة من مسكر . فهل يعقل هنا مجال لاحتمال التغير أو اجراء لما تمحله من المقايضة والتقدير ؟ وقد خرجنا الى حد الاسهاب في هذا الباب ، لما رأينا من جملة من الاصحاب في جودهم على هذه المقالة اغتراراً بما ذكره هذا الفاضل من الاستدلال واطاله .

(المقام الثاني) — المشهور — بين الاصحاب القائلين بنجاسة القليل بالملاقاة — نجاسته بذلك وردت عليه النجاسة أو ورد عليها .

وذهب السيد المرتضى (رضي الله عنه) في المسائل الناصرية الى تخصيص ذلك ب ورود النجاسة دون العكس ، قال في الكتاب المذكور — بعد قول جده الناصر : ولا فرق بين ورود الماء على النجاسة وبين ورود النجاسة على الماء — ما لفظه : « هذه المسألة لا أعرف فيها لاصحابنا قولاً صريحاً » ثم نقل عن الشافعي الفرق بين ورود الماء على النجاسة وورودها عليه ، واعتبار القلتين في الثاني دون الأول (٣) ، وقال بعده : « ويقوى في نفسي عاجلاً — الى ان يقع التأمل — صحة ما ذهب اليه الشافعي . والوجه فيه اننا لو حكمنا بنجاسة القليل الوارد على النجاسة ، لأدى ذلك الى ان الثوب لا يطهر من النجاسة إلا بايراد كره من الماء عليه ، وذلك يشق ، فدل على ان الماء الوارد

(١) المتقدم في الصحيفة ٢٨٧ .

(٢) المتقدم في الصحيفة ٢٨٨ .

(٣) نسب الفرق المذكور الى الشافعي ابن نجيم الحنفي في البحر الرائق ج ١ ص ٢٢٢ وشيخ زاده الحنفي في مجمع الانهر ج ١ ص ٦٣ ، وابن قدامة الحنبلي في المغني ج ١ ص ٥٨ ، ويظهر ذلك من الغزالي الشافعي في الوجيز ج ١ ص ٥ ، وابن حجر الشافعي في شرح المنهاج ج ١ ص ٣٨ . وقد تقدم في التعليقة ٤ في الصحيفة ٢٥٠ ما يرجع الى القلتين .

على النجاسة لا يعتبر فيه القلة والكثرة كما يعتبر فيما ترد النجاسة عليه « انتهى .  
ومرجعه الى ان الملاقي للثوب ماء قليل فلو نجس حال الملاقة لم يطهر الثوب ، لان  
النجس لا يطهر غيره . واجاب عن ذلك في المختلف بالمنع من الملازمة ، قال : « فانا  
نحكم بتطهير الثوب والنجاسة في الماء بعد انفصاله عن المحل » وضعفه السيد السند  
في المدارك تبعاً لجده ( قدس سرها ) بان ذلك يقتضي انفكاك المعلول عن علته التامة  
ووجوده بدونها ، وهو معلوم بالطلان .

( اقول ) : ويرد على ما ذكره السيد المرتضى ( رضي الله عنه ) :

( اولاً ) — ما قدمنا تحقيقه (١) من عدم المنافاة بين حصول الطهارة بالماء القليل  
ونجاسته بتلك الملاقة ، إذ غاية ما يستناد من الدليل المانع من التطهير بالنجس هو  
ما كان نجساً قبل التطهير لا ما كان نجساً بذلك التطهير كما عرفت ثم .

و ( ثانياً ) — ان مقتضى ما ذكره نجاسة الماء القليل بمرود النجاسة عليه ،  
وحينئذ فلا يجوز التطهير به . مع انه قد روى محمد بن مسلم في الصحيح قال : « سألت  
أبا عبدالله ( عليه السلام ) عن الثوب يصبه البول . قال : اغسله في المكن مرتين ،  
فان غسلته في ماء جار فرة واحدة » (٢) والمكن — على ما نص عليه الجوهري —  
الاجانة التي يغسل فيها الثياب . ومن الظاهر اليقيني ان الغسل فيها لا يكاد يتحقق  
بدون ورود النجاسة على الماء كما لا يخفى .

ويرد على ما ذكره في المدارك في تضعيفه جواب العلامة ان الظاهر  
ان مراد العلامة ( قدس سره ) ان دليل نجاسة الماء القليل بالملاقة يقتضي نجاسة  
الفسالة مطلقاً ، سواء كان قبل الانفصال او بعده ، بل يقتضي عدم صحة  
التطهير به ، لكن لما قام الدليل على صحة التطهير به وتوقف طهارة المحل على عدم نجاسة

(١) في الصحيفة ٣٠٥ .

(٢) رواه صاحب الوسائل في الباب ٢ - من ابواب النجاسات .

الماء - بناء على ان النجس لا يطهر غيره - اقتصر فيه على موضع الضرورة ومحل الحاجة وهو ما قبل الانفصال لا ما بعده ، فان الطهارة والنجاسة من الأحكام التعبدية ، فيخص الحكم بالنجاسة حينئذ بما بعد الانفصال اقتصاراً على محل الضرورة . وليس ذلك بابتداء مما حكم به شيخنا الشهيد الثاني - الذي هو الأصل في الايراد المذكور - من نجاسة البثر بيدن الجنب الخالي من النجاسة لمجرد التعبد ، وان كان الدليل عندنا لا ينهض به ، ولا بابتداء مما حكموا به من طهارة الدلو والرشا وحافة البثر بعد تمام النزح مع تقاطر ماء النزع على حافة البثر وجوانبها وعود الدلو اخيراً الى الماء ، وكذلك طهارة آلات الحفر ومزاوله بعد الانقلاب خلا ، بل في الروايات - الواردة في تطهير الأواني بصب الماء فيها وإدارته ثم إهراقه - ما يعضد ذلك ، فان الماء - بصبه في الآنية بمقتضى القول بنجاسة القليل بالملاقاة - يجب الحكم بنجاسته ، فتحريره في الزمان الثاني ليستوعب جوانب الاناء لا يفيد المحل طهارة ، فلا بد - للقاتل بنجاسة القليل بالملاقاة ونجاسة النسالة - من القول ببقائه على الطهارة حتى ينفصل دفعاً للضرورة ، وحينئذ فما أورده - من لزوم انفكاك المعلول عن علته التامة ووجوده بدونها - يدفع بجواز ان يقال : ان الشارع لم يجعل مجرد ملاقات النجاسة موجباً للتنجيس مطلقاً ، وإلا لما صح التطهير بالماء القليل مطلقاً ، لحصول العلة المذكورة ، إلا على القول بعدم انفعال القليل بالملاقاة . وهم لا يقولون به . وحينئذ لا يصير مجرد الملاقاة سبباً للنجاسة دفعاً للحرج والضرورة ، فيكون ذلك بمنزلة المستثنى من كلية نجاسة القليل بالملاقاة .

ثم لا يخفى أن هذا كله مبني على تلك المقدمة القائمة : ان النجس لا يطهر غيره . وقد عرفت ما فيها (١) (٢) .

(١) من انه يجب تخصيص ذلك بما اذا كان نجساً قبل التطهير لا حال التطهير كما تقدم بيانه (منه رحمه الله) .

(٢) في الصحيفة ٣٠٥ .



ثم انه ( قدس سره ) قال في المدارك بعد الكلام المتقدم : « نعم يمكن ان يقال انه لا منافاة بين الحكم بظاهرة الثوب المفصول وما يتصل به من البلل ، ونجاسة المنفصل خاصة اذا اقتضته الأدلة . لكن يبقى الكلام في اثبات ذلك » انتهى . والظاهر انه اشارة الى ما ذكرنا . وقال المحدث الامين ( قدس سره ) في تعليقاته على الكتاب المذكور : « ولعل وجه هذا الاحتمال ان الماء المفصول به لا يحمل النجاسة إلا بنقله لها عن المحل المتنجس ، والنقل إنما يتحقق بالانفصال » انتهى . ولا يخفى بعده (١) .

هذا . وظاهر السيد السند ( قدس سره ) في المدارك الميل الى ما ذهب اليه السيد المرتضى ( رضي الله عنه ) حيث قال - بعد الجواب عن ادلة ابن ابي عقيل على عدم انفعال الماء القليل - ما صورته : « لكن لا يخفى انه ليس في شيء من تلك الروايات دليل على انفعال القليل بروده على النجاسة ، بل ولا على انفعاله بكل ما يرد عليه من النجاسات ، ومن ثم ذهب السيد المرتضى ( رضي الله عنه ) في جواب المسائل الناصرية الى عدم نجاسة القليل بروده على النجاسة . وهو متجه » انتهى . واختار ذلك ايضا المحدث الامين ( طاب ثراه ) في تعليقاته على الكتاب المذكور .

وفيه ( اولا ) - انه وان كانت جملة من الاخبار الدالة على نجاسة القليل بالملاقاة قد اشتملت على ورود النجاسة على القليل ، كأخبار الركوة والتور ونحوهما ، إلا ان ذلك لا يقتضي قصر النجاسة عليه دون عكسه ، فان الظاهر ان السبب في الانفعال إنما هو ملاقات النجاسة كيف اتفق ، وقابلية القليل من حيث القلة والمائمية للانفعال اعم من وروده على النجاسة أو ورودها عليه . والحكم بالنجاسة في تلك الاخبار قد

---

(١) فان الاخبار الدالة على نجاسة القليل لا تخصيص في شيء منها بما ذكره ، بل ظاهر بعضها وصريح بعض هو الاتفعال بمجرد الملاقاة ودعوى ذلك في خصوصية ماء الغسالة تحتاج الى دليل ( منه رحمه الله ) .

وقع في جواب الاسئلة المتضمنة لورود النجاسة على الماء . وخصوص السؤال لا يخصص كما تقرر عندهم .

و ( ثانياً ) — ان من فروع هذا القول صحة التطهير بالقليل مع وروده على النجاسة دون العكس فلا يصح التطهير به ، مع ان صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة (١) ترده كما عرفت . إلا ان يرتكبوا مخالفة ذلك القائل المذكور هنا .

و ( ثالثاً ) — ان جملة من الاخبار — الدالة بمفهوم الشرط على النجاسة — تدل باطلاقها على الانفعال بالملاقاة اعم من ورود النجاسة او عكسه . ومن الظاهر ان جعلهم ( عليهم السلام ) الكرم معياراً ومداراً للانفعال وعدمه انه كذلك مطلقاً ، والا لوقع التقييد أو الاشارة الى ذلك في بعض تلك الاخبار .

ويمكن ان يقال : ان الأصل في الماء الطهارة بمقتضى القاعدة المنصوصة المتفق عليها ، ولا يخرج عن هذا الأصل إلا بدليل قاطع . والمعلوم من الاخبار تحقق الانفعال بورود النجاسة خاصة حملاً لمطلق الاخبار على مقيدتها . والقول — بان خصوص السؤال لا يخصص — مدفوع بان مثل خبر العبدية وخبر عمر بن حنظلة وخبر حفص بن غياث المتقدم ذلك كله (٢) قد دل على ذلك ابتداء من غير تقدم سؤال .

واما الفرع المذكور فيجيب عنه بما قدمنا تحقيقه (٣) من عدم المناقاة بين التطهير بالقليل ونجاسته بذلك التطهير . وحينئذ فيقوى القول بالفرق بين ورود النجاسة وعكسه . ويمكن تأييده ايضا باخبار ماء الاستنجاء (٤) ، حيث حكم فيها بطهارته ، فانه يمكن ان يكون ذلك انما هو لورود الماء على النجاسة .

(١) في الصحيفة ٣٢٥ .

(٢) في الصحيفة ٢٨٧ و ٢٨٨ .

(٣) في الصحيفة ٣٠٥ .

(٤) المروية في الوسائل في الباب — ١٣ — من ابواب الماء المضاف والمستعمل .

إلا أنه بعد لا يخلو من شوب الاشكال . لان تلك الاخبار المشتبهة على الانفعال بورود النجاسة لا صراحة لها بل ولا ظهور في التخصيص بصورة الورود حتى تقيد بها تلك الاخبار المطلقة ، وبدونه يشكل الحكم بالتقيد . والمسألة لذلك محل تردد .

واما ما ذكره السيد السند ( قدس سره ) - من انه ليس في الروايات ما يدل على انفعال القليل بكل ما يرد عليه من النجاسات ، حتى تبعه في هذه المقالة جمع ممن تأخر عنه - ففيه انه وان كان جملة من تلك الاخبار قد اشتملت على نجاسات مخصوصة الا ان جملة منها قد اشتملت على الفاظ تؤذن بالعموم ، كلفظ القدر الوارد في موثقي عمار ورواية ابي بصير ، ولفظ الشيء في الاخبار الدالة على النجاسة بالمفهوم الشرطي ، وكذا في حسنة شهاب بن عبد ربه ، المتقدم جميع ذلك في ادلة القول بالنجاسة (١) وسيأتي مزيد تحقيق للمقام في مسألة الغسالة ان شاء الله تعالى .

( المقام الثالث ) — جمهور القائلين بنجاسة القليل بالملاقاة لم يفرقوا في النجاسة الملاقية بين قليلها وكثيرها .

ونقل عن الشيخ ( قدس سره ) في المبسوط القول بعدم نجاسة الماء بما لا يمكن التحرز منه ، مثل رؤوس الابر من الدم وغيره ، فانه معفو عنه ، لانه لا يمكن التحرز منه . ونقل عنه في الاستبصار التخصيص بالدم القليل الذي لا يدركه الطرف كـ رؤوس الابر .

واستدل على ذلك بصحيفة علي بن جعفر عن اخيه موسى ( عليه السلام ) (٢) قال : « سألت عن رجل رعى فامتخط فصار ذلك الدم قطعاً ضغراً فأصاب اناؤه ،

(١) في الصحيفة ٢٨١ و ٢٨٢ و ٢٨٤ .

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ٨ - من ابواب الماء المطلق من كتاب الطهارة .

هل يصلح الوضوء منه ؟ قال : ان لم يكن شيء يستين في الماء فلا بأس ، وان كان شيئاً بينا فلا يتوضأ منه .

واورد عليه انه ليس في الرواية تصريح باصابة الدم الماء ، وإنما المتحقق منها اصابة الاناء ، وهو لا يستلزم اصابة الماء ، فيكون باقياً على أصل الطهارة .

واجيب بان السائل اجل قدراً من ان يسأل عن مثل ذلك ، بل المراد انما هو السؤال عن الماء ، وذكر الاناء إنما هو على حذف مضاف .

وفيه ( اولاً ) — ان هذا الاستبعاد إنما نشأ الآن بعد المعرفة بالاحكام وشيوع مثل هذا الحكم بين الأنام ، وإلا فكتاب علي بن جعفر المذكور قد اشتمل على جملة من الأسئلة العارية الآن عن الالتباس . بحيث يعرف احكامها الآن جهال الناس .

و ( ثانياً ) — ان من المحتمل قريباً — بل هو الظاهر من الخبر المذكور — انه مع تحقق اصابة الاناء حصل الشك في اصابة الماء او الظن بذلك ، فحسن السؤال حينئذ عن ذلك ، واجاب ( عليه السلام ) بالبناء على يقين الطهارة إلا ان يعلم ذلك باستبانة الدم في الماء .

نعم لقائل ان يقول : انه من المقرر في كلامهم انه متى اشتمل الكلام على قيد فورد الاثبات والنفي هو القيد ، وحينئذ يكون النفي في قوله : « ان لم يكن شيء يستين » راجعاً الى الاستبانة التي هي صفة الشيء . والظاهر ان بناء الاستدلال على ذلك .

واجيب عن ذلك بانه انما يحسن لو كان في السؤال تصريح باصابة الدم الماء . وفيه انه متى كان تقدير السؤال هو ان الدم قد اصاب الاناء ولكن اظن أو أشك في اصابته الماء ، فانه يحسن في الجواب بناء على ذلك التقدير المذكور ان يقال : انه وان اصاب الماء حقيقة فضلاً عن ظن ذلك أو الشك فيه إلا ان مجرد اصابة الماء مع عدم ظهوره واستبانته

غير موجب للنجاسة . واما الجواب - بكون ( يستبين ) خبراً لكان وان اسمها ( شيء ) -  
فظني بعده ، بل الظاهر ان ( كان ) هنا تامة . ومع تسليمه فهو إنما يتم على تقدير  
نقل الخبر كذلك كما هو في التهذيب ، واما على ما هو المحكي عن الكافي من ان لفظ  
الرواية فيه « ان لم يكن شيئاً يستبين في الماء » فلا مجال لهذا الجواب . وبذلك تبقى  
المسألة في قالب الاشكال .

هذا . وبعض محقق متأخري المتأخرين صار الى العمل بالخبر المذكور . استناداً  
الى ان ما دل على انفعال القليل بالملاقاة لا يدل على العموم ، إذ الروايات الدالة بمنطوقها  
على ذلك مختصة بموارد مخصوصة ، والدالة بمفهومها لاعموم لمفهومها ، وإنما يتم ذلك  
بالاجماع على عدم الفصل بين النجاسات ، وهو غير جار في محل الخلاف ، فلا جرم  
كان ما نحن فيه داخلاً في عموم ادلة الطهارة . وفيه ما عرفته في المقام الأول في الجواب  
عن الوجه الخامس (١) من كلام الفاضل المتقدم ذكره من ثبوت العموم في المفهوم  
على وجه معلوم غير موهوم .

واعترض بعض محقق متأخري المتأخرين على الشيخ ( قدس سره ) بان مورد  
الرواية دم الانف ، بالتعميم لا يخلو من اشكال . وفيه انه لو خست الأحكام  
بخصوص الوقائع المحصورة ومشخصاتها الخارجية ، لم يكفد يتفق وجود حكم كلي  
في أحكام الفقه إلا القليل . والظاهر ان خصوصية الأنف هنا غير ملحوظة ، فيتعدى  
الحكم الى سائر افراد الدم من باب تنقيح المناط القطعي كما تقدم بيانه في المقدمة  
الثالثة (٢) فلا اشكال .

نعم تعميم الشيخ الحكم المذكور في المبسوط للدم وغيره لا يخلو من الاشكال  
لاختصاص مورد الخبر المذكور بالدم ، وظهور التغاير في الأحكام بين افراد النجاسات

(١) في الصحيفة ٣٠٩ .

(٢) في الصحيفة ٥٦ و ٦٤ .

في الغفو وعدمه وتعدد الغسل وعدمه ونحو ذلك . فلا يمكن دخول ذلك في تنقيح المناط القطعي . وصار البعض المتقدم ذكره الى تقوية ما في المبسوط بناء على ما نقلنا عنه . وفيه ما عرفته . وما ذكره الشيخ ( قدس سره ) من عدم امكان التحرز ممنوع سواء اريد به ما يدل عليه ظاهر اللفظ أو الكناية عن المشقة .

(المقام الرابع) — المفهوم من كلام المحدث الامين الاسترآبادي ( قدس سره ) في تعليقاته على كتاب المدارك تخصيص القول بنجاسة القليل بالملاقاة بالماء الساكن دون الجاري لا عن نبع : حيث قال بعد قول السيد ( قدس سره ) في الكتاب المذكور : « اطبق علأؤنا إلا ابن أبي عقيل على ان الماء ... الخ » — ما صورته : « قلت : الاطباق ثابت في الماء القليل الساكن دون الجاري لا عن نبع كما سيجيء » ان شاء الله تعالى » انتهى . وأشار بقوله : « كما سيجيء » الى ما قدمنا نقله عنه في آخر المسألة الثانية من الفصل الثاني (١) .

وقد سبقه الى ذلك ايضاً المحقق الشيخ حسن ( طاب ثراه ) في المعالم كما قدمنا نقله في المسألة المذكورة (٢) حيث قال ثمة : « اذ الأدلة الدالة على انفعال ما نقص عن السكر بالملاقاة مختصة بالمجتمع والمتقارب ... الى آخر ما تقدم » ومبنى ما ذكره على ان المستفاد — من أخبار السكر كمية واشتراطاً — اعتبار الاجتماع في الماء ، وصدق الوحدة على ذلك الماء إنما هو باعتبار ذلك ، فورد جعل السكر وعدمه مناطاً للعصمة عن الانفعال وعدمها إنما هو المجتمع الساكن دون الجاري المذكور . والمسألة محل اشكال كما قدمنا بيانه في المسألة المشار اليها (٣) .

(المقام الخامس) — صرح الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) من غير خلاف

(١) في الصحيفة ٢٤٠ .

(٢) في الصحيفة ٢٣٩ .

(٣) في الصحيفة ٢٣٢ .

يعرف بينهم - ان مما يطهر القليل النجس القاء كره عليه دفعة ، فان كان متغيراً وزال تغيره بذلك وإلا فكر آخر حتى يزول التغير .

وقد وقع الخلاف بينهم في اشتراط الدفعة وعدمه ، واشتراط الامتزاج وعدمه والظاهر ان منشأ ذلك عدم ورود حكم تطهير المياه في النصوص - لا بطريق العموم ولا الخصوص - سوى ما ورد في ماء الحمام مما لا يحسم مادة الاشكال في المقام . فينشد حاول جملة من الاصحاب للحكم بالطهارة هنا وجها يدخل به تحت عموم الاخبار وهو حصول الوحدة بانضمام الماء الطاهر الى الماء النجس ليدخل تحت عموم قوله ( عليه السلام ) (١) : « اذا بلغ الماء كراً لم ينجسه شيء » وقد صرحوا ايضاً بانه كما يطهر بالقاء الكره يطهر بمطهرات اخر سنشير اليها ان شاء الله تعالى (٢) .

وتفصيل هذه الجملة يقع في مواضع :

(الاول) - قد اختلفت كلمة الاصحاب (رضوان الله عليهم) في اشتراط الامتزاج وعدمه ، واضطربت فتوى جملة منهم ، فمن صرح بذلك المحقق في المعتبر في مسألة الغديرين . حيث قال : « الغديران الطاهران اذا وصل بينهما ساقية صارا كالماء الواحد ، فلو وقع في احدهما نجاسة لم ينجس ولو نقص كل واحد منهما عن الكره اذا كان مجموعهما مع الساقية كراً فصاعداً » ثم قال بعد هذا الكلام بلا فصل : « الثالث - لو نقص الغدير عن كرفنجس فوصل بغدير فيه كره ففي طهارته تردد . والاشبه بقاؤه على النجاسة ، لانه ممتاز عن الطاهر » ولا يخفى عليك ما في ظاهر هذا الكلام من التدافع ، الا ان يحمل كلامه الأول على استواء سطحي الغديرين والثاني على اختلافهما كما اشرنا اليه في المسألة الثانية

---

(١) المروي في الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق . والنص - كما في الوسائل وغيره - « اذا كان الماء قدر كره لم ينجسه شيء » .  
(٢) في الموضع الثامن من المواضع الآتية .

من الفصل الثاني . وقال العلامة في التذكرة : « لو وصل بين الغديرين بساقية أمحذا ان اعتدل الماء والا في حق السافل ، فلو نقص الاعلى عن كرا انتعل بالملاقاة . ولو كان أحدهما نجساً فالاقرب بقاؤه على حكمه مع الاتصال وانتقاله الى الطهارة مع المازجة ، لان النجس لو غلب الطاهر نجسه مع المازجة فع التميز يبقى على حاله » انتهى . وقال الشهيد في الذكرى : « وطهر القليل بمطهر الكثير مازجاً . فلو وصل بكر مماسة لم يطهر : للتميز المقتضي لاختصاص كل بحكمه ، ولو كانت الملاقاة بعد الاتصال ولو بساقية لم ينجس القليل مع مساواة السطحين او علو الكثير » انتهى .

ولا يخفى عليك ما في عبارات هؤلاء الافاضل من المناقشة ، فانه متى كان الاتصال بين الغديرين بساقية مع تساوي السطوح موجباً للاتحاد في صورة عدم النجاسة ، فلم لا يكون موجباً له ايضاً بعد تنجس احدهما حتى انه يشترط المازجة ؟ اذ من الظاهر ان عروض النجاسة وعدمه لا مدخل له في الاتحاد وعدمه ، فان وصف النجاسة لا يخرج الماء عن حقيقة المائية ، والحكم بالاتحاد إنما ابتنى على ذلك : وإلا فلو تغير الماء بلون طاهر ثم وصل بماء خال من اللون اقتضى ذلك تعدد الماءين . ولا اظنهم يلتزمونه وحينئذ فان كان مجرد الاتصال كافياً فينبغي أن يكون في الموضعين وإلا فلا ، والقائلون بالاكتفاء بمجرد الاتصال وحصول الاتحاد به وان اوجبوا المساواة أو علو الكثير بعد عروض النجاسة كما نبه عليه شيخنا الشهيد الثاني في كتاب الروض ، إلا ان ذلك ليس من حيث عدم الاتحاد بل من حيث انه يشترط في المطهر علوه وامتزاجه ، والا فهو قد صرح بحصول الاتحاد بمجرد المساواة ، واحتمل ايضاً فيه الاكتفاء بذلك بناء على حصول الاتحاد به في الصورة المذكورة ، بخلاف كلامهم هنا ، لتصريحهم بامتنياز النجس عن الطاهر .

احتج ثاني المحققين وثاني الشهيدين على الاكتفاء بمجرد الاتصال بما يرجع الى وجوه ثلاثة :



( أحدها ) — الأصل .

و ( ثانيها ) — عدم تحقق الامتزاج . لانه ان اريد به امتزاج مجموع الاجزاء بالمجموع لم يتحقق الحكم بالطهارة . لعدم العلم بذلك بل ربما علم عدمه . وان اريد به البعض لم يكن المطهر للبعض الآخر الامتزاج بل مجرد الاتصال . وحينئذ فيلزم اما القول بعدم طهارته ، وهو باطل قطعاً . للاجماع على انه ليس وراء الامتزاج المذكور شرط آخر لطهر الجميع ، او القول بالاكْتفاء بمجرد الاتصال ، وحينئذ فيلزم القول به مطلقاً (١) .

و ( ثالثها ) — ان الاجزاء الملاقية للطاهر تطهر بمجرد الاتصال قطعاً فتطهر الاجزاء التي تليها ، لاتصالها بالكثير الطاهر . وكذا القول في بقية الاجزاء .  
واورد على الأول بان التمسك بالأصل هنا لا معنى له بالكلية . فان يقين النجاسة — الموجب لاصالة بقائها حتى يثبت المزيل — معارض ومخرج عن ذلك الاصل و( على الثاني ) انا نختار ( اولاً ) — امتزاج المجموع بالمجموع . لكن لا بالمعنى الذي ذكره ، بل بمعنى اختلاطها على وجه يستهلك الماء النجس ولا يظهر له اثر بالكلية . لكن لا ينبغي ان عدم ظهور أثر النجس بالكلية كما يحصل بالاستهلاك والاضمحلال في الماء الطاهر ، كذلك قد يكون سببه تشابه الماءين وان لم يحصل ثمة استهلاك . وحينئذ فالقول به مطلقاً مشكل إلا بدعوى الاجماع على الطهارة بذلك . وفيه ما لا ينبغي . نعم لو كان سطح الماء أوسع من سطح القليل والتي عليه . فانه يحصل العلم بالاستهلاك والمداخلة . وسيأتي ما فيه مزيد بيان لذلك ان شاء الله تعالى .

و ( ثانياً ) — نختار امتزاج البعض وان الباقي يطهر حينئذ . قوله — : انه متى كان طهر الباقي بمجرد الاتصال يلزم القول به مطلقاً — ممنوع . ووجه الفرق ظاهر ،  
(١) اذ الفرق بين الابعاض غير معقول ، فيكون اعتبار الامتزاج على هذا التقدير مستلزماً لعدم اعتباره . وهو فاسد قطعاً ( منه رحمه الله ) .

فان الحكم بالطهارة والنجاسة تابع للدلالة الشرعية ، وليس لاعتقل فيه مدخل بوجه ، ونحن إنما حكمنا بطهارة الاجزاء الباقية بعد الامتزاج لما ذكرتموه من الاجماع على حصول الطهارة للمجموع بذلك ، وهذا لا يستلزم الحكم بطهارة ما لم يحصل فيه امتزاج اصلا بمجرد الاتصال . لعدم شمول الدليل المذكور له . ولانه ربما كان المازجة البعض مدخل في التطهير فلا يتم الاكتفاء بمجرد الاتصال .

و (على الثالث) — انه وقوف على وجود دليل على ان الماء يطهر نفسه ، والادلة العامة الدالة على كونه طهورا (١) غاية ما تدل عليه كونه مطهراً في الجملة . وضم الاجماع في تنمة الاستدلال بها لا يتم في مقام النزاع (٢) والخاصة الواردة في جزئيات الاحكام إنما تدل على كونه مطهراً لغيره ، بل ربما دل حديث « انه يطهر ولا يطهر » (٣) بظاهره على عدم وقوع التطهير هنا .

والقول الفصل في المقام ان يقال : لما كان الحكم المذكور غير منصوص فالواجب فيه رعاية الاحتياط الذي به يحصل يقين البراءة . لما عرفت في المقدمة الرابعة (٤) من ان الاحتياط في مثل هذا الموضع واجب . وهو لا يحصل إلا بالقول بالامتزاج على وجه يستهلك الماء النجس في جنب الماء الطاهر .

ويؤيد ذلك ما قدمنا (٥) من معنى حديث « الماء يطهر ولا يطهر » بحمل كونه لا يقبل التطهير على المازجة الموجبة لاضمحلاله واستهلاكه .

(١) المقدمة في المقالة الثانية في الصحيفة ١٧٢ .

(٢) بان يقال : ان الادلة المذكورة دلت على كونه مطهراً في الجملة ، والاجماع قائم على عدم الفصل والفرق بين افراد المتنجس ( منه قدس سره ) .

(٣) وهو حديث السكوني المروي في الوسائل في الباب ١ - من ابواب الماء المطلق

(٤) في الصحيفة ٩٨ .

(٥) في الصحيفة ١٧٧ .

ويؤيده أيضاً ما حققه المحقق الشيخ حسن ( قدس سره ) في كتاب المعالم . من انه لما دل النص والاجماع على ان وقوع النجاسة في الكثير أو وقوعها عليه لا يمنع من استعماله ولا يؤثر فيه تنجيساً وان كثرت ما لم تتغير بها . لاستهلاكها فيه واضمحلالها في جنبه ، فيدل بمفهوم الموافقة على ان الماء النجس بهذه المثابة . فاذا وقع في الماء أو وقع الماء عليه وصار مستهلكاً فيه بحيث شاعت اجزاؤه ولم تتميز وجب الحكم بطهارته . نعم فيه ما تقدم من ان العلم بذلك يقيناً إنما يحصل فيما لو كان سطح الماء الكثير أوسع من سطح القليل النجس ، أو كان الماء النجس ذا طعم أو لون أو رائحة وانعدمت بوضعه في الماء الكثير .

(الموضع الثاني) — انه مع اعتبار الامتزاج وعدم الاكتفاء بمجرد الاتصال . فهل يشترط الدفعة العرفية . بمعنى وقوع جميع اجزاء الماء الكثير في زمان قصير بحيث يصدق عليه الدفعة عرفاً (١) حيث ان اعتبار الدفعة الحقيقية محال ، أم لا يشترط ، بل يكفي وقوعه تدريجياً لكن بشرط عدم الانقطاع ؟

قد اختلفت عباراتهم ايضاً في ذلك . فمن صرح بالدفعة جمع منهم : المحقق في الشرائع والعلامة في جملة من كتبه وكذا الشهيد ، بل الظاهر انه المشهور بين المتأخرين . ومنهم من اطلق كالمحقق في المعتبر . وهو المنقول ايضاً عن الشيخ في الخلاف والبسوط . ومنهم من صرح بالاكتفاء بوقوعه تدريجياً كالشهيد في الذكري

(١) قال المحقق الشيخ حسن ( ره ) في كتاب المعالم : و اعلم ان المعتبر في الدفعة ما لا يخرج به الماء عن كونه متساوي السطح ، وما له ان يبقى به صدق الاجتماع والوحدة عرفاً . لما عرفت من ان الموجب لاعتبارها هو التحرز من انفعال بعض اجزاء الماء ، وهو انما يكون بخروجه عن الوحدة المعتبرة ، انتهى . ولا يخفى ان لقاء الماء - بحيث لا يخرج عن المساواة - متعذر او متعسر في اكثر الاحيان . ففعل المراد باشتراط المساواة الاكتفاء هنا بصدق الوحدة العرفية والاجتماع وان اختلفت السطوح في الجملة ( منه رحمه الله ) .

واعترضه المحقق الثاني بأن فيه تسامحاً . لأن وصول أول جزء منه إلى النجس يقتضي نقصانه عن الكر فلا يطهر ، ولورود النص بالدفعه وتصريح الاصحاب بها . ورده السيد السند في المدارك بأنه غير جيد ، فإنه يكتفى في الطهارة ببلوغ المطهر الكر حال الاتصال إذا لم يتغير بعضه بالنجاسة وإن نقص بعد ذلك . مع أن مجرد الاتصال بالماء النجس لا يقتضي نقصان كما هو واضح . وما ادعاه من ورود النص بالدفعه منطوق فيه ، فإن لم تقف عليه في كتب الحديث ولا نقله ناقل في كتب الاستدلال . وتصريح الاصحاب بالدفعه ليس حجة . مع أن العلامة في المنتهى والتحرير أكتفى في تطهير الغدير القليل النجس باتصاله بالغدير البالغ كراً . ومقتضى ذلك الاكتفاء في طهارة القليل باتصال الكر به وإن لم يلق كله فضلاً عن كونه دفعة انتهى . وفيه أن ما ذكره — من أنه يكتفى في الطهارة ببلوغ الكر حال الاتصال — محل نظر ، لما عرفت آنفاً من عدم الدليل على ذلك . إلا أن يكون ذلك إلزاماً للمعترض . حيث أنه من القائلين بالاكتفاء بمجرد الاتصال .

وفصل المحقق الشيخ حسن (قدس سره) في المعالم ، فقال : « والتحقيق في ذلك أنه لا يخلو ، أما أن يعتبر في عدم انفعال مقدار الكر استواء سطحه أو لا ، وعلى الثاني أما أن يشترط في التطهير حصول الامتزاج أولاً . وعلى تقدير عدم الاشتراط أما أن يكون حصول النجاسة عن مجرد الملاقاة أو مع التغير . فهنا صور أربع :

( الأولى ) — أن يعتبر في عدم انفعال الكر استواء السطح . والمتجه حينئذ اشتراط الدفعه في الألقاء . لأن وقوعه تدريجاً يقتضي خروجه عن المساواة ، فتتفعل الاجزاء التي يصيبها الماء النجس ، وينقص الطاهر عن الكر فلا يصلح لافادة الطهارة ولا فرق في ذلك بين المتغير وغيره . لاشتراك الكل في التأثير في القليل ، والمفروض صيرورة الاجزاء بعدم المساواة في معنى القليل .

( الثانية ) — ان يهمل اعتبار المساواة ولكن يشترط الامتزاج . والوجه عدم اعتبار الدفعة حينئذ بل ما يحصل به ممازجة الطاهر بالنجس واستهلاكه له ، حتى لو فرض حصول ذلك قبل اتمام القاء الكر لم يحتج الى الباقي . ولا يفرق هنا ايضاً بين المتغير وغيره ، لكن يعتبر في المتغير مع الممازجة زوال تغيره . فيجب ان يلقى عليه من مقدار الكر ما يحصل به الامران . ولو قدر قوة المتغير بحيث يلزم منه تغير شيء من اجزاء الكر حال وقوعها عليه ، وجب مراعاة ما يؤمن معه ذلك اما بتكثير الاجزاء أو بالقاء الجميع دفعة .

( الثالثة ) — ان لا يشترط الممازجة ولا يعتبر المساواة وتكون نجاسة الماء بمجرد الملاقاة . والمتجه حينئذ الاكتفاء بمجرد الاتصال ، فاذا حصل باقل مساه كفى ولم يحتج الى الزيادة عنه .

( الرابعة ) — الصورة بحالها ولكن كان الماء متغيراً . والمعتبر حينئذ اندفاع التغير كما في صورة اشتراط الامتزاج ، وحينئذ لو فرض تأثير التغير في بعض الاجزاء تمعين الدفعة او ما جرى مجراها كما ذكر . وحيث قد تقدم منا الميل الى اعتبار المساواة فاعتبار الدفعة متمعين « انتهى كلامه (زيد مقامه) .

ويرد على ما ذكره في الصورة الاولى انه قد صرح سابقاً بان الداهيين الى اعتبار المساواة مصرحون بعدم انفعال القليل المتصل بالكثير اذا كان الكثير أعلى ، كما قدمنا لك عبارة جملة منهم في المسألة الثانية من الفصل الثاني (١) وقال (قدس سره) هناك بعد البحث في ذلك : « وقد تحرر من هذا ان عدم انفعال الواقف بالملاقاة مشروط ببلوغ مقدار الكر مع تساوي السطوح ، او باتصاله بمادة هي كرفصاعداً ، ولا يعتبر استواء السطوح في المادة بالنظر الى عدم انفعال ما تحتها ... الخ » ومفهوم هذا الكلام

ان الشرط في عدم انفعال الكثير الواقف اما تساوي سطوحه او كون الأعلى منه كراً فصاعداً ، لعدم تقوي الأعلى بالأسفل عندهم ، وحينئذ فالوحدة والاجتماع اللذان هما مدار العصمة عن الانفعال حاصلان على تقدير التساوي والاختلاف على الوجه المذكور ، فلا يتجه اعتبار الدفعة بل يجزى الوقوع تدريجاً ، ويرجع الى ما ذكره في الصورة الثانية وبذلك يظهر لك ما في آخر كلامه من قوله : « وحيث قد تقدم منا الميل ... الخ » فانه قد تقدم منه كما حكينا عنه (١) الميل الى اعتبار المساواة أو علو الكثير لا اعتبار المساواة خاصة كما برهه كلامه هنا .

ويرد على ما ذكره في الصورة الثانية انه مع اهمال اعتبار المساواة وان اشترط الامتزاج ، فالاكْتفاء بامتزاج البعض ممنوع . لما عرفت آنفاً (٢) من عدم النص في تطهير المياه ، والاصل بقاء النجاسة . وغاية ما يمكن التشبث به في هذا الباب الاجماع ، وهو إنما يثبت بالالتقاء دفعة على وجه يستلزم دخول جميع الاجزاء بعضها في بعض . وبالجملة فان وجوب الدفعة كما يترتب على اعتبار المساواة كذلك يترتب على اشتراط الامتزاج ، إذا امتزاج البعض وان اوجب استهلاك النجس ، إلا انه لا دليل على حصول التطهير به . وايضاً فان القائلين باعتبار الممازجة لم يظهر منهم التصريح بالاكْتفاء بممازجة البعض ، بل ربما ظهر من كلامهم اعتبار ورود جميع الكر عليه ، وبذلك يظهر لك ما في تمة كلامه في الصورة المذكورة .

ويرد على ما ذكره في الصورة الثالثة ان ما ذكر فيها - من عدم اشتراط الممازجة وعدم اعتبار المساواة - اعم من الاكْتفاء بالاتصال مطلقاً او حصول الممازجة في بعض . وعدم اشتراط الدفعة هنا إنما يتم على الأول دون الثاني ، لما عرفت آنفاً (٣) .

(١) في الصحيفة ٣٣٩ .

(٢) و (٣) في الصحيفة ٣٣٣ .

وبالجملة فطريق الاحتياط اعتبار الدفعة على الوجه الذي ذكرنا سابقاً في الممازجة والله اعلم.

(الموضع الثالث) — ينبغي أن يعلم أنه على جميع التقادير من القول بالدفعة والممازجة أو الاكتفاء بمجرد الاتصال ، لو كان الماء متغيراً بالنجاسة فالواجب أن يزال التغير أولاً ، إلا أن يحصل زواله بالاتقاء دفعة بحيث لا يتغير شيء من ماء الكر . أو يزداد في مقدار الماء المطهر على وجه يسلم مقدار الكر عن التغير . وعبارة جملة من الاصحاب وان دلت باطلائها في صورة التغير على أنه يجب القاء كر يزيل تغيره وان تغير بعض الكر في ابتداء الوصول ، إلا ان الظاهر انه ليس بمراد لهم .

(الموضع الرابع) — أنه قد ذكر جملة من الاصحاب انه متى كان الماء القليل متغيراً فطهره بالقاء كر عليه ، فان زال به التغير والافكر آخر وهكذا ، وقيد جملة من المتأخرين بان القاء الكر الآخر — مع عدم زوال التغير بالكر السابق — إنما هو على تقدير ان لا يتميز كر طاهر غير متغير عن الماء المتغير ، والا فيكفي حينئذ في تطهير النجس المتصل به التموج حتى يزول التغير كما تقدم في تغير بعض الكثير . ولا يخفى ما فيه على اطلاقه من الاشكال . لانه متى فرض ان القليل قد تغير بعضه ، وانه بالقاء الكر عليه دفعة فالتقدير الذي وقع على ذلك البعض المتغير قد تغير ايضاً ، والواقع على غير المتغير حينئذ اقل من كر ، فانه يلزم ان ينجس الواقع على غير المتغير في اول آن الملاقاة بوقوعه على النجس وان بلغ معه بعد الوقوع كراً . واعتبار الدفعة الواحدة الموجبة لاتحاد الماءين مقيدة بعدم تغير شيء من الكر الملقى كما عرفت آنفاً . نعم لو قلنا بالاكتفاء بمجرد الاتصال او الامتزاج في الجملة ، وكان وقوع الكر المذكور في غير الناحية التي فيها التغير ، انجه ان يكون ما وقع عليه الكر أو اتصل به طاهراً البتة ، وتختص النجاسة بالمتغير ، فيصير من قبيل مسألة الكثير المتغير بعضه . ولعل

الى ذلك لحظ السيد السند في المدارك ، حيث انه قيد وجوب القاء الكر مرة اخرى بتغير الكر الاول أو بعضه بالنجاسة ، وخص الطهارة بالتفوج والامتزاج بما اذا بقي الكر الملقى على حاله ، ولم يكتف بمحصول كر في الجملة ولو من الماء السابق واللاحق ، كما يعطيه ظاهر الكلام الذي نقلناه (١) .

(الموضع الخامس) — انه على القول بالاكتفاء بمجرد الاتصال — كما هو احد القولين المتقدمين — هل يكفي الاتصال كيف كان ام لابد من المساواة او علو المطهر ؟ قد عرفت مما تقدم في الفصل الثاني (٢) وقوع الخلاف في اشتراط المساواة والاختلاف في مقدار الكر ، وان جملة من الأصحاب — كشيخنا الشهيد الثاني وغيره — قالون بعدم انفعاله وان اختلفت سطوحه كيف كان ، وان جملة منهم — كالشهيد والشيخ علي والعلامة في أحد قولي — يقيدون ذلك بالمساواة او علو الكثير . هذا قبل عروض النجاسة . اما لو عرضت للقليل ثم وصل بالكثير ، فظاهر شيخنا الشهيد الثاني — الذي هو أحد القائلين بالاتحاد مع اختلاف السطوح في الشق الأول — عدم القول بالاتحاد هنا . بل يشترط المساواة او علو الكثير ، وحينئذ فظاهرهم الاتفاق هنا على علو المطهر او مساواته .

(الموضع السادس) — لو كان الماء القليل النجس في كوز ونحوه ، توقف طهره على دخول المطهر اليه وممازجته له على القول بالمازجة . ولو كان الاناء مملوءاً فالظاهر عدم طهارته . لعدم امكان التداخل ، إلا ان يكون للمطهر قوة وانصباب بحيث يدافع ما في الكوز . ومما يعلم به عدم المازجة بقاء ماء الكوز على وصفه المبين ان كان كذلك ، كهنوبته مع ملوحة المطهر ، وحرارته مع برودة المطهر ، أو بالعكس فيهما ، ويكفي مجرد اتصال المطهر به على القول الآخر على الوجه المذكور .

(١) في الصحيفة ٣٣٨ .

(٢) في المسألة الثانية في الصحيفة ٢٢٨ .



(الموضع السابع) — لو فرق ماء الكر في ظروف عديدة والتي ماء كل منها على حiale على الماء النجس مع اتصال الانصباب الى الفراغ ، فالظاهر انه لا يفيد طهارة .  
( اما أولا ) — فلأن المفهوم من الأخبار وكلام الاصحاب اختصاص اسم الكر بالماء المجتمع ، بل قد عرفت آنفاً (١) من كلام المحققين الشيخ حسن في العالم والمحدث الامين (قدس سرهما) المناقشة في ثبوت صدق الكرية مع اختلاف السطوح ، لكون المفهوم عندهما من الأخبار اعتبار تساوي اجزاء الماء في صدق الكر عليه ، فكيف مع تفرقه في ظروف عديدة ؟

و ( اما ثانياً ) — فلأن الدفعة العرفية — التي هي عبارة عن الوقوع في اقرب زمان — انما تحصل مع الاجتماع لا مع التفرق .

و ( اما ثالثاً ) — فلأن الشارع قد جعل الكر معياراً لعدم الانفعال بالملاقاة . ولا ريب ان هذا الماء بتفريقه قابل للانفعال ، لقلة كل ظرف منه . فلا تصدق عليه الكرية ، ومتى لم تصدق عليه لم يحصل به التطهير .

و ( اما رابعاً ) — فلأنه بوصول أول كل ماء من مياه تلك الظروف الى الماء النجس ، يجب الحكم بنجاسته ، لكونه ماء قليلاً لاقى بنجاسة ، فلو اجتمعت منه كرور — والحال هذه — كان حكمها كذلك . والعجب من جمع ممن رأيناهم — من فضلاء بلادنا البحرين — انهم يحكون بالتطهير بذلك بل يفعلونه . وقد حضرت ذلك غير مرة وكنت يومئذ قبل ابان الخوض في تحقيق هذه المسائل والبحث عن هذه الدلائل . ولم أعلم ما الوجه فيه عندهم .

(الموضع الثامن) — انه كما ان من الطرق لتطهير القليل ما ذكرنا من ورود الكر عليه أو اتصاله به على التفصيل المتقدم ، كذلك :

( منها ) — وقوعه في السكر ايضاً . وحيث ان كان القليل متغيراً اشترط في طهره امتزاجه بما وقع عليه ليرفع التغير ، فان ارتفع بذلك وإلا جرى فيه ما ذكرنا في الموضوع الرابع . وان لم يكن متغيراً بني على الخلاف في اعتبار المازجة او الاكتفاء بمجرد الاتصال على الوجه المتقدم من اعتبار المساواة او علو المطهر .

و ( منها ) — وقوع ماء المطر عليه ، وقد تقدم الكلام فيه في الفرع الأول من فروع المقالة التاسعة من الفصل الأول (١) .

و ( منها ) — اتصاله بالنابح لكن مع علو النابح أو مساواته . وفي حكمه الجاري عن مادة كثيرة . والكلام في اشتراط المازجة أو الاكتفاء بمجرد الاتصال على ما تقدم (٢) وينبئ الكلام ايضاً في النابح على الخلاف في اشتراط الكرية وعدمه كما تقدم (٣) .

( الموضوع التاسع ) — اختلف الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) في تطهير القليل النجس بآتمامه كراً .

فالمنقول عن الشيخ في الخلاف وابن الجنيد — واليه ذهب اكثر المتأخرين — القول بالبقاء على النجاسة .

ونقل عن المرتضى في السائل الرسية القول بالطهارة . واقتناه في ذلك ابن ادريس ، ويحيى بن سعيد صاحب الجامع وابن حمزة والمحقق الشيخ علي . وم بين مصرح بعدم الفرق بين آتمامه بطاهر أو نجس ، وبين مقيدله بالطاهر ، وبين

(١) في الصحيفة ٢٢٠ .

(٢) في الصحيفة ٣٢٣ .

(٣) في الصحيفة ١٨٧ .

مطلق يتناول بظاهره الامرين (١) .

احتج الاولون بانه ماء محكوم بنجاسته شرعاً ، فتوقف الحكم بارتفاعها على الدليل .  
وليس فليس ، لما سيظهر بعد ابطال أدلة الخصم .

( لا يقال ) : ان هذا تمسك بالاستصحاب ، وانتم قد نفيت التمسك به آنفاً (٢) ،  
( لانا نقول ) : ان الاستصحاب في مثل هذه الصورة ليس من القسم المتنازع  
فيه ، بل من قبيل ما يدخل تحت عموم الدليل أو إطلاقه ، لان ما دل على نجاسة  
القليل بالملاقاة لا تقيد فيه بوقت دون آخر ولا بحالة دون أخرى . ولان من جملة  
أدلة نجاسة الماء القليل الأخبار الدالة على النهي عن الوضوء والشرب منه متى لاقته نجاسة ،  
والنهي عندهم للتكرار والدوام ، ولان الأخبار - الدالة على عدم الخروج عن يقين  
الطهارة أو النجاسة إلا يقيين مثله - شاملة لحل النزاع .

وما ذكره بعض فضلاء متأخري المتأخرين - من منع هذه الأدلة هنا من غير ان  
يبين وجهه بتفصيل ولا اجمال - لا اعرف له وجهاً إلا مجرد حب المناقشة في امثال  
هذا المجال .

احتج المرتضى ( رضي الله عنه ) - على ما نقل عنه - وجهين :

( احدهما ) - ان بلوغ قدر السكر موجب لاستهلاكه للنجاسة . فيستوى وقوعها  
قبل البلوغ وبعده .

و ( ثانيهما ) - ان الاجماع واقع على طهارة الماء الكثير اذا وجدت فيه نجاسة  
ولم يعلم هل كان وقوعها قبل بلوغ الكرية أو بعده ؟ وما ذاك إلا لتساوي الحالين ،

---

(١) عن صرح بالاول ابن ادريس على ما نقل عنه ، وعن صرح بالثاني ابن حمزة  
على ما نقل عنه ، والباقون اطلقوا ( منه رحمه الله ) .

(٢) في المطلب الثاني في الصحيفة ٥١ .

إذ لو اختص الحكم بعبدية الوقوع لم يكن للحكم بالطهارة وجه ، لانه كما يحتمل تأخره عن البلوغ يحتمل تقدمه عليه .

واحتج ابن ادريس بالاجماع ، وبقوله ( عليه السلام ) : « اذا بلغ الماء كراً لم يحمل خبثاً » (١) وهو عام . وزعم ان هذه الرواية مجمع عليها عند المخالف والمؤلف وبالعصومات الدالة على طهارة الماء وجواز استعماله كقوله سبحانه : « وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به ... » (٢) وقوله : « وان كنتم جنبا فاطهروا ... » (٣) وقوله ( عليه السلام ) لا يذر : « اذا وجدت الماء فامسه جسداك » (٤) وقوله ( عليه السلام ) : « اما انا فلا زيد على ان احثو على رأسي ثلاث حشيات ، فاذا انى قد طهرت » (٥)

(١) تقدم الكلام في هذا الحديث في التعليمة ١ في الصحيفة ٢٤٦ .

(٢) سورة الانفال . الآية ١٢ .

(٣) سورة المائدة . الآية ١٠ .

(٤) هذا من حديث رواه احمد في مسنده ج ٥ ص ١٤٦ ، وابو داود في السنن ج ١ ص ٩١ ، وروى الترمذى في جامعه ج ١ ص ١٩٣ القطعة الاخيرة منه المتعلقة بالتيمم والغسل . وروى ابن العربي في شرحه على جامع الترمذى الحديث بتمامه . ورواه ايضا البيهقي في السنن ج ١ ص ١٧٩ . والحديث ١٢ من الباب - ١٤ - من ابواب الجنابة من الوسائط يوافق ما رواه هؤلاء إلا انه خال من الذيل المذكور .

(٥) هذا الحديث رواه الشوكاني في نيل الاوطار عن احمد ج ١ ص ٢١٥ هكذا . « اما انا فاحثي على رأسي ثلاث حشيات ثم افيض فاذا انا قد طهرت ، ثم قال : وقال الحافظ قوله : « فاذا انا قد طهرت ، لا اصل له من حديث صحيح ولا ضعيف . وليكنه وقع من حديث ام سلمة ، قال لها : « انما يكفيك ان تحثي على رأسك ثلاث حشيات ثم تفيضن الماء عليك فاذا انت قد طهرت ، واصله في صحيح مسلم . انتهى ما في نيل الاوطار . وروى البخارى في صحيحه ج ٨ ( باب من افاض على رأسه ثلاثاً ) قوله ( ص ) : « اما انا فافيض على رأسي ثلاثاً ، واشاز بيديه كلتيهما . وهكذا رواه مسلم في صحيحه ج ١ ص ١٣٦ والنسائي في السنن ج ١ ص ٤٩ . وابن ماجه في السنن ج ١ ص ٢٠٣ . —

واجب عن ذلك ، اما عن اول دليلي المرتضى (رضي الله عنه) فبانه محض قياس لا يعمل به . اذ استهلاك النجاسة الذي دل النص عليه إنما هو بعد البلوغ . فالحاق استهلاك النجاسة الواقعة قبل البلوغ بذلك قياس محض . على ان الفارق موجود ، وهو ان الماء بعد البلوغ له قوة في قهر النجاسة اذا وردت عليه بخلافه قبل . لانقباره بالنجاسة فلا يصبر قاهراً لها .

و اما عن ثانيهما فبأن الحكم بالطهارة في صورة دعوى الاجماع إنما هو بناء على أصالة الطهارة حتى تعلم النجاسة . والنجاسة هنا غير معلومة . لاحتمال تأخرها عن البلوغ ، اذ عدم العلم بتقدم الوقوع وتأخره يقتضي الشك في التقدم الذي هو سبب النجاسة ، فلا جرم تكون النجاسة مشكوكاً فيها .

واما عن ادلة ابن ادريس فيما ذكره المحقق في المعتبر : حيث قال - ونعم ما قال - وتنازعني نفسي إلا ان اذكره بتمامه ، فانه جيد رشيق ، وبالاثبات - وان طال به زمام الكلام - حقيق وامي حقيق ، قال (قدس سره) بعد نقل الأدلة المذكورة : « فالجواب دفع الخبر ، فانا لم نروه مسنداً ، والذي رواه مرسل المرتضى (رضي الله عنه) والشيخ ابو جعفر (رحمه الله) وآحاد من جاء بعده . والخبر المرسل لا يعمل به . وكتب الحديث عن الأئمة (عليهم السلام) خالية منه اصلاً . واما المخالفون فلم اعرف به عاملاً سوى ما يحكى عن ابن حي ، وهو زيدي منقطع المذهب وما رأيت اعجب ممن يلبي اجماع المخالف والمؤلف فيما لا يوجد إلا نادراً ، فاذن الرواية ساقطة . واما اصحابنا فرووا عن الأئمة (عليهم السلام) « اذا كثر الماء قدر كرم لم ينجسه شيء » (١) وهذا صريح في ان بلوغه كراً هو المانع لتأثره بالنجاسة . ولا

== و ابو داود في السنن ج ١ ص ٦٢ ، وابن حجر في مجمع الزوائد ج ١ ص ٢٧١ ، ورواه أيضاً ابن ماجة في السنن ج ١ ص ٣٠٣ . هكذا ، اما انا فاحشو على رأسى ثلاثاً ، . (١) رواه صاحب الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق .

يلزم من كونه لا ينجسه شيء بعد البلوغ رفع ما كان ثابتاً فيه ومنجساً قبله . والشيخ ( رحمه الله ) قال بقولهم ( عليهم السلام ) ونحن قد طالعنا كتب الأخبار المنسوبة اليهم فلم نر هذا اللفظ ، وانما رأينا ما ذكرناه ، وهو قول الصادق ( عليه السلام ) : « اذا كان الماء قد ركر لم ينجسه شيء » (١) ولعل غلط من غلط في هذه المسألة لتوهمه ان معنى اللفظين واحد . واما الآيات والخبر البواقي فالاستدلال بها ضعيف لا يفتقر الى جواب ، لاننا لا ننازع في استعمال الطاهر المطلق ، بل بحثنا في هذا النجس اذا بلغ كراً يطهر ، فان ثبت طهارته تناولته الاحاديث الآمرة بالاعتسال وغيره ، وان لم تثبت طهارته فالاجماع على المنع منه ، فلا تعلق له اذن فيما ذكره . وهل يستجيز محصل ان يقول النبي ( صلى الله عليه وآله ) : « احثو على رأسي ثلاث حثيات مما يجتمع من غسالة البول والدم وميلغة الكلب » واحتج ايضا لذلك بالاجماع ، وهو اضعف من الاول لاننا لم نقف على هذا في شيء من كتب الاصحاب ، ولو وجد كان نادراً ، بل ذكره المرتضى ( رحمه الله ) في مسائل منفردة وبعده اثنان او ثلاثة ممن تابعه . ودعوى مثل هذا اجماعاً غلط ، إذ لسنا بدعوى المائة نعم دخول الامام فيهم ، فكيف بدعوى الثلاثة والاربعة ؟ انتهى كلامه ( زيد مقامه ) ومن المستطرف قوله : « وهل يستجيز محصل ... الخ » .

## الفصل الرابع

في حكم البثر ، وفيه ابحاث :

( البحث الاول ) — قد عرف شيخنا الشهيد - في شرح الارشاد - البثر بأنها تجمع ماء نابع من الارض لا يتعدها غالباً ولا يخرج عن مسماها عرفاً . واعترضه المحقق

(١) المروى في الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق .

الشيخ علي بن القيد الاخير موجب لاجمال التعريف . لان العرف الواقع في العبارة لا يظهر اي عرف هو ؟ أهو عرف زمانه ام عرف غيره ؟ وعلى الثاني فيراد العام أو الأعم منه ومن الخاص ؟ مع انه يشكل اراءة عرف غيره ( صلى الله عليه وآله ) وإلا لزم تغير الحكم بتغير التسمية ، فيثبت في العين حكم البئر لو سميت باسمه . وبطلانه ظاهر والذي يقتضيه النظر ان ما يثبت اطلاق البئر عليه في زمنه ( صلى الله عليه وآله ) أو زمن أحد الأئمة المعصومين ( عليهم السلام ) كالثاني في العراق والحجاز فثبوت الأحكام له واضح ، وما وقع فيه الشك فالأصل عدم تعلق أحكام البئر به ، وان كان العمل بالاحتياط أولى . انتهى . واجاب السيد السند في المدارك بأنه قد ثبت في الاصول ان الواجب حمل الخطاب على الحقيقة الشرعية ان ثبتت ، وإلا فعلى عرف زمانهم ( عليهم السلام ) خاصة ان علم ، وإلا فعلى الحقيقة اللغوية ان ثبتت ، وإلا فعلى العرف العام ، إذ الأصل عدم تقدم وضع سابق عليه وعدم النقل عنه .. ولما لم يثبت في هذه المسألة شيء من الحقائق الثلاث المتقدمة ، وجب الحمل على الحقيقة العرفية العامة في غير ما علم اطلاق ذلك اللفظ عليه في عرفهم ( عليهم السلام ) ومنه يعلم عدم تعلق الأحكام بالآبار الفـير التابعة كما في بلاد الشام ، والجارية تحت الارض كما في المشهد الغروي على ساكنه السلام . وعدم تغير الحكم بتغير التسمية . انتهى . وفيه ما عرفته في المقدمة الثامنة (١) من عدم الدليل على هذا التفصيل الذي ذكره والقاعدة التي بنوا عليها ، مع ان ما ذكره - من ان مع عدم ثبوت شيء من الحقائق الثلاث يجب الحمل على العرف العام - مما لا دليل عليه ايضاً . والتمسك باصالة عدم تقدم وضع سابق عليه وعدم النقل بمحل من الضعف . على انه لا يخفى ما في بناء الاحكام على العرف العام من العسر والخرج المنفيين بالآية والرواية كما قدمنا ثمة (٢) .

## ﴿ حكم البئر ﴾

ج ١

اقول : والتحقيق ان القدر المعلوم - من الاخبار وكلام الاصحاب - هو ان ما علم تسميته بئراً في زمنهم (عليهم السلام) فلا ريب في اجراء احكام البئر عليه ، وما لم يعلم فانه لا بد فيه من النجس . كما دل عليه بعض صحاح الاخبار من ان له مادة ، يعني ينبوع الذي يخرج منه الماء بقوة . فعلى هذا لو كان مما يخرج رشحاً فانه يكون من قبيل الماء الحقون في بلوغ السكرية وعدمه ، وقيل انه يسمى بالثمد ، كما تقدمت الاشارة اليه في اول الباب . ولا بد فيه ايضاً من التسمية بئراً ، لان الاحكام في الاخبار إنما علق على صدق هذا العنوان . وبذلك يظهر صحة ما ذكره شيخنا الشهد ( قدس سره ) والله العالم .

( البحث الثاني ) — اختلف الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) - في نجاسة البئر بالملاقاة وعدمها بعد الاتفاق على نجاستها بالتغير - على اقوال : اشهرها - على ما نقله جمع من المتأخرين - القول بالنجاسة .

وقيل بالطهارة واستحباب التزح ، ونقل عن الحسن بن ابي عقيل ، ونسب ايضاً الى الشيخ (١) في بعض اقواله ، واسنده جمع ايضاً الى شيخه الحسين بن عبدالله الفضائري ، واليه ذهب العلامة في اكثر كتبه وشيخه مفيد الدين بن جهم .

وقيل بالطهارة مع وجوب التزح ، ذهب اليه العلامة في المنتهى ، ونقل ايضاً عن الشيخ في التهذيب . وفيه اشكال ، فان كلام التهذيب هنا لا يخلو من تشويش واضطراب ، ولهذا نسب اليه بعضهم القول بالنجاسة .

وفصل بعض بلوغ السكر وعدمه ، فينجس على الثاني دون الأول ونسب الى الشيخ ابي محمد الحسن بن محمد البصري من المتقدمين ، والزم بعضهم (٢) العلامة بذلك ، حيث انه

(١) انكر بعضهم نسبة هذا القول الى الشيخ ( ره ) لعدم وجوده في كتبه المعروفة اللهم إلا ان يكون في بعض اجوبة المسائل المنسوبة اليه ( منه رحمه الله ) .

(٢) هو السيد السند في المدارك ( منه رحمه الله ) .



قائل باشتراط الكرية في الجاري ، والبئر من انواعه . وانت خير بما فيه (١) وانه لو ترتب حكم البئر على الجاري لورد الالتزام على القول المشهور ايضاً كما لا يخفى . ونقل الشهيد في الذكرى عن الجعفي انه يعتبر فيه ذراعين في الابعاد الثلاثة حتى لا ينجس .

وقد تلخص من ذلك ان الاقوال في المسألة خمسة . والظاهر من الاخبار هو القول بالطهارة واستحباب النزع . ولنا عليه وجوه من الأدلة :

( أحدها ) — أصالة الطهارة عموماً وخصوصاً .

و ( ثانيها ) — عموم الآيات كقوله تعالى : « وانزلنا من السماء ماء طهوراً » (٢) ونحوها ، والماء كله من السماء بنص القرآن والأخبار كما تقدم بيانه في صدر الفصل الاول (٣) فيجب الحكم بطهارته حتى يقوم دليل النجاسة . و ( ثالثها ) — الأخبار الصريحة الصحيحة كما سيأتي ذكرها .

و ( رابعها ) — اختلاف الأخبار في مقادير النزع في النجاسة الواحدة ، مع صحتها وصراحتها على وجه لا يقبل الحل ولا الترجيح كما سيأتي ان شاء الله تعالى والعمل ببعض دون بعض ترجيح بلا مرجح ، فيلزم اطراحها رأساً ، للزوم التناقض وانصداد باب الحل والترحيح .

(١) للاتفاق على عدم نجاسة الجاري بالملاقاة ، والبئر بعض افراد الجاري ايضاً ، وحينئذ فالوجه ان يقال : ان البئر قد خرجت من أحكام الجاري وان كانت بعض افرادها واختصت بأحكام على حدة ، ولهذا افردت بالبحث في الكتب الفقهية ، فلا ملازمة بينها ( منه قدس سره ) .

(٢) سورة الفرقان . الآية ٥١ .

(٣) في الصحيفة ١٧٣ السطر ٣ .

و (خامسها) — رجحان اخبار الطهارة — لو ثبت التعارض — بموافقة القرآن كما عرفت (١) ، ومخالفة العامة ، فان جمهورهم — كما نقله العلامة في المنتهى — على القول بالنجاسة ، ونقل بعض افاضل المحدثين ان علماء الحنفية — الذين هم العمدة عند سلاطين العامة قديماً وحديثاً كما تشهد به كتب التواريخ والسير — بالغوا في الحكم بانفعال البئر بملاقاة النجاسة ، وزادوا على كثير من المقدرات الواردة في صحاح اخبارنا (٢)

(١) من الوجه الثاني المتقدم في الصحيفة ٣٥١

(٢) قال شيخ الاسلام في الهداية ج ١ ص ١١ : د اذا وقعت في البئر نجاسة نوحث ونزح جميع ما فيها من الماء طهارة لها باجماع السلف . ومساائل الآبار مبنية على الآمار دون القياس . ولا يفسد ماء البئر خمره اخام والعصفور والبرة والبرتان من الابل والغنم . وينزح ماء البئر كله لبول الشاة عند ابي حنيفة وابي يوسف وينزح ما بين عشرين دلوأ الى ثلاثين لموت الفأرة والعصفور والصعوة وسام ابرص . وينزح ما بين اربعين دلوأ الى ستين لموت الحمامة والدجاجة والسنور . وينزح جميع ما فيها من الماء لموت الشاة والكلب والآدمي . وينزح جميع ما فيها لموت الحيوان اذا اتنفخ او تنفس سواء كان الحيوان كبيراً او صغيراً ، انتهى . وفي بدائع الصنائع ج ١ ص ٧٤ الخنزير ينجس البئر وان خرج حياً . لانه نجس العين . والكلب لا ينجس البئر بوقوعه فيه . والمروي عن ابي حنيفة في الكلب والسنور اذا وقعا في الماء القليل ثم خرجا يمعن به . والآدمي اذا لم تكن على بدنه نجاسة حقيقية ولا حكمية وقد استنجى فلا ينزح شيء . والمروي عن ابي حنيفة ينزح عشرون دلوأ . واذا كانت عليه نجاسة حقيقية او لم يكن مستنجياً ينزح جميع الماء . واذا كانت على بدنه نجاسة حكمية بان كان محدثاً او جنباً او حائضاً او نفساء فمن لم يجعل هذا الماء مستعملاً او جعله مستعملاً وانه طاهر وكان غير المستعمل اكثر من المستعمل لا ينزح من البئر شيء . ومن يجعله مستعملاً وانه نجس ينزح البئر كله . وفصل ابو حنيفة في الآدمي الواقع في البئر ، ان كان محدثاً ينزح اربعون ، وان كان جنباً ينزح كله ، وان كان كافراً نزح كله الا اذا تيقنت طهارته بان اغتسل ووقع من ساعته فلا ينزح شيء . وفي ص ٧٥ عند ابي حنيفة ينزح للابل والبقر عشرون دلوأ وعند ابي يوسف ينزح كله . والمروي عن ابي حنيفة في الحلبة ونحوها عشرة دلاء والفأرة ونحوها =

وحينئذ فيتعين حل ما ثبت دلالة على النجاسة على التقية .

و (سادسها) — أنه مع العمل باخبار الطهارة يمكن حل اخبار النجاسة على التقية أو الاستعجاب . واما مع العمل باخبار النجاسة فلا محمل لاخبار الطهارة ، مع صحتها وصراحتها واستفاضتها كما ستطلع عليه ، بل يلزم طرحها . والعمل بالدليلين مما يمكن اولى من طرح أحدهما كما قرروه في غير موضع ، بل هو من القواعد المسئلة بينهم . اذا عرفت ذلك فمن الاخبار الدالة على ما اخترناه صحيحة محمد بن اسماعيل ابن بزيع عن الرضا (عليه السلام) (١) قال : « ماء البئر واسع لا يفسده شيء إلا ان يتغير » .

وصحيحته الاخرى عنه (عليه السلام) (٢) قال : « ماء البئر واسع لا يفسده شيء إلا أن يتغير ريحه أو طعمه . فينزح حتى يذهب الريح ويعطيب طعمه . لان له مادة » ولا يخفى ما هما عليه من الصراحة بعد صحة السند ، ويان ذلك من وجوه : (أحدها) — وصفه بالسعة المفسرة بعدم افساد شيء له إلا في مادة التغير خاصة . والافساد وان كان كناية عن عدم جواز استعماله ، وهو كاف في المطلوب ، إلا

== عشرون ، والحمام ونحوه ثلاثون ، والدجاج ونحوه اربعون ، والآدمي ونحوه البئر كله . واذا تعدد الحيوان الواقع في البئر ، فالى الاربع ينزح عشرون ، ومن الخمس الى التسع ينزح اربعون ، وللعشرة ينزح كله . وعند محمد في الفأرين ينزح عشرون ، وفي الثلاث اربعون . وفي ص ٧٦ في البول والدم والخر ينزح كله ، والمذرة وخر الدجاج الرخو ينزح كله قليلا او كثيراً رطباً أو يابساً . واما الصلب كبحر الابل والغنم ، في القياس - ينجس الماء قل او كثير ، وفي الاستحسان - القليل لا ينجس والكثير ينجس ، سواء كان رطباً أو يابساً منكسراً أو صحيحاً . والصحيح ان الكثير ما استكثره الناظر . وفي ص ٧٧ إذا ماتت فأرة في حب فيه ماء وصب الماء في بئر ، فعند أبي يوسف ينزح المصبوب وعشرون دلو ، وعند محمد ان كان المصبوب عشرين دلواً نزح هذا المقدار وان كان اقل نزح عشرون . انتهى .

(١) و (٢) المروية في الوسائل في الباب - ٣ و ١٤ - من ابواب الماء المطلق .

ان الظاهر ان المراد به هنا النجاسة بقرائن المقام التي من جعلتها الاستثناء .

و ( ثانيها ) — التعليل بكون البئر له مادة .

و ( ثالثها ) — الحصر في التغير .

و ( رابعها ) — الدلالة على الاكتفاء في طهارته مع التغير بنزع ما يزيله ، اعم من أن يزيد مقدر تلك النجاسة على ذلك أو مما يجب له نزع الجميع . ولولا انه طاهر لوجب استيفاء المقدور ونزع الجميع في الموضعين .

و ( منها ) — صحيحة علي بن جعفر عن اخيه موسى ( عليه السلام ) ( ١ ) قال : « سأله عن بئر ماء وقع فيها زنبيل من عذرة رطبة أو يابسة أو زنبيل من سرقين ، أ يصلح الوضوء منها ؟ قال : لا بأس » .

وما اجيب به عنه — من حمل العذرة على عذرة غير الانسان ، وان وصول الزنبيل الى الماء لا يستلزم وصول العذرة . وان المراد في البأس بعد نزع المقدور — لا يخفى ما فيه من التكلف والبعد .

( اما الأول ) فلان العذرة — على ما صرح به بعض الاصحاب ، ونقله عن أهل اللغة — مخصوصة بغائط الانسان . ومع تسليم عدم الاختصاص فالأظهر ارادته هنا بقرينة المقابلة بذكر السرقين بعدها .

و ( اما الثاني ) فإنه بعيد ، بل يستحيل بحسب العادة وقوع الزنبيل في الماء وعدم اتصال الماء بما فيه ، بل لا معنى للسؤال عند التأمل بالكلية ، لان الظاهر ان مراد السائل إنما هو السؤال عن وصول العذرة أو السرقين الى الماء ، وأنه هل ينجس بذلك أم لا ؟ لا وصول الزنبيل خاصة مع عدم تعدد ما فيه الى الماء ، فإنه في قوة السؤال عن وصول زنبيل خال كما لا يخفى .

و ( اما الثالث ) فهو من قبيل الالغاز المتنافي للحكمة .

( ١ ) المروية في الوسائل في الباب - ١٤ - من ابواب الماء المطلق .

و ( منها ) — صحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) ( ١ ) قال : « سمعته يقول : لا يغسل الثوب ولا تعاد الصلاة مما وقع في البئر إلا ان يتن . فان اتن غسل الثوب واعاد الصلاة ونزحت البئر » وما اجاب به عنه في المعتبر فضعيف غير معتبر ، فلا ينبغي ان يصنى اليه ولا يعرج عليه .

و ( منها ) — صحيحة الاخرى عن الصادق ( عليه السلام ) ( ٢ ) « في الفارة تقع في البئر فيتوضأ الرجل منها ويصلي وهو لا يعلم ، أيعيد الصلاة ويفسل ثوبه ؟ فقال : لا يعيد الصلاة ولا يغسل ثوبه » والجواب — باحتمال حمل عدم الاعادة وعدم غسل الثوب على عدم العلم بتقدم النجاسة . لاحتمال وقوعها بعد — منظور فيه بعطف « يتوضأ الرجل » على قوله : « تقع » بالفاء الدالة على تأخر الوضوء عن الوقوع ، وان كان إنما حصل العلم بالوقوع اخيراً . وهو ظاهر .

و ( منها ) — صحيحة محمد بن مسلم عن ابي جعفر ( عليه السلام ) ( ٣ ) « في البئر تقع فيها الميتة ؟ فقال : ان كان لها ريح نزع منها عشرون ذلوا » والجواب عنها — بانه لا دلالة لها على انه اذا لم يكن لها ريح لم ينزع شيء — لا يخفى ضعفه ( ٤ ) فانه لو لم يكن المراد ذلك لكان حكم المفهوم مسكوتاً عنه بالكلية ، وكيف قنع السائل بفهم حكم المنطوق خاصة ولم ينحص عن حكم المفهوم مع انه أحد شقي السؤال ؟ وكيف رضي الامام ( عليه السلام ) بعدم افادته ذلك مع غفلة السائل عنه ودعاء الحاجة اليه .

( ١ ) و ( ٢ ) المروية في الوسائل في الباب - ١٤ - من ابواب الماء المطلق .

( ٣ ) المروية في الوسائل في الباب - ٢٢ - من ابواب الماء المطلق .

( ٤ ) فان مقتضى مفهوم الشرط هنا انه اذا لم يكن لها ريح لم ينزع لها العشرون ، وهو اعم من أن لا ينزع لها شيء بالمرة او ينزع لها اقل ، وذلك الاقل غير متيقن ( منه رحمه الله ) .

و (منها) — موثقة ابان بن عثمان أوصحيته عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « سئل عن الفأرة تقع في البثر لا يعلم بها إلا بعد ما يتوضأ منها ، أيعاد الوضوء ؟ فقال : لا » والاحتمال المتقدم في صحيحة معاوية بن عمار الاخيرة هنا ممكن .

و (منها) — موثقة ابي اسامة و ابي يوسف يعقوب بن عثيم عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٢) قال : « اذا وقع في البثر الطير والدجاجة والفأرة فانزع منها سبع دلاء . قلنا : فما تقول في صلاتنا ووضوئنا وما أصاب ثيابنا ؟ فقال : لا بأس به » والاحتمال المذكور آنفاً هنا بعيد عن ظاهر اللفظ ، إذ لا تصريح في الرواية بعدم العلم بالنجاسة حال الوضوء . وإنما الظاهر من سياق الخبر انه لما اخبر (عليه السلام) بنزع هذا المقدار لموت هذه الاشياء المذكورة ، سألوا عن الوضوء والصلاة ونحوهما قبل نزع المقدار . فاجاب (عليه السلام) بنفي البأس .

و (منها) — موثقة ابي بصير (٣) قال : « قلت لابي عبدالله (عليه السلام) : بثر يستقى منها ويتوضأ به وغسل منه الثياب وعجن به ثم علم انه كان فيها ميت ؟ قال : لا بأس ولا يفسد الثوب ولا تعاد منه الصلاة » وجريان الاحتمال المتقدم هنا أبعد .  
و (منها) — رواية محمد بن ابي القاسم عن ابي الحسن (عليه السلام) (٤) : « في البثر يكون بينها وبين الكنيف خمسة أذرع أو أقل أو أكثر يتوضأ منها ؟ قال : ليس يكره من قرب ولا من بعد ، يتوضأ منها ويفتسل ما لم يتغير الماء » (٥) .

(١) و (٢) و (٣) المروية في الوسائل في الباب - ١٤ - من ابواب الماء المطلق .  
(٤) المروية في الوسائل في الباب - ١٤ و ٢٤ - من ابواب الماء المطلق . واسم الراوي في كتب الحديث والرجال (محمد بن القاسم) .

(٥) قال بعض فضلاء متأخري المتأخرين : « انه لا دلالة في هذا الخبر على نجاسة البثر بالملاقاة ، لجواز ان يكون جملة (عليه السلام) مناط النجاسة التغير ، بناء على ان المتعارف انه لا يحصل العلم بوصول ماء البالوعة الى البثر ما لم يتغير » اقول : يمكن في الاستدلال دلالة الرواية باطلاقها على جواز الوضوء والغسل منها ما لم يتغير ، اعم من ان يكون التغير =

و ( منها ) — ما رواه في الفقيه (١) مرسل عن الصادق ( عليه السلام ) قال :  
« كانت في المدينة بثر وسط مزبلة . فكانت الريح تهب فتلقي فيها القذر : وكان  
النبي ( صلى الله عليه وآله ) يتوضأ منها » وهو ظاهر الدلالة . الى غير ذلك من الاخبار  
الدالة بظواهرها على ذلك .

احتج القائلون بالنجاسة بوجوه :

( احدها ) — الاخبار : ومنها - صحيحة محمد بن اسماعيل بن بزيع (٢) قال :  
« كتبت الى رجل اسأله ان يسأل أبا الحسن الرضا ( عليه السلام ) عن البثر تكون  
في المنزل للوضوء ، فيقطر فيها قطرات من بول أو دم أو يسقط فيها شيء من عذرة  
كالبررة ونحوها . ما الذي يطهرها حتى يحل الوضوء منها للصلاة ؟ فوقع ( عليه السلام )  
بنخلة في كتابي : ينزع منها دلاء . »

وصحيحة علي بن يقطين عن أبي الحسن موسى ( عليه السلام ) (٣) قال :  
« سألت عن البثر تقع فيها الحماة والدجاجة أو الفأرة أو الكلب أو الهرة . فقال :  
يجزئك ان تنزع منها دلاء . فان ذلك يطهرها ان شاء الله تعالى . »

وصحيحة عبدالله ابن أبي يعفور وعنبسة بن مصعب عن أبي عبدالله ( عليه  
السلام ) (٤) قال : « اذا أتيت البثر وانت جنب ، ولا تجد دلواً ولا شيئاً تعرف به

---

== مستنداً الى الكنيف أو غيره ، وتقييد التغير بالاستناد الى الكنيف بقرينة السؤال  
فيه انهم كثيراً ما يجهلون بالعموم في امثال ذلك ، كما لا يخفى على من مارس الاخبار وجاس  
خلال تلك الديار ( منه قدس سره ) .

(١) في باب ( المياه وطهرها ونجاستها ) وفي الوسائل في الباب - ١٤ - من ابواب  
الماء المطلق .

(٢) و (٤) المروية في الوسائل في الباب - ١٤ - من ابواب الماء المطلق

(٣) المروية في الوسائل في الباب - ١٧ - من ابواب الماء المطلق .

فتيمم بالصعيد ، فان رب الماء رب الصعيد ، ولا تقع في البئر ولا تفسد على القوم ماءهم ، فان الافساد كناية عن النجاسة كما اعترفوا به في أخبار الطهارة . والتيمم لا يسوغ مع وجود الماء الطاهر .

وحسنة زرارة ومحمد بن مسلم وابي بصير (١) قالوا : « قلنا له : بئر يتوضأ منها يجري البول قريباً منها . اينجسها ؟ قالوا : فقال : ان كانت البئر في أعلى الوادي والوادي يجري فيه البول من تحتها وكان بينهما قدر ثلاثة اذرع او اربعة اذرع لم ينجس ذلك شيء . وان كان اقل من ذلك نجسها ، وان كانت البئر في أسفل الوادي ويمر الماء عليها وكان بين البئر وبينه تسعة اذرع لم ينجسها ، وما كان اقل من ذلك فلا يتوضأ منه » .  
و ( ثانياً ) — انه لو كان طاهراً بعد ملافاة النجاسة لما ساغ التيمم ، لكن التالي باطل فالقدم مثله . اما الملازمة فظاهرة (٢) واما بطلان التالي فلما مر في صحيفته ابن ابي يعفور . ولانه لو لم يميز التيمم للزم ، اما جواز استعمال الماء قبل النزح . وهو خلاف مدلول الاخبار المستفيضة ، او ترك الصلاة . وهو خلاف الاجماع .  
و ( ثالثاً ) — استفاضة الاخبار بالامر بالنزح للنجاسات . وعمل الطائفة بها قديماً وحديثاً .

والجواب عن هذه الادلة ، اما عن الأخبار ( فالولاً ) — بالاجمال بما عرفت آنفاً (٣) من ان اخبار الطهارة معتضة بموافقة الأصل وظاهر القرآن ومخالفة العامة . وقد عرفت في المقدمة السادسة (٤) ان الاخيرين من المرجحات المنصوصة في مقام

(١) المروية في الوسائل في الباب - ٢٤ - من ابواب الماء المطلق .

(٢) لان جواز التيمم مشروط بفقدان الماء الطاهر ( منه رحمه الله ) .

(٣) في الصحيفة ٣٥٢ .

(٤) في الصحيفة ١٠٩ .



التعارض ، وأنه مع العمل باخبار النجاسة فلا يحمل لاخبار الطهارة بخلاف العكس ،  
فيتعين العمل باخبار الطهارة والتأويل في اخبار النجاسة .

و ( ثانياً ) — بالتفصيل ، فاما الخبر الأول فالظاهر حمل الطهارة فيه على المعنى  
اللغوي . والحل بمعنى تساوي الطرفين ، فانه قبل ازالة المقدر مكروه ، فاذا نزع ابيح  
استعماله بلا كراهة . ويؤيد ذلك انه في الكافي بعد نقل هذه الرواية اردفها بما قدمنا تقدمه  
في اخبار الطهارة (١) بالسند المذكور ، فقال : وبهذا الاسناد قال : « ماء البئر واسع لا يفسده  
شيء الا ان يتغير » فرواية الراوي بعينه لهذين الحكمين مما يبعد اختلاف الحكمين فيهما ،  
وإلا لفحص وسأل عن ذلك . سيما مع صراحة الرواية الثانية في الطهارة . ويعضد  
ذلك ان الراوي بعينه قد روى ما يدل على الطهارة بوجه اصرح ، كما تقدم من روايته  
الاخري ، فيتعين التأويل في هذه الرواية جمعاً بينهما . على ان ما يمسك به الخصم  
من اللفظين المذكورين إنما هو في كلام السائل . وهو ليس حجة . ودعوى — الاستدلال  
بتقرير الامام ( عليه السلام ) وإلا لزم الاغراء بالجهل — لا تخلو من مناقشة (٢) .

ومثل ذلك في الخبر الثاني ، ويؤيده انه قال : « يجزئك ان تنزع منها دلاء »  
وهو جمع اقله الثلاثة ، مع ان من جملة تلك النجاسات السكب والمرة . والفتوى عندهم  
في ذلك باربعين دلواً .

واما الخبر الثالث فيجيب عنه بان الافساد اعم من النجاسة . فقلعه هنا باعتبار  
تغير الماء واختلاطه بالحمأة والطين . وما يقال — من ان الافساد في اخبار الطهارة في صحيحة  
ابن بزيع (٣) قد حملتموه على عدم الانتفاع بالكلية بل على النجاسة ، فكذا

(١) في الصحيفة ٣٥٣ .

(٢) فانه كثيراً ما يسكت ( عليه السلام ) عن خطأ السائل ويحجبه بما هو الواقع

( منه رحمه الله ) .

ينبغي هنا - فجوابه ان وجه الفرق بين المقامين ظاهر ، فان القرائن على ما هو المراد ثمة قائمة كما عرفت ، بخلاف ما هنا . ولان الافساد ثمة نكرة وقع في سياق النفي فيعم (١) . واما الأمر بالتييم في هذه الرواية فيمكن أن يكون هذا من جملة الاعذار المسوغة للتييم ، فان اعذاره لا تنحصر في عدم وجود الماء ، بل من جعلتها ما يؤدي الى مشقة استعماله او تحصيله او تضرر الغير باستعماله . وهذه الوجوه كلها ممكنة الاحتمال في المقام ولعل الاخير اقرب ، لقوله : « فتنفسد على القوم ماءهم » فان الاضافة تؤذن باختصاص البئر بالغير ، ولعله إنما كان يبيح منها الاعتراف دون النزول فيها . ومما يدل على مشروعية التيم في مثل ذلك رواية الحسين بن ابي العلاء (٢) قال : « سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن الرجل يمر بالركبة وليس معه دلو . قال : ليس عليه ان ينزل الركبة ، ان رب الماء هو رب الارض ، فليتييم » حيث جوز التيم للرجل مع انه ليس في الخبر انه جنب او نجس بالسكبية . ومن ذلك يعلم الجواب عن الدليل الثاني .

واما الخبر الرابع فالجواب عنه (اولاً) — ان القائلين بالتنجيس متفقون على عدم حصول التنجيس بمجرد التقارب بين البئر والبالوعة ولو كان كثيراً ، فلا بد من تأويل هذا الخبر عندهم .

و (ثانياً) — انه يقصر عن معارضة الاخبار المتقدمة المعتضة بالأصل ومطابقة ظاهر القرآن ومخالفة جمهور العامة كما عرفت ، فيتعين التأويل فيه بحمل النجاسة على مجرد

---

(١) فيتناول الافساد بالنجاسة ان لم يكن مراداً بخصوصه بقربة المقام ، وعلى التقديرين يكون معيناً بدون التغير ، وهو المدعى . واما النهي عنه في هذا الخبر فانما يصلح دليلاً لو كان مقتضى للافساد حينئذ منحصر في النجاسة . ولا يحصر بعد ما ذكرنا من الوجوه المحتملة في المقام (منه رحمه الله) .

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ٣ - من ابواب التيمم . (٤٥)

الاستقذار ، والنهي عن التوضؤ على الكراهة جمعاً .

و ( ثالثاً ) — ان المفهوم من سوق الخبر المذكور فرض الحكم في محل يتكرر ورود النجاسة على البئر ويظن نفوذها فيه ، وما هذا شأنه لا يبعد افضاؤه مع القرب الى تغير الماء خصوصاً مع طول الزمان . ويؤيد ذلك تنمة الخبر المذكور ، حيث قال زرارة : « فقلت له : فان كان يجري البول بلزقها وكان لا يلبث على الارض ؟ فقال : ما لم يكن له قرار فليس به بأس وان استقر منه قليل . فانه لا يتقب الارض ولا يفوله حتى يبلغ البئر ، وليس على البئر منه بأس ، فتوضأ منه ، إنما ذلك إذا استنقع كله » . وحينئذ فلعل الحكم بالتنجيس ناظر الى شهادة القرائن بان تكرر جريان البول في مثله يفضي الى حصول تغير . أو يقال ان كثرة ورود النجاسة على المحل مع القرب يشرطن الوصول الى الماء . بل ربما حصل العلم بقرينة الحال .

واما الدليل الثالث فجوابه ان الأمر بذلك أعم من أن يكون للنجاسة أو لغيرها من الاسباب التي ذكرها القائل بالاستحباب : وهي زوال النفرة وطيب الماء ، ويختلف ذلك باختلاف الآبار غزارة ونزارة وسعة وضيقاً ، ولعله السر في اختلاف الأخبار في المقدرات في النجاسة الواحدة .

واما القول بالتفصيل باشتراط الكرية وعدمه ، فاستدل به بعموم ما دل من الأخبار على اشتراط الكرية في عدم الانفعال .

وبرواية الحسن بن صالح الثوري عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (١) قال : « اذا كان الماء في الركي كرا لم ينجسه شيء » .

ويدل عليه ايضاً ما في كتاب الفقه الرضوي (٢) حيث قال ( عليه السلام ) :

(١) المزنية في الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق .

(٢) في الصحيفة • .

« وكل بثر عمق مائها ثلاثة اشبار ونصف في مثلها ، فسيلها سبيل الجاري إلا أن يتغير لونها أو طعمها أو رائحتها » انتهى .

ويمكن أيضاً الاستدلال عليه بموثقة أبي بصير (١) قال : « سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن البثر يقع فيها زنبيل عنزة يابسة أو رطبة . قال : لا بأس به إذا كان فيها ماء كثير » .

والجواب عن الأول بتخصيص العموم بما قدمنا من الاخبار (٢) .  
وعن الروايات المذكورة بضعف السند (أولاً) — فلا تنهض بمعارضة ما قدمناه من الأخبار ، سيما صحيحة محمد بن اسماعيل المتقدمة في صدر أخبار الطهارة (٣) الدالة بوضوح دلالة على عدم النجاسة مطلقاً سيما لمكان المادة .

و (ثانياً) — بالحل على أن اشتراط الكرية لعله لعدم الاحتياج إلى النزح بالكلية ، كما يشعر به قوله في كتاب الفقه الرضوي : « فسيلها سبيل الجاري » وأما إذا نقصت عن كراحتنا إلى النزح وإن كان استحباً ، ولفظ النجاسة في رواية الثوري محمول على المعنى اللغوي .

وأما القول بالطهارة ووجوب النزح ، فوجه بالنسبة إلى الجزء الأول ما قدمنا (٤) وبالنسبة إلى الثاني الأوامر الدالة على النزح ، والأمر حقيقة في الوجوب .  
والجواب عن الثاني أن القول بوجوب النزح — مع شدة هذا الاختلاف في الاخبار

---

(١) كذا فيما وقفنا عليه من النسخ المطبوعة والمخطوطة . ولم نجد موثقة لأبي بصير بهذا المتن في كتب الحديث ، وإنما الموجود فيها نسبة هذا المتن إلى عمار ولعل ذلك من اشتباه النساخ . وقد رواها صاحب الوسائل في الباب - ١٤ و ٢٠ - من أبواب الماء المطلق .

(٢) و (٣) و (٤) في الصحيفة ٣٥٣ .

في تقديره بالنسبة الى النجاسة الواحدة - مما لا يكاد يقبله الذوق السليم ، وحينئذ فيجب حمل الأمر على الاستحباب كما قدمنا . ويؤيد ذلك أيضاً الأمر بالنزح مع الاتفاق على عدم النجاسة في جملة من الموارد .

واما ما نقل عن الجعفي (١) فلم نعثر له على دليل .

( البحث الثالث ) — اعلم انه حيث كان القول الراجح عندنا من تلك الاقوال هو القول بالطهارة واستحباب النزح كما اوضحناه ، اغضنا النظر عن الاشتغال بالبحث عن بيان المقدرات لكل من النجاسات وما وقع فيها من الاختلافات . لعدم مزيد فائدة في البحث عن ذلك واعتماداً على ما ذكره اصحابنا ( شكر الله سعيهم ) فيما هنالك ومسارعة الى الاشتغال بما هو أهم وفي النفع والافادة اتم . لكننا تقتصر هنا على نقل النموذج من تلك الاختلافات الواقعة في الاخبار في جملة من المقدرات مع وحدة النجاسة .

( فنها ) — الفأرة ، ففي صحيح زيد الشحام (٢) « ما لم تنسخ بكفك خمس دلاء » وفي رواية ابي بصير (٣) « سبع دلاء » ومثله في رواية عمرو بن سعيد بن هلال (٤) ورواية علي بن ابي حمزة (٥) ورواية سماعة (٦) وفي صحيح علي بن يقطين (٧) « يمزيك ان تنزح منها دلاء » وكذا في صحيح الفضلاء (٨) ورواية الفضل البقاي (٩) وفي صحيح

(١) وهو اعتبار ذراعين في الابداد الثلاثة حتى لا ينجس .

(٢) و (٣) و (٧) و (٨) و (٩) المروي في الوسائل في الباب - ١٧ - من ابواب الماء المطلق .

(٤) المروية في الوسائل في الباب - ١٥ - من ابواب الماء المطلق .

(٥) المروية في الوسائل في الباب - ١٧ و ١٨ و ١٩ - من ابواب الماء المطلق . ولم يصرح في كتب الحديث بكون الراوي ابن ابي حمزة ، ولكنه استظهر ذلك كما سيأتي في السكب والسنور .

(٦) المروية في الوسائل في الباب - ١٧ و ١٨ - من ابواب الماء المطلق .

معاوية بن عمار (١) « ثلاث دلاء » وفي رواية أبي خزيمة (٢) « اربعون دلواً »  
وفي موقعة عمار الساباطي (٣) « تنزح كلها » .

و ( منها ) — الكلب ، ففي صحيح الشحام المتقدم (٤) « خمس دلاء » وفي  
رواية أبي بصير الآنف (٥) ايضاً « سبع دلاء » وفي رواية أبي مريم (٦) « نزح الجميع »  
وكذا في موقعة عمار (٧) وفي صحيح علي بن يقطين المتقدم (٨) ايضاً « دلاء » وكذا  
في صحيح الفضلاء المتقدم (٩) وكذا في رواية الفضل البقباق (١٠) وفي رواية علي (١١)  
— والظاهر انه ابن أبي حمزة — « عشرون أو ثلاثون أو اربعون » .

و ( منها ) — بول الصبي ، ففي رواية علي بن أبي حمزة (١٢) « دلو واحد » وفي  
رواية منصور بن حازم عن عدة من اصحابنا (١٣) « سبع دلاء » وفي صحيح معاوية  
ابن عمار (١٤) « كله » مع ان غاية ما ينزح لبول الرجل اربعون دلواً ، وكذا في موثق  
عمار الساباطي (١٥) .

و ( منها ) — السنور ، ففي صحيحة علي بن يقطين (١٦) « يجزيك ان تنزح منها دلاء »  
وفي رواية علي (١٧) — والظاهر كونه ابن أبي حمزة — « عشرون أو ثلاثون أو اربعون » وفي

(١) و (٢) المروى في الوسائل في الباب - ١٩ - من ابواب الماء المطلق .  
(٣) و (٧) المروية في الوسائل في الباب - ١٧ و ٢٣ - من ابواب الماء المطلق .  
(٤) و (٦) و (٨) و (٩) و (١٠) و (١١) و (١٦) و (١٧) المروية في الوسائل في  
الباب - ١٧ - من ابواب الماء المطلق .

(٥) المروية في الوسائل في الباب - ١٧ - من ابواب الماء المطلق . والنص هكذا  
« سألت ابا عبدالله ( عليه السلام ) عما يقع في الآبار . فقال : « اما الفارة واشباهها فينزح  
منها سبع دلاء الا ان يتغير الماء ، فينزح حتى يطيب . فان سقط فيها كلب فقدردت ان تنزح  
مائها فافعل ... الحديث » .

(١٢) و (١٣) المروية في الوسائل في الباب - ١٦ - من ابواب الماء المطلق .  
(١٤) المروى في الوسائل في الباب - ١٥ و ١٦ - من ابواب الماء المطلق .  
(١٥) لم نجد في كتب الحديث موثقاً لعمار يدل على ذلك ، ولعل هذا من اشتباه النساخ .

موثقة سماعة (١) « ثلاثون أو أربعون » وفي صحيح زيد الشحام المتقدم (٢) « خمس دلاء » وفي رواية عمرو بن سعيد المتقدمة (٣) « سبع دلاء ».

و (منها) — الخنزير، ففي صحيح الفضلاء المتقدم (٤) « دلاء » وفي موثقة عمار المتقدمة (٥) « تنزع البئر كلها » الى غير ذلك من الاخبار الواردة في هذا المضمار .

وقد اضطربت آراء القائلين بالنجاسة في الجمع بينها . وتميز غشاها من سمينها والشيخ (رحمه الله تعالى) في كتابي الأخبار قد جمع بينها بوجود بعيدة ومحامل غير سديلة . والمتأخرون — بناء على الاصطلاح المحدث في تنويع الاخبار الى الانواع الاربعة — هان الخطب عند القائل منهم بالنجاسة في جملة من الموارد يرد الاخبار بضعف الاسناد . واما القائلون بالطهارة فقد حملوا الاختلاف الواقع في هذه الاخبار على الاختلاف في افراد الآبار بالفزارة والبرازة . واختلاف النجاسة كثرة وقلة ومكثا وعلمه ونحو ذلك . إلا ان فيه ان الاخبار قد وردت مطلقة ، ففي كون الاختلاف لذلك نوع بعد .

ولعل الاقرب ان ذلك إنما خرج مخرج التقية : لما قدمنا لك في المقدمة الاولى من تعمدهم (عليهم السلام) المخالفة في الفتاوى وان لم يكن بذلك قائل من المخالفين . واحتمل بعض محققى المحدثين من المتأخرين كون هذا الاختلاف من باب تفويض الخصوصيات لهم (عليهم السلام) لتضمن كثير من الاخبار ان خصوصيات كثير من الأحكام مفوضة اليهم (عليهم السلام) كما كانت مفوضة اليه (صلى الله عليه وآله) ليعلم المسلم لامرهم من غيره ، او من باب الافتاء تارة بما لا بد منه في تحقيق القدر المستحب وتارة بما هو الأفضل ، وتارة بما هو متوسط بينهما .

(١) و (٢) و (٤) المروى في الوسائل في الباب - ١٧ - من ابواب الماء المطلق .

(٣) المروية في الوسائل في الباب - ١٥ - من ابواب الماء المطلق .

(٥) المروية في الوسائل في الباب - ١٧ و ٢٣ - من ابواب الماء المطلق .

( البحث الرابع ) — لو تغير ماء البئر بالنجاسة فعلى ما اخترناه من عدم انفعالها بالملاقاة ، فالظاهر حينئذ وجوب النزح حتى يزول التغير ، ويبدل عليه قول الرضا ( عليه السلام ) في صحيح ابن بزيع المتقدم (١) « ماء البئر واسع لا يفسده شيء إلا أن يتغير ريحه أو طعمه . فينزح حتى يذهب الريح ويطيب طعمه ، لأن له مادة » وفي صحيح الشحام عن الصادق ( عليه السلام ) (٢) : « فان تغير الماء فخذ منه حتى يذهب الريح » وفي رواية أبي بصير عنه ( عليه السلام ) (٣) « الا ان يتغير الماء . فينزح حتى يطيب » وفي موثقة سماعة (٤) « وان اتن حتى يوجد ريح التين في الماء نزحت البئر حتى يذهب التين من الماء » وفي رواية زرارة (٥) « وان غلبت الريح نزحت حتى تطيب » ولا ينافي ذلك ما في صحيحة معاوية بن عمار (٦) من قوله ( عليه السلام ) : « ولا تعاد الصلاة مما وقع في البئر إلا ان يتن ، فان اتن غسل الثوب ، واعاد الصلاة ، ونزحت البئر » ورواية منبهال (٧) من قوله ( عليه السلام ) : « وان كانت جيفة قد اجيفت فاستق منها مائة دلو ، فان غلب عليها الريح بعد مائة دلو فانزحها كلها » ورواية أبي خديجة (٨) في الفأرة من قوله ( عليه السلام ) : « وان انتفخت فيه وتلنت نزح الماء كله » لا مكان حمل هذه الأخبار على ما لا يزول التغير إلا بنزح الجميع كما يشير اليه الخبر الثاني ، ويحتمل في الخبر الأول الحمل على ان اسناد النزح الى البئر مجاز ، وانما المراد ما يذهب به التغير كما تضمنته موثقة سماعة ، ويحتمل الحمل على الاستحباب ايضاً جمعاً .

(١) المروى في الوسائل في الباب - ٣ و ١٤ - من ابواب الماء المطلق .

(٢) و (٣) و (٤) المروى في الوسائل في الباب - ١٧ - من ابواب الماء المطلق .

(٥) المروية في الوسائل في الباب - ١٥ - من ابواب الماء المطلق .

(٦) المروية في الوسائل في الباب - ١٤ - من ابواب الماء المطلق .

(٧) المروية في الوسائل في الباب - ٢٢ - من ابواب الماء المطلق .

(٨) المروية في الوسائل في الباب - ١٩ - من ابواب الماء المطلق .



واما على تقدير القول بالنجاسة بمجرد الملاقاة ، فقد اختلفوا في ذلك على اقوال :  
( احدها ) — وجوب النزح حتى يزول التغير ، وهو منقول عن الشيخ المفيد  
وابي الصلاح ، واختاره الشهيد في البيان . وتدل عليه الاخبار المتقدمة .

قيل : ويشكل ذلك بما له مقدر نصاً اذا زال التغير قبل استيفاء المقدر . فان  
وجوب بلوغه لولم يتغير يقتضي وجوبه هنا بطريق أولى ، فالناسب حينئذ وجوب  
اكثر الامرين من المقدر وما به يزول التغير . جمعا بين النصوص الدالة على الاكتفاء  
بزوال التغير ، والنصوص الموجبة لاستيفاء المقدر .

وهذا هو ثاني الاقوال . ذهب اليه الشهيد في الذكرى . ونقل عن ابن زهرة .  
وفيه ( اولاً ) — ان الاولوية المعتمدة عليها في المقام لا دليل على اعتبارها في الأحكام  
الشرعية . بل جملة من الاخبار صريحة في ردها وعدم جواز بناء الأحكام عليها ،  
كما تقدم ذلك في المقدمة الثالثة (١) .

و ( ثانياً ) — انه لا منافاة بين ما دل على نزح مقدار مخصوص مع عدم التغير ،  
وما دل على نزح ما به يزول التغير . وان انحلت النجاسة . ليجتاج الى الجمع بين  
اخبارها ، لتفاير السببين الموجب لتفاير الحكمين (٢) .

و ( ثالثاً ) — ان مورد اكثر الاخبار المتقدمة إنما هو النجاسة المقدرة ، وانه  
مع عدم التغير ينزح لها مقدر مخصوص ، ومع التغير بها ينزح لها ما يزول به التغير

(١) في الصحيحه ٦٠ .

(٢) لا يقال : ان النجاسة الموجبة للنزح ليس هو التغير من حيث هو ليكون سبباً  
على حدة بل هو النجاسة المذكورة ، لانا نقول : ان السبب وان كان هو النجاسة المذكورة لكن  
من حيث كونها مغيرة ، وهو غير النجاسة لا من تلك الحيثية . وبالجملة فانه اذا ورد النص انه  
مع التغير بالنجاسة يجب كذا ، فالظاهر انه لا يجب نزح شيء زائد عليه لتلك النجاسة مطلقاً  
اعم من ان تكون ذات مقدر ام لا ، زائد مقدها على ما به يزول التغير ام لا ( منه رحمه الله )

فلو كان الحكم فيما له مقدر منصوص أكثر الأمرين مع التغير . لامرؤا به ( عليهم السلام ) ولو في بعض تلك الأخبار . وانت خير أيضاً بأن القول الثاني عند التأمل لا يصح أن يكون قولاً على حدة كما سيظهر لك .

و ( ثالثاً ) — التفصيل بكون النجاسة منصوصة المقدر فيجب نزح أكثر الأمرين من المقدر وما به يزول التغير : أو غير منصوصة فيجب نزح الجميع ومع التعذر فالترواح ، ذهب إليه ابن ادریس واختاره في المختلف وقواه في الروض .

وحجته في وجوب أكثر الأمرين فيما له مقدر ما قد عرفت في القول الثاني . وفيه ما قدسنا ثمة . واما في وجوب نزح الجميع أو التراوح فالظاهر أنه من جهة كونه لا نص فيه ، وما لا نص فيه مع عدم التغير حكمه كذلك . فع التغير بطريق أولى . وفيه ان المبني عليه لا نص فيه أيضاً ، مع ان عموم الاخبار المتقدمة شامل لمثل هذه الصورة المذكورة . لتضمنها النزح بما يزول به التغير اعم من أن تكون النجاسة المغييرة منصوصة المقدر أم لا .

و ( رابعاً ) — هو الثالث بعينه بالنسبة الى الشق الاول ، والاكتفاء بزوال التغير بالنسبة الى الشق الثاني . اختاره المحقق الشيخ حسن في المعالم بناء على القول بالانفعال ، واستظهره أيضاً جملة ممن تأخر عنه .

وحجته بالنسبة الى الشق الأول ما عرفت في حجتى القول الثاني والثالث . وفيها ما ذكرنا ثمة . وبالنسبة الى الشق الثاني عموم الأخبار المتقدمة (١) الدالة على الطهارة بزوال التغير . ولا معارض لها بالنسبة الى ما لا مقدر له ، فيجب العمل بها . وهو حسن . ولا يخفى عليك ان القول الثاني لا يخرج عن أحد هذين القولين : فعده في المسألة قولاً على حدة لا يخفى ما فيه كما اشرنا اليه آنفاً .

و ( خامسها ) — نزع ما يزيل التغير أولاً ثم نزع المقدر بعده ان كان لتلك النجاسة مقدر . وإلا فالجميع ، وان تعذر فالتراوح .

وحجة هذا القول بالنسبة الى الشق الأول اعطاء كل من الأسباب حقه من السببية (١) وبالنسبة الى الشق الثاني ما عرفت في القول الثالث . ويرد على الحجة الاولى ما قدمنا (٢) من الاخبار الدالة على الاكتفاء بزوال التغير مطلقاً . ومع تسامح تخصيصها — بناء على ما زعموا من الجمع بينها وبين روايات التقدير — فيكفي في ذلك الاكتفاء باكثر الأمرين كما ذكروا ثمة . فلا موجب حينئذ للتعدد . مع ان الاظهر هو التداخل مع تعدد النجاسات كما هو أحد الأقوال في المسألة . وعلى الحجة الثانية ما عرفته في القول الثالث .

و ( سادسها ) — وجوب نزع الجميع ، فان تعذر فالتراوح . ونقل عن الصدوقين والمرقسي وسائر .

والحجة . اما على وجوب نزع الجميع مع عدم التعذر ما تقدم (٣) من رواية ابي خزيمة وصحيفة معاوية بن عمار ورواية منهل .

واما على التراوح مع التعذر فوثقة عمار عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٤) في حديث طويل ، قال : « وسئل عن بئر يقع فيها كلب او فأرة او خنزير . قال : تنزف كلها . ثم قال : فان غلب الماء فلتنزف يوماً الى الليل ثم يقام عليها قوم يتراوحون اثنين اثنين ، فينزفون يوماً الى الليل وقد طهرت » .

(١) لان وقوع النجاسة ذات المقدر موجب لنزع المقدر لها ، فاذا انضم اليه التغير الموجب انزع ما يزول به صاراً سيئين ، ولا منافاة بينهما ، فيعمل كل منهما عمله ، ويقدم مزيل التغير ، ليكون الجمع بين الأمرين لا يتم الا به ( منه قدس سره ) .  
(٢) و (٣) في الصحيفة ٣٦٩ .

(٤) المروية في الوسائل في الباب - ٢٣ - من ابواب الماء المطلق .

واحتجوا ايضاً بانه ماء محكوم بنجاسته فيجب اخراجه اجمع .  
والجميع منظور فيه . اما الروايات المشار اليها فيجب تأويلها بما عرفت آنفاً (١)  
جمعاً بينها وبين ما قدمناه من الاخبار . واما الخبر المذكور فالعمل به فرع وجوب نزح  
الجميع ، ومتى لم يثبت بطل ما ترتب عليه . على ان مورد الخبر التراوح مع تعذر  
نزح الجميع لمجرد النجاسة لا للتغير . واحدهما غير الآخر كما عرفت آنفاً . واما الحجة  
الاخيرة فأضعف ، لانه بعد ورود النصوص بالطهارة مع زوال التغير لا مجال لايجاب  
نزح الجميع .

و (سابعها) — وجوب نزحها اجمع ، فان تعذر فيما به يزول التغير . وتقل  
عن الشيخ في المبسوط . وتقل عن المحقق نسبه الى المفيد ايضاً . وظاهر هذا القول انه  
في صورة التعذر يكتفى بمزيل التغير : اعم من ان يكون في نجاسة ذات مقدر أم لا ،  
ووجهه — بالنسبة الى نزح الجميع — الاخبار الدالة على ذلك . كصحيفة معاوية بن عمار  
وروايتي ابي خديجة ومنهال المتقدمات (٢) بحملها على صورة الامكان . وبالنسبة الى ما به  
يزول التغير الاخبار التي قدمناها (٣) بحملها على صورة تعذر نزح الجميع . وهذا الجمع  
بين الاخبار وان كان محتملاً إلا ان الظاهر هو رجحان ما قدمنا من المحامل عليه سيما  
الأول ، لدلالة رواية منهال (٤) عليه ، ولانه مما تجتمع عليه الاخبار من غير ارتكاب  
تخصيص (٥) إلا في اخبار نزح الجميع ، فانها مخصوصة بما اذا لم يزل التغير بدونه .

(١) و (٢) و (٣) و (٤) في الصحيفة ٣٦٦ .

(٥) فان حاصل اخبار الاكتفاء بمزيل التغير حينئذ انه يجب النزح حتى يزول التغير  
ولو ادى الى نزح الجميع اذا توقف زوال التغير عليه ، فنزح الجميع الذي هو مدلول تلك  
الاخبار الاخراج افراد ما دلت عليه الاخبار الاولى ، وهو مخصوص بما اذا لم يزل التغير  
إلا به ، وعلى القول المذكور يلزم تخصيصان : احدهما في اخبار الجمع لحملها على الامكان  
وثانيهما في اخبار مزيل التغير لحملها على عدم امكان نزح الجميع (منه قدس سره) .

وعلى تقدير هذا القول يلزم التخصيص في أخبار الطرفين ، ومهما أمكن العمل بالخبر من غير تخصيص بالكلية او تعدده فهو اولى .

و ( ثامنها ) — وجوب نزحها اجمع . فان تعذر بغلبة الماء يعتبر أكثر الامرين واختاره الشهيد في الدروس ، واستظهره بعض المتأخرين من كلام المعتبر ايضاً .  
وحجة هذا القول مركبة من الوجوه المتقدمة . وضعفها يعلم من ضعفها .

## فروع :

( الأول ) — لو زال تغير البئر بتغير النزح ، فعلى المختار من الطهارة وعدم النجاسة بمجرد الملاقاة لا اشكال في طهارتها بذلك . لمكان المادة . وعلى القول بالنجاسة فهل يجب نزح الجميع . نظراً الى انه ماء محكوم بنجاسته وقد تعذر ضابطة تطهيره ، فيتوقف الحكم بطهارته على نزح الجميع ، او يكتفى بنزح ما يزول به التغير لو كان ، نظراً الى انه مع بقاء التغير يكفي نزح القدر الذي به يزول ، فلأن يكتفى به مع الزوال اولى ؟ قولان ، اختاراهما — العلامة في التذكرة وابنه فخر المحققين ، وقواه في الذكرى . وثانيهما ظاهر الشهيد في البيان ، وبه جزم في المعالم وقوله والده ( قدس سرهما ) وقواه جملة من متأخري المتأخرين . واجابوا عن دليل القول الاول بمنع تعذر الضابط مطلقاً . فانه ممكن في كثير من صور العلم بالمقدار الذي يزول به التغير ولو تقريباً . نعم مع فرض عدم العلم في بعض الصور يتوقف الحكم بالطهارة على نزح الجميع ، اذ لا سبيل الى العلم بنزح المقدار الا به .

( الثاني ) — لو عار ماء البئر بعد النجاسة ثم عاد ، فعلى المختار من عدم الانفعال بالملاقاة لا اشكال في الطهارة . وعلى القول الآخر فالذي صرح به جملة من الاصحاب انه كذلك ايضاً ، قالوا : لان مقتضي الطهارة ذهاب الماء ، وهو كما يحصل بالنزح .

يحصل بالغور . ولا يعلم كون العائد هو الغائر ، فالأصل فيه الطهارة . وبأن النزح لم يتعلق بالبثر بل بمائها المحكوم بنجاسته . ولا يعلم وجوده والحال هذه ، فلا يجب النزح .

واعترض عليه بأن الوجهين المذكورين ضعيفان ( اما الأول ) فلا نألا نسلم ان المقتضي للطهارة ذهاب الماء . لجواز ان يكون المقتضي للنزح باعتبار أنه يوجب جريان الماء فتطهر ارض البثر وماؤها . وهذا المعنى مفقود في الغور ، فلا تطهر ارض البثر ، وكل ما ينبع من الماء يصير نجساً . لملاقاته النجاسة بناء على القول المذكور .

و ( اما الثاني ) فلا نعدم تعلق النزح بمائها لا دخل له في المقام ، اذ الكلام في ان ارض البثر كانت نجسة ولم يعلم لنجاستها مزيل ، اذ ما علم من الشرع أنه مزيل انما هو النزح . وقياس الغور عليه قياس مع الفارق كما ذكرنا ، فتستصحب نجاستها ، وكل ما ينبع يصير نجساً كما عرفت .

( اقول ) : ويؤيده أنه يلزم على ما ذكره من الوجه الأول أنه لو غار منه القدر الذي يجب نزحه فإنه يحكم بطهارة الباقي . مع ان الظاهر أنهم لا يلتزمونوه .

( الثالث ) — قد صرح جمع من الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) بأنه كما يطهر البثر بالنزح يطهر الدلو والمباشر والرشا . والاخبار خالية من التصريح بذلك ، الا ان المحقق في المعتبر ذكر في حكم الدلو أنه لو كان نجساً بعد انتهاء النزح لم يسكت عنه الشرع . ولان الاستحباب في النزح يدل على عدم نجاستها ، والا لوجب نجاسة ماء البثر عند الزيادة عليه قبل غسلها ، والمعلوم من عادة الشرع خلافه .

وتبعه في هذه المقالة جمع ممن تأخر عنه منهم : العلامة في المنتهى والشهيد في الذكري ، وغيرهما في غيرها .

ولا يخفى ان هذا الوجه جار ايضاً في الرشا والمباشر الا أنه في الاخير اضعف .

ومرجع الدليل الاول الى ما قدمنا الاشارة اليه في المقدمة العاشرة (١) من ان التمسك بالبراءة الاصلية - فيما لم يعثر فيه على نص بعد الفحص والتفتيش مما يعم به البلوى من الاحكام - حجة واضحة . والاصل هنا براءة الذمة من التكليف بتطهير هذه الاشياء بعد تمام النزح . الا ان الاحتياط في تطهير المباشر ثابته وبدنه خروجاً من احوال المحذور ، وتطهير الباقي ايضا نور على نور .

واظهر من ذلك اجراء الوجه المذكور في جوانب البئر بالنسبة الى ما يتساقط حال النزح . فانه يحكم بطهارته لعين ما ذكر . وربما يظهر من بعض العبارات الحكم بالعمو عنه حال تساقطه ، معللاً ذلك بالمشقة المنفية . وهو بعيد . والتعليل ممنوع بالحكم بالطهارة بعد تمام النزح كما قلنا . ولعل ذلك كله من مؤيدات القول بعدم انفعال البئر بالملاقاة ، للسلامة من هذه التكلفات .

(الرابع) — صرح جملة من الأصحاب ( نور الله تعالى مضاجعهم ) بانه لا يعتبر الدلو في النزح لازالة التغير ولا في نزح الجميع . إذ الغرض في الموضعين اخراج الماء وهو يصدق باي وجه اتفق ، ومثله في نزح الكر . اما في نزح المقدرات فهل يتعين نزحه بالدلو ، أو تكفي آلة تسع العدد دفعة أو دفعات ؟ قولان : اختار اولها - المحقق في المعتبر ، والعلامة في المنتهى والتحرير ، والشهيد في الدروس والبيان ، والشهيد الثاني ايضاً . وثانيهما - العلامة في اكثر كتبه ، والشهيد في الذكرى ، والمحقق الشيخ حسن في المعالم ، وغيرهم .

احتج القائلون بالثاني بان الأمر بالنزح وارد على الماء والدلاء مقدار ، فيكون

---

(١) كذا فيما رفقنا عليه من النسخ المطبوعة والمخطوطة ، والصحيح ( الحادية عشرة ) وذلك في الصحيفة ١٥٥ .

القدر هو المراد ، وتقييده بالعدد لانضباطه وظهوره بخلاف غيره . وبأن الغرض من النزح اخراج الماء من حد الواقف الى كونه جاريا جرياناً يزيل التأثير الحاصل من النجاسة ويفيده التطهير ، ولذلك اختلف فيه التقدير ، لا اختلاف النجاسات بقوة التأثير وضعفه ، وتفاوت الآبار بسعة المجاري وضيقها . ولا يخفى ان هذا الغرض يحصل باخراج القدر المعين باي وجه اتفق .

واجيب عن الأول باننا لا نمنع كون النزح وارداً على الماء وان الدلاء مقدار ، ولكن نمنع كون المراد اخراج القدر مطلقاً . لان الأوامر وردت بطريق خاص واتباعها لازم .

وعن الثاني بانه وان كان الغرض من النزح الاجراء إلا أن طرقه مختلفة ، والادلة إنما وردت ببعض معين منها . والحاق غيره به قياس . مع ان الفارق ربما كان موجوداً ، من حيث ان تكرار النزح موجب لسكثرة اضطراب الماء وتموجه . وهو مقتضى لاستهلاك اجزاء النجاسة الشائعة فيه ، فيكون سبباً لطيبه ولعله الحكمة في الامر به . ومن الين ان ذلك لا يحصل مع الاخراج دفعة او ما في معناها .

ومن الجواب عن دليلي القول الثاني علم دليل القول الأول ، ومرجه الى ما ذكره المحقق في الاعتبار من عدم الاتيان بالمأمور به على وجهه . ولان الحكمة تعلقت بالعدد ولا يعلم حصولها مع عدمه .

قال بعض فضلاء المحدثين من متأخري المتأخرين : « هذا هو الصحيح ، ومن يدعي العلم بحصول الغرض فنقول له : علمك اما من باب مفهوم الموافقة أو تنقيح المناط ، وهما مفقودان هنا ، لان لتعدد النزح مدخلا عظيما في ميل اجزاء النجاسة وآثارها عن جوانب البئر الى موضع النزح وخروجها بالنزح » انتهى .



وفي التعليقات من الجانبين خدش (١) إلا ان الوقوف في مثل ذلك على جادة الاحتياط طريق السلامة .

(الخامس) — المشهور بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) ان الدلو التي ينزح بها ما جرت العادة باستعمالها ، إذ لم يثبت للشرع فيها حقيقة على القول بالحقائق الشرعية ولا عرف لزمانهم (عليهم السلام) ليحمل عليه . والقاعدة في مثله عند انتفاء الامر من الرجوع الى العرف الموجود ان لم يخالف وضع اللغة الثابت ، وإلا كان هو المقدم . وكل ذلك منتفيا عما نحن فيه ، فيرجع الى ما يصدق عليه الاسم في العرف صغيراً كان أو كبيراً . وانت نخير بما في البناء على القاعدة المذكورة وان اشتهر البناء عليها بينهم . لما قدمنا لك في المقدمة العاشرة (٢) وغيرها . لكن الظاهر ان الأمر هنا هين ، للقطع بان لفظ الدلو ليس من الالفاظ التي اختلفت معانيها بحسب اختلاف الأزمنة

(١) اما تعليل القول الاول فلما عرفت في الاصل . واما تعليل القول الثاني فلاحتمال ان تكون الاوامر الواردة بالدلاء المعينة إنما هي من حيث كون المتعارف في النزح ذلك ، لا من حيث مدخلة خصوص النزح بالدلو في التطهير وان ذلك لوجه حكمة نبى عليه . وكما انهم صرحوا في غير موضع بان الأحكام في مقام الدلالة الاجمالية تحمل على ما هو الغالب الشائع ، كذلك في حان ورودها عنهم (عليهم السلام) مفصلة يحمل التفصيل عنهم على ذلك . إذ لو ورد النزح بجملا فانهم يحملونه على الفرد الشائع المتعارف عادة ، فكذا اذا ورد بخصوصية فرد تكون الخصوصية لذلك لا لوجه حكمة اقتضته ، ولانهم صرحوا في الاصول بان تخصيص بالذكر لا ينحصر بالحكم ، كما ذكره السيد السند في المدارك في اول بحث الماء المضاف ، ولاحتمال كون ذلك احد افراد الكلى ، على قياس ما ذكره في عدم وجوب الابتداء في غسل الوجه في الوضوء واليدين بالاعلى والمرفقين في كون البيان الوارد بذلك محمولا على كونه احد افراد الكلى لا لتعيينه بخصوصه . فتدبر (منه رحمه الله) .

(٢) كذا فيما وقفنا عليه من النسخ المطبوعة والمخطوطة ، والصحيح (الحادية عشرة) وذلك في الصحيفة ١٢١ وقد تقدم ايضاً في الصحيفة ١٦٢ .

والامكنة . كالرطل والمن والمد والصاع ونحوها . وبان افراده مختلفة في كل مكان وزمان .  
واما ما يظهر من كلام بعضهم - من الاكتفاء بما يعتاد على تلك البئر وان  
كان نحو آنية الفخار اذا كان مما يستقى به في البلد غالباً - فضعيف جداً ، لان تعليق الحكم  
في الأخبار على الدلو يقتضي الوقوف مع مسماه . ولا ريب في عدم صدقه على الآنية .  
ونقل عن بعض الأصحاب ان المراد بالدلو ما كانت هجرية ، وهي ثلاثون رطلا  
وعن الجعفي اربعون رطلا . ورد بعدم وجود المستند .

( اقول ) : وهو مروى في كتاب الفقه الرضوي (١) حيث قال (عليه السلام) :  
« واذا سقط في البئر فأرة أو طائر أو سنور وما شبه ذلك فمات فيها ولم يتفسخ ،  
نزع منها سبعة ادل من دلاء هجر . والدلو اربعون رطلا » الا ان جلّ الأصحاب  
( رضون الله عليهم ) لما كان اعتمادهم على الكتب الاربعة خاصة ، او ما قاربها في الشهرة  
عند آخرين ، كان هذا الكتاب وامثاله غير معمول على ما تضمنه من الأخبار . الا ان  
المفهوم من شيخنا المجلسي ( عطر الله مرقدته ) في كتاب بحار الانوار الاعتماد عليه كما  
اشرنا سابقاً اليه (٢) .

( السادس ) — يجب اخراج النجاسة قبل الشروع في النزح على القول بالانفعال  
بالملاقاة . وظاهرهم الاتفاق عليه بل صرح بذلك في المنتهى ، وظاهر اطلاق كلامهم  
عدم الفرق في ذلك بين ما له مقدر وما ليس كذلك ، الا ان المحقق الشيخ حسن  
في كتاب المعالم صرح بالفرق بينهما ، قال : « فان الملاقاة الموجبة لنزع المقدّر تبقى  
ما بقيت العين فلا يظهر للنزع فائدة ، ولا يعتبر ذلك في غير المقدّر لفقد العلة » انتهى .  
ولعل ذلك مبني على القول بوجوب نزح الجميع لما لا نص فيه كما اختاره ( قدس سره )

---

(١) في الصحيفة ٥ .

(٢) في الصحيفة ٢٥ .

في الكتاب المذكور بناء على القول بالانفعال ، وإلا فعلى القولين الآخرين من الثلاثين أو الأربعين فلا ريب في كون الحكم فيهما كالمقدر بعينه . والعلة الموجبة فيهما واحدة.

( البحث الخامس ) — اختلف الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) في طهر البئر بغير النزع من المطهرات المتقدمة (١) فظاهر الأكثر طهرها بذلك ، والنزع الوارد في الاخبار وان اقتص بها إلا أنها تشارك غيرها في تلك المطهرات . وكلام الحق في المعتبر يدل على انحصار تطهيرها في النزع : حيث قال : « وإذا اجري إليها - يعني البئر - الماء المتصل بالجاري لم تطهر : لان الحكم متعلق بالنزع ولم يحصل » واختاره بعض محققي متأخري المتأخرين : قال : « لان التطهير أمر شرعي لا بد له من دليل ولادليل ظاهر أعلی ما عدا النزع » واختلف فتوى الشهيد ( رحمه الله ) في هذه المسألة ، فقال في الدروس : « لو اتصلت بالجاري طهرت ، وكذا بالكثير مع الامتزاج . اما لو تسما عليها من أعلى فالأولى عدم التطهير . لعدم الاتحاد في المسمى » ومثله أيضاً في الذكري . وقال في البيان : « ينجس ماء البئر بالتغير ، ويطهر بمطهر غيره ، وبالنزع » ثم قال : والاصح نجاسته بالملاقاة أيضاً ، وطهره بما مر ونزع كذا ، ثم ذكر المقادير . ولا يخفى ان اشتراطه عدم علو المطهر على جهة التسليم في الكتبة يخالف ما اطلقه في الثالث من طهارته بمطهر غيره مطلقاً .

ومن اختار القول المشهور صاحب المعالم ، حيث قال بعد نقل الاقوال في المسألة : « والتحقيق عندي مساواته لغيره من المياه في الطهارة بما يمكن تحققه فيه من الطرق التي ذكرناها سابقاً . ووجهه - على ما اخترناه من اشتراط الامتزاج بالمعنى الذي حققناه - واضح ، فان ماء البئر - والحال هذه - يصير مستهلكاً مع المطهر ، فلو كان عين النجاسة لم يكن له حكم ، فكيف ؟ وهو متنجس ، ولا ريب انه اخف .

(١) كالقاء الكر دفعة ، ونزول الغيث ، ووصول الجاري إليها ( منه رحمه الله ) .

واما على القول بالاكتفاء بمجرد الاتصال فلا ن دليلهم - على تقدير تماميته - لا يختص بشيء دون شيء ، اذ مرجعه الى عموم مطهرة الماء . فيدخل ماء البئر تحت ذلك العموم والأمر بالنزح لا ينافيه ، لكونه مبنياً على الغالب من عدم التمكن من التطهير بغيره . ولو أمكن في بعض الموارد فلا ريب ان النزح اسهل منه في الاغلب ايضاً ، فلذلك اقتصرنا عليه . ثم ان يجاب النزح - على القول بالانفعال او مع حصول التغير - ليس إلا لأفادة الطهارة ، فاذا صار الماء طاهراً بمقتضى ذلك العموم - والفرض عدم الدليل على التخصيص - لا يبقى للنزح وجه . نعم لو قلنا بوجوب النزح تعبداً لم يتم القول بسقوطه بمجرد الاتصال وان قلنا بالطهارة به . واما مع الامتزاج فالظاهر السقوط ، لان الاستهلاك يصير بمنزلة الممدوم . ووجوب النزح إنما تعلق به في حال البقاء على حقيقته . وبما ذكرنا ظهر ضعف تفصيل الشهيد ( رحمه الله ) لا سيما بعد اشتراط الامتزاج كما صرح به ، فان اعتبار الاتحاد مع ذلك مما لا وجه له . واما ما تمسك به المحقق فدفعه ظاهر بعد ما قررناه انتهى .

ويرد عليه ( اولاً ) - ان الاستهلاك الذي ذكره ممنوع . كيف ؟ ويكتفى في تطهير البئر على هذا القول بمجرد اللقاء الكرم مثلاً وان كان ماء البئر اضعاف اضعافه على انه يمكن منع التطهير في حال الاستهلاك ايضاً . وما ذكره - من طهارة النجاسة عند استهلاكها - لا يصلح دليلاً ، لأنه قياس ، مع وجود الفارق ، اذ النجاسة اذا استهلك في الماء وسلب عنها اسمها لم تبق نجاستها التابعة للاسم ، بخلاف الماء اذا لم يسلب عنه اسمه وان اختلط بغيره بحيث لا يميزه الحس .

و ( ثانياً ) - انه يمكن ان يكون لخصوصية النزح مدخل في التطهير لا يوجد في غيره ، ولعل اقتصار الشارع عليه لذلك ، لعين ما ذكره في مسألة تعدد النزح بالدلو فيما له مقدر من وجوب الاقتصار على النزح بالدلو لذلك . ويؤيده اختصاص

البئر دون سائر المياه باحكام خاصة وبنائها على جمع المختلقات وتفریق المؤتلفات كما ذكره .

وبالجملة فالمسألة محل تردد . والاحتياط في الوقوف على التطهير بالنصوص . ولا يخفى ان ما اورده على الشهيد متعبه . واما ما اورده على المحقق فقد عرفت ما فيه . ثم انه قد اختلف كلام القائلين بطيها بغير النزع في وجه العلة في ذلك ، فظاهر كلام المحقق الشيخ حسن - كما تقدم - ان العلة هي الاستهلاك بسبب الامتزاج . وقد عرفت ما فيه . وظاهر العلامة في المنتهى - حيث قال في تعليل ذلك : « لان المتصل بالجاري كأحد أجزائه فخرج عن البئر » - ان العلة في ذلك هو الخروج عن كونه بئراً ولحوق احكام الجاري له . ولا يخفى ما فيه . وظاهر الشهيد في الذكرى - حيث قال : « وامتزاجه بالجاري مطهر . لانه أقوى من جريان النزع باعتبار دخول مائها في اسمه » - ان العلة فيه هي الامتزاج ، حيث انه أقوى من جريان النزع . وفيه منع ان العلة في النزع حصول الجريان ، لعدم الدليل عليه ، ولجواز ان يكون أمر آخر لا نعلمه .

( البحث السادس ) — المشهور بين الاصحاب - بل تقل الاجماع عليه من القائلين بالتجسس - انه مع تعذر نزع البئر جميعاً - لكثرة الماء فيما يجب له ذلك - يجب تراوح اربعة رجال عليها يوماً الى الليل ، استناداً الى موثقة عمار الساباطي . وقد تقدمت في البحث الرابع (١) .

واعترض في العالم على الاستدلال بالخبر المذكور بوجوه :

( احدها ) — كون رواته فطحية .

و ( ثانياً ) — تضمن متنه نزع الماء كله لتلك الاشياء المذكورة فيه . ولا قائل به من الاصحاب .

و ( ثالثها ) — ان ظاهره يدل على وجوب النزح يومين . ولم يذهب اليه أحد .  
والجواب عن الأول ، اما على مذاقنا فعلوم . واما على مذاق القوم فعند  
من يعمل بالموثق منهم كذلك ايضاً ، واما من يجعله من قسم الضعيف فيجانب بان  
ضعفه مجبور بعمل الاصحاب وشهرته بينهم في هذا الباب .

واما عن الثاني ، فيمكن بحمل نزح الجميع على الاستحباب أو على التغير كما ذكره  
في التهذيب (١) وحينئذ فتكون الرواية معمولاً بها عند الاصحاب .

واما عن الثالث . فيجوز أن لا تكون ( ثم ) هنا للترتيب الخارجي ، فانها كثيراً  
ما تكون كذلك ، كقوله سبحانه : « كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون » (٢) والجواب  
باحتمال كونها من كلام الراوي بعيد .

ثم ان الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) ذكروا لذلك احكاماً ربما يستفاد اكثرها  
من النص المذكور .

( منها ) — كون النزح نهراً ، لفظ اليوم في الرواية : فلا يجزىء الليل  
ولا الملفق منها وان زاد عن مقدار يوم ، وقوفاً على ظاهر النص .

و ( منها ) — انه لا فرق في اليوم بين القصير والطويل : عملاً بالاطلاق . ولهم  
في تحديد اليوم المذكور عبارات مختلفة . ففي كلام الشيخ المفيد من أول النهار الى آخره  
وتبعه على ذلك جماعة . وفي عبارة الصدوقين من الغدوة الى الليل ، وفي نهاية الشيخ  
من الغدوة الى العشية . قال في المعتبر بعد نقل هذه الاقوال : « ومعاني هذه الالفاظ  
متقاربة ، فيكون النزح من طلوع الفجر الى غروب الشمس احوط ، لانه يأتي على  
الاقوال » انتهى . وقال الشهيد في الذكرى بعد ذكر اختلاف العبارات في ذلك :  
« الظاهر انهم أرادوا به يوم الصوم فليكن من طلوع الفجر الى غروب الشمس ، لانه

(١) في الصحيفة ٦٩ .

(٢) سورة النبأ ، الآية ٥ و ٦ .

المفهوم من اليوم مع تحديده بالليل « واعترضه في العالم - بعد أن استحسن ما ذكره المحقق من الاحوطية - بان الحمل على يوم الصوم يقتضي عدم الاجزاء باليوم الذي يفوت من اوله جزء وان قل ، وعباراتهم لا تدل عليه بل ظاهرها ما هو اوسع من ذلك ، ولفظ الرواية ايضاً محتمل لصدق اسم اليوم وان فات منه بعض الاجزاء ان كانت قليلة . انتهى . وهو حسن .

و ( منها ) — ان جملة من المتأخرين اوجبوا - تفريعاً على القول بوجوب كون النزع يوم الصوم - ادخال جزء من الليل اولاً واخراً من باب مقدمة الواجب ، وربما اوجب بعضهم تقديم التأهب بتهيئة الآلات قبل الجزء المجهول مقدمة . والظاهر ان هذه التدقيقات الناشئة من اعتباره كيوم الصوم غير واضحة .

و ( منها ) — كون طريق تراوح الاربعة بان ينزع كل اثنين وقتاً ، بان يكون احدهما فوق البئر يمتح بالدلو والآخر فيها يملأها ، ثم يستريحان فيقوم الآخران كذلك كذا ذكره جملة منهم . وتخصيص النزع بالكيفية المخصوصة لا دليل في النص عليه ، بل يكفي أن يكونا معاً في اعلى البئر يمتحان الدلو ، بل الظاهر انه الاول (١) ، لانه هو المتعارف . الا ان يبلغ الماء في القلة الى ان الدلو بمجرد وضعه لا يمتلئ ماء بل يحتاج الى وضع الماء فيه . فيتم ما ذكره . إلا ان كلامهم أعم من ذلك .

و ( منها ) — انه يستثنى لهم من الاشتغال بالنزع الصلاة جماعة والاكل جميعاً صرح به الشهيدان وجماعة . وعلوه باقتضاء العرف له ، واقتصر بعض على الأول ، فارقاً بينهما بان الثاني يمكن حصوله حال الراحة بخلاف الأول ، فان الفضيلة الخاصة للجماعة لا تحصل إلا به ، وربما نفى بعضهم الاستثناء من اصله .

(١) وربما استظهرناه صرح بعض علمائنا المتأخرين ، قال : لانه الأقرب المتعارف ونقل ( قدس سره ) عن ابن ادریس انه صرح بان كيفية التراوح ان يستقي اثنان بدلو واحد يتجاذبان الى ان يتعبا ، فاذا تعباً قعدا وقام هذان واستراح الاخران ( منه قدس سره ) .

و ( منها ) — انه يشترط كون الاربعة رجالا ، صرح به الاكثر ، لمفهوم لفظ القوم على ما نص عليه جملة من أهل اللغة من الاختصاص بالرجال (١) وقال المحقق في المعتبر : « ان عملنا بالخبر المتضمن لتراوح القوم اجتزأنا بالنساء والصبيان » ورد بما تقدم . وفيه ان صاحب القاموس قد ذكر من أحد معاني القوم ما يدخل فيه النساء ، حيث قال : « القوم الجماعة : من الرجال والنساء معاً أو الرجال خاصة أو تدخله النساء على التبعية » انتهى . ونقل في كتاب مجمع البحرين عن الصنعاني انه ربما دخل النساء تبعاً ، لان قوم كل نبي رجال ونساء . وعلى هذا يزول الاشكال بالنسبة الى النساء وإنما يبقى الكلام في الصبيان . وشرط بعضهم في الاجتزاء بالنساء عدم قصور نزهن عن نزح الرجال . والأحوط بل الأظهر الاقتصار على الرجال ، ويدل على ذلك ما في كتاب الفقه الرضوي ، حيث قال ( عليه السلام ) (٢) : « فان كان كثيراً وصعب نزحه فالواجب عليه ان يكتري أربعة رجال يستقون منها على التراوح من الغدوة الى الليل » .

و ( منها ) — عدم اجزاء ما دون الأربعة وان نهض بعملهم ، وقوفا على ظاهر الخبر من قوله : « يتراوحن اثنين اثنين » واستقرب في التذكرة الاجتزاء بالاثنيين القويين اللذين ينهضان بعمل الاربعة . واما الزيادة عليها فاجازوها من باب مفهوم الموافقة الا ان يفضي التكثر الى الابطاء وتضييع الوقت .

(١) قال الجوهري : د القوم : الرجال دون النساء ، وقال ابن الاثير في نهايته : د القوم في الأصل مصدر قام فوصف به ثم غلب على الرجال دون النساء ، ولذلك قابلهن به ، يعني في قوله تعالى : ولا يسخر قوم من قوم ولا نساء من نساء ... ، قال زهير :  
 د وما ادري وسوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء ،  
 ( منه رحمه الله )

(٢) في الصحيفة ٥ .



(البحث السابع) — لا خلاف بين الأصحاب في ان البئر لا ينجس بالبالوعة وان قربت منه ، الا ان يعلم تعدّي ما فيها الى البئر — بناء على القول بانفعالها بالملاقاة — او بتغير ماء البئر بها على ما اخترناه .

ويدل على ذلك — مضافاً الى ما دل على اصالة الطهارة عموماً وخصوصاً — رواية محمد بن ابي القاسم عن ابي الحسن (عليه السلام) المتقدمة في أدلة القول بعدم نجاسة البئر بالملاقاة (١) واما ما يوم خلاف ذلك — كحسنة الفضلاء المتقدمة في أدلة القول بنجاسة البئر بالملاقاة (٢) — فقد عرفت الجواب عنها ثمة . ويزيده تأكيداً ان العمل بظاهرها — من الحكم بالنجاسة بمجرد ظن السريان — مما تدفعه الأخبار المستفيضة بعدم نقض اليقين إلا بمثله ، وان الشك لا يعارض اليقين ، فلا بد من تأويله بما ذكرنا آنفاً .

ثم ان المشهور بين الأصحاب انه يستحب التباعد بين البئر والبالوعة بخمسة اذرع في الأرض الصلبة أو مع فوقية قرار البئر ، وبسبعة فيما عدا ذلك . والصور على هذا القدر ست ، وذلك لان الأرض اما ان تكون صلبة أو رخوة . وعلى كل منهما اما ان تكون البئر اعلى قراراً أو انزل أو مساوية . ففي اربع صور منها — وهي الصلبة باقسامها الثلاثة وعلو قرار البئر في الرخوة — يستحب التباعد بخمسة اذرع ، وما عدا ذلك بسبعة اذرع .

وضم جمع من المتأخرين الى الفوقية الحسية الفوقية بالجهة في صورة تساوي القرارين ، بناء على ان جهة الشمال اعلى وان مجاري العيون منها . وحيثئذ يحصل من ذلك الفوقية والتحتية والتساوي بحسب الجهة ايضاً . وبذلك تصير صور المسألة اربعاً وعشرين وان لم يكن لبعضها تأثير في اختلاف الحكم في المسألة ، وتفصيلها انه باعتبار

(١) في الصحيفة ٣٥٦ وقد تقدم ان اسم الراوي في كتب الحديث والرجال

( محمد بن القاسم ) .

(٢) في الصحيفة ٣٥٨ .

الجهة تحصل اربع صور . لان البئر اما أن تكون في جهة الشمال والبالوعة في الجنوب أو بالعكس ، أو تكون البئر في جهة المغرب والبالوعة في جهة المشرق أو بالعكس وعلى كل من هذه الصور الأربع تجري الست المتقدمة ، ومن ضرب اربع في ست تحصل اربع وعشرون ، ففي سبع عشرة منها يكون التباعد بخمسة أذرع ، وفي سبع منها بسبعة أذرع (١) .

وقال بعض فضلاء متأخري المتأخرين - بعد ان نقل عنهم - أولا ان - في صورة التعارض بين الفوقيتين يجعلونه بمنزلة التساوي - ما صورته : « وفي كلام جمع من الاصحاب هنا تأمل ظاهر ، اذذكروا ان التباعد بسبع في سبع وبخمس في الباقي والاعتبار يقتضي ان يكون التباعد بسبع في ثمان او ست ، لان فوقية القرار اما ان تعارض فوقية الجهة وتصبح بمنزلة التساوي أولا ، فعلى الأول الأول وعلى الثاني الثاني واما اعتبار الجهة في البئر دون البالوعة فتحكم » انتهى .

( اقول ) : ما نقله عنهم - من انه مع تعارض الفوقيتين يجعلونه بمنزلة التساوي ثم اعترض عليهم بسببه - لم افق عليه فيما حضرني من كلامهم ، بل صرح غير واحد منهم بان الفوقية بالجهة إنما تعتبر في الرخاوة مع تساوي القرارين ، وبمقتضى ذلك

(١) لانك قد عرفت ان التباعد بخمسة أذرع في اربع صور من الست المتقدمة والست هنا قد فرضناها في كل من هذه الصور الأربع ، وحيث أخذ الأربعة المذكورة من كل واحدة من هذه الأربعة هنا فتحصل ست عشرة ، وتزيد واحدة وهي فوقية الجهة في صورة كون البئر في جهة الشمال مع رخاوة الارض وتساوي القرارين ، فتحصل سبع عشرة حيثئذ ، وقد عرفت ايضاً ان التباعد بسبعة أذرع في صورتين من الست المذكورة ، وهما صورتا الرخوة الباقيتان ، لخروج صورة علو قرار البئر من صورها ، فتؤخذ الاثنتان من كل من الأربعة وتزيد واحدة وهي تساوي القرارين في الارض الرخوة مع كون البالوعة في جهة الشمال وهي عكس الصورة المزيدة سابقاً ( منه رحمه الله ) .

اختصاص اعتبارها بالبئر دون البالوعة . ولهذا صرح شيخنا الشهيد الثاني في الروض - في صورة كون البئر في جهة الجنوب مع رخاوة الارض وعلو قرار البئر - بأنه يستحب التباعد بخمسة أذرع نظراً الى علو قرار البئر . وبمقتضى ما ذكره من تعارض القرارين مطلقاً ينبغي ان يكون بسبعة .

وتقل عن ابن الجنيدي في هذه المسألة ما يخالف المشهور . إلا ان النقل عنه يختلف . فنقل الاكثر عنه انه قال : « ان كانت الارض رخوة والبئر تحت البالوعة فليكن بينهما اثنا عشر ذراعاً . وان كانت صلبة او كانت البئر فوق فليكن بينهما سبعة أذرع » وخطأ هذا النقل في العالم . وتقل عنه انه قال في المختصر ما صورته : « لا استحسب الطهارة من بئر تكون بئر النجاسة التي تستقر فيها من اعلاها في مجرى الوادي ، إلا إذا كان بينهما في الأرض الرخوة اثني عشر ذراعاً وفي الأرض الصلبة سبعة اذرع ، فان كانت تحتها والنظيفة أعلاها فلا بأس ، وان كانت محاذيتها في سمت القبلة فإذا كان بينهما سبعة أذرع فلا بأس ، تسليماً لما رواه ابن يحيى عن سليمان الديلمي عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (١) « انتهى . ثم قال في المعالم : « والذي يستفاد من هذه العبارة انه يرى التقدير بالاثني عشر بشرطين : رخاوة الأرض وتحتية البئر . ومع انتفاء الشرط الأول بسبع ، وكذا مع استواء القرار اذا كانت المحاذاة في سمت القبلة ، يعني ان احدهما كانت في جهة المشرق والاخرى في محاذاتها من جهة المغرب . وهذا الاعتبار يلتفت الى اعتبار الفوقية في الجهة كما حكيناه عن البعض ، فحيث تكون المحاذاة في غير جهة القبلة تكون احدهما في جهة الشمال فتصير أعلى . وقوله :- فان كانت تحتها والنظيفة أعلاها فلا بأس - ظاهر في نفي التقدير حينئذ « انتهى .

(١) رواه صاحب الوسائل في الباب - ٢٤ - من ابواب الماء المطلق . والسند هكذا : « محمد بن الحسن بإسناده عن محمد بن احمد بن يحيى عن ابراهيم بن اسحاق عن محمد بن سليمان الديلمي عن ابيه قال سألت أبا عبدالله ... الحديث ، وسيأتي الخبر في الصحيفة ٣٨٨ .

واستدل على المشهور برواية الحسن بن رباط عن ابي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « سألته عن البالوعة تكون فوق البئر . قال : اذا كانت فوق البئر فسبعة اذرع ، وان كانت أسفل من البئر فخمسة اذرع من كل ناحية ، وذلك كثير » (٢) . ورواية قدامة بن ابي يزيد الحمار عن بعض اصحابنا عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال : « سألته كم ادنى ما يكون بين البئر والبالوعة ؟ فقال : ان كان سهلا فسبعة اذرع وان كان جبلا فخمسة اذرع ، ثم قال : يجري الماء الى القبلة الى يمين ، ويجري عن يمين القبلة الى يسار القبلة ، ويجري عن يسار القبلة الى يمين القبلة ، ولا يجري من القبلة الى دبر القبلة » .

وجه الاستدلال بهما ان في كل من الروايتين اطلاقا وتقييدا فيجب الجمع بينهما بحمل المطلق من كل منهما على المقيد من الاخرى ، وذلك بالنسبة الى التقدير بالسبعة ، فانه في الرواية الاولى مطلق بالنسبة الى صلابة الأرض ورخاوتها ، والثانية قد اشتملت مع الصلابة على خمسة ، فتحمل السبعة في الاولى على الرخاوة خاصة جمعا (٤) . والسبعة في الرواية الثانية ايضا مطلق بالنسبة الى فوقية البالوعة على البئر وعكسه ، وفي الاولى

(١) المروية في الوسائل في الباب - ٢٤ - من ابواب الماء المطلق .

(٢) ما ذكره مطابق لما في الكافي ، واما رواية التهذيب فهي هكذا : « قال : اذا كانت أسفل من البئر فخمسة اذرع ، واذا كانت فوق البئر فسبعة اذرع من كل ناحية ، وذلك كثير » .

(٣) المروية في الوسائل في الباب - ٢٤ - من ابواب الماء المطلق . والراوى لهذه الرواية قد اعمل في كتب الرجال ، وفي حاشية الوافي ان كنية ابيه ( ابو يزيد ) كما في الكافي لا ( ابو زيد ) واسقاط الياء - كما في عامة نسخ التهذيبين - من تحريف النساخ ، وان ( الحمار ) بالحاء المهملة وتشديد الميم . انتهى . ويؤيد ذلك انه قد ذكر في باب الكنى من كتب الرجال ( ابو يزيد الحمار ) فان من المحتمل ان يكون ابا قدامة هذا .

(٤) وحيث ان يكون معنى الرواية الاولى انه اذا كانت البالوعة فوق البئر فسبعة ما لم تكن الارض صلبة فانه تكفي الخمسة ( منه قدس سره ) .

قد خص السبعة بفوقية البالوعة والخسة بعكسه ، وحينئذ فتحمل السبعة المطلقة على فوقية البالوعة (١) . ويتلخص من ذلك ان السبعة حينئذ مقيدة برخاوة الأرض مع عدم كون قرار البئر أعلى ، وهو أعم من أن يكون مساوياً أو يكون قرار البالوعة أعلى .

وأورد عليه ان الجمع بين الخبرين المذكورين لا ينحصر في الطريق المذكور ، إذ كما يقيد الحكم بالسبعة في الموضعين يمكن ان يقيد الحكم بالخسة فيها (٢) . وفيه انه لا يخفى ان الغرض من التحديد في هذه الأخبار والشروط المذكورة فيها إنما هو منع تعدي ماء البالوعة الى البئر ، فع السهولة فيما عدا صورة علو قرار البئر لما كان مظنة التعدي كـأن اعتبار البعد بالسبعة البق ، ومع الصلابة وكذا مع علو قرار البئر في السهولة لما كان مظنة عدم التعدي حسن الاقتصار على الخسة ، فلا يحتاج الى قيد آخر ، ومن ذلك يعلم حكم المساواة في صورة الرخاوة وانه يستحب أن يكون بسبعة . وبذلك يظهر ما في كلام شيخنا الشهيد الثاني من انكار المستند في ذلك ، حيث قال في كتاب الروض : « والرواية التي هي مستند الحكم ليس فيها ما يدل على حكم التساوي ، لانه جعل السبع مع فوقية البالوعة والخس مع فوقية البئر . والتساوي مسكوت عنه » انتهى . فانه وان لم تدل عليه الرواية الاولى لكنه داخل تحت الرواية الثانية ، حيث حكم فيها بانه ان كان سهلاً فسهل ، خرج عنه بالتقييد بالرواية الاولى صورة ارتفاع البئر قراراً اوجبة على القول الآخر كما عرفت ، فيبقى الباقي .

(١) ويكون معنى الرواية الثانية : ان كان سهلاً فسبعة اذرع ما لم يكن قرار البئر اعلى فانه تنكفي الخسة ( منه قدس سره ) .

(٢) فيقال : التقدير بالخسة في الخبر الأول مقيد بالصلابة لدلالة الثانية على السبعة في صورة الرخاوة . وتقيد في الثانية بعدم فوقية البالوعة ، لدلالة الاولى على السبعة في صورة فوقية البالوعة ( منه قدس سره ) .

ثم ان بعض الاصحاب عبر في هذا المقام بانه اذا كانت البئر فوق البالوعة جهة أو قراراً أو كانت الأرض صلبة فخمس وإلا فسبع ، وعلى هذا يكون حكم المساواة في صورة الرخاوة ما ذكرنا من السبع ، وبعضهم - كالعلامة في الارشاد - قال : انه اذا كانت البئر تحت البالوعة أو كانت الأرض سهلة فسبع وإلا فخمس . وعلى هذا فحكم المساواة في الصورة المذكورة خمس . وهو غير جيد ، لما عرفت .

وقد تلخص من هذا انه يستحب التباعد بخمس في صور الصلبة جميعاً وصورة علو البئر قراراً أو جهة ، وما عداه فسبع .

واستدل ابن الجنيّد - كما اشرنا اليه فيما قدمنا من كلامه ، وبذلك ايضاً استدلل له في المختلف - برواية محمد بن سليمان الديلمي عن ابيه (١) قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن البئر يكون الى جنبها الكنيف . فقال لي : ان مجرى العيون كلها من مهب الشمال ، فاذا كانت البئر النظيفة فوق الشمال والكنيف أسفل منها لم يضرها اذا كان بينهما اذرع ، وان كان الكنيف فوق النظيفة فلا اقل من اثني عشر ذراعاً ، وان كان تجاهاً (٢) بجذاء القبلة وهما مستويان في مهب الشمال فسبعة اذرع . ولا يخفى عليك ان الرواية المذكورة غير منطبقة على مذهب ابن الجنيّد على كلا التقنين .

( اما على الاول ) فلانهم نقلوا عنه التباعد بسبع اذرع في صورة فوقية البئر ، مع انه ليس في الرواية المذكورة لذلك اثر .

و ( اما على الثاني ) فلانه نقل عنه التفصيل في صورة علو البالوعة بالرخاوة والصلابة ، والرواية - كما ترى - لا تفصيل فيها لشيء من ذلك .

(١) المروية في الوسائل في الباب - ٢٤ - من ابواب الماء المطلق .

(٢) كذا في التهذيب والمقنع ، وفي المختلف تجاهها ( منه قدس سره ) .

وتقل عنه ايضاً القول بانه ان كانت البالوعة تحتها والنظيفة أعلاها فلا بأس ، مع انه صرح في الرواية في هذه الصورة باشتراط ان يكون بينها اذرع . وتكلف في العالم للجواب هنا بانه لعل الوجه في عدم تعرض ابن الجنيذ لهذا الشرط - مع كونه مصرحاً به في الرواية - هو عدم الانفكاك عنه عادة حيث يحمل لفظ الاذرع على اقل الجمع ، فانه من المستبعد جداً ان توضع بالوعة في جنب بئر باقل من ثلاثة اذرع . ولا يخلو من بعد ، وقد جمع بعض الأصحاب بين هذه الرواية وروايته المشهور (١) بحمل اطلاق الاذرع في صورة فوقية البئر على الخمس . وتقييد التقدير بالسبع في صورة المخاذاة برخاوة الارض وتحتية البئر وحمل الزائد على السبع في صورة فوقية السكينف على المبالغة في القدر المستحب . واعترضه في العالم بان في الحل الاول تكلفاً . واما التقييد ففساد لان فرض المخاذاة - كما هو صريح لفظ الحديث ، ومقتضى المقابلة لصورتى علو كل منهما - كيف يجامع الحمل على تحتية البئر ؟ نعم حمل الزيادة في الاثني عشر على المبالغة ممكن . واجيب بان رواية ابن رباط قرينة على الحمل بلا تكلف ، وما ذكره من فساد التقييد فاسد ، لان المخاذاة التي في الحديث إنما هي المخاذاة بالنسبة الى جهة الشمال ، وكذا علو كل منهما إنما هو بالنسبة اليها ، وهو ظاهر . فحينئذ لا ينافيان تحتية البئر بالنظر الى القرار كما هو مراد (٢) . وهو جيد .

هذا . والموجود في كلام الأصحاب (رضوان الله عليهم) نسبة الخلاف في هذه المسألة الى ابن الجنيذ خاصة ، مع ان ظاهر الصدوق في المقنع ذلك ايضاً ، حيث نقل

---

(١) المتقدمتين في الصحيفة ٣٨٦ .

(٢) لا يخفى انه لا حاجة في الجمع الى اعتبار تحتية البئر ، لما عرفت من استحباب السبع في صورة التساوى كما اوضحناه آنفاً . نعم لابد من اعتبار عدم فوقية قرارها ، وكذا لابد في الصورة الاولى من عدم فوقية قرار البالوعة لينطبق على المشهور . والخبران اللذان هما مستند المشهور قرينة هذا التقييد (منه رحمه الله) .

مضمون الرواية المذكورة من غير اشعار بكونها رواية ، وهو يعطي افتاءه بذلك والقول به . ثم انه (قدس سره) في الكتاب المذكور قال بعيد ذلك : « وان اردت ان تجعل الى جنب البالوعة بئراً ، فان كانت الارض صلبة فاجعل بينهما خمسة اذرع ، وان كانت رخوة فسبعة اذرع » وظاهر كلاميه يشعر بالفرق بين البالوعة والكنيف . إلا انه في كتاب من لا يحضره الفقيه فرض المسألة في الكنيف ، وذكر التباعد بالسبع والخمس في صورتَي الرخوة والصلبة .

هذا . وقد تقدم في حسنة الفضلاء (١) التقدير بالسبع في صورة علو البالوعة ، وبالثلث أو الأربع في عكسه ، قال بعض فضلاء متأخري المتأخرين : « والاولى الوقوف على ما تضمنته حسنة الفضلاء ، لانها أحسن سنداً وأقرب الى الاحتياط لولا شهرة خلافه بين الاصحاب ، مع انه على المشهور يمكن الجمع بين الروايات الثلاث بحمل الحسنة على شدة الاستحباب . وهو اولى من الطرح » انتهى .

واستند القائلون بالحق بالعلو جهة بالعلو قراراً برواية محمد بن سليمان الديلمي المذكورة (٢) ويشكل بانهم لم يعملوا بها فيما دلت عليه من الاحكام ، فكيف يتم لهم الاستناد اليها في خصوصية هذا الحكم ؟ فان اجيب بانه قد عارضها في تلك الاحكام الروايتان المتقدمتان (٣) وهذا الحكم لم يعارضها فيه شيء . قلنا : ان تلك الروايتين قد عارضتهما ايضاً حسنة الفضلاء (٤) مع كونها ارجح سنداً منها ، فيجب عليهم القول بمضمونها .

ثم انه قد روى الحيري في كتاب قرب الاسناد (٥) عن محمد بن خالد الطيالسي

(١) و (٤) المتقدمة في الصحيفة ٣٥٨ .

(٢) في الصحيفة ٣٨٨ . (٣) في الصحيفة ٣٨٦ .

(٥) في الصحيفة ١٦ وفي الوسائل في الباب - ٢٤ - من ابواب الماء المطلق . وفيهما بدل « تلى الوادي » هنا « بما يلي الوادي » .



عن العلاء عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) قال : « سألت عن البئر يتوضأ منها القوم والى جانبها بالوعة . قال : ان كان بينهما عشرة اذرع وكانت البئر التي يستقون منها تلى الوادي فلا بأس » والظاهر ان المراد بكونها تلى الوادي يعني كونها في جهة الشمال ، بناء على ان مجرى العيون منها . ولم اقف على قائل بمضمون هذا الخبر بل ولا على ناقل له في كتب الاستدلال .

ولا يخفى ما في ظاهر هذا الخبر مضافاً الى خبر الديلمي (١) وكذا حسنة الفضلاء (٢) من الدلالة على الفوقية بالجهة ، وبذلك ايضاً يشعر خبر قدامة المتقدم (٣) . اقول : ولعل اختلاف التقديرات في هذه الاخبار - مفصلاً بالفوقية والتحتية تارة ، واخرى بالصلابة والرخاوة بالزيادة والنقصان ، ومطلقاً في بعض - كله قرينة الاستحباب بزيادة وتقصان في مراتبه . والله اعلم .

## الفصل الخامس

في المضاف ، وفيه مسائل :

( الاولى ) — المضاف هو ما لا ينصرف اليه لفظ الماء على الاطلاق عرفاً بل يحتاج في صدقه الى القيد ، كالمصعد من الانوار والمعتصر من الثمار والممزج بما يسلبه الاطلاق .

ولا خلاف في طهارته باعتبار اصله ، ويدل على ذلك ايضاً قول الصادق ( عليه السلام ) في موثقة عمار (٤) : « كل شيء طاهر حتى تعلم انه قذر » .

(١) المتقدم في الصحيفة ٣٨٨ .

(٢) المتقدمة في الصحيفة ٣٥٨ .

(٣) في الصحيفة ٣٨٦ .

(٤) راجع التعليق ١ في الصحيفة ٤٢ والتعليق ٤ في الصحيفة ١٤٩ .

ولا خلاف ايضاً في انفعاله بملاقاة النجاسة وان كثر ، نقل الاجماع على ذلك جملة من معتمدي الاصحاب .

ويدل عليه ايضاً ما رواه السكوني عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) : « ان امير المؤمنين ( عليه السلام ) سئل عن قدر طبخت فاذا في القدر فأرة . فقال : يهراق مرقها ويغسل اللحم ويؤكل » (١) .

واعترض على الرواية بضعف السند اولاً . وورودها في مورد خاص ثانياً ، وعدم ظهورها في النجاسة ثالثاً .

ولا يخفى ما في هذه المناقشات من التعسف .

( اما الاولى ) فما عرفت في المقدمة الثانية من مقدمات الكتاب .

و ( اما الثانية ) فلما عرفت في المقام الخامس من المقدمة الثالثة (٢) من ان تعدية الحكم في مثل هذا المقام من قبيل تنقيح المناط القطعي ، اذ لا يعلم هنا مدخل الخصوصية السؤال .

و ( اما الثالثة ) فلأن الأمر باهراق المرق المذكور وغسل اللحم اظهر دلالة على النجاسة من ان يحوم حوله الانكار .

ويدل على ذلك ايضاً رواية زكريا بن آدم المروية بطرق ثلاث (٣) قال : « سألت أبا الحسن ( عليه السلام ) عن قطرة نبيذ أو خمر مسكر قطرت في قدر فيه لحم

---

(١) رواه صاحب الوسائل في الباب - ٥ - من ابواب الماء المضاف والمستعمل ، وفي الباب - ٤٤ - من ابواب الاطعمة المحرمة .

(٢) في الصحيفة ٥٦ .

(٣) ورواها صاحب الوسائل في الباب - ٣٨ - من ابواب النجاسات ، وفي الباب - ٢٦ - من ابواب الاشربة المحرمة .

كثير ومرق كثير . قال : يهراق المرق أو يطعم أهل الذمة أو الكلب ، واللحم اغسله وكله ... الحديث .

واستدل أيضاً على الحكم المذكور بصحيفة زرارة عن أبي جعفر ( عليه السلام ) (١) قال : « اذا وقعت النار في السمن فماتت ، فان كان جامداً فألقها وما يلبسها وكل ما بقي . وان كان ذائباً فلا تأكله واستصحب به . والزيت مثل ذلك » .

وهذا الاستدلال يمكن من الضعف ، اذ مورد الرواية ليس مما نحن فيه ، فان المضاف في اصطلاحهم لا يشمل مثل الدهن والزيت . وقياسه عليهما باعتبار الاشتراك في الميعان باطل عندنا ( اما اولاً ) - فلعدم بناء الاحكام على القياس . و ( اما ثانياً ) - فلعدم ثبوت كون مطلق الميعان علة حتى يلزم من الاشتراك فيها ذلك . واستدل أيضاً بان المائع قابل للنجاسة ، والنجاسة موجبة لتنجيس ما لاقته ، فيظهر حكمها عند الملاقاة ، ثم تسري النجاسة بملازمة المائع بعضه بعضاً .

واعترض عليه بان قبول المائع النجاسة ، ان كان باعتبار الرطوبة المقتضية للتأثير عند ملاقة النجاسة فمن البين انها موجودة في كثير من افراد الجامد الذي من شأنه الميعان كالسمن ، ولا ريب في عدم تأثره بنجاسة ما يتصل به من اجزائه المحكوم بنجاستها مع تحقق الملاقة بينهما . وقد صرح بهذا في الحديث الذي احتجوا به . وان كان باعتبار الدليل الدال فكان الاولى الاحتجاج به على تقدير وجوده .

وكيف كان فكون الحكم اجماعياً مما يهون الخطب ، وجلة من متأخري المتأخرين انما عولوا في هذه المسألة عليه . لما نقلنا عنهم من الطعن في الادلة .

(١) المروية في الوسائل في الباب - هـ - من ابواب الماء المضاف والمستعمل ، وفي الباب - ٦ - من ابواب ما يكتسب به من كتاب التجارة . وفي الباب - ٤٣ - من ابواب الاطعمة المحرمة .

(المسألة الثانية) — المشهور بين الاصحاب — بل ادعى عليه الاجماع غير واحد منهم (١) — عدم جواز رفع الحدث بالمضاف .

وخالف في ذلك الصدوق في الفقيه ، فقال (٢) : « ولا بأس بالوضوء والغسل من الجنابة والاستياك بماء الورد » وصرح منه كلامه في الامالي (٣) .

وتقل الشيخ في الخلاف عن قوم من اصحاب الحديث جواز الوضوء بماء الورد . حجة الصدوق — على ما نقل — رواية محمد بن عيسى عن يونس عن ابي الحسن (عليه السلام) (٤) قال : « قلت له : الرجل يغتسل بماء الورد ويتوضأ به للصلاة ؟ قال : لا بأس بذلك » .

واجاب الشيخ (قدم سره) في التهذيب (٥) عنه بأنه خبر شاذ شديد الشذوذ وان تكرر في الكتب والاصول ، فانما اصله يونس عن ابي الحسن (عليه السلام) ولم يروه غيره ، وقد أجمعت العصابة على ترك العمل بظاهره ، وما يكون هذا حكمه لا يعمل به ، ولو سلم لاحتمل أن يكون اراد به الوضوء الذي هو التحسين ، وقد بينا فيما تقدم ان ذلك يسمى وضوءاً ، ثم قال : « وليس لاحد أن يقول : ان في الخبر انه سألته عن ماء الورد يتوضأ به للصلاة ، لان ذلك لا ينافي ما قلناه ، لانه يجوز ان يستعمل للتحسين ومع هذا يقصد به الدخول في الصلاة ، من حيث انه متى استعمل الراشحة الطيبة لدخوله في الصلاة ولمناجاة ربه كان أفضل من ان يقصد به التلذذ حسب دون وجه الله . ثم قال : ويحتمل ايضاً أن يكون أراد بقوله : « ماء الورد » الماء الذي وقع فيه الورد ، لان ذلك يسمى ماء ورد وان لم يكن معتصراً منه ، لان كل شيء جاور غيره فانه

(١) منهم : المحقق في الشرايع ، والعلامة في النهاية والمنتهى ، والشهيد في الذكرى ، والشيخ في كتابي الأخبار (منه رحمه الله) . (٢) في باب (المياه وطهرها ونجاستها) .

(٣) في الصحيفة ٣٨٣ .

(٤) المروية في الوسائل في الباب ٣ — من ابواب الماء المضاف والمستعمل .

(٥) في الصحيفة ٦٢ .

يكسبه اسم الاضافة اليه « انتهى كلامه زيد مقامه . وأشار بقوله : « وقد بينا فيما تقدم ان ذلك يسمى وضوء » الى موثقة عبيد بن زرارة (١) قال : « سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن الدقيق يتوضأ به . قال : لا بأس بان يتوضأ به وينتفع به » حيث قال بعد ايراد الخبر المذكور : « معناه انه يجوز التمسح به والتوضؤ الذي هو التحسين دون الوضوء للصلاة » انتهى .

ونقل عن ظاهر ابن ابي عقيل (٢) انه جوز الوضوء به حال الضرورة فيقدم على التيمم . وهو - مع عدم الدليل عليه - محجوج بما سيأتي ذكره .  
حجة الاكثر على انحصار رفع الحدث في المطلق وجوه :

( منها ) — قوله سبحانه : « فلم تجدوا ماء فتيمموا ... » (٣) حيث اوجب التيمم عند فقد الماء ، ولا خلاف في ان اطلاق الماء لا ينصرف الى المضاف . ومنه علم سقوط الوسطة ، فانه لو كان الوضوء جائزاً بغيره لم يجب التيمم ، وهو ظاهر .  
و ( منها ) — رواية ابي بصير عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٤) قال : « سألت عن الرجل يكون معه اللبن يتوضأ منه للصلاة ؟ فقال : لا ، إنما هو الماء والصعيد » ورواية عبدالله بن المغيرة عن بعض الصادقين (٥) قال : « اذا كان الرجل لا يقدر على الماء وهو يقدر على اللبن فلا يتوضأ باللبن ، إنما هو الماء أو التيمم ... » .

(١) المروية في الوسائل في الباب - ٧ - من ابواب التيمم .

(٢) إنما اسند النقل الى ظاهره لانه صرح بجواز استعماله مع الضرورة ، وهو شامل باطلاقه للاستعمال في رفع الحدث والخبث ، واكثر الاصحاب انما نقلوا خلافه في رفع الخبث خاصة ، والشهيد في الدروس نقله عنه في رفع الحدث ايضاً ، حيث قال : « فلو اضطر اليه تيمم خلافاً لابن ابي عقيل ، وكأنه نظر الى ما ذكرناه (منه رحمه الله) .

(٣) سورة النساء ، الآية ٤٦ وسورة المائدة . الآية ٨ .

(٤) المروية في الوسائل في الباب - ١ - من ابواب الماء المضاف والمستعمل .

(٥) المروية في الوسائل في الباب - ١ - ٢ - من ابواب الماء المضاف والمستعمل .

وجه الاستدلال حصر طهارة الوضوء في الماء والصعيد الدال على نفي غيرها . و ما يوم خلاف ذلك - من قوله في ذيل الخبر الثاني : « فان لم يقدر على الماء وكان نبيذاً ، فاني سمعت حريزاً يذكر في حديث : ان النبي ( صلى الله عليه وآله ) قد توضأ بالنبيذ ولم يقدر على الماء » - فمحمول على التقية ، وفي الاستشهاد بنقل حريز ايناس بذلك . ويحتمل ايضاً حمل النبيذ على ما ينبذ فيه تمر لكسر مرارة الماء كما كان يستعمل سابقاً لكن على وجه لا يخرج به الماء عن الاطلاق ، كما تضمنه حديث الكلبي النسابة (١) إلا أن الظاهر بعده (٢) ويحتمل ايضاً ان تكون هذه التتمة من كلام عبدالله بن المغيرة . و ( منها ) - ان الحدث المانع من الدخول في الصلاة معنى مستفاد من الشرع فيجب استمراره بعد وجود سببه الى أن يثبت له رافع شرعي . والذي ثبت رافعيته من الشرع هو الماء المطلق . وللقول بأنه يمكن المناقشة هنا بمنع حجية الاستصحاب مردود بان هذا الاستصحاب ليس من القسم المتنازع فيه ، وهو القسم الرابع من الاقسام المتقدمة في المقدمة الثالثة ، بل هو من القسم الثاني أو الثالث من الاقسام المتقدمة الذي هو عبارة عن عموم الدليل أو اطلاقه ، كما تقدم ايضاً (٣) .

و ( منها ) - قوله تعالى : « وانزلنا من السماء ماء طهوراً » (٤) فانه تعالى ذكر الماء هنا في معرض الامتنان على العباد ، فلو حصلت الطهارة بغيره لكان الامتنان بالاعم اولى . واعترض على هذا الوجه بأنه يجوز ان يخص أحد الشيتين الممتن بهما بالذكر لكونه أبلغ وأكثر وجوداً وأعم نفعاً . وقد تقرر ان التخصيص بالذكر لا ينحصر في التخصيص بالحكم .

(١) المروي في الوسائل في الباب - ٢ - من ابواب الماء المضاف والمستعمل .

(٢) وجه البعد ان المفروض ان النبيذ ماء مطلق ايضاً ويتناوله الماء باطلاقه ، فيدخل في عموم المقسورية على الماء في عبارة الخبر ، فكيف يصح جملة قسيماً ومقابلاً له ؟ ( منه رحمه الله ) . (٣) في المطلب الثاني في الصحيفة ٥١ . (٤) سورة الفرقان . الآية ٥١ .

هذا . ولم اقف على موافق للصدوق ( طاب ثراه ) من الاصحاب إلا ما يظهر من كلام المحدث الكشاني في مفاتيحه ووافيه ، حيث قال في الأول - بعد الكلام في المسألة - ما لفظه : « ويحتمل قوياً الجواز ، لصدق الماء على ماء الورد . لأن الاضافة ليست إلا لمجرد اللفظ كماء السماء ، دون المعنى كماء الزعفران والحناء والخليط وغيره . مع تأيد الخبر بعمل الصدوق ، وضمانه صحة ما رواه في الفقيه ، وعدم المعارض الناص » انتهى . وقال في الثاني - بعد نقل خبر يونس المتقدم - (١) ما لفظه : « وافق بمضمونه في الفقيه . ونسبه في التهذيبين الى الشاذ ، ثم حمله على التحسين والتطبيب للصلاة دون رفع الحدث . مستدلاً بما في الخبر الآتي « إنما هو الماء والصعيد » (٢) اقول : هذا الاستدلال غير صحيح ، إذ لا منافاة بين الحديثين ، فان ماء الورد ماء استخرج من الورد » انتهى .

وحاصل هذا الكلام يرجع الى ان الماء المضاف الذي يخرج بالاضافة عن كونه مطلقاً إنما هو ما اذا اضيف المطلق الى جسم من الاجسام على وجه يغيره ويسلبه الاطلاق . واما ما اتخذ من الورد فهو ماء مطلق قد تصاعد حتى تكونت منه تلك الأجسام ثم استخرج منها ، فاضافته للورد لفظية كماء السماء وماء البئر ونحوهما وان كان قد اكتسب بسبب ذلك تغيراً في الاوصاف . فان ذلك لا يخرج عما كان عليه من الاطلاق . وانت خير بما فيه من الوهن والقصور :

( اما اولاً ) — فلانه بمقتضى ذلك لا ينحصر ما ذكره في ماء الورد بخصوصه ، بل يجري في ماء العنب والمان ونحوهما من الثمار التي يعصر منها من حيث تصاعده اليها بالسقي : بل مثل اوراق الشجر ونحوها كما لا يخفى ، فالواجب بمقتضى ما ذكره جواز الوضوء بالماء المتخذ من جميع ذلك . ولا اظنه يقوله .

(١) في الصحيفة ٣٩٤ . (٢) وهو خبر ابى بصير المتقدم في الصحيفة ٣٩٥ .

و ( اما ثانياً ) — فلاته لا خلاف بين كافة الناس في ان اطلاق الماء لا يشمل هذه المياه ، بخلاف ماء البئر وماء السماء ونحوهما . وما ذاك إلا لخروج تلك المياه عن الاطلاق دون هذه .

و ( اما ثالثاً ) — فلاته كما ان الماء المطلق باضافته الى مثل الزعفران يخرج عن الاطلاق لاكتسابه اجزاء منه ، كذلك ما تكونت منه تلك الثمار قد استحال عن حقيقته الاولى وخرج عنها الى حقيقة اخرى ، وإلا لكان البول اولى بعدم الخروج عن اطلاق الماء ، لانه لم يكتسب بعد شربه إلا المرور على تلك المجاري الباطنة وان اكتسب عفونة وتنتأ باللبث فيها آنآ ، مع انه لا يسمى ماءً بالكلية فضلاً عن ان يكون مطلقاً . وما ذاك إلا لخروجه عن حقيقة الماء بالكلية بسبب تغير طبعه وانقلاب حقيقته الى حقيقة اخرى ، مع ان اصله الماء بل بقاء المائية فيه اظهر . وما نحن فيه كذلك ايضاً .

و ( اما رابعاً ) — فلان الصدوق (رضوان الله عليه) ليس معصوماً يجب الاقتداء به ، ومخالفة هذا القائل ( قدس سره ) له — وكذا غيره من الاخباريين في جملة من المسائل — أكثر من ان يحصى . على ان كلامه في الفقيه نقل لمتن الخبر ، فهو قابل للاحتمال ايضاً . وضمانه صحة ما يرويه في الكتاب المذكور لا تأييده ، لانه يكفينا في المقام تأويل الخبر باحد الوجوه التي ذكرها شيخنا الطوسي ( طيب الله مرقده ) من غير ضرورة الى رده وطرحه رأساً لينافي ضمانه المذكور .

و ( اما خامساً ) — فلما ذكره في كتاب الفقه الرضوي ، حيث قال ( عليه السلام ) (١) : « كل ماء مضاف أو مضاف إليه فلا يجوز التطهير به ويجوز شربه ، مثل ماء الورد وماء القرع وماء الزعفران وماء الخلق وغيره مما يشبهها ، وكل ذلك لا يجوز استعماله إلا الماء القراح والتراب » انتهى . وقد قدمنا لك في تمة المقدمة الثانية (٢)



ان الكتاب المذكور معتمد عليه عندنا وعند جملة من مشايخنا (قدس الله تعالى ارواحهم).  
( المسألة الثالثة ) — المشهور بين الاصحاب ( طيب الله مضاجعهم ) ان المضاف لا يرفع خبثاً ، وذهب السيد المرتضى - ونقل ايضاً عن الشيخ المفيد - الى جواز رفع الخبث به . ونقل عن ابن ابي عقيل ايضاً القول بذلك . إلا انه خص جواز استعماله بالضرورة . وعبارته المنقولة عنه شاملة باطلاقه للاستعمال في رفع الحدث والخبث ، كما اشرنا اليه آنفاً (١) . وظاهر كلام جملة من الأصحاب تخصيص خلاف السيد هنا بالمضاف . والذي وقفت عليه في كلامه في المسائل الناصرية - وكذا نقله عنه الشيخ في الخلاف والمحقق في المعبر - هو جواز ازالة الخبث بالمائعات مطلقاً (٢) .

استدل الجمهور من اصحابنا على ما ذهبوا اليه بوجوه :

( أحدها ) - ورود الأوامر بالغسل بالماء . وهي كثيرة ستأتي ان شاء الله تعالى في أحكام النجاسات ، والمتبادر عند الاطلاق هو المطلق . ولو كان الغسل بغيره جائزاً لكان تعيينه في هذه الأخبار لا يخلو من حرج وضيق ، وهو ممتنع .  
واورد عليه ان الأوامر المذكورة مخصوصة بنجاسات معينة . والمدعى عام .  
واجاب المحقق في بعض مسائله بأنه لا قائل متناً بالفرق .  
اقول : ويمكن الجواب بالتعدي الى غير ما هو مذكور في تلك الاخبار بطريق تنقيح المناط القطعي الذي تقدمت الاشارة اليه في المقدمة الثالثة (٣) ويمكن ايضاً ان يدعى ان الغسل حقيقة فيما يقع بالماء المطلق خاصة .

(١) في التعليقة ٢ في الصحيفة ٣٩٥ .

(٢) قال في المسائل الناصرية - بعد قول جده الناصر : لا يجوز ازالة النجاسة بشيء من المائعات سوى الماء المطلق - ما لفظه : « عندنا انه يجوز ازالة النجاسة بالمائعات الطاهر وان لم يكن ماء ، وبه قال ابو حنيفة وابو يوسف (منه قدس سره) .

(٣) في الصحيفة ٥٦ .

(ثانيها) - ان ملاقة النجاسة للمائع تقتضي نجاسته ، والنجس لا يزول به النجاسة .  
واعترض عليه بان مثله وارد في الماء المطلق القليل ، فان النجاسة تزول به مع  
تنجسه بالملافة .

واجاب المحقق ( رحمه الله ) بالمنع من نجاسة المطلق عند وروده على النجاسة ،  
كما هو مذهب المرتضى في بعض مصنفاته . وبان مقتضى الدليل التسوية بينهما ،  
لكن ترك العمل به في المطلق للاجماع ولضرورة الحاجة الى الازالة ، والضرورة تندفع  
بالمطلق فلا يسوى به غيره ، لما في ذلك من تكثير المخالفة للدليل .

( ثالثها ) - ان منع الشرع من استصحاب الثوب النجس - مثلاً - في الصلاة  
ثابت قبل غسله بالماء ، فيثبت بعد غسله بغير الماء عملاً بالاستصحاب .

واورد عليه (١) ان الاستصحاب المقبول هو ما يكون دليل الحكم فيه غير مقيد  
بوقت ، وفي تحقق ذلك هنا نظر ، إذ العدة في اثبات المنع المذكور بطريق العموم  
هو الاجماع ، ومن البين ان الاتفاق إنما وقع على منع استصحاب النجس قبل الغسل  
مطلقاً لا قبل الغسل بالماء .

وفيه نظر ( اما أولاً ) - فلان العدة في منع الصلاة في الثوب النجس إنما هي  
الأخبار الدالة على النهي عن ذلك ، ولا شك ان النهي ظاهر في العموم لجميع الازمنة  
- كما صرحوا به في الاصول - الى ان يظهر الرفع له .

و ( اما ثانياً ) - فلانه مع تسليم اختصاص الدليل بالاجماع فلا منافاة ، فان  
الاجماع متى قام على المنع من الصلاة في الثوب النجس والنهي عن ذلك ، فالنهي ايضاً  
عام بالتقريب المذكور الى ان يثبت الرفع ، فان المراد بكون دليل الحكم غير مقيد  
بوقت يعني ان التقييد غير مفهوم من نفس اللفظ الدال على ذلك الحكم ، بل هو مطلق

(١) هذا الايراد ذكره المحقق الشيخ حسن في المعالم . وتبعه عليه الفاضل الخوانساري  
في شرح الدروس . وفيه ما ذكرناه (معه قدس سره) .  
(٥٠)

أو عام الى غاية يعلم بها ارتفاع ذلك الحكم . ووقوع الخلاف في الرفع لا يوجب تقييداً في الحكم حتى يقال ان الحكم هنا مقيد . وبالجملة فان الشارع نهى عن الصلاة في الثوب النجس حتى تزال النجاسة ، سواء كان مستند هذا النهي الاجماع أو الخبر . والنهي - كما ذكرنا - ظاهر في العموم الى وجود الرفع ، فلو وقع الخلاف في بعض الاشياء بأنها هل تكون رافعة ام لا فللمانع ان يتمسك بالاستصحاب الذي هو عبارة عن عموم الدليل أو اطلاقه حتى يثبت المدعي كون ذلك رافعاً شرعاً . وهذا بحمد الله ظاهر لا سترة عليه .

( رابعها ) — قوله تعالى : « وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به ... » (١) . وجه الاستدلال انه خص التطهير بالماء فلا يقع بغيره . اما المقدمة الاولى فلانه تعالى ذكر الآية في معرض الامتنان ، فلو حصلت الطهارة بغيره كان الامتنان بالاعم أولى ولم يكن للتخصيص فائدة . واعترض عليه بما مر ذكره في المسألة الثانية في الاستدلال بقوله سبحانه : « وانزلنا من السماء ماء طهورا » (٢) .

اقول : ومن الادلة ايضاً ان يقال : ان الطهارة والنجاسة حكمان شرعيان لا يدخل للعقل فيهما بوجه كسائر احكام الشرع ، فما علم من الشرع كونه منجساً يجب قصر الحكم بالنجاسة على ملاقاته ، وما علم من الشرع كونه رافعاً للنجاسة وموجباً للتطهير يجب قصر الحكم بالطهارة عليه . ولعل هذا اقوى دليل في المقام .

احتج السيد - على ما نقل عنه - بوجوه :

( الاول ) — اجماع الفرقه ، حكاه عنه العلامة في المختلف ، ونقل عن المحقق

في بعض مصنفاته ان المفيد والمرضى اضافاً ذلك الى مذهبه .

اقول : وهو ظاهر كلام السيد ( رضي الله عنه ) في المسائل الناصرية .

(١) سورة الاقبال . الآية ١٢ . (٢) سورة الفرقان . الآية ٥١ .

وأجاب العلامة في المختلف عن ذلك بأنه لو قيل أن الاجماع على خلاف دعواه أمكن أن اريد به أكثر الفقهاء ، اذ لم يوافقه على ما ذهب اليه من وصلنا خلافه .  
وفيه ان خلاف المفيد - كما حكيناه - محكي في غير موضع من كتب الاصحاب .  
وقال المحقق ( طاب ثراه ) - بعد ما قدمنا نقله عنه من أن المفيد والمرضى اضافا القول بذلك الى مذهبنا - ما صورته : « اما علم الهدى فانه ذكر في الخلاف انه إنما اضاف ذلك الى المذهب لانه من اصلنا العمل بدليل العقل ما لم يثبت النقل ، وليس في الأدلة العقلية ما يمنع من استعمال المائعات في الآزالة ولا ما يوجبها ، ونحن نعلم انه لا فرق بين الماء والخل في الآزالة ، بل ربما كان غير الماء ابلغ ، فحكنا حينئذ بدليل العقل . واما المفيد فانه ادعى في مسائل الخلاف أن ذلك مروى عن الأئمة ( عليهم السلام ) ثم قال : اما نحن فقد فرقنا بين الماء والخل ، فلم يرد علينا ما ذكره علم الهدى . واما المفيد فنمنع دعواه ونطالبه بنقل ما ادعاه » انتهى . و اشار بقوله : « واما نحن فقد فرقنا ... الخ » الى ما يأتي من كلامه في جواب الاحتجاج بالآية .

اقول : وبما عرفت في المقام الثاني من المقدمة الثالثة (١) ، من امر الاجماع وما فيه من النزاع - وكذا في المقدمة العاشرة في الكلام على دليل العقل - يظهر لك ما في هذا الدليل وانه غير واضح السبيل ، فانه لا مجال للعقل في الأحكام الشرعية ، لبنائها على التوقيف من المبلغ للشرعية « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » (٢) .  
( الثاني ) - قوله تعالى : « وثيابك فطهر » (٣) حيث أمر بتطهير الثوب ولم يفصل بين الماء وغيره . حكى ذلك عنه في المختلف ، وحكى عنه ايضا انه اعترض على نفسه فيه بالمتنع من تناول الطهارة للغسل بغير الماء ، ثم أجاب بان تطهير الثوب ليس باكثر من ازالة النجاسة عنه ، وقد زالت بغير الماء مشاهدة ، لأن الثوب لا يلحقه عبادة .

(١) في الصحيفة ٣٥ . (٢) سورة الحشر . الآية ٨ . (٣) سورة المائدة . الآية ٥ .

واجاب العلامة في المختلف بان المراد بالآية - على ماورد به التفسير - لا تلبسها على معصية ولا على غدر ، فان الغادر الفاجر يسمى دنس الثياب . سلمنا ان المراد بالطهارة المتعارف شرعاً . لكن لا دلالة فيه على ان الطهارة باي شيء تحصل ، بل دلالتها على ما قلناه من ان الطهارة إنما تحصل بالماء أولى . لان مع الفصل بالماء يحصل الامثال قطعاً ، وليس كذلك لو غسلت بغيره . وقوله : النجاسة قد زالت حساً . قلنا : لا يلزم من زوالها في الحس زوالها شرعاً ، فان الثوب لو يبس بله بالماء النجس أو البول لم يطهر وإن زالت النجاسة عنه ، مع انه ( رحمه الله ) أجاب - حين سئل عن معنى نجس العين ونجس الحكم - بان الاعيان ليست نجسة ، لانها عبارة عن جواهر مركبة وهي متائلة فلو نجس بعضها لنجس سائرهما وانتفى الفرق بين الخنزير وغيره ، وقد علم خلافه ، وإنما التنجيس حكم شرعي ، ولا يقال نجس العين إلا على المجاز دون الحقيقة ، وإذا كانت النجاسة حكماً شرعياً لم تزل عن المحل إلا بحكم شرعي ، فحكمه ( رحمه الله ) بزوالها عن المحل بزوالها حساً ممنوع . انتهى .

واجاب المحقق ( رحمه الله ) عن الآية (١) بمنع دلالتها على موضع النزاع ، لانها دالة على وجوب التطهير ، والبحث ليس فيه بل في كيفية الازالة . ثم اعترض على نفسه - أولاً - بان الطهارة ازالة النجاسة كيف كان . واجاب بان هذا اول المسألة . واعترض - ثانياً - بان الفصل بغير الماء يزيل عين النجاسة فيكون طهارة . واجاب - أولاً - بالمنع فان النجاسة اذا ما زجت المائع شاعت فيه . والباقي في الثوب منه تعلق به حصه من النجاسة ، ولان النجاسة ربما سرت في الثوب فسدت مسامه فتمنع غير الماء من الولوج حيث هي ، وتبقى مرتكبة في محلها . ثم سلم زوال عين النجاسة - ثانياً - وقال : لكن لا نسلم زوال نجاسة تخلفها ، فان المائع بملاقاة النجاسة يصير عين نجاسة ، فالبة المتخلطة

(١) هذا الجواب نقله عنه في المعالم ، والظاهر انه منقول من بعض اجوبته في المسائل وإلا فهو ليس في كتاب المعتبر عما حضرني من نسخته ( منه رحمه الله ) .

منه في الثوب بعض المنفصل النجس فيكون نجساً ، او نقول : للنجاسة الرطبة أثر في تعدي حكمها الى المحل ، كما ان النجاسة عند ملاقات المائع تتعدى نجاستها اليه . فعند وقوع النجاسة الرطبة تعود اجزاء الثوب الملاقية لها نجسة شرعاً ، وتلك العين المنفصلة لا تزول بالغسل . انتهى .

اقول : لا يخفى عليك ما في هذه الاجوبة من التكلف . والصواب في الجواب هو ما استفاضت به اخبار أهل الذكر ( صلوات الله عليهم ) في تفسير الآية المشار اليها من ان المراد بالتطهير فيها إنما هو رفع الثياب وتشميرها ، ففي الكافي (١) عن الصادق ( عليه السلام ) قال : « اي فشم » وفي رواية « يقول : ارفعها ولا تنجرها » وفي اخرى عن الكاظم ( عليه السلام ) « ان الله عز وجل قال لنبيه ( صلى الله عليه وآله ) : وثيابك فطهر . وكانت ثيابه طاهرة وانما امره بالتشمير » وفي المجمع عن الصادق ( عليه السلام ) « معناه وثيابك فقصر » وعن امير المؤمنين ( عليه السلام ) « قال الله تعالى : وثيابك فطهر . أي فشم » والقمي في تفسيره « وتطهيرها تشميرها » . وحينئذ فاذا اتفقت اخبارهم ( عليهم السلام ) بتفسيرها بهذا المعنى . واللفظ مجمل يحتاج في تعيين المراد منه الى التوقيف منهم ( عليهم السلام ) ولا يجوز القطع على مراده ( سبحانه ) بدون ذلك كما عرفته في المقدمة الثالثة (٢) فلا يجوز تجاوزه الى غيره ، لان القرآن عليهم انزل ، وهم أعرف بما اُبهى منه واجمل .

واما ما ذكره العلامة ( رحمه الله ) من التفسير فلم نقف له في الأخبار على خبر ، ولعله من كلام سائر المفسرين ، إلا انه ينافي ظاهر عبارته (٣) .

( الثالث ) — اطلاق الأمر بالغسل من النجاسة من غير تقييد ، وقد وقع

(١) ج ٢ ص ٢٠٧ . (٢) في المقام الاول في الصحيفة ٢٧ .

(٣) فان نسبته الى الورد يشعر بكونه على سبيل الرواية .. اللهم إلا أن تكون من طرق العامة ( منه رحمه الله )

ذلك في عدة اخبار (١) كما سيأتي ان شاء الله تعالى في مبحث النجاسات . ونقل عنه في المختلف انه اعترض على نفسه هنا ايضاً بان اطلاق الأمر بالغسل ينصرف الى ما يغسل به في العادة . ولم تقض العادة بالغسل بغير الماء . ثم اجاب بالمنع من اختصاص الغسل بما يسمى القاسل به غاسلاً عادة . إذ لو كان كذلك لوجب المنع من غسل الثوب بماء الكبريت والنفط وغيرها مما لم تجز العادة بالغسل به . ولما جاز ذلك وان لم يكن معتاداً اجماعاً علماً بعدم الاشتراط بالعادة وان المراد بالغسل ما يتناول اسم حقيقة من غير اعتبار العادة .

واجيب عنه ( اولاً ) — بان الغسل حقيقة في استعمال الماء ، وبعض اطلاق لفظ الحقيقة وبعض قيدها بالشرعية . والمطلقون احتجوا لذلك بسبقه الى الذهن وتبادره عند الاطلاق كما يعلم مراد الأمر بقوله : اسقني .

( و ثانياً ) — بان اطلاق الأوامر الواردة في الأخبار محمول على المقيّد من الأوامر المذكورة مما قدمنا الاشارة اليه .

اقول : ما ادعاه المرتضى ( رضي الله عنه ) — من نقض الحمل على العادة بالغسل بماء الكبريت — مردود بان الحمل على العادة لا يوجب اشتراط العادة في كل فرد فرد من افراد المياه المطلقة ، وإلا لما جاز التطهير بماء مطلق لم يوجد إلا تلك الساعة بل النظر في ذلك الى نوع الكلبي : فما أجاب به ( قدس سره ) من المنع ممنوع .

( الرابع ) — ان الغرض من الطهارة إزالة عين النجاسة . كما تشهد به رواية

---

(١) منها : قول الصادق ( عليه السلام ) في خبر ابن ابي يعفور - وقد سأله عن المتى يصيب الثوب - : د ان عرفت مكانه فاغسله ، وان خفي عليك مكانه فاغسل الثوب كله ، وقوله في خبر الحلبي : د واذا احتمل الرجل فاصاب ثوبه المتى فليغسل الذي اصاب ثوبه ، الى غير ذلك من الاخبار ( منه قدس سره ) .

حكم بن حكيم الصيرفي (١) ، قال : « قلت لابي عبدالله ( عليه السلام ) : ابول فلا اصيب الماء ، وقد اصاب يدي شيء من البول ، فامسحه بالحائط والتراب ، ثم تعرق يدي فامسح وجهي أو بعض جسدي أو يصيب ثوبي ؟ قال لا بأس به » ورواية غياث ابن ابراهيم عن ابي عبدالله عن ابيه عن علي ( عليهم السلام ) (٢) قال : « لا بأس أن يفسل الدم بالبصاق » .

وأجاب المحقق في الاعتبار بان خبر حكم بن حكيم مطروح ، لان البول لا يزول عن الجسد بالتراب باتفاق منا ومن الخصم . واما خبر غياث فتروك ، لان غياثاً بتري ضعيف الرواية ولا يعمل على ما ينفرده ، قال : ولو صحت نزلت على جواز الاستعانة في غسله بالبصاق لا ليظهر المحل به منفرداً ، فان جواز غسله به لا يقتضي طهارة المحل ، ولم يتضمن الخبر ذلك ، والبحث ليس إلا فيه .

( اقول ) : وسيأتي لك الكلام في رواية حكم بن حكيم وتحقيق الحال فيها بما تندفع به شبهة المستند اليها من غير ضرورة الى طرحها (٣) .

### قل نيب

قال المحدث الكاشاني ( قدس سره ) في كتاب المفاتيح : « يشترط في الازالة اطلاق الماء على المشهور : خلافاً للسيد والمفيد ، لجوزاً بالمضاف ، بل جوز السيد تطهير الاجسام الصقيلة بالمسح بحيث تزول العين ، لزوال العلة . ولا يخلو من قوة ، اذ غاية ما يستفاد من الشرع وجوب اجتناب اعيان النجاسات ، اما وجوب غسلها بالماء عن كل جسم فلا ، فكل ما علم زوال النجاسة عنه قطعاً حكم بتطهيره إلا ما خرج

(١) المروية في الوسائل في الباب - ٦ - من ابواب النجاسات .

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ٤ - من ابواب الماء المضاف والمستعمل .

(٣) في المسألة الثالثة من مسائل البحث الاول من احكام النجاسات .



بدليل . حيث اقتضى فيه اشتراط الماء كالثوب والبدن . ومن هنا يظهر طهارة البواطن كلها بزوال العين . مضافاً الى نفي الحرج ، ويدل عليه الموثق (١) وكذا اعضاء الحيوان المتنجسة غير الآدمي كما يستفاد من الصحاح « انتهى .

وهذا الكلام يدل صريحاً على موافقته للسيد فيما ذكره من تطهير الاجسام الصقيلة بالمسح على الوجه المذكور ، وظاهراً على موافقته له ايضا في رفع الخبث بالمضاف لكن في غير الثوب والجسد .

وهو منظور فيه من وجوه : (أحدها) - ان الطهارة والنجاسة - كما عرفت - حكمان شرعيان متوقفتان على التوقيف والرسم من صاحب الشريعة في تعيين ما يجعله نجساً أو طاهراً أو منجساً أو مطهراً ، ولم يعلم منه ان مجرد الازالة أحد المطهرات الشرعية مطلقاً . وقوله - : انه لم يعلم من الشرع وجوب غسل النجاسة بالماء عن كل جسم . بل كل ما علم زوال النجاسة عنه قطعاً حكم بتطهيره إلا الثوب والبدن - مرذود بان المعلوم من الشرع خلافه ، وإلا لكان الأمر بتطهير الاواني من ولوغ الكلب والخنزير والخمر وموت الفأرة ونحو ذلك عبثاً محضاً ، لا يمكن زوال العين بدونه من تمسيح ونحوه ، مع انه في اناء الولوج ورد الأمر بفسله بالماء بعد تعفيره . ولا ريب انه مع فرض وصول لعاب من الكلب في الاناء فإنه يزول بالتعفير ، فما الحاجة الى الماء حينئذ ؟ سيما على القول بوجوب المرتين كما هو المشهور ، مع انه ايضا مروى كما سيأتي في محله ان شاء الله تعالى وكذا المواضع المأمور فيها بالتعدد ثلاثاً أو سبعا ، فان زوال العين - لو كان ثمة عين - يحصل باول مرة ، فما الموجب للتعدد لو لم يكن المحل باقياً على النجاسة ؟ مع بناء الشريعة على السهولة والتخفيف في الأحكام . ما هذا إلا رمي في الظلام من هذا الامام .

---

(١) الظاهر انه يريد موثق عمار د كل شيء نظيف حتى تعلم انه قذر ... الحديث .

المروى في الوسائل في الباب - ٣٧ - من ابواب النجاسات .

(ثانيها) — ان — ما ادعاه — من كلية طهارة ما علم زوال النجاسة عنه في غير الفردين المذكورين — دعوى لا دليل عليها ، بل للخصم ان يقلب ذلك عليه ويقول : ان كل متنجس يجب تطهيره بالماء إلا ما خرج بدليل ، ولا شك ان هذه الكلية اكثر افراداً واشمل اعداداً من الكلية التي ادعاها ، لما عرفت من الأوامر الواردة بفصل الاواني وازالة النجاسات عن الثوب والبدن وغسل الفرش والبسط ونحو ذلك . ونحن لم نجد من افراد الكلية التي ادعاها في النصوص سوى الفردين المذكورين ، وهما طهارة البواطن وطهارة اعضاء الحيوان بالغيبة . وهل يصح في الاذهان السليمة والطباع المستقيمة ان يدعى — في الاحكام الشرعية المبنية على التوقيف والسماع من صاحب الشرع — حكم كلي وقاعدة مطردة ولم يرد لها في الخارج عنهم (عليهم السلام) ! إلا فردان أو ثلاثة ؟ ما هذا إلا نوع من الاجتهاد الصرف والتخريج البحت ، بل لم يبلغ المجتهدون — الذين قد بسط عليهم لسان التشنيع في جملة مصنفاته ، سيما رسالته المسماة بسفينة النجاة — الى مثل هذا ، لان قصارى ما ربما يرتكبه بعضهم الحاق بعض الافراد الغير المنصوصة بما هو منصوص واثبات الحكم في مادة جزئية ، لا اثبات حكم كلي وقانون اصلي مع كونه خالياً من الدليل بمجرد وجود فرد أو فردين . ولو كان هذا الحكم كما يدعيه كلياً مع مطابقته للسهولة والتخفيف الذين عليها بناء الشريعة المحمدية ، لتكثرت في الخارج افراده واستفاضت عنهم (عليهم السلام) جزئياته ان لم يصرحوا بكليته .

(ثالثها) — انه قد اختار في مسألة الارض والبواري ونحوها — اذا جففتها الشمس بعد زوال عين النجاسة — عدم الطهارة ، بل حكم بالعفو خاصة مع بقاء النجاسة وعدم طهرها إلا بالماء . مع ان هذا مما يدخل تحت هذه القاعدة التي ادعاها هنا ، اذ هو مما علم زوال النجاسة عنه قطعاً ، فلم لم يحكم بطهره ؟ بل حكم بالنجاسة ، مستدلاً

على ذلك بالروايات الواردة هناك التي من جعلتها صحيحة ابن بزيع (١) قال : « سأله عن الأرض والسطح يصيبه البول وما أشبهه ، هل تطهره الشمس من غير ماء ؟ قال : كيف يطهر من غير ماء » فانظر ايدك الله تعالى الى قوله : ( عليه السلام ) على جهة التعجب : « كيف يطهر من غير ماء » وما فيه من الصراحة في ان التطهير مطلقاً لا يكون إلا بالماء .

( رابعها ) — انه قد تفرد بان المتنجس لا ينجس ، بمعنى ان النجاسة لا تتعدى إلا من عين النجاسة دون محلها بعد زوال العين . مع حكمة هناك ببقاء المحل على النجاسة واحتياجه الى التطهير . وظاهر كلامه — كما سيأتي ذكره ان شاء الله تعالى (٢) — اعم من ان يكون في البدن أو غيره . وهنا قد حكم بالطهارة بمجرد زوال العين في غير الموضعين المشار اليهما في كلامه . ولا يخفى عليك ما بينهما من التدافع . وسيأتي الكلام معه ايضاً في هذه المسألة ان شاء الله تعالى .

( المسألة الرابعة ) — الظاهر انه لا خلاف بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) في انه لو خالط المطلق مضاف مخالف له في الصفات ولم يسلبه الاطلاق لم يخرج من الطهورية وقد نقل الاجماع عليه غير واحد منهم . اما لو كان ذلك المضاف مسلوب الاوصاف — كما ورد العديم الرائحة — فمن الشيخ (رحمه الله) انه جعل الحكم منوطاً بالاكثرية . ثم قال : « فان تساوى ينبغي القول بمجواز استعماله ، لان الأصل الاباحة . وان قلنا يستعمل ذلك ويتيمم كان أحوط » وعن ابن البراج انه لا يجوز استعماله في رفع الحدث ولا ازالة النجاسة ، ويجوز في غير ذلك . حكى ذلك عنها العلامة في المختلف . ونقل فيه عن ابن البراج انه نقل مباحثة جرت بينه وبين الشيخ في ذلك ، وخلاصتها تمسك

(١) المروية في الوسائل في الباب - ٢٩ - من ابواب النجاسات .

(٢) في المسألة الثالثة من مسائل البحث الاول من احكام النجاسات .

الشيخ بالأصل الدال على الاباحة ، ونمسه هو بالاحتياط . ثم قال في المختلف : « والحق عندي خلاف القولين معاً وان جواز التطهير به تابع لاطلاق الاسم . فان كانت المازجة اخرجته عن الاطلاق لم تجز الطهارة به ، وإلا جازت ، ولا اعتبر في ذلك المساواة والتفاضل ولو كان ماء الورد أكثر وبقي اطلاق اسم الماء اجزأت الطهارة به ، لانه امثل المأمور به وهو الطهارة بالماء المطلق . وطريق معرفة ذلك ان يقدر ماء الورد باقياً على اوصافه . ثم يعتبر بممازجته حينئذ فيحمل عليه منقطع الرائحة » انتهى . وما ذكره من التقدير لم يتعرض لوجهه هنا ، إلا انه وجهه في النهاية بان الاخراج عن الاسم سالب للطهورية ، وهذا الممازج لا يخرج عن الاسم بسبب الموافقة في الاوصاف ، فيعتبر بغيره ، كما يفعل في حكومات الجراح .

وانت خير بان ما ذكره في المختلف من تبعية التطهير لاطلاق الاسم حق لا اشكال فيه ، لان اجراء الأحكام تابع للتسمية . واما ما ذكره من التقدير فلا دليل عليه شرعاً ولا عرفاً . وما عله به في النهاية محل نظر ، فانه اذا سلم ان هذا الممازج لا يخرج عن الاسم بسبب الموافقة في الاوصاف لزم حينئذ جواز الطهارة به ، لا بتناؤها - كما عرفت - على وجود الاسم . إلا انه يمكن أن يقال : انه مع تقدير انتفاء الاوصاف في المضاف واتفاقه مع للمطلق ، لا يظهر سلب الاطلاق ولا يتميز عن المطلق في مادة بالكلية ولو فرض انه خالطه من المضاف المفروض اضعافاً مضاعفة ، فلو بني الكلام على ملاحظة الاطلاق وعدم تميز المضاف عن الماء المطلق لأشكل الأمر في ذلك ، فلا بد من تقدير الاوصاف حينئذ . ويمكن الجواب ببناء الأمر على استهلاك أحدهما في جنب الآخر ، ويدعى حينئذ ان حصول الاسم لاحدهما تابع لاكثرية وغلبته على الآخر بحيث يستهلكه .

والى القول باعتبار تقدير المخالفة - كما ذكره العلامة - ذهب الشهيد في الدروس

والشيخ علي في بعض فوائده . ووجهه بان الحكم لما كان دائراً مع بقاء اسم الماء مطلقاً - وهو إنما يعلم بالاوصاف - وجب تقدير بقائها قطعاً ، كما يقدر الحر عبداً في الحكومة . والتقريب بهذا التقدير اجود مما ذكره العلامة (١) إلا ان فيه - كما ذكرنا - ان الاستعلام ممكن بدون اعتبار تقدير الاوصاف . كما اذا علم مقدار الماءين في الجملة قبل المزج ، ولا يحتاج الى التقدير .

ثم اعلم ان العلامة (رحمه الله) ذكر اعتبار تقدير الوصف في كثير من كتبه . ولم يتعرض فيها لبيان الوصف المقدر . وقد حكى عنه المحقق الشيخ علي أنه قال في بعض كتبه : « يجب التقدير على وجه تكون المخالفة وسطاً ، ولا تقدر الاوصاف التي كانت قبل ذلك » واستوجهه الشيخ علي ايضاً ، وقربه بأنه بعد زوال تلك الاوصاف صارت هي وغيرها على حد سواء ، فيجب رعاية الوسط ، لأنه الاغلب والمتبادر عند الاطلاق قال : « وإنما قلنا ان الزائد هنا لا ينظر اليه بعد الزوال لانه لو كان المضاف في غاية المخالفة في اوصافه فنقصت مخالفته لم يعتبر ذلك القدر الناقص ، فكذا لو زالت اصلاً ورأساً » انتهى . واعترض عليه بان النظر الى كلامه الاخير يقتضي كون المقدر هو أقل ما يتحقق معه الوصف لا الوسط . وبحقيقته ان نقصان المخالفة - كما فرضه - لو انتهى الى حد لم يبق معه إلا أقل ما يصدق به المسمى ، لم يؤثر ذلك النقصان ، ولا اعتبر مع الوصف الباقي أمر آخر ، فكذا مع زوال الوصف من أصله . واعتبار الأغلبية والتبادر هنا مما لا وجه له كما لا يخفى ، فظهر ان المنتج على القول بتقدير الوصف هو اعتبار الاقل .

(١) لانه جعل المدار على اطلاق الماء ، والعلم بالاوصاف انما هو لأجل العلم ببقاء الاطلاق وعدمه ، فيجب تقدير بقائها ليتمكن العلم ببقاء الاطلاق وعدمه . إلا ان فيه ما عرفت من ان الطريق الى استعلام بقاء الاطلاق وعدمه لا ينحصر في ذلك (منه قدس سره) .

## فرع

لو كان مع المكلف ما لا يكفيه للطهارة من المطلق وامكن إتمامه بمضاف على وجه لا يسلبه الإطلاق . فنقل عن الشيخ أنه قال : « ينبغي أن يجوز استعماله وليس واجباً ، بل يكون فرضه التيمم ، لأنه ليس معه من الماء ما يكفيه لطهارته » . واستضعفه العلامة في المختلف باستزاه التنافي بين الحكمين ، فإن جواز الاستعمال يستلزم وجوب المزج ، لأن الاستعمال إنما يجوز بالمطلق ، فإن كان هذا الاسم صادقاً عليه بعد المزج وجب المزج ، لأن الطهارة بالمطلق واجبة ولا تتم إلا بالمزج ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب . وإن كذب الإطلاق عليه لم يميز استعماله في الطهارة ويكون خلاف الفرض ، فظهر التنافي بين الحكمين (١) ثم قال : « والحق عندي وجوب المزج أن بقي الإطلاق ، والمنع من استعماله أن لم يبق » انتهى . واجاب ابنه فخر المحققين في الشرح بأن الطهارة واجب مشروط بوجود الماء والتمكن منه ، فلا يجب إيجاده ، لأن شرط الواجب المشروط غير واجب ، أما مع وجوده فيتعين استعماله .

وأورد عليه المحقق الشيخ علي في شرح القواعد أنه إن أراد بإيجاد الماء ما لا يدخل تحت قدرة المكلف فاشتراط الأمر بالطهارة حق ولا يضرنا ، وإن أراد به الأعم فليس بمجيد ، إذ لا دليل يدل على ذلك ، والإيجاد المتنازع فيه معلوم كونه

(١) الظاهر أن مراد الشيخ (ره) من هذه العبارة أن المزج فيه غير واجب ، لكن لو مزج فلا شك في وجوب الطهارة به بعد المزج ، معللاً بأن وجوب الطهارة المائية مشروط بوجود الماء ، وقبل المزج الماء غير موجود ففرضه التيمم . وربما قيل : أن معنى كلامه (رحمه الله) أنه لا يجب المزج ، ولو مزج لا يجب التطهير به بل يتخير بعد المزج أيضاً بين الطهارة به والتيمم ، معللاً بأن الاشتباه في الحسن لا يستلزم اتحاد الحقيقة ، والوجوب تابع لاتحاد الحقيقة ، فلا يجب الطهارة به ، وأما جوازها فلصدق الاسم ولا يخفى بعده من كلام الشيخ الاجل « قدّه » (منه رحمه الله) .

مقدوراً للكلف ، والأمر بالطهارة خال من الاشتراط . فلا يجوز تقبيده إلا بدليل  
ثم قال : « والأصح مختار المصنف » .

أقول : أنت خير بأنه لا خلاف في أن الطهارة المائية مشروطة بوجدان الماء كما  
يدل عليه قوله سبحانه (١) : « ... فلم تجسدوا ماء فتيتموا ... » (٢) وحينئذ فلا  
معنى لقوله : « أن الأمر بالطهارة خال من الاشتراط » .

وبعض فضلاء متأخري المتأخرين (٣) دفع كلام فخر المحققين بأن وجدان الماء  
صادق عرفاً على ما نحن فيه قبل المزج ، فشرط الطهارة المائية وهو وجدان الماء موجود ،  
قال : « وهوليس بأبعد من الوجدان فيما إذا أمكن حفر بئر مثلاً ، والظاهر أنه لا نزاع  
في أنه إذا أمكن حفر بئر - مثلاً - لتحصيل الماء وجب ، فلم لم يحكم بالوجوب هنا ،

(١) في سورة النساء . الآية ٤٦ . وسورة المائدة . الآية ٨ .

(٢) فانه يدل على أن الفرض عند عدم وجدان الماء هو التيمم . ومنه يعلم أن  
وجوب الطهارة بالماء مشروط بوجدانه ( منه رحمه الله ) .

(٣) هو الفاضل الخوانساري في شرح الدروس . وقال ايضاً في موضع آخر - بعد أن  
ادعى صدق وجدان الماء عرفاً على ما نحن فيه وأنه في العرف يقولون أنه واجد للماء - ما لفظه :  
« وهذا نظير ما إذا فرض أن شرط الحج هو الزاد والراحلة وكان لأحد مال غير الزاد  
والراحلة ولكن امكنه أن يشتريهما به ، فانه في العرف يقولون أنه واجد للزاد والراحلة  
وأن شرط وجوب الحج متحقق ، بخلاف ما إذا لم يكن له مال أصلاً ولكنه يقدر على  
الاكتساب ، إذ حينئذ لا يقولون أن شرط الحج متحقق ، انتهى . وفيه أن الظاهر أن  
التنظير المذكور ليس في محله ، إذ لا يخفى أن وجدان الماء الذي لا يقوم بالطهارة في حكم العدم  
لوجوب الانتقال إلى التيمم بالنظر إليه ، فزجه بالماء المضاف ليحصل به إيجاد الماء المطلق  
الموجب للطهارة أشبه شيء بالاكتساب بتقريب ما قالوه في قبول هبة ما يستطيع به الحج  
من أنه نوع اكتساب فلا يجب عليه . ولا ريب أن ما نحن فيه ادخل في الاكتساب  
في الاحتمال فيكون حينئذ من قبيل ما إذا لم يكن له مال للاستطاعة ولكنه يقدر على  
الاكتساب لا من قبيل ما ذكره . ونظير ما ذكره إنما هو من له مال يمكنه أن يشتري به  
ماء كما لا يخفى ( منه رحمه الله ) .

والفرقة خلاف ما يحكم به وجدان » وإلى هذا يشير كلام السيد السند في المدارك أيضاً وفيه ان الظاهر الفرق بين الوصول الى الماء الموجود بحفر ونحوه وتحصيله بعد وجوده في حد ذاته وبين إيجاده ، لانك تعلم ان هذا الماء المطلق الموجود قبل المزج في حكم العدم ، لوجوب التيمم معه لو لم يكن المضاف موجوداً اجماعاً ، فالمزج حينئذ نوع إيجاد لما تجب به الطهارة المائية . وبذلك يظهر لك رجحان كلام الشيخ (رضوان الله عليه) وان بناء كلامه إنما هو على عدم صدق وجدان الماء في الصورة المفروضة .

(المسألة الخامسة) — اختلف الأصحاب (نور الله تعالى مراقدهم) في طريق تطهير المضاف بعد نجاسته على اقوال :

(أحدها) — ما ذهب اليه الشيخ في المبسوط حيث قال : « لا يظهر إلا بان يختلط بما زاد على الكر من المطلق . ثم ينظر . فان سلبه اطلاق اسم الماء لم يجز استعماله بحال ، وان لم يسلبه اطلاق اسم الماء وغير احد اوصافه : اما لونه أو طعمه أو ريحه ، لم يجز استعماله أيضاً بحال » وربما كان الظاهر من المعتبر أيضاً اختيار هذا القول ، حيث نقل هذا الكلام ولم يتعرض لردده . وإلى هذا ذهب العلامة في التحرير الا انه لم يعتبر الزيادة على الكر . وبعضهم عدله لذلك قولاً رابعاً في المسألة ، إلا ان الظاهر — كما ذكره البعض — ان ذكر الزيادة في كلام الشيخ إنما خرج مخرج التساهل في التعبير . واعترض على هذا القول بان الدليل إنما دل على نجاسة الكثير من المطلق بتغير أحد أوصافه الثلاثة اذا كان التغير بالنجاسة لا بالمتنجس ، والتغير هنا إنما هو بالمتنجس ، وبينهما فرق واضح .

واجب بان المضاف صار بعد تنجيسه في حكم النجاسة ، فكما ينجس الملاقي له ينجس المتغير به .

وفيه انه ان اريد بصيرورته في حكم النجاسة يعني في جميع الاحكام فهو ممنوع ، وان اريد في بعضها فهو غير مجد في المقام .



قيل : ويمكن أن يحتج عليه باستصحاب النجاسة حتى يثبت المزيل .  
واجيب بان التمسك بالاستصحاب هنا مشكل ، اذ ثبوت أصل النجاسة  
للمضاف إنما ثبت بالاجماع ، وهو مفقود في هذه الصورة . فيصير بمنزلة المتيهم  
الواجد للماء في اثناء الصلاة .

وفيه نظر ، فان بعض الأخبار التي قدمناها في المسألة الاولى ظاهر بل صريح  
في النجاسة ، والدليل غير منحصر في الاجماع كما توهموه . ولا ريب ان الأخبار الدالة  
على المنع من استعمال المتنجس عامة لجميع الاحوال الى ان يظهر الراجع .

والحق في الجواب ان من شروط العمل بالاستصحاب عدم معارضة استصحاب  
آخر له ، ولا ريب ان استصحاب الطهارة في الماء المطلق هنا معارض . ولا ترجيح  
لاحد الاستصحابين على الآخر فتساقطا ، ويرجع الى اصالة الطهارة العامة في جميع الاشياء  
واصالة الحل . بل التحقيق في المقام ان يقال : انه لما كانت الاخبار دالة على ان  
الكر لا ينفع بمجرد الملاقاة وانما ينفع بتغير اوصافه بالنجاسة . وقد اتفق الاصحاب  
على انه مطهر لما مزجه واستهلك فيه من النجاسة أو المتنجس ماء كان أو غيره ، وجب  
القول بطهارة ما نحن فيه . لاندراجة تحت عموم تلك الأخبار . واتفاق الاصحاب ،  
وتحقق الراجع لاستصحاب النجاسة (١) وخلاف من خالف في هذه المادة لا يشر نقضاً .

( اما أولاً ) — فلعدم الدليل بل الدليل على خلافه واضح السبيل .

و ( اما ثانياً ) — فلا يكون المخالف نفسه هنا أحد القائلين هناك . فلا تقدر  
مخالفته هنا في الاجماع المدعى . وبالجملة فالظاهر ان الطهارة في الصورة المذكورة مما  
لا يحوم حولها الشك .

(١) فيه اشارة الى انه لو تمسك الخصم بالاستصحاب فجوابه انه قد تحقق رافعه كما  
تقدم بيانه ( منه رحمه الله ) .

( الثاني ) — ما ذهب اليه العلامة في المنتهى والقواعد (١) من الاكتفاء بمجازجة السكر له من غير اشتراط للزيادة عليه ، ولا لعدم تغير أحد أوصافه بالمضاف ، بل ولا لعدم سلبه الاطلاق وان خرج المطلق بذلك عن كونه مطهراً ، فاما الطهارة فتثبت للجميع (٢) .

وعلى بان بلوغ السكرية سبب لعدم الانفعال إلا مع التغير بالنجاسة ، فلا يؤثر المضاف في تنجيسه باستهلاكه اياه ، لقيام السبب المانع . وليس ثمة عين نجسة يشار اليها تقتضي التنجيس .

واجيب بان بلوغ السكرية وصف للماء المطلق ، وإنما يكون سبباً لعدم الانفعال مع وجود موصوفه . ومع استهلاك المضاف للمطلق وقهره اياه يخرج عن الاسم . فيزول الوصف الذي هو السبب لعدم الانفعال ، فينفع حينئذ ولو بالمتنجس كسائر أقسام المضاف .

قيل : ولا يخفى ان هذا الجواب إنما يتم لو تمسك باستصحاب نجاسة المضاف ، وقد عرفت عدم تماميته ، إذ الاجماع فيما نحن فيه مفقود . وفيه نظر قد تقدم بيانه .  
( الثالث ) — ما ذهب اليه العلامة ايضاً في النهاية والتذكرة واقتفاء جملة من المتأخرين ، وهو الاكتفاء بمجازجة السكر له من غير زيادة ، لكن بشرط بقاء الاطلاق بعد الامتزاج ، ولا أثر لتغير أحد الاوصاف . والوجه فيه ، اما بالنسبة

(١) وان هذا القول جنح الفاضل الخوانساري في شرح الدروس بناء على توقف ابطال دليله على الاستصحاب ، وهو غير مسلم ، فان الدليل على نجاسة المضاف بالملاقاة إنما هو الاجماع ، والخلاف في موضع النزاع يدنعه . وانت خبير بان الدليل غير منحصر في الاجماع كما توهمه هو وغيره . بل الاخبار التي قدمناها صريحة في ذلك ( منه رحمه الله ) .  
(٢) قال في القواعد : لو نجس المضاف ثم امتزج بالمطلق الكثير فغير أحد اوصافه فالمنطق على طهارته . فان سلبه الاطلاق خرج عن كونه مطهراً لا طاهراً ، انتهى . ( منه رحمه الله ) .

الى الاكتفاء بالسكر فلأن الغرض من الكثرة عدم قبول المطلق النجاسة ، وبلوغ الكربة كاف فيه ، فلا وجه لاعتبار الزائد . واما بالنسبة الى اشتراط بقاء الاطلاق فلان المضاف يتوقف طهره على شيوعه في المطلق بحيث يستهلك فيه . وهذا لا يتم بدون بقاء المطلق على اطلاقه . واذا لم تحصل الطهارة بالمضاف وصار المطلق بخروجه عن الاسم قابلا للانفعال فلا جرم ينجس الجميع ، وبالنسبة الى عدم تأثير تغير أحد الاوصاف به ان الأصل في الماء الطهارة ، والدليل انما دل على نجاسته مع التغير بالنجاسة ولم يحصل كما عرفت .

واعلم ان المحقق الشيخ علي ( قدس سره ) في شرح القواعد صرح بالنسبة الى القول الثاني بان وضع النزاع ما اذا اخذ المضاف النجس والتي في المطلق الكثير فسلبه الاطلاق ، فلو انعكس الغرض وجب الحكم بعدم الطهارة جزماً ، لان موضع المضاف النجس نجس لا محالة ، فيبقى على نجاسته . لان المضاف لا يطهره والمطلق لم يصل اليه ، فينجس المضاف به على تقدير طهارته . انتهى . وبذلك صرح جمع ممن تأخر عنه .

## الفصل السادس

في الأسار . والبحث فيها يقع في مواضع :

( الأول ) — السور لغة : البقية والفضلة كما في القاموس . أو البقية بعد الشرب كما نقله في المعالم عن الجوهري ، وقيل عليه ان ما نسب الى الجوهري لم يجده في الصحاح ، ولعله أراد انه بهذه العبارة ليس فيه . وإلا فقد ذكر فيه ان سور الفأرة وغيرها ما يبقى بعد شربها . ونقل في كتاب مجمع البحرين عن المغرب وغيره ان السور هو بقية الماء التي يبقيا الشارب في الاناء أو في الحوض ثم استعير لبقية

الطعام . ونقل فيه ايضاً عن الأزهرى ان السور هو ما يبقى بعد الشراب . وقال الفيومي في كتاب المصباح المنير : « والسور بالهمزة من الفأرة وغيرها كالريق من الانسان » وهو - كما ترى - مخالف لما تقدم . ومنه يظهر ان كلام أهل اللغة غير متفق في المقام (١) .

وفي اصطلاح اصحابنا - على ما ذكره الشهيد ( رحمه الله ) وجملة ممن تأخر عنه - انه ماء قليل باشره جسم حيوان ، واستظهر في المدارك تعريفه في هذا المقام بانه ماء قليل باشره فم حيوان . ثم اعترض على التعريف الأول ، قال : « أما أولاً - فلانه مخالف لما نص عليه أهل اللغة ودل عليه العرف العام بل والخاص ، كما يظهر من تتبع الاخبار وكلام الأصحاب ، وان ذكر بعضهم في باب السور غيره استطراداً ، وكون الغرض هنا بيان الطهارة والنجاسة لا يقتضي هذا التعميم ، لأن حكم ما عدا السور يستناد من مباحث النجاسات . و ( اما ثانياً ) - فلان الوجه الذي لاجله جعل السور قسماً للمطلق - مع كونه قسماً منه بحسب الحقيقة - وقوع الخلاف في نجاسة بعضه من طاهر العين وكراهة بعض آخر . وليس في كلام القائلين بذلك دلالة على اعتبار مطلق المباشرة ، بل كلامهم ودليلهم كالصرح في أن مرادهم بالسور المعنى الذي ذكرناه خاصة » انتهى . وانت خير بما فيه من المناقشات التي ليس في التعرض لها كثير فائدة (٢) .

(١) فان كلام القاموس ظاهر الدلالة في العموم للماء وغيره مع الملافة بالفهم وغيره وما نقله في المجمع صريح في التخصيص بالماء المباشر بالفهم ، وكلام المصباح ظاهر ايضاً في المغايرة لسلك من المعنيين المتقدمين ( منه رحمه الله ) .

(٢) ( اما اولاً ) - فلما عرفت من اختلاف كلام أهل اللغة كما قدمنا ذكره . واما الاخبار فكذلك كما ذكرناه ، وبه يظهر بطلان الاستناد الى اللغة والعرف الخاص . واما العام فقد عرفت الكلام فيه في غير مقام ( واما ثانياً ) - فلان التعريف المقصود به افادة حكم —

والتحقيق ان يقال : انه لما كان الغرض من التعريف - حيث كان - هو بيان حكم كلي وقاعدة تبنى عليها الأحكام الشرعية ، فلا بد من ابتناؤه على الدليل الشرعي ولا تعلق له بالخلاف والوفاق ، وحينئذ فان اريد بالتعريف هنا بالنظر الى ما اطلق فيه لفظ السور من الأخبار ، ففيه انه لا دلالة في الأخبار على الانحصار في خصوصية الشرب بالنم . اذ غاية ما فيها - كما ستمر بك ان شاء الله تعالى - السؤال عن سور ذلك الحيوان هل يتوضأ منه ويشرب أم لا ؟ بل فيها ما يدل على اطلاق السور على الفضلة من الجوامد ، كالأخبار المرة التي منها قول علي ( عليه السلام ) في صحيحة زرارة (١) : « ان المر سبع ولا بأس بسوره ، وأني لاستحيي من الله ان ادع طعاماً لان المر أكل منه » وان اريد بالنظر الى ما دل عليه بعض الأخبار من المغايرة بين السور وذمي السور في الحكم أو الاتفاق ، فالمفهوم منها ايضاً ما هو أعم من المباشرة بالنم أو غيره ، كما في صحيحة عيص بن القاسم (٢) حيث قال ( عليه السلام ) : « وتوضأ من سور الجنب اذا كانت مأمونة وتغسل يدها قبل ان تدخلها الاناء » وبالجملة فلا ظهر في التعريف - بالنظر الى ظواهر الأخبار - تعميم الحكم في المباشرة بالنم وغيره ماء كان أو غيره . نعم متى اريد السور من الماء خاصة اختص بالتعميم الاول . على ان الحق ان يقال : ان افراد السور بالبحث على حدة - وجعله قسماً للمطلق مع كونه قسماً منه - مما لم يقم عليه دليل ، وان جرت الأصحاب ( رضوان الله عليهم ) على ذلك جيلاً بعد جيل ، فان الذي يظهر من الأخبار ان الأمر لا يبلغ الى هذا المقدار الموجب لاستقلاله وامتيازته عن المطلق على حياله ، وتوضيحه ان

== شرعي كلي وجعله قاعدة كلية لا يبتنى على كلام الاصحاب واختلافهم او اتفاقهم ، وانما يبتنى على الأدلة الواردة في المقام ( منه قدس سره ) .

(١) المروية في الوسائل في الباب - ٢ - من ابواب الاسار .

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ٧ - من ابواب الاسار .

ما حكموا فيه من الأسار بالطهارة والنجاسة ليس لخصوصية كونه سوراً ، وإنما هو من حيث التبعية لذي السور في الطهارة والنجاسة ، وهذا حكم عام ، ومحل مبحث النجاسات والمطهرات . وما اختلفوا فيه منها طهارة ونجاسة فأنما نشأ من اختلافهم في حيوانه بذلك ايضاً ، ومحل هذا ايضاً هناك . واما خلاف من خالف - فحكم بنجاسة اسار بعض الحيوانات مع حكمه بطهارة ذلك الحيوان - فلا دليل عليه كما سيظهر لديك ان شاء الله تعالى . وما حكموا فيه بالكراهة من تلك الأسار فهو ايضاً خال من الدليل ، كما سنتلوه عليك ان شاء الله تعالى ، عدا موضع واحد وهو سور الحائض المتهمة ، فان الأخبار قد دلت على النهي عنه ، إلا ان غاية ما تدل عليه هو النهي بالنسبة الى الوضوء خاصة دون الشرب وغيره ، والظاهر ان الوجه فيه هو اختصاص ماء الطهارة بالمزية زيادة على غيره من سائر المياه المستعملة كما ورد من كراهة الوضوء بالماء الآجن والشمس ونحوهما . وهذا بمجرد لا يوجب افراد بعض اجزاء الماء المطلق بعنوان على حدة وجعله قسماً له ، وإلا لكان الفردان المذكوران كذلك ولان اختصاص الكراهة بالوضوء دون غيره يخرج ذلك عن كونه حكماً كلياً في السور كما يدعونه .

(الموضع الثاني) — ان ذا السور اما ان يكون آدمياً أو غيره ، والأول اما مسلم ومن بحكمه أو كافر ومن بحكمه . والثاني اما ما كول اللحم أو غيره ، وغير ما كول اللحم اما طاهر العين أو لا ، فالأقسام خمسة . والسور عندهم اما طاهر أو نجس أو مكروه . ولا يخفى ان اكثر مباحث هذا الفصل - وما يتعلق بها من التحقيق وبسط الأدلة التي بها تليق - قد وكلناها الى مبحث النجاسات ، فانها بذلك انسب كما اشرنا اليه آنفاً ، وانشر هنا اجمالاً الى ما يخص هذا المقام جرياً على وتيرة من تقدمنا من علمائنا الاعلام جزاهم الله تعالى عنا أفضل جزاء في دار الاكرام .

فنقول : حيث كانت الاقسام التي اشرنا اليها خمسة فالبحث يقع هنا في،وارد خمسة :

( الأول ) — سور الآدمي المسلم . والمراد به ما هو أعم من متحل الاسلام كما اطلق عليه في كلام اصحابنا ( رضوان الله عليهم ) وحينئذ فينقسم السور بالنسبة الى ذلك الى الأقسام الثلاثة المتقدمة ، فالقسم الأول والثاني الطاهر والنجس .

وتحقيق القول فيها هنا ان نقول : ان بعض افراد ذي السور هنا مما اتفق على طهارته وبعض مما اتفق على نجاسته وبعض مما اختلف فيه .

( فالأول ) — المؤمن عدا من يأتي ذكره في القسم الثالث . ولا خلاف ولا إشكال في طهارته وطهارة سوره بل افضليته . لما روي من استحباب الشرب من سوره والوضوء من فضل وضوءه .

( والثاني ) — الخوارج والنواصب والغلاة ، ولا خلاف بين اصحابنا في نجاستهم ونجاسة سوره .

( الثالث ) — منه — المجسمة والمجبرة : وقد نقل عن الشيخ في المبسوط القول بنجاستهم ، وتبعه — في المجسمة — العلامة في المنتهى ، والمشهور الطهارة . والكلام في السور تابع للقولين . الا ان جملة من القائلين بالطهارة ذهبوا هنا الى الكراهة — كما سيأتي ذكره — تفصيلاً من خلاف الشيخ ( رحمه الله ) .

ومنه — ولد الزنا ، فالنقول عن المرتضى القول بنجاسته ، لانه كافر ، ويعزى القول بكفره الى ابن ادريس ايضاً . وربما ظهر ذلك ايضاً من كلام الصدوق ( رحمه الله ) في الفقيه ، حيث قال (١) : « ولا يجوز الوضوء بسور اليهودي والنصراني وولد الزنا والمشرک وكل من خالف الاسلام » وما قيل — من ان عدم جواز الوضوء به

(١) في باب ( المياه وطهرها ونجاستها ) .

أعم من النجاسة ، فكلامه ليس بصريح في النجاسة - مردود بان ذكره مع المشرک ونحوه قرينة واضحة على ارادة النجاسة ، والمشهور الطهارة . والكلام في السور تابع للقولين .

ومنه — المخالف ، فقد نقل عن ابن ادریس القول بنجاسته عدا المستضعف ، وعن المرتضى القول بنجاسة غير المؤمن ، واكثر متأخري الاصحاب على الطهارة . وحكم السور تابع لذلك .

( القسم الثالث ) — المكروه ، ومنه - سور الحائض على الاطلاق عند جملة من اصحابنا ، ومقيداً بالتهمة عند آخرين .

احتج الاولون بجملة من الاخبار ، كرواية عنبسة بن مصعب عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (١) قال : « سور الحائض يشرب منه ولا يتوضأ » ومثلها رواية الحسين بن ابي العلاء (٢) ورواية ابي بصير (٣) .

ويدل على الثاني موثقة علي بن يقطين عن ابي الحسن ( عليه السلام ) (٤) « في الرجل يتوضأ بفضل الحائض ؟ قال : اذا كانت مأمونة فلا بأس » .

وموثقة عيص بن القاسم (٥) قال : « سألت أبا عبدالله ( عليه السلام ) من سور الحائض قال : توضأ منه ، وتوضأ من سور الجنب اذا كانت مأمونة وتفعل بعدها قبل ان تدخلها الاناء » هكذا رواها في التهذيب (٦) واما في الكافي (٧) فرواها في الصحيح ، وفيها في حكاية جوابه ( عليه السلام ) قال : « لا يتوضأ منه وتوضأ من سور الجنب ... الحديث » وحينئذ فيكون منتظماً في سلك الاخبار المتقدمة ، وقضية حمل المطلق على البقيد - كما هي القاعدة المعمول عليها بينهم - تقتضي رجحان القول الثاني .

(١) و (٢) و (٣) و (٤) المروية في الوسائل في باب ٨ - من ابواب الاسار .

(٥) المروية في الوسائل في الباب ٧ - من ابواب الاسار .

(٦) في الصحيفة ٦٣ - (٧) ج ١ ص ٤ .



إلا أنه لا يخفى أن الأخبار كلها إنما اتفقت في النهي عن الوضوء خاصة . وأما الشرب ففي بعضها تصريح بجوازه وفي بعضها قد طوي ذكره . وإلعل الوجه في ذلك ما اشرنا اليه آنفاً (١) من اختصاص ماء الوضوء بالمزبة كما في غير هذا الموضع . لا من حيث كونه سوراً . وإلا لعم .

بقي هنا شيء وهو أن أكثر الاصحاب خصوا الكراهة بسور التهمة ، وهي التي لا تتحفظ من النجاسة ، والروايات المقيدة إنما دلت على جواز الوضوء من سور المأمونة ، وهي المتحفظ من الدم ، ولا ريب أن غير المأمونة أعم من أن تكون متهمة أو مجبولة . والظاهر أنه لذلك عدل المحقق في الشرائع عن العبارة المشهورة فعبر بغير المأمونة ، وبه صرح السيد السند في شرحه ، حيث قال مشيراً إلى عبارة المصنف : أن ذلك أولى من انطاتها بالتهمة كما ذكره غيره . قال : « لأن النهي إنما يقتضي انتفاء المرجوحية إذا كانت مأمونة ، وهو اخص من كونها غير متهمة ، لتحقيق الثاني في ضمن من لا يعلم حالها دون الأول . وما ذكره بعض المحققين - من أن المأمونة هي غير التهمة ، إذ لا واسطة بين المأمونة ومن لا أمانة لها ، والتي لا أمانة لها هي التهمة - غير جيد . فإن المتبادر من المأمونة من ظن تحفظها من النجاسة وتقيضها من لم يظن بها ذلك ، وهو اعم من التهمة والمجبولة » انتهى . ويمكن أن يقال : أنه وإن كان تقيض المأمونة ما ذكره من الأعم من التهمة والمجبولة . لكن المراد هنا هو التهمة خاصة ، لأن تعلق الحكم الذي هو الكراهة بانتفاء المأمونية يقتضي حصول العلم أو الظن بمتعلقه الذي هو عدم المأمونية ، وهو لا يحصل مع الجهل بحالها ، لاحتمال كونها مأمونة واقفاً .

## فرع

ألقى الشهيد في البيان بالحائض المتهمة - بناء على ما اختاره من التقييد بالمتهمة - كل متهم ، واستحسنه جملة ممن تأخر عنه - منهم : الشهيد الثاني في الروضة . ورد المحقق الشيخ علي بأنه تصرف في النص . ونقل بعض فضلاء المتأخرين عبارة الشيخ علي بما صورته بأنه تصرف في التصرف . وقال في توجيهها : « وكأنه أراد بذلك أن قصر الكراهة في سور الحائض على المتهمة - للجمع بين الاخبار - تصرف أول ، ثم تعذبة الحكم الى كل متهم إنما حصل بهذا التصرف . فهو تصرف ثان في التصرف الأول » وفيه ان مرعى هذه العبارة يؤذن بعدم قوله بالتقييد واختياره له ، مع انه صرح في صدر هذا الكلام بأنه الأصح عنده ، حيث قال - بعد قول المصنف : والحائض المتهمة - ما لفظه : « اي بعدم التحفظ من النجاسة والمبالاة بها على الأصح . جمعاً بين روايتي النهي عن الوضوء بفضله ونفي الباس اذا كانت مأمونة » والظاهر ان ما نقله الفاضل المذكور ناشئ عن غلط في نسخه وتصحيح النص بالتصرف . والمعنى على ما نقلنا ظاهر لا ستره عليه .

ومن هذا القسم ايضاً ما اختلف فيه بالطهارة والنجاسة عند من اختار الطهارة خروجاً من خلاف من قال بالنجاسة وان كان من غير الآدي كما سيأتي ، قال في المعالم بعد ذكر جملة من الافراد المختلف في طهارتها ونجاستها ، ونقل القول بالكراهة في بعضها عن المحقق خروجاً من خلاف من قال بالنجاسة ، واعتراضه عليه بأنه لا وجه للتخصيص ببعض ، لان دليله آت في الكل - ما صورته : « وبالجملة فكراهة المذكورات لا ينبغي التوقف فيها حيث يقال بالطهارة ، فان رعاية الخروج من الخلاف كافية في مثله » انتهى . وفيه نظر ، فان الكراهة حكم شرعي يتوقف على الدليل ومجرد ذهب البعض وخلافه في الحكم ليس بدليل شرعي حتى تبني عليه الاحكام

الشرعية ، فان اجيب بان الوجه فيه الاحتياط . قلنا : فيه (اولا) - ان الاحتياط عندهم ليس بدليل شرعي . و (ثانياً) - انه مع جعله دليلاً شرعياً - كما هو الأظهر عندنا كما قدمنا تحقيقه في المقدمة الرابعة - فهو بدور مدار الاختلاف بين الأدلة كما هو احد موارده لا مدار الاختلاف بين العلماء وان كان لا عن دليل . وحينئذ فالحكم بالكراهة - فيما تعارضت فيه ادلة الطهارة والنجاسة مع رجحان الاول - متجه .

ويلحق بالمسلم - في الطهارة والنجاسة عند الاصحاب - من يحكمه من الطفل المتولد منه ، ومسيبيه والمجنون ، ولقيط دار الاسلام ، ومثله لقيط دار الكفر اذا امكن تولده من مسلم على قول .

(المورد الثاني) - سور الكافر ومن يحكمه . ولا خلاف بين الاصحاب (رضوان الله عليهم) في نجاسة من عدا اليهود والنصارى من أصناف الكفار ، سواء كان كفراً أصلياً أو ارتدادياً ، ونجاسة سورهم حينئذ تابع لهم . واما اليهود والنصارى فمحل خلاف بين الأصحاب والأخبار ، كما سيأتي تحقيقه ان شاء الله تعالى في محله . والحكم في سورهم تابع للترجيح من الطرفين . وظاهر القائلين بالطهارة الحكم بكراهة أسآرهم على ما نص عليه في المعالم وغيره . ولا بأس به ، لا لما ذكره من التنصبي من خلاف من ذهب الى القول بالنجاسة ، بل من حيث ان الأخبار متعارضة فيهم طهارة ونجاسة ، فتى ترجح القول بالطهارة منها فلا بأس بالاحتياط بالنجاسة بحمل ما دل على النجاسة على الاستحباب .

وبحكم الكافر طفله عند الاصحاب ، معللين ذلك بنجاسة اصله ، واستشكله في المدارك بان الدليل ان تم فانما يدل على نجاسة الكافر المشرك واليهود والنصارى ، والولد قبل بلوغه لا يصدق عليه شيء من ذلك . وهو جيد في الظاهر ، ويؤيده الخبر المشهور عنه (صلى الله عليه وآله) « ان كل مولود يولد على الفطرة ، وإنما أبواه

يهودانه أو ينصرانه « (١) فان من الظاهر ان التهود والتنصير إنما يثبت له مع البلوغ أو بعده . لما يحصل له من طول المعاشرة والممارسة معها والانس بها قبل ذلك ، فيؤثر فيه ويورثه الميل الى مذهبها واختياره . وتحقيق المسألة كما هو حقه يأتي ان شاء الله تعالى في باب التطهير من النجاسات .

(المورد الثالث) — سور غير الآدمي من الحيوان المأكول اللحم . ولا خلاف في طهارته لطهارة حيوانه ، إلا ان الاصحاب (رضوان الله عليهم) حكموا بالكراهة في جملة من افراده .

فمن ذلك — سور الحيوانات الثلاثة : الخيل والبغال والحمير الأهلية (٢) ولم نفد له على مستند ، وربما علل بان فضلات الغنم التي لا تنفك عنها تابعة للجسم . وهو مجرد دعوى خالية من الدليل .

(١) رواه المجلسي في البحار ج ٢ ص ٨٨ عن غوالي اللثالي عن النبي ( صلى الله عليه وآله ) وفي ج ١٥ ص ٣٦ قال : وقال ( صلى الله عليه وآله ) : « كل مولود ... الخ ، وفي اصول الكافي باب ( فطرة الخلق على التوحيد ) في حديث عن أبي جعفر ( عليه السلام ) « قال رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) : كل مولود يولد على الفطرة . يعني على المعرفة بان الله تعالى خالقه ، ورواه صاحب الوسائل في الباب ٤٨ من كتاب الجهاد عن الصادق ( عليه السلام ) هكذا : « ما من مولود يولد الا على الفطرة فابواه اللذان يهودانه وينصرانه ويمجسانه » . ورواه احمد في مسنده ج ٢ ص ٢٧٥ عن أبي هريرة عن رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) ورواه عنه ايضاً مسلم في الصحيح ج ٢ ص ٤١٢ ورواه البخاري في آخر كتاب الجنائز باب ( اولاد المشركين ) وفي كتاب القدر باب ( الله اعلم بما كانوا عاملين ) عن أبي هريرة بلفظ « ما من مولود ... الخ » ورواه ابن حجر في مجمع الزوائد ج ٧ ص ٢١٨ . (٢) في التقييد بالأهلية اشارة الى خروج الوحشية من هذه الحيوانات ، لما تنقله بعض الاصحاب من الاتفاقي على انتفاء الكراهة في الوحشية ، وهو الذي يظهر من الدليل كما سيأتي تحقيقه في محله ان شاء الله تعالى ( منه رحمه الله ) .

ويمكن الاستدلال على ذلك بمفهوم رواية سماعة (١) قال : « سأله هل يشرب سور شيء من الدواب ويتوضأ منه ؟ فقال : أما الابل والبقر والغنم فلا بأس . وثبوت البأس بالمفهوم وان كان أعم من التحريم ، إلا ان جملة من الأخبار لما دل على جواز الشرب والوضوء من سورها . حمل البأس هنا على السكراةة .

ومما دل على الجواز خصوص صحيحة أبي العباس (٢) قال : « سألت أبا عبد الله ( عليه السلام ) عن فضل الهرة والشاة والبقرة والابل والحمار والخيول والبغال والوحش والسباع ، فلم اترك شيئاً الا سأله عنه ، فقال : لا بأس به . حتى انتهيت الى الكلب ، فقال : رجس نجس لا تتوضأ بفضله واصبب ذلك الماء ... »

ورواية معاوية بن شريح (٣) قال : « سألت عذافر أبا عبد الله ( عليه السلام ) - وانا عنده - عن سور السنور والشاة والبقرة والبعير والحمار والفرس والبغل والسباع يشرب منه أو يتوضأ منه ؟ فقال : نعم اشرب منه وتوضأ . قال : قلت له : الكلب ؟ قال : لا . قلت : أليس هو سبع ؟ قال : لا والله انه نجس ، لا والله انه نجس . »

وصحيحة جميل بن دراج (٤) قال : « سألت أبا عبد الله ( عليه السلام ) عن سور الدواب والغنم والبقر أيتوضأ منه ويشرب ؟ فقال : لا بأس . وعموم صحيحة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) (٥) قال : « لا بأس بان يتوضأ مما يشرب منه ما يؤكل لحمه » ومثلها وثقة عمار (٦) وفيها « كل ما

(١) و (٤) و (٥) المروية في الوسائل في الباب - ٥ - من ابواب الاسار .

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ١ - من ابواب الاسار ، وفي الباب - ١١ -

من ابواب النجاسات .

(٣) المروية في الوسائل في الباب - ١ - من ابواب الاسار .

(٦) المروية في الوسائل في الباب - ٤ - من ابواب الاسار .

ا كل لحمه يتوضأ من سوره ويشرب » .  
والحق تقديم العمل بهذه الأخبار ، لاستغاضتها ومراحتها وصحة أكثرها ،  
وضعف ما عارضها سنداً ودلالة .

ومنها - سور الدجاج . وقد اطلق العلامة وغيره كراهة سورها ، وعلل بعدم  
انفكاك منقارها عن النجاسة غالباً . وحكى في المعتبر عن الشيخ ( رحمه الله ) انه قال :  
« يكره سور الدجاج على كل حال » ثم قال بعده : وهو حسن ان قصد المهمة : لانها  
لا تنفك عن الاغتذاء بالنجاسة . وبه جزم في المعالم ايضاً .

وانت خير بان الاخبار الواردة هنا عموماً وخصوصاً متفقة في نفي البأس عن ذلك  
وجواز الوضوء والشرب منه .

فن الاول - صحيحة عبدالله بن سنان وموثقه عمار المتقدمتان .

ومن الثاني - رواية ابي بصير عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (١) قال : « فضل  
الحمامة والدجاج لا بأس به والطير » .

وموثقة عمار عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٢) انه « سئل عن ماء شربت منه  
الدجاجة . قال : ان كان في منقارها قدر لم يتوضأ منه ولم يشرب . وان لم تعلم ان  
ان في منقارها قدرأ توضأ منه واشرب ، وقال : كل ما يؤكل لحمه فليتوضأ  
منه وليشربه » .

ولا يخفى ان الخروج عن مدلول هذه الروايات عموماً وخصوصاً - وحملها على  
مجرد نفي الحرمة بمجرد ما ذكرها من التعليل - لا يخلو من مجازفة ، سيما ان الكراهة  
- كما عرفت آنفاً - حكم شرعي ، فيتوقف ثبوته على الدليل .

ومار بما يقال - من ان الأمر بالاحتياط في الدين الوارد في جملة من الأخبار

---

(١) و (٢) المروية في الوسائل في الباب - ٤ - من ابواب الاسار .

يشمل مثل هذا - ففيه (اولا) - ما قدمنا من ان الاحتياط عندهم ليس بدليل شرعي .  
(ثانياً) - ان المستفاد من الأخبار الدالة على عدم السؤال والفحص عما يشتري من اسواق  
المسلمين ويؤخذ من ايديهم - والذي عن ذلك وان كان احتمال التحريم أو النجاسة فيه  
قائماً . والبناء في ذلك على ظاهر الحل والطهارة . عملاً بسعة الخفيفة السمحة  
السهلة - دمم الاحتياط هنا .

(المورد الرابع) - سور غير الآدمي من الحيوان الغير المأكول اللحم عدا  
الكلب والخنزير . وقد اختلف الأصحاب في ذلك ، فذهب الفضلاء وجمهور  
المتأخرين الى طهارة سور كل حيوان طاهر . ونقل ايضاً عن النهاية والخلاف ، إلا انه  
استثنى في النهاية سور آكل الجيف من الغير . ونقل عن المرتضى وابن الجنيد استثناء  
الجلال . ونقل عن ظاهر الشيخ (رحمه الله) في كتابي الأخبار النع من سور  
مالا يؤكل لحمه ، لكنه في الاستبصار استثنى من ذلك سور الفأرة والبازي والصقر  
ونحوهما من الطيور . ونقل عن المبسوط انه ذهب الى عدم جواز استعمال سور مالا يؤكل لحمه  
من الحيوان الانسي عدا مالا يمكن التحرز منه كالفأرة والحية والهرمة ، وجواز استعمال  
سور الطاهر من الحيوان الوحشي طيراً كان أو غيره ، حكاه عنه المحقق في المعبر .  
ونقل في الختاف عن ابن ادريس انه حكم بنجاسة سور مالا يؤكل لحمه من حيوان  
الحضر من غير الطير مما يمكن التحرز عنه . والاظهر من هذه الأقوال هو القول الأول  
ومحل الخلاف هنا في مواضع اربعة :

(احدها) - الجلال ، وقد عرفت ان المرتضى وابن الجنيد استثنياه من السور  
المباح . وكذا نقل عن الشيخ في المبسوط . ومقتضى كلامهم الحكم بنجاسة السور مع  
طهارة حيوانه . وقد اعترف جمع ممن تقدمنا انهم لم يقفوا له على دليل .  
وربما استدلل عليه بان رطوبة افواهها ينشأ من غذاء نجس فيجب الحكم بالنجاسة .

ورد بمنع الملازمة ، وبالنقض ببصاق شارب الخمر اذا لم يتغير به : وبما لو أكل غير العذرة مما هو نجس .

اقول : ومن المحتمل قريباً ان حكم الشيخ ( رحمه الله ) بنجاسة اللعاب هنا لحكمه بنجاسة العرق . إلا ان فيه ان مورد الدليل العرق خاصة . والتعدي قياس . ويدل على المشهور اصالة الطهارة ، وعموم صحة الفضل المتقدمة (١) وكذا رواية ابي بصير السالفة (٢) وموثقة عمار (٣) ، حيث قال فيها : « وسئل عن ماء شرب منه باز أو صقر أو عقاب . فقال : كل شيء من الطير يتوضأ مما يشرب منه إلا ان ترى في منقاره دماً ، فان رأيت في منقاره دماً فلا تتوضأ منه ولا تشرب » . وحكم جمهور الأصحاب هنا بالسكرأة ايضاً خروجاً من خلاف اولئك الجماعة . وفيه ما عرفت آنفاً (٤) نعم يمكن الاستدلال على ذلك برواية الوشاء عن ذكره عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٥) « انه كان يكره سور كل شيء لا يؤكل لحمه » ومفهوم موثقة عمار المتقدمة (٦) الدالة على ان كل ما يؤكل لحمه يتوضأ من سوره ويشرب فان الظاهر ان المقام هنا قرينة على التقييد بالوصف ، لكونه مناط الحكم . إلا انه لا يخلو ايضاً من خدش .

( ثانياً ) — آكل الجيف . وقد عرفت ان الشيخ في النهاية استثناه من طهارة سور كل حيوان طاهر وحكم بنجاسته ، والمشهور الطهارة كما تقدم . ولم نقف للشيخ على دليل . وبذلك اعترف جمع من الأصحاب ايضاً ، وظواهر الاخبار المتقدمة وغيرها ظاهر في العدم .

(١) في الصحيفة ٤٢٧ . (٢) في الصحيفة ٤٢٨ .

(٣) المروية في الوسائل في الباب - ٤ - من ابواب الاسار .

(٤) في الصحيفة ٤٢٤ .

(٥) المروية في الوسائل في الباب - ٥ - من ابواب الاسار .

(٦) في الصحيفة ٤٢٨ .



وقد صرح الأصحاب هنا بالكراهة أيضاً لعين ما تقدم . وفيه ما عرفت غير مرة .

وصار المحدث الامين الاسترآبادي ( قدس سره ) الى الكراهة هنا متمسكاً بما قدما ذكره في الجلال من التمسك برواية الوشاء وموثقة عمار .

وفيه ( اولاً ) — انه لا يقوم دليل على العموم ، لعدم جريانه فيما يؤكل لحمه .  
و ( ثانياً ) — ان الحكم معلق على عدم كونه مأكول اللحم . ولا مدخل فيه لأكل الجيف ، وهو ظاهر .

( ثالثاً ) — ما لا يؤكل لحمه عدا ما استثنى . وقد تقدم الاشارة الى الخلاف فيه . ونقل عن الشيخ في الاستبصار الاستدلال عليه بقوله ( عليه السلام ) في موثقة عمار المتقدمة (١) : « كل ما يؤكل لحمه يتوضأ من سوره ويشرب » (٢) حيث قال ( قدس سره ) : « هذا يدل على ان ما لا يؤكل لحمه لا يجوز التوضؤ به والشرب منه . لانه اذا شرط في استباحة سوره ان يؤكل لحمه دل على ان ما عداه بخلافه ، وهذا يجري مجرى قول النبي ( صلى الله عليه وآله ) : في سبعة الغنم الزكاة . في انه يدل على ان المعلوفة ليس فيها زكاة » .

أقول : ويدل على الاستثناء الذي ذكره ( طاب ثراه ) موثقة عمار بن موسى الاخيرة (٣) الدالة على حكم الطير ، ورواية اسحاق بن عمار عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٤) « ان ابا جعفر ( عليه السلام ) كان يقول : لا بأس بسور الفأرة اذا شربت من الاناء

(١) المروية في الوسائل في الباب - ٤ - من ابواب الاسرار .

(٢) الاستدلال بهذه الموثقة على ذلك موجود في التهذيب ايضاً ، والعبارة التي نقلناها هي عبارة التهذيب ص ٦٣ ، وليست هذه العبارة في الاستبصار عند تعرضه للموثقة

ص ٢٥ من طبع التجف . (٣) المتقدمة في الصحيفة ٣٠ .

(٤) المروية في الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب الاسرار .

ان يشرب منه ويتوضأ منه ، وغيرهما مما تضمن نفى البأس عن تلك الأشياء التي استثنائها عموماً أو خصوصاً .

ورد هذا القول (أولاً) — بابتناؤه على حجية مفهوم الوصف . والأصح عدم حجيته و ( ثانياً ) — باشتغال سند الرواية على جملة من القطعية .

و ( ثالثاً ) — بالمعارضة بما هو أكثر عدداً وأصح سنداً . وقد تقدم من ذلك شطر فيما قدمنا من الأخبار .

ومن ظهر الأدلة التمسك باصالة الطهارة عموماً وخصوصاً . فانها أقوى دليل في الباب وان غفل عن الاستدلال بذلك الأصحاب .

وقد حكم جمهور الأصحاب هنا بالكراهة ايضاً تفصيلاً من الخلاف . ولا بأس به . لكن لا مذكروا . بل لما عرفت من دلالة رواية الوشاء المتقدمة (١) .

( رابعها ) — المسوخ . وقد حكى عن ابن الجنييد انه استثنى المسوخ من الحكم بطهارة سور ما لا يؤكل لحمه . وذكر في المعالم ان كلامه محتمل لنجاستها ، أو نجاسة لعابها وحده ، كما نقل التصريح به عن بعض الأصحاب . ونقل الحق في الاعتبار عن الشيخ القول بنجاستها ، ونسب هذا القول في المختلف الى سلال وابن حمزة ايضاً . وكلام سلال في رسالته كالصريح في نجاسة اللعاب ومحتمل لنجاسة العين والمشهور بين الاصحاب الطهارة على كراهية . والحكم بالكراهة عندهم جار على نحو ما تقدم . ومما يدل على الطهارة عموم الأخبار المتقدمة كصحيفة الفضل (٢) ونحوها . ( المورد الخامس ) — سور نجس العين من الحيوان غير المأكول اللحم وغير الآدمي ، وهو الكلب والخنزير . ولا خلاف نصاً وفتوى في نجاسته لنجاسة أصله .

## فذلكم (١)

المشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) طهارة فم الهرة بمجرد زوال عين النجاسة سواء غابت عن العين أم لا ، صرح بذلك الشيخ والمحقق والعلامة وغيرهم ، وألحق جملة من المتأخرين بها كل حيوان غير الآدمي . واستحسنه السيد السند في المدارك . وقيل بالنجاسة ، لاصالة البقاء عليها . وقيل بالطهارة بالغيبة ، ذهب إليه العلامة في النهاية ، قال : « لو نجس فم الهرة بسبب كاكل الفأرة وشبهه ، ثم ولعت في ماء قليل ونحن نتيقن نجاسة فيها . فالأقوى النجاسة . لانه ماء قليل لاقي نجاسة . والاحتراز يمسر عن مطلق الولوغ لا عن الولوغ بعد تيقن نجاسة الفم . ولو غابت عن العين واحتمل ولوغها في ماء كثير أو جار ، لم ينجس ، لان الاناء معلوم الطهارة فلا يحكم بنجاسته بالشك » انتهى .

وتمسك الأولون بالأخبار الواردة بنفي البأس عن سؤر الهرة ، وجواز الوضوء والشرب منه ، بناء على ان الهرة لا ينفك فيها عن النجاسة غالباً .

ومن الأخبار في ذلك صحيحة زرارة عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٢) قال : « في كتاب علي : ان الهر سبع ولا بأس بسؤره ، وأني لاستحيي من الله ان ادع طعاماً لان الهر اكل منه » .

ورواية أبي الصباح عنه (عليه السلام) (٣) قال : « كان علي (عليه السلام) يقول : لا تدع فضل السنور ان تتوضأ منه ، انما هي سبع » وغيرهما .

قال في كتاب المعالم بعد الاستدلال على ذلك بنحو ما ذكرنا : « ولو فرضنا

(١) في القاموس فذلك حسابه انهاء وفرغ منه . وهذه اللفظة كثيراً ما يستعملها المصنفون في مثل هذا الموضع ، وكان المراد بها الإشارة الى ان ما يذكر فيها نهاية وآخر البحث المتقدم (منه رحمه الله) .

(٢) و(٣) المروية في الوسائل في الباب - ٢ - من ابواب الاسرار .

عدم دلالة الأخبار على العموم فلا ريب ان الحكم بتوقف الطهارة في مثلها على التطهير المعهود شرعاً منفي قطعاً ، والواسطة بين ذلك وبين زوال العين يتوقف على الدليل . ولا دليل « انتهى . وحاصله يرجع الى ما اشرنا اليه غير مرة وحققناه في المقدمة الحادية عشرة (١) من جواز التمسك بالبراءة الأصلية فيما تعم به البلوى من الاحكام بعد الفحص عن الدليل وعدم الوقوف عليه . وهو هنا كذلك ، فان عدم وجود دليل على التكليف بازالة النجاسة في مثل ذلك مع عموم البلوى بذلك دليل على عدم التكليف بذلك وحصول البراءة منه ، وليس بعد ذلك إلا الحكم بالطهارة بمجرد زوال عين النجاسة .

واما القول بالتوقف على الغيبة فلا دليل عليه ، كما أشار اليه بقوله : « والواسطة بين ذلك ... الخ » (٢) .

واستدل في المدارك على الحاق غير الهرة من الحيوانات بها بالاصل وعدم ثبوت التعبد بفصل النجاسة عنه .

( اقول ) : والاحتجاج بالاصل هنا لا يخلو من ضعف ، فان عروض النجاسة اوجب الخروج عن حكمه ، فلا يسوغ التمسك به . واما الثاني فجيد كما اشرنا اليه هذا بالنسبة الى غير الآدي .

واما الآدي فهل يحكم بطهارته بمجرد غيبته زماناً يمكن فيه ازالة النجاسة أو مع تلبسه بما هو مشروط بالطهارة عنده . او حتى يعلم ازالة النجاسة ؟ أقوال ، ظاهر

(١) في الصحيفة ١٥٥ .

(٢) وتوضيحه انه ان يكتفى في طهر فيها بمجرد زوال العين كالبواطن او يعتبر فيها ما يعتبر في تطهير المتنجسات من الطرق المعهودة شرعاً ، فعلى الاول لاجابة الى غيبتها ، وعلى الثاني فلا يكتفى بمجرد الاحتمال لا سيما مع بعده ، لان يمين النجاسة لا يزيله إلا يمين الطهارة ، والواسطة غير معقولة ( منه رحمه الله ) .

المشهور الاخير . وبالأول صرح جملة من المتأخرين . لكنهم بين مطلق لذلك كما تقدم ، وبين مقيد بشرط علمه بالنجاسة واهليته للازالة بكونه مكلفاً عالملاً بوجوب الازالة عليه ، والى الثاني مال السيد السند في المدارك على تردد فيه بعد ان نقل القول الأول واستشكله . والمعجب منه ( قدس سره ) في ذلك . فان دليله على طهارة الحيوان غير الآدمي جار هنا بعينه ، فانه لم يثبت ايضاً التعبد بالعلم بزوال النجاسة عن ثوب الغير وبدنه . واما ما اختاره ( طاب ثراه ) من اشتراط التلبس بمشروط بالطهارة عنده ، فيشكل الأمر فيه ايضاً بجواز نسيانه . ولعل ذلك هو وجه التردد الذي ذكره .

ولعل ارجح هذه الأقوال هو الأول ، تمسكاً باصالة البراءة التي اشرنا اليها ، فان الحكم مما تعم به البلوى ، ولو لم يكن مجرد الغيبة كافياً في الطهارة . لورد فيه أثر عنهم ( عليهم السلام ) وبلغنا ذلك ، ولامتنع الاقتداء بامام الجماعة حتى يسأله . لان عروض النجاسة له بالبول والغائط أمر متيقن . وعروض النسيان له ممكن . وبطلانه اظهر من ان يحتاج الى البيان ، ولاشكل الحال في الحكم بطهارة سائر الناس ممن لم تعلم عدالته مع معلومية الحدث منهم كما ذكرنا ، فلا يحكم بطهارتهم وان اخبروا بذلك ، مع ان المعلوم من الشرع خلافه ، لدلالة الاخبار واتفاق الاصحاب على قبول قول المسلم في ذلك .

## ختمام مستطاب يشتمل على مقامين تهيئة للباب

### المقام الاول في الماء المستعمل

والمراد منه هنا ما يكون مستعملاً في ازالة حدث أو خبث أو مطلقاً . والاول اما في حدث أصغر أو أكبر ، والثاني اما في الاستنجاء أو غيره من الاخبار ، والثالث غسالة ماء الحمام ، فالكلام هنا يقع في مسائل خمس :

( المسألة الاولى ) — في مستعمل الحدث الاصغر . ولا خلاف بين اصحابنا ( قدس الله ارواحهم ونور اشباحهم ) في طهارته وطهوريته ، حكاه غير واحد منهم . ويدل ايضاً على الاول اصاله الطهارة عموماً وخصوصاً . وعلى الثاني عموم الاخبار الدالة على استعمال الماء المطلق في رفع الحدث . وهذا ماء مطلق .

وخصوص رواية عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (١) قال : « لا بأس بان يتوضأ بالماء المستعمل . وقال : الماء الذي يغسل به الثوب أو يغتسل به الرجل من الجنابة لا يجوز ان يتوضأ به واشباهه . واما الماء الذي يتوضأ به الرجل فيغسل به وجهه ويده في شيء نظيف ، فلا بأس ان يأخذه غيره ويتوضأ به » . ورواية زرارة عن أحدهما ( عليهما السلام ) (٢) قال : « كان النبي ( صلى الله عليه وآله ) اذا توضأ اخذ ما يسقط من وضوئه فيتوضؤون به » . ونقل عن ابي حنيفة الحكم بن جاسته نجاسة مغلظة ، حتى انه اذا أصاب الثوب اكثر من درهم منع اداء الصلاة (٣) ولعله حق في حقه . نعم نقل شيخنا الشهيد

(١) المروية في الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب الماء المضاف والمستعمل .

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ٨ - من ابواب الماء المضاف والمستعمل .

(٣) قال ابن حزم في المحلى ج ١ ص ١٨٥ : « عند ابي حنيفة لا يجوز الغسل ولا الوضوء بما قد توضأ به أو اغتسل به ويكره شربه ، وروى انه طاهر ، والظاهر عنه انه نجس وانه لا ينجس الثوب اذا اصابه الماء المستعمل الا ان يكون كثيراً فاحشاً ، الى ان قال : وقال ابو حنيفة وابو يوسف : اذا توضأ الرجل وهو طاهر من بثر فقد تنجس ماؤها وتنزع كلها . ولا يجزيه ذلك الوضوء ان كان غير متوضئ ، وكذلك ان اغتسل فيها نجسها كلها ولو اغتسل في سبعة أبار نجسها كلها ، وقال ابن نجيم الحنفى في البحر الرائق ج ١ ص ٩٤ تحت عنوان « الماء المستعمل في رفع الحدث » : « اختلفت الرواية عن ابي حنيفة ، فروى محمد عنه انه طاهر غير مطهر ، وروى ابو يوسف عنه انه نجس نجاسة خفيفة ، وروى —

في الدروس عن الشيخ المفيد انه استحباب التنزه عنه ، وظاهر كلامه في المقنعة ربما اشعر ايضاً باستحباب التنزه عن ماء الاغسال المستحبة بل والغسل المستحب كغسل اليد للاكل . ولم نقف له على دليل من الاخبار بل ولا من الاعتبار ، بل ربما دلت رواية زرارة المتقدمة على خلافه . الا انه يحتمل قريباً الاختصاص به (صلى الله عليه وآله) للتبرك والشرف . والمفهوم من كلام شيخنا البهائي (طاب ثراه) في كتاب الحبل المتين الاستدلال له بما رواه في الكافي (١) عن محمد بن علي بن جعفر عن الرضا (عليه السلام) قال : « من اعتسل من الماء الذي قد اعتسل فيه فاصابه الجذام فلا يلومن إلا نفسه » حيث قال (قدس سره) بعد ايراد الخبر المذكور : « واطلاق الغسل في هذا يشمل الغسل الواجب والمندوب . وفي كلام المفيد (طاب ثراه) في المقنعة تصريح بافضلية اجتناب الغسل والوضوء بما استعمل في طهارة مندوبة ، ولعل مستند هذا الحديث ، واكثرهم لم ينتهوا له » انتهى . وفيه انه وان سلم ذلك ظاهراً بالنسبة الى ما نقله من الخبر إلا ان عجز الرواية المذكورة يدل على ان مورد الخبر المشار اليه إنما هو ماء الحمام ، حيث قال في تمة الرواية : « فقلت : ان أهل المدينة يقولون : ان فيه شفاء من العين . فقال : كذبوا . يغتسل فيه الجنب من الحرام والزاني والناصب الذي هو شرهما

— الحسن بن زياد عنه انه نجس نجاسة غليظة ، والمشهور عنه عدم التفصيل بين المحدث والجنب ، وفي التجنيس استثنى الجنب لعموم البلوى في المحدث لعدم كون اثنياب في الوضوء وامكان صونها في الجنب ، وقال ابن قدامة في المغني ج ١ ص ١٨ : « المستعمل في رفع الحدث طاهر غير مطهر لا يرفع حدثاً ولا يزيل خبثاً ، قال به الليث والارزاعي والمشهور عن ابي حنيفة واحدى الروايتين عن مالك وظاهر مذهب الشافعي ، وعن احمد في رواية انه طاهر مطهر ، وقال به الحسن وعطاء والنخعي والزهرى ومكحول واهل الظاهر ، والرواية الثانية لماك ، والقول الثاني للشافعي ، .

(١) في ج ٢ ص ٢٢٠ . ورواه صاحب الوسائل في الباب - ١١ - من ابواب الماء

المضاف والمستعمل .

وكل من خلق الله ثم يكون فيه شفاء من العين « وهذا هو أحد البيوب المتربة على تقطيع الحديث وفصل بعضه عن بعض ، فانه بذلك وبما تخفى القرائن المفيدة للحكم كما هنا ، وسيأتي لك كثير من نظائره ان شاء الله تعالى . وحيتئذ فظاهر الخبر كراهة الاغتسال من ذلك الماء من حيث كونه ماء الحمام الذي يغتسل منه هؤلاء المدودون ، وهو لا يقتضي كراهة مستعمل الاغسال مطلقاً . وكيف كان فهو مقصور على الغسل ولا دلالة له على كراهة مستعمل الوضوء ، والمدعى اعم من ذلك كما عرفت .

( المسألة الثانية ) — في مستعمل الحدث الاكبر . والظاهر انه لا خلاف بينهم ( رضوان الله عليهم ) في طهارة المستعمل في الاغسال السنونة وطهوريته ، كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى . وقد تقدم النقل عن الشيخ المفيد ( رضي الله عنه ) بالكراهة .

واما مستعمل الاغسال الواجبة فلا خلاف في طهارته ايضاً ، ويدل عليه اصالة الطهارة عموماً وخصوصاً ، وان التنجيس حكم شرعي ، وهو موقوف على الدليل ، وليس فليس . وتدل على ذلك أخبار مستفيضة :

( منها ) — صحيحة الفضيل بن يسار (١) قال : « سئل ابو عبدالله ( عليه السلام ) عن الجنب يغتسل فينتضح من الارض في الاناء . فقال : لا بأس ، هذا مما قال الله : ما جعل عليكم في الدين من حرج (٢) » .

ولا خلاف ايضاً في تطهيره من الخبث كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى .

وانما الخلاف في التطهير به من الحدث ثانياً ، فالمشهور بين التأخرين هو الجواز ونقل عن الشيخين والصدوقين المنع ، واسنده في الخلاف الى اكثر اصحابنا ، وهو

(١) المروية في الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب الماء المضاف والمستعمل .

(٢) سورة الحج الآية ٧٨ .



مؤذن بشهرته في الصدر الأول ، ويظهر من المحقق في كتبه الثلاثة التوقف في ذلك ، حيث نسب المنع في المعتبر الى الاولوية . وجعل وجه النصي من الخلاف والأخذ بالأحوط ، وفي الشرائع عله ايضاً بالاحتياط . وفي المختصر اقتصر على نقل القولين نسباً المنع الى الرواية .

والذي يدل على المنع اخبار عديدة : منها - رواية عبدالله بن سنان السالفة (١) وصحيفة محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) (٢) قال : « سألت عن ماء الحمام . فقال : ادخله بازار ، ولا تغتسل من ماء آخر إلا ان يكون فيه جنب . أو يكثر أهله فلا تدري فيهم جنب أم لا » .

ورواية حمزة بن احمد عن ابي الحسن (عليه السلام) (٣) قال : « سألته أو سأله غيري عن الحمام . قال : ادخله بمنزلة ، وغض بصرك . ولا تغتسل من البثر التي يجتمع فيها ماء الحمام . فانه يسيل فيها ما يغتسل به الجنب وولد الزنا والناسب لنا أهل البيت ، وهو شرم » .

وصحيفة محمد بن مسلم عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٤) « وسئل عن الماء تبول فيه الدواب وتلغ فيه السكالب ويغتسل فيه الجنب . قال : اذا كان الماء قد كرم بنجسه شيء » . هذا ما حضرني من الأخبار التي تصلح ان تكون مستنداً لهذا القول . واحتج المانع ايضاً بان الماء المستعمل في غسل الجنابة مشكوك فيه ، فلا يحصل باستعماله يقين البراءة .

والذي يدل على الجواز ما تقدم في المسألة الاولى من عموم الأدلة الدالة على استعمال

(١) في الصحيفة ٤٣٦ .

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ٧ - من ابواب الماء المطلق .

(٣) المروية في الوسائل في الباب - ١٢ - من ابواب الماء المضاف والمستعمل .

(٤) المروية في الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق .

المطلق في رفع الحدث من الآيات (١) والروايات ، وهذا ماء مطلق .  
 وخصوص صحيحة علي بن جعفر عن ابي الحسن الأول ( عليه السلام ) (٢)  
 قال : « سألت عن الرجل يصيب الماء في ساقية أو مستنقع ، أيقنسل منه للجنابة  
 أو يتوضأ منه للصلاة ؟ اذا كان لا يجد غيره ، والماء لا يبلغ صاعاً للجنابة ولا مدّاً  
 للوضوء ، وهو متفرق ، الى ان قال ( عليه السلام ) : فان كان في مكان واحد  
 وهو قليل لا يكفي لغسله . فلا عليه ان يغتسل ويرجع الماء فيه . فان ذلك يجزيه »  
 ويدل على ذلك ايضاً الاخبار المشار اليها آنفاً في الاستدلال على أصل الطهارة ،  
 فانها قد اشتركت في الدلالة على نفي البأس عما ينتضح من جسد الجنب في الاناء  
 حال غسله .

وتفصيل القول في هذه المسألة ان يقال : ان دلالة صحيحة علي بن جعفر  
 على الجواز لا تخلو من إشكال ، لا يمكن حملها على الضرورة كما يقتضيه سياق الخبر ،  
 وعلى ذلك حملها الشيخ ( رضي الله عنه ) في كتابي الأخبار . وهو جيد ، لما قلنا .  
 وربما يفهم منه ان مذهبه حينئذ جواز الاستعمال في الضرورة . إلا انه لم يقل ذلك  
 قولاً عنه في المسألة . والتحقيق ان مجرد جمعه بين الأخبار بالوجوه القريبة أو البعيدة  
 لا يوجب كون ذلك مذهباً له . كما قدمنا الإشارة اليه في مقدمات الكتاب (٣) اذ  
 ليس غرضه ثمة الا مجرد رفع التنافي بينها رداً على من زعمه ، حتى اوجب خروجه  
 عن المذهب كما اشار اليه في التهذيب (٤) واما الأخبار الثلاثة على نفي البأس عما ينتضح

(١) ومنها قوله تعالى : « فلم تجدوا ماء فتيمموا » حيث علق التيمم على عدم وجود  
 الماء ، فينتفي مع وجوده ، وهو صادق على ما نحن فيه ، فلا يسوغ التيمم مع وجود هذا  
 الماء ، ونحو ذلك من العموماً ( منه رحمه الله ) .

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ١٠ - من ابواب الماء المضاف والمستعمل .

(٣) في الصحيفة ٩٠ (٤) في الصحيفة ١ من الجزء الاول . (٥٥)

من بدن الجنب فسيأتي ما فيه١ . وحينئذ فلم يبق إلا الدليل الأول ، فلغائل ان يقول : ان عموم تلك الادلة مخصوص بالاخبار المذكورة كما هو القاعدة المطردة . إلا ان ذلك فرع سلامة هذه الاخبار من الطعن ، وهي غير سالمة .

اما الخبر الاول (١) فضعيف السند باشماله على احمد بن هلال الذي حاله في الضعف اشهر من ان يذكر . واحتمال الحل على وجود النجاسة في بدن الجنب ، بل الظاهر رجحانه كما سيأتي بيانه .

و اما الثاني (٢) ففيه (اولا) — انه معارض بصحيفة محمد بن مسلم ايضا الاخرى (٣) قال : « قلت لابي عبدالله (عليه السلام) : الحمام يغتسل فيه الجنب وغيره . اعتسل من ماءه ؟ قال : نعم لا بأس ان يغتسل منه الجنب » .

ورواية ابن ابي يعفور عن ابي عبدالله (عليه السلام) (٤) قال : « قلت : اخبرني عن ماء الحمام يغتسل منه الجنب والصبي واليهودي والنصراني والمجوسي ؟ فقال : ان ماء الحمام كما ان النهر يطهر بعضه بعضا » .

إلا انه يمكن حمل هذين الخبرين على ما له مادة او كان كثيراً ، ويخص الأول بما ليس كذلك كما نقل عن الشيخ الجمع به بين صحيحتي محمد بن مسلم . وحينئذ تبقى الصحيحة الأولى سالمة من المعارض .

و (ثانياً) — تضمنه للتعويل على الشك والاحتمال في المنع في مقابلة يقين

(١) وهو خبر عبدالله بن سنان المتقدم في الصحيفة ٤٣٦ .

(٢) وهو صحيح محمد بن مسلم المتقدم في الصحيفة ٤٣٩ .

(٣) المروية في الوسائل في الباب - ٧ - من ابواب الماء المطلق ، والباب - ٩ - من ابواب الماء المضاف والمستعمل .

(٤) المروية في الوسائل في الباب - ٧ - من ابواب الماء المطلق .

الطهارة الثابت بالأصل ، وهو خلاف القواعد الشرعية المتفق عليها (١) فلا بد من الخروج عن ظاهره الى الحل على الكراهة ومرجوحية الاستعمال . إلا انه يمكن تطرق النظر الى هذا الوجه ايضاً بان يقال : ان هذا مخصوص بصورة الشك بوجود الجنب ، والخروج فيه - عن الظاهر باعتبار ما ذكر من المعارض - متجه . لكن يبقى الكلام في صورة العلم بوجود الجنب ، كما هو أحد الامرين المذكورين في الخبر ، والخروج عن الظاهر فمة لمعارض لا يستلزم الخروج عنه فيما لا معارض فيه ، غاية الأمر انه يراد من الخبر الحقيقة والمجاز باعتبارين ، ولا نكبر فيه .

وما اجاب به في المعالم عن ذلك - حيث قال : « ان هذا تكلف ، والتعلق بهذا التكلف إنما يتوجه لو كانت الرواية ظاهرة في المدعى من غير هذا الوجه . والأمر على خلاف ذلك .

( اما أولاً ) - فلان عدم الاغتسال من ماء الحمام مع مباشرة الجنب له إنما افاده فيها استثناءؤه من النهي عن الاعتسال بماء آخر ، وهو أعم من الأمر به ، اذ يكفي في رفع النهي الاباحة .

و ( اما ثانياً ) - فلان الاعتسال فيها مطلق بحيث يصلح لارادة رفع الحدث وازالة الخبث ، وستعلم ان المانعين من رفع الحدث به قائلون بجواز استعماله في ازالة الخبث ، فلا بد من التأويل بالنظر اليه ، فتضعف الدلالة ، وبشكل الخروج عن ظواهر العمومات بمجرد ذلك « انتهى - مخدوش برجيته .

(١) فانه تضمن المنع من استعمال ماء الحمام اذا كثرت الناس فيه واحتمل وجود الجنب فيهم ، والاتفاق واقع على ان الشك في حصول المقتضى واحتائه غير موجب لل منع فلا بد من صرفه عن ظاهره . وما يدل ايضاً من الاخبار على ما ذكرنا في خصوص هذا المقام مضمرة ابي الحسن الهاشمي قال سئل عن الرجال يقومون على الخوض في الحمام لا اعرف اليهودي من النصراني ولا الجنب من غير الجنب ؟ قال : تغتسل منه ولا تغتسل من ماء آخر ، فانه طهور ( منه قدس سره ) .

( اما اولها ) — فلما تقرر من أن الاستثناء يقتضي ثبوت الحكم للمستثنى اثباتاً ونفياً على عكس ما ثبت المستثنى منه . ولذا عرف نجم الأئمة في شرح الكافية المستثنى بانه المذكور بعد ( إلا ) واخواتها مخالفاً لما قبلها نفياً واثباتاً . وحينئذ فاذا قيل : لا تضرب أحداً إلا زبداً . فهم منه انه يريد لضرب زيد وأمر به لا انه أعم من الأمر بضربه وعدمه . وكذا قوله ( عليه السلام ) ( ١ ) : « اقتلوا المشركين إلا أهل الذمة » مفيد للذهبي عن قتل أهل الذمة لا انه للأعم منه ومن عدمه ، ولو تم ما ذكره لا طرد في جميع صور الاستثناء . فلا يثبت للمستثنى بمجرد الاستثناء حكم على الخصوص ، بل لابد معه من التصريح ، فلو قال : تزيد على عشرة إلا ثلاثة . لم يفد نفي الثلاثة منه بطريق اليقين ، بل لابد في نفيها جزئاً من أمر زائد على الاستثناء وهو ظاهر البطالان . وبذلك يظهر لك ان قوله ( عليه السلام ) في الخبر المذكور : « ولا تغتسل من ماء آخر إلا ان يكون فيه جنب ... » دال على الإصرار بالاعتسالة من الماء الآخر مع وجود الجنب لا لمجرد إباحة الآخر وعدم النهي عنه .

و ( اما ثانيها ) — فلان الاغتسال شرعاً وعرفاً مخصوص بغير ازالة الخبث ، إذ إنما يطلق عليها الغسل لا الاغتسال ( ٢ ) .

( ١ ) لم نعر على هذا الحديث بعد الفحص عنه في مظانه ، والذي وجدناه في الوسائل في الباب ١٨ من كتاب الجهاد عن النبي ( صلى الله عليه وآله ) انه قال : « اقتلوا المشركين واستحيوا شيوخهم وصبيانهم » .

( ٢ ) وحاصل كلامه ان الاستثناء عبارة عن رفع الحكم السابق ، والحكم السابق هنا هو النهي عن الاغتسال بماء آخر ، ورفع هو عدم النهي عن ذلك ، وعدم النهي اعم من الامر ، فيرجع الى الإباحة . وفيه ان الاستثناء إنما هو اثبات تقيض ما ثبت للمستثنى منه من الحكم ، كما عرفت من تعريف نجم الأئمة . وإيضاً على تقدير ما ذكره فرفع الحكم السابق لا يتحقق الا بوجود تقيضه واثباته للمستثنى ، لانه مع ارادة العموم كما زعمه المحتمل لجواز ان يثبت للمستثنى ما ثبت اولاً للمستثنى منه لا يحصل رفع الحكم السابق كما لا يخفى ( منه قدس سره ) .

والتحقيق ان الأظهر في الجواب هو الحل على وجود النجاسة في بدن الجنب ،  
جملا على الغالب المتكرر من تأخيرها الى وقت الغسل . وعلى ذلك ايضا يحمل الخبر  
الثالث والرابع (١) والى ذلك اشار ايضا في العالم ، حيث قال : « ولعل الأخبار  
الواردة بالنهي عن استعمال ما يفتسل به الجنب ناظرة الى ما هو الغالب من عدم انفكاكه  
من بقايا آثار المنى » انتهى .

بل نقول : ان المستفاد من الأخبار الواردة في بيان كيفية غسل الجنابة هل  
الجنب في الأخبار - حيث يطلق - على من كان كذلك ، وان لم يكن كلياً فلا أقل  
ان يكون غالباً .

ففي صحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) (٢) قال : « سألته  
عن غسل الجنابة . قال : تبدأ بكفيك فتغسلهما ، ثم تغسل فرجك ، ثم تصب الماء  
على رأسك ... الحديث » .

وصحيحة زرارة (٣) قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن غسل  
الجنابة . فقال : تبدأ فتغسل كفيك ، ثم تفرغ يمينك على شمالك فتغسل  
فرجك ... الحديث » .

وصحيحة ابن أبي نصر (٤) قال : « سألت الرضا (عليه السلام) عن غسل  
الجنابة . فقال : تغسل يلك اليمنى من المرفق الى اصابعك ، وتبول ان قدرت على البول  
ثم تدخل يلك في الاناء ، ثم اغسل ما اصابعك منه ... الحديث » الى غير ذلك من  
الأخبار المستفيضة بذلك ، فمن أحب الوقوف عليها فليرجع الى مظانها .

(١) وهما رواية حمزة بن احمد وصحيحة محمد بن مسلم المتضمنة لعدم نجاسة الكر  
المتقدمتان في الصحيفة ٤٣٩ .

(٢) و (٣) المروية في الوسائل في الباب - ٢٦ - من ابواب الجنابة .

(٤) المروية في الوسائل في الباب - ٢٦ و ٣٤ من ابواب الجنابة .

وجه الدلالة ان احتمال اجوبتهم (عليهم السلام) عن بيان كيفية غسل الجنابة على إزالة النني يشعر بان له مدخلا في الكيفية ، وما ذلك إلا بناء على ما قلنا من انه لما كان الغالب تأخير ازالة النني الى حين ارادة الاغتسال ادرجه في الكيفية . والاحكام في الاخبار - كما ذكرنا في غير مقام - إنما تبنى على ما هو الغالب المتكرر ، ألا ترى ان أحد سببي الجنابة الموجب للفصل ايضاً الايلاج خاصة ، مع ان الأخبار الواردة في بيان الكيفية إنما خرجت بناء على السبب الآخر الذي هو الانزال ، وما ذاك إلا بناء على ما ذكرنا ، وحينئذ فحيث يطلق الجنب في اخبارهم (عليهم السلام) يحمل على من كان كذلك إلا مع قيام القرينة المخرجة . وبهذا التحقيق في المقام يحصل المخرج من المضيق في جملة من الأحكام : منها - اخبار هذا الموضع ، ومنها - الاخبار الواردة بنزع سبع دلاء لاغتسال الجنب في البئر ، فانه مع عدم النجاسة في بدنه لا يظهر للنزع - واجبا أو مستحبا - وجه حسن في ذلك المجال . وما تكلفه جملة من اصحابنا لدفع ذلك لا يخلو من تحمل واشكال . الى غير ذلك من المواضع التي يقف عليها المتتبع للاخبار . وعلى هذا فتكون الأخبار التي اشرنا اليها آنفاً - مما دل على نفي البأس عما ينتضخ من الجنب حال اغتساله - محمولة على الاستثناء من نجاسة القليل دفعا للمخرج ، كما يشير اليه الاستشهاد بالآية في صحيحة الفضيل (١) المتقدمة (٢) .

(١) فان ظاهر الاستشهاد بالآية المذكورة حصول المخرج لو منع من استعمال ذلك الماء الذي انتضخ فيه من غسل الجنب ، ومن المعلوم انه لو كان طاهرا فلا منع ولا حرج في ذلك فانه متى كان بدن الجنب طاهرا والارض التي يغتسل عليها طاهرة فالمنتضخ منها باق على اصانة الطهارة كسائر المواضع الملاقية للباء الطاهر ، فاي نكسة تترتب على ايراد الآية هنا ؟ بل إنما يتجه ايرادها على تقدير نجاسة الارض أو بدن الجنب ، اذ موردها كون ذلك رخصة وتخفيفاً ، ومن شأن الرخص ورودها في المقامات المقتضية للدع . ويؤيد ذلك وبوضوح رواية عمر بن يزيد المذكورة ، فان نفي البأس عما ينزو من الارض التي يبال عليها صريح فيما ذكرناه . والله العالم ( منه رحمه الله ) . (٢) في الصحيفة ٤٣٨ .

وامرّح منها دلالة على الاستثناء المذكور رواية عمر بن يزيد (١) قال : « قلت لابي عبدالله ( عليه السلام ) : اغتسل في مغسل يبال فيه ويغتسل من الجنابة ، فيقع في الاناء ما ينزو من الارض ؟ فقال : لا بأس به » .

وينبغي التنبيه على فوائد :

( الاولى ) — ان الماء المستعمل الذي يتعلق به البحث هل هو عبارة عن البقية بعد الاستعمال — سواء كان بعد تمام الاستعمال او في اثنائه — او عبارة عما يفصل عن البدن ولو بتقاطر وترشح ، أو يخص بما كان له قدر يعتد به فلا يدخل فيه التقاطر ونحوه .  
الظاهر انه لا خلاف في خروج الأول وجواز رفع الحدث به ، ويدل عليه الأخبار المتضمنة لاغتساله ( صلى الله عليه وآله ) مع عائشة من اناء واحد ، ومنها صحيحة زرارة (٢) وفيها « فضرب بيده في الماء قبلها فانقى فرجه ، ثم ضربت هي فانقت فرجها ، ثم افاض هو وافاضت هي على نفسها حتى فرغا ... الحديث » قال في الفقيه (٣) : « ولا بأس بان يغتسل الرجل والمرأة من اناء واحد ، ولكن تغتسل بفضله ولا يغتسل بفضله » .

واما الثاني فالذي يظهر من المنتهى انه محل البحث ، إلا ان الظاهر من كلام الصدوق ( رحمه الله ) خلافه . لانه مع منعه التطهير بغسالة الجنب قال (٤) : « وان اغتسل الجنب فنزا الماء من الأرض فوقه في الاناء او سال من بدنه في الاناء ، فلا بأس به » انتهى . وعلى ذلك تدل الأخبار المستفيضة التي أشرنا اليها آنفاً (٥) ومما يؤيد

(١) المروية في الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب الماء المضاف والمستعمل .

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ٣٢ - من ابواب الجنابة .

(٣) و (٤) في باب (المياه وطهرها ونجاستها )

(٥) وهي الاخبار الدالة على نفي البأس عما يتنضح من الجنب حال اغتساله . المروية

في الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب الماء المضاف والمستعمل .



ذلك ان الشيخ (رضوان الله عليه) قد روى اكثر تلك الروايات ولم يتعرض لردّها ولا تأويلها بوجه ، مع كونها مخالفة لمذهبه لو كان ذلك من محل النزاع ، وفيه ايدان بانه ليس من محل النزاع في شيء . ومع فرض دخوله في محل البحث فهو مردود بالاخبار المشار اليها . لدلالتهما على جواز الاستعمال مع تساقط ماء الغسل في الاثناء .

واما الثالث فالظاهر انه هو محل البحث على الخصوص .

( الثانية ) — ينبغي ان يعلم ان موضع البحث هو الماء الذي يغتسل به المحدث الخالي بدنه من نجاسة خبيثة . وإلا كان حكم الماء المتساقط عن الموضع النجس حكم غسالة النجاسة . وبذلك صرح ايضاً جمع من الاصحاب . والظاهر انه بهذا خرجت الاخبار التي استند اليها الخصم كما اشرنا اليه آنفاً .

( الثالثة ) — الظاهر انه لا خلاف في ازالة الخبث بهذا الماء كما مرّت الاشارة اليه ، ومن ثقل الاجماع على ذلك العلامة في المنتهى وابنه فخر المحققين في الشرح . واحتج له مع ذلك في المنتهى فقال ما لفظه : « الثالث - المستعمل في غسل الجنابة يجوز ازالة النجاسة به اجماعاً منا ، لا طلاقه . والمنع من رفع الحدث به عند بعض الاصحاب لا يوجب المنع من ازالة النجاسة ، لانهم إنما قالوه ثم لعل لم توجد في ازالة الخبث ، فان صحت تلك العلة ظهر الفرق وبطل الالحاق ، وإلا حكوا بالتساوي في الماهين كما قلناه » انتهى .

وعبارة الذكرى هنا ظاهرة في الخلاف ، حيث قال : « جوز الشيخ والمحقق ازالة النجاسة به ، لطهارته ولبقاء قوة ازالته الخبث وان ذهب قوة رفعه الحدث . وقيل : لا ، لان قوته استوفيت فالتحق بالمضاف » انتهى ، ومن ثم اعترض به بعض المتأخرين على مدعي الاجماع . واجاب في المعالم باحتمال ان يكون المنقول عنه في عبارة الذكرى بعض المخالفين ، كما يشعر به تعليقه الواحي المنقول ثمة . وفيه ان المعهود

من كلامه التصريح بذلك لو كان . ثم احتمل ايضا ان يكون هذا القول مستحدثا بعد دعوى الاجماع فلا يقدح . وفيه ما فيه . إلا ان فيه ان الخطب هين بعد الاحاطة بما اسلفنا من ضعف ادلة المنع من رفع الحدث ، وحينئذ فلا تكون في شك من ضعف هذا القول في هذا المكان من اي قائل كان .

(الرابعة) — المنقول في كتب الاصحاب (رضوان الله عليهم) جعل محل الخلاف هو غسالة الحدث الاكبر . حتى ان المحقق الشيخ حسن في المعالم — بعد ان نقل عن المنتهى الاقتصار — في جواز ازالة النجاسة بالمستعمل — على ما استعمل في غسل الجنابة كما قدمنا من عبارته — حمل ذكر غسل الجنابة على التمثيل دون الحصر . واثبت خير بان كلام الصدوق في الفقيه صريح في التخصيص بغسالة الجنابة . وكذا الأخبار المنقولة دليلا للقول المذكور كما اسلفناها ، ومثله ايضا ما نقله في المختلف عن الشيخ (رحمه الله) من الدليل ، حيث قال : احتج الشيخ (رحمه الله) بان الانسان مكلف بالطهارة بالمتيقن طهارته المقطوع على استباحة الصلاة باستعماله . والمستعمل في غسل الجنابة ليس كذلك ، لانه مشكوك فيه ، فلا يخرج عن العهدة باستعماله . ولا معنى لعدم الاجزاء إلا ذلك . وبما رواه عبدالله بن سنان ثم ساق الرواية كما قدمنا (١) . ولم يحضرني من كتب اولئك القائلين زيادة على ما ذكرت لا حقق منه الحال ، وينبغي التنبيه لمثل ذلك . وعلى تقدير كون محل البحث على ما نقله الاصحاب من العموم فلا يخفى ان الدليل حينئذ اخص من المدعى لما عرفت . نعم ربما يتمسك بقوله (عليه السلام) في رواية عبدالله بن سنان (٢) التي هي أحد أدلة ذلك القول : « واشباهه » بعطفه على « الماء الذي يغتسل به من الجنابة » . إلا ان فيه احتمال عطفه على فاعل « يجوز » اعني قوله : « ان يتوضأ به » بمعنى انه لا يجوز الوضوء به ولا اشباه الوضوء من سائر الاستعمالات في رفع حدث أو خبث .

(الخامسة) — نفى جملة من المتأخرين الخلاف عن المستعمل في الاغسال المندوبة ونقل ذلك ايضاً عن الشيخ في الخلاف ، وهو ظاهره في الاستبصار ايضاً . والظاهر انه بناء منهم على عدم رفعه الحدث ، كما هو المشهور من عدم التداخل بين الاغسال المستحبة والواجبة وعدم رفع المستحب للحدث . وإلا فانه يأتي الكلام فيه ايضاً كما لا يخفى . وسيأتي ما يوضح هذه الجملة في بحث نية الوضوء ان شاء الله تعالى .

(السادسة) — اذا وجب الغسل من حدث مشكوك فيه — كمن يتقن الجنابة والغسل وشك في التأخر منهما . وواجد النبي في ثوبه المختص به ، ونحوها — فلا يكون الماء مستعملاً لا ؟ اشكال فيه عليه في المنتهى ، قال : « لأنه ماء طاهر في الاصل لم تعلم ازالة الجنابة به ، فلا يلحقه حكم المستعمل . ويمكن ان يقال انه مستعمل ، لانه قد اغتسل به من الجنابة وان لم تكن معلومة ، الا ان الاغتسال معلوم فيلحقه حكمه ، لأنه ماء ازال مانعاً من الصلاة ، فانتقل اليه المنع كالتيقن » انتهى . واستظهر بعض (١) الاحتمال الاول ، ووجهه غير ظاهر .

والاظهر عندي الثاني ، لانه حتى حكم بكونه محدثاً شرعاً وممنوعاً من الصلاة بدون الغسل ، ترتب على غسله ما يترتب على غسل متيقن الحدث . واما كونه كذلك واقعاً أم لا فلا يؤثر في المقام . اذ الاحكام الشرعية — كما عرفت في غير موضع — إنما ترتبت على الظاهر لا على نفس الأمر والواقع .

(السابعة) — هل يشترط في صدق الاستعمال الانفصال عن البدن ام لا ؟ المفهوم من كلام العلامة (قدس سره) — في النهاية والمنتهى — الثاني ، قال في المنتهى : « لو اغتسل من الجنابة وبقيت في العضولعة لم يصبها الماء فصرف البلل الذي على العضو الى تلك اللعة جاز ، اما على ما اخترناه نحن فظاهر ، واما على قول

(١) هو المحقق الشيخ حسن في المعالم ، والفاضل الخراساني في الذخيرة (منه رحمه الله)

الحنفية فكذلك (١) لانه إنما يكون مستعملاً بانفصاله عن البدن ، الى ان قال : وليس للشيخ فيه نص : والذي ينبغي ان يقال على مذهبه عدم الجواز في الجنابة ، فانه لم يشترط في المستعمل الانفصال ، انتهى .

وانكر هذه النسبة الى الشيخ ( رحمه الله ) جمع ممن تأخر عنه ، اقدم تصريحه بذلك في كتبه المشهورة . مع استلزام ذلك عدم الاجزاء باجراء الماء في الغسل من محل الى آخر بعد تحقق مساه ، وهو محل من البعد بل البطلان ، كما لا يخفى على من لاحظ الاخبار الواردة في كيفية الغسل من الجنابة (٢) .

( الثامنة ) — لو اجتمع كسر فصاعد من الماء المستعمل ، فهل يزول عنه حكم الاستعمال بذلك ام لا ؟ قولان اختار اولهما الشيخ في المبسوط والعلامة في المنتهى ، وثانيهما المحقق في المعبر . وتردد الشيخ في الخلاف .

احتج في المنتهى بما حاصله ان بلوغ الكسر مانع من الانفعال بالنجاسة ، فمنه من الانفعال بارتفاع الحدث اولى . اذ لو كانت نجاسة كانت تقديرية . وبانه لو اغتسل في كسر لما انفل فكذا المجتمع . ثم قال : « لا يقال : يرد ذاك في النجاسة العينية . لانا نقول : هناك إنما حكمنا بعدم الزوال لارتفاع قوة الطهارة بخلاف المتنازع » انتهى .

احتج المحقق في المعبر بان ثبوت المنع معلوم شرعاً فيقف ارتفاعه على وجود الدلالة . قال : « وما يدعى — من قول الأئمة ( عليهم السلام ) : « اذا بلغ الماء كراً

(١) تقدم الكلام في قول الحنفية في التعليقة ٣ في الصحيفة ٤٣٩ .

(٢) لتصريح جملة منها « انه يصب على منكبه الايمن مرتين وعلى منكبه الايسر مرتين ، فما جرى عليه الماء فقد اجزاء » وفي بعض « ان كان يغتسل في مكان يسيل الماء على رجله بعد الغسل فلا عليه ان لا يغسلها ، وان كان يغتسل في مكان يستنقع رجلاه في الماء فليغسلها » ( منه رحمه الله ) .

لم يحمل خبثاً « (١) - لم نعرفه ولا تقلناه عنهم : ونحن نطالب المدعي نقل هذا اللفظ بالاسناد اليهم . اما قولهم (عليهم السلام) : « اذا كان الماء قدر كرا لم ينجسه شيء » (٢) فانه لا يتناول موضع النزاع ، لان هذا الماء عندنا ليس بنجس . ولو بلغ كراً ثم وقعت فيه نجاسة لم تنجسه . نعم لا يرتفع ما كان فيه من المنع « انتهى .

ونقل عن الشيخ في الخلاف ان منشأ التردد عنده . من انه ثبت فيه المنع قبل أن يبلغ كراً فيحتاج في جواز استعماله بعد بلوغه الى دليل ، ومن دلالة ظاهر الآيات والأخبار على طهارة الماء . خرج منه الناقص عن الكرا بدليل فيبقى ما عداه . وقولهم ( عليهم السلام ) : « اذا بلغ الماء كراً لم يحمل خبثاً » (٣) .

ولا يخفى على النصف الخير ان ما ذهب اليه المحقق هو الحري بالتحخير ، قال في المعالم بعد نقل كلمات القوم في هذا المجال ، ونعم ما قال : « والعجب ان الشيخ احتج في الخلاف - على عدم زوال النجاسة في المجتمع من الطاهر والنجس - بانه ماء محكوم بنجاسته ، فن ادعى زوال حكم النجاسة عنه بالاجتماع ، فعليه الدليل . وليس هناك دليل فيبقى على الأصل . ولو صح الحديث الذي جعله في موضع النزاع منشأ لاحتمال زوال المنع ، لكان دليلاً على زوال النجاسة هناك . وليس بين الحكمين في الخلاف إلا اوراق يسيرة . والحق بناء الحكم هنا على الخلاف الواقع في زوال النجاسة بالانمام ، فن حكم بالزوال هناك تأني له الحكم هنا بطريق اولى ، ومن لا فلا . واما التفرقة التي صار اليها الشيخ والعلامة فلا وجه لها « انتهى .

( التاسعة ) — قال في المنتهى : « لو غسل رأسه خارجاً ثم أدخل يده في القليل

(١) و(٣) تقدم الكلام فيه في التعليقة ١ في الصحيفة ٣٤٦ .

(٢) المروى في الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق .

ليأخذ ما يغسل به جانبه ، فالأقرب ان الماء لا يصير مستعملاً ، ولو نوى غسل يده صار مستعملاً انتهى .

وتوقف في النهاية في صورة وضع اليد ليأخذ ما يغسل به .

قال بعض فضلاء متأخري المتأخرين (١) : « وكأن وجه التوقف انه لا دخل للقصد في غسل اليد ، بل ادخاله يده في الاناء بحسب من الغسل وان لم يقصده ، فيصير به مستعملاً . ولا يخفى ان لهذا الوجه قوة سيما اذا كان عند ادخال اليد ذاهلاً عن أنه يقصد الغسل والأخذ ، وحينئذ يقوى الاشكال . وما ذكره بعضهم - من أنه لا وجه لهذا التوقف - لا وجه له » انتهى . وأشار بقوله : « وما ذكره بعضهم ... الخ » الى صاحب المعالم : حيث قال بعد نقل التوقف عن النهاية : « ولا وجه له » .

اقول : وما ذكره هذا الفاضل مردود من وجوه :

( احدها ) — ما تقدم في الفائدة الاولى من الاتفاق على خروج مثل ذلك عن المستعمل ، كما يدل عليه أخبار غسله ( صلى الله عليه وآله ) مع عائشة .

و ( ثانياً ) — ما سيأتي تحقيقه ان شاء الله تعالى في بحث النية من ان المدار في تميز الافعال بعضها عن بعض من عبادات وغيرها على القصد والنيات .

و ( ثالثاً ) — انه يأتي على قوله انه لو ارتمس في الماء وكان جنباً ذاهلاً عن قصد الغسل فضلاً عن ان يكون ناوياً لاخذ شيء من داخل الماء ، فانه يحصل له الطهارة من حدث الجنابة . ولا اظنه يلتزمه .

وبالجملة فكلامه هنا مما لا ينبغي ان يلتفت اليه ولا يعرج في مقام التحقيق عليه .

( العاشرة ) — لا يخفى انه كما يصدق المستعمل بالنسبة الى ما يسيل ويتقاطر من الاغتسال ترتيباً ، كذلك يصدق بالنسبة الى ما يغتسل فيه ارتماساً من الماء القليل

(١) هو الفاضل الحوانساري في شرح الدروس ( منه رحمه الله ) .

من غير خلاف يعرف فيه بينهم . إلا ان الخلاف هنا وقع في موضعين :

(أحدهما) — ان المرمس اذا نوى خارج الماء سواء كان بجميع بدنه أم لا ، فهل يحكم بصحة غسله وان كان الماء يصير مستعملاً بعد اتمام غسله . أو يصير الماء بمجرد ادخال عضو فيه بعد النية مستعملاً ويكون غسله حينئذ باطلا ، بناء على المنع من استعمال المستعمل ثانياً .

قرب في المنتهى الأول وجعله في النهاية احتمالاً ، حيث قال فيها : « لو نوى قبل تمام الانقياس اما في اول الملاقاة أو بعد غمس بعض البدن ، احتمال ان لا يصير مستعملاً ، كما لو ورد الماء على البدن ، فانه لا يحكم بكونه مستعملاً باول الملاقاة ، لاختصاصه بقوة الورود ، والحاجة الى رفع الحدث . وعسر افراد كل موضع بماء جديد . وهذا المعنى موجود سواء كان الماء وارداً أو هو » انتهى .

اقول : وربما كان وجه الاحتمال الآخر هو الفرق بين الفصل الترتيبي والارتعاسي ، بان يقال : ان عدم الحكم بكونه مستعملاً في الترتيبي باول الملاقاة — لما ذكر من الضرورة ولزوم الحرج — لا يستلزم الحكم بذلك في الارتعاسي . لانقائهما فيه ، بان ينوي بعد تمام الانقياس لئلا يلزم المحذور المذكور . إلا ان فيه ان ما دل على جواز الارتعاس من الأخبار مطلق لا تقييد فيه بكونه في الكثير او كون الية بعد تمام الانقياس في الماء . وما دل من الأخبار على منع استعمال المستعمل ثانياً — بعد تسليمه — لا شمول له للصورة المذكورة حتى تقييد به تلك الأخبار ، فيجب العمل باطلاق تلك الأخبار ، والحكم باجزاء الارتعاس على اي نحو كان .

و (ثانيها) — اذا نوى بعد تمام انقياسه في الماء فانه يصح غسله اجماعاً ويكون الماء مستعملاً ، لكن هل يكون مستعملاً بالنسبة اليه والى غيره وان لم يخرج من الماء ، او لا يكون مستعملاً بالنسبة اليه حتى يخرج من الماء أو ينتقل الى محل آخر وان كان مستعملاً بالنسبة الى غيره بدون ذلك ، او يكون

## ﴿ الماء المستعمل في الحدث الا كبر ﴾ ج ١

مستعملاً بالنسبة اليه بدون ذلك ولا يكون مستعملاً بالنسبة الى غيره إلا بذلك ؟ اقوال :

( أولها ) — صريح العلامة في المنتهى ، حيث قال : « لو انغمس الجنب في ماء قليل ، فان نوى بعد تمام انغماسه واتصال الماء بجميع البدن ارتفع حدثه ، لوصول الماء الطهور الى محل الحدث مع النية . ويكون مستعملاً ، وهل يحكم بالاستعمال في حق غيره قبل انفصاله عنه ؟ الوجه ذلك » انتهى .

و ( ثانيها ) — ظاهر الشهيد في الذكرى ، حيث قال : « يصير الماء مستعملاً بانفصاله عن البدن ، فلو نوى المرتس في القليل بعد تمام الارتماس ارتفع حدثه وصار مستعملاً بالنسبة الى غيره وان لم يخرج » .

واورد عليه بان حكمه — بصيرورته مستعملاً بالنسبة الى غيره قبل الخروج — مشكل بعد قوله أولاً : ان الاستعمال يتحقق بانفصاله عن البدن ، اذ مقتضاه توقف بصيرورته مستعملاً حينئذ على خروجه أو انتقاله تحت الماء الى محل آخر غير ما ارتس فيه .

واجيب بانه كان مراده اعتبار الانفصال عن البدن بالنسبة الى نفس المغتسل وان كان ظاهر عبارته العموم . ولا يخلو من بعد ، لعدم صحة تفريع « فلو نوى » على ما قبله ( ١ ) .

ولعل الاظهر في الجواب انه ( قدس سره ) جعل تمام الارتماس المترتب عليه ارتفاع الحدث وبصيرورة الماء مستعملاً في حكم انفصال الماء عن البدن ، فيكون مراده بانفصال الماء عن البدن المترتب عليه بصيرورته مستعملاً ما هو أعم من ذلك ، وبهذا المعنى

---

( ١ ) لانه متى فسر قوله : « يصير الماء مستعملاً ... الخ » بالمغتسل نفسه وخص به بصير اعتبار الانفصال عن البدن بالنسبة اليه خاصة ، مع ان ما فرغ عليه من بصيرورة الماء مستعملاً بعد نية المرتس بعد تمام الارتماس انما هو بالنسبة الى الغير ، ولا وجه للتفريع المذكور ، لتغاير محل الحكم المذكور ( منه رحمه الله ) .



صرح شيخنا الشهيد الثاني في شرح الارشاد (١) والظاهر ان تحقق الاستعمال وصدقه على الماء متفرع على رفع الحدث به في صورة الارتماس وان لم يخرج . اذ يصدق عليه انه ماء اغسل به من الجنابة ، فشملة رواية ابن سنان (٢) القائلة بان ما يغتسل به الرجل من الجنابة لا يجوز ان يتوضأ به . ويجب بناء على العمل بها التجنب عنه . واما التوقف على الخروج أو الانتقال فما لا دليل عليه في حقه ولا في حق غيره . لما ذكرناه .

و ( ثالثها ) — ظاهر العلامة في النهاية ، حيث قال : « لو انغمس الجنب في ماء قليل ونوى . فان نوى بعد تمام انغماسه فيه واتصال الماء بجميع البدن ارتفع حدثه وصار مستعملاً للماء ، وهل يحكم باستعماله في حق غيره قبل انفصاله ؟ يحتفل ذلك ، لانه مستعمل في حقه فكذلك في حق غيره . وعدمه ، لان الماء ما دام متردداً على اعضاء المتطهر لا يحكم باستعماله . فعلى الأول لا يجوز لغيره رفع الحدث به عند الشيخ ويجوز على الثاني » انتهى . ولا يخفى عليك ما في تعليقه العدم من الوهن بما حققناه قال في المعالم بعد نقل كلام الذكرى وكلام النهاية : « والتحقيق ان الانفصال إنما يعتبر في صدق الاستعمال بالنظر الى المغتسل . فما دام الماء متردداً على العضو لا يحكم باستعماله بالنسبة اليه . وإلا لوجب عليه افراد كل موضع من البدن بماء جديد ، ولا ريب في بطلانه . اذ الأخبار ناطقة بخلافه . والبدن كله في الارتماس كالعضو الواحد . واما بالنظر الى غير المغتسل فيصدق الاستعمال بمجرد اصابة الماء المحل المفسول بقعد الغسل ، وحينئذ فالمتجه هنا صيرورة الماء مستعملاً بالنسبة الى غير المغتسل بمجرد النية والارتماس . وتوقفه بالنظر اليه على الخروج أو الانتقال . وقد حكم (١) حيث قال : « لو ارتمس في القليل ارتفع حدثه بعد تمام الارتماس . لانه في حكم الانفصال ، وصار مستعملاً بالنسبة الى غيره وان لم يخرج منه ، انتهى . ( رحمه الله ) . (٢) المقدمة في الصحيفة ٤٣٦ .

في المنتهى بصيرورته مستعملاً بالنسبة إليها قبل الانفصال . والوجه ما ذكرناه « انتهى .  
وفيه نظر من وجوه :

( اما أولاً ) — فلان هذا الفرق الذي ذكره بين المغتسل وغيره اما مستفاد من كلام المانعين او من الأدلة الواردة لهم ، وكلاهما ممنوع ( اما الأول ) فنعـدم تصريح أحد منهم بذلك . و ( اما الثاني ) فلأن المستفاد من رواية ابن سنان (١) التي هي اصرح ادلتهم صدق الاستعمال على هذا الماء بعد حصول رفع الحدث به ، انفصل او لم ينفصل . واما ما علل به عدم الاستعمال بالنسبة الى المغتسل نفسه - من انه ما دام الماء متردداً على العضو لا يحكم ... الخ - ففيه ان هذا انما يلزم بالنسبة الى المغتسل ترتيباً او ارتماساً اذا نوى خارج الماء مثلاً كما تقدمت الاشارة اليه آنفاً ، لا فيما اذا نوى بعد تمام الارتماس كما هو المفروض . وعدم الحكم بكونه مستعملاً ثمة للحرج الذي ذكره لا يستلزم ذلك في محل البحث . لعدم العلة المذكورة .

و ( اما ثانياً ) — فلانه يرد عليه انه لو لم يخرج من الماء مدة يوم مثلاً لا يحكم باستعمال الماء بالنسبة اليه فيجوز له الوضوء أو الاغتسال منه . بل ولو خرج بعض بدنه ولم يخرج بتمامه . والتزامه لا يخلو من بعد .

و ( اما ثالثاً ) — فلان حكمه بان الانتقال بمنزلة الخروج - في صدق الاستعمال به - فيه ان جميع هذا الماء اما في حكم الماء الواحد أو المياه المتعددة ، فعلى الأول فما لم ينفصل عنه بتمامه فانه يجري فيه الدليل الذي ذكره . وعلى الثاني فانه يلزم جواز ان يتطهر به شخص آخر في موضع آخر منه وان انتقل أو خرج ايضاً ، وهو لا يقول به . نعم اعتبار الانتقال أو الخروج انما يعتبر بعد النية داخل الماء في صدق الفصل الذي هو عبارة عن جري جزء من الماء على جزءين من البشرة بنفسه او بمعاون لو كان الماء ساكناً ، وهو غير محل البحث .

(الحادية عشرة) — هل يختص البحث في هذه المسئلة والخلاف فيها بما كان قليلا فقط ، او يشمل الكثير ايضا ؟  
الظاهر من كلمات جمع من الاصحاب - نصريحا تارة وتلويحا اخرى - هو الاختصاص بالقليل .

ونقل بعض فضلاء متأخري المتأخرين عن شيخنا المفيد في القنعة انه حكم بکراهة الارتماس في الماء الكثير الراكد . والظاهر انه ليس الوجه فيه إلا صيرورته مستعملا يمتنع الطهارة به من الحدث ثانيا بناء على مذهبه . والكراهة في كلام المتقدمين - كما هو في الأخبار - اعم من المعنى المصطلح .

قال شيخنا البهائي (قدس سره) في حواشي كتاب الحبل المتين - بعد ان نقل في الأصل صحيحة صفوان بن مهران الجمال الدالة على السؤال عن الحيض التي بين مكة والمدينة ، وقد تقدمت في مبحث نجاسة الماء القليل بالملاقاة (١) وصحيحة محمد بن اسماعيل ابن بزيع (٢) قال : « كتبت الى من يسأله عن الغدير يجتمع فيه ماء السماء أو يستقي فيه من بئر ، فيستنحي فيه الانسان من البول أو يغتسل فيه الجنب ، ما حده الذي لا يجوز ؟ فكتب : لا توضأ من مثل هذا إلا من ضرورة اليه » - ما صورته : « استدلال العلامة في المختلف بالحدث السابع والثامن يعطي ان الخلاف ليس في الماء المنفصل عن اعضاء الغسل فقط ، بل هو جار في الكر الذي يغتسل فيه ايضا فتدبر » انتهى .

اقول : فيه ان الظاهر ان استدلال العلامة بصحيحة صفوان إنما هو من حيث الاطلاق الشامل للاقل من كر . ولهذا انه نقل ثمة عن الشيخ (رحمه الله) الجواب عن الصحيحة المذكورة بالحمل على بلوغ الكر ولم يتعرض لردده ، وهو ظاهر في ان الكر ليس محل خلاف كما لا يخفى .

(١) في الصحيفة ٢٩٦ .

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق .

واما صحيحة محمد بن اسماعيل فلا يخفى ما فيها من الاجمال ، لأن الماء المسؤول عنه وان كان السائل قد سأل عن بيان حكمه الذي يجوز التوضؤ معه لسكن الامام ( عليه السلام ) لم يبينه له ، إلا انه بالنظر الى قيام الدليل على نجاسة الماء القليل وانه بالنسبة الى الطهارة حينئذ في حكم العدم ، فلا بد من الحل على الكربة وحمل النعي عنه إلا مع الضرورة على التنزيه : بناء على أنه يشترط في ماء الطهارة ما لا يشترط في غيره من المزية ، وحينئذ يتم ما ذكره شيخنا البهائي ( رحمه الله ) بالنسبة الى هذا الخبر .

نعم يبقى الكلام في استدلال العلامة به على الجواز ، فان للخصم الاستدلال به على المنع وحمل الجواز هنا على الضرورة كما ينطق به لفظه ، بعين ما تقدم (١) من حمل الشيخ صحيحة علي بن جعفر على ذلك . وقول العلامة في المختلف - في بيان وجه الاستدلال بهذه الرواية : « انه لو كان هذا الماء غير مطهر لما جاز الوضوء منه من ضرورة وغيرها » - مردود بمحصل الرخص في الشريعة في مواضع لا تجصى ، وليس الرخصة إلا بتجوز ما منع منه تخفيفاً وتسهيلاً في بعض الموارد كما لا يخفى . إلا ان كلام الشيخ في التهذيب (٢) ظاهر الالباء لذلك . حيث انه - بعد ان نقل عبارة المقنعة الدالة على انه بالاعتسال في الكثير يخالف السنة - استدلل عليه بالصحيحة المذكورة ، قائلاً بعد نقلها : « قوله ( عليه السلام ) : - لا توضأ من مثل هذا إلا من ضرورة اليه - يدل على كراهة النزول فيه ، لانه لو لم يكن مكروهاً لما قيد الوضوء والفسل منه بحال الضرورة . ثم قال : واما الذي يدل على انه لا يفسد الماء اذا زاد على الكر - بنزول الجنب فيه - ما تقدم من الأخبار وانه اذا بلغ الماء كراً لم ينجسه شيء » انتهى . وهو - كما ترى - صريح في عدم دخول قدر الكر في محل الخلاف ، وعبارة المقنعة المنقولة ايضاً ظاهرة الانطباق على هذا الكلام ، فحينئذ فما توهم من نسبة الخلاف اليهما في قدر

(٢) في الصحيفة ٤٢ .

(١) في الصحيفة ٤٤٠ .

الكر ايضاً ظاهر البطلان إلا ان يعلم تصريحهما بذلك في محل آخر . والله اعلم .

( الثانية عشرة ) — روى الشيخ في التهذيب (١) في الصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه موسى (عليه السلام) قال : سألت عن الرجل يصيب الماء في ساقية أو مستنقع ، أيفتسل منه للجنابة أو يتوضأ منه للصلاة ، اذا كان لا يجد غيره ، والماء لا يبلغ صاعاً للجنابة ولا مدّاً للوضوء ، وهو متفرق ، فكيف يصنع به وهو يتخوف ان يكون السباع قد شربت منه ؟ فقال : اذا كانت يده نظيفة فليأخذ كفاً من الماء بيد واحدة فلينضحه خلفه وكفاً امامه وكفاً عن يمينه وكفاً عن شماله . فان خشي ان لا يكفيه غسل رأسه ثلاث مرات ثم مسح جلده بيده ، فان ذلك يجزيه . وان كان الوضوء غسل وجهه ومسح يده على ذراعيه ورأسه ورجليه . وان كان الماء متفرقاً فقد ان يجمعه وإلا اغتسل من هذا وهذا . فان كان في مكان واحد وهو قليل لا يكفيه لفعله فلا عليه ان يغتسل ويرجع الماء فيه ، فان ذلك يجزيه .

اقول : وهذا الخبر من مشكلات الأخبار ومعضلات الآثار ، وقد تكلم فيه جملة من علمائنا الابرار رفع الله تعالى اقدارهم في دار القرار ، وحيث كان مما يتعلق بهذا المقام ويدخل في سلك هذا النظام رأينا بسط الكلام فيه وارداً بما يكشف عن باطنه وخافيه .

فنقول : ان الكلام فيه يقع في مواضع :

( الأول ) — اختلف اصحابنا (رضوان الله عليهم) في ان النضح للجوانب الأربعة في الخبر المذكور هل هو للأرض ام البدن ، وعلى اي منها فما الغرض منه وما الحكمة فيه ؟

ف قيل بان محل النضح هو الأرض ، وقد اختلف في وجه الحكمة على هذا القول .

---

(١) في الصحيفة ١١٨ ، وفي الوسائل في الباب - ١٠ - من ابواب الماء المضاف والمستعمل .

فظاهر الخبر المشار اليه - وبه صرح البعض - ان ذلك لدفع النجاسة الوهمية الناشئة من تخوف شرب السباع التي من جعلتها السكالب ونحوها مع قلة الماء . ولكن فيه ان تعداد النضح في الجهات الاربع لا يظهر له وجه ترتب على ذلك ، اذ يكفي النضح في جهة واحدة . ولعل الأقرب كون ذلك لما ذكر مع منع رجوع الغسالة الى الماء ، كما يشير اليه قوله ( عليه السلام ) في آخر الخبر : « فان كان في مكان واحد وهو قليل لا يكفي لنفسه ، فلا عليه ان يغتسل ويرجع الماء فيه » فانه يشعر بكون النضح أولاً لمنع رجوع الغسالة ، لكن مع قلة الماء على الوجه المذكور لا عليه ان يغتسل ويرجع الى مكانه .

ويؤيد ذلك وبوضعه ان الذي صرح به غير هذا الخبر من الأخبار الواردة في هذا المضمار هو ان العلة لمنع رجوع الغسالة .

ومنها — رواية ابن مسكان (١) قال : « حدثني صاحب لي ثقة انه سأل أبا عبدالله ( عليه السلام ) عن الرجل ينتهي الى الماء القليل في الطريق فيريد ان يغتسل وليس معه إناء والماء في وهدة ، فان هو اغتسل رجع غسله في الماء ، كيف يصنع ؟ قال : ينضح بكف بين يديه وكفًا من خلفه وكفًا عن يمينه وكفًا عن شماله ، ثم يغتسل » . وما رواه في المعتبر (٢) والمنتقى عن جامع البزنطي عن عبدالكريم عن محمد ابن ميسر عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) قال : « سئل عن الجنب ينتهي الى الماء القليل والماء في وهدة ، فان هو اغتسل رجع غسله في الماء ، كيف يصنع ؟ قال : ينضح بكف بين يديه وكف خلفه وكف عن يمينه وكف عن شماله ، ويغتسل » .

وبذلك ايضاً صرح شيخنا الصدوق (عطره الله مرقده) في كتاب من لا يحضره الفقيه (٣) حيث قال : « فان اغتسل الرجل في وهدة وخشي ان يرجع ما ينصب عنه

(١) المروية في الوسائل في الباب - ١٠ - من ابواب الماء المضاف والمستعمل .

(٢) في الصحيفة ٢٢ - (٣) في باب ( المياه وطهرها ونجاستها ) .

الى الماء الذي يغتسل منه ، اخذ كفاً وصبه امامه وكفأ عن يمينه وكفأ عن يساره وكفأ من خلفه ، واغتسل منه .

وقال ايضاً والده ( قدس سره ) في رسالته اليه : « وان اغتسلت من ماء في وهدة وخشيت ان يرجع ما ينصب عنك الى المكان الذي تغتسل فيه ، اخذت له كفأ وصبته عن يمينك وكفأ عن يسارك وكفأ خلفك وكفأ امامك ، واغتسلت . »

والخبر ان المنقولان مع العبارتين المذكورتين وان اشتركا في كون العلة منع رجوع النسالة لسكنها مجلة بالنسبة الى كون المنضوح الأرض أو البدن .

وما ذكره في المعالم - من ان العبارة المحكية عن رسالة ابن بابويه ظاهرة في الاول حيث قال فيها : أخذت له كفأ ... الى آخره . والضمير في قوله : « له » عائد الى المكان الذي يغتسل فيه ، لانه المذكور قبله في العبارة ، وليس المراد به محل الماء كما وقع في عبارة ابنه ، حيث صرح بالعود الى الماء الذي يغتسل منه ، وكان تركه للتصريح بذلك اتكالا على دلالة لفظ الرجوع عليه ، فالجار في قوله : « الى المكان » متعلق بـ « ينصب » وصلة « يرجع » غير مذكورة . لدلالة المقام عليها . انتهى - فظني بعده ، لاحتمال كون الضمير في « له » عائداً الى ما يفهمه سوق الكلام من خوف رجوع ما ينصب عنه ، بمعنى انك اذا خشيت ذلك اخذت لاجل دفع ما نخشاه كفأ ، ويؤيده السلامة من تقدير صلة لـ « يرجع » بل صلته هو قوله : « الى المكان » غاية الامر انه عبر هنا عن الماء الذي يغترف منه - كما وقع في عبارة ابنه - بالمكان الذي يغتسل فيه . وهو سهل .

وقيل بان الحسكة فيه اجتماع اجزاء الأرض ، فيمتع سرعة انحدار ما ينفصل عن البدن الى الماء . وردّه ابن ادریس وبالغ في رده بان استعداد الأرض برش الجهات المذكورة موجب لسرعة نزول ماء الفسل . والظاهر ان لكل من القولين وجهاً

باعتبار اختلاف الاراضي ، فان بعضها بالابتلال يكون قبولها لا ابتلاع الماء اكثر وبمعضها بالعكس .

وقيل بان الحكمة هي عدم عود ماء الغسل ، لكن لا من جهة كونه غسالة بل من جهة النجاسة الوهمية التي في الأرض ، فالنضج إنما هو لازالة النجاسة الوهمية منها . والظاهر بعده ، فانه لا ايناس في الخبر المذكور ولا في غيره من الأخبار التي قدمناها بذلك .

وقيل بان الحكمة إنما هي رفع ما يستقذر منه الطبع من الكشافات بان يأخذ من وجه الماء اربع اكف وينضح على الأرض .

صرح بذلك السيد السند صاحب المدارك في حواشي الاستبصار .

وايده بحسنة السكاهلي (١) قال : « سمعت أبا عبدالله ( عليه السلام ) يقول : اذا أتيت ماء وفيه قلة فانضح عن يمينك وعن يسارك وبين يديك ، وتوضأ » .  
ورواية أبي بصير (٢) قال : « قلت لأبي عبدالله ( عليه السلام ) : انا ناسفر ، فرمنا ببلينا بالغدير من المطر يكون الى جانب القرية فتكون فيه العذرة ويبول فيه الصبي ويبول فيه الدابة وتروث ؟ فقال : ان عرض في قلبك منه شيء فقل هكذا ، يعني افرج الماء بيدك ، ثم توضأ ... » .

وفيه (اولا) — انه يكفي على هذا مطلق النضح وان كان الى جهة واحدة ، مع ان الخبر قد تضمن تفريقه في الجهات الاربع ، ومثله الخبران الاخران . واما النضح الى الجهات الثلاث في خبر السكاهلي فالظاهر انه عبارة عن تفريج الماء كما في خبر أبي بصير .

و ( ثانياً ) — ان ظاهر الخبرين الذين قدمناهما — وكذا كلام الصدوقين — كون

(١) المروية في الوسائل في الباب - ١٠ - من ابواب الماء المضاف والمستعمل .

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب الماء المطلق .



العلة منع رجوع الفسالة . وهذا الخبر وان كان مجعلا بالنسبة الى ذلك إلا ان الظاهر — كما قدمنا لك — ان ذلك مما استشعره الامام ( عليه السلام ) من سؤال السائل كما يشعر به آخر الخبر ، ولا ينافي ذلك ظهور ما ادعاه في حسنة السكاهلي ورواية ابي بصير ، فان الظاهر ان هذا حكم آخر مرتب على علة اخرى غير ما تضمنته هذه الأخبار .

و ( ثالثاً ) — ان ظاهر الخبر — كما اشرنا اليه آنفاً — إنما هو ازالة النجاسة الوهية من الماء . وربما احتمل بعضهم بناء على ذلك ان المنضوح هو الماء ، وايداه أيضاً بحسنة السكاهلي ورواية ابي بصير . ولا يخفى بعده وان قرب احتمالاه في الخبرين المذكورين .

وقيل بان محل النضح هو البدن ، وقد اختلف أيضاً في وجه الحكمة على هذا القول على اقوال :

( منها ) — ان الحكمة في ذلك هو ترطيب البدن قبل الغسل لئلا ينفصل عنه ماء الغسل كثيراً فلا يني بفصله لقله الماء .

وفيه ( اولاً ) — ان ذلك وان احتمل بالنسبة الى الخبر المذكور لكنه لا يجري في خبر ابن مسكان والخبر المنقول عن جامع البرزنجي (١) لظهورهما في كون العلة إنما هي خوف رجوع الفسالة . والظاهر — كما قدمنا الاشارة اليه — كون مورد الاخبار الثلاثة أمراً واحداً .

و ( ثانياً ) — انه يلزم من ذلك عدم جواب الامام ( عليه السلام ) في الخبر المبحوث عنه عن استشكل السائل المتخوف من ورود السباع .

و ( منها ) — ان الحكمة ازالة توم ورود الفسالة ، اما يحمل ما يرد على الماء على ورودها مما فصح على البدن قبل الغسل الذي ليس من الفسالة ، واما انه مع الاكتفاء

بالمسح بعد النضح لا يرجع الى الماء شيء . ولا يخلو ايضاً من المناقشة (١) .  
 و ( منها ) — ان الحسكة في ذلك ليجري ماء الغسل على البدن بسرعة ،  
 ويكمل الغسل قبل وصول الفسالة الى ذلك الماء .  
 واعترض عليه بان سرعة جريان ماء الغسل على البدن مقتضى لسرعة تلاحق  
 اجزاء الفسالة وتواصلها ، وهو يعين على سرعة الوصول الى الماء .  
 واجيب بان انحدار الماء عن اعالي البدن الى اسافه اسرع من انحداره الى الارض  
 المائلة الى الانخفاض ، لانه طالب للمركز على اقرب الطرق ، فيكون انفصاله  
 عن البدن اسرع من اتصاله بالماء الذي يغترف منه ، هذا اذا لم تكن المسافة بين مكان  
 الغسل وبين الماء الذي يغترف منه قليلة جداً ، فلعله كان في كلام السائل ما يدل  
 على ذلك ، كذا نقل عن شيخنا البهائي ( قدس سره ) .  
 ( الثاني ) — ان هذا الخبر قد اشتمل على جملة من الاحكام المخالفة لما عليه  
 علماءنا الاعلام .

( منها ) — امره ( عليه السلام ) بغسل رأسه ثلاث مرات ومسح بقية بدنه ،  
 فانه يدل على اجزاء المسح عن الغسل عند قلة الماء ، وهو غير معمول عليه عند جمهور  
 الأصحاب عدا ابن الجنيد ، فان المنقول عنه وجوب غسل الرأس ثلاثاً والاجتزاء  
 بالدهن في بقية البدن . إلا ان اخبار الدهن الآتية ان شاء الله تعالى في بحث  
 الوضوء تساءله .

(١) اما التعليل الاول فلان الوارد على الماء ان علم ورثي حال وزوده فلا مجال للحمل  
 المذكور ، وإلا فاصالة العدم كافية . واما الثاني فلان المسح انما ذكر في الخبر على سبيل  
 الفرض بناء على عدم كفاية الماء للغسل بعد النضح المذكور ، كما يشير اليه قوله : « فان  
 خشي ان لا يكون ... الخ ، وحينئذ فلا يتم ذلك ( منه قدس سره ) .

و ( منها ) — قوله ( عليه السلام ) : « وان كان الوضوء ... الخ » فانه صريح في الاجتزاء بمسح اليدين عن غسلهما في الوضوء عند عوز الماء .

و ( منها ) — قوله ( عليه السلام ) : « فان كان في مكان واحد ... الخ » فانه يدل على ان الجنب اذا لم يجد من الماء إلا ما يكفي بعض اعضائه غسل ذلك البعض به وغسل الآخر بفصلته . وانه لا يجوز ذلك إلا مع قلة الماء . كما يفيد مفهوم الشرط وهو مؤيد لما ذهب اليه المانعون من استعمال الفسالة ثانياً ، ومؤذن بما اشرنا اليه سابقاً من ان النضح المأمور به في صدر الخبر إنما هو للمنع من رجوع الفسالة . إلا ان الاكثر يحملون ذلك على الفضل والكمال .

( الثالث ) — انه على تقدير جمل متعلق النضح في الخبر المذكور الأرض — وان وجه الحكمة فيه هو عدم رجوع ماء الغسل الى الماء الذي يقتسل منه ، كما هو أظهر الاحتمالات المتقدمة ، مع اعتضاده بخبري ابن مسكان ومحمد بن يسير المتقدمين (١) — يكون ظاهر الدلالة على ما ذهب اليه المانعون من استعمال المستعمل ثانياً . وظاهر الاكثر حل ذلك على الاستحباب ، كما صرح به العلامة في المنتهى مقرباً له بحسنة الكاهلي المتقدمة (٢) ، ووجه التقريب ان الاتفاق واقع على عدم المنع من المستعمل في الوضوء ، فالأمر بالنضح له في الحديث محمول على الاستحباب عند الكل ، فلا يبعد ان تكون تلك الأوامر الواردة في تلك الأخبار كذلك . وانت خبير بانه يأتي بناء على ما حققناه سابقاً احتمال ابتناء ذلك على ما هو الغالب من بقاء النجاسة الى آن الغسل . إلا انه يدفعه في الخبر المبحوث عنه قوله في آخره في صورة فرض قلة الماء : « فلا عليه ان يقتسل ويرجع الماء فيه ، فانه يجوز به » .

( الرابع ) — روى في كتاب الفقه الرضوي (٣) قال ( عليه السلام ) : « وان .

(٢) في الصحيفة ٤٦٢ .

(١) في الصحيفة ٤٦٠ .

(٣) في الصحيفة ٤ .

اغتسلت من ماء في وهدة وخشيت ان يرجع ما تصب عليك ، أخذت كففاً فصببت على رأسك وعلى جانبيك كففاً كففاً ، ثم تمسح بيدك وتلك بيدك .

اقول : وهذا الخبر قد ورد بنوع آخر في منع رجوع الغسالة . وهو ان يغتسل على الكيفية المذكورة في الخبر . والظاهر تقييد ذلك بقلة الماء كما دل عليه الخبر المبحوث عنه ، إذ الاجتزاء بالغسل المذكور - مع كثرة الماء واتيانه على الغسل الكامل - لا يخلو من الاشكال إلا على مذهب المانعين من استعمال الغسالة .

( الخامس ) — قال الشيخ في النهاية : « متى حصل الانسان عند غدير أو قليب ولم يكن معه ما يقترب به الماء لوضوئه ، فليدخل يده فيه ويأخذ منه ما يحتاج اليه وليس عليه شيء . وان أراد الغسل للجنازة وخاف - ان نزل اليها - فساد الماء . فليرش عن يمينه ويساره وامامه وخلفه . ثم ليأخذ كففاً كففاً من الماء فليغتسل به » انتهى .

قال في المعالم بعد نقل ذلك عنه : « وهو لا يخلو من اشكال . فان ظاهره كون المحذور في الفرض المذكور هو فساد الماء بنزول الجنب اليه واغتساله فيه ، ولا ريب ان هذا يزول بالأخذ من الماء والاغتسال خارجه . وفرض امكان الرش يقتضي امكان الأخذ فلا يظهر لحكمه بالرش حينئذ وجه » ثم نقل عن المحقق في المعتبر انه تأوله فقال : « ان عبارة الشيخ لا تنطبق على الرش إلا أن يجعل في « نزل » ضمير ماء الغسل ، ويكون التقدير « وخشى - ان نزل ماء الغسل - فساد الماء » وإلا فتقديره ان يكون في « نزل » ضمير المريد لا ينتظم المعنى ، لانه ان امكنه الرش لا مع النزول امكنه الاغتسال من غير نزول » ثم قال بعده : « وهذا الكلام حسن وان اقتضى كون الرجوع غير مذكور صريحاً ، فان محذوره هين بالنظر الى ما يلزم على التقدير الآخر ، خصوصاً بعد ملاحظة كون الفرض بيان الحكم الذي وردت به النصوص ، فانه لا ربط للعبارة به على ذلك التقدير . وفي بعض نسخ النهاية « وخاف ان ينزل اليها فساد الماء » على صيغة المضارع ، فالاشكال حينئذ مرتفع ، لانه مبني على كون

العبرة عن النزول بصيغة الماضي ، وجعل « ان » مكسورة الهمزة شرطية ، وفساد الماء مفعول « خشي » ، وفاعل « نزل » الضمير العائد الى المريد . وعلى النسخة التي ذكرناها يجعل « ان » مفتوحة الهمزة مصدرية ، وفساد الماء فاعل « ينزل » ، والمصدر المأول من « ان ينزل » مفعول « خشي » ، وفاعله ضمير المريد . وحاصل المعنى انه مع خشية نزول الماء المنفصل عن بدن المفتسل الى المياه التي يريد الاغتسال منها - وذلك بعود الماء الذي اغتسل به اليها - فان المنع المتعلق به يتعدى اليها بعوده فيها ، وهو معنى نزول الفساد اليها ، فيجب الرش حينئذ حذراً من ذلك الفساد . وهذا عين كلام باقي الجماعة ومدلول الأخبار فلعل الوهم في النسخة التي وقع فيها لفظ الماضي . فان حصول الاشتباه في مثله وقت الكتابة ليس بمستبعد « انتهى كلامه زيد مقامه .

اقول : ما نقله عن بعض نسخ النهاية - من التعبير في تلك اللفظة بلفظ المضارع - هو الموجود في أصل النسخة التي عندي . وهي معتمدة . إلا ان الياء قد حكت ، وعلى الهامش مكتوب بخط شيخنا العلامة أبي الحسن الشيخ سليمان البحراني ( قدس سره ) « نزل » بياناً لذلك . ولا ريب انه على تقدير النسخة المذكورة يضمف الاشكال كما ذكره ( قدس سره ) . إلا انه من المحتمل بل الظاهر انه على تقدير نسخة الماضي ان المعنى انه إذا أراد الغسل للجنبابة وخاف - بنزوله في الماء للغسل ارتعاساً - فساد الماء . اما باعتبار نجاسة بدنه او باعتبار اثاره الحادة أو نحو ذلك ، فانه يغتسل ترتيباً خارج الماء ، ولكن يرش الأرض لاحد الوجود المتقدمة التي أظهرها ووافقها بمذهب منع رجوع الفسالة . ولا ريب انه معنى صحيح لا غبار عليه ولا اشكال يتطرق اليه .

( المسألة الثالثة ) — في الماء المستعمل في الاستنجاء ، والبحث فيها يقع

في مواضع :

( الأول ) — انفق الأصحاب ( رضوان الله عليهم ) - على ما نقله غير واحد

منهم - على عدم وجوب إزالة ماء الاستنجاء عن الثوب والبدن لما هو مشروط بالطهارة من صلاة وغيرها ، وعلى ذلك تدل الاخبار ايضاً .

( فنها ) — صحيحة محمد بن النعمان عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) ( ١ ) قال : « قلت له : استنجي ثم يقع ثوب في فيه وانا جنب ؟ فقال : لا بأس به » .

واستظهر بعض محدثي المتأخرين ككون الاستنجاء هنا من المني بقرينة قوله : « وانا جنب » قال : « فينبني استثناء الاستنجاء من المني ايضاً » .

واحتمل آخر كون الاستنجاء مختصاً بغير المني وذكر الجنابة لتوهم سراية النجاسة المعنوية الحديثة الى الماء .

و ( منها ) — صحيحة عبدالكريم بن عتبة الهاشمي ( ٢ ) قال : « سألت أبا عبدالله ( عليه السلام ) عن الرجل يقع ثوبه على الماء الذي استنجى به ، أينجس ذلك ثوبه ؟ قال : لا » .

و ( منها ) — حسنة محمد بن النعمان الاحول ( ٣ ) قال : « قلت لابي عبدالله ( عليه السلام ) : اخرج من الخلاء فاستنجي بالماء ، فيقع ثوب في ذلك الماء الذي استنجيت به ؟ فقال : لا بأس به » وزاد في الفقيه « ليس عليك شيء » .

و ( منها ) — ما رواه الصدوق عطر الله مرقله في كتاب الملل ( ٤ ) عن الاحول ايضاً قال : « دخلت على ابي عبدالله ( عليه السلام ) فقال لي : سل عما شئت فارفعت علي المسائل ، فقال لي : سل ما بدا لك . فقلت : جعلت فداك الرجل يستنجي فيقع ثوبه في الماء الذي استنجى به ؟ فقال : لا بأس به . فسكت فقال : أو تدري لم صار لا بأس به ؟

( ١ ) و ( ٢ ) و ( ٣ ) المروية في الوسائل في الباب - ١٣ - من ابواب الماء المضاف والمستعمل .

( ٤ ) في الصحيفة ١٠٥ وفي الوسائل في الباب - ١٣ - من ابواب الماء المضاف والمستعمل .

قلت : لا والله جعلت فداك . فقال : ان الماء أكثر من القدر .  
وهذه الأخبار وان اشتركت في نفي البأس عن ملاقاته الثوب كما في أكثرها  
وعدم التنجيس كما في بعضها ، إلا ان الظاهر - كما عليه الاصحاب - انه لا مدخل  
لخصوصية الثوب في ذلك . فيتمدى الحكم الى غيره من باب تنقيح المناط القطعي  
الذي تقدمت الاشارة اليه غير مرة ، وإلا لزم ايضاً اختصاص الحكم بالرجل دون  
المراة كما هو مورد تلك الاخبار ، وهو خلاف ما عليه كافة علمائنا الإبرار . وربما  
اشعر التعليل الذي في آخر رواية العلل بعدم نجاسة غسالة الخبث مطلقاً مع عدم التغيير .  
وسياقي الكلام فيه في محله ان شاء الله تعالى . واطلاق هذه الاخبار يقتضي عدم  
الفرق بين المخرجين ، لصدق الاستنجاء بالنسبة الى كل منهما . وبذلك صرح  
الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) ايضاً .

( الثاني ) - اختلف الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) - بعد الاتفاق - كما  
عرفت - على عدم وجوب ازالته - في ان ذلك لطهارته أو لكونه معفواً عنه . وربما  
اشعر ذلك (١) بكون العفو عبارة عن الحكم بنجاسته مع الرخصة في مباشرته . والذي  
يظهر من كلام شيخنا الشهيد في الذكري - وتبعه عليه جمع ممن تأخر عنه - كون العفو  
هنا إنما هو بمعنى سلب الطهورية ، حيث قال بعد نقل القولين : « وتظهر الفائدة  
في استعماله » وحينئذ فيصير محط الخلاف في جواز رفع الحدث أو الخبث به وعدمه ،  
وكذا تناوله وعدمه . إلا انهم تقلوا الاجماع ايضاً على عدم جواز رفع الحدث بما تزال به  
النجاسة مطلقاً كما سيأتي في تالي هذه المسألة ، وحينئذ فينحصر الخلاف في الآخرين .  
والظاهر - كما هو المشهور - الجواز تمسكاً باصالة الطهارة عموماً وخصوصاً ، وصدق

(١) اي مقابلة العفو بالطهارة وجعل القول بالعفو مقابلاً للقول بالطهارة ، وقد نقل  
السيد في المدارك عن المحقق الثاني في حواشي الشرائع انه نقل عن المحقق في المعبر انه  
اختار كونه نجساً معفواً عنه ( منه قدس سره ) .

الماء المطلق عليه . فيجوز شربه وازالة الخبث به .

وجملة من متأخري المتأخرين (١) ايدوا ذلك ايضا بان ادلة نجاسة القليل بالملاقاة لا عموم لها بحيث تشمل ما نحن فيه ، وإنما كان التعدي عن الموارد المخصوصة التي وردت فيها الروايات الى بعض الصور لاجل الشهرة وعدم القول بالفصل ، وكلاهما مقفودان فيما نحن فيه : فيبنى على الأصل ، فيثبت جواز الطهارة والتناول .  
وانت خير بما فيه ، بل الحق ان هذا الموضع مما خرج بالاخبار المتقدمة عن قاعدة نجاسة القليل بالملاقاة .

واستدل جملة من الاصحاب (رضوان الله عليهم) على الطهارة بلزوم الحرج والمشقة لو لم يكن كذلك ، والظاهر ان مرادهم الاستدلال على خروجه عن قاعدة نجاسة القليل بالملاقاة . بمعنى انه لو حكم بنجاسته كغيره من افراد الماء القليل للزم الحرج من ذلك والمشقة ، لتكرره وعدم امكان التحرز عنه . لا ان مرادهم الاستدلال على الطهارة بالمعنى المقابل للعفو ، وحينئذ فلا يرد ما اورده الفاضل الخوانساري في شرح الدروس على شيخنا الشهيد الثاني في الروض . حيث قال - بعد نقل الاستدلال عنه على الطهارة بان في الحكم بالنجاسة حرجا ومشقة ، لعموم البلوى . وكثرة تكرره ودورانه ، بخلاف باقي النجاسات - ما لفظه : « وفيه ان الحرج على تقدير تسليمه إنما يرتفع بالعفو ولا يتوقف على طهارته . إذ لا حرج في عدم جواز استعماله في رفع الخبث والتناول ، وهو ظاهر » انتهى .

وبالجملة فهنا مطلبان : ( احدهما ) - الحكم بطهارته واستثنائه من عموم نجاسة القليل بالملاقاة . و ( ثانيهما ) - انه هل يثبت له حكم الطاهر بجميع موارد ، ام يخص بما دون التناول ورفع الخبث والحدث ؟ واستدلال شيخنا الشهيد الثاني إنما هو (١) منهم : المحقق الشيخ حسن في المعالم والفاضل الخوانساري في شرح الدروس وغيرهما ( منه رحمه الله ) .



على الأول دون الثاني ، ويدلك على ذلك أنماطهم الحرج والمشقة بالنجاسة ، مع أن العفو عندهم هنا - كما عرفت - ليس المراد به النجاسة مع جواز الاستعمال ، بل المراد به سلب الطهورية .

نعم ناقش المحدث الامين الاسترأبادي ( عطر الله مرقده ) في الاستدلال بهذا الوجه قائلاً : « لا يخفى أن هذا الوجه غير سديد . لأن المقدار الذي اعتبره الشارع من الحرج والعسر غير منضبط في اذهاننا فكيف يتمسك بها ؟ نعم يمكن التمسك بها من باب مفهوم الموافقة مع وجود نص في فرد اخف ، فتأمل » انتهى . وهو متجه . وما ذكره من التمسك بها من باب مفهوم الموافقة متجه باعتبار ورود النص بالعفو عما ينزو من غسلة الجنب في انائه ، وما ينزو من الارض المتنجسة بالبول ، وما يتساقط من غسالته كما تقدم في المسألة الثانية . إلا أن في العمل بمفهوم الموافقة ما عرفت في المقدمة الثالثة (١) وأن كان المحدث المذكور ممن يعتمد عليه في غير موضع من تحقیقاته ( الثالث ) — اعلم ان ممن رجح القول بالعفو شيخنا الشهيد الأول في الذكري ، حيث قال : « وفي المعتبر ليس في الاستنجاء تصريح بالطهارة وإنما هو بالعفو ، وتظهر الفائدة في استعماله . ولعله أقرب ، لتيقن البراءة بغيره » انتهى . ويظهر ذلك من المنتهى ايضاً .

واما كلام المعتبر في هذا الباب فلا يخلو من اجمال بل اضطراب ، ولهذا اختلفت في نقل مذهبه كلمة من تأخر عنه من الأصحاب ، قال ( عطر الله مرقده ) : « واما طهارة ماء الاستنجاء فهو مذهب الشيخين ، وقال علم الهدى في المصباح . لا بأس بما ينتضج من ماء الاستنجاء على الثوب والبدن . وكلامه صريح في العفو وليس بصريح في الطهارة . ويدل على الطهارة ما رواه الاحول عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) ثم ساق حسنة المتقدمة (٢) واردفها برواية عبدالكريم بن عتبة الهاشمي المتقدمة ايضاً (٣)

(٢) و(٣) في الصحيفة ٤٦٨ .

(١) في الصحيفة ٥٧ .

ثم قال : ولان في التنصيص عنه عسراً فشرع العفو دفعاً للعسر « انتهى .  
وانت خير بان مقتضى قوله : « ويدل على الطهارة ... الخ » بعد نقله القولين  
اولاً هو اختيار الطهارة التي هي أحد ذينك القولين . وقوله في الدليل الثاني : « ولان  
في التنصيص عنه عسراً فشرع العفو . . الخ » ظاهر في اختيار العفو الذي هو القول الآخر  
ايضاً (١) وايضاً في حكمه على كلام المرتضى بالصراحة في القول بالعفو - مع حكمه  
على رواية الأحوال بالدلالة على الطهارة - نوع تدافع ، فان العبارة فيها واحدة ،  
إذ نفي البأس ان كان صريحاً في العفو في الموضعين ، وان كان في الطهارة فكذلك ،  
وحينئذ فنسبة القول بالطهارة الى المعبر - كما فهمه السيد السند في المدارك وجمع ممن  
تأخر عنه - كما ترى ، واعجب من ذلك نقل شيخنا الشهيد في الذكرى - كما تقدم  
في عبارته - القول بالعفو عن المعبر بتلك العبارة . وتبعه على ذلك المحقق الشيخ  
علي ( رحمه الله ) في شرح القواعد وشيخنا الشهيد الثاني في الروض فقال في شرح

(١) اقول : الذي يظن من كلام المحقق ( رحمه الله ) هنا هو ان مراده بالعفو هو  
الطهارة ، بمعنى انه وان كان مقتضى كلية نجاسة القليل بالملافة هو النجاسة هنا إلا انه لما  
كان في التنصيص عنه عسر و حرج ، استثناه الشارع من تلك الكلية لحكم بطهارته دفوراً عنه  
ورحمة للمباد ، كما هو شأن الرخص الواردة في الشريعة . والتعبير بالعفو اشارة الى ان الطهارة  
هنا من قبيل الرخص تخميناً ، اذ مقتضى تلك الكلية هو النجاسة كما عرفت ، ويعمد  
من مثل المحقق (ره) - على تقدير ارادة المعنى الذي فهموه - التعبير بمثل هذه العبارة المضطربة  
كما عرفت في الأصل ، ويؤيد ما قلناه قوله - بعد هذه المسألة في الفرع الذي ذكره في حكم  
غسالة اناء الولوغ ، بعد ان نقل عن الشيخ الاستدلال على طهارة هذه الغسالة مطلقاً بأنه  
لو كان المنفصل نجساً لما طهر الاناء ، لانه كان يلزم نجاسة البلة الباقية بعد المنفصل ثم  
ينجس الماء الثاني بنجاسة البلة وكذا بما بعده - ما صورته « والجواب ان ثبوت الطهارة بعد  
الثانية ثابت بالاجماع فلا يقدح ما ذكره ، ولانه معفو عنه دفعاً للحرج ، انتهى . فان  
حكمه بطهارة البلة بالاجماع اولاً واستدلالة بالعفو ثانياً لا يجتمع إلا على ما ذكرناه  
وحينئذ فظاهر من عبارته في ماء الاستنجاء هو الطهارة والله العالم ( منه رحمه الله ) .

القواعد : « واعلم ان قول المصنف - : فانه طاهر - مقتضاه انه كغيره من المياه الطاهرة في ثبوت الطهارة له . وتقل في المنتهى على ذلك الاجماع . وقال المحقق في المعتبر : ليس في الاستنجاء تصريح بالطهارة وانما هو بالمعفو . وتظهر الفائدة في استعماله . قال شيخنا في الذكرى : ولعله أقرب ، لتيقن البراءة بغيره » انتهى . وقال في الروض : « وفي المعتبر هو معفو ، وقربه في الذكرى » .

والظاهر ان اصل السهو من شيخنا الشهيد في الذكرى . وتبعه من تبعه من غير ملاحظة لكتاب المعتبر (١) وعبارة المعتبر - كما مرّت بك - خالية عما ذكره . وما اعتذر به الفاضل الخوانساري في شرح الدروس - بعد ان ناقش في دلالة الاخبار على الطهارة ، من ان مراد الذكرى من ان في المعتبر ليس في الاستنجاء تصريح بالطهارة ، انه ليس في الروايات لا في كلام الاصحاب ، وهو كذلك كما قررنا ... الى آخر كلامه - غير مستقيم ، إذ تفسير العبارة المذكورة بما ذكره فرع وجودها أو وجود ما يؤدي معناها ، وليس فليس .

بقي هنا شيء وهو ان ما ذهب اليه في الذكرى وتبعه عليه جمع من المتأخرين - من ان المعفو مراد به سلب الطهورية دون النجاسة مع سلب حكمها (٢) - مما لا يساعد عليه كلام المعتبر ، فان نقله عن المرتضى (رضي الله عنه) القول بالمعفو - ونفيه عنه

(١) وما يؤيد ذلك نقل المحقق الشيخ علي (قدس سره) قوله : « وتظهر الفائدة ... الخ ، من تمتع كلام المعتبر ظناً منه ان هذا من جملة المنقول عن المعتبر ، حيث اخر نقل كلام الذكرى عن هذه العبارة ، مع انها من كلام الذكرى قطعاً ، كما لا يخفى على من راجع عبارته (منه رحمه الله) .

(٢) اي ان نفي البأس أعم من الطهارة ، إذ قد يكون نجساً ويجوز مباشرته والصلاة فيه كما في غيره من النجاسات المعفو عنها ، وحينئذ فنفي البأس غاية المعفو خاصة (منه رحمه الله) .

صراحة القول بالطهارة بمجرد نفيه البأس عما ينتضج على الثوب والبدن من ماء الاستنجاء - يؤذن بان محل النزاع في ملاقة هذا الماء للثوب والبدن وأنه هل ينجس به وان انتفى البأس عن الصلاة فيه كما هو مذهب المرتضى ، أو يحكم بالطهارة كما هو القول الآخر ؟ (١) ، لا ان يظهر النزاع استعماله ثانياً وان الملاقي للثوب والبدن منه طاهر اجماعاً . وهذا بحمد الله ظاهر غاية الظهور ، وحينئذ فلا استبعاد في حمل العفو في عبارة المعتبر على المعنى المعبود . نعم يبقى الاشكال في نسبة ذلك اليه كما عرفت . وكيف كان فالتحقيق في المقام ان يقال : ان اكثر الاخبار المتقدمة قد اشتركت في نفي البأس عن ملاقاته للثوب والبدن ، ونفي البأس وان كان اعم من الطهارة إلا ان تصريح صحيحة عبدالكريم (٢) بدم التنجيس يقتضي حمل نفي البأس في تلك الاخبار على الكناية عن الطهارة . وايضاً فانه من الظاهر بين الظهور انه متى عني عن ملاقاته لم هو مذكور في الاخبار ، وقد عرفت انه لا خصوصية لها بذلك ، فيتعدى الحكم الى غيرها . وانه لا تعدى النجاسة من تلك الاشياء الى ما تلاقيه برطوبة من ماء قليل وغيره . فانه يلزم ان يكون طاهراً البتة ، إذ لا معنى للطاهر شرعاً إلا ذلك .

قال المحقق الشيخ علي ( رحمه الله ) في شرح القواعد - على اثر الكلام المتقدم

(١) وبالجملة فالعفو ان اخذ بالمعنى الذي ذكره شيخنا الشريد - وهو عبارة عن سلب الطهورية - كان مقابلته بالطهارة بمعنى المطهرية ، وان اخذ بالمعنى المشهور ، كانت الطهارة المقابلة له بمعنى عدم النجاسة ، وحينئذ فنسبة صاحب المعتبر الى السيد ( رحمه الله ) القول بالعفو دون الطهارة من حيث نفيه البأس عن ملاقة ماء الاستنجاء للثوب والبدن للترجيح له على المعنى الأول ، اذ لا معنى لأخذ الطهورية وعدوها في ملاقة الماء للثوب والبدن ، بل يتعين المعنى الثاني البتة ، وحينئذ لا يستقيم ما ذكره في الذكرى ( منه قدس سره ) .

(٢) المتقدمة في الصحيفة ٤٦٨ .

نقله - ماصورته « قلت : اللازم أحد الأمرين : اما عدم اطلاق العفو عنه أو القول بطهارته . لانه ان جاز مباشرته من كل الوجوه لزم الثاني . لانه اذا باشره بيده ثم باشر به ماء قليلا ولم يمنع من الوضوء به ، كان طاهراً لا محالة ، وإلا وجب المنع من مباشرة نحو ماء الوضوء به اذا كان قليلا ، فلا يكون العفو مطلقاً ، وهو خلاف ما يظهر من الخبر ومن كلام الاصحاب ، فلعل ما ذكره المصنف اقوى وان كان ذلك احوط » انتهى . وهو جيد . وفيه دلالة على ما ذكرنا من ان معنى العفو في هذا المقام إنما هو عبارة عن النجاسة مع سلب حكمها لا ما ذكره شيخنا الشهيد ( رحمه الله ) . ( الرابع ) — قد اشترط الاصحاب في ثبوت ما تقدم من اي الحسنيين لهذا الماء شروطاً :

( منها ) — عدم تغيره بالنجاسة في احد اوصافه الثلاثة . ولا بأس به . الا ان بعض فضلاء متأخري المتأخرين إنما ائتمد في ذلك على كون الحكم به اجماعياً ، قال : « والظاهر ان الحكم به اجماعي ، وإلا لا يمكن المناقشة ، اذ الروايات الدالة على نجاسة المتغير عامة ، وهذه الروايات خاصة » .

( ومنها ) — عدم ملاقاته لنجاسة اخرى خارجة منه كالدم المصاحب للخارج ونحوه ، أو خارجة عنه كالارض النجسة لو وقع عليها . واشترطه واضح ، لان ظاهر الأخبار الواردة في المسألة نفي البأس باعتبار ازالة النجاسة المخصوصة لا باعتبار غيرها . ولا يخفى ان ماء الاستنجاء لا يزيد قوة على المياه الاخر مما لم يستنج به ، فحيث تنجس تلك بمجرد الملاقاة فهو ينجس ايضاً . وما ناقش به بعض فضلاء متأخري المتأخرين - بالنسبة الى النجاسة المصاحبة للخارج ، مستنداً الى اطلاق اللفظ في تلك الأخبار - مردود بجريان ذلك في النجاسة الغير المصاحبة ، وهو لا يقول به . وما ادعاه - من ان الغالب عدم انفكاك الغائط من شيء آخر من الدم أو الاجزاء الغير المنهضة من الغذاء أو الدواء - ممنوع بل الغالب خلافه كما لا يخفى ، اذ حصول شيء

مما ذكره إنما يكون لعدة او مرض ، ومن كان صحيح الطبيعة فلا يحصل له شيء من ذلك . نعم في صحيحة محمد بن النعمان المتقدمة (١) اشعار بدخول نجاسة الجنابة على احد الاحتمالين المتقدمين .

و ( منها ) — كون الخارج غائطاً او بولا . فلو كان غيرهما لم يلحقه الحكم المذكور ، لعدم صدق الاستنجاء على ازالة غير ذينك الحدثين . وهو جيد .

و ( منها ) — عدم انفصال اجزاء من النجاسة متميزة معه ، وإلا كان حكمها حكم النجاسة الخارجة ، فينجس بها الماء مع مفارقة المحل . وفيه اشكال ، لاطلاق اخبار المسألة ، الا ان الاحتياط يقتضيه .

و ( منها ) — ان لا يتفاحش بحيث يخرج عن صدق الاستنجاء عليه . وهو كذلك .

و ( منها ) — ما نقل عن بعض المتأخرين من سبق الماء اليد ، فلو سبقت اليد تنجست وكان كالنجاسة الخارجة . ورد بان وصول النجاسة اليها لازم على كل حال . والظاهر — كما ذكره المحقق الشيخ حسن في المعالم — ان نجاسة اليد انما تستثنى من حيث جعلها آلة للغسل . فلو اتفق لفرض آخر كان في معنى النجاسة الخارجة .

و ( منها ) — ما صرح به شيخنا الشهيد في الذكرى من عدم زيادة وزنه ، والمنقول عن العلامة في النهاية جمل زيادة الوزن في مطلق الغسالة كالتغير ، ولا ريب في ضمف الجميع .

وربما استدل على هذا الشرط هنا بالتعليل المذكور في آخر رواية العلل المتقدمة (٢) حيث انه يعطى ان نفي البأس عنه لا كثريته وضمحل النجاسة فيه . وحينئذ فلو زاد في وزنه لدل على وجود شيء من النجاسة فيه وعدم اضمحلالها .

وفيه ان الأقرب ان غرضه ( عليه السلام ) إنما هو بيان اشتراط غلبة المطهر على قياس ما تقدم في صحيحة هشام بن سالم المتقدمة في المقالة التاسعة من الفصل الأول (١) ، الواردة في السطح يبال عليه . فتصبيه السماء ، فيكف فيصيب الثوب ، فقال ( عليه السلام ) : « لا بأس به ، ما اصابه من الماء أكثر منه » .

( الخامس ) — لا ريب ان ما ادعوه - من الاجماع على عدم جواز رفع الحدث بماء الاستنجاء - إنما يتم عند من يعول على هذه الاجماع المتناقلة في كلامهم والمتكررة على ألسن اقلهم ، وإلا فمقتضى الاخبار المذكورة - الدالة على استثنائه من كلية نجاسة القليل بالملاقاة - هو الطهورية مطلقاً من حدث كان أو من خبث ، وبذلك ايضاً يشعر كلام المولى المحقق الاردبيلي ( نور الله تعالى تربته ) في شرح الارشاد . حيث قال : « والظاهر هو بقاء الطهارة والطهورية ، للاستصحاب ، وعدم الخروج بالاستعمال الموجب للنجاسة بادل نجاسة القليل ، للخبر بل الاجماع فيبقى على حاله ، ولان النجاسة اذا لم تخرج عن الطهارة للأدلة فكذا عن الطهورية بالطريق الاولى » انتهى . ( المسألة الرابعة ) — في الماء المستعمل في ازالة النجاسة عدا ما تقدم . ولا خلاف في نجاسته مع التغير في أحد أوصافه الثلاثة . اما مع عدمه فقد اختلف الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) في ذلك على أقوال :

( أحدها ) — النجاسة مطلقاً وان حكمها حكم المهل قبل الغسل ، وحيداً فيجب غسل ما لاقته العدد المعتبر في المهل . اختاره المحقق والعلامة ، بل الظاهر انه المشهور بين المتأخرين .

احتج المحقق في المعتبر بانه ماء قليل لاقى النجاسة فيجب ان ينجس . وما رواه العيص بن القاسم (٢) قال : « سأله عن رجل اصابته قطرة من طشت

(١) في الصحيفة ٢١٥ .

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب الماء المضاف والمستعمل .

فيه وضوء . قال : ان كان من بول أو قدر فيغسل ما احابه « وزاد بعضهم في آخر هذه الرواية « وان كان وضوء الصلاة فلا يضره » .

واحتج العلامة في المختاف برواية عبدالله بن سنان المتقدمة في المسألة الثانية (١) الدالة على ان الماء الذي يغسل به الثوب أو يغتسل به من الجنابة لا يتوضأ به واشباهه . واحتج بعضهم ايضاً بالبحاب تعدد الغسل واهراق ماء الغسلة الأولى بالكلية من الظروف ، ووجوب العصر فيما يجب فيه العصر ، وعدم تطهير ما لا يخرج منه الماء إلا بالكثير ، والاجماع المدعى من العلامة في المنتهى ، حيث قال : « ومتى كان على جسد الجنب أو المقتسل من حيض وشبهه نجاسة ، فالمستعمل ان قل عن الكر نجس اجماعاً » فانه يعطى الاجماع على نجاسة الغسالة هنا ، ويضم الى ذلك عدم القائل بالفرق بين الاستعمال في الغسل وغيره .

واجيب عن هذه الادلة ، أما عن الأول فبمنع كلية كهراه ، لانها عين المتنازع ، فاخذها في الدليل مصادرة .

وفيه ان الدليل على كلية الكبرى المذكورة الأخبار الدالة بمفهوم الشرط على نجاسة الماء القليل بالملاقاة كما تقدم تحقيقه في تلك المسألة . وما شاع في كلام جملة من فضلاء متأخري المتأخرين - من عدم العموم في هذا المفهوم - مدفوع بما اسلفنا تحقيقه في المسألة المذكورة . والعجب من شيخنا الشهيد الثاني وامثاله من القائلين بنجاسة القليل بالملاقاة ، حيث احتجوا على ذلك بهذا المفهوم ثم يعترضون هنا بمنع الكلية المذكورة .

واما عن الثاني فبضعف السند ، لعدم وجود الخبر المذكور في شيء من كتب الأخبار ، وإنما نقله الشيخ في الخلاف وجمع ممن تأخر عنه مع كونه مضمراً . ومنع



الدلالة ، إذ الجملة الخبرية لا ظهور لها في الوجوب .

ويمكن الجواب عن الأول بأن الظاهر أن الشيخ ( رحمه الله ) إنما أخذ الرواية المذكورة من كتاب العيص ، فإنه نقل في الفهرست أن له كتاباً ، وطريقه في الفهرست إلى الكتاب المذكور حسن على المشهور بإبراهيم بن هاشم ، وصحيح عندنا وفقاً لجملة من متأخري مشايخنا . وقد صرح أيضاً في كتابي الأخبار بأنه إذا ترك بعض اسناد الحديث يبدأ في أول السند باسم الرجل الذي أخذ الحديث من كتابه فلم نقله لها في الخلاف جار على تلك القاعدة . وبالجملة فرواية الشيخ ( رضوان الله عليه ) له في كتب الفروع لا تقصر عن روايته في كتب الأخبار .

وأما الاضمار في أخبارنا فقد حقق غير واحد من اصحابنا أنه غير قادح في الاعتماد على الخبر ، فإن الظاهر أن منشأ ذلك هو أن اصحاب الأصول لما كان من عاداتهم أن يقول أحدهم في أول الكلام : « سألت فلانا » ويسمي الامام الذي روى عنه . ثم يقول : وسألته أو نحو ذلك ، حتى تنتهي الأخبار التي رواها ، كما يشهد به ملاحظة بعض الأصول الموجودة الآن ككتاب علي بن جعفر وكتاب قرب الاسناد وغيرها ، وكان ما رواه عن ذلك الامام ( عليه السلام ) احكاماً مختلفة ، فبعضها يتعلق بالطهارة وبعض بالصلاة وبعض بالنكاح وهكذا ، والمشايخ الثلاثة ( رضوان الله عليهم ) لما بوبوا الاخبار ورتبوها ، اقتطعوا كل حكم من تلك الأحكام ووضعوه في باب بصورة ما هو مذكور في الأصل المنتزع منه ، وقع الاشتباه على الناظر فظن كون المسؤول غير الامام ( عليه السلام ) وجعل هذا من جملة ما يطعن به في الاعتماد على الخبر .

وأما منع دلالة الجملة الخبرية على الوجوب ، ففيه أنه لا خلاف ولا اشكال في كون الجملة الخبرية في مثل هذا الموضع إنما يريد بها الانشاء دون الخبر ، فيكون بمعنى الأمر . والدالة الدالة على كون الأمر للوجوب من الآيات والاخبار التي

قدّمناها في المقدمة السابعة (١) لا اختصاص لها بلفظ الأمر وان جعلوه في الاصول مطروح البحث والنزاع ، وحينئذ فيقرب الاعتماد على الرواية المذكورة .

واجاب المحدث الامين الاسترآبادي ( قدس سره ) عنها - حيث انه اختار في الغسالة الطهارة - بالحمل على كون الاستنجاء في الطشت إنما وقع بعد التغوط او البول فيه ، مدعيًا ان ذلك مقتضى العادة .

وهو بعيد ( اما اولاً ) - فانه لا تصريح في الخبر بكون ذلك الوضوء ماء استنجاء ، اذ الوضوء بفتح الواو - وهو اسم لما يتوضأ به اي يغسل به - كما يطلق في الاخبار على ماء الاستنجاء . كذلك يطلق على ما يغسل به الوجه واليدان بل سائر الجسد من نجاسة أو بدونها .

و ( اما ثانياً ) - فلانه لا ملازمة بين التغوط أو البول في الاناء وبين الاستنجاء فيه .

واجاب عنها في الذكرى بالحمل على التغير أو الاستحباب . وفيه ان الحمل على خلاف الظاهر فرع وجود المعارض .

واما عن الثالث فبضعف السند اولا ، وكونه اعم من المدعى ثانياً . فان المنع من الوضوء اعم من النجاسة فلا يستلزمها ، بل ربما كان عطف الجنبات يؤذن برفع الطهورية لا الطهارة . والثاني منها متجه .

واما عن الرابع والخامس فبجواز ان يكون تعبدًا . وكذا عن "السنن" وفيه ما فيه .

واما عن كلام المنتهى فبعد تسليم الاعتماد على هذا الاجماع المتناقل فالظاهر ان كلامه إنما هو في الاستعمال بطريق الارتعاس ، كما يشعر به قوله بعد هذا الكلام : « فاذا ارتعس فيه ناوياً للغسل ... الخ » .

( الثاني ) — القول بالنجاسة لكن حكمه حكم المحل قبل الغسلة ، فيجب غسل ما أصابه ماء الغسلة الاولى مرتين والثانية مرة فيما يجب فيه المرتان ، وهكذا . وتقل هذا القول عن شيخنا الشهيد ومن تأخر عنه . واليه مال المحقق المولى الاردبيلي ( عطر الله مرقده ) في شرح الارشاد . والوجه في الفرق بين الغسلتين — باعتبار التعدد في الاولى دون الثانية فيما يجب غسله مرتين مثلاً — هو ان المحل المغسول تضعف نجاسته بعد كل غسلة وان لم يظهر ، ولهذا يكفيه من العدد بعدها ما لا يكفي قبلها ، فيكون حكم ماء الغسلة كذلك ، لان نجاسته مسببة عنه ، فلا يزيد حكمه عليه . لان الفرع لا يزيد على الأصل . وهذا هو المقيد لتلك الأدلة الدالة على النجاسة على الاطلاق . قال والذي ( نور الله تعالى مرقده ) بعد نقل هذا الكلام : « اقول : هذا التفصيل بالفرق بين المنفصل من الغسلتين وان كان لا يفهم من الأخبار ، لكنه قريب من جهة الاعتبار » انتهى . وهو كذلك إلا انه بمجرد لا يمكن الاعتماد عليه في تأسيس حكم شرعي .

( الثالث ) — القول بالنجاسة ان كان من الغسلة الاولى والطهارة ان كان من الثانية فيما يغسل مرتين مثلاً ، ومرجه الى ان حكمه كالحل بعد الغسلة . وهذا القول منقول عن الشيخ في الخلاف ، وتقل عنه ايضاً تخصيص ذلك بتطهير الثوب . واما المستعمل في تطهير الآنية فلا ينجس عنده مطلقاً سواء كان من الاولى أو من غيرها . احتج في الخلاف — على ما نقل عنه — على الاول بانه ماء قليل معلوم حصول النجاسة فيه فيجب ان يحكم بنجاسته . وبرواية الميصر المتقدمة (١) .

وعلى الثاني بان الماء على أصل الطهارة ، والنجاسة تحتاج الى دليل . وبالروايات المتقدمة في مسألة الاستنجاء (٢) .

وعلى الثالث بان الحكم بالنجاسة يحتاج الى دليل ، وليس في الشرع ما يدل عليه . وبانه لو حكم بالنجاسة لما طهر الاناء ابداً ، لانه كلما غسل فما يبقى فيه من النداءة

يكون نجسًا ، فاذا طرح فيه ماء آخر نجس ايضا ، وذلك يؤدي الى ان لا يطهر ابدًا .  
واورد عليه ان التوجيه الذي ذكره لنجاسة الغسلة الاولى في غسل الثوب  
- على تقدير تمامه - يقتضي نجاسة الثانية ، لان المحل لم يطهر بعد ، وإلا لم يحتاج  
اليها ، واذا كان الحكم بنجاسته باقيا فالماء الملاقى له - والحال هذه - ينجس ايضا ، لعين  
ما ذكره في الاولى . والرواية التي تمسك بها ايس فيها تقييد بالاولى ، فان كانت صالحة  
للاحتجاج فهي متناولة للصورتين . وما ذكره من التعليل لطهارة غسالة الاناء جار  
بعينه في غسالة الثوب كما لا يخفى .

ونقل شيخنا الشهيد الثاني (قدس سره) في الروض عن الشيخ في الخلاف انه  
احتج على طهارة الغسلة الاخيرة بان المحل بعدها طاهر مع بقاء ما فيها فيه ، والماء  
الواحد لا يختلف اجزاؤه في الطهارة والنجاسة ، ثم اجاب عنه باختصاص المتصل  
بالغسل بالخرج والضرورة بخلاف المنفصل . وانه يعارض بماء الاولى ، لاقطع بقاء  
شيء منه . وبالجمله فكلام الشيخ (رحمه الله) في هذا المجال لا يخلو من الاشكال ،  
وتعليقاته لا تخلو من الاختلال .

والتحقيق ان يقال : انه لما قام الدليل على طهارة المحل بعد الغسل في ثوب كان  
أو إناء مع العصر فيما ورد فيه ، وكان من المعلوم عادة تخلف شيء في المحل المنسول ،  
فانه يجب الحكم بطهارة المحل مع ما تخلف فيه ، فان ثبت الدليل على نجاسة الغسالة  
وجب الحكم بها ، ولا ينافيه اتصالها سابقا بذلك الماء المتخلف ، واي بعد في ان  
يوجب الشارع اجتناب ما ينفصل من الغسالة عن الثوب والبدن ولا يوجب في المتخلف  
والباقي منها ؟ فان احكام الشرع تعبدية لا مجال للعقل فيها بوجه .

(الرابع) - القول بالطهارة مطلقا وان حكما كالحل بعد الغسل . وهو على  
طرف النقيض من القول الاول ، وقواه الشيخ في المبسوط ، وجمل الأحوط في تطهير  
التياب النجاسة مطلقا ، والأحوط في تطهير الاواني النجاسة في الغسلة الاولى .  
والى القول بالطهارة مطلقا يميل ظاهر كلام الشهيد في الذكرى . وربما كان الظاهر

من كلام ابن بابويه في الفقيه اختياره ، حيث ساوى بينه وبين رافع الحدث الاكبر ورافع الحدث الاكبر طاهر اجماعاً ، ونقل عن المحقق الشيخ علي في بعض فوائده اختياره ، ويعزى الى جماعة من متقدمي الاصحاب اختياره ايضاً كما نقله في المعالم . ومقتضى مذهب السيد المرتضى ( رضي الله عنه ) الطهارة بشرط ورود الماء على النجاسة ، واقتناه ابن ادريس في ذلك ، واليه يميل كلام السيد السند في كتاب المدارك ، والحدث الامين الاسترادي في تعليقاته عليه .

ونقل عن المبسوط الاستدلال عليه بان ما يبق في الثوب جزء منه ، وهو طاهر اجماعاً ، فيكون المنفصل ايضاً كذلك .

وفيه زيادة على ما سلف - ان ما يبق في الثوب ان اريد به ما هو اعم من الغسلة الاولى فالاجماع على طهارته ممنوع . وان كان من الاخيرة فلا يثبت به المدعى بتمامه . ونقل السيد في المدارك عن جماعة من الاصحاب ان من قال بطهارة الغسالة اعتبر فيها ورود الماء على النجاسة ، قال : « وهو الذي صرح به المرتضى ( رضي الله عنه ) في المسائل الناصرية . ولا بأس به ، لان اقصى ما يستفاد من الروايات انفعال القليل بورود النجاسة عليه : فيكون خيره باقياً على حكم الأصل » انتهى .

اقول : ومن ثم احتجوا على هذا القول - على ما نقله شيخنا الشهيد الثاني ( قدس سره ) في الروض - بانه لو حكم بنجاسة القليل الوارد لم يمكن لوروده اثر ، ومتى لم يكن له اثر لم يشترط الورود ، فيطهر النجس وان ورد على القليل ، ولانه لو حكم بنجاسته لم يطهر المحل بالفصل الممددي . والتالي باطل بالاجماع . والملازمة واضحة .

وانت خير بما في الحجة الاولى كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى في الكلام في المطهرات ، من ان جملة من علمائنا القائلين بنجاسة القليل بالملاقاة اشترطوا في التطهير بالقليل وروده على النجاسة وان نجس بعد حصول التطهير به ، وحينئذ فالأثر المترتب على وروده حصول التطهير به وان تنجس بعد ذلك .

واما الثانية فقد تقدم نقل جواب العلامة عن ذلك - وما اورد عليه ، وما اجبتا به عن الايراد المشار اليه . وما هو الحق في الجواب عن ذلك - في المقام الثاني من الفصل الثالث في الماء القليل الراكد .

وتنظر والدي ( نور الله تعالى ضريحه ) فيما نقله في المدارك من اشتراط القائلين بطهارة الغسالة ورود الماء على النجاسة دون العكس ، قائلاً بعد نقله ذلك عنه : « لا يخفى ما فيه ، لان من جملة القائلين بطهارة الغسالة من قال بعدم نجاسة القليل مطلقاً بالملاقاة ومن المعلوم انه لا يظهر للشرط وجه عندهم . ومنهم من قال بنجاسة القليل بالملاقاة مطلقاً كالشيخ ( قدس سره ) وابن ادریس ومن وافقهما من المتأخرين ، فكيف يتم اشتراط ورود الماء على النجاسة دون عكسه في صحة التطهير بالقليل وطهارة الغسالة ؟ بناء على ان الماء حينئذ لا ينجس بالملاقاة ، مع قولهم بنجاسة القليل بالملاقاة مطلقاً من غير فرق بين الامرين ، ومن ثم استوجه في الذكرى عدم اعتبار الورد مع ميله الى طهارة الغسالة مطلقاً ، لانه لو اقتضى ورود النجاسة على الماء نجاسة الغسالة وعدم صحة التطهير به . لاقتضى ذلك ايضاً ورود الماء على النجاسة ، لان الامتزاج بالنجاسة حاصل على كل تقدير . وبهذا يعلم ما في الاستدلال على طهارة الغسالة ايضاً ، لا يقتضاه على هذا الاشتراط . وبالجملة فهذا الاشتراط - وكذا الاستدلال المبني عليه - لا يتم على القول بنجاسة القليل بالملاقاة مطلقاً ، ولا على القول بطهارته مطلقاً . نعم ينتجه على مذهب السيد المرتضى ( عطر الله مرقده ) حيث حكم بعدم نجاسة القليل في مادة ورود الماء على النجاسة دون عكسه ، فينتجه هنا اشتراط الورد في صحة التطهير وطهارة الغسالة ، لانه مع ورود النجاسة على الماء ينجس ، فلا يفيد المحل عنده طهارة فضلاً عن طهارة غسلته . نعم يبقى الاشكال في الحكم بطهارة الغسالة مع القول بنجاسة القليل بالملاقاة مطلقاً ، لحصول المناقاة بين الامرين . وربما يجاب عنه حينئذ باختيار ان الغسالة قد خرجت بالدليل عن قاعدة نجاسة القليل بالملاقاة مطلقاً ، كما خرج ماء الاستنجاء منها .

ولا استبعاد بعد قيام الدليل عليه ، مع ما في النجاسة من العسر والحرج ، وكون النجاسة والطهارة من التعبدات المحضة ، مع ضعف أدلة النجاسة . وفيه نظر « انتهى كلامه زيد في الخلد مقامه . وهو وجيه .

(الخامس) — القول بالنجاسة مطعماً وان كان بعد طهارة المحل ، بمعنى ان ماء كل غسلة كغسلها قبل الغسل وان ترامت الفسلات الى غير النهاية ، حكاه الشهيد (رحمه الله) في حاشية الالفة عن بعض الاصحاب ، قال في المدارك بعد حكاية القول المذكور : « وربما نسب الى المصنف والعلامة ، وهو خطأ ، فان المسألة في كلامها مفروضة فيما تزال به النجاسة : وهو لا يصدق على الماء المنفصل بعد الحكم بالطهارة » انتهى .

اقول : نقل الشيخ مفلاح الصيمري في شرح كتاب موجز الشيخ ابن فهد عن مصنفه انه نقل هذا القول في كتاب المهذب والمقتصر عن المحقق والعلامة وابنه فخر المحققين ، ثم نسبه في ذلك الى الغلط الفاحش والسهو الواضح واطال في بيان ذلك ونقل شيخنا الشهيد الثاني (قدس سره) في الروض — بعد نقله القول المذكور — ان قائله احتج بانه ماء قليل لاقى نجاسة : قال : « ويبانه ان طهارة المحل بالقليل على خلاف الأصل المقرر من نجاسة القليل بالملاقاة ، فيقتصر فيه على موضع الحاجة ، وهو المحل دون الماء » ثم رده بحكم الشارع بالطهارة عند تمام الفسلات ، فلا اعتبار بما حصل بعد ذلك ، وبلزوم الحرج المنفي . وناقش بعض افاضل متأخري المتأخرين في كلام شيخنا الشهيد الثاني هنا بما لا ينبغي ان يصنى اليه ولا يرجع في المقام عليه . وكيف كان فهذا القول بمحل سحيق عن جادة التحقيق فهو بالاعراض عنه حقيق .

اذا عرفت ذلك فاعلم اننا لم نعتز في الأخبار على ما يقتضي الحكم في الفسالة إلا على رواية العيص ورواية عبدالله بن سنان السالفتين (١) والاولى منهما ظاهرة

في النجاسة وان اجيب عنها بما تقدم ، إلا انك قد عرفت ما فيه . واما الثانية فهي مجملة في ذلك ، إذ غاية ما يستفاد منها المنع من الوضوء به . وهو اعم من النجاسة كما عرفت آنفاً .

نعم ربما يستفاد — من جملة من الأخبار المتفرقة في احكام متعددة — الطهارة ، إلا انه ايضاً ربما يستفاد من جملة اخرى النجاسة .

فما يستفاد من ظاهره الطهارة — الاخبار الدالة على نفي البأس عما ينتضح من غسالة الجنب في انائه حال الغسل (١) بناء على ما قدمنا بيانه من ان الغالب في المغتسل من الجنابة بقاء النجاسة الى آن الغسل ، كما تشعر به الاخبار الواردة في صفة غسل الجنابة (٢) .

ومنه — صحيحة هشام بن سالم (٣) الواردة في السطح يبال عليه فتصيبه السماء فيكف فيصيب الثوب ، قال : « لا بأس به ، ما اصابه من الماء اكثر منه » .  
وجه الدلالة التعليل المستفاد منها مع ضم تنقيح المناط اليه . وقريب منها ظاهر التعليل المتقدم في رواية العلل المتقدمة في المسألة الثالثة (٤) كما اشرنا اليه ثمة .

ومنه — الاخبار الدالة على الامر بالرش او النضح فيما يظن فيه النجاسة من ثوب او ارض أو نحوهما وهي كثيرة ، ومنها — صحيحة عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٥) قال : « سألت عن الصلاة في البيع والكنائس وبيوت الجبوس . فقال : رش وصل » وجه الدلالة أنه لو تنجس الماء الوارد بالملاقاة لكان الرش سبباً لزيادة المحذور .  
ومنه — صحيحة ابراهيم بن عبد الحميد (٦) قال : « سألت أبا الحسن ( عليه

(١) المروية في الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب الماء المضاف والمستعمل .

(٢) المروية في الوسائل في الباب - ٢٦ - من ابواب الجنابة .

(٣) المروية في الوسائل في الباب - ٦ - من ابواب الماء المطلق . (٤) في الصحيفة ٤٦٨ .

(٥) المروية في الوسائل في الباب - ١٣ - من ابواب مكان المصلى .

(٦) المروية في الوسائل في الباب - ٥ - من ابواب النجاسات .



السلام) عن الثوب يصيبه البول فينفذ الى الجانب الآخر ، وعن الفرو وما فيه من الحشو . قال : اغسل ما أصاب منه ومس الجانب الآخر ، فان أصبت من شيء منه فاغسله وإلا فانضحه » والتقريب ما تقدم .

ومما يؤيد ذلك اطلاق الاخبار الواردة بتطهير البدن من البول من غير تقييد بالادضاء السافلة .

كصحيفة الحسين بن ابي العلاء (١) قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن البول يصيب الجسد . قال : صب عليه الماء مرتين ، فانما هو ماء » .

ومما يؤيده ايضاً نفي البأس عما ينزو من الأرض النجسة في اناء المغتسل كما في رواية عمر بن يزيد (٢) وعد التجنب عن ذلك من الحرج كما في رواية الفضيل (٣) فإنه يدل بمفهوم الموافقة على ان ما يترشح من الفسالة حال الغسل لا بأس به وان اجتنبه حرج ايضاً .

وانت خبير بان المستفاد من هذه الأدلة مع ضم رواية عبد الله بن سنان (٤) هو الطهارة مع عدم الطهورية من الحدث . واما الطهورية من الخبث فيبقى على حكم الأصل ، إذ لا يخرج له من الأدلة .

والى هذا القول مال المحدث الامين (قدس سره) حيث قال بعد الكلام في المسألة : « ملاحظة الروايات الواردة في ابواب متفرقة تفيد ظاهراً طهارة غسالة الاخبار وسلب طهوريتها بمعنى رفع الحدث ، ولم أقف على دلالة على سلب طهوريتها بمعنى إزالة الخبث ، والأصل المستصحب بمعنى الحالة السابقة - واصالة الطهورية بمعنى القاعدة الكلية ، والبراءة الأصلية بمعنى الحالة الراجعة ، والعمومات - تقتضي

(١) المروية في الوسائل في الباب - ١ - من ابواب النجاسات .

(٢) المتقدمة في الصحيفة ٤٤٦ . (٣) المتقدمة في الصحيفة ٤٣٨ .

(٤) المتقدمة في الصحيفة ٤٣٦ .

اجراء حكم الطهورية بهذا المعنى الى ظهور مخرج . والله اعلم .

ومما يستفاد منه النجاسة ما تقدم في مبحث نجاسة الماء القليل بالملاقاة من الأخبار الدالة على اوراق ماء الركوة والتور ونحوهما متى وقع فيه اصبع او يد فيها قدر ، فان اطلاق تلك الاخبار شامل لما لو كان بقصد الغسل ام لا بل ولو لم يكن بقصد الغسل . فانه يجب الحكم بالطهارة متى زالت العين ولم يتغير الماء بمجرد ذلك الوضع أو لم يكن ثمة عين . إذ لا يشترط في ازالة الخبث وتطهير النجاسة القصد الى ذلك كما لا يخفى . نعم هذا انما يتمشى على تقدير القول بنجاسة القليل بالملاقاة مطلقاً ، واما من خص ذلك برود النجاسة على الماء دون العكس - كالسيد المرتضى والمحدث الامين وغيرهما من اختار هذه المقالة . كما اسلفنا نقله في المقام الثاني من الفصل الثالث في الماء القليل الراكد - فلا يتجه ذلك عنده ، لانه يحكم بنجاسة الماء بمجرد ملاقاته النجاسة . ولا يفيدها تطهيراً عنده فضلاً عن ان يكون طاهراً بعد الانفصال عنها . وقد تقدم البحث معهم في اعتبار الورود وعدمه في المقام المشار اليه وحصول الاشكال في ذلك ، ومنه يتقبح الاشكال هنا ايضاً .

ومما يدل بظاهره ايضاً على نجاسة الفسالة ما تقدم ذكره في ادلة القول بالنجاسة من ايجاب تعدد الغسل فيما ورد فيه ذلك ، واوراق الفسلة الاولى من الظروف . وجوب العصر فيما ورد فيه ، وعدم تطهير ما لا يخرج منه الماء إلا بالكثير ، فانه لا وجه لهذه الاشياء على تقدير القول بطهارة الفسالة . وما اجيب به عن ذلك - من كون ذلك تعبداً - بعيد جداً .

ومنه - رواية العيص المتقدمة (١) وما اجيب به عنها مما قدمنا نقله قد عرفت ما فيه . وبالجملة فالسألة عندي محل توقف والاحتياط فيها لازم . والله اعلم .

## تفسيحات

(الأول) — اعلم ان ما ذكره جملة من المتأخرين ومتأخريهم بالنسبة الى القول بالنجاسة مطلقاً وهو القول الأول من الأقوال التي قدمنا ذكرها — من ان حكم الفسالة كالحل قبل الغسل فيعتبر التعدد فيما تلاقيه متى كان معتبراً في الحل — لم أجده أنراً في كلام القائلين بهذا القول كالحق والعلامة ، بل يحتمل ان يكون مرادهم انه في حكم الحل قبل الفسلة ، إذ غاية ما يدل عليه كلامهم هو النجاسة ، واما انه يجب فيما يلاقيه العدد المعتبر في الحل فلا ، بل ظاهر كلام شيخنا الشهيد في الذكرى ان القول المنسوب اليه وهو القول الثاني من الأقوال المتقدمة هو بعينه القول الأول ، وان القول بالنجاسة مطلقاً عبارة عن كون حكم الفسالة حكم الحل قبل الفسلة . فانه نقل اولاً القول بالطهارة عن المبسوط ، ثم نقل مذهب الشيخ في الخلاف . ثم نقل مذهب المحقق والعلامة وهو القول بالنجاسة مطلقاً ونقل ادلته وطعن فيها . ثم قال : « ولم يبق دليل سوى الاحتياط ولا ريب فيه . فعلى هذا ماء الفسلة كفسولها قبلها وعلى الاول كفسولها بعدها أو كفسولها بعد الغسل » انتهى . ومثله كلام المحقق الشيخ علي (قدس سره) في شرح القواعد . وحينئذ فما ذكره شيخنا الشهيد الثاني (قدس سره) وغيره — من المغايرة بين القولين — كما ترى . والجواب — بانه لا منافاة لجواز اختيار الشيخين المشار اليهما كون الحكم في الفسالة على تقدير النجاسة انها كالحل قبل الفسلة ، واختيار اولئك على هذا التقدير كونها في حكم الحل قبل الغسل —

فيه (اولاً) — ان ذلك فرع تصريح القائلين بالنجاسة مطلقاً بكونها كالحل قبل الغسل .

و (ثانياً) — ان التفرع في عبارة الذكرى إنما جرى على مقتضى الأقوال المتقدمة ، فان قوله : « فعلى هذا » اي فعلى القول بالنجاسة ، وهو المنقول عن

المحقق والعلامة ، وقوله : « وعلى الأول ... الخ » اشارة الى مذهبي المبسوط والخلاف وان كان على سبيل اللف والنشر المشوش ، وعلى تقدير ما ذكر في الجواب يلزم عدم التفريع على مذهب المحقق والعلامة .

( الثاني ) — الظاهر — على تقدير القول بنجاسة الغسالة — الاكتفاء في تطهير ما لاقت به المرة الواحدة ، وفقاً للمحقق الشيخ حسن في كتاب المعالم ، ونقله ايضاً في الكتاب المذكور عن بعض مشايخه المعاصرين .

لنا — اصالة البراءة من التكليف به ، إذ مورد التعدد في الأخبار نجاسات مخصوصة ، وهذا ليس منها ، فلا يمتضي التعدد فيه سواء كان من الغسلة الاولى أو غيرها . وما ذكره الأصحاب من الأقوال المتقدمة في ذلك لم نقف له على دليل معتمد .

( الثالث ) — ادعى المحقق في المعتبر والعلامة في المنتهى الاجماع على ان ما تزال به النجاسة مطلقاً لا يجوز رفع الحدث به . واحتجاً لذلك — مع الاجماع — برواية عبدالله بن سنان المتقدمة (١) الدالة على ان ما يغسل به الثوب لا يجوز ان يتوضأ به . ويرد على الأول ما سيأتي من ظاهر عبارتي الدروس والذكرى ، مضافاً الى ما عرفت في المقدمة الثالثة (٢) من المجازفة في دعوى الاجماع في كلامهم (رضوان الله عليهم) وقد تقدم في المسألة الثالثة (٣) من النقل عن المولى الاردبيلي ما يوهن هذه الدعوى ايضاً وعلى الثاني ان الرواية اخص من المدعى ، إلا ان يضم الى ذلك تنقيح المناط .

( الرابع ) — قال شيخنا الشهيد في الدروس : « وفي ازالة النجاسة نجس ان تغير بالاجماع . وإلا فنجس في الاولى على قول ، ومطلقاً على قول ، وكراعى الاكبر على قول ، وطاهر اذا ورد على النجاسة على قول . والاولى ان ماء الغسلة كغسولها قبلها » انتهى .

(٢) في الصحيفة ٣٥ .

(١) في الصحيفة ٤٢٦ .

(٣) في الصحيفة ٤٧٧ .

ولا ريب ان القول الأول هو ما ذهب اليه الشيخ في الخلاف . واما القول الثاني فالظاهر أنه هو المنقول عن المحقق والعلامة ، وهو اول الأقوال التي قدمناها . وربما ظهر من كلام المحقق الشيخ علي في فوائد التحرير ان ذلك اشارة الى القول الخامس الذي قدمناه . وهو بعيد . واما القول الثالث فنقله في الذكرى عن ابن حمزة والبصروي . حيث قال : « وابن حمزة والبصروي سويا بين رافع الاكبر ومزبل النجاسة » انتهى . والظاهر انهما قائلان مع طهارته برفعه الحدث حينئذ . ويكون هذا هو الفرق بين هذا القول وبين ما بعده بلا فصل . ويحتمل ان يكون وجه الفرق باعتبار ورود الماء في الثاني دون هذا القول . وشيخنا الشهيد الثاني في الروض - مع استقصائه نقل الأقوال في هذه المسألة - لم ينقل هذا القول معها ، مع ان صريح العبارة المذكورة - وظاهر عبارة الذكرى - انه قول آخر في المسألة . ونسب هذا القول المحقق الشيخ علي ( رحمه الله ) في شرح القواعد الى الاشهر بين المتقدمين ، ثم نقل بعده قول المرتضى وابن ادریس ، مع ان شيخنا الشهيد في الذكرى قال : « والمعجب خلو اكثر كلام المتقدمين عن الحكم في الغسالة مع عموم البلوى بها » انتهى .

بقي الكلام في قوله : « والاولى ان ماء الغسلة كغسلها قبلها » هل هو قول آخر خارج عن الأقوال المتقدمة أم لا ؟ الذي يظهر لي من كلام الذكرى - كما قدمنا بيانه - ان هذا اشارة الى اختيار القول المتقدم بالنجاسة لكن لا على سبيل الجزم ، ونسبته الى الاولوية هنا مثل نسبته الى الاحتياط في عبارة الذكرى ، وقد عرفت ان مقتضى كلام شيخنا الشهيد الثاني عد ذلك قولاً مغايراً .

( الخامس ) — قال السيد السند في المدارك : « اختلف القائلون بعدم نجاسة الغسالة في ان ذلك هل هو على سبيل العنوة بمعنى الطهارة دون الطهورية ، او تكون باقية على ما كانت عليه من الطهورية ، او يكون حكمها حكم رافع الحدث الاكبر ؟

فقال بكل قائل « وقال في المعتبر : « ان ما تزال به النجاسة لا يرفع به الحدث اجماعاً انتهى .

وانت خير بان مقتضى القول الأول من هذه الاقوال التي قلبها هو الطهارة خاصة دون الطهورية من حدث كل أو من خبث حسباً تقدم في معنى العفو عندهم في ماء الاستنجاء ، ومقتضى القول الثاني هو الطهورية من الخبث والحدث ، كما يشعر به التعبير ببقائه على ما كان عليه من الطهورية ، وحينئذ فلا معنى للقول الثالث وجعله ثالثاً إلا باعتبار الطهارة والطهورية من الخبث خاصة دون الحدث لتتم مقابله بالقولين الآخرين . وفي فهم هذا المعنى من التشبيه نوع اشكال ، اللهم إلا ان يعلم ان مذهب القائل بهذا القول كون رافع الحدث مطهراً من الخبث دون الحدث كما هو مذهب الشيخين . وقد عرفت ان هذا القول منسوب الى ابن حمزة والبصري ، الا انه لم ينقل مذهبهما في تلك المسألة . والذي يقرب الى الفهم - وبه صرح ايضاً المحقق الشيخ حسن في المعالم وغيره في غيره - ان المراد من التشبيه هو كونه طاهراً مطهراً من الحدث والخبث كما هو المشهور ، إلا انه لا يخلو ايضاً من شيء . وبالجملة فان فهم المراد من هذه العبارة يتوقف على معرفة مذهب هذا القائل في مسألة غسالة الحدث الأكبر ليتمكن تمثية التشبيه . ويحتمل ان يكون مراد القائل المذكور بالتشبيه لحوق حكم الغسالة من سائر الاخبار لغسالة الحدث الأكبر وترتيبها عليها : فان قيل بالرفع من الحدث في تلك قيل به في هذه وإلا فلا . والظاهر بعده .

(السادس) — قال في المدارك ايضاً - بعد نقل اشتراط القائلين بطهارة الغسالة ورود الماء على النجاسة دون العكس - ما صورته : « وربما ظهر من كلام الشهيد (رحمه الله) في الذكرى عدم اعتبار ذلك ، فانه مال الى الطهارة مطلقاً واستوجه عدم اعتبار الورد في التطهير . وهو مشكل ، لنجاسة الماء بورد النجاسة عليه عنده ، اللهم إلا ان يقول : ان الروايات إنما تضمنت المنع من استعمال القليل بعد ورود النجاسة

عليه ، وذلك لا ينافي الحكم بطهارة المحل المفسول فيه ، لصدق الغسل مع الورود وعدمه ، انتهى .

وفيه ( اولاً ) — ان ظاهر الشهيد ( رحمه الله ) ايضاً القول بنجاسة القليل مع ورود الماء على النجاسة ، لتصريحه بان الامتزاج بالنجاسة حاصل على التقديرين ، والورود لا يخرج عنه كونه ملائقياً للنجاسة ، وحينئذ فلا وجه لاختصاص الاشكال بمادة ورود النجاسة على القليل دون عكسه .

و ( ثانياً ) — ان ما ذكره في الاعتذار عنه — من ان الروايات إنما تضمنت المنع من استعمال الماء بعد ورود النجاسة عليه ، وهو لا ينافي بطهارة المحل المفسول ، لصدق الغسل في حال الورود وعدمه — لا يكاد يحسم مادة الاشكال ، بل ربما يزيد في الاختلال ، إذ غاية ما يعطيه هو صحة التطهير به مع نجاسة الغسالة ، فلا يدفع الاشكال بالنسبة الى حكمه بطهارة الغسالة بل يؤكد . نعم لو كان المعلوم من مذهبه القول بصحة التطهير وطهارة الغسالة مع ورود الماء على النجاسة ، والقول بالتطهير دون الطهارة مع ورود النجاسة على الماء ، لاتجه ما ذكره . الا ان الظاهر من مذهبه هو الميل الى طهارة الغسالة مطلقاً من غير اعتبار الورود كما نقله عنه فيما تقدم من عبارته ، وحينئذ فالظاهر ان وجه الاشكال هو ما سبق التنبيه عليه في مسألة نجاسة القليل بالملاقاة من ان القول بنجاسة القليل بالملاقاة يقتضي عدم صحة التطهير به فضلاً عن طهارة الغسالة ، فكيف يتم مع ذلك القول بصحة التطهير وطهارة الغسالة ؟ والجواب عنه ما عرفته في آخر الكلام المتقدم نقله عن الوالد ( قدس سره ) من خروج غسالة النجاسة من كلية نجاسة القليل بالملاقاة بالدليل كما خرج ماء الاستنجاء . إلا ان فيه ما عرفته آنفاً من الاشكال وعدم وضوح الدليل في هذا المجال .

( السابع ) — هل الباقي في المحل بعد العصر فيما يجب فيه ذلك — او الاراقة

في الأواني ونحوها - طاهر مطلقاً ، أو نجس مطلقاً ، أو معفو عنه ، أو طاهر ما دام في المحل ونجس بعد الانفصال ؟ اقول :

ظاهر المشهور الأول ، وهو الظاهر من الأدلة كما قدمنا ذكره .

ومقتضى القول الخامس هو الثاني . وقد عرفت ما فيه .

ونقل عن ظاهر المحقق في المعتبر الثالث . وفيه اشكال ، فان عبارته في هذا المقام لا تخلو من الإبهام ، وذلك فانه - بعد ان اختار النجاسة في غسالة اناه الولوغ ونقل عن الشيخ الحكم بالطهارة ، واحتجاجه بانه لو كان المنفصل نجساً لما طهر الاناء ، لانه كان يلزم نجاسة البلة الباقية بعد المنفصل ثم ينجس الماء الثاني بنجاسة البلة وكذا ما بعده - قال : « والجواب ان ثبوت الطهارة بعد الثانية ثابت بالاجماع فلا يقدرح ما ذكره ، ولانه معفو عنه دفعاً للحرج » انتهى . ولا ريب ان حكمه بالطهارة التي ادعى عليها الاجماع مناف للعفو الذي هو عبارة عن النجاسة وان سلب حكمها . ولا مجال لحل العفو هنا على المعنى الذي ذكره في الاستنباء ، اذ الكلام في تأثير الملاقي لهذه البلة بالنجاسة وعدمه ، لا في رفع الحدث والخبث ونحوهما وعدمه .

والذي يظهر لي ان مراده بالعفو هنا ليس هو المعنى المصطلح بل التنبيه على بيان ان الحكم بالطهارة إنما هو من قبيل الرخص الواردة في الشريعة ، اذ مقتضى كلية نجاسة الماء القليل بالملاقاة هو النجاسة ، لكنه لما كان اللازم من النجاسة هنا الحرج عفى الشارع عن النجاسة وحكم بالطهارة دفعاً للعسر والحرج ، ولا يبعد ايضاً حمل عبارته المتقدمة في الاستنباء على ذلك ، وبه يرتفع التناقض الذي اوردناه عليها ثمة . وبالجمل فظاهر عندني من عبارته هنا هو الحكم بطهارة البلة الباقية وان كانت العلة هو العفو ، وإلا لتناقض طرفاً كلاميه . نعم ذكر المحقق المولى الاردبيلي ( عطر الله مرقده ) العفو في هذا المقام احتمالاً ، حيث قال : « واذا خرج منه ما يمكن الاخراج عادة بقي المحل مع ما فيه طاهراً أو عفواً ، للضرورة والحرج والسهولة » انتهى .



وبالقول الرابع ضريح العلامة في القواعد ، والظاهر انه مبني على ما اختاره من عدم نجاسة القليل الذي تزال به النجاسة إلا بعد الانفصال عن المحل ، قال في الكتاب المذكور : « والمتخلف في الثوب بعد عصره طاهر ، قلت انفصل فهو نجس » انتهى . فعنده انه اذا عصر الثوب من الغسل المعتبر في تطهيره حكم بطهارته قطعاً ، والمتخلف فيه على حكم الطهارة ، فلو بالغ أحد في عصره فانفصل منه شيء كان نجساً ، لان أثر ملاقاته للمحل النجس عنده إنما يظهر بعد الانفصال . ولعل هذا منشأهم من نقل عنه القول بالنجاسة وان حكم بطهر المحل كما تقدم في القول الخامس ، قال المحقق الشيخ علي ( قدس سره ) في شرح الكتاب : « والظاهر ان هذا الحكم عنده مختص بالغسل المقتضي لحصول الطهارة ، فلو غسل زيادة على الموظف كان ماء الغسل الزائد طاهراً ، لعدم ملاقاته للمحل في حال نجاسته ، مع امكان ان يقول بنجاسته ايضاً ، لانفصال شيء من الماء المتخلف في المحل معه والتنجيس فيه بعد انفصاله . وهو بعيد ، مع ان الاصل العدم » انتهى . وكيف كان فالقول المذكور وما يبتني عليه بمحل من البعد عن ساحة الاخبار المعصومية .

( الثامن ) — قال العلامة في المنتهى : « اذا غسل الثوب من البول في اجانة بان يصب عليه الماء . فسد الماء وخرج من الثانية طاهراً ، أحدث الآنيه أو تعددت » . ثم احتج على ذلك بوجهين : ( أحدهما ) — انه قد حصل الامتثال بفعله مرتين فيكون طاهراً .

و ( ثانيهما ) — صحيحة محمد بن مسلم (١) قال : « سألت ابا عبدالله ( عليه السلام ) عن الثوب يصيبه البول . قال : اغسله في المكن مرتين ، فان غسلته في ماء جار فمرة واحدة » .

واورد عليه بانه يشكل حكمه بطهارة الثوب مع نجاسة الماء المجتمع تحته في الاجانة

سيما على مذهبه المتقدم من عدم نجاسة الفسالة إلا بعد الانفصال عن المحل المفسول ، ومن المعلوم ان الماء هنا بعد انفصاله عن الثوب المفسول يلاقيه في الاناء ، واللازم مما ذكر تنجسه به .

وقد يتكلف في دفع الابراد المذكور بأن المراد من الانفصال خروج الفسالة عن الثوب أو الاناء المفسول فيه ، تنزيلا للاتصال الحاصل باعتبار الاناء منزلة ما يكون في نفس المفسول ، للحديث المذكور .

قيل : ولا يخفى ان هذا التكلف إنما يحسن ارتكابه مع قيام الدليل الواضح على نجاسة الفسالة . وإلا فظاهر الرواية يدل على طهارة الفسالة .

وفيه (اولا) — ان هذا التكلف إنما ارتكب لدفع المناقاة بين كلامي العلامة (قدم سره) من حكمه بنجاسة الفسالة بعد الانفصال وحكمه بطهارة الثوب في الصورة المفروضة ، فنزل الاناء في الصورة المفروضة منزلة الثوب لتندفع به المناقاة بين كلاميه وأما الكلام في نجاسة الفسالة وطهارتها فهو بحث آخر .

و (ثانياً) — ان دعوى دلالة الرواية على طهارة الفسالة مع تضمنها وجوب التعدد في الفصل محل اشكال كما عرفت : إلا ان يدعى حمل التعدد على محض التعبد وفيه ما تقدم . على انه ربما يقال : ان اصل الاشكال مما لا ورود له في هذا المجال وان ذكره بعض علمائنا الابدال ، وذلك فان الثوب بعد وضعه في الاجانة وصب الماء عليه حتى يغمره ويأتي عليه ، فان الماء يدخل في جميع اجزائه وان انفصل بأسفل الاجانة . ولكن مثل هذا لا يعد انفصالا عرفاً ، بل الانفصال في مثل هذا إنما يصدق بعد رفع الثوب من الاجانة وخروج الماء بنفسه أو بالعصر .

(التاسع) — قد عرفت ان محل الخلاف في الفسالة — طهارة ونجاسة — إنما هو مع عدم التغير ، وإلا فلو تغيرت بالاستعمال تنجست اجماعاً ، والمشهور ان التغير المعتبر هنا هو التغير في أحد الاوصاف الثلاثة خاصة كما تقدم . وتقل عن العلامة في النهاية

انه استقرب اجراء زيادة الوزن مجرى التغير ، فلو غسلت النجاسة بماء فزاد وزنه بعد الغسل كان حكمه كالتغير . وهو - مع عدم الوقوف له على دليل - عديم الرقيق في ذلك السبيل .

( المسألة الخامسة ) — في غسالة الحمام : وقد اختلف كلام الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) في حكمها ، فقال الصدوق عطر الله مرقده (١) : « ولا يجوز التطهير بغسالة الحمام ، لانه تجتمع فيه غسالة اليهودي والمجوسي والنصراني والمبغض لآل محمد ( صلى الله عليه وآله ) وهو شرم » وقريب منه كلام ابيه في رسالته اليه . وقال الشيخ في النهاية : « غسالة الحمام لا يجوز استعمالها على حال » وجرى عليه ابن ادریس ، فقال : « غسالة الحمام لا يجوز استعمالها على حال . وهذا اجماع ، وقد وردت به عن الأئمة ( عليهم السلام ) آثار معتمدة قد اجمع الاصحاب عليها لا احد خالف فيها » وقال المحقق في المعتبر : « ولا يقتسل بغسالة الحمام إلا ان يعلم خلوها من النجاسة » ونحوه قال العلامة في القواعد .

وظاهر ما عدا عبارتي النهاية وابن ادریس هو الطهارة ، اذ مقتضاها عدم جواز الاستعمال ، وهو اعم من النجاسة . ويؤيده نقل الصدوق الرواية الدالة على نفي البأس عن ملاقاتها الثوب (٢) وربما حمل كلام النهاية على ما تقضي به العادة من عدم افكاك غسالة الحمام عن ملاقات النجاسة ، كما اعتذر به المحقق عنه في نكت النهاية ، إذ لم تقف له على حجة في تعميم المنع من استعمالها .

وبالطهارة صرح العلامة في المنتهى ، فقال بعد نقل بعض الاقوال المتقدمة : « والاقوى عندي انه على اصل الطهارة » ثم استدل بمرسلة الواسطي الآتية . وبالنجاسة صرح في الارشاد فقال : « غسالة الحمام نجسة ما لم يعلم خلوها من النجاسة »

(١) في باب ( المياه وطهرها ونجاستها ) .

(٢) وهي رواية ابی يحيى الواسطي الآتية في الصحيفة ٤٩٨ .

وفي التحرير عبر بعدم جواز الاستعمال كما هو عبارة النهاية .

والذي وقفت عليه من الأخبار المتعلقة بالمسألة روايات :

( منها ) — رواية حمزة بن أحمد عن أبي الحسن الاول ( عليه السلام ) (١) قال : « سألته أو سأله غيره عن الحمام . قال : ادخله بمنزرك ، وغض بصرك ، ولا تغتسل من البئر التي يجتمع فيها ماء الحمام ، فإنه يسيل فيها ما يغتسل به الجنب وولد الزنا والناصب لنا أهل البيت . وهو شرم » .

و ( منها ) — رواية ابن أبي يعفور عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) (٢) قال : « لا تغتسل من البئر التي تجتمع فيها غسالة الحمام : فإن فيها غسالة ولد الزنا ، وهو لا يطهر إلى سبعة آباء . وفيها غسالة الناصب ، وهو شرهما » .

و ( منها ) — رواية علي بن الحكم عن رجل عن أبي الحسن ( عليه السلام ) (٣) قال : « لا تغتسل من غسالة ماء الحمام ، فإنه يغتسل فيه من الزنا ، ويغتسل فيه ولد الزنا والناصب لنا أهل البيت ، وهو شرم » .

و ( منها ) — رواية أبي يحيى الواسطي عن بعض اصحابنا عن أبي الحسن الماضي ( عليه السلام ) (٤) قال : « سئل عن مجتمع الماء في الحمام من غسالة الناس يصيب الثوب . قال : لا بأس » .

و ( منها ) — ما رواه الصدوق ( قدس سره ) في كتاب العلل (٥) في الموثق عن عبدالله بن أبي يعفور عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) في حديث قال : « وإياك (١) و(٢) و(٣) المروية في الوسائل في الباب - ١١ - من ابواب الماء المضاف والمستعمل .

(٤) المروية في الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب الماء المضاف والمستعمل .

(٥) في الصحيفة ١٠٩ وفي الوسائل في الباب - ١١ - من ابواب الماء المضاف والمستعمل .

ان تغتسل من غسالة الحمام ، ففيها تجتمع غسالة اليهودي والنصراني والمجوسي والناصب لنا أهل البيت . وهو شرم .

وانت خير بان الظاهر ان مطرح النزاع في هذه المسألة إنما هو حال الشك في عروض شيء من النجاسات ، وإلا فعلم بملاقاة شيء منها فلا خلاف في الحكم بالنجاسة ممن قال بنجاسة القليل بالملاقاة ، ومع العلم بالخلو عنها فالظاهر انه لا اشكال في الحكم بالطهارة ، ولا خلاف في ذلك إلا ما يظهر من عبارة الصدوق ، إلا ان الظاهر صرفها الى ما ذكره المحقق من التفصيل ، حيث استثنى من المنع من الغسل بالغسالة صورة العلم بخلوها من النجاسة . وكذا ظاهر عبارتي النهاية وابن ادریس ، إلا انه لا يبعد صرفها الى ما ذكرنا آنفاً .

وقال المحقق في المعتبر - بعد نقل ما تقدم من كلام ابن ادریس وان عبر عنه ببعض المتأخرين إلا انه هو المراد على التبيين - ما صورته : « وهو خلاف الرواية ، وخلاف ما ذكره ابن بابويه ، ولم تقف على رواية بهذا الحكم سوى تلك الرواية ورواية مرسلّة ذكرها الكليني ، قال : بعض اصحابنا عن ابن جمهور ، وهذه مرسلّة وابن جمهور ضعيف جداً ، ذكر ذلك النجاشي في كتاب الرجال ، فاين الاجماع وابن الاخبار المعتمدة ؟ ونحن نطالبه بما ادعاه وافرط في دعواه » انتهى . و اشار بقوله : وهو خلاف الرواية . الى رواية الواسطي . حيث قدمها اولاً ، وبالرواية التي رواها الكليني الى رواية ابن ابي يعفور .

ثم انه مع الشك في ملاقات النجاسة الذي هو محل النزاع كما ذكرنا . فهل يحكم بالطهارة او النجاسة أو المنع من الاستعمال خاصة ؟ الاول صريح العلامة في المنتهى كما عرفت ، واليه مال جملة من المتأخرين ومتأخريهم ، منهم : المحقق الشيخ علي في شرح القواعد ، حيث قال : « والذي يقتضيه النظر انه مع الشك في النجاسة تكون على حكمها الثابت لها قبل الاستعمال وان كان اجتنابها احوط » والى ذلك مال المحقق الشيخ حسن

في المعالم ، وقبله والده في الروض وغيرهم . والثاني صريح العلامة في الارشاد ، وربما تبعه فيه بعض من تأخر عنه ، قال في المعالم : « وربما قيل ان حجته النعي عن استعمالها وسقوطها ظاهر » انتهى . والثالث ظاهر الصدوقين والمحقق . إلا انهم خصوا المنع بالنسل ، والذي فهمه من تأخر عنهم من كلامهم هو الحكم بالطهارة وان امتنع النسل بها .

اذا عرفت ذلك فاعلم انه لفاعل ان يقول : ان جل الاخبار المتقدمة قد دلت على المنع من النسل ، والظاهر انه لا خصوصية لذكر النسل إلا من حيث ان الحمام غالباً إنما يتخذ لذلك ، والاحكام في الاخبار - كما نبهنا عليه غير مرة - إنما تخرج بناء على الافراد المتكررة الغالبة ، وحينئذ فلا فرق في المنع من الاستحجال بين النسل وغيره . وبما يوضح ذلك ان الحكم بالنجاسة في اكثر المواضع إنما استفيد من نهي الشارع عن استعمال ما لاقته او الأمر بفعله أو نحو ذلك ، حتى انه لو ورد شيء بلفظ النجاسة في مقام النزاع لسارعوا الى تأويله بالحل على المعنى اللغوي ، ويؤيد ذلك ما ذكره السيد السند في المدارك ، حيث قال - بعد الاستدلال على نجاسة البول من غير المأكول بحسنة عبدالله بن سنان المتضمنة للأمر بغسل الثوب من احوال ما لا يؤكل لحمه (١) وكلام في البين - ما صورته : « ولا معنى للنجس شرعاً إلا ما وجب غسل الملاقى له ، بل سائر الاعيان النجسة إنما استفيد نجاستها من أمر الشارع بغسل الثوب أو البدن من ملاقاتها » انتهى . والأمر فيما نحن فيه كذلك .

فان قيل : ان القاعدة الكلية الدالة على طهارة ما لا يعلم ملاقاته النجاسة ترد ما ذكرتم .

قلنا : ما ذكرناه من الاخبار بالتقريب المذكور خاص ، وهو مقدم على العام كلما تقرر بين العلماء الاعلام .

(١) المزوية في الوسائل في البلع - ٨ - من ابواب النجاسات .

إلا انه يبقى الكلام في مرسلة الواسطي . حيث دلت على نفي البأس عن ملاقاته للثوب : ولا ريب ان الترجيح لما عارضه بالكثرة .

نعم استدلل المحقق المولى الاردبيلي (عطر الله مرقده) في شرح الارشاد على الطهارة بصحيفة محمد بن مسلم (٦) قال : « قلت لابي عبدالله (عليه السلام) : الحمام يغتسل فيه الجنب وغيره ، أغتسل من مائه ؟ قال : نعم لا بأس ان يغتسل منه الجنب ، ولقد اغتسلت فيه ثم جئت فغسلت رجلي ، وما غسلتها إلا بما لزق بهما من التراب » ومثلها صحيفته الاخرى (٢) وموثقة زرارة (٣) قال : « رأيت أبا جعفر (عليه السلام) يخرج من الحمام فيمضي كما هو لا يغسل رجله حتى يصلي » .

وفيه ان مورد الروايات في هذه المسألة هو البئر التي يجتمع فيها ماء الحمام ، وإلحاق المياه المنحدرة في سطح الحمام بها مما لا دليل عليه ، سيما مع ورود هذه الروايات دالة على الطهارة ، وحينئذ فحل الخلاف في المسألة مختص بالبئر خاصة ، فلا استدلال بهذه الاخبار هنا مما لا وجه له . إلا ان الاقرب الى النظر هو ما ذكره المحقق المشار اليه ، فان الظاهر ان وصول الماء الى البئر المشار اليها إنما يكون بعد المرور في سطح الحمام ، لان تلك البئر إنما أعدت للمياه التي تجري من الحيض التي يغتسل عليها ، ومن الظاهر مرورها على سطح الحمام ، فالكلام في سطح الحمام كالكلام في الآبار نعم لو كان لوصول الماء الى تلك الآبار طريق على حدة لا يتعلق بالسطح فلا استدلال بتلك الاخبار في غير محله ، وعلى تقدير فرض محل النزاع ما يشمل السطح فلا استدلال على الطهارة بتلك الاخبار ، فتحمل الاخبار الاولى على الكراهة المغلظة ، ولعل في رد

(١) المروبة في الوسائل في الباب - ٧ - من ابواب الماء المطلق وفي الباب - ٩ - من ابواب الماء المضاف والمستعمل .

(٢) المروبة في الوسائل في الباب - ٧ - من ابواب الماء المطلق .

(٣) المروبة في الوسائل في الباب - ٩ - من ابواب الماء المضاف والمستعمل .

الاعتسال من الزنا وغسالة ولد الزنا اشعاراً بذلك ، سيما مع ارداف الثاني بقوله :  
« وهو لا يطهر الى سبعة آباء » فانه لم يقل بنجاسة ابن الزنا على هذا الوجه قائل  
من الاصحاب ، ولا دليل عليه من سنة أو كتاب .

## المقام الثاني

في الماء المشتبه ، وفيه صور :

( الاولى ) — اشتباه الطاهر بالنجس ، والظاهر انه لا خلاف بين ، الاصحاب  
( رضوان الله عليهم ) في ان الماء اذا كان طاهراً وهو في اناه واشتبه بماء نجس في اناه  
آخر فانه يجب اجتنابها معاً ، نقل الاجماع على ذلك جماعة من اجلاء الاصحاب منهم:  
الشيخ في الخلاف والمحقق في المعبر والعلامة في المختلف .  
واحتج في المعبر - بعد نقل الاتفاق - بان يقين الطهارة في كل منهما معارض  
يقين النجاسة ، ولا رجحان ، فيتحقق المنع .  
واررد عليه في المعالم بان يقين الطهارة في كل واحد بانفراده إنما يعارضه الشك  
في النجاسة لا اليقين .

ونقل السيد السند في المدارك عن العلامة انه احتج في المختلف ايضاً على ذلك  
بان اجتناب النجس واجب قطعاً ، وهو لا يتم إلا باجتنابها معاً ، وما لا يتم الواجب  
إلا به ، فهو واجب .

واعترضه بان اجتناب النجس لا يقطع بوجوبه إلا مع تحققه بعينه لا مع الشك  
فيه . واستبعد سقوط حكم هذه النجاسة شرعاً - اذا لم تحصل المباشرة بجميع ما وقع فيه  
الاشتباه - غير ملتفت اليه ، وقد ثبت نظيره في حكم واجدى ألني في الثوب المشترك ،  
واعترف به الاصحاب في غير المحصور ايضاً . والفرق بينه وبين المحصور غير واضح  
عند التأمل . انتهى . وقد تقدمه في هذا الكلام شيخه المولى الاردبيلي . وقد جرى



على هذا المنوال جملة ممن تأخر عنه من علمائنا الابدال . وما نقله (قدس سره) عن المختلف لم نجده فيه في المسألة المذكورة ولعله في موضع آخر منه .

والتحقيق في هذا المقام - على ما يستفاد من أخبار أهل الذكر (عليهم السلام) - انه لا يخفى - على من خلع عنقه من ربة التقليد للرجال واعطى النظر حقه فيما ورد عن الآل في هذا المجال - ان الشارع كما حكم بالنجاسة والحرمه فيما تحقق كونه نجساً أو حراماً ، كذلك اعطى المشتبه بكل منهما في الافراد المحصورة حكم ما اشتبه به من النجاسة أو التحريم ايضاً . بخلاف غير المحصورة . فانه حكم بطهر الجميع وحله دفعاً للهرج والمشة والتكليف بما لا يطاق .

وحيث ان المسألة المذكورة مما لم يعطها حقها من التحقيق أحد من الاصحاب ، ولم يميز القشر منها من اللباب ، مع تكثر افرادها في الاحكام ، فخرى بنا ان نطيل فيها الكلام بما يقشع عنها غياهب الظلام ، ونبين ما في كلام هؤلاء الاعلام من سقوط ما اعترضوا به في المقام .

فنعول (اولاً) - لا يخفى ان القواعد الكلية الواردة عنهم (عليهم السلام) في الاحكام الشرعية ، كما تكون باشتمال القضية على سور الكلية ، كذلك تحصل بتتبع الجزئيات الواردة عليهم (عليهم السلام) كما في القواعد النحوية . وما صرح به الأصحاب (رضوان الله عليهم) في حكم المحصور وغير المحصور - مما اشتبه بالنجس أو الحرام ، حيث حكوا بالنجاسة والتحريم في الأول دون الثاني - وان كان لم يرد في الاخبار بقاعدة كلية إلا أن المستفاد منها - على وجه لا يزاوجه الريب في خصوصيات الافراد التي تصلح للاندراج تحت كل من قاعدتي المحصور وغير المحصور - هو ما ذكره ، بل في بعض تلك الأخبار - كما سيأتي ان شاء الله تعالى - تصريح بكلية الحكم في بعض تلك الموارد .

وها أنا اذكر لك ما وقفت عليه من المواضع المتعلقة بكل من تلك القاعدتين

ومما دل على حكم المحصور - وأنه يلحق المشتبه فيه حكم ما اشتبه به من نجاسة أو تحريم - ما نحن فيه من مسألة الاناءين ، فقد روى عمار في الموثق عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه « سئل عن رجل معه اناءان فيهما ماء وقع في أحدهما قدر لا يدري أيهما هو وليس يقدر على ماء غيره .. قال : يهريقهما ويقيم » (١) ومثله روى جماعة في الموثق عنه (عليه السلام) (٢) فانهما كما ترى صريحان في الحكم المذكور .

وطعن جملة من متأخري المتأخرين في الخبرين بضعف السند بناء على الاصطلاح المحدث بينهم . وقد عرفت ما في هذا الاصطلاح في المقدمة الثانية من مقدمات الكتاب . وبعض منهم جبر ذلك بقول الأصحاب للروايتين المذكورتين . وجملة منهم إنما اعتمدوا في هذا الباب على الإجماع المنقول في المسألة . والكل يمكن من الضعف .

ومن ذلك الثوب الطاهر المشتبه بثوب آخر نجس ، فانه لا خلاف بين الأصحاب - (رضوان الله عليهم) ممن منع الصلاة عارياً - في أنه يجب الصلاة فيهما على جهة البدلية ، حتى من أولئك الفضلاء المذاهبين في هذه المسألة ، ولم يجوز أحد منهم الصلاة في واحد خاصة ، مع أن متمضى ما قالوه في هذه المسألة جواز ذلك .

وبدل على الحكم المذكور من النصوص حسنة صفوان بن يحيى عن أبي الحسن (عليه السلام) (٣) أنه « كتب إليه يسأله عن رجل كان معه ثوبان فأصاب أحدهما بول ولم يدري أيهما هو ، وحضرت الصلاة وخاف فوثها ، وليس عنده ماء ، كيف

(١) و(٢) رواه صاحب الوسائل في الباب - ٨ و ١٢ - من أبواب الماء المطلق . وفي الباب - ٤ - من أبواب التيمم ، وفي الباب - ٦٤ - من أبواب النجاسات . (٣) المرجوعة في الوسائل في الباب - ٦٤ - من أبواب النجاسات . والرواية - كما في الفقيه ص ١٦١ ، والتهذيب ص ١٩٩ عن أبي الحسن (عليه السلام) - « ولكن ما رفقنا عليه من نسخ الحدائق تنص على أنها عن أبي عبد الله (عليه السلام) . »

يصنع ؟ قال : يصلي فيها جميعاً « قال شيخنا الصدوق ( رضي الله عنه ) في الفقيه بعد نقل الرواية : « يعني على الافراد » .

قال في المدارك - بعد ان نقل القول بذلك عن الشيخ واكثر الاصحاب وقال : انه المعتمد . ونقل عن بعض الاصحاب انه يطرحهما ويصلي عرياناً - ما صورته : « ومتى امتنع الصلاة عارياً ثبت وجوب الصلاة في أحدهما أو في كل منهما ، إذ المفروض انتفاء غيرهما ، والأول منتف ، إذ لا قائل به . فيثبت الثاني ، وبطل عليه ما رواه صفوان ... » ثم ساق الرواية .

واقول : انت خير بما فيه ، فان مقتضى ما ذكره في مسألة الاناءين واختاره فيها - وما ذكره ايضاً في مسألة السجود مع حصول النجاسة في المواضع المتسعة ، حيث قال بعد البحث في المسألة : « والذي يقتضيه النظر عدم الفرق بين المحصور وغيره ، وانه لا مانع من الانتفاع بالمشتبه فيما يفتقر الى الطهارة إذا لم يستوعب المباشرة بجميع ما وقع فيه الاشتباه » انتهى - انه يجزي هنا الصلاة في ثوب واحد . وتوقف القول به على وجود القائل جار في الموضوعين الآخرين . فانه لم يخالف في تلك المسألتين احد سواه : ومن هذا حذوه واقتفاه .

والجواب عنه - بوجود النص المعتمد في الثوب النجس المشتبه وعدم وجوده هناك ، لضعف النص في مسألة الاناءين ، وعدم النص في مسألة السجود - ضعيف : ( أولاً ) - بانه بالتأمل في النصوص الواردة في الاحكام المتفرقة وضم بعضها الى بعض - كما سنوضحه ان شاء الله تعالى - يعلم ان ذلك حكم كلي .

و ( ثانياً ) - ان ما ذكره من التعليل في الموضوعين يعطي كون الحكم عنده كلياً في مسألة الطاهر المشتبه بالنجس مطلقاً لا بخصوص تلك المسألتين .

ومن ذلك - الثوب النجس بعضه مع وقوع الاشتباه في جميع اجزاء الثوب : فانه لا خلاف بين الاصحاب - حتى من هذا الفاضل ومن تبعه - في انه لا يحكم بطهارة

الثوب إلا بفسله كلاً ، وبه استفاضت الاخبار .

ففي صحيحة محمد بن مسلم عن احدهما (عليهما السلام) (١) انه قال في النبي يصيب الثوب : « فان عرفت مكانه فاغسله . وان خفي عليك فاغسله كله » ومثلها صحيحة زرارة (٢) وحسنه محمد بن مسلم (٣) ورواية ابن ابي يعفور (٤) وغيرها . قال السيد في المدارك بعد نقل عبارة المصنف في ذلك : « هذا قول علمائنا واكثر العامة (٥) . قاله في المعتبر ، واستدل عليه بان النجاسة موجودة على اليقين ، ولا يحصل اليقين بزوالها إلا بفسل جميع ما وقع فيه الاشتباہ . ويشكل بان يقين النجاسة يرتفع بفسل جزء مما وقع فيه الاشتباہ يساوي قدر النجاسة وان لم يحصل القطع بفسل ذلك المثل بعينه » انتهى .

وفيه (اولاً) — ان الظاهر ان ما ذكره المحقق (قدس سره) من التعليل

(١) و (٤) الروية في الوسائل في الباب - ٧ و ١٦ - من ابواب النجاسات .

(٢) الروية في الوسائل في الباب - ٧ - من ابواب النجاسات .

(٣) الروية في الوسائل في الباب - ٧ و ٩ - من ابواب النجاسات .

(٥) في بدائع الصنائع في الفقه الحنفي ج ١ ص ٨١ ، ولو ان ثوبا اصابته النجاسة وهي كثيرة ، لم يفت وخفي مكانها وذهب اثرها غسل جميع الثوب ، ولو اصاب احد السكمين ولا يدري ايها هو ، غسل جميعها . والقول بفسل موضع من الثوب والحكم بطهارة الباقي غير سديد ، لان موضع النجاسة غير معلوم ، وليس البعض بأولى من البعض ، وفي مجمع الانهر لشيخ زاده الحنفي ج ١ ص ٩٤ ، ولو تنجس طرف من الثوب ففسى المثل المصاب بالنجاسة وغسل طرفاً بلا تحرك بطهارته ، وفي متفرقات ركن الاسلام لا يطهر وان تحرى ، وفي شرح الطحاوى اذا خفي موضع النجاسة يغسل جميع الثوب ، وفي فتح القدير لابن همام الحنفي ج ١ ص ١٣٢ عن الظهيرية « ان الثوب تكون فيه النجاسة فلا يدري مكانها ، يغسل الثوب كله ، وفي الام للشافعي ج ١ ص ٤٧ ، « كل ما اصاب الثوب من غائط زطب او بول او دم أو خمر فاستيدته ضاحجه فعليه غسله ، وان اشكل عليه موضعه لم يجزه إلا غسل الثوب كله » .

— هنا وفي مسألة الاناءين بل في سائر المواضع — إنما هو على جهة التوجيه للنص وبيان حكمة الأمر فيه ، لانه مع وجود النص فلا ضرورة تلجئ الى التعليل بالوجوه العقلية . على ان احكام الشرع توقيفية لا تعلل بالعقول ، كما احال به المحقق الكلام في أول كتاب المعتبر وغيره في غيره ، وحيد فلا اشكال . نعم هذا الاشكال . وافق لما اختاره في ذينك الموضعين المتقدمين ، ولكنه وارد عليه في هذا الموضع ، حيث ان مقتضى ما اختاره ثمة الاكتفاء بفصل جزء من الثوب كما ذكره ، ولكن النصوص تدفعه ، وهو دليل على ما ادعيناه وصرح فيما قلناه .

و ( ثانياً ) — انه متى كان يقين النجاسة هنا يرتفع بفصل جزء مما وقع فيه الاشتباه — بمعنى انا لا نقطع حينئذ ببقاء النجاسة ، لجواز كونها في ذلك الجزء الذي قد غسل — فانا نقول ايضاً مثله في مسألة الاناءين : انه بعد وقوع النجاسة في واحد منهما لا على التعيين فقد زال يقين الطهارة الحاصل اولاً عن كل من ذينك الاناءين ، وهكذا في الثوب والمكان المحصورين ، فانه قد تساوى احتمال الملاقاة وعدم الملاقاة في كل جزء جزء من تلك الاجزاء المشكوك فيها ، وهذا القدر يكفي في زوال ذلك اليقين الحاصل قبل الملاقاة والخروج عن مقتضاه .

ومن ذلك — اللحم المختلط ذكيه بميته . فقد ذهب الاصحاب الى تحريم الجميع من غير خلاف ، وعليه دلت الأخبار :

و ( منها ) — حسنة الحلبي عن أبي عبدالله ( عليه السلام ) (١) انه « سئل عن رجل كانت له غنم وبقر وكان يدرك الذكي منها فيعزله ويعزل الميتة ، ثم ان الميتة والذكي اختلطاً فكيف يصنع ؟ قال : يبيعه ممن يستحل الميتة وبأكل ثمنه » ومثلها

(١) الرواية في الوسائل في باب ( ان الميتة اذا اختلطت بالذكي جاز بيع الجميع من يستحل الميتة وأكل ثمنه ) من ابواب الاطعمة المحرمة من كتاب الاطعمة والاشربة .

حسنه الاخرى (١) ايضاً . ويأتي - بمقتضى ما ذكره السيد ومن تبعه - ان كل قطعة لاحظناها من هذا اللحم فهي حلال لا يحكم بنجاستها ولا تحريم اكلها ، لان الواجب إنما هو اجتناب ما تحقق تحريمه بعينه لا ما اشتبه بالحرام ، والنصوص تدفعه . ولو قيل : انه يتمسك هنا باصالة عدم التذكية . قلنا : يعارضه التمسك باصالة الطهارة واصالة الحلية .

ومما ورد في حكم غير المحصور جملة من الأخبار في مواضع :  
( منها ) — الاخبار الدالة على ان كل شيء طاهر حتى تعلم انه قدر (٢) فان  
القدر المعلوم منها - كما مر تحقيقه في المقدمة الحادية عشرة - ان كل صنف يكون فيه طاهر ونجس - كالدم والبول وامثالهما مما لم يميز الشارع بين فرديه بسلامة - فهو طاهر حتى يعلم انه من الفرد النجس ، وفيه - كما ترى - دلالة على حكم غير المحصور بوجه كلي .  
و ( منها ) — الاخبار الدالة على ان كل شيء فيه حلال وحرام فهو لك حلال حتى تعلم الحرام بعينه فتدعه (٣) .

و منها — صحيحة عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) (٤) انه  
(١) المروية في الوسائل في باب ( ان الميتة اذا اختلطت بالمذكي جاز بيع الجميع بمن يستحل الميتة واكمل ثمنه ) من ابواب الاطعمة المحرمة من كتاب الاطعمة والاشربة .  
(٢) تقدم بعضها في الصحيفة ١٣٤ ، وسيدكرها ( قدس سره ) في التنبيه الثاني من تنبيهات المسألة الثانية من البحث الاول من احكام النجاسات .  
(٣) تقدم ذكرها في قاعدة الحل في الصحيفة ١٤٠ .

(٤) كذا فيما وقفنا عليه من النسخ . ولكن هذه الرواية - كما في كتب الحديث - هي رواية عبدالله بن سليمان عن ابي جعفر ( عليه السلام ) المتقدمة في قاعدة الحل في الصحيفة ١٤١ وقد رواها الكليني في الكافي ج ٢ ص ١٧٥ . نعم الراوى عن عبدالله بن سليمان هو عبدالله بن سنان . كما في المحاسن ايضا ج ٢ ص ١٩٥ وقد رواها صاحب الوسائل في الباب - ٦١ - من ابواب الاطعمة المباحة من كتاب الاطعمة والاشربة . ولم نجد في كتب الحديث - بعض التبع -

« سأل عن الجبن . فقال : سألتني عن طعام يعجبني ، ثم أعطى الغلام درهما فقال : يا غلام ايتع لنا جبنا . ثم دعى بالغداء فتغدينا معه . فأتى بالجبن فاكل واكلنا ، فلما فرغنا من الغداء قلت : ما تقول في الجبن ؟ قال : أو لم ترني اكلته ؟ قلت : بلى ولكني احب ان اسمعه منك . فقال : ساخبرك عن الجبن وغيره ، كل ما كان فيه حلال وحرام فهو لك حلال حتى تعرف الحرام بعينه فتدعه » .

وما رواه في كتاب المحاسن (١) عن ابي الجارود . قال : « سألت أبا جعفر ( عليه السلام ) عن الجبن ، فقلت له : اخبرني من رأى انه يجعل فيه الميتة . فقال : أمن أجل مكان واحد يجعل فيه الميتة حرم في جميع الارضين ؟ اذاعتلت انه ميتة فلا تأكل ، وان لم تعلم فاشتر وبع وكل ، والله اني لا عرض السوق فاشترى بها اللحم والسمن والجبن ، والله ما اظن كلهم يسمون هذه البربر وهذه السودان » الى غير ذلك من الأخبار التي لا يأتي عليها قلم الاحصاء في هذا المضمار .

وانت خبير بان الحكم الوارد في هذه الأخبار على وجه كلي ، فكل شيء من الاشياء متى كان له افراد بعضها معلوم الحل وبعضها معلوم الحرمة : ولم يميز الشارع احدهما بعلامة . وتلك الافراد مما يتعسر أو يتعذر ضبطها - كما اشار اليه في رواية المحاسن بقوله : « أمن أجل مكان واحد يجعل فيه الميتة حرم في جميع الارضين » - فالجميع حلال حتى يعرف الحرام بعينه فيجتنبه . وهذا من التوسعات والرخص الواقعة في الشريعة المبينة على السهولة ، لرفع الحرج والمشقة اللازمين بوجوب التكليف باجتنب ذلك ، بخلاف الافراد المحصورة . فانه لا حرج في التكليف

== في المظان صحيحة لعبدالله بن سنان عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) بهذا المتن . نعم لعبدالله بن سنان صحيحة تتضمن الكلية المتقدمة في رواية عبدالله بن سليمان فقط ، وقد تقدمت في الصحيفة ١٤٠ .

(١) في الصحيفة ٤٩٥ ، وفي الوسائل في الباب - ٩١ - من ابواب الاطعمة المباحة من كتاب الاطعمة والاشربة .

باجتنابها كما لا يخفى . وهذه الاخبار كما انها تدل على حكم غير المحصور بالنسبة الى اشتباه الحلال بالحرام كذلك تدل عليه بالنسبة الى اشتباه الطاهر بالنجس ، فان التحريم الذي حصل الاشتباه به إنما نشأ من حيث النجاسة كما لا يخفى .

و ( منها ) — جوائز الظالم ، فانه لا خلاف بين الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) في حلها وجواز اكلها ، مع العلم واليقين بكون اكثرها حراماً ، وبه استفاضت الأخبار :

ومنها — صحيحة ابي ولاد (١) قال : « قلت لابي عبدالله ( عليه السلام ) : ما ترى في رجل يلي اعمال السلطان . ليس له مكسب إلا من اعمالهم ، وانا امر به فانزل عليه فيضيئي ويحسن إلي ، وربما أمر لي بالدرهم والكسوة ، وقد ضاق صدري من ذلك ؟ فقال لي : كل وخذ منه فلك منها وعليه الوزر » .  
هذا ما خطر بالبال مما يدخل في هذا المجال .

وبذلك يتضح لك ما في كلام المحدث الكاشاني في المفاتيح والفاضل الخراساني في الكفاية ، حيث ذهبوا الى حل ما اختلط بالحرام وان كان محصوراً ، استناداً الى صحيحة عبدالله بن سنان المتقدمة (٢) .

وفيه ( اولاً ) — انك قد عرفت بمعونة ما قدمناه ان مورد الرواية — كما هو ايضاً مقتضى سياقها — إنما هو الأفراد الغير المحصورة ، وان ذلك قاعدة كلية في الطهارة والنجاسة والحل والحرم .

و ( ثانياً ) — ان الاخبار الدالة على وجوب الاجتناب للحرام — عموماً وخصوصاً — متناولة لما نحن فيه ، وهو لا يتم هنا إلا باجتناب الجميع .

و ( ثالثاً ) — ان جملة من الاخبار قد صرحت بالتحريم في خصوص المحصور ،

(١) المروية في الوسائل في باب ( ان جوائز الظالم وطعامه حلال ... الخ ) من ابواب ما يكتسب به من كتاب التجارة . (٢) راجع التعليقة ٤ في الصحيفة ٨٠٥ .



كروايتي الحلبي المتقدمين في اللحم المختلط ذكياه بميته كما تقدم (١) .

وما رواه الشيخ في التهذيب (٢) بسنده عن ضريس الكناسي قال : « سألت أبا جعفر ( عليه السلام ) عن السمن والجبن نجسه في ارض المشركين بالروم أناكله ؟ فقال : اما ما علمت انه قد خلطه الحرام فلا تأكل ، واما ما لم تعلم فكله حتى تعلم انه حرام » .

وما رواه عبدالله بن سنان (٣) عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) قال : « كل شيء لك حلال حتى يجهنك شاهدان ان فيه ميتة » .

والجبن - كما ترى - صريح في الحكم بالتحريم . ولا ريب ان طريق الجمع - بينها وبين صحيحة عبدالله بن سنان (٤) وما في معناها - إنما يتم بالحمل على الفرق بين المحصور وغير المحصور ، كما يقتضيه سياق كل من تلك الاخبار . وسيجيء تحقيق هذه المسألة ان شاء الله تعالى واعطاء البحث حقه مع هذين الفاضلين في محله .

وبالجملة فانك اذا اعطيت التأمل حقه فيما نقلنا من الاخبار خاصها وعامها وضممت بعضها الى بعض ، فلا اراك تستريب فيما ذكرنا من صحة تلك الكلبيين وظهور تلك القاعدتين ، اغني كلتي المحصور وغير المحصور ، وان الاخبار الدالة بعمومها على طهارة كل شيء حتى تعلم نجاسته وحلية كل شيء حتى تعلم حرمة مقتبده باخبار

(١) في الصحيفة ٥٠٧ .

(٢) في ج ٢ ص ٢٣ وفي الوسائل في باب ( حكم السمن والجبن وغيرهما اذا علم انه خلطه حرام ) من ابواب الاطعمة المحرمة من كتاب الاطعمة والاشربة .

(٣) كذا فيما وقفنا عليه من النسخ المطبوعة والمخطوطة . والذي وجدناه في كتب الحديث هذا المضمون هي رواية عبدالله بن سليمان عن ابي عبدالله ( عليه السلام ) في الجبن قال : « كل شيء لك حلال حتى يجهنك شاهدان يشهدان عندك ان فيه ميتة » . وقد رواها في الوسائل في الباب - ٩١ - من ابواب الاطعمة المباحة .

(٤) راجع التعليقة ٤ في الصحيفة ٥٠٨ .

المحصور طهارة ونجاسة وحلية وحرمة . ومن القواعد المتفق عليها عندهم تقديم العمل بالخاص ، وحينئذ فتخصيص اخبار اصالة يقين الطهارة واصالة يقين الحلية بغير موضع الاشتباه في الاشياء المعلومة بشخصها ، فتأمل به عين البصيرة وتناوله بيد غير قصيرة ، ليظهر لك ما في الزوايا من الخبايا .

هذا . وما اورده في المعالم على المحقق فيندفع بما اشرنا اليه آنفاً من انه قد حصل لنا اليقين بنجاسة بعض تلك الاشياء المعلومة بشخصها ، وهذا اليقين اوجب حدوث حالة متوسطة بين الطهارة والنجاسة . وحينئذ فهو من باب نقض اليقين بيقين مثله .

واما ما ذكره السيد السند - من ان اجتناب النجس لا يقطع بوجوده الا مع تحققه بعينه - فردود بان الاخبار كما دلت على وجوب الاجتناب مع اليقين دلت على وجوب الاجتناب مع الاشتباه بمحصور . وقياسه هذه المسألة ونحوها على مسألة واجدي المني في الثوب المشترك قياس مع الفارق ، لوجود النصوص الدالة على الاجتناب في هذه المسألة ونظائرها ، وعدم النص في تلك المسألة على ما ذكره فيها من الاحكام . وسيأتي ان شاء الله ، فيه تحقيق الحال ودفع الاشكال في المسألة المذكورة .

وينبغي التنبيه هنا على فوائد :

( الاولى ) - لولا في هذا الماء شيئاً طاهراً فهل يحكم بنجاسته ام لا ؟ قولان مبنيان على ان هذا الماء هل يكون حكمه حكم النجس من كل وجه أو بالنسبة الى عدم الاستعمال في الطهارة خاصة ؟

وبالاول صرح العلامة في المنتهى ، فقال : « لو استعمل أحد الاتنين وصلى به لم تصح صلاته ، ووجب عليه غسل ما اصابه المشتبه بماء متيقن الطهارة كالنجس » ثم نقل عن بعض العامة انه نفي وجوب الغسل عنه ، معللاً بان الحل طاهر ييقن فلا يزول بالشك في النجاسة . واجاب عنه بانه لا فرق في المنع بين يقين النجاسة وشكها هنا وان فرق بينهما في غيره .

وبالثاني صرح جملة من المتأخرين ومتأخريهم : منهم - السيد السند في المدارك وجده في الروض .

واحتج عليه في المدارك بان احتمال ملاقة النجاسة لا يرفع يقين الطهارة ، فقال - في رد كلام العلامة بان المشتبه بالنجس حكمه حكم النجس - ما صورته : « وضعه ظاهر ، لقطع بان موضع الملاقة كان طاهراً في الاصل ، ولم يمرض له ما يقتضي ظن ملاقاته للنجاسة فضلاً عن اليقين . وقولهم بان المشتبه بالنجس حكمه حكم النجس لا يريدون به من جميع الوجوه ، بل المراد صيرورته بحيث يمنع استعماله في الطهارة خاصة . ولو صرحوا بارادة المساواة من كل وجه كانت دعوى خالية من الدليل » انتهى وانت خير بانه بمقتضى ما نقلنا من الأخبار المتعلقة بحكم المشتبه في الأفراد المحصورة مما ورد في هذه المسألة ونظائرها . وان ذلك قاعدة كلية . اعطاء المشتبه بالنجس حكم النجس على التفصيل الآتي ، والمشتبه بالحرام حكم الحرام كذلك ، ألا ترى ان ملاقة النجاسة لبعض الثوب مع الاشتباه بباقي اجزائه موجب لنفسه كلاً كما تقدم في الأخبار . ومن الظاهر انه لا وجه لذلك إلا توقف يقين طهارته الموجب لاجراء حكم الطاهر عليه - من صحة الصلاة فيه ومنع تعدي حكم النجاسة منه الى ما يلاقيه برطوبة - على ذلك ، وبمقتضى ما ذهب اليه - من حكمه في هذه المسألة بعدم وجوب تطهير الملاقى لهذا الماء - انه لا يجب تطهير ما لاقى بعض اجزاء هذا الثوب برطوبة ، مع ان ظاهر النصوص الواردة بوجوب تطهيره كلاً يدفعه ، لان إيجاب الشارع تطهيره كلاً دال على ترتب حكم النجس عليه قبل التطهير . إلا ان هؤلاء الفضلاء لما كان نظرهم في المسألة مقصوراً على الموثقتين الواردين فيها (١) - وما إنما تضمنتا المنع من الاستعمال في الطهارة خاصة ، مع كون الحكم فيها جارياً على خلاف

القوانين المقررة - اقتصروا على موردما على تقدير العمل بها . وحينئذ فما ذكره العلامة في المنتهى من ان المشتبه بالنجس حكمه حكم النجس ، ان اراد به من جميع الوجوه فهو مردود بحسنة صفوان (١) الواردة في الثوين المشتبه طاهرهما بنجسهما ، إذ لا تكرر الصلاة في الثوين النجسين ولا الطاهرين ، وان اراد من بعض الوجوه التي من جعلتها ملاقاته برطوبة فصحيح .

وبالجملة فان للمشتبه في هذه المسألة وامثالها حالة متوسطة ، فمن بعض الجهات - كالأكل والشرب والملاقة برطوبة - حكمه حكم النجس ، ومن بعض الجهات - كالصلاة في الثوين المشتبهين باعتبار تكرارها فيها - له حالة ثالثة . والى ذلك يميل كلام المحدث الاسترآبادي ( قدس سره ) في كتاب الفوائد المدنية في مسألة ما لو تنجس الماء مع الشك في بلوغه الكرية ، حيث قال - بعد ان اخثار فيه التوقف عن الحكم بالطهارة والنجاسة - ما صورته : « ثم اعلم ان هنا اقساماً ثلاثة : المحكوم عليه بالطهارة والمحكوم عليه بالنجاسة والمحكوم عليه بوجوب التوقف عن الحكمين ووجوب الاجتناب ومن المعلوم ان الملاقي لاحد الثلاثة حكم أحد الثلاثة » انتهى .

والعجب منهم ( نور الله تعالى مراقدهم ) فيما ذهبوا اليه هنا من الحكم بطهارة ما تعدى اليه هذا الماء . مع اتفاقهم ظاهراً في مسألة البلل المشتبه الخارج بعد البول وقبل الاستبراء على نجاسة ذلك البلل ووجوب غسله ، كما سيأتي - ان شاء الله تعالى - الكلام فيه في المسألة المذكورة . والمسألان من باب واحد كما لا يخفى .

( الثانية ) - لو اشتبه ماء اناه طاهر يقينا باحد الاناءين ، فهل يكون الحكم فيه كالحكم فيما اشتبه به من وجوب الاجتناب . أو يحكم بطهارتهما معاً ، بناء على ان مورد النص إنما هو اشتباه الطاهر يقينا بالنجس يقينا ؟

لا ريب ان مقتضى كلام القائلين بتخصيص حكم الاشتباه بالنجس بالطهارة خاصة دون سائر الاستعمالات هو الثاني . واما على تقدير القول باجراء حكم النجس على المشتبه به مطلقاً فيحتمل الحكم بوجوب الاجتناب ، لان هذا بعض الاحكام المترتبة على النجس ، وبذلك صرح العلامة في المنتهى ايضاً . واعترضه في المالم بان ذلك خارج عن مورد النص ومحل الوفاق ، فلا بد له من دليل . ويحتمل العدم ووفقاً على مورد النص كما عرفت . والاحتياط لا يخفى .

( الثالثة ) — نص كثير من الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) — كالشيخين والفاضلين وغيرهما — على عدم الفرق في وجوب الاجتناب مع الاشتباه بين ما لو كان الماء في اناهين أو اكثر . بل نبه بعضهم على عدم الفرق بين كون ذلك اناهين او غديرين . قال في المعالم — بعد نقل ذلك عنهم . والاعتراض بان الحديشين اللذين احتجوا بهما للحكم (١) إنما وردا في الاناهين — ما صورته : « ولو تم الاحتجاج بالاعتبارات التي ذكروها لكانت دليلاً في الجميع ، واما النص فخاص كما علم . فتوقف التسوية التي ذكروها على الدليل ، ولعله الاتفاق مضافاً الى الاعتبار » انتهى . وعلى هذا الكلام جرى جملة من تأخر عنه .

وفيه ما قد عرفت من ان نظرم لما كان مقصوداً على الخبرين المذكورين — مع ما عرفت من طعنهم فيها ومناقشتهم في أصل المسألة — كل التعدي عن موردهما يحتاج الى دليل .

ومن سرح يريد نظره فيما حققناه وتأمل ما شرحناه عرف ان الحكم في ذلك امر كلي وقاعدة مطردة لا يداخله شوب الاشكال في تعدي الحكم الى ما ذكره اولئك الفضلاء . على ان التخصيص بالاناهين إنما وقع في كلام السائل ، وخصوص السؤال لا يخصص كما تقرر عندهم .

(١) وهما موثقاً عمار وسماحة المتقدمان في الصحيفة ٥٠٤ .

(الرابعة) — هل الأمر بالاراقة في النص (١) على جهة الوجوب أم لمجرد الاباحة ؟  
ظاهر كلام الشيخين والصدوقين ( عطر الله مراقدهم ) الأول ، إلا أن كلام  
الصدوقين ربما اشعر باختصاص الحكم بحال ارادة التيمم ، حيث قالوا في الرسالة  
والفقيه : « فإن كان معك إناء أن فوق في أحدهما ما ينجس الماء ولم تعلم في أيهما وقع  
فاهرقهما جميعاً وتيمم » وأما كلام الشيخين — سيما المفيد في المغنعة — فظاهر في عدم  
التقييد بذلك ، حيث ذكر أنه بعد الاهراق يتوضأ بماء سواهما .

وصريح كلام ابن ادريس ومن تأخر عنه الثاني ، وربما يؤيد ورود الأمر  
بالاراقة في جملة من الأخبار ، كما تقدم في أدلة نجاسة الماء القليل بالملقاة ، مع أنه لم  
يقبل أحد بوجوب الاراقة ثمة ، قال في المعتبر : « وقد يكتفى عن النجاسة بالاراقة  
في كثير من الأخبار تفخيماً للمنع » وهو جيد .  
ونقل في المعتبر عن بعض الأصحاب أن علة الأمر بالاراقة ليصح التيمم ،  
لأنه مشروط بعدم الماء .

ورده بأن وجود الماء الممنوع من استعماله لا يمنع التيمم ، كالمغصوب وما يمنع  
من استعماله مرض أو عدو ، ومنع الشارع أقوى الموانع . وهو متجه .  
وكيف كان فلا يخفى عليك ما في الأمر بالاراقة من الدلالة على عدم الانتفاع  
بالماء المذكور وإن وجوده في حكم العدم ، وبه يظهر لحوقه بالنجس في جملة أحكامه  
لأبخصوص الطهارة من الحدث كما ذكره أولئك الفضلاء ( رضوان الله عليهم ) لأنه  
متى جاز الانتفاع به في غير الطهارة من أكل وشرب ونحوهما فأراقته بما يدخل في باب  
الاسراف المنهي عنه عموماً وخصوصاً . والحق أن التعبير بأراقته هنا دليل ظاهر  
في لحوق أحكام النجس كلاً كما لا يخفى .

( الخامسة ) — قال السيد السند في المدارك بعد الكلام الذي نقلناه في صدر

(١) وهو موثق عمار وموثق سماعة المتقدمان في الصحيفة ٤٠٤ هـ .

المسألة : « ويستفاد من قواعد الأصحاب أنه لو تعلق الشك بوقوع النجاسة في الماء وخارجه لم ينجس الماء بذلك ولم يمنع من استعماله ، وهو ، يؤيد لما ذكرناه » انتهى .  
اقول : وجه الفرق بين مانحن فيه وبين ما فرضه ( قدس سره ) ممكن . فان مقتضى القاعدة المستفادة من الأخبار بالنسبة الى الاشتباه في المحصور ان تكون افراد الاشتباه اموراً معلومة معينة بشخصها وبالنسبة الى غير المحصور ان لا تكون كذلك ، وما ذكره من الصورة المشار اليها انما هو من الثاني لا الأول . على ان القاعدة المذكورة إنما تتعلق بالافراد المدرجة تحت ماهية واحدة ، والجزيئات التي تحويها حقيقة واحدة ان اشتبه طاهرها بنجسها وحلالها بحرامها . فيفرق فيها بين المحصور وغير المحصور بما تضمنته تلك الأخبار لا وقوع الاشتباه كيف اتفق .

( السادسة ) — الظاهر أنه لا فرق في ترتيب حكم الاشتباه المذكور بين ان يكون الماءان طاهرين ثم يقع في أحدهما قدر ولا يعلم على التعيين . أو يكون أحدهما طاهراً والآخر نجساً ثم يشتبه أحدهما بالآخر ، أو يكونا كذلك ثم ينقلب أحدهما ويشتهب الباقي بكونه هو الطاهر أو النجس .

( السابعة ) — لو أمكن الصلاة بطهارة متيقنة من هذين الماءين بان يتطهر بأحدهما ثم يصلي ثم يفسل أعضائه مما لاقاه ماء الوضوء ثم يتوضأ بالآخر ، فهل تصح الصلاة ام لا ؟

الذي صرح به جمع من الأصحاب المنع ، وهو الظاهر ، قال في المعتبر في توجيهه : « لأنه ما محكوم بالمنع منه فجرى استعماله مجرى النجس » انتهى .  
وعله بعضهم بأنه يصدق عليه بعد الطهارة الاولى انه متيقن الحدث شاك في الطهارة ومن هذا شأنه لا يسوغ له الدخول في الصلاة نصاً واجماعاً ، وضوءه الثاني يجوز ان يكون بالنجس فيكون قد صلى بنجاسة .  
وعله في المدارك بان هذين الماءين قد صارا محكوماً بنجاستهما شرعاً ، واستعمال

التجس في الطهارة مما لا يمكن التقرب به ، لانه بدعة . ثم قال : « وفيه ما فيه » .  
والحق ما علله به في المعتبر . وكيف كان فالظاهر انه لا خلاف في الحكم المذكور .  
( الثامنة ) — قد صرح جملة من الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) بانه لا يجوز  
التحري في الاجتهاد بتحصيل الامارات المرجحة لطهارة أحدهما . وهو كذلك ، لثبوت  
النهي عن استعمال هذا الماء . والقربة التي لا تثمر اليقين غير كافية في الخروج  
عن عهدة النهي الشرعي .

( الصورة الثانية ) — الاشتباه بالمغصوب ، وقد صرح جمع من الأصحاب  
بان الحكم فيها كالاشتباه بالنجس .

واستشكله بعض افاضل متأخري المتأخرين نظراً الى صحيحة عبدالله بن سنان (١)  
الدالة على ان « كل شيء فيه حلال وحرام فهو لك حلال حتى تعرف الحرام بعينه »  
وما في معناها .

وفيه نظر ، فان موبد هذه الرواية وما في معناها - كما عرفت آنفاً - إنما هو  
الافراد الغير المحصورة .

وحينئذ فما ذكره الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) هو الظاهر ، وقوفاً  
على القاعدة الواردة في المحصور اذا اشتبه حلاله بحرامه كما عرفت ، فتحریم الاستعمال  
مما لا ينبغي ان يستراب فيه .

لكن لو توضحاً بها وارتكب المحرم ، فهل تحصل له طهارة صحيحة يجوز له  
الدخول بها في الصلاة ام لا ؟

صرح بعض محققي متأخري المتأخرين بالاول ، قال : « لان أحدهما ماء

(١) المروية في الوسائل في الباب - ٤ - من ابواب ما يكتسب به ، وفي باب ( حكم  
السمن والجن وغيرهما اذا علم انه خلطه حرام ) من ابواب الاطعمة المحرمة . وقد تقدمت  
في الصحيفة ( ١٤٠ ) .



بإح ولا شك انه قد وقعت الطهارة به ، فيلزم ان تكون صحيحة ، ثم انه اعترض على نفسه بان استعمال كل منهما حرام منهي عنه والنهي في العبادة موجب للفساد . واجاب بمنع كون النهي موجبا للفساد في "عبادة" .

ولم اف لغيره على كلام في المقام الا ان الموافق لمذاق الاصحاب بمقتضى القاعدة التي منعها - لاتفاقهم على العمل بها - هو البطلان .

اقول : ومع الاغراض عن ذلك فيمكن أن يقال :

( اولاً ) — ان التقرب بما نهى الشارع عنه نهى تحريم غير معقول . ولعل ذلك هو الوجه في القاعدة التي بنى عليها الاصحاب ، من ان النهي في العبادة موجب لفسادها .

و ( ثانياً ) — ان هذه المسألة نظير المسألة التي مرّت في الفائدة السابعة . وقد عرفت انه لا خلاف في البطلان ثمة .

و ( ثالثاً ) — ان هذا الماء باعتبار تحريم الشارع استعماله يصير في حكم العدم ، وحينئذ ينتقل الفرض الى التيمم لو لم يوجد غيره ، ولا ريب انه مع انتقال الفرض الى التيمم فلا يجزي الوضوء ، كما في سائر المواضع التي ينتقل الفرض فيها الى التيمم وان كان الماء موجوداً .

( الصورة الثالثة ) — الاشتباه بالمضاف . وقد صرح الاصحاب (رضوان الله عليهم) بانه يجب الوضوء بكل منهما . وهو كذلك ، فان المسألة هنا من قبيل الصلاة في الثوبين المشتبّه طاهرهما بنجسهما .

وما يتوهم في مثل هذه المسألة - من انه لا بد من الجزم بالنية - فلا دليل عليه . بل الدليل قائم على خلافه ، لما ورد (١) من صحة صلاة من نسي فريضة من الخمس ثنائية (١) في روايتي علي بن اسباط والحسين بن سعيد عن ابي عبد الله (عليه السلام) المرويتين في الرسائل في الباب - ١١ - من ابواب قضاء الصلوات .

وثلاثية ورباعية. مرددة . ومع تسليم ما ذكره فهو مخصوص بصورة يتيسر فيها الجزم .  
ثم انه هل تصبح الطهارة بهذين الماءين المشتبهين مع وجود ماء غير مشتبه ام لا ؟  
ظاهر الأصحاب الثاني كما صرح به جماعة منهم : وعلمه شيخنا الشهيد الثاني  
في الروض بالقدرة على الجزم التام في النية مع استعمال الآخر فلا يصح بدونه .  
ولو انقلب احدهما فذهب مأؤه ، فالذي صرحوا به انه يجب الوضوء بالآخر  
والتييم مقدماً للاول على الثاني .

واعترضه في المدارك بان الماء الذي يجب استعماله في الطهارة ان كان هو ما علم  
كونه ماء مطلقاً ، فالتجيز الاجتزاء بالتييم وعدم وجوب الوضوء به كما هو الظاهر ، وان  
كان هو ما لا يعلم كونه مضافاً اكتفي بالوضوء ، فالجمع بين الطهارتين غير واضح ومع  
ذلك فوجوب التيمم إنما هو لاحتمال كون المنقلب هو المطلق . فلا يكون الوضوء بالآخر  
مجزياً ، وهذا لا يتفاوت الحال فيه بين تقديم التيمم وتأخيرده كما هو واضح . انتهى .  
واجيب بانه لما كان الحكم بالوضوء متعلقاً بوجودان الماء والحكم بالتييم معلق  
بعدم وجدانه ، فاذا وجد ما يشك في كونه ماء كان كل من وجوب الوضوء والتييم  
مشكوكاً ، إذ لا ترجيح لاحدهما على الآخر ، فيجب الوضوء والتييم معاً حتى  
يحصل اليقين بالبراءة . وهو جيد .

وبوضحه انه لما كان هذا الماء بالاشتباه بين ذينك الفردين تعرض له حالة ثالثة  
يخرج بعاعنها كلشبهه بالنجس على ما عرفت بتحقيقه آنفاً ، فلا يحكم بكونه مضافاً  
ولا مطلقاً بل محتمل لهما احتمالاً متساوي الطرفين ، فيترتب عليه ما يترتب على كل  
منهما من الوضوء والتييم ، وحينئذ فلا معنى لترتب الحكم فيه على فرض كون ما يتطهر  
به ماء مطلقاً أو هو ما لا يعلم كونه مضافاً كما ذكره المعارض . نعم ما ذكره من ايجابهم  
تقديم الوضوء على التيمم لا يظهر له وجه .

## ج ١ ( تعارض البينتين في الطهارة والنجاسة في اثناء واحد ) — ٥٢١ —

( الصورة الرابعة ) — الاشتباه المستند الى الشك في وقوع النجاسة او ظنه .

ولا خلاف في عدم البناء عليه في الأول ، وأولى منه الوهم .

نعم وقع الخلاف في الظن ، فلو ظن وقوع النجاسة في الماء فهل يعمل عليه مطلقاً او لا مطلقاً أو يفصل بين ما يستند الى سبب شرعي أم لا ، فعلى الأول يكون كالأول وعلى الثاني كالثاني ؟ اقول :

وقد تقدم تحقيق البحث في ذلك في المقدمة الحادية عشرة (١) واشبعنا الكلام فيه في كتاب الدرر النجفية . نسأل الله تعالى التوفيق لأتمامه .  
نعم يبقى الكلام هنا فيما لو تعارضت البينتان في الماء بالطهارة والنجاسة . وله صورتان :

( الاولى ) — ان يقع التعارض في اثناء واحد ، بان تشهد احدى البينتين بعروض النجاسة له في وقت معين وتشهد الاخرى بعدمه في ذلك الوقت ، لادعائها ملاحظته في ذلك الوقت والقطع بعدم حصول النجاسة . وقد اختلفت فيه اقوالهم :  
ف قيل بالحاقه بالمشتبه بالنجس ، وهو قول العلامة في التذكرة والقواعد . وجعله فخر المحققين في الشرح اولى . ونقل في المعالم عن والده انه قواه في بعض فوائده . وعمله المحقق الشيخ علي في شرح القواعد بتكافؤ البينتين .

وقيل بالطهارة . إلا انه اختلف التعليل لذلك . فبين من عليها بالعمل بينة الطهارة لاعتضاها بالاصل ، حكاه فخر المحققين عن بعض الأصحاب ، وبين من عليها بتساقط البينتين والرجوع الى حكم الأصل وهو الطهارة : ذكره الشهيد في البيان ، وقال انه قوي بعد أن قرب القول الاول ، ونسبه فخر المحققين الى الشيخ .

وقيل بالعمل بينة النجاسة ، لأنها ناقله عن حكم الأصل وبينه الطهارة مقررة والناقل اولى من المقرر عند التعارض ، كما قرروه في الاصول في البحث عن تعادل

— ٥٢٢ — ﴿ تعارض الينتين في الطهارة والنجاسة في اناء واحد ﴾ ج ١

الادلة ، ولموافقتها للاحتياط ، ولانها في معنى الاثبات والطهارة في معنى النفي ، ويمزى هذا القول الى ابن ادريس ، ونقل في المعالم عن بعض المتأخرين الميل اليه ، قال : « وهو احوط غير ان القول بالطهارة - للتساقط - اقرب » انتهى .

وما قر به ( قدم سره ) هو الانسب بقواعد الاصحاب ، لتطرق القدح الى ما عده من الاقوال المذكورة .

( اما الأول ) فيرد عليه انه لا دليل عليه . لان الاشتباه الملحق به دليله اما النص المتقدم كما حققناه أو الاجماع كما استند اليه آخرون ، وكل منهما لا يتناول موضع النزاع . ونقول القاعدة المستفادة من النصوص لذلك محل اشكال ، إذ ظاهر تلك النصوص هو استناد الاشتباه الموجب لاشتباه الحكم الى امتزاج تلك الافراد واختلاطها على وجه لا يتميز طاهرها من نجسها ولا حلالها من حرامها . لا مجرد الاشتباه كيف اتفق . وتكافؤ الينتين - كما ذكره المحقق الشيخ علي - إنما يكون موجباً لطرحها . لعدم امكان الترجيح بغير مرجح . لا موجباً للعمل بها .

و ( اما الثاني ) فحقه ان ما ذكر من المقدمات المبني عليها دليله والتعليلات المذكورة وان ذكرها علماء الاصول إلا انها مما لم يعم على الاعتماد عليها دليل معتمد ، فلا يخرج عن مجرد التطويل الذي لا يهدي الى سبيل ولا يشفي العليل ولا يبرد الغليل ، فلا يمكن الاعتماد عليها في تأسيس حكم شرعي . واما الاحتياط فليس بدليل شرعي عندم بل غاية ثبوت الاولوية به .

هذا . والتحقيق في المقام ان المسألة لما كانت عارية عن نصوص أهل الذكر ( عليهم السلام ) فالحكم فيها الوقوف على ساحل الاحتياط ، وهو العمل بالنجاسة ، وان كان القول الثاني ليس بذلك البعيد باعتبار التعليل الثاني دون الاول ، لتطرق القدح اليه بانه لا بد في المرجح من ان يكون مما اعتبره الشارع مرجحاً ، ولم يثبت هنا كونه كذلك .

## ج ١ ﴿ تعارض البينتين في الطهارة والنجاسة في الاناءين ﴾ — ٥٢٣ —

(الصورة الثانية) — ان يتعارض في اناءين ، بان تشهد احدى البينتين ، انه هذا وتشهد الأخرى بانه الآخر .

وقد اختلفت فيها كلمتهم ايضا ، فذهب جمع - منهم : المحقق في المعبر والعلامة في التحرير والشهيد في الذكرى والشيخ علي في شرح القواعد والشهيد الثاني في بعض فوائده على ما نقله ابنه عنه في المعالم - الى انها كالمشقة بالنجس . ونقل عن الشيخ في الخلاف القول بسقوط الشهادتين والرجوع الى أصل الطهارة .

وقال في المبسوط على ما نقل عنه في المختلف : « لا يجب القبول سواء امكن الجمع أو لم يمكن : والماء على أصل الطهارة والنجاسة ، فايها كان معلوما عمل عليه . وان قلنا : اذا امكن الجمع بينهما قبل شهادتهما وحكم بنجاسة الاناءين ، كان قويا ، لان وجوب قبول شهادة الشاهدين معلوم في الشرع ، وليس متنافيين » انتهى .

وقال العلامة في المختلف : « لو شهد عدلان بان النجس احد الاناءين وشهد عدلان بان النجس الآخر . فان امكن العمل بشهادتهما وجب : وان تنافيا اطرح الجميع وحكم باصل الطهارة » ثم انه مال في آخر كلامه الى كونها بمنزلة الاناءين المشتبهين .

احتج الذاهبون الى القول الأول بان الاتفاق حاصل من البينتين على نجاسة احد الاناءين . والتعارض إنما هو في التعيين ، فيحكم بما لا تعارض فيه ، ويتوقف في موضع التعارض .

واحتج الشيخ في الخلاف بان الماء على أصل الطهارة ، وليس على وجوب القبول من الفريقين ولا من واحد منها دليل ، فوجب طرحهما وبقي الماء على حكم الاصل . واحتج العلامة في المختلف بانه مع امكان الجمع يحصل المقتضى لنجاسة الاناءين فيثبت الحكم ، ومع امتناع الجمع تكون كل واحدة من الشهادتين منافية للآخرى ،

ويعلم قطعاً كذب أحدهما ، وليس تكذيب واحدة منهما بعينها أولى من تكذيب الأخرى . فيجب طرح الجميع والرجوع إلى الأصل وهو الطهارة .

وانت خير بأن سياق حجة القول الأول يناهض بالاختصاص بصورة عدم إمكان الجمع . ولعلمهم في صورة إمكان الجمع يحكون بنجاسة الاناءين باعتبار قبول الشهادتين كما هو ظاهر . لأن فرض قبول اليئة في كل من الاناءين مع الافراد يقتضي القبول مع الاجتماع ، للقطع بعدم تأثير الاجتماع في اختلاف الحكم حيث لا تنافي كما هو المفروض . ولعله لظهوره لم يتعرضوا له . وظاهر كلام الشيخ في الخلاف عدم الفرق بين صورتي إمكان الجمع وعدمه ، كما هو صريح صدر عبارته في البسوط .

واورد على كلامه في الخلاف انه لا مقتضي للطرح إلا التعارض ، وهو منفي بالنظر إلى احد الاناءين من غير تعيين ، وإنما وقع التعارض في التمين . والاطراح فيه لا يقتضي الاطراح مطلقاً فيبقى معنى الاشتباه موجوداً . هذا بالنظر إلى صورة عدم إمكان الجمع . واما بالنظر إلى صورة مكانه فقد عرفت أن مقتضاه هو الحكم بالنجاسة . واما كلام العلامة في المختلف فما يتعلق منه بصورة إمكان الجمع متجه كما تقدم وجهه ، واما ما يتعلق بصورة عدم الامكان فيرد عليه ما يرد على كلام الخلاف ، لانفاقهما في الحكم بذلك . وكأنه ( قدس سره ) في المختلف تنبه لورود المناقشة بذلك فقال بعد الكلام المتقدم : « لا يقال : يحكم بنجاسة أحد الاناءين وصحة إحدى الشهادتين ، فيكون بمنزلة الاناءين المشتبهين . لانا نقول : نمنع حصول العلم بنجاسة احد الاناءين وصحة إحدى الشهادتين ، لان صحة الشهادة إنما ثبتت مع انتفاء الكذب ، اما مع وجوده فلا » وضعفه في المعالم بان التكذيب إنما وقع في التمين لا مطلقاً . وكأنه لما كان مجال المناقشة مع هذا الجواب باقياً بحاله استدرك في آخر كلامه ، فقال : « على انه لو قيل بذلك - يعني بمنزلة الاناءين المشتبهين - كل وجه ، ولهذا يردما المشتري سواء تعدد أو اتحد » انتهى . وحيث قد يرجع كلامه إلى ما ذكره

ج ١ ﴿ الشك في ان ما وقع في الماء طاهر أو نجس ﴾ — ٥٢٥ —

الشيخ في المبسوط كما تقدم من عبارته ، وهو مؤذن بالتردد .  
وكيف كان فلاحتياط في مثل هذه المسائل الغير المنصوصة مما لا ينبغي تركه .  
( الصورة الخامسة ) — الاشتباه المستند الى اشتباه ما وقع في الماء بكونه  
طاهراً أو نجساً .

والذي صرح به جملة من الاصحاب ( رضوان الله عليهم ) هو الحكم بطهارة  
الماء والبناء على يقين الطهارة حتى يثبت يقين النجاسة . إلا انك قد عرفت في المقدمة  
الحادية عشرة (١) ان بعض الأصحاب قد منع جريان هذه القاعدة في مثل هذا الموضع  
مدعيًا ان النع عن نقض اليقين بالشك مراد به الشك في وجود الرفع ، يعني لا بد  
من ثبوت الرافعية له أولاً ، فاذا شك في وجوده وعدمه فان هذا الشك لا يمارض اليقين  
الثابت له أولاً لا الشك في ثبوت الرافعية له . وتحقيق القول في ذلك تقدم في المقدمة  
المشار اليها .

وبالجملة فكلام من وقفنا على كلامه من الاصحاب متفق هنا في البناء على يقين  
الطهارة في الصورة المذكورة .

ولكن نقلا الخلاف هنا في صورة واحدة . وهي ما اذا وقع صيد مجروح  
حلال اللحم نجس الميتة في ماء قليل ، وكان الحبل الملاقي للماء منه خالياً من النجاسة ،  
فما في فيه ولم يعلم استناد موته الى الجرح أو الماء ، فهل يحكم بطهارة الماء حيثئذ  
او نجاسته ؟ قولان :

نقل اولهما عن العلامة في بعض كتبه ، وبه صرح المحقق الشيخ علي في شرح  
القواعد ، واختاره جملة ممن تأخر عنه .

واختار الثاني جمع من الاصحاب : منهم - العلامة في اكثر كتبه وابنه

— ٥٢٦ — ﴿ الشك في استناد موت الحيوان الى الجرح أو الماء ﴾ ج ١

فخر المحققين في الشرح ، ونقل عن الشهيدين أيضاً . وتوقف المحقق في الاعتبار .  
وجه القول الأول المتمسك باصالة طهارة الماء السائلة عن معارضة يقين الرافع لها  
شرعاً ، فان الشك في استناد الموت الى الجرح أو الماء يقتضي الشك في عروض النجاسة  
فلم يعلم حصول الرافع ، فتبقى العمومات الدالة على طهارة الماء سالمة عن المعارض .  
كذا قرره في العالم بعد ان اختار فيه القول بالطهارة . ووجهه فخر المحققين في شرح  
القواعد ، فقال - بمسند نقل كلام والده ( قدس سرهما ) باحتمال العمل بالاصلين ،  
يعني اصالة الطهارة في الماء واصالة التحريم في الصيد - ما لفظه : « اقول : لاصل الطهارة  
حكمان : ( الأول ) - الحكم بها . ( الثاني ) - حل الصيد ، ولاصالة الموت  
حكمان : ( الأول ) - لحوق احكام الميت للصيد ( الثاني ) - نجاسة الماء ، فيعمل  
كل منهما في نفسه لاصلته فيه ، دون الآخر لفرعيته فيه ، ولعدم العلم بحصول سبب  
كل منهما . والاصل عدمه . ولا تضاد ، لعدم تضاد سببها ، لان سبب الحكم  
بالطهارة هو عدم العلم بموت الصيد حتف انفه ، وسبب تحريم الصيد عدم العلم بذكاته ،  
وهما لا يتضادان ، لصدقهما هنا لانه التقدير . وكلا لم يتضاد الاسباب لم تتضاد  
المسببات . ثم قال : والاقوى الحكم بنجاسة الماء ، لامتناع الخلو عن الملوّمين ،  
اعني موت الصيد بالجرح ولا بالجرح المستلزمين لحل الصيد ، فانه لازم للاول ، ونجاسة  
الماء فانه لازم للثاني . وامتناع الخلو عن الملوّمين مستلزم لامتناع الجمع بين تقيضي  
اللازمين . وتحريم الصيد ثابت بالاجماع ، ولما رواه الحلبي في الصحيح عن ابي عبدالله  
( عليه السلام ) انه « سئل عن رجل رمى صيداً وهو على جبل أو حائط ، فيخرق فيه  
السهم فيموت ؟ قال : كل منه ، وان وقع في الماء من رميتك فمات فلا تأكل منه » (١)  
فيثبت الحكم بالنجاسة « انتهى .

وصاحب المعالم قرر دليل النجاسة بما لفظه : احتجوا بان تحريم الصيد ثابت

(١) رواه في الوسائل في الباب - ٢٠ - من ابواب الصيد .



## ج ١ ﴿الشك في استناد موت الحيوان الى الجرح او الماء﴾ — ٥٢٧ —

بالاجماع وجملة من الأخبار : منها - صحيحة الحلبي ، وساق الخبر كما تقدم . ثم قال : والحكم بتحريم اللحم يدل على عدم تحقق الذكاة ، وذلك يقتضي الحكم بموته حتف انفه ، والنجاسة لازمة له . ثم اجاب بالمنع من دلالة حرمة اللحم على عدم تحقق الذكاة . وإنما يدل على ذلك لو كان الحكم بالتحريم موقوفا عليه . وهو في حيز المنع ايضاً . لجواز استناده الى جهالة الحال وحصول الاشتباه . فان التحريم حينئذ هو مقتضى الاصل ، لاشتراط الحل بامر وجودي ، ولا ريب ان الأصل في مثله العدم ، فيعمل بكل من اصلي طهارة الماء وحرمة اللحم . ثم قال : وما يقال - من ان العمل بالاصلين إنما يصح مع امكانه ، وهو منتف ، لانه كما يستحيل اجتماع الشئ مع نقيضه كذلك يستحيل اجتماعه مع نقيض لازمه - فجاوبه ان عدم الامكان إنما يتحقق اذا جعل التحريم مستنداً الى العلم بعدم التذكية الذي هو عبارة عن موته حتف انفه ، لا اذا جعل مسبباً عن عدم العلم بالتذكية . والحكم بطهارة الماء إنما يتوقف على عدم العلم بوجود النجاسة لا على العلم بعدمها . إذ الشك في نجاسة الرافع لا يقتضي نجاسة الماء قطعاً . انتهى .

وعلى هذا التوال جرى جمع ممن تقدمه وتأخر عنه في الاستدلال ، ولم يؤخذ به ان تحريم الصيد الذي ثبت بالاجماع والنصوص في الصورة المفروضة إنما يستلزم نجاسة الماء لو كان العلة فيه عدم تذكية الصيد وموته حتف انفه ، اما لو كان العلة فيه عدم العلم بالتذكية فلا ، إذ النجاسة إنما تلزم العلة الاولى دون الثانية ، فان طهارة الماء عبارة عن عدم العلم بملاقاة النجاسة ، وهنا كذلك . للشك في نجاسة الصيد باحتمال موته حتف انفه واحتمال تذكيته .

اقول : والذي يظهر لي ان كلام الجميع في هذا المجال غير خال من الاجمال بل الاختلال ، إذ لا يخفى ان ثبوت النجاسة للماء وعدمها إنما نشأ من الصيد والحكم بطهارته أو نجاسته . فالواجب أولاً بيان الحكم فيه بالطهارة أو النجاسة ، ولا ريب

## — ٥٢٨ — ﴿ الشك في استناد موت الحيوان الى الجرح أو الماء ﴾ ج ١

ان مقتضى اصاله عدم التذكية عندهم كما تكون موجبة للتحريم كذلك تكون موجبة للنجاسة ، كما صرحوا به في جملة من المواضع : منها - مسألة اللحم والجلد المطروحين ، حيث حكموا بالتحريم والنجاسة بناء على الأصل المشار اليه ، وحينئذ فكما يكون العلم بعدم التذكية موجباً للتحريم والنجاسة كذلك حال الاشتباه وعدم العلم بالتذكية موجب لهما . ولا ريب ان الصيد في الصورة المفروضة مما اشتبه فيه الحال بالتذكية وعدمها ، والتمسك باصاله عدم التذكية بوجوب الحكم بتحريمه ونجاسته ، ومتى ثبت نجاسته فوقوعه في الماء القليل موجب لتنجيسه عند القائل بنجاسة القليل بالملاقاة ، فالنجاسة لا تختص بالترتب على العلم بعدم التذكية خاصة الذي هو الموت حتف الانف ، حتى يتم لهم ان النجاسة هنا مشكوك فيها لاحتمال التذكية . بل كما ترتب على ذلك ترتب على الشك ايضاً في التذكية كما عرفت ، فانه لما كان كل من حل الصيد وطهارته مترتباً على العلم بالتذكية ، كان انتفاؤها بانتفاء ذلك تحقيقاً للسببية . وعدم العلم بالتذكية - كما عرفت - أهم من العلم بالعدم .

وبالجملة فان نجاسة الماء وطهارته في الصورة المفروضة دائرة مدار طهارة الصيد ونجاسته . وقد عرفت ان عدم العلم بالتذكية كما يكون سبباً في التحريم يكون سبباً في النجاسة ، وحينئذ فقول المستدل : ان الشك في استناد الموت الى الجرح او الماء يقتضي الشك في عروض النجاسة - مسلم لو كانت النجاسة مرتبة على الموت حتف الانف خاصة كما ذكروه . فاما اذا قلنا بترتبها ايضاً على الشك في التذكية وعدم العلم بها فلا . وحينئذ فالظاهر هو القول بالنجاسة . واصالة الطهارة التي استندوا اليها ممنوعة بوجود النجاسة يقينا . وبما ذكرناه تخرج هذه الصورة المذكورة عن فرض المسألة ، إذ موضوع المسألة وقوع شيء مشكوك في نجاسته او طهارته في الماء القليل ، والصيد في الصورة المفروضة محكوم بنجاسته قطعاً ، لعدم العلم بالتذكية ، فانه موجب لتحريمه ونجاسته كما عرفت . نعم لو كان موجب النجاسة هو العلم بعدم التذكية خاصة اتجه ما ذكروه بما لا انه ليس كذلك .

## فهرس الجزء الاول من كتاب الحقائق الناضرة

الصحيفة	الصحيفة
الشرعي لا على ائبانه .	ترجة المؤلف
٤٣ جريان البراءة في الشبهة الوجوبية	٢ خطبة الكتاب
٤٤ عدم جريان البراءة في الشبهة لتحريمية	٤ المقدمة الاولى في عدم اختصاص
٤٧ احتجاج بعض الفضلاء لجريان	الحل على التقية بوجود قائل من العامة
البراءة في الشبهة التحريمية ودفعه .	١٤ المقدمة الثانية في اثبات صحة جميع
٥١ مبحث الاستصحاب .	الاخباروابطال الاصطلاح في تنويع
٥٢ احتجاج الفائلين بحجية	الحديث الى الانواع الاربعة .
الاستصحاب ودفعه .	٢٥ عدم اختصاص الصحة باخبار
٥٥ تقسيم الدلالة الى المنطوقية والمفهومية	الكتب الاربعة وبيان حال العقه
واقسام كل منها .	الرضوي .
٥٩ الملازمة بالنسبة الى مقدمة الواجب	٢٦ المقدمة الثالثة في مدارك الاحكام
واستلزام الامر بالشيء التهي عن	الشرعية .
ضده الخاص .	٢٧ حجبة ظواهر الكتاب وعدمها اذا
٦٠ قياس الاولوية .	لم يرد التفسير عن أهل بيت العصمة
٦٣ منصوص العلة .	( عليهم السلام ) .
٦٥ المقدمة الرابعة في وجوب الاحتياط	٣٥ حجبة الاجماع وعدمها .
واستحبابه .	٤٠ دليل العقل .
٦٨ تقسيم الاحتياط الى الواجب	٤١ ما يطلق عليه لفظ الاصل .
والمستحب .	٤٢ الاصل بمعنى النفي والعدم إنما يصح
٧٢ جملة من الاخبار المشتملة على ذكر	الاستدلال به على نفي الحكم
الاحتياط .	

— ٥٣٠ — ﴿ فهرس الجزء الاول من الحقائق الناضرة ﴾ ج ١

الصحيفة	الصحيفة
الامر والنهي الواردة في كلام الأئمة ودفعه	٧٧ المقدمة الخامسة في معذورية الجاهل بالحكم وعدمها .
١١٨ المقدمة الثامنة في ثبوت الحقيقة الشريعة	٨٧ المقدمة السادسة في التعارض والترجيح بين الادلة الشرعية .
١٢١ المقدمة التاسعة في ان المشتق حقيقة في خصوص المنبلس بالمبدأ أو في الاعم منه ومن انقضى عنه	٨٩ تعارض الخبرين .
١٢٥ المقدمة العاشرة في حجية الدليل العقلي وعدمها	٩١ الاخبار الواردة في تعارض الخبرين
١٣٣ المقدمة الحادية عشرة في جملة من القواعد الشرعية	٩٧ الترجيح باعدلية الراوي وافقيته
١٣٤ قاعدة الطهارة	٩٧ اختلاف مقبولة عمر بن حنظلة ومرفوعة زرارة في الترتيب بين طرق الترجيح
١٣٤ عموم قاعدة الطهارة للجهل بالحكم الشرعي وعدمه	٩٩ اختلاف الاخبار في الوظيفة بمد تساوي الخبرين في طرق الترجيح ووجوه الجمع بينها
١٣٦ اشتراط ثبوت النجاسة للاشياء بعلم المكلف واقفاً	١٠٥ ثبوت الترجيح وعدمه بتأخر الخبر في الصدور
١٣٧ هل يخرج عن قاعدة الطهارة بالظن بالنجاسة	١٠٦ مذهب الكليني (ره) في اختلاف الاخبار
١٤٠ قاعدة الحل	١٠٩ مختار المصنف في تعارض الخبرين
١٤٢ قاعدة الاستصحاب	١١١ التعبير بالمشهور عن المجمع عليه في مقبولة عمر بن حنظلة
١٤٣ جريان الاستصحاب وعدمه في الشك في رافعية الموجود	١١٢ المقدمة السابعة في ان مدلول الامر والنهي حقيقة هو الوجوب والتحريم
١٤٦ ان كل ذي عمل مؤتمن في عمله ما لم يظهر خلافه	١١٥ مختار صاحب المعالم وغيره في صفة

ج ١ ﴿ فهرس الجزء الاول من الحقائق الناضرة ﴾ — ٥٣١ —

الصحيحة	الصحيحة
١٦٧ المقدمة الثانية عشرة في نبذة من احوال المجتهدين والاختباريين .	١٤٨ القاعدة في الشبهة المحصورة وغير المحصورة في النجاسة والحرمة .
١٧١ كتاب الطهارة	١٥٠ القاعدة في الشك في الشيء بعد الخروج عنه .
١٧١ تعريف الجاري	١٥١ قاعدة رفع الحرج
١٧٢ الماء المطلق طاهر في نفسه مطهر لغيره	١٥٢ قاعدة العذر فيما غلب الله عليه
١٧٤ معنى الطهور لفة	١٥٣ العمومات القطعية المقررة عن صاحب الشريعة
١٧٧ الاخبار الدالة على ان الماء طاهر مطهر	١٥٥ البراءة الاصلية في الاحكام التي تم بها البلوى
١٧٨ نجاسة كل ماء بتغيره بالنجاسة	١٥٦ البناء في شك الاختيرتين من الرباعية على الاكثر ما لم يكن مبطلا .
١٨١ اعتبار التغير الحسي وعدمه	١٥٦ الا بهام لما ابهم الله والسكوت عما سكت الله .
١٨٧ اعتبار السكرية في عدم افعال الجاري وعدمه	١٥٧ ثبوت العيب بما زاد أو نقص عن اصل الخلقة
١٩٤ اعتبار دوام التبغ في الجاري وعدمه	١٥٧ ان كل شيء يجتر فسؤره حلال ولما به حلال
١٩٧ تغير بعض الجاري بالنجاسة	١٥٨ قبول قول من لا منازع له
٢٠١ كيفية تطهير الجاري	١٦٠ تأخير البيان عن وقت الحاجة
٢٠٢ ماء الحمام كالجاري اذا كان له مادة	١٦٣ اذا تعلق الطلب بالماهية السكلية فهل يتحقق الامتنال بفرد منها
٢٠٤ اشتراط كربة المادة وعدمه في ماء الحمام	١٦٤ الشرط الفاسد ففسد أو لا
٢٠٧ هل يشترط على القول بكربة المادة بلوغ المادة وحدها كراً	
٢١٠ هل يطهر ماء الحوض اذا تنجس بمجرد الاتصال بالمادة	
٢١١ هل يشترط في تطهير الحوض زيادة المادة على الكبر بمقدار ما يحصل به الامتزاج	

الصحيفة	الصحيفة
من الراكد	٢١٣ حكم الشك في كرية المادة
٢٤٩ التقديرات الواردة بغير لفظ السكر	٢١٤ ماء المطر في الجملة حال تقاطره
٢٥٤ تحديد السكر بالوزن	كالجاري
٢٦١ تحديد السكر بالمساحة	٢٢٠ لو وقع المطر على ماء نجس بدون
٢٦٣ عدم ذكر البعد الثالث في اخبار	التغير بعد زوال عين النجاسة
المساحة	٢٢٢ اذا وقع المطر على ارض متنجسة
٢٦٨ الكلام في سند رواية ابي بصير	ونحوها واستوعب موضع النجاسة
الواردة في تحديد السكر	وازال العين
٢٧٠ الكلام في سند صحيحة اسماعيل	٢٢٤ اعتصام الماء القليل بماء المطر حال
ابن جابر التي هي مستند القميين	تقاطره
٢٧٣ توجيه قول القطب الراوندي	٢٢٤ اشتراط السكرية وعدمه في ماء المطر
٢٧٤ الكلام في صحيحة اسماعيل بن	على مذهب العلامة في الجاري
جابر الدالة على التحديد بذراعين	٢٢٥ اشكال بعض الفضلاء في روايتي
في العمق وذراع وشبر في السمة	الميزانين
٢٧٧ ضبط السكر بالاوزان المتعارفة	٢٢٦ اعتصام السكر لا يختص بغير الاواني
٢٨٠ نجاسة القليل وعدمها بالملاقاة	والحياض
٢٨١ الاخبار الدالة على نجاسة القليل	٢٢٨ اعتبار تساوي السطوح في اعتصام
بالملاقاة	السكر وعدمه
٢٨٩ تقريب الاستدلال بهذه الاخبار	٢٤٢ تغير بعض الكثير
٢٩٠ الاخبار التي استدل بها على عدم	٢٤٤ طريق تطهير الماء الكثير المتغير
نجاسة القليل بالملاقاة .	بالنجاسة .
٢٩٣ تقريب الاستدلال بهذه الاخبار ودفعه	٢٤٨ اصابة النجاسة للكثير بعد جهوده
٢٩٤ الجمع بين الطائفتين من الاخبار	٢٤٩ المقدار الذي لا يفعل بالملاقاة

الصحيفة	الصحيفة
٣٤٢ اعتبار المساواة أو علو المطهر على القول بالاكتفاء بمجرد الاتصال	٢٩٨ الكلام في حسنة محمد بن ميسر من حيث التصريح فيها بالقالة
٣٤٢ كيفية تطهير القليل النجس في الكوز ونحوه على القول بالامتزاج	٣٠١ أدلة المحدث الكاشاني على عدم انفعال القليل بالملاقاة
٣٤٣ تقريب ماء السكر في ظروف والقائه	٣٠٤ الجواب عن أدلة المحدث الكاشاني
٣٤٣ تطهير القليل النجس بوقوعه في الكر وبماء المطر وباتصاله بالناع	٣٢٢ وجوه الحمل في الاخبار الناهية عن الوضوء والشرب مما لاقتة النجاسة ودفعها
٣٤٤ تطهير القليل النجس بآتمائه كراً	٣٢٤ التفصيل في نجاسة القليل بالملاقاة بين الوارد والمورود
٣٤٨ تعريف البثر	٣٢٩ تفصيل الشيخ (قده) في نجاسة القليل بالملاقاة بين الدم القليل وغيره
٣٥٠ نجاسة البثر بالملاقاة وعدمها	٣٣٢ التفصيل في نجاسة القليل بالملاقاة بين الساكن والجاري لا عن نبع
٣٦٣ أمموزج من الاختلافات الواقعة في الاخبار في جملة من المقدرات	٣٣٢ تطهير القليل النجس بالقائه السكر عليه
٣٦٦ كيفية تطهير البثر اذا تغير ماؤها	٣٣٣ اعتبار الامتزاج وعدمه
٣٧١ لو زال تغير البثر بغير النزع	٣٣٧ اعتبار الدفعة العرفية وعدمه
٣٧١ لو غار ماء البثر بمد النجاسة ثم عاد	٣٤١ اعتبار زوال التغير - ان كان - اولاً
٣٧٢ طهارة الدلو والرشا والمباشر بالنجاسة	أو بالاتقاء بحيث لا يتغير شيء من ماء السكر
٣٧٣ اعتبار الدلو في النزع وعدمه	٣٤١ ما ذكره جملة من المتأخرين من كفاية تمييز كراهة غير متغير عن الماء المتغير في تطهيره
٣٧٥ حد الدلو التي ينزع بها	
٣٧٦ وجوب اخراج النجاسة قبل الشروع في للنزع	
٣٧٧ طهارة البثر بغير النزع وعدمها	

— ٥٣٤ — ﴿ فهرس الجزء الاول من الحقائق الناضرة ﴾ ج ١

الصحيفة	الصحيفة
٤٢٥ سؤر الكافر ومن يحكمه	٣٧٩ وجوب الزواج اذا تعذر نزع
٤٢٦ سؤر غير الآدمي من الحيوان	الجميع
المأ كول اللحم	٣٨٣ عدم نجاسة البئر بالبالوعة والمقدار
٤٢٩ سؤر غير الآدمي من الحيوان غير	المستحب في التباعد بينهما
مأ كول اللحم	٣٩١ حكم المضاف من حيث الطهارة
٤٣٢ سؤر نجس العين من الحيوان غير	والنجاسة
مأ كول اللحم	٣٩٤ ارتفاع الحدث بالمضاف وعدمه
٤٣٣ طهارة غير الآدمي بزوال عين	٣٩٩ ارتفاع الخبث بالمضاف وعدمه
النجاسة وعدمها	٤٠٦ كلام المحدث الكاشاني في المقام ودفعه
٤٣٤ طهارة الآدمي بالقيية وعدمها	٤٠٩ اختلاط المطلق بالمضاف
٤٣٦ الماء المستعمل في الحدث الاصفر	٤١٢ لو كان مع المكلف ما لا يكفيه
٤٣٨ الماء المستعمل في الحدث الاكبر	للمطهارة من المطلق وامكن اتمامه
٤٤٦ تحديد الماء المستعمل في الحدث	بمضاف على وجه لا يسلبه الاطلاق
الاكبر	٤١٤ طريق تطهير المضاف اذا تنجس
٤٤٧ ازالة الخبث بالمستعمل في الحدث	٤١٧ تعريف السؤر
الاكبر	٤٢٠ اقسام السؤر وذوي السؤر
٤٤٨ مورد الكلام غسالة خصوص من الجنابة	٤٢١ الطاهر والتنجس من سؤر الآدمي المسلم
او مطلق الحدث الاكبر	٤٢٢ كراهة سؤر الحائض على الاطلاق
٤٤٩ المستعمل في الاغسال المندوبة	أو بقيد التهمة
٤٤٩ المستعمل في الفصل من حدث	٤٢٤ الحاق الشهيد كل متهم بالحائض المتهمة
مشكوك فيه	٤٢٤ كراهة السؤر فيما اختلف فيه
٤٤٩ اعتبار الانفصال عن البدن في صدق	بالطهارة والنجاسة عند من اختار
الاستعمال وعدمه	الطهارة



الصحيحة	الصحيحة
٤٨٥ القول بنجاسته مطلقاً وان كان	٤٥٠ السكر المجتمع من الماء المستعمل
بعد طهارة المحل	٤٥١ لو غسل رأسه حرجاً ثم ادخل يده
٤٨٥ تحقيق المسألة	في القليل لياًخذ ما يغسل به جانبه
٤٨٩ كلام حول القول بان حكمه حكم	٤٥٢ مورد الخلاف في المستعمل في الغسل
المحل قبل الغسل	الارتعاسي
٤٩٠ ما يعتبر في تطهير ملاقة الفسالة	٤٥٧ اختصاص البحث في هذه المسألة
على القول بالنجاسة	بالقليل وعدمه
٤٩٠ دعوى الاجماع على عدم جواز رفع	٥٥٩ الكلام في صحيح علي بن جعفر
الحدث بما تزال به النجاسة مطلقاً	المتعلق بهذا المقام
٤٩٠ كلام الشهيد في الدروس في نقل	٤٦٧ عدم وجوب ازالة ماء الاستنجاء
الاقوال وما يرجعه	لما هو مشروط بالطهارة
٤٩١ هل الحكم في الفسالة على تقدير عدم	٤٦٩ ماء الاستنجاء طاهر او مفوضه
النجاسة هو الطهارة او العفو	٤٧١ كلام المحقق المتعلق بالمقام
٤٩٢ هل يعتبر في طهارة الفسالة ورود	٤٧٥ شروط الطهارة او العفو في ماء
الماء على النجاسة	الاستنجاء
٤٩٣ حكم الباقي في المحل بعد العصر	٤٧٧ الكلام فيما ادعي من الاجماع على
او الازالة	عدم جواز رفع الحدث بماء الاستنجاء
٤٩٥ اذا غسل الثوب من البول في اجانة	٤٧٧ الماء المستعمل في ازالة النجاسة
بصب الماء عليه	٤٧٧ القول بنجاسته مطلقاً وان حكمه
٤٩٦ تغير الفسالة بالاستعمال	حكم المحل قبل الغسل
٤٩٧ غسالة الحمام	٤٨١ القول بان حكمه حكم المحل قبل الفسلة
٤٩٩ حكم غسالة الحمام مع الشك في ملاقة	٤٨١ القول بان حكمه حكم المحل بعد الفسلة
النجاسة	٤٨٢ القول بطهارته مطلقاً .

— ٥٣٦ — ( فهرس الجزء الاول من الحقائق الناضرة ) ج ١

الصحيحة	الصحيحة
٥١٧ الصلاة بطهارة متيقنة من الماءين المشتبهين	٥٠٢ اشتباه الماء الطاهر بالنجس
٥١٨ تحصيل الامارات المرجحة لطهارة احد الماءين المشتبهين	٥٠٣ تحقيق في حكم الشبهة المحصورة وغير المحصورة في الطهارة والنجاسة والحلية والحرمة
٥١٨ اشتباه الماء المباح بالمفصوب	٥١٢ حكم ملاقي الماء المشتبه
٥١٩ اشتباه المطلق بالمعصاف	٥١٤ لو اشتبه ماء انا طاهر يقينا باحد الاماءين
٥٢١ الشك في وقوع النجاسة في الماء وظنه	٥١٥ عدم الفرق في وجوب الاجتناب مع الاشتباه بين الاناءين والاكثر
٥٢١ تعارض البيئتين في الطهارة والنجاسة في اناء واحد	٥١٦ الامر بالاراقة في موثقي عمار وسماعة للوجوب أو للاباحة
٥٢٣ تعارض البيئتين في اناءين	٥١٦ الشك في وقوع النجاسة في الماء او خارجه
٥٢٥ الشك في ان ما وقع في الماء طاهر او نجس	٥١٧ صور الشبهة المحصورة في الطهارة والنجاسة
٥٢٥ الشك في استناد موت الحيوان الى الجرح او الماء	

## استدراطات

صواب	خطأ	الصحيفة	السطر
وكان قد جمع	وقد كان جمع	١٩	٢٠
كتبا مبسوطة مبوبة واصولا مضبوطة . كذا	كتبا مضبوطة	٢٠	٢
في المطبوع من الوجيزة			
وكتاب من لا يحضره الفقيه . كذا في المطبوع	ومن لا يحضره الفقيه	٢٠	٣
من الوجيزة			
في المطبوع من البحار ( فاخذت )	واخذت	٢٦	٧
في الباب ٥٠ من ابواب النجاسات وفي الباب	في باب ٢٣	٤٣	١٩
٣٨ من ابواب الذبائح وفي الباب ٢٣ من			
كتاب اللقطة ... الخ			
في الباب ٣٠ من ابواب الخلل الواقع في	في باب ٥٦	٤٤	١٢
الصلاة وفي الباب ٥٦ من ابواب جهاد			
النفس ... الخ			
في التعليقة (١) في الصحيفة (٤٢)	في صحيفة ٤٢	٤٩	١٩
روى صاحب الوسائل هذه الاخبار في الباب	في الصلاة	٥٤	١٢
٢١ من ابواب التيمم			
في الباب ٣٠ من ابواب الخلل الواقع في	في باب ٥٦	٥٥	٢١
الصلاة وفي الباب ٥٦ من ابواب جهاد النفس			
في الباب ٥٠ من ابواب النجاسات وفي الباب	في باب ٥٥	٦٩	٢١
٥٥ من ابواب لباس المصلي			
سطر ٢	سطر ١	٨٣	٢٢
سطر ٧	سطر ٥	٨٤	١٢
سطر ٧	سطر ٤	٨٧	١٧

ج ١	﴿استدراكات﴾	— ٥٣٨ —	الصحيفة السطر	خطاً	صواب
	هذا مطابق لما في الوسائل . وفي غيرها ( فارجه ) وكلاهما صحيح كما في لسان العرب	٢	٩٢	فارجه	
	السطر ٨	٢٢	١٣٥	السطر ١	
	السطر ٨	٢١	١٣٦	السطر ١	
	السطر ١٣٦ في الصحيفة ١٣٦	١٨	١٤٠	السطر ١٣٥ في الصحيفة ١٣٥	
	السطر ١٣	٢٠	١٤٢	السطر ٦	
	السطر ٨	٢١	١٤٩	السطر ١	
	السطر ٧	٢١	١٦٣	السطر ٣	
	النص المذكور في التعليقة رواه الشيخ في التهذيب ج ١ ص ١٢ وص ١١٧ بسنده عن أبي جعفر ( عليه السلام ) وفي طريقه علي بن حديد وهو ضعيف . والصحيحة المذكورة في المتن رواها الكليني في الكافي ج ١ ص ٢ مضمرة . وعلى هذا فالنص المذكور في التعليقة لا يرتبط بالصحيحة المذكورة في المتن من حيث الطريق . نعم متن الصحيحة ورواية الشيخ واحداً لا اختلاف فيه إلا أن ما وقفنا عليه من نسخ الحدائق لم يذكر فيه جملة « تفسخ فيه » ولم يتفسخ ، من الصحيحة	١٩	١٧٩	بالنص الآتي ... الخ	
	في النسخة المطبوعة من البصائر د الماء الراكد من البئر ، وفي بعض نسخ الوسائل التي يقال إنها مصححة د الماء الراكد من السكر ، ولكن ما وقفنا عليه من نسخ الحدائق ليس فيه شيء من ذلك وكذا نسخ الوسائل القديمة	١٤	١٨٠	عن الماء الراكد	

ج ١		﴿ استدرأكات ﴾		— ٥٣٩ —	
الصحيفة	السطر	خطاً	صواب		
١٩٥	٢٠	الاتعمال في	الاتعمال بالملاقاة في		
٢١١	١٦	٢٧	٢٠٧		
٢٢٢	١	بأنها	انها		
٢٢٢	١	ملاقيها	في النسخة المطبوعة من المعالم ( ملاقاتها )		
٢٢٩	٨	أو	أم		
٢٣١	١٨	بناء	في النسخة المطبوعة من المعالم ( ببنائه )		
٢٣٩	٦	المتجددة	في النسخة المطبوعة من المعالم ( المنحدرة )		
٢٣٩	٧	ينجسها	في النسخة المطبوعة من المعالم ( نجسها )		
٢٣٩	٢٠	قلا	قلا		
٢٥٦	١٨	المتقدمين	هنا تعلية سقطت في الطبع وهي : د لدالترها على حصول المخرج من تكليف ما لا يطابق وهو العمل بالاحتياط ، ( منه رحمه الله ) .		
٢٥٦	٢٢	بيانها	بيانها		
٢٧٢	٩	تنكر الواسطة	في النسخة المطبوعة من مشرق الشمسين هكذا : د وتنكر عن عبد الله بن سنان ، واسكن لها وتغنا عليه من نسخ الحدائق ادمجت كلمة د الواسطة ، في البين ولله من غلط النساخ		
٢٧٢	١١	تدل	يدل		
٢٧٢	١٢	لكونها توجد	في النسخة المطبوعة من مشرق الشمسين د أسكنه قد توجد ،		
٢٧٣	١	شخص بعينه	شخص واحد بعينه		
٢٣١	٢٢	في الصحيفة ٦٤	في الصحيفة ٥٦ و ٦٤		
٣٣٨	١٤	أم	أو		
٣٣٨	١٨	والالقاء	في النسخة المطبوعة من المعالم ( في الالقاء ) ولعل ما في الحدائق من غلط النساخ		

— ٥٤٠ —		﴿ استدراقات ﴾		ج ١
الصحيفة	السطر	خطاً	صواب	
٣٤٠	٢٠	٢٣٧	٣٣٩	
٣٥٢	٦	في	في الصحيفة ٣٥١	
٣٧٧	٦	جرى	في المطبوع من العتبر ( اجري )	
٣٧٧	٧	لم يطهر	لم تطهر	
٣٧٨	٨	بالطهارة	في النسخة المطبوعة من المعالم ( بالطهارة به )	
٣٨٠	٢٠	الصوم ، فليكن	الصوم فليكن	
٤٠٦	١٤	وجوزا	فيما وقفت عليه من نسختي المائتين ( لجوزا )	
			ولعل ما في الحدائق من غلط النساخ	
٥٢٧	٢١	نشأت	نشأ	

## لفت نظر

قد وقع اشتباه في رقم الصحيفة ٤٥٦ فثبت هكذا : ( ٥٥٦ )

تم الجزء الأول من كتاب الحدائق الناضرة في احكام العترة الطاهرة . ويتلوه  
الجزء الثاني في الوضوء . والحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خير خاتمه محمد  
وعترته الطيبين الطاهرين ، ولعنة الله على اعدائهم اجمعين









